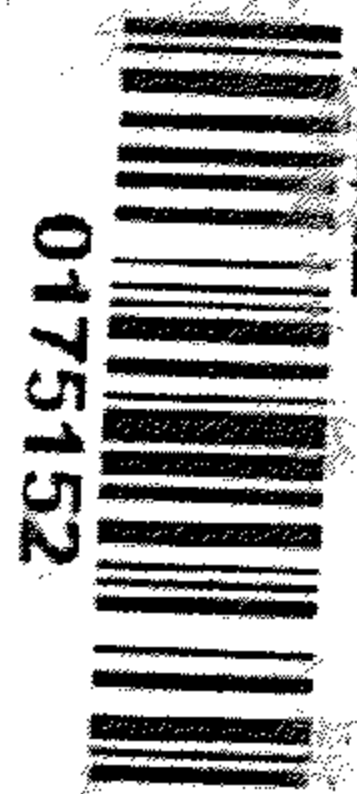


يوردورد

النسخ الحرفي والكامل

باب :
روب السريّة
برات المركزية



Bibliotheca Alexandrina

١٩٨١ - ١٩٨٢

الحجاب

الحروب السرية للمخابرات المركزية

١٩٨٧ - ٩٨١

قال وليم كيسي رئيس المخابرات المركزية الاميركية الى بوب وودورد خلال احدى لقاءاته العديدة: «كل شخص يقول اكثر مما ينبغي» وقد استفاد بوب وودورد من هذه اللقاءات كما استفاد من مصادر عديدة وملفات سرية كثيرة عندما بدأ بكتابة هذا الكتاب عن قصة المخابرات المركزية الاميركية CIA ورئيسها وعن حكومة الولايات المتحدة الاميركية.

لقد ساهم وليام كيسي الذي ادار حملة انتخاب الرئيس الاميركي رونالد ريغان عام ١٩٨٠ في رسم الخطوط الرئيسية لسياسة اميركا الخارجية وخصوصاً عندما اطلقت ادارة الرئيس ريغان يده بعد تعيينه مديراً للمخابرات المركزية بين عامي ١٩٨١ - ١٩٨٦ بصورة لم يسبق لها مثيل خلال تاريخ المخابرات المركزية لفترة اربعين عاماً. وقد أصبح كلاهما متماً للآخر في رسم الخارطة السياسية للعالم.

ويقدم بوب وودورد في هذا الكتاب وثائق جديدة حول سلوك المخابرات الاميركية بالنسبة للمعارضة في نيكاراغوا (الكونترا) ومحاربة «الارهاب» ومحاولة تأديب ايران وقصف ليبيا.

ان هذا الكتاب يتتبع العلاقة بين أهم اداة للتجسس في العالم واتخاذ القرارات بشأن السياسة الخارجية حيث استخدمت جميع اساليب الخيانة والخداع والمراوغة، والاحتيال، والرشوة والاعتقالات السياسية بدون أي رادع.

الحجاب هو قصة الحروب السرية التي مارستها الولايات المتحدة في الخفاء وأصبحت فيما بعد قنبلة موقوتة لسياسة اميركا الخارجية خلال الثمانينات.

الحجاب

الحروب السرية للمخابرات المركزية

بوب ودورد

الحجاب

الحروب السرية للمخابرات المركزية



RIAD EL-RAYES
BOOKS

رياضة الريس للكتب والنشر

4, Sloane Street, London SW1X9LA

VEIL
The Secret Wars of the CIA
1981 — 1987

by

BOB WOODWARD

**First Published in the United States in 1987
by Simon & Schuster
Arabic Language Copyright © Riad El-Rayyes Books Ltd
4 Sloane Street, London SW1X 9LA**

British Library Cataloguing in Publication Data

Woodward, Bob

Veil : the secret wars of the CIA.

*1. South America. Political events. Role of the United States.
Central Intelligence Agency*

I. Title

980'.038

ISBN 1 - 869844 - 83 - 1

**All rights reserved. No part of this publication may be reproduced stored in a
retrieval system, or transmitted in any form or by any means, electronic, mechanical,
photocopying, recording or otherwise,
without prior permission in writing of the publishers**

**Photosetting by: Riad El-Rayyes Books Ltd., London
Printed & Bound in Great Britain By: Biddles Ltd., Guildford & King's Lynn**

محتويات الكتاب

٧	ملاحظة الى القارىء
١١	الشخصيات
	الكلمات المختصة لعمليات الاستخبارات
١٣	والمناصب والتعابير
١٧	المقدمة
٢٩	الفصل الأول
٥٢	الفصل الثاني
٧٠	الفصل الثالث
٨٨	الفصل الرابع
١٠٧	الفصل الخامس
١٣٧	الفصل السادس
١٦٠	الفصل السابع
١٧٩	الفصل الثامن
٢٠١	الفصل التاسع
٢٢١	الفصل العاشر
٢٤٤	الفصل الحادي عشر
٢٦٧	الفصل الثاني عشر
٢٩٠	الفصل الثالث عشر
٣٠٦	الفصل الرابع عشر
٣٢٣	الفصل الخامس عشر
٣٤٠	الفصل السادس عشر
٣٥٥	الفصل السابع عشر
٣٧١	الفصل الثامن عشر
٣٨٥	الفصل التاسع عشر
٣٩٩	الفصل العشرون
٤١٢	الفصل الحادي والعشرون
٤٣٣	الفصل الثاني والعشرون
٤٤٧	الفصل الثالث والعشرون
٤٥٦	الفصل الرابع والعشرون
٤٦٩	الفصل الخامس والعشرون

تم الحصول على معظم المعلومات المحتواة في هذا الكتاب من خلال المقابلات الشخصية التي أجريت مع أكثر من ٢٥٠ شخصاً يعملون مباشرة في جمع معلومات الاستخبارات أو استخدامها. ولقد قمت شخصياً بمقابلة أكثر من مائة شخص من هؤلاء، وقمت باستجواب حوالي خمسة عشر مصدراً رئيسياً ست مرات أو أكثر. وقد كنت أفضل أن أشارك القارىء باسم وبمركز كل من هذه المصادر، ولكن بسبب حساسية الموضوع فقد تمت كل المقابلات على أساس وعود قطعتها لهذه المصادر بأنها ستبقى سرية. فالحقيقة البسيطة هي أن الناس لا يتحدثون حول الاستخبارات وشؤون الأمن بدون أن يحصلوا على مثل هذه الوقاية. ولقد وفّرت لي بعض المصادر، وسائل الوصول الى المستندات، والمذكرات، والملاحظات، والبرامج الزمنية، والتسلسلات الزمنية المكتوبة، والرسائل والمقتطفات واليوميات. وقد أشرت الى هذه المواد في النص عند إسناد البحث اليها. مع ذلك فقد وجدت ان النقاش مع المصادر العليمة المدركة لخفايا الأمور كان أكثر تنويراً لي من قراءة أكداست المستندات والوثائق.

وكان للتحقيقات المختلفة، بشأن مسألة إيران، وثور الكونترا، شأن كبير في تزويدي بالمعلومات الإضافية والمستندات المهمة المتعلقة بهذه المسألة وبالأخص بالنسبة للعامين ١٩٨٥ و ١٩٨٦.

استندت في كتابة الحوارات التي جرت في الاجتماعات، أو في كتابة الأحاديث، على ما قاله المشاركون، أو على المذكرات أو الملاحظات المعاصرة لتلك الاجتماعات أو المذكرات. وعندما آتي في هذا الكتاب على ذكر أن شخصاً «ظن» أو «اعتقد»، فهذا يعني أنني حصلت على هذه الاستنتاجات من ذلك الشخص بالذات، أو من مصدر آخر كان على معرفة مباشرة، بأفكار هذا الشخص وآرائه من خلال حديثه معه. ولقد حاولت أن أحافظ في كتابة هذا البحث على النص الأصلي لأقوال الشخصيات والمصادر الرئيسية بقدر الإمكان، واستعملت الكلمات التي استخدمتها تلك الشخصيات والمصادر بالذات، كي أحافظ على

نكهة الأحاديث والمواقف على أفضل وجه. ولم أعمد الى الاستشهاد بأي قول حرفي، حين كانت ذاكرة المصادر المشار اليها مشوشة، أو المستندات غير واضحة. قال كين أوليتا في كتابه الأخير: «لا يستطيع أي صحافي أن يروي الأحداث بدقة تامة، فالذاكرة تخون من شارك في هذه الأحداث ولا سيما عندما تصبح نتائجها ظاهرة بوضوح. والصحافي يحاول الحفاظ على الدقة بالرجوع الى مصادر متنوعة، لكن على القارئ - والكاتب - أن يأخذا في عين الاعتبار هذا التقييد المفروض على العمل الصحافي». وإنني لأثني على هذه الملاحظة المهمة. بدأت العمل بإعداد مواد هذا الكتاب في العام ١٩٨٤، وكان هديفي الأساسي تغطية السنوات الأربع الأولى لنشاطات وكالة الاستخبارات المركزية تحت إدارة ريغان وكايسي. ولكن خلال تجميع المواد وتحريرها عملت كمراسل صحافي ورئيس تحرير في صحيفة «الواشنطن بوست»، وما لبث أن تبين لي، بسبب الأحداث المتعلقة بنيكاراغوا، وليبيا، وإيران، ضرورة أن يشمل هذا الكتاب عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٦ وجزءاً من العام ١٩٨٧. وبما أن هذا الكتاب هو أول كتاب يبحث في هذا الموضوع، فإني أدرك بأنه لن يكون المرجع الأخير على الإطلاق. ولذلك يعتبر هذا الكتاب أقرب الى العمل الصحافي منه الى البحث التاريخي، وبالأخص مع استمرار التحقيقات المتعلقة بقضية إيران وثوار «الكونترا».

وتوقفنا، أنا والمسؤولون في «الواشنطن بوست»، طويلاً عند إمكان نشر نصف دزينة من القضايا الواردة في هذا الكتاب، والتي تتعلق بالأمن القومي الأمريكي، وقد كنت شخصياً المصدر الوحيد بشأنها ولذلك فقد جهدت في نقلها بأسلوب إخباري محالواً وصف ما حدث بأكبر قدر من الدقة. كما أروي في الكتاب وقائع العديد من لقاءاتي مع ويليام جي. كايسي. حاولت في كتابي هذا أن أسرد قصة الاستخبارات، انطلاقاً من ثلاث زوايا رئيسية هي:

١- مدير وكالة الاستخبارات المركزية ويليام جي. كايسي.

٢- البيت الأبيض.

٣- اللجنة المتخصصة بشؤون الاستخبارات في مجلس الشيوخ.

لقد أجريت أكثر من ٥٠ مقابلة أو نقاش موسّع مع كايسي من العام ١٩٨٣ الى العام ١٩٨٧. تحدثت معه في منزله، ومكتبه، وخلال رحلات بالطائرة، أو خلال الحفلات، أو على الهاتف. وهو تحدث في بعض الأحيان بحرية مطلقة وشرح لي وجهات نظره، ورفض في أحيان أخرى أن يفصح عما يعرفه. وفي

الاجمال فقد استطعت ان احصل منه على تصوره الاجمالي بشأن قضايا الاستخبارات الرئيسية الواردة في هذا الكتاب. لقد قال لي مرة «ان كل انسان ميل عادة الى البوح بأكثر مما هو مفروض فيه أن يقوله»، وكان واضحاً أنه يتقبل هذه الحكمة ويمارسها مع نفسه ومع الآخرين. وكان يرفض مراراً أن أذكر اسمه في مقالاتي الصحافية أو أن أشير إليه كمصدر لمعلوماتي، وكان يعلم أنني أقوم بجمع المعلومات لمواد هذا الكتاب، وطلب مني في مرات عديدة أن لا أذكر ما حصلت عليه من معلومات في تقارير الصحافية، بل أن أستعملها فقط في هذا الكتاب. كان كايسي يعتقد أنه مؤرخ معاصر، واعتقد بكل اقتناع أنه لو أراد أن يكتب سيرة حياته لما كان ذلك مشابهاً لما كتبت أنا عنه، إذ كان كثيراً ما يخالفني بالرأي، مع ذلك فاني لا أشك في أنه لو بقي على قيد الحياة لما اعترض على الكثير مما أوردته في هذا الكتاب.

من هنا لا يجوز اعتبار هذا الكتاب نسخة «رسمية» عن حصيلة سنوات كايسي في وكالة الاستخبارات المركزية، لكنه كان مشاركاً في ما ورد فيه. ولعل هذه كانت طريقته في الدفاع عن نفسه، أو في إعادة صياغة الأحداث، أو أنه تعاون معي انطلاقاً من شعور بالفضول فقط.

البيت الأبيض ومجلس الأمن القومي هما أهم مستخدمي معلومات الاستخبارات، وقد ساعدني في تجميع مواد هذا الكتاب عشرات من أعضاء ادارة الرئيس ريغان، ولكني لم أجر أي مقابلة أو حديث صحافي مع الرئيس بالذات.

قال السناتور جون ستينيس عام ١٩٧١، وكان من أكبر مؤيدي وكالة الاستخبارات المركزية، أمام مجلس الشيوخ: «التجسس هو التجسس.. يجب أن تقرر إذا ما كان من الضروري ان يكون لكم وكالة استخبارات، وأن تؤمن الحماية اللازمة لها، وأن تغلقوا أعينكم عما تقوم به هذه الوكالة». ولكن بعد الكشف عن تجاوزات وكالة الاستخبارات المركزية في السبعينات، تم تشكيل لجنة مجلس الشيوخ المتخصصة بشؤون الاستخبارات وأوكلت اليها مهمة مراقبة أعمال وكالة الاستخبارات المركزية ومحاسبتها. وكان من المفروض على هذه اللجنة بموجب القانون، كما كان المفروض على اللجنة المشابهة لها المشكلة في مجلس النواب، إبقاء أعضاء الكونغرس على علم بما يجري من نشاطات لوكالة الاستخبارات المركزية. ولكن خلال سنوات ادارة ريغان تعثرت الرقابة التشريعية وأخيراً فشلت في عملها. وقد ساعدني العديد من أعضاء لجنة مجلس الشيوخ هذه، كما ساعدني موظفو مكاتبهم، في تسجيل هذه الواقعة. هنا يجب أن أذكر شيئاً عن الأسرار. من السهل أن يتخذ شخص موقفاً يحترم

تصنيف المعلومات بأنها سرية، أو في غاية السرية، ولكن ذلك لا يعني أن هذه المعلومات هي حساسة بالفعل ويجب إبقاؤها سرية. من جهة أخرى من السهل أن يصبح الشخص شكوكاً، ويفترض أن التصنيف السري لا معنى له، وأنه ليس أكثر من تصرف غايته إخفاء السياسة السيئة المتبعة من قبل الدولة عن المواطنين. وقد حاولت استناداً إلى أفضل مصادر معلومات توافرت لي اتخاذ موقف وسط عند انتقاء ما يجب أن أفشيه من الأسرار. مع ذلك أقول بأن لا معنى لأي نسخة معدلة و «منقاة» من هذا النص، والكتاب الذي بين يديك ليس في أي حال معدلاً أو «منقى».

بوب ودوارد

الشخصيات

مدير وكالة الاستخبارات المركزية

ويليام جي. كايسي (٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨١ - ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٨٧)

المدرء المساعدون للاستخبارات المركزية

بوبي آر. إنمان (١٢ شباط/فبراير ١٩٨١ - ١٠ حزيران/يونيو ١٩٨٢)
(مدير وكالة الأمن القومي ١٩٧٧ - ١٩٨١)

جون ان. ماكماهون (١٠ حزيران/يونيو ١٩٨٢ - ٢٩ آذار/مارس ١٩٨٦)
(مساعد مدير العمليات ١٩٧٨ - ١٩٨١)

روبرت ام. غايتس (١٨ نيسان/أبريل ١٩٨٦ -)

المدرء المساعدون للعمليات

ماكس سي. هيوغل (١١ أيار/مايو ١٩٨١ - ١٤ تموز/يوليو ١٩٨١)

جون ايتش. شتاين (تموز/يوليو ١٩٨١ - حزيران/يونيو ١٩٨٤)

كلير جورج (حزيران/يونيو ١٩٨٤ -)

المستشار العام لوكالة الاستخبارات المركزية

ستانلي سبوركين (١٨ أيار/مايو ١٩٨١ - ٧ شباط/فبراير ١٩٨٦)

المدرء السابقون لوكالة الاستخبارات المركزية

ريتشارد ام. هلمز (٢٠ حزيران/يونيو ١٩٦٦ - ٢ شباط/فبراير ١٩٧٣)

جيمس ار. شليسنغر (٢ شباط/فبراير ١٩٧٣ - ٢ تموز/يوليو ١٩٧٣)

وليام إي. كولبي (٤ ايلول/سبتمبر ١٩٧٣ - ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٧٦)

جورج بوش (٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٧٦ - ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٧٧)

(نائب الرئيس الأميركي ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨١ -)

ستانسفيلد تيرنر (٩ آذار/مارس ١٩٧٧ - ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨١)

رئيس الولايات المتحدة الأميركية

رونالد ريغان (٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨١ -)

مستشارو الأمن القومي

ريتشارد في. ألن (٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٨١ - ٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٢)

وليام كلارك (٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٢ - ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٣)

روبرت سي. ماكفارلين (١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٣ - ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥)

جون ام. بويندكاستر (٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ - ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦)

فرانك سي . كارلوتشي الثالث (٢ كانون الثاني/يناير ١٩٨٧)
(مساعد مدير وكالة الاستخبارات المركزية ١٩٧٨ - ١٩٨١)
(مساعد وزير الدفاع ١٩٨١ - ١٩٨٢)

مساعدو الرئيس الأمريكي

جيمس آي . بايكر الثالث (٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٨١ - ٢ شباط/فبراير ١٩٨٥)
(كبير موظفي البيت الأبيض)
(وزير المالية: ٢ شباط/فبراير ١٩٨٥ -)

ادوين ميس الثالث (٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٨١ - ٢٤ شباط/فبراير ١٩٨٥)
(مستشار)
(المدعي العام: ٢٥ شباط/فبراير ١٩٨٥ -)

مايكل كي . ويفر (٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٨١ - ١٠ أيار/مايو ١٩٨٥)
(نائب رئيس موظفي البيت الأبيض)

دونالد تي . ريغان (٤ شباط/فبراير ١٩٨٥ - ٢٧ شباط/فبراير ١٩٨٧)
(كبير موظفي البيت الأبيض)

وزراء الخارجية

الكسندر أم . هيغ جونيور (٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٨١ - ٢٥ حزيران/يونيو ١٩٨٢)
جورج بي . شولتز (١٦ تموز/يوليو ١٩٨٢ -)

مساعدو وزير الخارجية للشؤون الأمريكية

توماس أو . إندرز (٢٣ حزيران/يونيو ١٩٨١ - ٢٧ حزيران/يونيو ١٩٨٢)
إل . أنطوني (طوني) هوتلي (١٢ تموز/يوليو ١٩٨٢ - ٣ تموز/يوليو ١٩٨٥)
إيليوت أبرامز (١٧ تموز/يوليو ١٩٨٥ -)

وزير الدفاع

كاسبر دبليو . واينبرغر (٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨١ -)

لجنة مجلس الشيوخ لشؤون الاستخبارات

باري أم . غولدواتر (رئيس ١٩٨١ - ١٩٨٥)
دايفيد دورنبرغر (رئيس ١٩٨٥ - ١٩٨٦)
دانييل بي . موينيهان (نائب رئيس ١٩٨١ - ١٩٨٤)
باتريك جي . ليهي (نائب رئيس ١٩٨٥ - ١٩٨٦)

لائحة بيغوت (Bigot) : مجموعة مختارة قليلة العدد من الأشخاص الذين يحق لهم الحصول على تقارير من مخبر حساس أو عملية تجسس مهمة.
سي. آي. إي. (C.I.A.) : وكالة الاستخبارات المركزية التي تنفذ عمليات الاستخبارات في الخارج وتجمع معلومات الاستخبارات من الخارج. لا يحق للوكالة أن تعمل داخل الولايات المتحدة الأميركية، وهي لا تتمتع بسلطة توثيق الأشخاص.

تصنيف الأسرار : وهو التسلسل المنهجي للمعلومات العسكرية، والمعلومات المتعلقة بالاستخبارات أو السياسات الأميركية.

خصوصي : أدنى مرتبة لتصنيف المعلومات. ويشمل هذا التصنيف المعلومات التي يرجح أن يؤدي الكشف عنها الى إحداث بعض الضرر بالأمن القومي.
سرّي : تصنيف للمعلومات التي يرجح أن يؤدي الكشف عنها الى حصول «ضرر خطير» بالأمن القومي.

سرّي للغاية : تصنيف للمعلومات التي يؤدي الكشف عنها الى إحداث «ضرر بالغ الخطورة» بالأمن القومي.

الاستخبارات المضادة : نشاط الغاية منه إفشال نشاطات دوائر الاستخبارات الأجنبية أو إعاقتهما أو الاستفادة منها. ويشمل اختراق دائرة استخبارات أجنبية بواسطة «شخص يعمل في الظلام»، أو عميل يرسل تقاريره المتعلقة بنشاطات عملاء الاستخبارات العدو.

الغطاء السري : نشاط سرّي، الغاية منه التأثير على الأحداث في الدول الأجنبية بدون أن يُعزى هذا التأثير الى دور الولايات المتحدة أو وكالة الاستخبارات المركزية. ويشمل هذا النشاط مجالاً واسعاً من العمليات، ابتداءً من توزيع النشرات الدعائية الى محاولة قلب حكومة أجنبية عدوة للولايات المتحدة الأميركية.

مدير الاستخبارات المركزية (DCI) : المشرف العام والمنسق بين كل وكالات الاستخبارات الأميركية، ويرأس في الوقت نفسه وكالة الاستخبارات المركزية، ويعمل أيضاً كرئيس مستشاري الرئيس الأميركي لشؤون الاستخبارات.

مساعد مدير الاستخبارات المركزية (DDCI) : يعمل كنائب لمدير الاستخبارات المركزية، وهو يعتبر الرجل الثاني في وكالة الاستخبارات المركزية.

المدير المساعد لشؤون الاستخبارات (DDI) : يرأس مديرية تحليل المعلومات في

وكالة الاستخبارات المركزية، وهي المديرية التي تقيم وتزن وتلخص التقارير الأولية عن المعلومات المجموعة.

المدير المساعد لشؤون العمليات (DDO): رئيس فرع العمليات السرية أو دائرة التجسس التي تُعرف بمديرية العمليات (DO)، وهي التي تدير مراكز وكالة الاستخبارات المركزية، وتنفذ العمليات السرية، وتنظم وتوجه مصادر جمع المعلومات، وتساعد في عمليات تجميع معلومات الاستخبارات الحساسة في الخارج.

وكالة استخبارات وزارة الدفاع (DIA): وكالة تقوم بتنسيق المعلومات في وزارة الدفاع، وهي مسؤولة أمام وزير الدفاع، ولكنها مع ذلك تخضع لسلطة التنسيق التي يمارسها مدير وكالة الاستخبارات المركزية. مديرية العمليات (DO): أنظر بند (DDO).

التفويض: الترخيص الرئاسي لتنفيذ عملية سرية ويكون غالباً معطى بصورة كتابية، ويقول فيه رئيس الولايات المتحدة انه «مقتنع» بأن «عملاً سرياً» معيناً هو مهم للأمن القومي.

مكتب الاستخبارات والأبحاث (INR): مكتب الاستخبارات في وزارة الخارجية. جماعة الاستخبارات: يستعمل هذا التعريف للإشارة الى وكالات الاستخبارات الأميركية وموظفيها كافة، ويعتبر مدير وكالة الاستخبارات المركزية العضو الأعلى مرتبة فيها.

المجلس القومي للاستخبارات الخارجية (NFIB): يضم رؤساء وكالات الاستخبارات الأميركية كافة ويعمل كمجلس ادارة للاستخبارات الأميركية، ويصادق على التقديرات الرسمية في تقارير الاستخبارات القومية وتقارير الاستخبارات القومية الخاصة. يرأس هذا المجلس مدير وكالة الاستخبارات المركزية، ويضم أعضاء وممثلين من وكالة الاستخبارات المركزية، ووكالة الأمن القومي، ووكالة الاستخبارات في وزارة الدفاع والمكتب القومي للاستطلاعات، ودوائر الاستخبارات في البحرية والجيش والقوات الجوية ومشاة البحرية، ومكتب التحقيقات الفيدرالي، ووزارات الخارجية والطاقة والمالية.

التقرير القومي للاستخبارات (NID): وهو ملخص سري للغاية يحمل الاسم الرمزي (UMBRA) لمعلومات الاستخبارات الم جمعة خلال اليوم السابق. يُطبع ويوزع منه حوالي ١٥٠ نسخة.

التقييم القومي للاستخبارات (NIE): تقرير مكتوب يتنبأ بالأحداث التي قد تقع في الدول الأجنبية، أو لزعماء هذه الدول، ويعطي التقديرات المتعلقة

بالمسائل العسكرية أو الاقتصادية أو الاستخباراتية، ويمثل أفضل تقرير جماعي لنشاطات وكالات الاستخبارات الأميركية ومدير وكالة الاستخبارات المركزية.

ضابط الاستخبارات القومية (NIO) : موظف كبير متخصص بإجراء التحليلات المتعلقة بأحداث منطقة ما، أو تلك المتعلقة بحيز معين لنشاط الاستخبارات الأميركية. ويقدم تقاريره الى مدير وكالة الاستخبارات المركزية.

المكتب القومي للاستطلاعات (NRO) : وكالة لا تعلن عن نفسها كثيراً، وهي المسؤولة عن تجميع معلومات الاستخبارات المتعلقة بالأقمار الصناعية وشؤون الفضاء. يقدم هذا المكتب تقاريره الى وزير الدفاع، ولكن نشاطه يخضع للتنسيق مع مدير وكالة الاستخبارات المركزية.

وكالة الأمن القومي (NSA) : انها أوسع وكالات الاستخبارات وأكثرها سرية. فهي تعترض الإشارات اللاسلكية السرية على مستوى العالم، وتنفذ عمليات التنصت في الخارج عبر مراكز خاصة، وأقمار صناعية، وغيرها من الوسائل المتطورة لتجميع المعلومات. وتقوم بتحليل الرموز العسكرية والديبلوماسية لبعض الدول الأجنبية. وقد عهدت اليها أيضاً مسؤولية حماية أنظمة الاتصالات والشفيفات والرموز المستخدمة في الولايات المتحدة الأميركية.

مجلس الأمن القومي (NSC) : يضم رئيس الولايات المتحدة الأميركية ومستشاريه الرئيسيين لشؤون السياسة الخارجية، ومنهم نائب الرئيس الأميركي ووزير الخارجية والدفاع. ويحضر مدير وكالة الاستخبارات المركزية ورئيس مجلس رؤساء أركان القوات المسلحة هذا المجلس بصفة مستشارين. يرأس موظفي هذا المجلس مساعد الرئيس لشؤون الأمن القومي أو مستشار الأمن القومي ويقدم تقاريره مباشرة الى الرئيس.

التوجيهات المختصة بالأمن القومي (NSDD) : أمر رسمي يكتبه رئيس الولايات المتحدة، ويوجه بموجبه كبار مستشاريه والدوائر المختصة حول شؤون أو خطوات متعلقة بالسياسة الخارجية. وتُصنّف هذه الأوامر سرية ويتم ترقيمها بالتسلسل.

مجموعة التخطيط للأمن القومي (NSPG) : المجموعة الرئيسية في إدارة ريغان، وتضم الرئيس وكبار مستشاريه في شؤون السياسة الخارجية ومن ضمنهم وزير الخارجية والدفاع ومدير وكالة الاستخبارات المركزية. حلت هذه المجموعة عملياً محل مجلس الأمن القومي (NSC) كهيئة

رئيسية لإصدار القرارات في إدارة الرئيس ريغان.
مكتب الخدمات الاستراتيجية (OSS) : وهو المكتب الذي أدار خدمات الاستخبارات الأمريكية خلال الحرب العالمية الثانية يرأسه ويليام جي. «وايلدبيل» دونافان.

الملخص اليومي للأحداث الخاص بالرئيس (PDB) : ملخص يومي بالأحداث خاص بالرئيس، وهو يحتوي على أكثر بنود الاستخبارات حساسية وسرية ويرسل يومياً إلى الرئيس، ونائب الرئيس، ووزير الخارجية والدفاع، ومدير وكالة الاستخبارات المركزية، ومستشار الأمن القومي، وبعض كبار المساعدين في البيت الأبيض.

المجلس الاستشاري للاستخبارات

الخارجية الخاص بالرئيس (PFTAB) : انه مجموعة غير حزبية مؤلفة من أربعة عشر شخصية أمريكية كبيرة تراقب عمليات الاستخبارات لصالح الرئيس. وتعتبر هيئة فخرية بوجه عام، ولكنها في بعض الأحيان تتورط في الخلافات المتعلقة بالاستخبارات.

تصنيف المعلومات الحساسة حسب الأقسام (SCI) : عملية تقييد الوصول إلى المعلومات الأكثر حساسية من خلال فرض وسائل رقابة خاصة. تعطى بوجه عام عمليات تصنيف المعلومات المتعلقة بعملية خاصة أو بمصدر حساس أو بأسلوب معين لتجميع المعلومات، كلمات رمزية. ويجب أن يعطى الأفراد العاملون في الدوائر الحكومية ابتداءً من الرئيس وما دونه كلمات رمزية خاصة تسمح لهم بالوصول إلى معلومات كل قسم. ويتم انتقاء الكلمات الرمزية بصورة عشوائية. تشمل بعض الكلمات الرمزية التي استخدمتها وكالة الأمن القومي كلمات RUFF و ZARF و SPOKE و Moray ، وكلمتين رمزيتين محصورتين الاستعمال جداً وتعلقان بالرسائل التي حُلّت رموزها هما UMBRA و GAMMA. وتمثل الكلمة VEIL الرمز الذي استعمل خلال السنوات الماضية من إدارة الرئيس ريغان للإشارة إلى قسم العمليات السرية.

التقييم الخاص للاستخبارات القومية (SNIF) : وهي تقديرات رسمية غير مطوّلة توضع خلال أسابيع أو أيام حول المواضيع التي تعتبر ذات أهمية غير متوقعة أو عاجلة تهم الأمن القومي.

أيقظ جرس الساعة مدير الاستخبارات المركزية الأميرال ستانسفيلد تيرنر الذي كان يكره النهوض باكراً، وقد ضبط المنبّه ليدق عند الساعة السابعة صباحاً في ذلك الخميس الواقع فيه العشرون من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٠. كان ذلك اليوم هو اليوم الـ ٣٨٣ لأزمة الرهائن في إيران، وقد أدى احتجاز الرهائن الأميركيين الاثني وخمسين في إيران الى إفشال سعي الرئيس جيمي كارتر الى تجديد انتخابه في وقت سابق من ذلك الشهر. وكان على تيرنر أن يعطي تقريراً موجزاً عن الاستخبارات الى الرئيس المنتخب رونالد ريغان في ذلك النهار.

في وقت سابق من تلك السنة وضعت حراسة لمدة ٢٤ ساعة في اليوم على الطابق الأرضي لمنزل تيرنر، ودامت هذه الحراسة لعدة أسابيع بعدما وجد مكتب التحقيقات الفدرالية أن بعض الإيرانيين يمارسون تدريبات على بنادق ذات قوة عالية في ضواحي مدينة واشنطن. أما الآن فقد رفعت الحراسة وعاد المنزل الى هدوئه.

في سن السادسة والخمسين كان تيرنر، وهو ضابط متقاعد باربعة نجوم، في أوج بريقه. فقد كان محلاً سياسياً وديماغاً «مفكراً» للبحرية وخريج «رودن»، وكان يحاول دائماً أن يتطلع الى ما هو أبعد من القضايا الآنية اليومية ويتصدى للمسائل الكبيرة. ولكنه في نفس الوقت كان رجلاً حساساً وعاطفياً، فوجد نفسه فجأة متورطاً بين رئيسيه السابق والجديد، حيث أخذت تتنازعه المشاعر والأحاسيس المتناقضة حول تلك الفترة الانتقالية.

فقد كان عليه أولاً أن يزن متى وكيف يمرر الى الرئيس ريغان الأسرار المتبقية التي تتعلق بالعمليات المتفجرة والخطيرة وأساليب التجسس التي يحتاج الرئيس الى فهمها. كان عليه تمرير هذه الأسرار الى الرئيس مباشرة بدون وسيط، الى أن يقرر ريغان من يمكن ائتمانه عليها. ولم يكن بمقدور تيرنر أن يفشي هذه الأسرار أمام الحشد من السياسيين الطامعين بالوظائف الذين

تواجدوا خلال جلستين لمناقشة الشؤون المهمة اللتين عقدتا في السابق، والذين لا شك سيتواجدون خلال جلسة تبادل الآراء التي ستعقد ذلك النهار. وفي إحدى العمليات الأكثر سرية التي سيكون على تيرنر شرحها للرئيس المنتخب كانت أرواح أكثر من مائة رجل في خطر دائم.

كان تيرنر بحاجة أيضاً الى توجيه اهتمام ريغان الى السياسات العريضة المتعلقة بفرص ومخاطر التجسس والعمل السري. ففي هذا الحقل كان بإمكان الرئيس أن يحدد خياراته، لا سيما أنه وعد بإعادة تنشيط الاستخبارات.

رغب تيرنر في تحسين مركزه لدى ريغان، ولكن الرئيس رغم انفتاحه المتميز صعب الوصول اليه، وكان يظهر خفة وعدم اكتراث كلما التقى بتيرنر، وكأنه يحاول أن يبتعد عن الهموم والمشاكل العالمية بنكته أو خيرية من هوليود، أو بموقف متحفظ وكان هذا الوضع مناقضاً تماماً للأجواء الخطيرة والمشاحنات القاسية التي كان يواجهها مع كارتر. وكلما ازدادت معرفة تيرنر بتصرفات ريغان زاد شكه في طريقة تفكير الرجل، وقد وصفه في السرب بأنه «غبي».

كان مستقبل تيرنر هو آخر مسألة يهتم بها. لقد أراد أن يبدي استعداداه بل رغبته في البقاء في منصب مدير وكالة الاستخبارات المركزية. وكان ريغان وجماعته من الحزب الجمهوري قد زعموا أن كارتر قد قلّص عمل وكالة الاستخبارات المركزية مما جعلها عاجزة عن القيام بأعمال التجسس بشكل فعال. كما اتهم زعماء الحزب الجمهوري تيرنر بأنه كان مندفعاً في تأييد حملة حقوق الإنسان التي قادها كارتر، وأنه كان شغوفاً بتقنية التنصت الإلكتروني المتطورة، وهي تقنية نظيفة وسلبية ومأمونة نسبياً، وأنه لا يخوض أي مخاطر. وكان تيرنر يعتقد بأن في وسعه إقناع الرئيس المنتخب بخطأ هذه الآراء إذا منحه الرئيس فرصة لشرح مواقفه، فقد كان يعلم أن وكالته نفذت عمليات تذهل بلا شك رونالد ريغان.

وقال تيرنر لمساعديه يوماً: «ريغان لا يريد تسييس الوكالة، وسوف يتأكد من أننا نسير على الطريق الصحيح». لكن مساعدي تيرنر سخروا من قناعته بأن دوره لم ينته، واعتبر هيرب هيتو المسؤول عن الشؤون العامة في الوكالة والقبطان المتقاعد، أن صديقه تيرنر بحاجة الى صدمة تعيده الى الواقع، فقال له: «لا أمل في احتفاظهم بك. فقد أمضوا جلّ حملاتهم الانتخابية في توجيه الاتهامات اليك بالذات».

لكن تيرنر ظل محافظاً على تفاؤله. وكان جمع قبيل إجراء الانتخابات الرئاسية نوابه الخمسة عشر في حلقة دراسية في كمب بيرى في ريف فيرجينيا، حيث توجد مرافق التدريب السرية والأكاديمية التابعة لوكالة الاستخبارات

المركزية، وطلب مازحاً من الموجودين اجراء انتخاب سري لمعرفة من سيفوز في الانتخابات، وكانت النتيجة بمثابة كوب من الماء البارد القي على وجهه، فقد حصل كارتر على صوتين وريغان ١٣ صوتاً، وهي تقريباً النسبة التي حصل عليها ريغان في الحملة الانتخابية: ٤٨٩ الى ٤٤.

في صبيحة اليوم التالي للانتخاب كان الفرخ في أروقة المقر الرئيسي لوكالة الاستخبارات المركزية في لانغلي واضحاً وملموساً. فالكثيرون اعتبروا فوز ريغان وكأنه يوم التحرير في باريس.

بعدما أخذ تيرنر حماماً بارداً ارتدى ثيابه وجلس ليقراً لبضع دقائق كتاب المواعظ المسيحية الاسبوعية. وقرأ ما سيرد في عظة الأحد المقبل: « قل لمريضك أن يصحو، وابعده نظره عن القناعات المبنية على الأحاسيس المخطئة». وكان تيرنر شديد الإيمان بأفكار التعليم المسيحي، فقد قامت والدته برعايته بعد أن فقد والده كل ما يملكه خلال الأزمة المالية التي عصفت بالبلاد في أواخر العشرينات وانتحر على أثرها. وفي وقت لاحق بعد أن قُتل شقيقه الوحيد في حادث سيارة، أغرق تيرنر نفسه في التعاليم الدينية ليجد فيها وسيلة لتخفيف مصابه والمه، وكان يؤمن بأن الوقوع في هذه التجارب هو شهادة العناية الالهية.

لم يعد لديه وقت كاف. ترك القراءة وانطلق مسرعاً الى غرفة الطعام لتناول الفطور، وشعره الرمادي يهتز خلال تحركه السريع وعيناه الزرقاوان تتطلعان بأمل، وبسمة باهتة ترتسم على شفتيه. تناول طعامه المكوّن من عصير الفاكهة والماء الساخن الممزوج بعصير الليمون. وكانت صحيفة الواشنطن بوست على مائدة الطعام وعناوينها أبرزت احتمال إعطاء منصب مدير وكالة الاستخبارات المركزية الى ويليام كايسي. انتفض تيرنر وقرأ التفاصيل. كايسي هو مدير الحملة الانتخابية لريغان ويبلغ السابعة والستين من العمر. وشعر تيرنر أن هذا الاختيار هو خطوة الى الوراء، وتذكّر على الفور كيف اختار ريتشارد نيكسون مدير حملته الانتخابية عام ١٩٦٨ جون ان. ميتشل نائباً عاماً، وتساعل ما اذا كانت وكالة الاستخبارات المركزية ستكون هذه المرة المكافأة المقررة للصراع السياسي.

وقرأ تيرنر: «عمل كايسي في مكتب الخدمات الاستراتيجية (OSS) خلال الحرب العالمية الثانية»، وهو المكتب الذي حلّت وكالة الاستخبارات المركزية محله. واعتبر تيرنر أن الإتيان بكاييسي كتعيين أميرال شارك في الحرب العالمية الثانية قائداً للأسطول. ومكتب الخدمات الاستراتيجية هو بالنسبة الى تيرنر شيء بال، تسببت بقاياه بمشاكل كثيرة، ليس أقلها تشكيل الرجال الذين عملوا فيه

وانتقلوا الى الوكالة زمرة منفصلة. غير أن هؤلاء الرجال ظلّوا في الوكالة لأن الحاجة اليهم كبيرة، فكل رئيس وكل مدير لوكالة الاستخبارات المركزية يحتاج الى الرجال الأوفياء الذين يقومون بالأعمال الصعبة. وهم في تركيبتهم يشكّلون نقطة قوة ونقطة ضعف في الاستخبارات، وكايسي الذي قالت الصحيفة انه كان مسؤولاً عن إنزال الجواسيس خلف الخطوط الألمانية في الأشهر الستة الأخيرة من الحرب، هو منهم.

توقع تيرنر أن تخبره الإدارة الجديدة بأدب أنها ستستبدله قبل ان تعطي هذا الخبر الى الصحف، فهل الخبر المنشور بالون اختبار لمعرفة رد فعله، أم أنه خبر كاذب. ولم يكن تيرنر قد سمع باسم كايسي إلا خلال الحملة الانتخابية الرئاسية، وكان ريغان قد أعلن خلال مؤتمره الصحافي الأول، كرئيس منتخب، أن كايسي سيعود بعد الانتخابات الى ممارسة المحاماة مهنته الأساسية.

وشدّد احتمال إعفائه من منصبه، اقتناع تيرنر بأنه قاد بنجاح وكالة الاستخبارات المركزية في الفترة السوداء المضطربة خلال منتصف السبعينات، وهي الفترة التي أعقبت حرب فيتنام وفضيحة ووترغيت، والتحقيقات التي أجراها الكونغرس، والتي أدّت الى قيام الكونغرس بالبحث عميقاً في الماضي السري لوكالة الاستخبارات المركزية، مثل الخطط لاغتيال زعماء أجانب، وإعطاء بعض الناس أدوية تجريبية خطيرة ومهلوسة، وتخزين كميات صغيرة من السموم الممنوعة بموجب قرار رئاسي، وفتح البريد بصورة سرّية، والتجسس على الأميركيين الذين يعارضون حرب فيتنام. أخرج تيرنر وكالة الاستخبارات المركزية من هذه الحقبة الفوضوية، وأظهر أن بإمكان الوكالة العمل بصورة مؤثرة اذا خضعت الى المراقبة الدقيقة من قبل لجان الاستخبارات في الكونغرس، حتى عند تنفيذ أكثر العمليات حساسية. وكان يعتقد بصدق أن أعمال وكالة الاستخبارات المركزية التي يرأسها لا غبار عليها، وأنها تحظى بموافقة الكونغرس، وأنها ستحظى بتأييد ريغان والشعب الأميركي اذا تم فهم مقاصدها.

اختلى تيرنر بنفسه في منزله قبل شهر واحد من الانتخابات الرئاسية، وأمضى أسبوعاً كاملاً في كتابة تقرير جامع عن ادارته للوكالة خلال السنوات الأربع الأخيرة. وحدّد الخطوات التي سيتبناها خلال السنوات الأربع المقبلة. وحمل هذا التقرير تاريخ ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٠، وحصرت قراءته بمدير وكالة الاستخبارات المركزية، وذكر في هذا التقرير أموراً من شأنها أن تفاجئ الرئيس وفريقه، ولكن كانت هناك مشكلة أكبر. لقد فقدت الوكالة أعصابها، وغالباً ما سيطر الجبن على مديرية العمليات، وهي فرع التجسس والذراع

السرية التي تدير مراكز وكالة الاستخبارات المركزية، ومحطات التجسس في العالم، وهي نفذت العمليات السرية عندما كان رئيس الولايات المتحدة يوافق على التدخل في شؤون الدول الأخرى.

واقترح تيرنر خلال عمله في هذا المنصب عمليات سرية جديدة. ولكن مديرية العمليات كانت ترفضها. وفي إحدى المرات، وبدون أن يستشير البيت الأبيض، أرسل تيرنر مذكرة لاختبار رد فعل مساعد المدير لشؤون العمليات، طلب منه فيها أن يعطي رأيه حول مسألة القضاء على ثلاثة زعماء يزعمون المصالح الأميركية، وهم رئيس كوبا فيدل كاسترو، وزعيم ايران آية الله الخميني، ورئيس ليبيا معمر القذافي. كان جواب مساعد المدير لشؤون العمليات: لا من فضلك. لا يوجد في أي من هذه الدول الثلاث أي جبهة سياسية معارضة يمكن الاعتماد عليها، أو لا تعرف ان وكالة الاستخبارات المركزية ليست على علم بوجود مثل هذه الجبهات أو الحركات أو حتى حزب أو زعيم. كان كل ما يطمح اليه تيرنر من إرسال هذه المذكرة هو الموافقة على إرسال أموال سرية أو مساعدة مقنعة الى بعض الجماعات والأفراد الموجودين في هذه الدول، فالقتل ممنوع بموجب أمر رئاسي أصدره الرئيس فورد عام ١٩٧٦، وأكدته كارتر فيما بعد. ووافق تيرنر في حينه على هذا الأمر، ومع ذلك فقد كان مساعدوه يخشون أن يقودهم الى سلوك طريق خطر. ولم ينجح تيرنر في إقناع مساعد المدير لشؤون العمليات بخطته لأنه كان ينزعج من التدخل الخطر في شؤون البلاد الأخرى، مع أن ذلك العمل هو من اختصاص وكالته. والواقع أنه تم إرسال بعض الأموال الى القوى المعارضة لنظام الخميني الموجودة خارج ايران، ولكن لم يكن القصد من هذا العمل، على الأقل حسب رأي البيت الأبيض، سوى معاقبة الخميني أو إقامة بعض الاتصالات في حال حدوث ثورة مضادة في ايران.

اقترح تيرنر أيضاً على مديرية العمليات، أن تضع الوكالة خطة عمل سري محدود لإيجاد سياسي معتدل في غواتيمالا، وتجنيد بعض المواطنين من غواتيمالا كعملاء في وكالة الاستخبارات المركزية. وكان العنف السياسي يزداد حدة يوماً بعد يوم في غواتيمالا كما يحدث في كل دول أميركا الوسطى تقريباً: حكومة عسكرية يمينية تواجه مقاومة ماركسية يسارية. ورأى تيرنر، بعد مقتل مئات الأشخاص في تلك السنة، أن الحالة في غواتيمالا أصبحت في وضع يمكن معه أن تؤمن المساعدة السياسية السرية للزعماء المعتدلين خدمة مصالح الولايات المتحدة.

وتصرفت مديرية العمليات تجاه خطة تيرنر كما لو أنه اقترح دعوة رئيس الاستخبارات السوفياتية الى حضور اجتماعات كبار موظفي وكالة

الاستخبارات المركزية. وادعى المعارضون بأن في هذه العملية تجاوزاً للإدارة السياسية في البلاد التي لم تتوضح بعد. كما أن من الجائز أن يتبع الشخص الذي اختاروه سياسة مناوئة للولايات المتحدة، أو أن يصبح ديكتاتوراً أشد ظلماً من الديكتاتور الحالي، ومن المحتمل أيضاً أن يقرر الرئيس كارتر أو الرئيس ريغان اتباع سياسة مخالفة لما ارتأته وكالة الاستخبارات المركزية. وكانت المعارضة شديدة لخطته بحيث لم يتجرأ على عرضها على البيت الأبيض. وإذا كان من الجائز أن يوافق مستشار الأمن القومي زبيغنيو بريجنسكي على تبني برنامج سري معين، فمن المؤكد أن يتردد كارتر في الموافقة عليه. إذ من المعروف عن الرئيس كارتر أنه كان يتأرجح بين آراء بريجنسكي المتصلبة وآراء وزير الخارجية سيروس فانس المهادنة. وكان تيرنر قد وصف كارتر في إحدى المرات بأنه «طالب سلام».

في وقت سابق من ذلك الشهر، وفي ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر تحديداً، رفع تيرنر أفكاراً إضافية خاصة في مذكرة ثانية، وأدرج تحت عنوان «البيت الأبيض» جملة «مصادر الخلاف». طالت اللائحة، وظهر أن بريجنسكي حاضر في معظم الخلافات، لا سيما أن الرجل كان يخال أن وكالة الاستخبارات المركزية تعمل لحسابه. ومرة قال المستشار السابق للأمن القومي لتيرنر في مسألة تتعلق بالحد من الأسلحة: «أنت لست المحكمة العليا، ولا فرعاً رابعاً في الإدارة. عليك أن تقرر لمن تعمل».

كان بريجنسكي يحب الذكاء الفطري، وكانت وكالة الأمن القومي التي تعترض الاتصالات الخارجية، تزوده بما يقوله بعض رؤساء الدول، أو بمحتوى الرسائل السياسية التي ترسلها السفارات الأجنبية إلى عواصمها. وكان تيرنر يشعر بأن بريجنسكي يفسر الأحداث الكبيرة استناداً إلى برقيات أو رسائل فردية تم اعتراضها. وكانت بعض الرسائل التي تم اعتراضها تحتوي على آراء سفير أو مسؤول بعيدة جداً عن واقع الأمور. ولذلك كان النقاش متواصلاً مع بريجنسكي الذي كان في بعض الأحيان جارحاً في حديثه مع تيرنر ومساعديه، إذ قال لهم في أحد الاجتماعات: «ليس لديكم أي شخص في الاتحاد السوفياتي يمكنكم الاعتماد عليه». ولكن الواقع أن تيرنر قد جند عدة أشخاص مهمين في الاتحاد السوفياتي للعمل لحساب وكالة الاستخبارات المركزية، مع أنه كان لا يثق ثقة عمياء إلا بواحد منهم، واثنين آخرين فقدا، وربما قتلا.

وما كان بدأ في العام ١٩٧٧ بثلاث جلسات عمل في الأسبوع مع الرئيس لإطلاعه على المستجدات التي حصلت عليها الاستخبارات، تقلص تدريجياً إلى جلسة واحدة كل أسبوع، ومن ثم إلى جلسة واحدة كل أسبوعين. وعزا تيرنر

ذلك الى بريجنسكي الذي كان يدعي أمام طلابه في جامعة كولومبيا أن بإمكانه إعداد تقارير تحليلية أفضل مما تستطيع إعداده وكالة الاستخبارات المركزية. عندما أتى شاه ايران المخلوع الى الولايات المتحدة للمعالجة الطبية في تشرين الاول/أكتوبر ١٩٧٩، أي قبل أسبوعين من احتجاز الرهائن الأميركيين في طهران، طلب البيت الأبيض من وكالة الاستخبارات المركزية وضع أجهزة تنصت في غرفة المستشفى التي يعالج فيها الشاه لمعرفة نوايا الرجل الذي أقعده مرض السرطان.

واعتبر تيرنر أن للشاه الحقوق نفسها التي يتمتع بها المواطن الأميركي، وأن وكالة الاستخبارات المركزية لا تستطيع بموجب القانون جمع المعلومات في الولايات المتحدة، ولكن بعد أن أعطي أمراً خطياً بذلك، وافق على مضمض وسمح باجراء مراقبة الكترونية للغرف الثلاث المخصصة للشاه في الطابق السابع عشر من مستشفى في مدينة نيويورك، مع إصراره على أن عمله خاطيء.

كان بريجنسكي وكارتر ينظران الى الاستخبارات على أنها أداة عمل تماماً مثل مواسير المياه. فإذا لم تكتشف «سبب الانسداد»، أو عندما تفشل في التنبؤ بالأحداث انصب الغضب عليها من الرئيس ومساعديه. وتؤكد تيرنر بأنه أصبح معزولاً عن وكالته، وعن الرئيس الذي يقوم بخدمته.

وفي محاولة منه للوصول الى الرئيس المنتخب أعطى تيرنر نسخة عن تقريره الثاني الى عضوية لجنة تنظيم انتقال السلطة عهد اليها الاهتمام بشؤون وكالة الاستخبارات المركزية في الإدارة الجديدة. فأعيدت اليه هذه النسخة مع اقتراح مكتوب بقلم الرصاص ينص على تحويل الوكالة الى دائرة لتحليل المعلومات المتعلقة بالسوفييات ولتنفيذ العمليات السرية فقط. ووجد تحت فقرة التقرير التي تذكر الأعمال الإيجابية التي قامت بها الوكالة تعليقاً يقول: «كلام ليبرالي، يخاف من المضاعفات السياسية». وعند الإشارة الى نشاط لجان الكونغرس لمراقبة الاستخبارات، كتب أحد أعضاء فريق ريغان «يجب القضاء على الجناح اليساري قدر الامكان». وكان تيرنر ذكر في هذا التقرير أن وكالة الاستخبارات المركزية «لن تتحمل أي فضيحة أخرى»، فوجد مكتوباً على التقرير بخط اليد: «لقد تغيرت الأجواء وسوف تتغير بدرجة أكبر. اذا عملنا على أساس الخوف فلن نعمل كثيراً. يجب أن نعيد البناء». وعند إشارة تيرنر الى القدرات الشبيهة عسكرية للاستخبارات المركزية، وهي الذراع الأكثر نشاطاً وتدخلًا، كتب تعليق يقول «يجب إعادة بنائها» فقال تيرنر وهو يقرأ هذه الملاحظة: «حسناً حالف الحظ هذه القضية».

بعد أن أنهى تيرنر طعام الفطور أتى سائقه اينيس براون لاصطحابه الى

جلسة المناقشة مع الرئيس ريغان. صعد تيرنر الى مقعده الخلفي في السيارة حيث الرسائل الخاصة به تنتظر القراءة، وجلس في المقعد الأمامي بجوار السائق حارسه الشخصي الذي يحمل بندقية رشاشة. تطلع تيرنر الى المناظر الطبيعية حوله، كان اليوم مشمساً جميلاً، ولكن لا أحد في داخل السيارة يستطيع التمتع بهذه المناظر الخلابة لأن زجاج النوافذ لا يفتح، فالسيارة مزودة بالأجهزة التي تضمن السلامة المطلقة، كما أن هيكلها مدرع يقاوم الرصاص والمتفجرات وأسفلها يقاوم الألغام الأرضية.

تحرك تيرنر وتعلم في السيارة وركز تفكيره على مشاريع إيجابية خلقة ومثيرة ليعرضها على ريغان، فلا شك أن ريغان الغريب عن شؤون الاستخبارات والذي لم يشغل أي منصب بدوام كامل في الدوائر الحكومية الفدرالية، لن يكون لديه فكرة عما يجب أن يفعله. ولا شك أيضاً في أن اقتراحات تيرنر التي سيعرضها في الشهر المقبل ستساعده على الاحتفاظ بمنصبه.

من العمليات الأكثر سرية البرنامج الخاص بالبحرية (SNCP)، وتقوم بموجبه الغواصات الأميركية بتتبع تحركات الغواصات السوفياتية، كما تجمع المعلومات وتراقب شواطئ الاتحاد السوفياتي ومياهه الإقليمية ومرافئه في بعض الأحيان. وتشمل عمليات هذا البرنامج وضع معدات وأجهزة تسجيل الكترونية متطورة جداً داخل أقنية الاتصالات في مجموعة الكبلات البحرية السوفياتية الرئيسية. وربما كانت أكثر العمليات السرية حساسية على الإطلاق، فهي تعرض حياة البحارة الموجودين في الغواصة للخطر، وتضع الغواصة وفريق وكالة الأمن القومي الملحقين بالغواصة في الخطر أيضاً. وكان هذا البرنامج الإنجاز الذي تفخر به البحرية، وكان على الرئيس أن يوافق على كل مهمة تدخل ضمنه. وجرت العادة أن تبحر غواصة نووية وتضع أجهزة التسجيل داخل أقنية الاتصالات، ثم تغادر المنطقة وتنتظر عدة أسابيع قبل أن تعود لالتقاط أشرطة التسجيل التي تنقل الى وكالة الأمن القومي. وتوزع المعلومات التي يتم الحصول عليها بواسطة هذه الأشرطة الى عدد قليل من الأشخاص في وكالة الاستخبارات المركزية، ووزارة الدفاع، والبيت الأبيض.

ومع أن تيرنر كان يعتقد أن المعلومات التي يتم الحصول عليها بموجب هذه الأساليب لا تبرر ركوب المخاطر المحتملة، فقد اقتنع بأن الغواصة تعود بحصاد غني من المعلومات حول القوة العسكرية السوفياتية. وفي بعض الأحيان كان حصاد المعلومات عبارة عن أحاديث متبادلة بين الموظفين السوفيات الكبار يذكرون فيها مخاوفهم وأكاذيبهم ونقاط الضعف لديهم. وكما هو الحال مع العديد من عمليات الاستخبارات الناجحة، توافرت هذه الفرصة

للولايات المتحدة بفضل خطأ الطرف الآخر، إذ اعتقد السوفييات بأن من غير الممكن استقراء المعلومات من هذه الكبلات البحرية، ولذلك فقد استخدمت شبكات الاتصال أنظمة شيفرة غير معقدة بالمقارنة مع أنظمة الشيفرة الأخرى، وفي بعض الأحيان لم تستعمل الشيفرة على الإطلاق.

المشروع الثاني الذي يفتخر به تيرنر هو مشروع (INDIGO)، وهو نظام سرّي جديد متطور جداً يعتمد على الأقمار الصناعية، وقد يكون مفتاح التحقق من موجودات الأسلحة لدى السوفييات في حال تم التوصل إلى اتفاقية الحد من الأسلحة معهم. وباستخدام التصوير الراداري تستطيع أجهزة انديغو أن ترى عبر الغيوم، وأن تعمل خلال الظلام عندما تصبح الأقمار الصناعية الخاصة بالتصوير غير قادرة على الرؤية. وهو مهم بشكل خاص للعمل فوق دول أوروبا الشرقية حيث يظل ما يسمى «غطاء الغيوم الشيطاني» موجوداً لعدة أيام أو حتى لعدة أسابيع متواصلة.

ولعل أفضل عمليات جمع المعلومات في الخارج كان قد تم جمعها بواسطة عناصر متخصصة (SCE)، وهم تابعون لوكالة الاستخبارات المركزية ووكالة الأمن القومي، ويديرون عمليات التنصت باستخدام أحدث الأجهزة العلمية المتوافرة. وباستطاعة فريق عناصر التجميع المتخصصين إيجاد معجزات تجسسية وتقديم نصوص حرفية لما يجري في الاجتماعات بين الحكومات الأجنبية التي تعقد في أوروبا والشرق الأوسط وآسيا، كما يسجلون المكالمات الهاتفية التي تتم بين كبار السياسيين.

كتب تيرنر في مذكرته الموجهة إلى «مدير وكالة الاستخبارات المركزية فقط» ما يلي: «ثمة ضرورة متزايدة لجمع المعلومات عن الحلفاء والأصدقاء». ويعتقد تيرنر أن التجسس على الأصدقاء أمر شائن ولكنه ضروري. كان شاه إيران صديقاً كبيراً للولايات المتحدة، وكانت وكالة الاستخبارات المركزية ومديرية الاستخبارات المخيفة في بلده المعروفة باسم سافاك، الشبكة الرئيسية لجمع المعلومات في إيران لصالح وكالة الاستخبارات المركزية. ولكن وقع الخطأ الكبير، فقد اعتبر تيرنر ورؤساء وكالة الاستخبارات المركزية أن الخميني رجل دين ضعيف وخرف، ولكنه ما لبث أن احتجز رهائن أميركيين.

حاول تيرنر، منذ صدمة الثورة الإيرانية، أن يضاعف عدد أفراد شبكات العملاء الذين يعملون مقابل أجر في الحكومات الأجنبية، ودوائر الاستخبارات بما فيها الصديقة والحليفة. وكانت مصر مثلاً نموذجياً لذلك، فقد زوّدت مجموعة تابعة لوكالة الاستخبارات المركزية، تعمل في مصر لتأمين الحماية للرئيس أنور السادات ولتحذيره من محاولات قلب حكمه أو قتله، زودتها

بوسائل تقنية وسرية للتغلغل في الدوائر الحكومية المصرية والمجتمع المصري وقيادته. وكان السادات يدخن الحشيش ويصاب بحالات قلق مفرط، لكن تيرنر لم يأبه لمثل هذه المعلومات لأنه كان على ثقة بأن وكالة الاستخبارات المركزية لن تفاجأ بما يفعله السادات أو بما سيحدث في مصر، إذ كانت على علم تام وشامل بكل ما يجري في مصر بفضل أجهزة التنصت.

وعلم تيرنر استناداً إلى تقارير الاستخبارات، أن ولي العهد السعودي الأمير فهد يتناول الخمور بكثرة خلافاً لما تنص عليه قواعد الدين الإسلامي. كما حصل تيرنر على تقارير في غاية السرية حول صحة الرئيس السوفياتي ليونيد بريجنيف، ساعدت البيت الأبيض وبالأخص عند بداية جلسات التفاوض. ولكن المعلومات السياسية حول ما يجري في جلسات المكتب السياسي، وهو أعلى مجلس سياسي في الاتحاد السوفياتي، كانت نادرة بل غير متوافرة. وكان هذا ما يشدد بريجنسكي وكارتر على الحصول عليه، ولم يستطع تيرنر تلبية الطلب.

خلال حياته العملية في وكالة الاستخبارات المركزية، لم يشاهد تيرنر تقريراً من الاستخبارات يبرر خسارة حياة انسان. مع ذلك فقد خاطر بحياة الكثيرين ولم يرفض أي اقتراح خلال تولّيه منصب مدير وكالة الاستخبارات المركزية يتعلق بعملية تجميع معلومات حساسة في الخارج، سوى اقتراح واحد كان تكراراً لعملية سابقة ناجحة، واعتقد تيرنر أن تكرارها ثانية قد يكون خطراً جداً على حياة القائمين بها.

كانت مهمة تيرنر خلال الشهرين المقبلين تعريف الرئيس الجديد بهذه الحقائق وغيرها. وكان على ريغان أن يعرف المخطط الأساسي للعمليات الاستخباراتية وما هي حدودها وكيفية التنسيق بينها.

فمثلاً، في عملية أطلق عليها اسم 'CERVICAL RUB' كان من المطلوب دسّ جهاز الكتروني معقّد مصمم على شكل غصن كبير كامل مع اللحاء في شجرة موجودة خارج قاعدة جوية سوفياتية في إحدى دول أوروبا الشرقية، لغرض جمع المعلومات الفنية المتعلقة برادارات سوفياتية متطورة. والقاعدة تجاور حديقة عامة، فكان على العميل أن يقفز فوق السياج ويتسلق الشجرة ويثبت الجهاز في المكان المحدد له. ولكن أرجىء تنفيذ هذه العملية نظراً لأن العميل الوحيد لوكالة الاستخبارات المركزية الذي كان من الممكن الاستعانة به في تلك المنطقة رجلاً آسيوياً، واعتبر أن إرساله إلى الحديقة العامة يوم أحد سيكون محط أنظار زوّار الحديقة.

انحرفت سيارة الأولدزموبيل التي يستقلها تيرنر من حديقة لافاييت في

الشارع المقابل للبيت الأبيض، وتوقفت قرب المنزل رقم ٧١٦ حيث يقيم ريغان مؤقتاً. ترجل تيرنر من السيارة وصعد درجات السلم الست. كان مقر إقامة ريغان مبنى مؤلفاً من أربع طبقات، عمره ١١٣ سنة، وعرضه ٢٢ قدماً. وهو المبنى الذي استخدمه قبل ست سنوات نائب الرئيس نلسون آي. روكفلر كمقر للجنة تولت برئاسته التحقيق في نشاطات وكالة الاستخبارات المركزية المحلية. وجدير بالذكر أن ريغان كان أحد الأعضاء الثمانية في اللجنة، علماً أنه لم يقم بنشاط كبير بدليل أنه حضر عشرة من اجتماعاتها الست والعشرين. وعند صدور التقرير النهائي عن اللجنة دافع ريغان عن الوكالة قائلاً: «من المألوف أن نرى في أي بيروقراطية تضم ١٦ ألف فرد أشخاصاً يرتكبون الأخطاء ويقومون بأعمال لا موجب لها».

بعد دقائق معدودة من دخول تيرنر الى المنزل خرج ريغان من غرفته واستقبله بحرارة. ولم يظهر الرئيس المنتخب أي قلق أو نفاد صبر، بل لطفاً طبيعياً. وكان برفقة ريغان جورج بوش، نائب الرئيس الذي شغل قبل تيرنر منصب مدير وكالة الاستخبارات المركزية، ووقف الى جانب ريغان أدوين ميس الثالث، المساعد الرئيسي للرئيس، إضافة الى ثلاثة مساعدين، وبيل (ويليام) كايسي.

أعطى تيرنر ملخصاً عن التوازن العسكري في أوروبا وفي أميركا الوسطى. كما قدم تقريراً حديثاً عن بولندا التي يهدد السوفييات باحتلالها للقضاء على اتحاد نقابات العمال المستقلة 'Solidarity'. وسند تقريره بصور فوتوغرافية مأخوذة من الجو، ومقتطفات من محتويات البرقيات والمراسلات التي تم اعتراضها في أماكن معينة، مثل برلين عاصمة جمع الاستخبارات في العالم. مال تيرنر إلى إفشاء سر خطير أمام الحاضرين، وهو أن لوكالة الاستخبارات المركزية جاسوساً يحمل رتبة عقيد في قيادة الأركان العامة البولندية، يزودها بمعلومات متواصلة من وارسو تتعلق بنوايا البولنديين والسوفييات. وكانت تقارير هذا الجاسوس تنقل باليد وتوزع باليد على الأشخاص الذين يحق لهم استلامها. أما اسم العقيد وهو كوكلينسكي فلم يذكر في التقارير، وكان لا يعرف بأمره سوى أفراد معدودين في وكالة الاستخبارات المركزية.

تفحص تيرنر من وقت لآخر وجه كايسي وهو يعطي للموجودين تقريره حول النقاط الساخنة في العالم. ولاحظ أن كايسي يلفظ الكلمات بدون وضوح، وساهمت خصلات الشعر القليلة البيضاء المتهدلة على أطراف رأسه الأصلع في إعطائه مظهر أستاذ المدرسة الشارد الذهن. وكانت أذناه كبيرتين ومتهدلتين، والتجاعيد عميقة تحفر وجهه انطلاقاً من طرفي أنفه المفلطح مروراً بفمه من

الجانبين، لتصل الى ما دون ذقنه وتختفي في فكيه البارزين. بدا كايسي وكأنه ضائع، ومع ذلك شعر تيرنر أنه ينصت باهتمام الى كل ما يقوله.

رحب كايسي بتيرنر مجدداً بعد الحديث وانسحب معه الى زاوية من الغرفة حيث قال: «إن ما أوردته الصحف حول حلولي في منصبك ليس صحيحاً، لأن شيئاً لم يتقرر بعد، كما أنني غير متحمس لشغل وظيفتك».

في وقت لاحق من ذلك النهار أرسل ميس الى تيرنر رسالة عبر مكتب الرئيس كارتر في البيت الأبيض، يقول فيها أنه ليس الشخص الذي سرب خبر تعيين كايسي في منصب مدير وكالة الاستخبارات المركزية الى الصحف، لكنه ترك في الرسالة انطباعاً بأن مسألة تعيين كايسي خلفاً له لم يصرف النظر عنها تماماً.

مع أن كايسي لم يكن مندفعاً لشغل منصب مدير وكالة الاستخبارات المركزية، فقد شعر بأن تيرنر لم يصدّق ما قاله له. وكايسي كان يسعى بالفعل الى منصب وزير الخارجية أو وزير الدفاع، لأنهما وزارتان مهمتان ولهما ثقلهما في إدارة شؤون البلاد. ولكن كايسي أحسّ بأن عليه أن يقبل بمنصب أدنى مرتبة، وإلاّ لن يفوز بشيء على الإطلاق. وهو لم يكن أحد المقربين من الرئيس من ولاية كاليفورنيا الذين رافقوه في حملته الانتخابية فقد انضم الى ريغان كمدير الحملة الانتخابية، بصورة عَرَضية.

تلقّى كايسي في أوائل السنة الماضية، أي في عام ١٩٧٩ نداءً من المرشح ريغان الذي طلب منه أن يساعده في حملته الانتخابية. وكان كايسي الجمهوري يمارس مهنته كمحامٍ من مكتبه الواقع في ٢٠٠ بارك أفنيو في نيويورك. وكايسي جمع ملايين الدولارات من استثماراته الحكيمة بفضل حظه السعيد وحدهسه العميق بسوق الأسهم، ومؤلفاته العديدة في مواضيع الضرائب والاستثمار والقانون. ومنحه المال وسيلة الانخراط في اللعبة السياسية، فبعد أن خدم كمنظّم وكاتب خطابات للمرشحين الجمهوريين منذ العام ١٩٤٠، شغل عدة مناصب في الإدارة الفدرالية في عهد نيكسون وفورد، وكان أبرزها منصب رئيس لجنة الأسهم والسندات المالية عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٤.

قال كايسي لريغان خلال هذه المحادثة الهاتفية: «ان الوقت لا زال باكراً كي ألتحق بحملتك الانتخابية». وشرح له سبب تردده في الانضمام الى حملته، وطلب منه ألاّ يعتبر هذا التردد بمثابة عدم تأييد له.

أخرج كايسي دفتر الشيكات وحرر شيكاً بقيمة ألف دولار لصالح حملة ريغان الانتخابية، ووقع اسمه في أسفل الشيك وكتب حرف "W" من اسمه William ، كما كان يكتبه قبل ستة عقود في المدرسة الرسمية في منطقة كوينز في نيويورك، التي كان يؤمها أبناء الفئة الدنيا من الطبقة الوسطى.

حصل كايسي على درجة «ث» في السلوك في النصف الثاني من صفه السادس، وهي الدرجة الوحيدة الأدنى من «ب» في دراسته الثانوية. أما في دراسته الجامعية فقد حصل على درجة «أ» ولقبه أقرانه في الصف بالبركان. ومنذ ذلك العام أي ١٩٢٤، كانت حياته عبارة عن سير ثابت نحو الأفضل. تعلّم لعبة الغولف من خلال عمله كغلام يحمل المضارب للاعبين. وأصبح عضواً في نادٍ مرموق للغولف. وفي عام ١٩٣٤/١٩٣٥ التحق بالجامعة الكاثوليكية للعمل الاجتماعي التي كان معظم طلابها قساوسة وراهبات وآخرين مهتمين بالشؤون الدينية. ومع أنه حصل على درجات جيدة في هذه الجامعة، فقد اقتنع بأن العمل الاجتماعي ليس عملاً للرجال بل للنساء، لذلك ترك الجامعة والتحق بكلية الحقوق. وفي تلك السنة بالذات تبرّع عبر مؤسسة أنشأها في العام ١٩٥٨ بما يساوي أجر عامل اجتماعي لمدة سنة للأعمال الخيرية، وبلغ هذا المبلغ ٢١٩٧٠ دولاراً. كان كايسي رجلاً عادياً يملك ثروة غير عادية. وكان يأمل في أن يكون رجلاً له وزنه، رجلاً ميسور الحال، رجل أعمال يعمل على تحسين مركزه أولاً من خلال ثروته الشخصية، ومهنته، وثانياً من خلال تجاربه في العمل الحكومي واللجان والمجالس السياسية. واعتبره العديدون رجل أعمال كريهاً، جمع مالاً سريعاً بفضل مجموعة الاستثمارات الانتهازية ومخاطراته العديدة في ميدان الأعمال. وعرف عنه بأنه يلعب بمهارة وذكاء في سوق الأسهم، وهو الذي قام في وقت من الأوقات بتنظيمها. في بعض الأحيان كان يبدو غير مهتم بالانتقادات، فقد اعتاد على قضايا المحاكم، ولكن في أعماق نفسه كان يتوق للحصول على القبول والاحترام. ومقابل اقتناعاته الدينية، وكنيست، وحزبه الجمهوري، ومجموعة الأسهم التي يمتلكها، بدا مرناً بالنسبة إلى الآراء لا الأشخاص. ومنح إخلاصه الكامل لأصدقائه، ولكنه كان يظهر مائة وجه مختلف في مائة محيط مختلف.

اتصل ريغان بكايي مرة أخرى، فالألف دولار لا تكفي. وطلب منه إذا كان من الممكن أن يقابله عند مجيئه إلى لونغ آيلاند، موطن كايسي، فوافق. تناول الاثنان طعام الفطور في أحد الموتيلات بالقرب من منزل

كايسي الذي يحمل اسم ماينول MAYKNOLL .

تحدث الرجلان مطولاً ولدة ساعة ونصف حول توقعات فوز الحزب الجمهوري في الانتخابات الرئاسية، وعلى الرغم من أن كايسي يعرف عن ريغان أنه سطحي التفكير، فقد وجده عارفاً بالشؤون الاقتصادية وبقضايا الأمن القومي. ولم يتعمق ريغان بالبحث في هذه الأمور، ولكن كايسي وجد أن فهمه الفطري كان صحيحاً ويتوافق مع قناعاته حول التجارة الحرة والدفاع القومي والنشاط الفعال ضد الشيوعية. وريغان يكبر كايسي بعامين فقط، والرجلان مرّاً بمراحل صعبة في أوائل حياتهما. فقد ترعرعا في محيط فقير. أعجب كايسي بالتنوع الكبير في حياة ريغان الذي عمل كمذيع للأخبار الرياضية وممثل وموظف مسؤول في اتحاد النقابات، وحاكم ولاية، ومتحدث محافظ قدير. وعكس هذا التنوع في حياة ريغان، إلى حد ما، التنوع الذي عرفه كايسي الذي عمل كمحام وكاتب ومسؤول في دائرة التجسس، ومؤرخ هاو (كان في ذلك الوقت يُعد كتاباً حول مكتب الخدمات الاستراتيجية)، وموظف حكومي سابق. لقد عاصر الإثنان الانهيار المالي وأربعة حروب، وكانا يجدان متعة كبيرة في سماع قصة جيدة والضحك الصادر من القلب. وأهم من ذلك كله كان الإثنان يحقدان على جيمي كارتر وعلى ضعفه وعدم قدرته على اتخاذ قرار، ويعجبان لقلقه غير الاعتيادي.

ما لبث أن استلم كايسي دعوة من ريغان للذهاب إلى كاليفورنيا والانضمام إلى اللجنة التنفيذية لحملة الانتخابية. ومع أنه اعتبر ذلك غير مهم، فقد ذهب إلى كاليفورنيا ودرس الوضع هناك، وقابل ميس والصديق المقرب من عائلة ريغان مايكل ديفر.

اعتمد كايسي في اتصالاته بالأشخاص النافذين أسلوب دعوتهم لتناول طعام الغداء مع ريغان وزوجته، فكان يتصل بأصدقائه الجمهوريين الأغنياء ويدعوهم لتناول الطعام في حفلة لجمع الأموال للحملة الانتخابية. وإذا وجد عندهم أي تردد كان يسر في آذانهم أن عليهم أن يتبرعوا إذا لم يرغبوا في أن يصبحوا من المنبوذين، ويقول لهم: «إن هذا الشخص سينتصر في الانتخابات ويصبح رئيساً للولايات

المتحدة». وكانت لكايسي اليد الطولى في جمع مبلغ نصف مليون دولار للحملة الانتخابية لريغان في أواخر العام ١٩٧٩، وعندما طرد ريغان مدير حملته الانتخابية جون بي. سيرز في أوائل العام ١٩٨٠، طلب من كايسي أن يحلّ محله. كان هذا ما عمل له كايسي طوال حياته، فالسياسة هي حبه الأول.

في مؤتمر الحزب الجمهوري في العام ١٩٥٢، كان عمر كايسي لا يتجاوز التاسعة والثلاثين، حين راقب بخيبة أمل خسارة السناتور المحافظ روبرت تافت أمام دوايت أيزنهاور. بعد ذلك بقليل تناقش كايسي مع صديقه القديم ويليام باكلي جونيور، الذي بدأ مسيرته «كولد معجزة» بتأليفه كتاب «الله والإنسان في جامعة يال». كان كايسي وباكلي عضوين نشيطين في أخوية نيويورك التي أخذت على عاتقها محاربة الشيوعيين ومقاومة الاتجاهات الليبرالية في مدينة نيويورك، وهي عبارة عن نادٍ صغير لا يضم أكثر من ٥٠ عضواً. أخبر كايسي صديقه باكلي قائلاً: «لوقمت أنا بإدارة تلك الحملة الانتخابية لحصل تافت على الترشيح». وظل باكلي يتذكر هذه الملاحظة لسنوات عديدة. وهكذا في العام ١٩٨٠، عندما إتصل ريغان بصديقه باكلي لإخباره بأنه طرد جون سيرز وعين بيل كايسي محله، سرّ باكلي كثيراً. إذ بالنسبة لباكلي كان كايسي أحد المحافظين الصادقين، ولم يرتكب سوى هفوة ثانوية واحدة فقط يمكن التغاضي عنها. ففي العام ١٩٦٦، بعد سنتين على محاولة باري غولدووتر الفاشلة في ترشيح نفسه لرئاسة الجمهورية، أطلق كايسي أول حملة له للحصول على منصب حكومي، إذ سعى للحصول على ترشيح الحزب الجمهوري له للكونغرس عن مقاطعته في نورث شور من لونغ آيلاند، وحصل على دعم جناح نلسون روكفلر وجاكوب جافيتس في الحزب. لكن الحزب رشّح ستيفن ديرونيان أحد مؤيدي غولدووتر، وعاد كايسي لينزوي خلف الستار الذي اعتقد باكلي والعديدون من أعضاء الحزب الجمهوري في نيويورك، أنه المكان الأفضل له.

خلال عمله كمدير للحملة الانتخابية لريغان، تمكن كايسي من الوصول الى مراكز السلطة المحيطة بريغان، وقال الممثل السينمائي

جيمس ستيوارت مرة: «لو كان رونالد ريغان تزوج نانسي أولاً لاستطاعت أن تحصل له على جائزة أوسكار». واستطاع كايسي أن يرى في نانسي ريغان المتفوقة الأولى في تحديد مصالح زوجها.

ولكن كايسي لم يكن مرتاحاً كثيراً في علاقاته مع ممثلي الجناح اليميني المتطرف في الحملة الانتخابية، «هناك بعض المجانين حولنا وأنا عضو في المجلس المهتم بالشؤون الخارجية»، قال ذلك في إحدى المرات الى أحد العاملين في الحملة، ولم يصف بأن عضويته للحملة قد رفضت في بادئ الأمر، وكان ثائراً لعلمه أنه لم يدع للمشاركة في الحملة الانتخابية إلا بعد أن أصبح مساعداً لوزير الخارجية في عام ١٩٧٣. مال كايسي الى رفض هذه الدعوة إلا أنه وافق عليها، اذ كانت بمثابة ورقة اعتماد مفيدة ان لم تكن طموحة.

وصف بعض أعضاء الحملة الانتخابية وبعض المراسلين الصحفيين كايسي بأنه «مهمل». فكان يسافر في بعض الأحيان بدون حقيبة سفر ويشترى الملابس النظيفة عندما كان يحتاج اليها، وينسى أن يغتسل، ومع ذلك كان يعمل بنشاط هائل نهاراً وليلاً وفي أيام العطل الأسبوعية بطريقة أثارت الإعجاب به.

قبل شهر واحد من الانتخابات وبعد أن توقع فوز ريغان، شكّل كايسي مجلساً استشارياً مؤقتاً للسياسة الخارجية ضم مجموعة من سبعة عشر خبيراً من بينهم الرئيس فورد، وبعض الشخصيات من الحزبين الجمهوري والديمقراطي. ترأس كايسي هذا المجلس وخصص لكل عضو مهام معينة. واعتقد بعضهم أنه سعى بذلك الى فرض نفسه في الساحة كي يتم اختياره لمنصب وزير الخارجية. ومع أن وزير الخارجية السابق هنري كيسنجر أجبره على الاستقالة كمساعد لوزير الخارجية للشؤون الاقتصادية في العام ١٩٧٤، فقد أدخله كايسي في عضوية هذا المجلس.

اعتبر المجلس أن هناك تحدياً فورياً أمام الإدارة الجديدة تمثل في العصيان الشيوعي الحاصل في دولة صغيرة من دول أميركا الوسطى، هي السلفادور. ورأى كايسي أن السلفادور، بصورة رمزية، هي أهم موقع في العالم بالنسبة للولايات المتحدة، لأنها اذا لم تتمكن من معالجة تهديد

حاصل في «حديقته الخلفية» ستكون مصداقية ريغان على المحك على النطاق العالمي. وذهل كايسي عندما علم أن وكالة الاستخبارات المركزية أغلقت مركزها في السلفادور عام ١٩٧٣ للاقتصاد في النفقات، ولم تعد فتحه إلا في عام ١٩٧٨. فكيف حدث مثل هذا الأمر المخيف؟ من المفروض أن يكون جمع المعلومات هو أول خط دفاعي، إذ لن يكون للدفاع أول للهجوم أي جدوى في حال عدم توافر المعلومات الكافية.

بعد يوم واحد من مقابلة تيرنر عاد ريغان الى كاليفورنيا، بينما كان ينتظر اليوم الذي يتسلم فيه السلطة حاول الجميع من حوله السيطرة على روح الإدارة الأميركية الجديدة، وبالأخص أصدقاء ريغان من المحافظين في ولاية كاليفورنيا وغيرها من الولايات. ورتب هؤلاء الأصدقاء مقابلة مهمة لريغان مع الكولونيل الكسندر دي مارانش رئيس دائرة الاستخبارات الفرنسية المسماة دائرة التوثيق الخارجي والتجسس المضاد (SDECE). ومارانش معروف في الأوساط المحافظة في أوروبا، وهو رأس دائرة الاستخبارات لمدة ١٠ سنوات ولعب دوراً كبيراً في رسم السياسة الفرنسية الداخلية. وكان مارانش يحتفظ في مكتبه بخارطة للعالم تظهر بخط أحمر الامتداد الشيوعي، وكان من عادته إعطاء خرائط مصغرة عنها لزمائريه الرسميين، ومنهم الأميرال تيرنر نفسه.

خلال رحلته الى كاليفورنيا حمل مارانش في جعبته أكثر من خريطة ملونة. وكان التجسس بالنسبة الى هذا الفرنسي مهمة خطيرة جداً يتوجب تنفيذها بغض النظر عن الأخطار المحيطة بها، لأن مردودها عظيم في نظره. وكان ينظر بسخرية الى عادة وكالة الاستخبارات المركزية في إخفاء عملائها في الخارج على شكل ملحقين في السفارات الأميركية، لأنه كان من السهل جداً على أي دائرة استخبارات التعرف على هوية كبار موظفي وكالة الاستخبارات المركزية وحتى على صغار الموظفين فيها، مما جعل مهمة التجسس أضحوكة سخيفة. كان مارانش يعتقد أن من الأفضل دائماً أن يعمل العملاء تحت غطاء شخص اعتيادي أو بائع أدوات

منزلية. فالتجسس الحقيقي يتطلب انغماساً كلياً. ويُذكر أن بعض دوائر الاستخبارات الأوروبية استخدم الصحافيين كغطاء للتجسس، ولم يوافق الأميركيون على مثل هذه التصرفات، لأن حرية الكلام مقدسة في أميركا وتعلو حاجات الأمن القومي.

تحدث مارانش الى الرئيس المنتخب حول مبادئهما المشتركة، ولا سيما الخطر الذي يمثله المد الشيوعي وخطر الضعف في الشؤون العسكرية وجمع المعلومات. وسأله ريغان في سياق الحديث: «ألا تود أن تنصحنى؟ يبدو لي أن كل شخص حولي يود نصحي؟» فأجابه مارانش «لا يمكنني سوى أن أحدثك عن الأشخاص الذين يجب أن تراهم والأشخاص الذين يجب ألا تراهم». فبادره ريغان قائلاً: «ومن هم الأشخاص الذين يجب أن أراهم؟» ذكر مارانش الكاتب السوفيياتي الكسندر سولجينستين، وجوناس سافيمبي زعيم المقاومة في أنغولا، وكانت وكالة الاستخبارات المركزية قد ساعدت سراً سافيمبي ولكن هذه المساعدة توقفت تماماً بعد اتخاذ الكونغرس قراراً يحرم القيام بعمليات سرية في أنغولا.

«عندما تريد أن تعرف شيئاً عن الجحيم يجب أن تتحدث الى الذين كانوا هناك»، قال مارانش لريغان. «سوف أعطيك أسماء كثيرة ولكني أود أن أذكر الآن ارمان هامر». وكان ارمان هامر رئيس مجلس ادارة شركة أوكسيدنتال للبترول وصديق عدد كبير من الزعماء السوفييات، وكان الرمز الحقيقي لانفراج العلاقات بين الشرق والغرب.

فأجابه ريغان: «من الغريب أنني كلما ذهبت الى الحلاق أرى هامر جالساً على كرسي مجاور ليقص شعره».

كان هامر قد اتفق مع الحلاق أن يحجز له دائماً مقعداً بجوار ريغان عندما يأتي هذا الأخير لقص شعره.

استطرد مارانش قائلاً: «لا تثق بجماعة وكالة الاستخبارات المركزية فهم ليسوا من الرجال الذين يمكن الاعتماد عليهم»، وقصد بذلك أنهم يعملون بدون هدف محدد لا أن صفوفهم مخروقة.

كرّر ريغان نصيحة مارانش «لا تثق بجماعة وكالة الاستخبارات

المركزية» أمام جورج بوش الذي عمل كرئيس لوكالة المخابرات المركزية بين ١٩٧٦ و ١٩٧٧، لكن بوش تجاوز هذا القول ووصفه بأنه كلام سخيف. مع ذلك انطبعت هذه النصيحة في ذهن ريغان. وكان بوش قد أخبر أحد أصدقائه في وكالة الاستخبارات المركزية، بأنه نظراً لنمط الإدارة اللامركزية الذي يحبذه ريغان، وعدم معرفة هذا الأخير بشؤون الاستخبارات، فمن المهم أن يكون تحت تصرف الرئيس مدير لوكالة الاستخبارات المركزية مقرباً إليه، ويثق به بشكل مطلق، وبالأخص في ما يتعلق بتحديد أهداف هذه الوكالة.

راقب كايسي ببعض الامتنعاض عملية اختيار أعضاء حكومة الإدارة الجديدة. كان هناك ثلاثة أسماء لكل منصب وزاري، واسمه أدرج لمنصب وزارتي الخارجية والدفاع. مع ذلك وجد أن هناك مراكز قوى متعددة تتحكم بالأمور، فهناك ميس وأعضاء الوزارة المصغرة التي ألفها ريغان عند ترشيحه للرئاسة، وهناك الطامعون بالمنصب، إضافة إلى ريغان نفسه. وتشابكت الأمور بشكل مزعج وسريع، وأخيراً قرر ريغان تعيين جورج شولتز، العضو السابق في وزارتي نكسون وفورد، وزيراً للخارجية. واتصل ريغان بشولتز لإبلاغه بالأمر، وكان شولتز يعتقد بأن ريغان سيعينه وزيراً للمال، وهو منصب لا يرضيه، لذلك رفض الاشتراك في الوزارة من دون أن يعلم أنه اختير للخارجية.

الخيار الثاني لريغان لمنصب وزير الخارجية هو الكسندر ام. هيغ جونيور، وأيدت نانسي هذا الاختيار إذ رأت في هيغ ذلك الرجل العسكري الجميل المحيا، المندفع، الساحر، المخلص، القائد. فتبين لكايسي أن الثغرة في معرفة ريغان بالسياسة الخارجية لا يمكن سدها من خلال المجلس الاستشاري للسياسة الخارجية الذي شكّله، وأن هيغ يملك المقومات اللازمة لذلك. فهو جنرال بأربعة نجوم، وكان قائداً عاماً لقوات حلف شمال الأطلسي في أوروبا، وحصل على خبرة في البيت الأبيض عندما عمل نائباً لوزير الخارجية كيسنجر ورئيساً لموظفي البيت الأبيض في عهد الرئيس نكسون.

وعين ريغان كاسباب واينبرغر صديقه القديم من كاليفورنيا وزيراً

للدفاع.

امتعض كايسي من هذه التعيينات وعاد الى نيويورك الى حياته الاعتيادية. وظل على اتصال مع ميس معرباً له عن رغبته في الاشتراك في وزارة ريغان، لكن معظم المناصب الوزارية كانت قد شغلت، فعرض على كايسي منصب مدير وكالة الاستخبارات المركزية الذي يمكن تحويله الى منصب وزاري.

أخبر ميس ديفر بأن كايسي يرغب في استلام منصب مدير وكالة الاستخبارات المركزية. فردّ ديفر: «لا أعتقد أن بإمكاننا إعطاء هذا المنصب الى رجل سياسي».

أوضح ميس لديفر أن كايسي شخص ممتاز، وأنه خير بشؤون الاستخبارات، ويستحق استلام هذا المنصب، فلم يتلق أي وعد من ديفر.

ذهب ميس الى ريغان واقترح اسم كايسي عليه وتحويل منصب مدير وكالة الاستخبارات المركزية الى درجة وزير. فوافق ريغان على الفكرة واتصل بكايسي عارضاً عليه المنصب. وكان رد كايسي بارداً، وطلب من الرئيس المنتخب مهلة لدرس الموضوع واستشارة زوجته صوفيا. ففوجئ ريغان لأنه كان يعتقد أن كايسي سيسارع الى قبول العرض بدون أي تردد.

في مكتب صغير في الشارع «ك» في وسط مدينة واشنطن جلس رجل حسن الهندام، وقور، هادئ، يشاهد انتصار ريغان في الانتخابات باهتمام كبير. كان يراقب المنظر وعيناه نصف مغمضتين مستغرقاً في التفكير. وكان يرتدي بذلة سوداء أنيقة، وجوارب سوداء، وحذاء لماعاً. كان شعره الرمادي أملس صقيلاً، تهدّلت بعض خصلاته فوق ياقته.

على اللافتة المثبتة على باب المكتب اسم «شركة سفير»، فصاحب المكتب كان سفيراً للولايات المتحدة الأميركية في طهران من العام ١٩٧٣ الى العام ١٩٧٦. وكان شديد الاهتمام بكل ما يقال ويكتب، ويتناقش في المسائل السياسية مع أصدقائه، ويطالع الصحف بعناية، ويقرأ الأنباء الواردة من مختلف أنحاء العالم. وكان شغوفاً بالمعلومات ويجد متعة في

جمعها وتحليلها.

هذا الشخص هو ريتشارد هلمز، الرجل الذي كان وراء الجدل والأساطير التي أحاطت بوكالة الاستخبارات المركزية. كانت عواطف هلمز وروابطه وقناعاته كلها مع وكالة الاستخبارات المركزية. وهو الذي عمل في مكتب الخدمات الاستراتيجية خلال الحرب العالمية الثانية، وانضم الى وكالة الاستخبارات المركزية عام ١٩٤٧ عند تشكيلها، واستلم منصب مدير دائرة العمليات بعد عملية «خليج الخنازير»، وشغل منصب مدير وكالة الاستخبارات المركزية في عام ١٩٦٦ الى العام ١٩٧٣ خلال حرب فيتنام.

والآن في عام ١٩٨٠ باتت وكالة الاستخبارات المركزية على وشك أن تبلغ منعطفاً جديداً في حياتها. كانت ستُضرب أو يحط قدرها مرة أخرى من قبل رئيس جديد. وكان مرشح هلمز لمنصب مدير الوكالة بيل كايسي، لثقته بأن هذا الأخير سيحافظ على تقاليد الوكالة. فقد عرفه لأكثر من ٣٥ سنة عندما عمل الاثنان في مكتب الخدمات الاستراتيجية في لندن. وعندما وصل هلمز في عام ١٩٤٥ الى لندن للعمل مع كايسي، لم يجد لنفسه مكاناً يقطن فيه، فدعاه كايسي للإقامة في منزله في شارع غروفنور، فبدأت صداقة طويلة حميمة بين الاثنين.

اعتبر هلمز بأن عمل كايسي في مكتب الخدمات الاستراتيجية منحه فهماً أساسياً لعمل المخابرات. وهما تدرّبا على أيدي البريطانيين، وتقاليد وكالة الاستخبارات المركزية هي تقاليد بريطانية: العمل السري، والعمل الصامت. وطالما قال هلمز: «نحن الجهاز الصامت. والصمت يبدأ من هنا».

أحسّ كايسي بالصدمة والخيانة اللتين شعر بهما هلمز ومساعدوه خلال جلسات التحقيق في أعمال وكالة الاستخبارات المركزية التي أجرتها لجنة تشيرش ولجنة بايك في الكونغرس، ولجنة روكفلر. وهلمز يعتقد أن لا لزوم لمثل هذه الشهادات بالطريقة التي طلبت بها، ولا ضرورة لإرسال وثائق الوكالة الى الكونغرس. في وقت من الأوقات لم يكن أحد من وكالة الاستخبارات المركزية يفكر بكتابة مذكراته ونشرها، ولكن في العقد

الأخير تعدد صدور مثل هذه المؤلفات، وهو أمر لا يمكن تصوّره بالنسبة الى هلمز.

وفي عرفة ان الشخص الذي يعمل في وكالة الاستخبارات الأميركية يستعد دائماً لتحمل المخاطر المرتبطة بعمل المخابرات، ولكن لا أحد كان يفكر بأن الخطر سوف يأتيه من حكومته. قال هلمز أن قفاه تصلّب من الجلوس في مقاعد الطائرات وهو يروح ويجيء من ايران واليها للإدلاء بشهادته أمام الكونغرس، ومن ضمنها الشهادة التي ورّطته. وقبل ثلاث سنوات حكم على هلمز بغرامة بقيمة ألفي دولار أو بالسجن لمدة سنتين مع إيقاف التنفيذ، لعدم الإدلاء بشهادته «الكاملة والتامة» أمام لجنة شكّلها مجلس الشيوخ، للتحقيق في العمليات السرية لوكالة الاستخبارات المركزية في تشيلي في عهد الرئيس نكسون. لقد تصرف هلمز بهذا الشكل من أجل المحافظة على سر يتعلق بعملية سرية أمر بتنفيذها الرئيس نكسون. والمعيار في نشر المعلومات المتعلقة بالاستخبارات الحسّاسة دائماً يستند على ما اذا كان من الضروري للذين يتم ادخالهم في حلقة الأسرار أن يعرفوا بدقة كل شيء كي يؤدوا مهمتهم، فلا ضرورة لإعطاء المصادر والأسماء والتقنيات التي ستستعمل، ولذلك كان من الطبيعي أن يتم تجاوز كل سؤال يتعلق بتشيلي.

ظلت ذكرى هذا الحكم تقض مضجع هلمز، فقد كان لطخة في سجله الحافل على الرغم من التأييد الواسع الذي تلقّاه. (بعد الحكم عليه أعدت له حفلة تكريمية حضرها أربعمائة من الموظفين المتقاعدين الذين خدموا وكالة الاستخبارات المركزية في «بيتيسدا» في ولاية ماريلاند حيث انطمرت سلتا مهملات بالشيكات والنقود لتسديد الغرامة). بعد هذا الحادث برز التناقض بين موجب عدم افشاء الأسرار ومحاولة الكونغرس معرفة هذه الأسرار. ما هي القواعد الجديدة؟ وهل ستضر بالأسرار المهمة؟

كان كايسي نيو يوركياً صلباً، ونيويورك في نظر هلمز هي مدينة حقيرة منعزلة. فإما أن يتمكن الشخص من التأقلم مع الحياة فيها، أو يتحطم. وكايسي تمكن من الصمود فيها، فهو ليس طفلاً مدلاً، ان لا يمكن لطفل

مدل أن يستمر في العمل كمدير لوكالة الاستخبارات المركزية. لقد تلقى هلمز درساً من فضيحة خليج الخنازير. فكان كينيدي يريد نتائج ملموسة، كأن يرى كاسترو مقتولاً بدون أن يذكر ذلك بصراحة، فلو قال هلمز لكينيدي أن ذلك مستحيل لأعفي من منصبه.

لقد تغيرت مهنة التجسس منذ الحرب العالمية الثانية. فالأقمار الصناعية تعني كما قال هلمز في إحدى المرات: «اننا سنقوم بالتجسس ليس من خلال النظر الى قفاك، بل من خلال النظر من فوق الى رأسك». وكان هلمز يعرف ما يكفي كي لا يقول شيئاً، لا بصورة غير مباشرة وليس من خلف الكواليس، ولا كلمة واحدة لصديقه الحميم شريك غرفته في لندن، لأنه اذا قال شيئاً فسوف يقضي على فرص كايسي في إشغال المنصب. لذلك عمل أفضل ما كان يعمله خلال سنوات عديدة: ظل صامتاً.

شهق السناتور الجمهوري باري ام. غولدووتر وكاد يختنق من فرحه لانتصار ريغان، إذ كان غولدووتر يشعر بوجود رابط خاص بينه وبين ريغان. فقد دخل ريغان الى المعتك السياسي في العام ١٩٦٤ عندما ألقى خطاباً متلفزاً دام نصف ساعة، يهاجم فيه الحكومة ويؤيد المرشح الرئاسي غولدووتر. وكانت نتائج انتخابات عام ١٩٨٠ أكبر ترضية لهذا الأخير، كما لو أن شقيقه الأصغر قد انتخب لرئاسة الجمهورية. ومع الانتصار الكاسح الذي أحرزه ريغان تمكن الجمهوريون من السيطرة أخيراً على مجلس الشيوخ، فجعلوا بذلك العالم السياسي أجمل وأحلى في عيني غولدووتر.

بعد أن كان نائب رئيس لجنة مجلس الشيوخ لشؤون الاستخبارات خلال عهد الرئيس كارتر ورئاسة تيرنر لوكالة المخابرات المركزية، تسلم الان غولدووتر وهو في الواحدة والسبعين من عمره رئاسة هذه اللجنة. وهو رفض، عندما كان عضواً في لجنة تشيرش التي حققت بأعمال وكالة الاستخبارات المركزية، توقيع التقرير النهائي الذي أصدرته اللجنة لما احتواه من دروس أخلاقية لا لزوم لها. وقد شعر بأن وكالة الاستخبارات المركزية أصبحت محطة لرمي أوساخ الجميع.

وهكذا حانت الفرصة التاريخية في نظره لعمل الشيء الصحيح، فلا تنازلات بعد الآن. وكان في جعبته الحل: إيجاد رجل لرئاسة وكالة الاستخبارات المركزية يكون موضع ثقة تامة، ويمكنه المحافظة على أسرار الوكالة، ومنع أعضاء الكونغرس من التدخل بشؤونها.

كانت أولى خطوات غولدووتر، بعد أن تسلم منصب رئاسة لجنة الاستخبارات، ادخال صديقه الحميم الجنرال المتقاعد ويليام دبليو. كوين، الى اللجنة كمستشار بدون أجر. وكان كوين رجلاً مرحاً وصلباً، تخرج في عام ١٩٣٣ من الكلية الحربية في وست بوينت، وعمل كضابط استخبارات خلال الحرب العالمية الثانية، وخدم كنائب مدير لوكالة الاستخبارات في وزارة الدفاع. وهو صديق العائلة والنديم، وكانت زوجته تكره واشنطن ولا تبالي كثيراً بالسهر خارج المنزل. وقد اعتاد غولدووتر على تناول عشاءه وشرابه مع كوين وزوجته «بيتي» مرتين في الأسبوع، وكانا يقضيان نهاية الأسبوع في مزرعة كوين على الساحل الشرقي لولاية ماريلاند.

أدى كوين دوراً مهماً في حقل الاستخبارات الأميركية، إذ تسلم بعد نهاية الحرب مسؤولية وحدة الخدمات الاستراتيجية، التي أوكلت اليها مهمة تصفية أعمال مكتب الخدمات الاستراتيجية، وأثار كوين إعجاب غولدووتر بالطريقة التي طلب فيها من الكونغرس عام ١٩٤٦ التصديق على مشروع دفع مبلغ ٨ ملايين دولار لتسدد وحدته نفقات مصادر المعلومات السرية، ومدركاً أن أعضاء المجلس يتوقعون لسماع الأسرار أفشى كوين لأعضاء اللجنة المصغرة بعض المعلومات حول مصادره، وأحدها خادمة في مركز القيادة السوفياتية في برلين، كانت تجمع المعلومات الحيوية من محتويات سلات المهملات. واستخدم كوين الملايين الثمانية للمحافظة على العملاء والمصادر الذين استندت اليهم وكالة الاستخبارات المركزية عندما تأسست في العام التالي أي ١٩٤٧.

بعدها قرأ في إحدى الصحف ان كايسي سيكون المدير الجديد لوكالة الاستخبارات المركزية اعترض غولدووتر على هذا الاختيار وقال لصديقه كوين: «لا بد من أن يكون بوبي هو الرئيس، وليس غيره».

وبوبي هو الأميرال بوبي راي إنمان، الذي رأس وكالة الأمن القومي خلال السنوات الأربع الماضية تحت إدارة كارتر. ووكالة الأمن القومي هي أكبر وكالات الاستخبارات وأكثرها سرية، وكان تخصص لها ميزانية تفوق عدة أضعاف ما يخصص لوكالة الاستخبارات المركزية. ومركز هذه الوكالة في فورت جورج ميد في ضواحي ماريلاند مشرف على مراكز الاتصالات المنتشرة في أنحاء العالم على الأرض أو بواسطة الأقمار الصناعية، وقد أمكن حل أنظمة الشيفرة التي تستعملها الدول الصديقة والعدوة على السواء بدون أن تستخدم أي جواسيس، ولذلك لم يصبها أي سهم خلال التحقيقات التي أجراها الكونغرس حول عمليات وكالة الاستخبارات المركزية.

اعتبر غولدووتر أن إنمان عبقرى في حقل الاستخبارات وأنه رجل يفهم السياسة والعلم والطبيعة والإنسانية، كما أنه صديق الكونغرس. تدرّج إنمان خلال السنوات الثماني والعشرين التي أمضاها في البحرية الأميركية في مناصب عديدة إلى أن أصبح أميرالاً بثلاث نجوم، وكان الأخصائي الوحيد بالاستخبارات الذي تولى منصب المساعد الأول لنائب رئيس العمليات البحرية (١٩٧٢-١٩٧٣) وهو المنصب المخصص للضباط الذين تولوا إمرة السفن البحرية. وانتقل من هذا المنصب ليصبح مديراً للاستخبارات البحرية (١٩٧٤-١٩٧٦)، والرجل الثاني في وكالة الاستخبارات التابعة للبنتاغون (١٩٧٦-١٩٧٧) قبل أن يتولى منصب رئاسة وكالة الأمن القومي. اعتُبر إنمان مصدراً أفضل للمعلومات من أحدث قمر صناعي تجسسي وهو يتقن أصول المناورة البيروقراطية اللازمة للمضي في عمليات الاستخبارات. وهو يتمتع بذاكرة خارقة، كما أنه أحد رجال الاستخبارات القلائل الذين يمكنهم التحدث إلى الصحافيين وجعلهم يعرضون عن نشر الأنباء التي تمس بسلامة الاستخبارات، وأنشأ صداقات مع عدد كبير من أعضاء الكونغرس، ولم يعرف غولدووتر أن إنمان أخفق ولو مرة واحدة في الرد على سؤال وجه إليه.

تحدّث غولدووتر عن إنمان مع صديقه كوين، وكان حريصاً على أن

يكون المنصب من حظ الأميرال اللامع، وقال عنه: «أمن البلاد يجب أن يعلو على السياسة، وبوبي هو الأقدر على تحقيق ذلك، فهو بحار محترف والخيار الطبيعي للمهمة». وكان من السهل على غولدووتر مقابلة الرئيس المنتخب ليشرح له تأييده المطلق لإنمان باعتباره أقدر رجل في هذا الحقل، رجل من فئة لا يشاركه فيها أحد حسب قول غولدووتر. وأنصت ريغان لما يقوله غولدووتر، ولكنه بدا غير مقتنع بفكرة تعيين إنمان لمنصب مدير وكالة الاستخبارات المركزية، فأفهم غولدووتر الرئيس المنتخب بأنه في حالة تعيين إنمان لهذا المنصب سيكون للإدارة الجديدة حصن منيع يقي إدارة الرئيس ريغان من تحقيقات لجان الكونغرس. وكان الرد النهائي لريغان أنه يفضل إعطاء المنصب لرجل من خارج عالم الاستخبارات، أي بيل كايسي.

وأضاف ريغان ضاحكاً عندما شاهد امتعاض غولدووتر، بأن بيل كايسي هو الرجل الذي تم اختياره فعلاً. وعندما عاد غولدووتر إلى صديقه كوين لإعلامه باختيار ريغان قال له كوين: «لا تقلل من شأن بيل كايسي فهو ليس ابن البارحة». وأضاف كوين أن كايسي كان دائماً نصير الاستخبارات ويحافظ على خطوط الاتصال مفتوحة بين الجميع، وأنه في العام ١٩٦٤ كانت له اليد الطولى في حصول كوين على جائزة ويليام جي. دونوفان، الأب الروحي للاستخبارات الأميركية. لكن هذا الكلام لم يفرح غولدووتر.

استمر كوين في شرح مزايا كايسي، فقال عنه أنه يقدر فن جمع المعلومات ويحترم أهمية الوقائع والمعلومات، ويكبر التفاني والإخلاص في العمل، مضيفاً: «ان كايسي يهوى الأسرار ويحب العمل السري، ولا يعارض الأعمال التي يحتاج تنفيذها إلى العنف... لكن غولدووتر لم يقتنع.

راقب إنمان «حرب» الانتقال من إدارة قديمة إلى إدارة جديدة من الجانب الآخر للكرة الأرضية، إذ كان في نيوزيلاندا يدير أحد مراكز

التنصت التابعة لوكالة الأمن القومي. وهو تمنى أن يصبح رئيساً لوكالة الاستخبارات المركزية في عهد ريغان، مدركاً أن لديه في شخص غولدووتر نصيراً ممتازاً. ومع أنه يبدو لطيفاً وبارد الشعور في الظاهر فقد كان رجلاً عاطفياً، طموحاً، لا يعرف الهدوء. ومن عادات إنمان النهوض كل يوم، باستثناء الأحد، في الرابعة فجراً، فينكب على القراءة العميقة والتفكير الهادئ. فجوهر عمل الاستخبارات عنده هو حسن التقدير والاستعداد الدائم لكل التوقعات.

على الرغم من أنها مؤسسة عسكرية تابعة لوزارة الدفاع، كان لوكالة الأمن القومي واجبات تجاه مدير وكالة الاستخبارات المركزية الذي تشمل مهماته تنسيق ميزانيات وكالات الاستخبارات المختلفة، وتحديد أولويات عملها والأهداف. وبما أن وكالة الأمن القومي كانت بين أجهزة الإدارة كالدخيل، فقد شعر إنمان أن عليه أن يكون حلقة الوصل بينها وبين العالم، ولذلك كان وثيق الاتصال بالبيت الأبيض وبأعضاء الكونغرس وجماعة البنتاغون ووسائل الإعلام.

أبقى إنمان مدير وكالة الاستخبارات المركزية تيرنر بعيداً عن وكالة الأمن القومي من خلال صداقاته مع الشخصيات القوية في إدارة الرئيس كارتر. وكان يهتم بتسليم مستشار الأمن القومي بريجنسكي مضمون الاتصالات التي يتم اعتراضها، ولكنه كان يؤمن بوجوب بقاء وكالة الأمن القومي ضمن إطار وزارة الدفاع بغية استمرارية تركيزها على المعلومات العسكرية، وهي الأساس في الإنذار المبكر وفي منع وقوع الحرب.

تلقى إنمان وهو في نيوزيلاندا اتصالاً هاتفياً من ويليام ميدندورف الثاني الذي يرأس الفريق الانتقالي لوكالة الاستخبارات المركزية بتكليف من إدارة ريغان، وكان ميدندورف وزيراً للبحرية عندما كان إنمان رئيس دائرة الاستخبارات فيها.

قال ميدندورف على الهاتف: «يبدو لي أن كايسي سيكون المدير المقبل لوكالة الاستخبارات المركزية، مع أن أي إعلان رسمي لم يصدر حول هذا الموضوع»، وأضاف: «إني ألكمك لأستفسر عما اذا كنت مهتماً في

شغل منصب الرجل الثاني في هذه الوكالة، أي نائب المدير». فأجاب إنمان أنه غير مهتم بذلك وأنه سيحال على التقاعد في الصيف المقبل. لم يجد إنمان صعوبة في الرفض لأن منصب النائب ثانوي وغير كاف في نظره. فهو يريد أن يلعب دوراً في إعادة التوازن المفقود إلى الإدارة في عهد كارتر، والذي قد لا يعود في عهد ريغان، والمنصب المعروض عليه لا يفي بالغرض.

عندما عاد إنمان إلى واشنطن بعد أيام من تاريخ هذا الاتصال جدد ميدندورف العرض، لكن إنمان رفضه مجدداً مدعياً أنه سيبدأ عملاً جديداً في حقل الأعمال.

سمع هلمز بما جرى بين ميدندورف وإنمان ورغب في أن يبحث الأمر بنفسه مع إنمان، وهو لا يعرف إنمان شخصياً لأنه تخلّى عن منصبه في وكالة الاستخبارات المركزية في عام ١٩٧٣، وهي السنة التي سبقت تسلّم إنمان رئاسة الاستخبارات البحرية. وطلب هلمز من جاك موري، وهو أحد خبراء الاستخبارات السابقين في الشؤون السوفياتية، ترتيب لقاء على مائدة الغداء مع إنمان. وقد أمضى موري في خدمة الوكالة ٢٨ سنة، وكان في الست الأخيرة منها تحت إمرة هلمز مسؤولاً عن الارتباط مع الكونغرس قبيل فتح ملف التحقيقات.

شعر إنمان بأن الإدارة الجديدة تسعى جدياً لإدخاله في عضوية نادي النخبة. وكانت وكالة الاستخبارات المركزية تضم عملاء سريين لا يشعر إنمان براحة في التعامل معهم، كما كانت هناك حساسيات بين وكالة الاستخبارات المركزية ووكالة الأمن القومي، أي بين عمليات يقوم بها أشخاص وعمليات تقوم بها الآلات، أو أعمال جريئة مقابل أساليب نظامية، وجيمس بوند مقابل موظف الشيفرة ذي النظارات. مع ذلك فقد شرعوا يحاولون إغراءه بالتعامل معهم.

توضح لدى إنمان خلال تناول طعام الغداء مع هلمز أن هذا الأخير يشاركه في اقتناعه حول الغاية من وجود وكالات الاستخبارات. ولا شك في أن أخطاءه قد ارتكبت، وبعضها حدث تحت إدارة هلمز، بسبب عدم انذار الرئيس أو الكونغرس بأن بعض المشاكل على وشك الحدوث.

والواقع أنه كان بإمكان الرئيس أو الكونغرس القيام بعمل ما مع وكالة الاستخبارات المركزية أو وكالة الأمن القومي لو حصلوا على إنذار مسبق، حتى ولو كان ما حدث وصل الى نقطة اللاعودة.

اقتنع هلمز بأن إنمان شخص لامع ومدرك، وأنه سيشكل إضافة جيدة الى فريق الاستخبارات في ادارة الرئيس ريغان.

ورأى إنمان إشارات تدل على احتمالات حدوث مشاكل في المستقبل. فريتشارد ألن سوف يتسلم منصب مستشار الأمن القومي، وهو من الجناح اليميني في الحزب الجمهوري، وميَّال الى الارتياح بكل شيء، كما أنه اتهم في مجالسه الخاصة كلاً من وكالة الأمن القومي وإنمان بالتنصت على مكالماته الهاتفية ونقلها الى كارتر في البيت الأبيض. ولكن إنمان كان يعرف جيداً أن لا أساس لهذا الاتهام، فقد كان يصر على مساعدته بدلاً من جمعوا المعلومات داخل الولايات المتحدة، وأن لا يلتقطوا أي اتصال عبر البحار يجريه مواطن أميركي. وكانت هذه الأوامر محترمة بدقة مطلقة. لم يود إنمان أن يفند ادعاءات ألن لأنه لم يرغب في الاصطدام مع مستشار الأمن القومي. مع ذلك فقد تعجب من جنون الارتياح الذي يبديه ألن. وكان هذا الأخير صديقاً حميماً لبعض أعضاء الفريق الانتقالي لوكالة الاستخبارات المركزية، الذين أكدوا أن الأنظمة التي صدرت نتيجة تحقيقات لجنة تشيرش، والتي كانت سائدة خلال ادارة الرئيس كارتر، قد جعلت من المستحيل اقتفاء أثر الجواسيس وشملت نشاط وكالات الاستخبارات في جمع المعلومات.

أرسل نائب الرئيس المنتخب جورج بوش كلمة تحذير الى إنمان مفادها أن ريغان بدأ يقع تحت سيطرة المتطرفين، وكان الأمر الذي أُنذر بالخطر هو زيارة رئيس دائرة الاستخبارات الفرنسية للرئيس ريغان، الذي قال له أثناء الزيارة أن ليس بالإمكان الوثوق بوكالة الاستخبارات المركزية.

وقع إنمان بين نارين. فقد طلب منه وزير الدفاع الجديد كاسبار واينبرغر أن يزوره في مكتبه، وعرض عليه خلال الزيارة رتبة أعلى، بحيث يصبح بإمكانه أن يرأس مديرية الاستخبارات في البنتاغون، ليعمل

مشرفاً عاماً على أعمال وكالة الأمن القومي، ووكالة استخبارات وزارة الدفاع. وشكّ إنمان في أن تكون هذه الوظيفة منصباً فخرياً لا يعمل فيه شيئاً، فرفضها. ولكن سرعان ما تحول هذا العرض الى استدعاء رسمي بأن يتقاعد من البحرية ليتسلم منصب مساعد وزير الدفاع لشؤون الاستخبارات في البنتاغون، ولكن إنمان أصرّ على الرفض.

كان كايسي في هذه الأثناء يدرس بجدية عرض ريغان باستلام ادارة وكالة الاستخبارات المركزية. وسار في شوارع نيويورك وتمتّع مرة جديدة بالحياة في المدن. وكان هواء الخريف قارصاً، ولكن اتخاذ القرار كان أشد برودة. لم يكن من طبع كايسي أن يتردد عند اتخاذ القرار، مع ذلك قرّر أن يتريّث هذه المرة. وفي العام ١٩٧٥، عندما استقال كرئيس لمصرف التصدير والاستيراد، لم يكن يتوقع ويخطط بأن يعود الى واشنطن للعيش والعمل فيها، لا سيما ان سنوات خدمته في الحكومة الفدرالية من عام ١٩٧١ الى عام ١٩٧٥ تميّزت بالفضائح. وشعر بأن مجرد كونه عضواً في ادارة نيكسون جذبه الى دوامة التحقيقات. فبسبب نزاع حول معالجة بعض ملفات شركة انترناشونال تليفون أند تلغراف I.T.T. خلال عام الانتخابات ١٩٧٢، وقع ضحية تحقيق حول أداء اليمين الكاذبة. وبدأ هذا النزاع عندما قام كايسي بترتيب ارسال ٣٤ صندوقاً من مستندات شركة انترناشونال تليفون أند تلغراف، و ١٣ صندوقاً من المذكرات والرسائل «الحساسة سياسياً» الى وزارة العدل، ليتخلص بذلك من تلبية أمر صادر من لجنة الكونغرس بتسليمها تلك الوثائق والمستندات. وأكد نائب المدعي العام تحت القسم أن هذا التصرف هو من بنات أفكار كايسي، الذي أنكر هذا الأمر وشهد تحت القسم أن وزارة العدل هي التي طلبت الحصول على الوثائق والمستندات، ولكن نائب المدعي العام أصر على «ان اقوال كايسي مضللة بالنسبة لتعامله مع وزارة العدل، كما مع دين» - وهو يقصد مستشار البيت الأبيض في عهد نيكسون جون دبليو. دين. ولم يصل الأمر الى إصدار الحكم على كايسي لأنه كان سمكة صغيرة في هذا البحر من الأسماك الضخمة، ومع أن كايسي اعتبر الأمر كله سخيفاً، فقد جعله دائم التيقظ والتحفظ.

كان لكايسي مناوشات اخرى مع لجان التحقيق. فقد ادعى على المدعي العام في عهد نيكسون الجنرال ميتشل ورئيس لجنة جمع التبرعات لحملة نيكسون الانتخابية موريس ستانس - وتم تبرئتهما من التهمة فيما بعد - لقبولهما مساهمة بقيمة ٢٠٠ ألف دولار للحملة الانتخابية من المحتال الدولي روبرت فيسكو، الذي حاول التأثير في سير إحدى قضايا لجنة الأسهم والسندات المالية التي كان يرأسها كايسي. لم يأبه كايسي للأمر، فقد كان شاهد اتهام نظيف اليدين، مع أن أيام ووترغيت لم تكن ممتعة. يومها عاد كايسي وزوجته صوفيا الى نيويورك، وأصبحت إحدى الجمل المفضلة عند كايسي هي: «هل تعرف ما أحسن شيء يمكنك قوله عن واشنطن؟ انها لا تبعد أكثر من ساعة واحدة عن نيويورك».

بعد سنتين باع كايسي منزله في ٢٥٠١ جادة ماساتشوستس في واشنطن بمبلغ ٥٥٠ ألف دولار. ولم تسامحه زوجته على ذلك لأنها كانت على ثقة بأنها ستعود الى العاصمة.

تركزت حياة كايسي في نيويورك ضمن محيط منزل العائلة «ماينول» في لونغ آيلاند. وكان يمضي أوقاته بين كتبه، أو في ملعب الغولف في بلدة كريك القريبة. وكان له أصدقاء قدامى كثيرون، ولم تبتعد عنه ابنته الوحيدة برناديت التي بلغت سن الخامسة والثلاثين. وكان كايسي قد اشترى منزلاً في وست بالم بيتش في فلوريدا بمبلغ ٣٥٠ ألف دولار، لتمضية فصل الشتاء من كل عام فيه.

قبل أن ينضم الى حملة ريغان الانتخابية بمدة سنتين، بدأ كايسي بتأليف كتاب جديد اعتقد أنه سيكون أفضل ما كتبه، وأعطاه عنواناً مؤقتاً هو «الحرب السرية ضد هتلر». ذكر كايسي في هذا الكتاب تفاصيل عدة عمليات تجسسية نفذها مكتب الخدمات الاستراتيجية خلال الحرب العالمية الثانية، ودارت أحداث الكتاب حول شخصين، أولهما كايسي نفسه والثاني معلمه ووالده الروحي الجنرال ويليام «وايلد بيل» دونوفان. رسم كايسي صورة محببة لمؤسس مكتب الخدمات الاستراتيجية دونوفان، الذي كان بضعف عمر الملازم كايسي عندما

تقابل الرجلان في واشنطن عام ١٩٤٣، ولكن فارق العمر لم يباعد بينهما. كان دونوفان يرغب في معرفة ماذا يمكن لكل شخص أن يعمل، «فالكمال هو عدو العمل الجيد»، كما كان يقول دائماً. وكان كايسي على استعداد للسير فوق جمرات مشتعلة لإرضاء دونوفان. وقد دأب هذا الأخير على زيارة مسرح العمليات العسكرية، وعلى الظهور بعد كل عملية احتلال يقوم بها الحلفاء وكأنه في حفلة افتتاح في أحد مسارح برودواي.

وضع دونوفان مسؤولية كبيرة على عاتق كايسي خلال الأشهر الستة الأخيرة من الحرب العالمية الثانية. وكتب كايسي مذكرة قال فيها: «يجب أن يكون مكتب الخدمات الاستراتيجية على استعداد تام لتسريع عملية زرع العملاء داخل ألمانيا». وكان دونوفان يرغب في تشكيل شبكة تجسس فورية خلف الخطوط الألمانية، فعين كايسي رئيساً للاستخبارات السرية لمسرح العمليات في أوروبا. وفهم هذا الأخير أن أقصى ما طمح إليه دونوفان هو وضع عدد من الرجال داخل ألمانيا. وما كان ينقص كايسي من التفاصيل قام بتعويضه بإظهار السلطة. تولى كايسي، وهو الملازم البالغ من العمر الواحدة والثلاثين، قيادة عقداً، وتعامل مع جنرالات بريطانيين وأميركيين تعامل النذ للنذ.

وأقحم كايسي نفسه في كل تفصيل يتعلق بالتجسس. وكان انتقاء الجواسيس من الأمور الصعبة، فلا يمكن للأميركيين مثلاً الوصول إلى مركز قيادة الغستابو وسط مدينة برلين. فاختر كايسي لذلك ٤٠ أسير حرب من الألمان لتنفيذ مهمات التجسس، وكان ذلك مخالفاً لاتفاقية جنيف بشأن أسرى الحرب، ولكنه لم يتردد، فللضرورة أحكام.

أما إيجاد الغطاء للعملاء فهو فن قائم بذاته. وقد زوّد مكتب للأرشيف في لندن كايسي بقصاصات الصحف الألمانية لمعرفة ماذا يجري في ألمانيا، ولكي يعرف الجواسيس آخر الأنباء. وتم تزوير المستندات، وصنعت الملابس الألمانية، وأمن كايسي للجواسيس طائرة لنقلهم. وتم صنع جهاز إرسال سمي «جوان الينور» لتأمين الاتصال بين الجواسيس والطائرة المحلقة فوقهم، لأن إرسال الجواسيس بدون تأمين نظام اتصالات مضمون لن يعطي أي نتيجة. وتأكد كايسي من أوقات إنزال الجواسيس،

وتحقق من الخرائط، ودرس حتى الجداول الزمنية لظهور القمر. وأنشأ قسمًا مهمته تحديد ماهية المعلومات المطلوب من الجواسيس جمعها. وكانت الأولوية لجمع المعلومات حول تحركات الجيوش الألمانية من المحطات الرئيسية للسكك الحديدية وإليها، هذه التحركات التي كانت بمثابة مفتاح اللغز لخطط هتلر ونواياه، وكانت المهمة الثانية جمع المعلومات عن الأهداف المحتملة للطائرات الحربية. وقد حرص كايسي دائماً على توديع عملائه شخصياً.

في شباط (فبراير) ١٩٤٥ أصبح لمكتب الخدمات الاستراتيجية عميلان داخل برلين، وفي الشهر التالي أصبح لهذا المكتب ٣٠ فريقاً من العملاء، وبعد شهر زاد عدد الفرق إلى ٥٨ يعملون داخل ألمانيا، واستخدم أحد الفرق العاهرات للتجسس، فالحرب لا تعرف القواعد. والآن بعد أن فكّر كايسي ملياً بمنصب مدير وكالة الاستخبارات المركزية، حاول تلخيص استنتاجاته حول الاستخبارات. كان يدعو هذا العمل «العملية المعقدة»، فالأمور لا تسير غالباً كما تتوقع. وهاله أن شاهد، بعد تحرير ألمانيا من الحكم النازي خلال رحلة قام بها من ميونيخ إلى بيلسن الرايات البيضاء، رايات من أي قماش أبيض... قميص أو منشفة أو منديل. لم يطلب أحد من الألمان أن يتصرفوا بهذا الشكل المذل. كم ناقض هذا التصرف الرأي القائل بأن الألمان جنس متفوق، وألمانيا التي رسمها في مخيلته عندما كان في لندن يخطط لإنشاء شبكة الجواسيس غير موجودة.

قال كايسي في كتابه الأخير: «الاستخبارات لا زالت سلعة غير مضمونة وهشة ومعقدة». بالإضافة إلى جمع المعلومات وتقييم درجة دقتها وتحديد معانيها، تشمل الاستخبارات جذب الاهتمام الشديد ومن ثم تمرير قرار جذري، فرجل الاستخبارات ليس سلبياً يكتفي بالتلقي. ويكون من الخطأ الكبير، حسب رأي كايسي، وضع حدود لدور الاستخبارات أو الذي يقوم بجمع الاستخبارات، فليس الحصول على المعلومات وتمحيصها وتوزيعها سوى بداية العمل.

لم يتمكن كايسي من أن يغفل بعض الكلمات القاسية عن إدارة

الرئيس كارتر. كتب: «الآن بالذات، ونحن نحارب من أجل حقوق الإنسان في الدول التي تهددنا، نخفي عن أنظار الناس الصور التي نلتقطها لمعسكرات الأشغال الشاقة في سيبيريا». ذهب كايسي الى معسكر الاعتقال في داشو بعد أيام من تحريره في نيسان (أبريل) ١٩٤٥، وهو لن ينسى أبداً ما شاهده من أكوام الأحذية والعظام والجلد البشري المتعفن. أيمن أن يفعل الناس بالناس هكذا؟ إنه أمر لا يصدق. لا شك في أن هناك شراً يمكن إثبات وجوده في العالم، وعلى المرء أن يختار بين الشر والخير.

خلال هذا التفكير تأكد لكاييسي أنه يتوق للعودة الى مهنة الاستخبارات. يجب أن يستمر زحف ريغان نحو الأمام بلا هوادة... وأن يقفز فوق القوى المضادة التي ستعترضه. وقبوله منصب مدير وكالة الاستخبارات المركزية سيعطيه فرصة للدعوة الى فهم عالم الأسرار. وإذا كان تيرنر دخليلاً على المهنة، فإن كايسي سيدخلها كشقيق. ولم يدم حديثه مع زوجته صوفيا عن الأمر سوى بضع دقائق، قام بعدها وأبلغ ريغان بقبوله بالمنصب.

الفصل الثاني	
---------------------	--

انتقل كايسي الى جناح في فندق جيفرسون في وسط مدينة واشنطن قبل عدة أسابيع من صدور الإعلان الرسمي لتعيينه، ليتسنى له خلالها التحرك خلف الكواليس بكل هدوء. وتكوّنت لديه فكرة جيّدة عمّا تقوم به وكالة الاستخبارات المركزية، ولكنه افترق الى التفاصيل، خصوصاً أن معرفته بأسرار ما بعد الحرب العالمية الثانية محدودة. وكان الرئيس نيكسون قد عينه عام ١٩٦٩ عضواً في مجلس استشاري لوكالة الحد من التسليح ونزع السلاح. ووقع كايسي حينها، كما كان مطلوباً، وثيقة يتعهد بموجبها المحافظة على السرية، وتمنحه في المقابل حق الوصول الى معلومات حساسة تتعلق ببرنامج استطلاع بواسطة الأقمار الصناعية للتحقق من الحد من التسليح. وكان يعرف أن الأقمار الصناعية احدى المعجزات العلمية الجديدة، فأراد لذلك أن يتعلّم أكثر ما يمكن عنها. وعمل كايسي أيضاً قبل عدة سنوات لمدة اثني عشر شهراً في المجلس الاستشاري للاستخبارات الخارجية التابع لمكتب الرئيس، وهو مجلس ضمّ مجموعة من قدامى السياسيين غير الحزبيين الذين خدموا البيت الأبيض. وكان يطلع هذا المجلس على بعض الأسرار، وبالمقابل عليه أن يراقب أداء وكالات الاستخبارات الأميركية ويرفع تقارير بذلك الى الرئيس.

زار كايسي صاحب فندق جيفرسون، ادوارد بينيت ويليامس، أحد أشهر المحامين الجزائريين والرجل الذي دافع عن هلمز. وكان كايسي يجد متعة في لقاء ويليامس، ويتوق لسماع أقواله اللاذعة بحق الحزب الجمهوري، اذ كان منضماً الى الحزب الديموقراطي. وويليامس عمل في المجلس الاستشاري للاستخبارات الخارجية التابع لمكتب الرئيس مع كايسي، وكان لديه، كما كان لكل شخص قابله كايسي، إيمان قوي بمهمة كايسي الجديدة. وهو صاحب شخصية قوية وله وزنه في واشنطن، وتنوعت قائمة زبائنه من جيمي هوفا رئيس اتحاد سائقي الشاحنات، الى صحيفة الواشنطن بوست.

تحدث ويليامس بحماس مع كايسي حول الاستخبارات الأميركية وكيف تحولت الى ركام ليس فقط على يد كارتر، بل، قبل ذلك على يد الرئيس جيرالد فورد. وذكر ويليامس كلمة «تفتيت» لوصف الحالة التي وصلت اليها وكالة الاستخبارات المركزية، وهي الكلمة التي استخدمها الحزب الجمهوري في حملته الانتخابية عام ١٩٨٠. وخلال حكم الرئيس فورد تمكّن السوفييات من تسجيل المكالمات الهاتفية من ستة أماكن في مدينة واشنطن، وتمكنت الاستخبارات الأميركية من اكتشاف هذا الأمر وسجلت ما كان ينقل من المكالمات الى موسكو، لكن وزارة العدل في عهد فورد أصدرت قراراً يمنع مكتب التحقيقات الفدرالي ووكالة الأمن القومي من مواصلة هذا العمل بهدف حماية السرية الشخصية للمواطنين الأميركيين. واعتبر ويليامس هذا القرار سخيلاً، إذ مكن السوفييات من تسجيل المكالمات ومنع وكالات الاستخبارات الأميركية من فعل الشيء نفسه.

وقال ويليامس تعليقاً على هذا القرار: «انهم يسرقوننا ولا يمكننا التدقيق في جيوبنا لمعرفة ما سرق منا». وبالطبع وافق كايسي على هذا الرأي.

أضاف ويليامس أن الاستخبارات ومعرفة مخططات الجهة المقابلة وقدراتها هو أهم شيء يؤمن الربح، «عليك أن تعرف، وإذا فاتك أن تعرف فأنت ميت لا محالة».

وبالنسبة الى وكالة الاستخبارات المركزية قال ويليامس: «وكالة الاستخبارات المركزية هي كالكب الكبير الذي قتلته شاحنة. يمكنك أن تقول إنه كان كلباً ممتازاً حتى قتلته الشاحنة». وكايسي من جهته عقد العزم على إعادة الروح الى «الكب الكبير».

اتصل كايسي بشريك غرفته أيام مكتب الخدمات الاستراتيجية ريتشارد هلمز ليخبره بأمر تعيينه. فرحب هلمز بالقرار. وتواعد الصديقان على تناول طعام الغداء سوية يوم الاثنين الأول من كانون الأول (ديسمبر).

بعد أزمة ايران كان أمام هلمز سنوات عدة لمراجعة أعماله كمدير

لوكالة الاستخبارات المركزية. وكان يجتمع مع زملائه السابقين ويراجع ذكرياته معهم. وفي العام السابق صدر كتاب بقلم توماس باورز عنوانه: «الشخص الذي يحفظ الأسرار: ريتشارد هلمز». فتلقاه القراء بشغف، وقال عنه النقاد انه يعطي وصفاً حقيقياً لمدير وكالة الاستخبارات المركزية. لكن هلمز اعتبر هذا الكلام هراء، فلا أحد يمكن أن يعرفه على حقيقته. حتى زوجته سينثيا وثلاثة من كبار الكتاب الصحفيين (ويليام ف. باكلي وويليام سافير وجورج ويل) اعتبروا الكتاب ممتازاً، لكن هلمز لم يتمكن من اقناع نفسه بقبول هذا الرأي. هناك الكثير مما يجب معرفته، بقايا ذكريات، أجزاء من حوارات جرت خلال الاجتماعات في البيت الأبيض، والمعاني التي لا يمكن سبر غورها. لا، لن تتمكن ذاكرته من جمع كل هذا، ولن يجد الجواب في أي ملف لأن الملفات والأوراق تكذب أحياناً.

تأكد لهلمز أن مشكلته كمدير لوكالة الاستخبارات المركزية سببها فشله في إقامة علاقة شخصية مع رؤساء الولايات المتحدة الذين خدمهم.

أبرز هلمز ما سجله عن اجتماعه مع نيكسون في ١٥ أيلول (سبتمبر) ١٩٧٠، وهو الاجتماع الذي أمر نيكسون خلاله بتنفيذ العمليات السرية في تشيلي لمنع المرشح الماركسي الليندي من تولي السلطة في جمهورية تشيلي. ولم يكن أمام هلمز أي خيار سوى تنفيذ الأمر. وسجل في مذكرته يومها: «حظ النجاح واحد من عشرة، ومع ذلك أنقد تشيلي! يتوافر ١٠ ملايين دولار.. يمكن الحصول على أكثر من ذلك عند الضرورة... دع الاقتصاد يصرخ...». لم يدون هلمز ما قاله وقتئذ للرئيس نيكسون. لم يكتب أنه أجاب نيكسون قائلاً: «انك تكلفني بمهمة مستحيلة تقريباً». لقد كانت خطة سرية محكوماً عليها بالفشل، فالتحضير لها جاء متأخراً، وقليلًا، وغير صحيح.

قال كيسنجر في وقت لاحق لصديقه هلمز أن عليه عدم الأخذ بأقوال نيكسون حرفياً، وأن لا يعتبر ما قاله الرئيس له بمثابة أمر واجب التنفيذ. فالرئيس في رأيه كان في حالات عديدة يعبر عن قلقه، ولا يعني دائماً ما

يقوله. وهذه الحقيقة استخلصها كيسنجر من تجاربه السابقة مع نيكسون، لكن هلمز لم يكن يعرف نيكسون كما يجدر بمدير وكالة الاستخبارات المركزية. ونيكسون من جهته لم يثق بالوكالة واعتبرها مؤسسة طافحة بأشخاص متناقضين، بعضهم من ذوي العقول المتحررة، والبعض الآخر من أصحاب الأفكار المتزمتة. ولذلك عندما غادر هلمز مكتب نيكسون ذلك اليوم من العام ١٩٧٠، اعتقد أنه تلقى أمراً بتنفيذ مهمة. وشهد بعد ذلك أمام لجنة التحقيق قائلاً: «خرجت من المكتب وأنا أشعر بأنني أحمل عصا الماريشالية»، وندم هلمز فيما بعد لاستخدامه مثل هذه الكلمات.

كان مفتاح الأمر علاقة نيكسون بدونالد كندال، رئيس مجلس الإدارة والمدير العام لشركة «بيبيسي»، التي كانت تملك مصنعاً لمرطبات «بيبيسي كولا» في تشيلي. من هنا كانت العملية المضادة للليندي بالأساس قراراً تجارياً، إذ لم يرغب كندال والشركات الأميركية الأخرى في تشيلي في أن يرأس هذه الدولة زعيم ماركسي. واستخدم هلمز كما استخدمت وكالة الاستخبارات المركزية بنية سيئة، وكان سكوت هلمز أمام لجنة التحقيق التي شكّلها مجلس الشيوخ ناتجاً عن عدم رغبته في إرباك وكالة الاستخبارات المركزية من جهة، والتسبب بالاحراج لرئيسه ولنفسه من جهة أخرى. لقد فشل في منع تنفيذ أسوأ عمل سري منذ عملية خليج الخنازير، وخالف القانون الذي سنّه لنفسه: «العمل السري هو كالدواء الفعال. انه يعمل بنجاح، ولكن اذا أخذت منه كمية كبيرة فمن الجائز أن يقتلك».

قال ألن دلز، مدير وكالة الاستخبارات المركزية أيام أيزنهاور، ما معناه: اذا أردت تحجيم الوكالة عليك وقف العمليات السرية. وبما أن رؤساء الجمهورية يرغبون دوماً في تحقيق غاياتهم في الخفاء، كانت العمليات السرية وسيلة فوز وكالة الاستخبارات المركزية بالنفوذ داخل البيت الأبيض.

طالما وقف هلمز الى جانب رئيس الولايات المتحدة أياً يكن، ومع أن محاولة النقاش مع نيكسون كانت بمثابة التحدث مع عاصفة، كما قال

هلمز لأحد أصدقائه، فقد أراد الامتثال لرغباته. فوافق عندما قال له نيكسون: «لا أريد أن تقوم وكالة الاستخبارات المركزية برسم السياسة بعد الآن». فعلى الوكالة أن تخدم الرؤساء الذين وحدهم يقررون السياسة الخارجية والعسكرية، ومجايلو هلمز، ومنهم كايسي، يعرفون أن الأوامر يجب أن تطاع.

«من الجائز أننا أخذنا أوامر كثيرة جداً من الرؤساء» قال هلمز مرة، وأضاف بفخر: «ولكننا أطعناها كلياً».

وإذا كان هذا الكلام يعني إلقاء اللوم على الاستخبارات، فليكن، وإذا كان يعني جعل ضباط الاستخبارات يدفعون الثمن، فليكن. فليس هناك من طريقة أخرى لإدارة الأمور. وهكذا دفع هلمز الثمن، فكان ما كان من الحكم عليه.

أما بالنسبة لكاييسي فإنه سيحصل كمدير لوكالة الاستخبارات المركزية، على بعض وسائل الحماية. وكاييسي على اطلاع على تاريخ الوكالة ويعرف رئيسه، ولا ضرورة لبحث هذا الموضوع في أي حال خلال تناول طعام الغداء معه، وقرّر هلمز أن يتجنب قول أي شيء يمكن أن يعتبره كايسي درساً موجهاً له.

ولكن هناك مسألة شعر هلمز بقدرته على مساعدة كايسي بشأنها، بدون أن يظهر وكأنه يحاول فرض أفكاره عليه، وهي تتعلق بالأفراد في الوكالة. ويذكر هلمز أن ابنه دينيس قال له في أحد الأيام، بعد أن عمل فترة فصل الصيف في وكالة الاستخبارات المركزية، بأنه كان محظوظاً لكونه تمكّن من الحصول على هذا العمل، ولما سأله والده توضيحاً أجاب دينيس: «لأن العاملين هناك مهذبون الى أقصى درجة». فداخل الوكالة كان الجميع مثل زوجة القيصر، لا مكان للأكاذيب بل تعامل مستقيم وصريح.

حضر هلمز في ذلك الاثنين الواقع فيه الأول من كانون الأول (ديسمبر) الى الجناح الصغير الذي يشغله كايسي في فندق جيفرسون. تصافح الاثنان بحرارة وكاييسي يبدو سعيداً بالنصر الانتخابي وبركوبه الموجة التاريخية العارمة التي تمثلها ثورة ريغان.

قال له هلمز: انك لا تخفي مشاعرك، وهذا شيء حسن. ولم يكن الأول بحاجة الى تذكير كايسي بأن وكالة الاستخبارات المركزية عرفت أوقاتاً عصيبة خلال العقد الماضي، من فضيحة ووترغيت، والتحقيقات في مجلس الشيوخ، الى عهد الأميرال تيرنر. وكانت النتيجة حسب ما شعر به هلمز، أن لا أحد يرغب في ركوب المخاطر أو التعرض للموت، والكل يعرف أن عمل الاستخبارات يتضمن الاثنين.

وافق كايسي على أقوال هلمز، وبما أن التعيينات الرئيسية في الوكالة قد تكون مفتاح الحل، سأل هلمز عن رأيه في تعيين إنمان نائباً له. فقال هلمز ان طريق الكونغرس ليس سهلاً، وذكر انه التقى إنمان مرة واحدة قبل عدة أسابيع فلم يجد أي عيب فيه، وقد يكون خياراً جيداً لأنه وسيلة اتصال جاهزة مع غولدووتر، ويملك خبرة العمل في وكالة الأمن القومي، وإلماماً بالجانب الفني الذي لا يمكن لكاييسي الإلمام به بصورة جيدة. كما أن إنمان ضليع بموضوع الاستخبارات العسكرية، فلذلك كله يكون من المنطقي اختياره.

أجاب كايسي بأنه غير متأكد من ذلك وسوف يدرس الموضوع. شعر هلمز بأنه لا يستطيع أن يقول أكثر من ذلك، فليس من الحكمة في شيء أن يدعم رجلاً لوظيفة مهمة رئيسية وقد قابله مرة واحدة فقط، ولا سيما بعد أن شعر برفض كايسي للفكرة.

«أنظر»، أكمل هلمز حديثه لكاييسي، «لماذا لا تأتي بأشخاص يمكنهم مساعدتك، ويمكنك استشارتهم عند الضرورة؟»، فالمدير الجديد بحاجة الى من يرشده الى الطريق الصحيح لا من يضلله.

وجواب هلمز كان جاهزاً، ففي رأسه اسم الرجل المناسب للمهمة. إنه جون بروس الذي يعرفه كايسي منذ أيام الحرب.

انشرح وجه كايسي لعثوره على الرجل الممتاز لهذا المنصب، فهو قد عمل مع جون بروس في مكتب الخدمات الاستراتيجية. وكان قد وصف بروس في كتابه الذي لم ينشره بعد بأنه رجل لطيف المعشر، مهذب، مظلي سابق وخبير في أعمال التخريب والقتال الالتحامي.

اقترح هلمز اسم بروس نظراً لكون الرجل قد أمضى عشرين سنة في

العمل مع الوكالة. وقد شغل منصب رئيس قسم في مديرية العمليات، وعندما أصبح مراقباً عرف كيف يتعامل مع جماعة الاستخبارات ولا يهاب أحداً، وهو إضافة الى ذلك محام. ولم يكن بروس ميالاً الى اليمين أو الى اليسار، وهذا مهم لأن هلمز يعرف تماماً أن الخطر الذي يهدد وكالة الاستخبارات المركزية يأتي من اليمين كما من اليسار. ربما كان لليسار اليد الطولى في السبعينات والتحقيقات والتسبب في المشاكل، لكن بإمكان اليمين أيضاً أن يخلق الإزعاج.

كتب كايسي اسم بروس على ورقة صغيرة وقال لهلمز إنه سيتصل به فوراً.

لم يأت الرجال على ذكر الأمور الحساسة، فانتهى الغداء قبل الخوض فيها.

شعر هلمز بأن كايسي هو مجموعة من المتناقضات، ولاحظ عدم حماسه للمواضيع التي أثارها، ولأسباب لم يفهمها تماماً أحس بأن كايسي يطمح الى أن يكون وزير الخارجية، لا مدير وكالة الاستخبارات المركزية.

بعد مدة قليلة انتقل كايسي من فندق جيفرسون لدواعٍ أمنية، فالسفارة السوفياتية لا تبعد أكثر من مائة متر عن الفندق، والسوفيات يملكون وسائل تنصت الكترونية تمكنهم من تسجيل مكالمات كايسي في الفندق.

قال ويليامس أن هذا التحذير يدعو الى الضحك، وأضاف مازحاً أمام كايسي بأن السوفيات لن يتسنّى لهم حل شيفرة التمتمة التي تخرج من فمه.

تلقى بروس مكالمات هاتفية من كايسي وهو جالس في منزله القديم المطل على نهر البوتوماك. وأكد كايسي لبروس أنه سيكون مديراً لوكالة الاستخبارات المركزية، وطلب منه الانضمام الى الفريق الانتقالي لهذه الوكالة ومساعدته خلال الأشهر المقبلة. وظن بروس، الذي يبلغ التاسعة والستين من عمره، أن هذه الدعوة ربما تكون آخر دعوة يتلقاها لخدمة الوكالة، فوافق على الفور مع أن هذه المهمة ستكون الأصعب بالنسبة

إليه، فلكل إدارة جديدة أفكار جديدة، وقد يكون بعض هذه الأفكار خطراً.

يتميز بروس بطبيعة مرحة، وهو عضو مسجل في نادي الخريجين القدامى في وكالة الاستخبارات المركزية، وهو النادي غير الرسمي الذي كان يهتم بتأمين مصلحة وكالة الاستخبارات والدفاع عنها في المحافل السياسية. واعتبر بروس أن تعيين كايسي كان خياراً صائباً. وهو يعرف الرجل منذ العام ١٩٤٣، واتصاله به لم ينقطع منذ ذلك الحين. وفي الستينات دعا بروس عضوين بارزين في الحياة السياسية الأميركية الى تناول طعام العشاء معه بحضور كايسي، وكان أحدهما أحد أعداء الاتحاد السوفياتي. وخلال تناول الطعام انتحى هذا الأخير مع بروس جانباً وأخبره بحماس: «ان هذا الشخص يفهم بعمق ما أعنيه». أما الشخص الثاني، وكان من المعتدلين، فقال الشيء نفسه تقريباً عن كايسي. وهذا الأخير ليس من المتعصبين، الأمر الذي قد يكون مفيداً لبروس مع أنه من المحافظين، في حين أن كايسي إيرلندي محارب، لكن صلة الوصل القوية بين الاثنين هي قائدهما وصديقهما المشترك ويليام دونوفان. وبدا لبروس أن كايسي يحاول تقليد دونوفان، الذي كان يتميز بإخلاصه للأصدقاء وحبّه للعلاقات الشخصية الحميمة. فلهذه الأسباب كلها قرر بروس أن يفتح قلبه لكاييسي ويساعده قدر المستطاع.

درس بروس أعضاء الفريق الانتقالي لوكالة الاستخبارات المركزية، فوجد ان ميدندورف رئيس الفريق لا فائدة منه. والمساعدون الجمهوريون الثلاثة ومنهم المحافظ أنجيلو كودفيل طالبوا بتقسيم وكالة الاستخبارات المركزية الى ثلاث دوائر، تكون الدائرة الأولى متخصصة بالعمليات السرية المرتبطة بإفشال التحركات السوفياتية في العالم، على أن تضاعف عدد الجواسيس وتؤمن لهم الغطاء تحت ستار رجال الأعمال والمؤسسات الاستشارية بدلاً من ان يتستروا كملحقين في السفارات الاميركية، وتهتم الدائرة الثانية بتحليل الأحداث، وتكون الدائرة الثالثة، التي دعمها ميدندورف، وكالة عليا تجمع بين مهمات وكالة الاستخبارات المركزية ومكتب التحقيقات الفدرالي في نطاق محاربة التجسس. وشعر

بروس بأن الدائرة الأخيرة ستكون وبالأعلى على الإدارة الأميركية الجديدة لأنها بدون شك ستجرو وكالة الاستخبارات المركزية الى التدخل في شؤون الاستخبارات المحلية.

اعتبر بروس أن الأعضاء اليمينيين الثلاثة في الفريق الانتقالي عملوا طويلاً في صفوف المعارضة وليسوا بالتالي معتادين على تحقيق غاياتهم، وخططهم ستدمر وحدة وكالة الاستخبارات المركزية. وعلم أن انضمامه الى الفريق لم يكن موضع ترحيب، باعتباره مخضماً مؤمناً بأن الحرب الباردة شيء دائم مستمر، ولا سيما أن الفريق الانتقالي كان يعد العدة لربح هذه الحرب. وأدرك بروس أن عليه العمل بجد الى جانب كايسي لمنع اليمين المتطرف من السيطرة على الوكالة.

اتصل كايسي بعد ذلك بويليام إي. كولبي الذي شغل منصب مدير وكالة الاستخبارات المركزية بين عام ١٩٧٣ و ١٩٧٥، وهي الفترة التي شهدت آخر أيام فضيحة ووترغيت ونهاية نيكسون، وسنة كاملة من التحقيقات. وقد راقب كولبي يومها بألم نزيف وثائق ومستندات وكالة الاستخبارات المركزية الى الكونغرس، واتهم بأنه خان قانون الصمت وارتكب الخيانة بحق زميل له. ولكن لم يكن بمقدور كولبي سوى أن يسلم المعلومات الى وزارة العدل التي مهدت الى اتهام هلمز. وكان الأمر في نظر الأعضاء القدامى وكأن البابا خان سلفه.

لم يقابل كايسي كولبي مطلقاً خلال سنوات الحرب. ولكنهما يعرفان بعضهما من خلال مؤسسة قدامى مكتب الخدمات الاستراتيجية. ويعرف عن كولبي إنه قفز بالمظلة خلف خطوط العدو بعد إنزال النورماندي ضمن فرق جدبرغ بهدف تنشيط المقاومة الفرنسية، وجدبرغ مدينة اسكتلندية، وعبارة «عدالة جدبرغ» تعني بلغة الحرب: «اشنقهم أولاً ثم حاكمهم».

أبلغ كايسي صديقه كولبي بأنه قرر قبول المنصب، وأنه يرغب في التحدث اليه بهذا الشأن. وكولبي رجل مهذب، يرد على المكالمات الهاتفية، ويفتح الأبواب أمام زائريه، وتعلو وجهه ابتسامة دائمة. وهو يحمل شهادة في الحقوق حصل عليها عام ١٩٤٧ من جامعة كولومبيا.

وكانت صلابة الإرادة تشع من عينيه وتخيف من يتعامل معه .
إذا سئل حول أسرار وكالة الاستخبارات المركزية من قبل شخص لا يحق له الحصول على مثل هذه الأسرار، يتجنب الإجابة ويدّعي بأنه لا يتذكر أي شيء، أو أنه لم يعد يهتم بهذه الشؤون، مما يفهم سائله أن الموضوع غير قابل للمناقشة والبحث. وفي مذكراته التي ضمّنها كتاباً بعنوان «الرجال المحترمون» نشره عام ١٩٧٨، أدرج اسمه ضمن لائحة «الرجال الرماديين»، الذين لا يحيطون أنفسهم بأي ضجيج ولكنهم ينفذون مهماتهم بدقة واندفاع.

اهتم كولبي بشكل خاص خلال التحقيقات التي جرت حول وكالات الاستخبارات بحماية وكالة الأمن القومي من خلال تضيق مجالات التحقيق في أعمالها. إذ كانت هذه الوكالة تقوم بعمليات يعجز عنها الجميع، فقد اعترضت عدداً من الاتصالات وحلّت عدداً كبيراً من الشيفرات. ولعبت هذه الوكالة أدوارها وفقاً لقواعد دقيقة، ولكن أحداً لم يفهم تماماً درجة كشفها أسرار العالم.

واعتقد كولبي أن كايسي يملك فرصة طيبة للنجاح كمدير لوكالة الاستخبارات المركزية. وهو في نظره يمثل خليطاً جيداً: مؤرخ (قرأ كولبي كتاب كايسي «أين وكيف خاض الأميركيون الحرب؟»، ومحامٍ (لدى كولبي فكرة خاصة بالمحاميين كتبها كايسي)، ورجل يملك معرفة واسعة بالشؤون الخارجية، ومقدام في عمله. وخلال الساعات بل السنوات الطويلة من الانتقاد الذاتي منذ أن ترك وكالة الاستخبارات المركزية، ترسخ في ذهن كولبي أنه لم يعمل باندفاع كلي، ولكن كايسي سيكون أكثر إقداماً منه وسوف يتوافر له الاتصال السياسي والشخصي مع الرئيس، وهذا يعني النجاح.

صافح كولبي كايسي بحفاوة عندما زاره في مكتب الفريق الانتقالي. وبادره بالقول: «انك الرجل الطبيعي لهذا المنصب، فعلاقتك مع الرئيس ميزة رئيسية إضافية. إنها وظيفة عظيمة». واصل كولبي حديثه مع كايسي، فقال: «يجب أن تنظم هذه الوكالة وفق الطريقة التي تريدها فهي هناك لخدمتك. ان المهمة بمجملها هي إعطاء النصيح للرئيس. ستكون

حاضراً في اجتماعات مجلس الأمن القومي في البيت الأبيض، لأنه عليك أن تعرف مجريات الأمور. ويجب أن تكون قادراً خلال تلك الاجتماعات على إعطاء تقديراتك الفورية». فالنصيحة الجيدة عند حدوث أزمة أمر مهم، ولكن الأهم هو التحليل. ركز كاي سي كل اهتمامه على ما يقوله كولبي الذي استطرد قائلاً: «انك ضابط استخبارات الرئيس. هذه هي المهمة. نفذها جيداً فيصبح كل ما تبقى سهلاً. يجب أن لا تظل الاستخبارات بدون حراك في البيت الأبيض عندما تعرض خيارات العمل للبحث، مع ان مدير الاستخبارات المركزية ليس هو اللاعب الرئيسي في تحديد سياسة الدولة، لكن من المهم جداً أن يتحدث ويدلي برأيه».

«سوف تحتاج الى مركز تحليل للمعلومات يطرح الأسئلة الصحيحة، ومديرية التحليل القائمة حالياً منظمة أسوأ تنظيم تماماً مثل الجامعة». توقف كولبي ثم أكمل: «لن أخبرك بما يجب عليك عمله لإدارة شؤون الوكالة، ولكني لو عدت اليها مجدداً لاستخدمت خبراء يستطيعون تحليل المواقف في أي بلد أو منطقة. يجب عليك تشجيع الرجال الأذكياء وتدع عقولهم تبحث ما بعد الممرات الضيقة التي اجتازت ضمنها».

قال كولبي إن نوعية النصح للرئيس ترتكز على توافر التحليل الجيد، ويمكن الحصول على عناصر تحليل جيدة من الصحف، ومع مقدار من الذكاء يمكن الوصول الى الاستنتاجات الأفضل التي يجب أن تضعها أفضل العقول. فلو قامت الاستخبارات بواجبها جيداً لاستطاعت التأثير على مخططي السياسة لتجنب المشاكل والكوارث. ولئن يقال أن ليس بالإمكان التنبؤ بما يحمله المستقبل فإن وظيفة وكالة الاستخبارات المركزية هي التنبؤ بالمستقبل في كل يوم. وقال كولبي أيضاً: «الموظفون لديك جيدون ويملكون مواهب عالية، وهم مخلصون وعلى استعداد لخدمتك، ولكن لا تنس أن بإمكانك تجاوز آرائهم. ومديرية العمليات هي مجموعة من المنغلقيين المتحفظين، والإخلاص للجماعة هو المعيار الأهم لديهم. لكن قوة وكالة الاستخبارات المركزية تستند الى المراكز التي يديرونها في الخارج، وغالباً ما يكون العاملون في المديرية شباناً في العقد الثالث، يصبحون رؤساء للمراكز، ويطلب منهم القيام بالأمور الإدارية

والأمنية، والعمليات السرية وركوب المخاطر. فهم المسؤولون أولاً وأخيراً عن أداء مراكزهم، وليسوا مثل موظفي وزارة الخارجية الذين يشرفون فقط على أعمال سكرتيراتهم، لأن كل خطوة يخطونها تستند على برقية وردت إليهم من وزارة الخارجية».

وقال كولبي: «العمل السري ضروري ومفيد»، واعتبر من المثمر غالباً تنفيذ عملية دعائية أو دعم سياسي سري لزعيم معتدل مكافح. فالخطة السرية التي تستند على سياسة الإدارة المعلنة تنجح دائماً، فإذا تسربت أخبارها لن تفاجيء أحداً ولا توجه اليها الانتقادات، ولكن يجب دائماً أن يوجد في الدولة التي تنفذ فيها هذه الخطة قاعدة سياسية طبيعية للدعم، أي معارضة تشكل مقاومة حقيقية أو معارضة سياسية. فلا يمكن لوكالة الاستخبارات المركزية أن تخلق مثل هذه القاعدة في حال عدم وجودها.

لكن كولبي ليس في الواقع من محبذي العمل السري، وقد اعتبر هذه الأعمال قذرة عندما شغل منصب مدير وكالة الاستخبارات المركزية. وخلال الخمسينات كانت الميزانية المخصصة للعمليات السرية تلتهم نصف الميزانية الإجمالية المخصصة للوكالة، ولكن عندما ترك كولبي منصبه لم تزد هذه النسبة عن ٤ بالمائة. واتفق كولبي وكايسي في الرأي على أن الرئيس كارتر أيد إلى درجة كبيرة العمليات السرية خلال السنتين الأخيرتين من حكمه.

انتقل كولبي في حديثه إلى الكونغرس الذي استحوذ على نصف وقته خلال السنة الأخيرة من إدارته للوكالة. فقال إن لجان الاستخبارات فيه لا غبار عليها، ولكن من المهم الآن أن يفهم أعضاء الكونغرس، من خلال هذه اللجان، ماهية عمل الاستخبارات، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال مشاركة الأسرار مع أعضاء هذه اللجان.

بقي موضوع آخر وهو الأهم في رأيه: الاتحاد السوفياتي، الهدف الرئيسي لنشاط الاستخبارات. ولاحظ كولبي أن ليس بإمكان الزعماء السوفيات إبقاء بلدهم ومجتمعهم معزولين تماماً عن العالم كما كان في الماضي، ولذلك هناك فرص جيدة للنفاذ إلى الاتحاد السوفياتي.

قال كولبي: «لا تنسَ أن مثل هذا العمل سيكون صعباً مع أن لديك أفضل الوسائل التقنية المتقدمة لتنفيذه. حاول أن تصل الى قلب دائرة الزعامة السوفياتية، علماً أن أحداً لم يتمكن من القيام بذلك من قبل، ولكن قد تنجح أنت في عمل يستحق التضحية ببعض الخسائر». فهم كايسي ما عناه كولبي، فأى محاولة لاختراق قلب الزعامة السوفياتية من قبل وكالة الاستخبارات المركزية قد تنقلب عليها. «ربما وقعت على عميل مزدوج ولكن الاستمرار في المحاولة قد يؤدي الى النجاح». واعتبر كولبي أن كايسي هو الرجل المؤهل لهذا العمل وهذا هو وقت تنفيذه.

هزّ كايسي رأسه موافقاً وتطلّع بانتباه الى وجه كولبي وكأنه في جلسة لدى طبيب. «لا تقلق لما حدث في منتصف السبعينات بل اندفع في العمل»، قال كولبي. أجاب كايسي أن من المحتمل أن يحتاج الى نصائحه في المستقبل، فرحب الأخير بالأمر وأكد لكاييسي أنه لن توجد مسافات تباعد بينهما.

شعر كولبي وهو يصافح كايسي مغادراً بإحساس مريح، إذ وجد فيه الرجل المناسب لإدارة دفعة الوكالة.

تذكر كايسي أن عليه أن يتصل هاتفياً بتيرنر. «ستان، ان الشائعات التي كانت تقول بأني سأُتسَلَّم منصب مدير وكالة الاستخبارات المركزية كانت كاذبة في الأسبوعين الماضيين، أما الآن فقد أصبحت صحيحة».

لم يقدّم تيرنر تهانيه لكاييسي، إذ كان أحد رجاله يعمل في مكتبه، وتعيين كايسي يجب أن يبقى سراً حتى تبقى لتيرنر فرصة إعلام رجاله في الوكالة بالأمر بنفسه. وتواعد الاثنان على اللقاء في تاريخ لاحق، لكن كايسي شعر بأن تيرنر رجل غريب الأطوار، فقرر أن يتجاوزه بقدر المستطاع خلال العملية الانتقالية.

في ٩ كانون الأول (ديسمبر) وصل كايسي الى مكتب تيرنر. صعد السلالم بخطوات غير واثقة وكأن قدميه تؤلمانه، ولكنه كان في وضع نفسي مرتاح.

«ربما رغب ريغان في أن يصبح رئيساً للبلاد في سن التاسعة والستين، ولكنني متأكد من عدم رغبتني في أن أصبح وزيراً للخارجية في سن السابعة والستين». فاجأ كايسي تيرنر بهذا الكلام، فكان جواب تيرنر بأنه سيجد في المنصب الجديد وسيلة للقاء عدد كبير من الشخصيات السياسية، كما أن رؤساء مصالح الاستخبارات في العالم سيرغبون في مقابلته. وأضاف تيرنر: «بالنسبة الى الفرنسيين مثلاً، لا يوجد رئيس للاستخبارات بالمعنى الصحيح، هناك مارانش بالطبع، ولكن لا منصب موازياً لمنصبك عندهم. وسوف تجد أن كل المسؤولين عندهم في الاستخبارات يودون مقابلتك».

لم يجلب كايسي معه دفترًا ولا قائمة أسئلة، ولذلك قرر تيرنر أن يدير دفعة الحديث. وبدأ على كايسي أنه غير مهتم كثيراً بما يقوله محدثه، وفجأة طرح على تيرنر سؤالاً: «هل ترى أي مانع من أن أكون عضواً في الوزارة الجديدة؟» وكان كايسي قد وضع مسألة تحويل منصب مدير وكالة الاستخبارات المركزية الى درجة وزير كشرط لقبوله المنصب، ولكنه لم يذكر ذلك لتيرنر. فأجاب هذا الأخير بأن في وسع ريغان بسهولة تنفيذ هذا الشرط مع أن الراتب سيظل أقل من راتب وزير بمقدار ١٠ آلاف دولار، ما لم يوافق الكونغرس على زيادته. وأصر كايسي على مرتبة وزير بغض النظر عن قضية الراتب لأن المال لا يعني له شيئاً. وخلال الحديث تلقى تيرنر مكالمة من مستشار الأمن القومي بريجنسكي، فخرج من الغرفة ليتحدث معه بعيداً عن مسمع كايسي، الذي يعلم بالعلاقة المتوترة بين الرجلين.

وكان تيرنر يتوقع أن يغزو السوفييات بولندا تحت غطاء تمارين عسكرية. وتوافرت لديه صور التقطتها الأقمار الصناعية تظهر أن السوفييات يجمعون قواتهم قرب الحدود، كما كان لديه مصدر سرّي للغاية داخل بولندا أكد له هذا الاحتمال. وكان الجميع في حالة ترقب

وتحسب .

نظم بريجنسكي حملة لتنبية العالم الى ما يجري ومحاولة إخافة السوفييات الذين أغرقهم بتحذيرات سرية عبر الأقنية الدبلوماسية الفرنسية والهندية، وكان يريد من تيرنر معلومات أوسع حول الموضوع. ولكن هذا الأخير امتنع عن تزويده بها لأنه كان يخشى على الأشخاص والوسائل التي تزوده بها. وأصر بريجنسكي ملوحاً بأن الرئيس لن يقف مكتوف اليدين تجاه تصرفات تيرنر، وأنه يجب حرمان السوفييات من ورقتي السرية والمفاجأة.

رتب بريجنسكي الأمور بحيث يتلقى قياديو اتحاد نقابات التضامن في بولندا مكالمات هاتفية تحذرهم من قرب حدوث الغزو. وظهرت المقاومة الداخلية في بولندا على السطح، وبدأ أعضاء اتحاد النقابات يغلقون المصانع، ويقطعون وسائل الاتصالات، ويغرقون المناجم بالمياه. انتظر كايسي طويلاً قبل أن يعود تيرنر الذي قال له: «يمكنك أن تصبح بطلاً في وكالة الاستخبارات المركزية. أخرج أعضاء الفريق الانتقالي من مبنى الوكالة، فانهم عازمون على اجراء تطهير داخل صفوف الموظفين المدنيين، وهذا شيء خطير».

لم يقتنع كايسي بما قاله تيرنر وجزم بأنه يعرف الشيء الكثير عن الاستخبارات وعملها بفضل خبرته التي اكتسبها في مكتب الخدمات الاستراتيجية، وفي المجلس الاستشاري للاستخبارات الخارجية التابع للرئيس.

ابتسم تيرنر لنفسه بعدما فوجئ بأن كايسي لا يريد فهم الأمر على حقيقته، وفلسفة العمل في الوكالة بأبعادها. وتساءل ما إذا كان كايسي يعلم بأن العمل السري ستقاومه مديرية العمليات؟ بعد ساعة وعشرين دقيقة نهض كايسي مودعاً بعدما وجد في تيرنر رجلاً قلقاً ومحبطاً.

بعد يومين، أي في ١١ كانون الأول (ديسمبر) ذهب تيرنر الى اجتماع يتعلق بالاستخبارات مع ريغان وكايسي. وكان ريغان قد انتقل الى بليز هاوس، مقر إقامة ضيوف البلاد القريب من البيت الأبيض. وكان من

مواضيع الاجتماع التوازن الاستراتيجي بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة. وطلب ميس من تيرنر أن يتجاهل هذا الموضوع السياسي الساخن، لأن ريغان كان قد صرّح خلال حملته الانتخابية بأن السوفيات يملكون تفوقاً نووياً أو أصبحوا على بعد خطوات قليلة من تحقيقه.

لذلك كان موضوع الاقتصاد السوفياتي أول موضوع طرح للبحث في هذا الاجتماع. فدار الحديث على أن لدى السوفيات مشكلة ديموغرافية ونقصاً متزايداً في العمال الجدد، وانحساراً لمعدل النمو الاقتصادي السنوي الإجمالي من ٥ في المائة الى ٢ في المائة. ولكن تيرنر ظلّ يحاول توجيه البحث نحو التوازن الاستراتيجي بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة، فهو أمر مهم جداً ويتعلق مباشرة بالتقديرات السنوية للاستخبارات القومية حول نوايا السوفيات وقدراتهم. وفي النهاية نجح تيرنر في توجيه الحديث الى هذا الموضوع.

قال للرئيس أن المسألة الرئيسية تكمن في التوازن الاستراتيجي، وهي لا تتعلق بعدد الصواريخ الموجهة أو القوة الهائلة للصواريخ السوفياتية، بل بما تستطيع هذه الأسلحة أن تفعله خلال حرب نووية. وأكد أنه بوجه عام في حال كان السوفيات البادئين في الحرب وردّت الولايات المتحدة عليهم، فإن ما يتبقى من القوة لدى الجانبين سيكون متعادلاً.

وأضاف تيرنر أنه بعد أن تتلقى الولايات المتحدة الضربة النووية الأولى، سيكون لديها من الأسلحة النووية ما يكفي لتدمير كل المدن السوفياتية التي يزيد عدد سكانها عن المائة ألف. وهذا يعني أن التفوق السوفياتي ليس صحيحاً. واعتبر أن الخوف الوحيد هو أن يكون المحللون قد أخطأوا في تقدير القوة التدميرية للضربة السوفياتية الأولى. اعتبر ريغان أقوال تيرنر هرطقة، فهو قد استند في حملته الانتخابية على التأكيد بأن الولايات المتحدة متخلفة عن الاتحاد السوفياتي من الجهة العسكرية، وأنه من الضروري تخصيص أموال ضخمة لتطوير أنظمة دفاعية متطورة. وحيال ذلك التزم ميس وألن جانب الصمت. وصمت كايسي أيضاً، فخفض التسليح الذي يؤدي الى تقليص عدد

الأسلحة النووية الى النصف في رأيه هراء في هراء، إذ ما الفائدة منه اذا بقيت أسلحة تكفي لتدمير العالم أجمع.

أثار تيرنر موضوع الدفاع المدني، وهو موضوع محبب لدى ريغان، الذي أكد خلال الحملة الانتخابية أن السوفيات يقيمون منشآت وتحصينات تحت الأرض لوقاية السكان وإعدادهم لحرب نووية.

«نعم»، قال ريغان، «نحتاج الى أنظمة عديدة للدفاع المدني»، فرد عليه تيرنر بأنه يعارض هذا الرأي، فقد تأكدت وكالة الاستخبارات المركزية أن الاتحاد السوفياتي لا يستطيع تأمين الوقاية إلا لعشر السكان، ولا يستند القول ان الاتحاد السوفياتي وضع خططاً لإجلاء السكان في حال حدوث حرب نووية الى أي حقيقة ملموسة، إذ هل من الممكن إجلاء ثمانية ملايين شخص من موسكو بصورة سريعة خلال فصل الشتاء الروسي.

بعد انتهاء الاجتماع توجه ريغان نحو الباب فتبعه تيرنر سائلاً: «هل بإمكانني أن أحدثك على انفراد يا سيدي؟» فأجابه ريغان مبتسماً: «بالطبع»، وتوقف. فهو يحب الإنصات.

أكمل تيرنر كلامه قائلاً: «هناك يا سيدي بعض الأمور الحساسة التي أصرّ الرئيس كارتر على عدم إفشائها إلا لأشخاص معدودين في البيت الأبيض»، وأضاف بعد التقاط أنفاسه، «حتى هاملتون جوردان لا يعرف شيئاً عن هذه الأمور». وهاملتون جوردان كان الشخصية السياسية الرئيسية في رسم استراتيجية كارتر ورئيس موظفي البيت الأبيض. وتابع تيرنر: «لم أبحث هذه الأمور في الاجتماع، وأود أن أكشفها لك ولنائب الرئيس بوش في لقاء يضمنا نحن الثلاثة فقط».

أجابه ريغان: «بكل تأكيد»، واستطرد تيرنر قائلاً: «ربما لا تكون هذه الأمور بالضرورة أكثر أهمية من غيرها، ولكن اذا حدث أي تسرب حولها فانها لا شك ستسبب ضرراً. يمكنك يا سيدي بعد أن أخبرك بها أن تقرر من من موظفي البيت الأبيض التابعين لإدارتك يمكن ائتمانه عليها».

وافق ريغان وانسحب تيرنر، فلاحق كايسي بالثاني وأخبره بأن بيان التعيين سوف يصدر خلال ثلاث ساعات.

أسرع تيرنر الى الوكالة غاضباً لأنهم لم يمنحوه إلا بضعة ساعات لتدبير شؤونه، وشعر بأن عليه أن يخبر موظفي الوكالة بالأمر. وبعد أن وصل الى المقر جمع من حوله أربعة عشر مساعداً رئيسياً من الذين يحق لهم حضور الاجتماعات الدورية السرية، وأعلن النبأ متجهم الوجه، عابساً، حزيناً.

بعد ظهر ذلك اليوم دخل كايسي غرفة الاحتفالات في فندق مايفلاور في وسط مدينة واشنطن، ووقف مع سبعة أشخاص قرر ريغان تعيينهم في مناصب وزارية. وأعلن أنباء التعيين جيمس برايدي المتحدث الرسمي باسم فريق ريغان الانتخابي. وفي المساء أقامت كاترين غراهام، رئيسة مجلس ادارة صحيفة الواشنطن بوست، حفلة عشاء تكريماً لريغان في منزلها في جورجيتاون، وكان بيل كايسي وزوجته صوفيا من بين المدعوين السبعين. وتحدث كايسي، الجالس بين ماري غراهام زوجة دونالد غراهام ناشر الواشنطن بوست، ونانسي زوجة هنري كيسنجر، باندفاع عن الحملة الانتخابية والفرح يغمره.

الفصل الثالث	
--------------	--

ذهب كايسي لمقابلة مدير وكالة الأمن القومي بوبي إنمان. وهذه الوكالة هي مخزن الأسرار من خلال عمليات التنصت وفك رموز الشيفرة التي تقوم بها. وأدرك كايسي أن إنمان بات يشعر بشيء من الحذر بعد أربع سنوات من التحفظ بسبب مواقف تيرنر.

قال له كايسي: «أعرف أنهم عرضوا عليك أن تصبح نائبي، وأنت رفضت ذلك. وأنا آسف لقرارك». اعترف إنمان بأن الأسابيع التي مرت بعد إجراء الانتخابات كانت مزعجة له من الوجهة الشخصية والمهنية، نظراً لمحاولة غولدووتر وغيره إسناد منصب مدير وكالة الاستخبارات المركزية إليه.

مدح إنمان وكالة الأمن القومي وقال إن أربعين ألف شخص منتشرين في جميع أنحاء العالم يعملون لحسابها في مراكز الاتصالات وفي مركزها الرئيسي في ولاية ماريلاند. وتضم مديرية العمليات في فورت ميد أكثر من ألف شخص، معظمهم من المدنيين الذين يتحدثون الروسية وينكبون على حل رموز الشيفرة وتحليل الاتصالات التي يتم اعتراضها، وبالأخص تلك الصادرة من الاتحاد السوفياتي. وبإمكان وكالة الأمن القومي أن تقدر ما إذا كان السوفيات يخططون للقيام بتحريك عسكري رئيسي، ومتى، وأين. وفي الوكالة آخرون يشرفون على الاتصالات الصادرة من آسيا، ومجموعة أخرى تُعنى ببقية الدول. وكان يهم إنمان أن تتوسع دائرة النشاط أكثر لأن هناك العديد من المناطق في العالم التي لا تغطيها شبكة عملاء وكالة الأمن القومي. كما أن الوكالة أخذت تواجه أساليب معقدة جديدة للشيفرات التي يستعملها السوفيات وغيرهم. وإذا كان بإمكان أجهزة الاتصالات المركبة على الأقمار الصناعية إرسال الاتصالات التي يتم التقاطها فوراً، فإن تحليل المعلومات يستغرق وقتاً طويلاً، وهو ما وافق عليه كايسي نفسه.

أضاف إنمان تبريراً لرأيه في وجوب توسيع أعمال وكالة الأمن القومي، أنه من الجائز عند حدوث أزمة أن يكون المسؤول عن

الاستخبارات مشلول اليدين بانتظار ورود ترجمة أو تقرير على الكمبيوتر، أو الحصول على شريط تسجيل، لأنه ينقص وكالة الأمن القومي العقول المفكرة والأشخاص النشطون.

وجّه كايسي العديد من الأسئلة إلى إنمان، فوجدها الثاني في محلها، وبعيدة عن الحساسية وروح التنافس بين الوكالتين.

غادر كايسي الاجتماع وهو يعتقد أن إنمان يخشى حدوث كارثة أخرى تشبه كارثة بيرل هاربور، عندما لم يتم إيصال الرسائل اليابانية التي تم حلّ شيفرتها إلى المراجع المختصة.

في ١٨ كانون الأول (ديسمبر) ذهب كايسي إلى الشارع «اف» حيث تقع مكاتب تيرنر، الذي كان قد أشار إلى أن لديه مواضيع مهمة يود أن يناقشها معه. وقرر كايسي أن يستمع إليه مع أنه اعتبره لا يزال يحارب في معارك خاسرة.

قال تيرنر أنه يود التحدث عن كلمات الرموز السرية، فقد كان نظام تصنيف المعلومات الحساسة التي تحمل رموزاً سرية في فوضى تامة، مما يسبب تسرب هذه المعلومات إلى أيدي غير أمينة أو عدوة. وقال تيرنر إن كلمات الرموز هي الوسيلة الأولية لمراقبة المعلومات المصنفة، ومع ذلك لا يمكن اعتبارها سرية، وأورد مثلاً عن قمر صناعي يعرف أكثر من ٥٠ ألف شخص كلمة السر الخاصة به، إلى جانب الذين يعرفونها وتركوا وظائفهم.

وشرح تيرنر بحماس أن لديه طريقة يخفض بموجبها عدد الرموز إلى خمس كلمات لكل المعلومات التي تعتبر سرية للغاية، وعدّد الكلمات المقترحة: «فوتنت» وتعني التصوير الفوتوغرافي بواسطة الأقمار الصناعية وطائرات التجسس، «كومنت» وتعني اعتراض الاتصالات، «هيومنت» وتعني المصادر البشرية للمعلومات، «تكنيت» وتشير إلى جميع الأمور التقنية، «رويال» وتشير إلى كل الأساليب والعمليات الحساسة. وسمّى تيرنر هذه الرموز «أبيكس» قائلاً إن وكالة الأمن القومي ترفض اقتراحه خوفاً من سيطرة وكالة الاستخبارات المركزية على الاتصالات المعترضة.

هزّ كايسي رأسه أدباً إزاء حماس تيرنر ونبرته في التحدث عن الطريقة التي وضعها، وكأنه اكتشف الوصايا العشر. ورأى كايسي في تيرنر الرجل المهزوم المعترف بفشله، وبعجزه عن السيطرة على الأمور في دائرته، وبأنه لا زال في جدال مستمر مع وكالة الأمن القومي منذ أربع سنوات.

نال كايسي من حديث تيرنر الذي طال ما فيه الكفاية، فسأله رأيّه في من يصلح لأن يكون نائبه ذاكراً ثلاثة أسماء، أولها فريد أكل رجل التفكير والتخطيط والاختصاصي في شؤون الحد من التسليح. فأجابه تيرنر بأنه لا يعرف هذا الشخص. فعرض كايسي الاسم الثاني وهو هانك كنوش، فاعتبره تيرنر غير أهل للمهمة، علماً أن كنوش كان نائباً لتيرنر لمدة قصيرة، وقال عنه لزملائه إن بالإمكان التأثير عليه وإقناعه بصواب آرائهم. أما الرجل الثالث فهو إنمان الذي قال عنه تيرنر أنه رجل قدير، ولكنه يشكو من سيئتين واضحتين، «الأولى: إنمان حارب دائماً وصول رجل قوي إلى رئاسة الاستخبارات المركزية، وإذا كنت تريد أن تصبح رئيساً قوياً لهذه الوكالة، فليس إنمان بالرجل الذي يمكنك الاستناد إليه. والثانية: بالنظر إلى التنافس القائم بين وكالة الأمن القومي ووكالة الاستخبارات المركزية، سيكون إنمان محط شكّ الثانية».

شكر كايسي الأميرال تيرنر وغادر المكان. وفكّر تيرنر بما جرى في المقابلة، وقال لنفسه ان كايسي مستمع جيد.

كان كايسي لا يزال متردداً في شأن اختيار نائبه. وقد تركّزت معارضة تيرنر على إنمان لعلاقته مع وكالة الأمن القومي. ولكن لو انضم إنمان إلى وكالة الاستخبارات المركزية سوف تتحول سيئاته إلى حسنات. فاللاعب الرئيسي في الفريق المنافس قد يصبح اللاعب البطل في فريقك، وعلى الأخص إذا تم تبادله تحت شروط يجدها لمصلحته. وقرر كايسي أن يمضي بعض الوقت مع نائب تيرنر، فرانك كارلوتشي الثالث، الذي يتقن فن البقاء، فمن موظف كبير في وزارة الخارجية، أصبح نائب وزير الصحة

والتعليم والخدمات الاجتماعية، ثم نائب مدير مكتب الإدارة والميزانية، وأخيراً سفير لدى البرتغال.

سأله كايسي من يعتقد أنه يصلح لوظيفة نائب المدير، مدركاً أن كارلوتشي سيتسلم منصب نائب وزير الدفاع واينبرغر. وقال له كارلوتشي: «هناك رجل واحد فقط هو بوبي إنمان. إذا لم تأخذه سنقوم واينبرغر وأنا بإعادة تنظيم مديريات الاستخبارات في وزارة الدفاع، ونضعه مسؤولاً عنها جميعاً». وكان كارلوتشي يريد من وراء هذا الكلام إفهام كايسي أن من الأفضل له تعيين إنمان تحت إمرته، بدلاً من أن يكون تحت إمرة وزارة الدفاع.

قبل عيد الميلاد ذهب كايسي لمقابلة تيرنر مرة أخرى، فسلمه هذا الأخير نسخة عن تقرير وكالة الاستخبارات المركزية حول معاملتها السيئة للعميل السوفيياتي السابق يوري نوزينكو، الذي فرّ إلى الغرب في الستينات. واعتبر تيرنر هذه المعاملة إحدى أعظم الجرائم التي ارتكبتها وكالة الاستخبارات المركزية، إذ كان بعض رجالها قد شكّوا في كون نوزينكو عميلاً مزدوجاً أرسلته موسكو لتزويد وكالة الاستخبارات المركزية بمعلومات تثبت أن الاستخبارات السوفيياتية (K.G.B.) ليس لها أي علاقة في عملية اغتيال جون كنيدي، ولا بالقاتل لي هارفي أوزوالد. وقد أبقى نوزينكو في حجرة صغيرة لمدة ١٢٧٧ يوماً لعدم اقتناع بعض خبراء مكافحة التجسس بأنه صادق في كل أقواله. وقال تيرنر أن على كايسي أن يقرأ هذا التقرير حتى يفهم ماذا يمكن أن يحدث، وما هي الأخطاء التي يمكن أن ترتكب.

قبل كايسي التقرير، ولكنه وجد من الغريب أن يعود تيرنر إلى أحداث وقعت قبل حوالي عشرين سنة.

ثم أخرج تيرنر دفترأً أدرج فيه المناصب الرئيسية العشرين أو الخمسة والعشرين في وكالة الاستخبارات المركزية، وأسماء شاغلي هذه المناصب، والمدة التي أمضوها فيها، وتوصياته حول كل من ذكرهم، ومن يرشح لمنصب مدير العمليات.

أخذ كايسي الدفتر ورأى أن تيرنر لم يفهم أنه بتسليمه إياه قد أضرَّ

بأكثر من ٧٥ من الموظفين الكبار الذين يعملون في الوكالة.
قال تيرنر لكايي أنه ينوي إنهاء مدة عمله في وكالة الاستخبارات المركزية بزيارة الى الصين للاتفاق على صفقة في غاية السرية، تؤدي الى إقامة محطتين لمراقبة الصواريخ السوفياتية بدلاً من محطتين فقدتا في إيران، وأنه سيسافر تحت اسم وهمي، متنكراً ومتخفياً بشارب مستعار.

واصل كايي اجتماعاته مع الفريق الانتقالي لوكالة الاستخبارات المركزية. وعلى الرغم من حبه للأفكار الجديدة ولركوب المخاطر، فقد تعلّم بأن على المدير الجديد أن يتحرّك ببطء، وأن عليه أن يعد للعشرة قبل أن يخطو أية خطوة، وفقاً لما نصحه به ليونارد هول أحد أقرب الأصدقاء اليه وشريكه في المحاماه، وكان هول رئيس اللجنة الوطنية في الحزب الجمهوري أيام أيزنهاور، كما قاد حملته الانتخابية عام ١٩٥٦. وقبل وفاة هول منذ سنة كان وكايي طيلة خمسة عشر عاماً على موعد دائم ومنتظم لتناول طعام الغداء يوم الأحد في مطعم ايطالي يدعى كاميناري في لوكست فالي في لونغ آيلاند. وقد تعلّم كايي من هول وجوب بناء علاقات واتصالات شخصية مع الناس المحيطين به، ووجوب التزام «الحذر» في كل تصرف.

كان في وسع كايي لعب دور بيل دونوفان، ولكن في غياب هول من سينصحه بالتروي والحذر؟ التجأ كايي الى جون بروس الذي رفض كل اقتراحات الفريق الانتقالي، فالغطاء غير الرسمي للعملاء السريين في الخارج سيجعل منهم مجموعة من التجار المتجولين، وسيفقدون مصداقيتهم أمام الرسميين الأجانب. فبنظر بروس يجب القيام بعمليات التجسس من موقع قوة، ويجب أن تكون هيئة الولايات المتحدة محفوظة، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا اذا شغل العملاء والجواسيس مناصب دبلوماسية. فبدون أي غطاء له في السفارة لن يتمكن العميل من أن يؤمن اتصالاته مع واشنطن، أو إخفاء ملفاته السرية. وأصر بروس أن

أعضاء الفريق الانتقالي يحاولون أن يبيعوا الى كايسي أفكاراً مأخوذة من كتب القصص المثيرة عن الجواسيس من طراز جيمس بوند، وهذا أمر لا يجوز، فالسوفيات في كل مكان، واللعبة أخطر من ذلك.

وجد كايسي أن في كلام بروس صوابية، ولكنه شاء التريث في الجواب على الرغم من إصرار بروس، فالحكمة تقضي بالحذر والترؤي.

أكمل الفريق الانتقالي تقريره في ٢٢ كانون الأول (ديسمبر)، وفي يوم عيد الميلاد أبلغ كايسي بروس بأن الفريق أنهى أعماله. وارتاح بروس لسماعه هذا الخبر، فالساحرات البشعات قد متن وإن في الوقت الحاضر على الأقل.

تقابل بروس وكايسي في نادي متروبوليتان في واشنطن أوائل السنة الجديدة، وقال كايسي لبروس أن في أعلى سلم الأولويات لديه، إعداد تقديرات مكتوبة تستند على التحليل المنطقي ليعتمد عليها في عمله. فبإمكان هذه التقديرات أن تحدد مواطن الضعف بالنسبة الى مصادر المعلومات، كما تحدد مواطن الضعف لدى الأشخاص الذين يعملون مع الوكالة. وستكون هذه التقديرات الرابطة بين وكالة الاستخبارات المركزية من جهة، والبيت الأبيض والرئيس صانع سياسة البلاد من جهة أخرى. فوافق بروس على ذلك.

قال كايسي: «لقد دفع لي في إحدى المرات مبلغ ٦٠٠ ألف دولار سنوياً لكتابة مؤلفات مرجعية حول الضرائب، وقمت بهذا العمل على أحسن وجه».

هال بروس أن يسمع كايسي يتبجح بمقدرته، ولكنه وافق على أن التقديرات هي بالفعل في غاية الأهمية.

وقال كايسي إن التركيز على التقديرات سيسمح له بإقامة علاقات شخصية مع كل من رؤساء الاستخبارات في وزارة الخارجية، ووزارة الدفاع، ووكالة الأمن القومي، ومكتب التحقيقات الفدرالي.

أما ثاني أولويات كايسي فتتعلق بوجوب إصدار أمر تنفيذي رئاسي يخفف القيود الموضوعة على عمليات جمع المعلومات. والاهتمام الثالث سينصب على الحصول على تأمين موازنة أكبر وتوظيف المزيد من

العناصر في الوكالة. واعتبر أن مشكلته الرئيسية هي الأشخاص، فسأل بروس رأييه في من يمثل المناصب الأساسية.

قال بروس: «يجب أن يكون إنمان نائبك. فأنت تحتاج الى شخص مثله يستطيع الوصول الى مراكز السلطة في الإدارة والكونغرس. شخص يستطيع أن يعرض وجهة نظره وأن يصر عليها في المناقشات مع وزارة الدفاع. وإنمان يضمن تأييد غولدووتر الدائم، كما أنه المدلل في الكونغرس».

هزّ كايسي رأسه والتردد لا يزال في ذهنه.

«ولماذا تتردد؟» سأل بروس، فأجابه: «ربما لأنه لا يرغب في هذا المنصب».

فردّ بروس ان بوبي إنمان رجل عسكري يطيع الأوامر، وربما اذا منح رتبة أعلى سيوافق على العرض.

لم يجب كايسي وحول الحديث الى المواضيع الأخرى، فسأل: «ماذا عن المساعد التنفيذي لمكتبي؟» فأجابه بروس انه سيحتاج الى شخص يعرف تماماً كيفية تسير الأمور، ويعرف أعضاء مجلس الأمن القومي ومراكز القوة، وكبار موظفي وزارتي الدفاع والخارجية. وطلب كايسي من بروس أن يجد له مثل هذا الشخص، قائلاً إنه تصفّح أكتاساً من الملفات الشخصية بحثاً عن مرشحين لكل الوظائف.

بدأ بروس يشعر عندئذ بأن كايسي قد أصيب بأعراض مرض الاعتداد بالنفس على طريقة بيل دونوفان، الذي بلغ به الأمر حد ترقية أشخاص غربيي الأطوار. وأدرك بروس أنه من المحتمل جداً، في منظمة كبيرة كالوكالة، بروز بعض الشخصيات الغربية الأطوار، بعض الخارجين عن المؤلف الذين ينفذون بنجاح المهمات الموكولة اليهم.

قال كايسي انه يحتاج الى أشخاص لهم خبرة واسعة في الحقل التجاري، وانه يجب أن يوظف بعض الأشخاص من خارج الملاك. فوافقه بروس على ذلك. «أريد أن أحصل على وظيفة لهيوغل»، ولم يذكر كايسي الاسم الكامل: ماكس هيوغل. فقال بروس أنه لم يسمع بهذا الاسم قط.

كان كايسي مصمماً على أن يجد مكاناً لهيوغل في وكالة الاستخبارات

المركزية، فهو أحد أنجح رجال الأعمال الذين عملوا معه خلال حملة ريغان الانتخابية، ولا سيما في حشد الأصوات الموالية بين الأقليات العرقية.

وقال بروس أخيراً: «هناك الكثير من الوظائف في الوكالة».

وافق الاثنان على انتقال بروس الى غرفة بجوار كايسي، حيث يستطيع الأول أن يراقب مجريات الأمور ويساعد كايسي في اختيار المساعد التنفيذي المثالي.

استوضح كايسي مساعدي تيرنر الرئيسيين خلال أحد الاجتماعات عن آرائهم في العمل السري، وسألهم عما جرى خلال سنوات حكم كارتر، متسائلاً لماذا كانت مديرية العمليات متفسخة.

اعتمدت مديرية العمليات ثلاث مراحل من العمل السري خلال السنوات الأربع الماضية، كان أولها وأقلها مغامرة مرحلة الدعاية المضللة، وشكلت ما يمكن تسميته بالمرحلة الأولى من النشاط السري المحدود خلال حكم كارتر وإدارة تيرنر لووكالة الاستخبارات المركزية. واهتم بريجنسكي بصورة خاصة بشحن الكتب والنشرات الدعائية الى الدول الشيوعية، وأكد مساعدا تيرنر أن مثل هذا العمل لم يغير ولا يمكن أن يغير مجرى التاريخ، ولكن كان هناك شعور بوجوب لفت انتباه المواطنين في الدول الشيوعية الى مزايا الديمقراطية والحياة الحرة، وكان تيرنر من أشد المعارضين لمثل هذا الأسلوب. أما كايسي فراعاه أن يكون تيرنر يمثل هذه العقلية، إذ أن البرامج الدعائية في نظره ذات أهمية مميزة، لذا صمّم على أن يتوسّع في هذا النشاط.

وماذا أيضاً؟ سأل كايسي مساعدي تيرنر.

تعلّقت المرحلة الثانية من العمل السري بتنفيذ عمليات الغرض منها توطيد العلاقات مع الدول الصديقة، وبالأخص مع بريطانيا والعربية السعودية. وكان من المفترض أن تبين هذه العمليات صلابة كارتر في المرحلة الأخيرة من حكمه. وكانت العملية الرئيسية في هذا المضمار تنفيذ برنامج تخريبي في دولة اليمن الجنوبية الماركسية. وتم تدريب عدة فرق صغيرة من اليمنيين على أعمال نسف الجسور وتلغيم الطرق، وترك تيرنر

وقتئذ هذه العمليات تحت إشراف فرانك كارلوتشي، لأنه شعر بأن البيت الأبيض كان دائماً يسعى لإرضاء البريطانيين الذين كانوا وراء فكرة العملية، وتيرنر يخشى من تعامل وكالة الاستخبارات المركزية مع مصلحة الاستخبارات البريطانية (MI-6) التي تشكو من تسرب المعلومات. واعتبر تيرنر أن البريطانيين يتمتعون بسيطرة قوية على الاستخبارات الأميركية وأنهم يحصلون منها على معلومات أكثر مما يلزم.

علق كايسي على ذلك بأنه معجب بالبريطانيين، وتابع الأسئلة، فأفاد مساعدو تيرنر بأن الاحتلال السوفيياتي لأفغانستان في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٩، أدخل إدارة الرئيس كارتر في المرحلة الثالثة من العمليات السرية، وذلك بتنفيذها العملية الوحيدة الواسعة شبه العسكرية لمواجهة الاحتلال السوفيياتي، وكان بريجنسكي أكبر المؤيدين لهذه العملية، إذ اعتبر أفغانستان فيتنام السوفييات، وأراد استغلالها أوسع استغلال.

وماذا كان موقف تيرنر؟

أجابه مساعدو تيرنر بأن الأخير تساءل لفترة طويلة عما إذا كان من الجائز التضحية بأرواح الناس لتنفيذ المآرب الجيوبوليتيكية للولايات المتحدة. وللمرة الأولى قدّمت وكالة الاستخبارات المركزية أسلحة لقتل عسكريين سوفييات. وكان تيرنر يخشى أن تقوم سياسة الولايات المتحدة على محاربة السوفييات حتى آخر أفغاني، ولكنه عاد ووافق على العملية في النهاية، وكانت العربية السعودية ومصر والباكستان والصين الشعبية تساعد أفراد المقاومة الأفغانية، وبلغ ما أنفقته الوكالة على هذه العملية حوالي ١٠٠ مليون دولار.

حددت جلسة الاستجواب للتصديق على تسلّم كايسي لمنصبه الجديد يوم الثلاثاء ١٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٨١، أي قبل حفلة تنصيب ريغان بأسبوع واحد. وأخذ كايسي يعد نفسه لهذه الجلسة، وهو تعلم في جلسات سابقة عدم استعمال منصة مجلس الشيوخ للتبجح بآرائه، أو

للتطرق الى ماضيه ومآثره في الخدمة العامة، وكذلك عدم الحضور بدون استعداد. وتجربته الشخصية لا تزال حية في ذاكرته، ففي العام ١٩٧١ كاد يعرقل تعيينه رئيساً للجنة الأسهم والسندات المالية بعدما اضطر الى سحب ما قاله عن دعوى اقتباس قديمة أقيمت ضده*.

ولذلك استعد كايسي للمواجهة المقبلة بعناية، فمُنصب مدير وكالة الاستخبارات المركزية منصب رئيسي ولا يجوز التفريط به، وهكذا أعد التقرير الذي سوف يلقيه أمام اللجنة، ثم أعاد صياغته مرة بعد مرة بحيث يتحاشى كل ما من شأنه أن يثير المشاكل ويقلل الالتزامات، مؤكداً للشيوخ بأن شيئاً ما لم يتقرر بعد بشأن السياسة التي سوف تتبعها وكالة الاستخبارات المركزية. فمن السهل أن تقول كلمات قليلة وتترك مهمة الكلام المطول لأعضاء اللجنة لأنهم يحبون التحدث، أو هكذا اعتقد كايسي.

وصل كايسي في ذلك الصباح وهو يرتدي بدلة فخمة داكنة، وحدد السناتور غولدووتر الساعة العاشرة موعداً لبدء الجلسة، وطلب من نائب رئيس اللجنة السناتور الديموقراطي دانييل باتريك موينيهان أن يقدم كايسي لأعضاء اللجنة، فقال موينيهان:

* في تلك السنة مثل كايسي أمام لجنة الرقابة على المصارف في مجلس الشيوخ بشأن دعوى اقتباس أقيمت قديماً ضده. فأكد، تحت القسم، أنه لم يقتبس شيئاً مما كتبه غيره في أحد مؤلفاته حول الضرائب. ولم يتوان عن القول إن القاضي في تلك الدعوى رأى أن حكم هيئة المحلفين على كايسي بدفع غرامة قدرها أربعون ألفاً و ٤٢٥ دولاراً لم يكن مستنداً الى أي دليل.

إلا أن ملف تلك الدعوى فتح أمام اللجنة فاضطر كايسي الى التراجع عن كلامه، واعترف بأن صفتين ونصف الصفحة من كتاب المدعي وردتا في كتابه بصورة شبه حرفية، وبأن القاضي اعتبر الحكم ضده مبنياً على إثبات.

وتبين أن كايسي قال لمحامي المدعي: «إذا لم تتصرف بطريقة لائقة سوف أركلك على قفاك.. لا تحاول ذلك ثانية وإلا حدث مزيد من العنف في هذا المكتب اللعين!» وادّعى المحامي أن كايسي لطمه على وجهه، لكن هذا الأخير نفى ذلك بتردد قائلاً: «لا أذكر أنني ضربت أحداً منذ أيام الدراسة الثانوية».

انتهت معاناة كايسي المخرجة في السابعة مساء من يوم ٩ آذار (مارس) ١٩٧١، وبما أن فضيحة ووترغيت لم تكن قد انفجرت بعد وجرت المواجهات الحادة بين إدارة نيكسون والكونغرس، فقد غصّ الشيوخ الطرف عن الأمر ووافقوا في نهاية الأمر على تعيين كايسي رئيساً للجنة الأسهم والسندات المالية.

«إن الصفة المميزة لهذا الرجل جعلته يخدم كل رئيس للبلاد منذ فرانكلين روزفلت، عندما انضم الى البحرية الأميركية خلال الحرب العالمية الثانية. إن ماضيه الوظيفي معروفٌ بحيث لا يتطلب مني سرده بالتفصيل بل مجرد التوقف عند ما يسميه الفرنسيون «نهاية الخط»، لأن بيل كايسي سيكون بلا شك آخر أعضاء مكتب الخدمات الاستراتيجية الذين رأسوا وكالة الاستخبارات المركزية».

جلس كايسي مضطرباً أمام منصة الشهادة، عيناه تطرفان، وأصابع يديه تتحرك بعصبية.

تكلم غولدووتر فقال: «لا شك في أن هناك شيئاً خاطئاً في أعمال وكالة الاستخبارات المركزية. فهي لا تعطينا المعلومات السرية بصورة كافية، كما أن نوعية المعلومات التي تعطينا إياها غير جيدة». وأضاف: «ربما لأن التحقيقات في مجلس الشيوخ قد منعت عمليات الاستخبارات في العالم عن الاستفادة من الفرص... يمضي عدد من العاملين مقداراً كبيراً من الوقت ليس لوضع خطط عمليات جديدة، بل لإعداد مذكرات دفاع عن أعمالهم توقعاً لمواجهة التحقيقات والانتقادات».

أعطى كايسي أخيراً حق الكلام، فقال إنه سيعمل على تحقيق ثلاثة أهداف: إعادة البناء، الكفاءة، الأمن. وتابع: «إن وكالة الاستخبارات المركزية بشكل خاص تزرع تحت وطأة الشك في الذات. لقد تقاعد العديد من أقدر موظفيها، أو هم على وشك التقاعد لأن العمل في هذه الوكالة أصبح مثيراً للجدل وتدنت معنويات العاملين الى الحضيض». وتحدث عن العلاج فقال انه يتلخص بثلاث كلمات: الثقة والأمانة والشرف.

أضاف: «ليس الوقت الآن وقت إجراء غريبة أخرى بين موظفي الوكالة». واعتبر أن الفشل الذي لاحق أعمال وكالة الاستخبارات المركزية خلال السنوات الماضية كان مردّه التحليل الخاطيء أو السياسة السيئة التوجيه. ووعده بأنه سيرفع الى الرئيس كل المعلومات، وأن يعمل بإخلاص مع الكونغرس.

كان في شهادة كايسي إرضاء لكل شخص، إعادة البناء ترضي اليمين، والحريات المدنية ترضي اليسار. ولا شك في أن الانتصار الكاسح لريغان

خلق مشاكل للحزب الديموقراطي، إذ أصبح على الديموقراطيين أن يسيروا بخطى حذرة جداً. لذا لن تحدث أية محاولات لتفتيت وكالة الاستخبارات المركزية، ولن تظهر أية اتهامات مثل اتهامات فرانك تشيرش الذي وصف الوكالة بأنها «فيل طليق ثائر». وموينيهان بالذات كان يؤمن بأن وجود وكالة الاستخبارات المركزية مطلب أساسي للأمن القومي، وهو لا يملك أي تعاطف مع السوفييات الذين يعتبرهم قادرين على لعب أدوار قذرة جداً.

مع ذلك كان موينيهان يشك في قدرات وكالة الاستخبارات المركزية. فعندما كان سفيراً في الهند من عام ١٩٧٣ الى عام ١٩٧٥، دأب رئيس محطة وكالة الاستخبارات المركزية هناك على تزويده بأسرار تتعلق بالحكومة الهندية، وصفها دائماً بأنها في غاية الأهمية. وعندما كانت الحكومة الهندية تتصرف بطريقة لم يأت ذكرها في هذه المجموعات من الأسرار، تأكد لموينيهان أن أشياء كثيرة تفلت من انتباه وكالة الاستخبارات المركزية وعملائها.

وعندما جاء دور موينيهان لاستجواب كايسي، أشار الى القانون الذي صدر أخيراً وفرض على مدير وكالة الاستخبارات المركزية إبقاء لجنة شؤون الاستخبارات في مجلس الشيوخ «على اطلاع دائم وكامل على كل نشاطات الاستخبارات التي تتم أو التي سيتم تنفيذها». وأكد موينيهان أنه في بعض الحالات الحساسة جداً بإمكان رئيس البلاد أن يحصر إفشاء أسرار الوكالة برئيس ونائب رئيس لجنتي الاستخبارات في مجلس الشيوخ ومجلس النواب فقط.

وأضاف موينيهان: «في هذا الأمر مجال كبير لسوء التفسير. فالقانون حدّد ذلك على أن يتوافق ما حدّده مع واجبات الرئيس الدستورية، وأن يتطابق مع مسؤوليات الفرع التنفيذي في الدولة بهدف تجنب كشف النقاب عن المعلومات المصنفة سرية ومصادر جمع المعلومات والأساليب المتبعة في العمل».

واستطرد موينيهان قائلاً: «وبما أن القانون ينص على وجوب التوافق، فأننا نعتزف انه قد تطرأ أحداث لا تؤمن هذا التوافق، ولكن ذلك لا

يستتبع عدم إعلام أحدٍ ما بما يجري»، فما هو حكم كايسي بالنسبة «إلى هذا اللبس». وأضاف: «إني أطرح هذا السؤال لأنه حدث واتهمت في الماضي بعدم تزويد الكونغرس بما طلبه منك». كان موينيهاان يشير بذلك إلى ملفات شركة انترناشونال تليفون أند تلغراف، وأكمل السناتور الديموقراطي: «ونحن بالطبع بحثنا في هذه القضية، واتصلت أنا شخصياً بالسيد ستانلي سبوركين». وأخرج موينيهاان رسالة من سبوركين رئيس دائرة التنفيذ في لجنة الأسهم والسندات المالية التابعة للكونغرس. وكان موينيهاان يتوقع أن يعطيه سبوركين معلومات «قدرة» عن كايسي، لكنه فوجئ بالتأييد المطلق من جانب سبوركين لكاييسي ووصفه إياه بأنه رجل التحليل والتفكير وصاحب القرار الحكيم البارع.

شعر كايسي بأنه نجا من الشرك، بدليل أن موينيهاان لم يطرح عليه أي سؤال يتعلق بالماضي، بل انتقل إلى التحدث عن المستقبل، فسأله: «ما هو شعورك إزاء إعلام هذه اللجنة بالأشياء التي تحتاج إليها والتي تود شخصياً أن لا يعرف بها أكثر من اثنين في هذا العالم؟» أجابه كايسي: «إني أنوي يا حضرة السناتور المحترم، أن أتقيد بشكل كامل ومطلق بالروح والنص.. ولا يمكنني أن أتصور الآن أي حالة يمكن أن تمنعني من مشاركة معلوماتي مع أعضاء هذه اللجنة». ابتسم موينيهاان وقال له: «انك لا تتصور الآن. أرى أنك لم تهدر وقتك عندما كنت في كلية الحقوق في فوردهام». ابتسم كايسي لأنه لم يحصل على شهادة الحقوق من كلية فوردهام بل من كلية سانت جون، لكنه لم يرفأ فائدة من تصحيح معلومات موينيهاان.

أجاب كايسي على الأسئلة التي طرحت عليه محاولاً دائماً أن يحصر إجاباته بجملة واحدة أو كلمة واحدة. وعندما سأله أحد أعضاء اللجنة عن رأيه بالقول أن الوقت حان «لإطلاق العنان لوكالة الاستخبارات المركزية»، أجاب: «لم أستعمل مثل هذه الجملة مطلقاً». وحول ما قام به منذ انتخاب ريغان أجاب: «أمضيت معظم أوقاتي في تقييم الخسائر المادية التي لحقت بي بسبب الانتخابات». وحول فريق الوكالة الانتقالي،

قال: «إنه مخلوق أميبي». وبشأن طريقته في الإدارة، قال: «أسلوبى العام هو تحديد الأهداف وإعطاء الأفراد الصلاحيات لتحقيقها، مع مراقبة أدائهم ومن غير الدخول في تفاصيل الإدارة. وإذا لم ينجح هؤلاء في العمل استعنت بسواهم».

وحين لَحَّ جوزيف ار. بايدن السناتور الديموقراطي من ولاية ديلاوير الى أن الحاضرين لا يفهمون تماماً ما يقوله كايسي، طالباً منه تقريب المذيع منه، بادره كايسي بالقول: «ها قد أصبح في حضنى الآن».

كان في جعبة غولدووتر بعض الأسئلة: «هل فكّرت بمن سيتولّى منصب نيابة رئاسة الوكالة؟» جاء جواب كايسي مقتضباً: «فكّرت في ذلك مطولاً». فأجابه غولدووتر قائلاً: «إن أعضاء اللجنة ينظرون الى الأميرال روبرت إنمان باحترام»، وأضاف: «ونحن نعتقد أننا لا نريد في هذا المنصب وجهاً سياسياً، والأميرال إنمان سيكون مساعداً عظيماً». وأكمل غولدووتر: «لقد طرحت هذه المسألة لأنى قرأت في الصحف أخباراً مفادها أن هناك عدة مرشحين لهذا المنصب، نجهل ماضيهم وإنجازاتهم ومقدرتهم، ولكن إنمان معروفٌ جيداً من قبلى ومن قبل أعضاء اللجنة». أجاب كايسي: «لم أقرأ هذه الأسماء وربما يتوجّب علىّ الحصول على لائحة بها، إذ يجوز أن أحد هؤلاء يصلح لهذا المنصب».

انزعج غولدووتر من رد كايسي فقال له بابتسامة باهتة: «لن أخبرك في أي صحف قرأت هذه الأخبار».

وهنا تدخّل عضو اللجنة السناتور بايدن مؤيداً رأي غولدووتر فقال: «انه في اعتقادنا أفضل مرشح لهذا المنصب، فهو الأنسب من مختلف الوجوه». أكمل كأنه يود التأثير على كايسي: «إذا تسلّم إنمان المنصب فسيساعدك كثيراً. وعند بروز مشكلة، ما عليك سوى إرساله إلينا، فهو يعرف كيف يتصرّف».

فهم كايسي تماماً ما يقصده السناتور، لذلك اقتنع بوجوب تعيين إنمان، ليكون في الواجهة أمام هذه اللجنة على الأقل ويلمع صورة

كايسي.*

خلال الأيام التي سبقت تولي ريغان سلطاته الدستورية تابع كايسي معلومات الاستخبارات وبالأخص تلك المتعلقة بأزمة الرهائن في إيران، فاتضحت له أهمية وكالة الأمن القومي التي كانت تقوم باعتراض الاتصالات وحل الرسائل السرية المتبادلة بين إيران والجزائر، بعد أن دخلت الجزائر في المفاوضات وسيطاً بين إيران والولايات المتحدة. وكان من المهم التنصت على اتصالات الجزائريين والایرانیين للتأكد من فهمهم الكامل للمقترحات الأميركية، وبالفعل فقد حرّف الوسطاء هذه المقترحات مرات عدة، فاستطاع المفاوضون الأميركيون التدخل وتصحيح الموقف. وقد أعجب كايسي بهذا العمل كونه يقدم دعماً حقيقياً للبيت الأبيض. ولاحظ أيضاً أن مدير وكالة الأمن القومي إنمان، يتصل مباشرة بالرئيس وبأشخاص آخرين في البيت الأبيض.

كان كايسي شأنه شأن بقية المسؤولين في وكالات الاستخبارات الأميركية على اختلافها مهتماً بما يجري في بولندا ويتابع المستجدات

- * أرسلت لجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ بعض الاستثمارات الى كايسي ليدون فيها بيانات شخصية ومنها كشف مالي بممتلكاته. فأورد ما يأتي:
- ٦٨٦٠٠ سهم في شركة كابيتال سيتيز للاتصالات حصل عليها في الخمسينات حين ساعد على تأسيس الشركة، بسعر بسيط هو ١٢ سنتاً للسهم الواحد. وقد تضاعف هذا السعر مع الوقت ٥٠٠ مرة بحيث أصبحت قيمة الأسهم المالية ٤ ملايين و ٢٥٣ ألفاً و ٢٠٠ دولار.
- ٢٤٨٠٠ سهم في شركات نفطية تقدر قيمتها بأكثر من مليوني دولار.
- أسهم في شركة آي. بي. أم. وشركات متعددة كيميائية، وتعدينية، وسوى ذلك، تقدر قيمتها الإجمالية بمبلغ ١,٢ مليون دولار.
- سندات حكومية بقيمة ٢٠٨ آلاف دولار.
- أملاك عقارية بقيمة ١,٢ مليون دولار، تشمل منزله ماينول في لونغ آيلاند (٥٠٠ ألف دولار)، ومنزله الثاني في بالم بيتش (٥٠٠ ألف دولار)، وشقة في كابيتول تاورز في واشنطن (٢٠٠ ألف دولار).
- أموال نقدية، وبوليصة تأمين على الحياة، وشراكات متنوعة، بقيمة تفوق ٧٠٠ ألف دولار بقليل.
- وأدرج كايسي في الكشف المالي دخله على امتداد الأعوام الخمسة السابقة (١٩٧٦ - ١٩٨٠): ١٨٣٤٣٩ دولاراً، ٢٢١٤٧٠ دولاراً، ٣٥٣٩٩٥ دولاراً، ٢٥٢٧٧٥ دولاراً، ٣١٧٠٠٠ دولاراً على التوالي. وبحسب دين في ذمته قيمته ٥ آلاف دولار، يكون مجموع ثروة كايسي الشخصية ٩ ملايين و ٦٤٧ ألفاً و ٨٩ دولاراً. وكتب كايسي في الكشف رداً على سؤال حول تضارب مصالحه المالية وأعباء وظيفته، أنه سيحل مثل هذه المشكلة ببيع بعض ممتلكاته أو إعطاء تفويض مطلق للصلاحيات لوكيله «في حال دعت الضرورة».

يوماً بعد يوم. لكن الغزو السوفيياتي لم يحصل كما كانت تشير المعلومات الواردة من هناك عن حدوثه الوشيك، وبالأخص تلك التي نقلها العقيد في رئاسة أركان الجيش البولندي. وربما لم يكن حشد القوات على الحدود البولندية سوى خدعة لإرغام الحكومة على الاستمرار في صلابتها في التعامل مع اتحاد نقابات العمال «التضامن». وربما أخافت تحذيرات واتهامات بريجنسكي القيادة السوفيياتية. ان أموراً كثيرة لا زالت مجهولة على الرغم من الصور الفوتوغرافية التي التقطتها الأقمار الصناعية ومعلومات العقيد البولندي وما جمعتة دوائر الاستخبارات الاميركية.

تابع كايسي بقلق عمل الأميرال تيرنر في آخر أيام ولايته، وهو يتعلق بالتقديرات الموضوعة حول التوازن الاستراتيجي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيياتي، وحول قدرات السوفييات ونواياهم. وعندما أنهى تيرنر تقريره بهذا الشأن أرسل نسخاً منه الى كبار مسؤولي الأمن القومي والاستخبارات، ومنهم بالطبع الرئيس ريغان. ومثل هذا التقرير قابل للأخذ والرد والموافقة أو الرفض من قبل أجهزة الاستخبارات المختلفة، مع الإشارة الى أن وكالة الاستخبارات المركزية تؤيده عادة لأنه من وضع رئيسها. لكن ثمة تجاذباً في الرأي حصل داخل الوكالة هذه المرة حول نظرة تيرنر. وكايسي لم يقتنع بدوره بما أورده تيرنر كتابة وشفوياً أمام الرئيس، إذ إنه كان يحاول تحليل الضعف الأميركي عن طريق المنطق، والحرب في رأي كايسي ليست منطقية.

كان على كايسي أن يتحمل آخر مقابلة له مع مدير وكالة الاستخبارات المركزية المعزول تيرنر. وقبل خمسة أيام من تولي الرئيس ريغان سلطاته الرسمية، أي يوم الخميس الواقع فيه ١٥ كانون الثاني (يناير)، كان تيرنر يقدم آخر أسرار الوكالة الى الرئيس ريغان ونائبه جورج بوش بحضور كايسي، في اجتماع أصر المدير الخارج من الوكالة على عقده.

كان صباحاً بارداً، ورجال الإدارة السياسية الجديدة غير مرتاحين لهذا الاجتماع، متوقعين منه المفاجآت.

قال تيرنر إن أهم عمل سري هو دعم المقاومة في أفغانستان، وأن لدى

وكالة الاستخبارات المركزية مصادر استخبارات محدودة في تلك البلاد، وبعض الخطط بالنسبة لايران في حال قلب نظام حكم الخميني، أو اذا بدأ الايرانيون بقتل الرهائن الاميركيين. وأضاف تيرنر أن العمل الأكثر صعوبة هو المحافظة على سرية المعلومات التي تؤمنها الجهود المضنية للعناصر البشرية، وهي على درجة من السرية بحيث يعتبر كل يوم يمر بدون أن تفشى يوماً ناجحاً.

فأولاً هناك الأشخاص الذين اذا تم الكشف عن هوياتهم سيقتلون حتماً. وذكر تيرنر اسم أحد كبار الموظفين في الحكومة الهندية، كان عميلاً للاستخبارات الأميركية متخصصاً في الدفاع الجوي. كما أن شخصاً رفيع المستوى يعمل في معهد علوم الطيران في الاتحاد السوفياتي هو أ. ج. تولكاشيف، الذي زود الوكالة بالخطط والمواصفات ونتائج التجارب للأنظمة الدفاعية السوفياتية والأنظمة الجديدة التي يجري تطويرها. وكانت معلومات هذا الرجل ثمينة جداً تقدر بمليارات الدولارات.

قال تيرنر إن على الرئيس ريغان أن يقرر من من المساعدین يجب أن يعلم بوجود مثل هذا المصدر الى جانب نائب الرئيس وكايسي.

والفئة الثانية من عمليات جمع المعلومات الحساسة تتعلق بالتجسس على الأصدقاء والحلفاء، وهو أمر شائك. وأعرب تيرنر عن رغبته في أن تتبنى إدارة ريغان هذا المبدأ لأنه ضروري، وأن تسعى الى توسيع نطاقه، معتبراً أن العالم يتوقع من الولايات المتحدة أن تتجسس على السوفييات، ولكن التجسس على الأصدقاء في حال انكشف الأمر سيكون له آثار خطيرة، وأعطى بعض الأمثلة.

شرح تيرنر كيف أن وكالة الأمن القومي ووكالة الاستخبارات المركزية تمكنتا من وضع أجهزة الكترونية متطورة لاستراق السمع وتسجيل الاتصالات السرية في مقر الحكومة المصرية، وكيف أنهما زرعتا عملاء في الدوائر المصرية الحساسة، وبذلك أصبح الرئيس السادات معروفاً بشكل تام من قبل الاستخبارات والحكومة الأميركية.

أما الفئة الثالثة فكانت العمليات الخاصة التي تشمل المصادر والأساليب التي تضعف بدرجة خطيرة الأمن القومي في حال اكتشافها.

وشرح تيرنر بالتفصيل عملية تسجيل المخابرات بواسطة الكابل البحري التي نفذتها غواصات أميركية بموجب برنامج المراقبة الخاص الذي وضعتة البحرية. وتمكنت الاستخبارات الأميركية بواسطة هذه العملية من تسجيل كل الاتصالات التي كانت تتم بين القيادة السوفياتية ومحطاتها العسكرية داخل الاتحاد السوفياتي. وحتى لو تم رفع الكابل من قاع البحر لفحصه أو لصيانته لما تمكّن السوفييات من اكتشاف أمر التجسس، وحدثت عدة حالات أثارت القلق ولكنها انتهت بسلام. إذ لو تم أسر إحدى الغواصات الأميركية التي كانت تقوم بمهمة التجسس هذه، لأصبحت حياة البحارة في خطر حقيقي ولكانت النتائج أسوأ بكثير من نتائج حادثة طائرة التجسس يو ٢ أو السفينة بوبيلو.

وقال تيرنر إن هناك وسائل لجمع المعلومات موضوعة في أماكنها من دون استعمال احتياطات للحالات الطارئة أو الحرب. لكنه قال إن الاستخبارات الأميركية بحاجة الى المال لتزيد من قدراتها هذه.

وعدد تيرنر إمكانيات وكالة الاستخبارات المركزية ووكالة الأمن القومي، وقال إن في وسع الاستخبارات الأميركية حل الشيفرة السرية لأكثر من ٢٠ دولة من دول العالم التي تهتم الولايات المتحدة، كما باستطاعتها تسجيل الإشارات والاتصالات بين مختلف الدول وبالأخص الاتحاد السوفياتي الذي كان لا يتوقع مطلقاً أن تتمكن المخابرات الأميركية من السيطرة على الكابل البحري الخاص بالاتصالات لاستحالة تنفيذ هذا العمل، على الأقل حسب اعتقاد السوفييات.

«وباختصار»، قال تيرنر: «هناك فرص كثيرة لجمع المعلومات الحيوية لأمن الولايات المتحدة تم استثمار أكثرها حتى الآن».

غادر كايسي الاجتماع وهو يؤمن في قرارة نفسه أن ما تمّ تحقيقه لا يكفي، وأنه من الضروري القيام بعمليات أخرى متعددة تنفض عن ماكينة الاستخبارات الضخمة الغبار.

الفصل الرابع	
--------------	--

في العشرين من شهر كانون الثاني (يناير) كان قد مرّ ٤٤٤ يوماً على احتجاز الرهائن الأميركية في طهران، وإنمان يراقب الوضع ويطلع الرئيس كارتر مباشرة على مستجدات الأزمة، وأخيراً بعد الساعة الثانية عشرة والنصف ليلاً بقليل، أي بعد أن تسلّم ريغان منصبه كرئيس للبلاد بصورة رسمية، غادرت طائرتان تحملان الرهائن الأميركية مطار مهراباد في طهران متوجهة الى الولايات المتحدة الأميركية.

في اليوم التالي رتب كايسي اتصالاً بين الرئيس والأميرال إنمان. وشرح ريغان لإنمان بنبرة لطيفة أن كل العاملين في حقل الاستخبارات يريدونه أن يكون نائب مدير وكالة الاستخبارات المركزية، وأضاف: «إني بحاجة اليك».

أجاب إنمان: «سيكون لي شرف خدمة الدولة في هذا المنصب»، راجياً أن لا يتجاوز الأمر سنة ونصف أو سنتين.

في اليوم نفسه أي في الواحد والعشرين من كانون الثاني (يناير) ١٩٨١ حدّد كايسي اسم الشخص الذي يعتبر القطب المقابل لإنمان من خارج عالم الاستخبارات وهو «هيوغل» الذي ذكر اسمه أمام جون بروس قبل عدة أسابيع.

كان ماكس سي. هيوغل، رجل الأعمال المولود منذ ٥٦ عاماً في بروكلين، أقصر بمقدار نصف قدم من كايسي، ولكنه يتمتع بنشاطه وذكائه. وكايسي يكن مودةً خاصة لهذا الرجل لما هو عليه من سرعة خاطر وعصامية. وهو مثل كايسي ليس بليفاً ولا متقناً للغة، لكنه تمكّن من جمع الملايين بفضل ذكائه الخارق. وهكذا عين كايسي هيوغل مساعداً شخصياً خاصاً له في الوكالة.

خلال حملة ١٩٨٠ الانتخابية تشاطر كايسي وهيوغل شقة صغيرة في مارينا ديل راي، حيث كانا ينهضان في الخامسة فجراً استعداداً لتلقي المكالمات الهاتفية من ساحل الولايات المتحدة الشرقي حيث تكون الساعة هناك الثامنة صباحاً، ويستمران في العمل حتى ساعة متقدمة من الليل.

وقد تمكن هيوغل حينها ومن دون أي كلفة مالية تقريباً من إنشاء منظمة مساندة لريغان، تضم رجال دين، ومجموعات إثنية معينة، وتجمعات مهنية، وغيرها...

كان كايسي وهيوغل شخصين غريبين. ووجد كايسي في هيوغل الاستمرارية والإخلاص في ما ينفذه من أعمال، وعرف هيوغل أن كايسي يحب الموز، فكان يجلب معه كمية كبيرة كلما خرج للتسوق. ومرة طارت قبعة كايسي عن رأسه وعندما ركض هيوغل وراءها لالتقاطها طار شعره المستعار، وكانت هذه الحادثة مثار تندر أصدقاء الطرفين.

عمل هيوغل في الاستخبارات العسكرية بعد الحرب العالمية الثانية، وهو يتحدث اليابانية بطلاقة، إذ كانت له علاقات تجارية واسعة مع الشركات اليابانية وبالأخص شركة بروذر الصناعية التي تنتج آلات الخياطة والآلات الكاتبة.

كان من المفروض على هيوغل أن يمر باختبار كشف الكذب، ولذلك بدأ يجمع كل ما يتذكره عن ماضيه ليشكل كتاباً مفتوحاً أمام المحققين. وجلس بعد عدة أيام أمام آلة اكتشاف الكذب وبدأ المحقق يطرح عليه سلسلة من الأسئلة المعدة بعناية.

«هل اختلست أية أموال خلال أي مرحلة من حياتك؟»

«لا»

«هل مارست العلاقات الجنسية الشاذة؟»

«لا»

«هل استعملت أو تناولت أي نوع من المخدرات الممنوعة كالماريجوانا

والكوكايين؟»

«لا»

«هل تعرضت لأي نوع من الابتزاز؟»

«لا»

طرحت عليه أسئلة أخرى عديدة، تبحث في العمق وتتطلب أجوبة حاسمة: نعم أو لا. وأخيراً بلغه المحقق أنه نجح في الاختبار بدرجة ممتازة.

بعد قبول إنمان منصب نائب مدير وكالة الاستخبارات المركزية أصبح بإمكان كايسي أن يباشر ببسط سلطته ونفوذه على امبراطورية الاستخبارات في الولايات المتحدة. وقد حصلت بعض الأمور المهمة في الإدارة الجديدة جعلت مركزه يبدو أكثر جاذبية، إذ صدر قرار بوجوب إرسال مستشار الأمن القومي ريتشارد ألن تقاريره الى ريغان عبر ادوين ميس النائب العام الجديد. وفي هذا القرار تخفيض لا مثيل له لسلطة مستشار الأمن القومي، اعتبره كايسي تعزيزاً لدوره. الى ذلك تم تعيين جيمس بايكر الثالث، الذي كان مساعداً لكايي في الحملة الانتخابية، رئيساً لموظفي البيت الأبيض بعد أن دعم كايسي ترشيحه لهذا المنصب.

أدرك كايسي أن مايك ديفر، وميس، وبايكر سيشكلون الترويكات التي ستدير البيت الأبيض، وهو يملك اتصالات جيدة مع الثلاثة، ويستطيع تحديد موعد لمقابلة الرئيس في أي وقت يشاء.

وكانت علاقات كايسي مع الكسندر هيغ وكاسبار واينبرغر جيدة، والاثنان يؤمنان بسياسة خارجية معادية للشيوعية، وبإمكانية تنفيذها بالاعتماد على الاستخبارات.

اجتمع كايسي بإنمان وأخبره بكل وضوح بأنه يود بأن يشرف بشكل مباشر على مديرية تحليل المعلومات في وكالة الاستخبارات المركزية، وتحسين تقاريرها وتقديراتها، وأضاف أنه يود أيضاً السيطرة على مديرية العمليات. وفوجيء إنمان بأقوال كايسي فهاتان الدائرتان تشكلان العمود الفقري للوكالة. وقال كايسي إن إنمان حر في الإشراف على الجانب العلمي والتكنولوجي من عمل الوكالة، وكذلك الجانب الإداري بالنسبة الى القضايا التي لا تهم كايسي.

عادة يكون دور مدير وكالة الاستخبارات المركزية خارجها في معظمه، حيث يستعمل صلاحيته كمنسق للاستخبارات في الإدارة الأميركية كلها. لكن كايسي وصف دوره بأنه «الرجل الداخلي». فهو مصمم على الاطلاع على كل التقارير وكل العمليات، وسيعمل في الوكالة ويديرها حسب مفاهيمه، تاركاً لإنمان المسائل المتعلقة بالبيت الأبيض. ووصف كايسي نفسه بأنه ضابط استخبارات الرئيس، وقال إنه سيزود ريغان بآخر

المعلومات وأكثرها سخونة.

في ٢٦ كانون الثاني (يناير) ١٩٨١ دعي الوزراء للاجتماع في البيت الأبيض، بحضور كايسي وإنمان على الرغم من كون مجلس الشيوخ لم يصادق على تعيينهما بعد. وكان الإرهاب موضوع الاجتماع.

بدا وزير الخارجية هينغ شديد التوتر، وهو القائد العام السابق لقوات الحلف الأطلسي، والداعي الى اتباع سياسة خارجية متصلبة تجاه أعداء الولايات المتحدة. وأشار هينغ الى أن ايران في صدد الدخول في فترة من عدم الاستقرار، الأمر الذي يوجب على الإدارة الجديدة أن تظهر عزمها وتصميمها على محاربة الإرهاب. وكان هينغ قد اصطحب معه خبير الإرهاب أنتوني كوينتون لكي يتحدث أمام الحاضرين.

قال كوينتون إن بإمكان الإرهابيين توجيه ضرباتهم مباشرة داخل الولايات المتحدة. فآثار هذا القول الوزراء الجدد، خصوصاً بعد أن قامت ايران بإطلاق الرهائن الاميركية. ورد مدير مكتب التحقيقات الفدرالي ويليام وبستر بأنه لا يوافق على هذا الرأي، وأكد أن من المهم الانتباه الى ما يجري في الولايات المتحدة لجهة القبض على الجواسيس أو وقف أعمال المخربين. وجهازه هو المسؤول عن مكافحة التجسس وجمع المعلومات الحيوية ضمن حدود الولايات المتحدة.

أيد إنمان أقوال وبستر، ولم يكن لدى كايسي ما يقوله حول الموضوع. وفي نهاية الاجتماع تم الاتفاق على أن يعيد كايسي دراسة الأمر التوجيهي الذي أصدره الرئيس السابق كارتر حول موضوع الاستخبارات، والذي يتمتع بصفة القانون. ووعد ريغان بأنه سيصدر أمراً جديداً.

وافق مجلس الشيوخ في اليوم التالي على تعيين كايسي مديراً لوكالة الاستخبارات المركزية بأكثرية ٩٥ صوتاً مقابل لا شيء، وأقسم كايسي اليمين القانونية في اليوم الذي تلاه.

وفاجأ هينغ الجميع في مؤتمر صحافي عقده في وزارة الخارجية بوصف الاتحاد السوفياتي بأنه «المدرّب والممول والمجهّز» للإرهاب الدولي، وأكد أن «الإرهاب الدولي سيحل محل حقوق الإنسان... فالمشكلة الكبرى في

نظري هي مسألة الإرهاب الدولي المتعاضم». وأضاف: «إننا نتعامل اليوم مع هذه المشكلة وندرس برامج وخططاً لتعزيز وسائل مكافحة هذه الظاهرة».

فاتح رونالد سبيرز رئيس دائرة الاستخبارات في وزارة الخارجية، هيغ بموضوع الاتهامات المناقضة في رأيه لآخر تقارير الاستخبارات، ولكنه لرغبته في عدم إغضاب هيغ أرسل بطلب تقرير خاص بالاستخبارات من كايسي للاطلاع على ما تعرفه وكالات الاستخبارات الأمريكية عن الموضوع، وعن الخطوات الواجب اتباعها للتعامل معه. ردَّ هيغ بأنه اطلع على الدور السوفياتي من خلال كتاب قيد الطبع عنوانه «شبكة الإرهاب»، وضعته كلير سترلنغ وهي صحافية أمريكية تعمل في روما.

رحَّب كايسي بالطلب، فهو يعتبر أن هذه التقديرات هي المحور الأساسي لجهود إعادة تنشيط وكالة الاستخبارات المركزية، مدركاً أنها سترفع الى الرئيس، والى مجلس الأمن القومي، والى الوزراء الرئيسيين. لذا صمَّم على تلبية الطلب بإشراف مباشر منه بحيث يكون الإرهاب أول موضوع يهتم به.

في اليوم الثالث لاستلامه منصبه الجديد حصل كايسي على نسخة من تقرير أعد قبل قسمه اليمين تحت عنوان: «ليبيا: الأهداف ومواطن الضعف»، وهو يشتمل على ما يمكن توقعه من العقيد القذافي خلال الأشهر المقبلة، وقد حمل عبارة «تحذير: مصادر الاستخبارات والأساليب المتبعة». وتوصل الى الاستنتاجات الآتية:

أولاً: أكَّد القذافي بفضل نجاحه الأخير في التشاد أن سياسته ستشكل تحدياً متزايداً لمصالح الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين. فقد أرسل القذافي قبل عدة أشهر آلاف الجنود الى تشاد ذات الحدود المشتركة في الجنوب مع ليبيا. وقال التقرير أن مشكلة القذافي ستستمر والمستقبل سيشهد أعمالاً متهورة جديدة من جانبه.

ثانياً: المعارضة لنظام القذافي داخل البلاد وخارجها غير منظمة وغير فاعلة، وهذا يعني أن العمل السري سيحتاج الى أكثر من تزويد

المعارضين بالأسلحة والمال، اذ يجب أولاً معالجة موضوع التنظيم والمعنويات.

ثالثاً: ان القذافي يخدم بأعماله المصالح السوفياتية والسياسات المناهضة للغرب، كما يستفيد الاتحاد السوفياتي من مبيعات الأسلحة الضخمة الى ليبيا، وحدّد التقرير إجمالي هذه المبيعات بمليار دولار سنوياً. ومع أن القذافي ليس العوبة بيد السوفيات فان علاقاته مع موسكو حميمة للغاية.

وأضاف التقرير: «لقد استخدم القذافي المؤامرات السياسية، والنشاط الديبلوماسي، والإرهاب والقتل، وأخيراً الاحتلال العسكري الذي يحصل الآن في التشاد».

استعانت وكالة الاستخبارات المركزية عند إعداد هذا التقرير بعدد من علماء النفس وأطباء الأمراض العقلية لتحليل المعلومات الأولية التي تمّ جمعها من داخل ليبيا، وأفاد هؤلاء أن القذافي، «بسبب الظروف الخاصة التي واجهها في طفولته وصباه، اكتسب الخصائص البدوية، وهي المثالية الساذجة، والتعصب الديني، والاعتداد بالنفس، والتكشف، وكره الأجانب، والحساسية إزاء الاستخفاف به».

والقذافي ابن لراع بدوي، وبنتيجة المعاملة التي صادفها خلال سنوات الدراسة في المدن الليبية، على أيدي ليبين وأجانب، تكوّن لديه احتقار شديد للفئات الحاكمة والمسيطرة، والتزام صلب بعاداته البدوية، والتصاق حميم بأمانى الفئات المضطهدة والمغلوبة على أمرها. وكانت إحدى نتائج هذا الواقع «ثورته على السلطة» و «تأييده المطلق لقضايا الثوار في جميع أنحاء العالم». وجاء في التقرير أيضاً: «بغية الدفاع عن نفسه من الوجهة النفسية تولّد لدى القذافي شعور بأهميته الذاتية، وتطلّع الى قيام ليبيا بإعادة الطهر والبساطة اللذين سادا في رأيه خلال التاريخ العربي القديم».

وقال التقرير: «مارست ليبيا نشاطات سرية في القارة الافريقية، من ضمنها رشوة الزعماء». وأشارت المعلومات التي تم جمعها عن تونس الى أن القذافي أنشأ «معسكرات لجمع المعارضين التونسيين وتدريبهم».

ظلّ القذافي خلال سنوات عدة يطالب بحدود لمياه ليبيا الإقليمية تتجاوز مسافة ١٢ ميلاً المعترف بها دولياً، مدعياً أن خليج سدره (سرت) يدخل بأكمله ضمن الحدود البحرية الإقليمية لليبيا. وفي حين شككت المعلومات في إقدام القذافي على عمل يستتبع رداً أميركياً، كان لدى العسكريين الليبيين أوامر صريحة بمهاجمة السفن الأميركية التي تخترق هذا الخط. ولذلك تعتقد الاستخبارات الأميركية أن احتمالات المواجهة المباشرة مع القذافي كبيرة نسبياً.

وتجدر الإشارة إلى أن الولايات المتحدة الأميركية تستورد ١٠٪ من احتياجاتها النفطية من ليبيا، التي يتميز نفطها بمحتواه المنخفض من الكبريت، ولذلك فإن أي وقف لاستيراد النفط من ليبيا قد يؤدي إلى «نقص حقيقي في البنزين في مناطق الساحل الشرقي من الولايات المتحدة».

وأشار التقرير أيضاً إلى أن سيطرة القذافي على الحكم في ليبيا غير ثابتة الأركان، «لقد علمنا بحدوث محاولة لقلب نظام الحكم في مايو (أيار) الماضي، ومحاولة أخرى أخطر من سابقتها في أغسطس (آب). وقد نظم القذافي لحماية نظامه «شبكة من المخبزين»، ولكن معارضي المنظمين في الخارج يتلقون الدعم من دول عربية معينة، «أهمها مصر والمغرب والعربية السعودية والعراق». كما يوجد داخل ليبيا بعض المؤيدين لهؤلاء المعارضين. واختتم التقرير هذه الفقرة بالقول: «ولكن إذا لم يتعرض لعملية اغتيال فإنه قد يظل في الحكم لسنوات عديدة».

ذكر التقرير في الفقرة ٥١ أن وزير الدفاع التشادي السابق حسين حبري يقاتل جيش القذافي (أظهرت ملفات وكالة الاستخبارات المركزية أن الزعيم السوداني جعفر النميري طالب قبل أشهر عدة الوكالة بإلحاح بأن تساعد حبري لأنه كان يخشى من أطماع القذافي بالسودان). وأكد التقرير أن المغرب ومصر والسودان وفرنسا تقدم لحبري وجماعته دعماً سرياً. وأشار إلى أن القذافي «سيستفيد جداً من تحدٍ غربي مكشوف له، فقد يحوله من شخص منبوذ إلى شهيد للإسلام. وحتى الأنظمة العربية التي لا تعترض على قيام الولايات المتحدة بتنفيذ عمليات عسكرية ضد

القذافي ستتعرض لغضب شعوبها، وهو احتمال كان يُخشى منه كثيراً عندما هددت الولايات المتحدة باتخاذ إجراءات عسكرية ضد ايران». وخلص التقرير الى القول: «من المحتمل أن تنقلب التصرفات العدائية للدول العربية التي تعارض نظام القذافي على تلك الدول بالذات».

هكذا بدا أن القذافي يسبب المشاكل للجميع، للغرب، للولايات المتحدة، للدول العربية، للصديق والعدو، وحتى لنفسه. وذكر التقرير في ما يخص الدول العربية: «يقوم بعض الأعداء الإقليميين للقذافي ومنهم الرئيس أنور السادات، وبصورة سرية وحكيمة، بتركيز قدراتهم على استنزاف طاقة القذافي في موضع ضعفه وهو تمدده الزائد في التشاد، وما يشكله هذا التمدد من خطر عليه في بلاده».

أشارت هذه الجملة الى «السرية» في استنزاف طاقة القذافي بهدوء. ومغزى الكلام أن مغامرة التشاد هي بمثابة عقب أخيل بالنسبة الى القذافي، ويمكن من خلال تفشيله في التشاد الوصول الى الأهداف التي تبتغيها وكالة الاستخبارات المركزية، وكايسي لم يكن في أي حال يتصور أن الوكالة ستبقى مكتوفة اليدين إزاء فرصة من هذا النوع.

وسرعان ما وضع اقتراح مشترك لوزارة الخارجية ووكالة الاستخبارات المركزية يقضي بالدعم السري لحبري وقواته، وكان الغرض من ذلك حسب قول هيغ «إدعاء أنف القذافي» وإعادة «صناديق المتفجرات» إليه. وبما أن التشاد والسودان ومصر هي دول لها حدود مشتركة مع ليبيا، فإنها تشكل سداً دفاعياً ينبغي دعمه وفقاً لهذه الخطة.

تبع تقديم هذا الاقتراح عقد اجتماعات بين الدوائر المختلفة، توجت باجتماع في البيت الأبيض مع الرئيس ريغان، وكان محور الاتفاق ليس فقط ضرورة إعادة تنشيط العمليات السرية بل أيضاً الحاجة الى إعادة الاحترام الى سمعة الولايات المتحدة في العالم. ووقع الرئيس أمراً خصص بموجبه عدة ملايين من الدولارات لتأمين الدعم السري الى حبري. وهكذا بدأ كايسي يعد أول عملية سرية له.

وجد كايسي في أسابيعه الاولى كمدير لوكالة الاستخبارات المركزية أنه

أمام مؤسسة متقوقة، والأفراد الذين فيها ليسوا مستعدين للعمل إلا إذا وجدوا السبب وجيهاً، وهو أمر لم يحصل أيام كارتر والأميرال تيرنر. واعتبر كايسي أن التغيير يبدأ بإظهار العزم على المخاطرة.

حرص الجنرال يوجين تاي من القوات الجوية، على الحضور في الوقت المحدد الى الاجتماع مع المدير الجديد لوكالة الاستخبارات المركزية يوم الاثنين الثاني من شباط (فبراير) ١٩٨١. لقد تقابل مع كايسي مرة واحدة في السابق، وتعلم من خلال عمله في الاستخبارات لمدة ست وثلاثين سنة أن السياسة والاستخبارات صنوان. لقد شاهد عهداً، ووزراء دفاع، ومدراء لوكالة الاستخبارات المركزية يأتون ويذهبون، وشاهد مضمون عمل الاستخبارات يتغير ويتبدل، ولكنه وجد أنه عندما تتوافر للاستخبارات الأميركية معطيات كافية ومعلومات جيدة لا تحدث المناقشات الحادة أو الاتهامات المتبادلة.

عمل تاي كرئيس لوكالة استخبارات وزارة الدفاع لمدة أربع سنوات في عهد الرئيس كارتر، وأبدى رغبته بالبقاء في منصبه في ادارة الرئيس ريغان. ومهمة هذه الوكالة هي تنسيق المعلومات التي تجمعها مختلف فروع القوات المسلحة. ويحق لرئيسها الاطلاع على ملفات الاستخبارات في وكالة الأمن القومي، وعلى الصور الفوتوغرافية التي تلتقطها الأقمار الصناعية التابعة لمكتب الاستطلاع القومي، وهو المكتب السري الذي لا يرد رقم هاتفه في دليل الهاتف الخاص بدوائر وزارة الدفاع، كما يحق له الاطلاع على ملفات وكالة الاستخبارات المركزية. ومسؤولية تاي الأولى هي تزويد الدوائر المختصة بإنذار مبكر حول التحركات العسكرية السوفياتية. ولئن كانت وكالة الاستخبارات المركزية تقوم بإثارة الاضطرابات وصنع الثورات وإحداث التغييرات السياسية، فإن تاي لا يهتم إلا بالحرب. مما يعني أن ما تقوم به وكالته أمر لا يمكن اختبار صحته إلا اذا حدثت الحرب بالفعل، وعملها النظري جعل تاي يشعر

بوجوب إبقائها في حالة تأهب دائم لئلا يتسلل إليها الجمود. استندت فلسفة تاي ببساطة على المفهوم القائل: «كلما عرفت أكثر قلت احتمالات نشوب الحرب». وأدرك أن الوكالة التي يرأسها تعتبر وكالة ثانوية بين وكالات الاستخبارات. لكنه يعرف ما تقدمه هذه الوكالة للمصلحة العليا للبلاد، فأكثر من ٩٥٪ من المعلومات الحيوية السرية الخاصة بالشؤون العسكرية تؤمنه وكالة استخبارات وزارة الدفاع. ولا تقوم هذه الوكالة فقط بتحليل المعلومات حول أنواع الأسلحة والتهديدات والنوايا العسكرية، بل تضع الخطط لاختراق الاتحاد السوفياتي من أجل جمع المعلومات الضرورية لوضع خطة الحرب النووية الشاملة التي يمكن أن تخوضها الولايات المتحدة مع الاتحاد السوفياتي.

لقد اكتشف الرئيس كينيدي ووزير الدفاع روبرت مكنمارا عند وصولهما إلى السلطة، عدم تفوق الاتحاد السوفياتي على الولايات المتحدة الأميركية لجهة امتلاك الصواريخ العابرة للقارات، كما كان يزعم كينيدي خلال حملته الانتخابية، ولذلك قرر مع وزير دفاعه مكنمارا إنشاء وكالة استخبارات وزارة الدفاع للتأكد من عدم إهمال المعلومات العسكرية التي تجمعها وكالات الاستخبارات الأخرى. لقد أرادوا إيجاد سلطة للاستخبارات في وزارة الدفاع توفر المعلومات بعيداً عن جو التنافس السائد بين أجهزة الدولة.

كان اجتماع صباح الاثنين أول اجتماع للمجلس القومي للاستخبارات الأجنبية الذي يرأسه كايسي ويضم حوالي ١٢ شخصاً من وكالة الأمن القومي، ووكالة استخبارات وزارة الدفاع، وأجهزة الاستخبارات في فروع الجيش، ودوائر الاستخبارات في كل من وزارة الخارجية ومكتب التحقيقات الفدرالي ووزارة المالية.

جلس كايسي على مقعده وكأنه يحمل هموم العالم على كتفيه. وبدأ عجوزاً، حتى أن خطواته لم تكن مستقيمة. وهو بذلك يشكل نقیضاً في عيني تاي لشباب ترنر.

بدأ كايسي حديثه بالقول أن كل واحد في الاجتماع يحق له التكلم بحرية والتعبير عن آرائه، وأن المجلس سيجتمع كلما دعت الضرورة،

وأكد فهمه لما تتطلبه الاستخبارات وما تمثله من أهمية، وقيامه بما هو ضروري لضمان حصولها على المعلومات.

لاحظ تاي أن تصرف كايسي يختلف عن تصرف سلفه تيرنر الذي كان يخصص ساعة واحدة تقريباً لمثل هذه الاجتماعات، ويطلب فيها من الحاضرين إبداء آرائهم ليستهلك وقت الاجتماع بحديثه بحيث لا يتمكن أي من الموجودين من مناقشة أقواله، وهو في أي حال ما كان يرى أن أي مناقشة لأقواله ستؤثر على ما قرره، فهو الرجل رقم واحد.

فوجيء تاي بإلمام كايسي بالمصطلحات المستعملة في لغة الاستخبارات، وبرغبته في عقد لقاء مع كل من رؤساء وكالات الاستخبارات على حدة.

ذكر كايسي أيضاً أن الاجتماع يضم أشخاصاً كثيرين، وأنه في بعض الأمور الحساسة لن يدعى إلا أولئك الذين يجب أن يطلعوا عليها. وكرر أن الحفاظ على سرية المعلومات يشكل أحد أهم الأولويات لديه.

بعد أيام من هذا الاجتماع طلب كايسي الاجتماع مجدداً مع تاي، فالتقيا في مكتب الثاني في البنتاغون. وطلب كايسي منه أن يطلعته على تفاصيل مهماته السابقة، وعمّا يجري في العالم. فبدأ تاي الكلام عن جنوب المحيط الهادئ قائلاً إن الاستخبارات في هذه المنطقة ضعيفة، والسوفييات يغرون النيوزيلانديين بشراء الصوف منهم ويستغلون المشاكل الاقتصادية للدخول إلى المنطقة. أما في شمال المحيط الهادئ فالوضع الاستخباراتي في كوريا الجنوبية سيء في حين يعزز الكوريون الشماليون قواعدهم العسكرية. والسوفييات يحاولون زيادة نفوذهم في كل منطقة تنسحب منها الولايات المتحدة، وبالأخص في مناطق جنوب شرق آسيا وفيتنام.

أخرج كايسي دفتر ملاحظات من جيبه وبدأ يكتب مشجعاً تاي على مواصلة الحديث. فقال تاي إن مبادرة نيكسون - كيسنجر حيال الصين لم تحل مشكلتها، فالسياسة الصينية لن تتبدل بين ليلة وضحاها. وقد أصبحت الصين قوة عالمية بأسلحتها النووية، وغواصاتها، وأقمارها الصناعية، وصواريخها العابرة للقارات. ومحطات التنصت الجديدة

التي سمح الصينيون للولايات المتحدة بإقامتها على أراضيهم ليست سوى إشارة صداقة، لا ضماناً لاستمرار الصداقة.

أما المكسيك فتشكل مصدراً للقلق، فهناك تمرد في الأرياف، والشرطة المحلية لا الحكومة المركزية تسيطر على بعض المناطق. وفي العاصمة الفقر شديد إلى درجة لا يستبعد معها بروز زعيم من طراز الخميني. ومنطقة أميركا الوسطى كلها بحر من عدم الاستقرار وأرض خصبة لنمو الاتجاهات اليسارية. وكوبا تحصل على طائرات أكثر تطوراً، مما سيسمح لها بتوسيع نفوذها في تلك المنطقة.

والأمور ستتعدد أكثر في الشرق الأوسط قبل أن تميل إلى التحسن كما قال تاي. وفي إيران لم تحدث بعد حرب أهلية، ولكنها لا شك واقعة. أما الوساطة الأميركية بين إسرائيل والدول العربية فمصدر دائم للمتاعب. الهند قضية رئيسية، فالسلطة هناك موزعة بين حكومة غاندي ووزارة دفاع تخضع بشكل تام للسيطرة السوفياتية. وسوف تلاقي الولايات المتحدة صعوبات في التعامل مع مثل هذه الحكومة «لأننا لا نعلم بالضبط من يمسك بزمام الأمور».

وقال تاي أيضاً أنه كان من المستحيل إبلاغ الرئيس كارتر بالمعلومات التي أظهرت بصورة قاطعة أن السوفييات كانوا يستعدون لغزو أفغانستان. وقد حاول الاتصال بكارتر في البيت الأبيض لتحذيره، ولكن أحداً لم يولِ أقواله أي اهتمام. لأن الجميع ركزوا اهتمامهم يومها على إيران.

طمأن كايسي تاي قائلاً له: «لا تتردد في الاتصال بي شخصياً في كل مرة تريد إيصال معلومات إلى الرئيس ريغان».

استمر تاي في حديثه قائلاً إن الزمرة العسكرية مسيطرة في الاتحاد السوفياتي إلى درجة لا يدركها إلا القليلون. لقد أظهرت تقارير الاستخبارات أن قسماً كبيراً من القادة العسكريين السوفييات يعارضون توقيع معاهدة الحد من الأسلحة الاستراتيجية «سالت ٢»، ولذلك يعتقد تاي أن السوفييات لن ينفذوا بنود المعاهدة.

وافق كايسي على هذا القول وأضاف أن السوفييات كاذبون ولا يمكن

الركون اليهم.

تابع تاي كلامه مشيراً الى أن الاتحاد السوفياتي بدأ بالتحول الى مجتمع طبقي، إذ تشكل حوالي ثلاث آلاف عائلة طبقة النخبة، وترغب في البقاء كذلك. والسوفيات لا يثقون بحلفائهم في دول أوروبا الشرقية التي سئم قاداتها شراء الأسلحة السوفياتية القديمة قسراً. أما في تركيا فقد شعرت تاي، الذي زارها حديثاً بأن النار تحت الرماد.

ذكر تاي أنه في شهر كانون الأول (ديسمبر) من عام ١٩٧٨ قام بزيارة لطهران قبل سقوط حكم الشاه بستة أسابيع. وهناك طلب رئيس مركز وكالة الاستخبارات المركزية تجنيد عملاء يتكلمون اللغة الفارسية، ولكن طلبه أهمل. وبغية مشاهدة الوضع بنفسه راوغ تاي حراسه فخلع ثيابه العسكرية وارتدى ثياباً مدنية، ثم خرج من إحدى نوافذ السفارة، وسار في شوارع طهران لمدة ثلاث ساعات، وعند الظهر أغلقت المتاجر أبوابها واحتشد حوالي مليون شخص في الشوارع يهتفون بشعارات معادية لأميركا. وكان هذا العرض التأثير مفاجأة مذهلة تخبيء شعوراً حقيقياً لدى الجماهير، أو تنظيماً دقيقاً من قبل الذين أمروا بالتظاهرة، أو كليهما. واستنتج تاي عندئذ أن قوى هائلة تعمل في الخفاء وأن عاصفة هوجاء على وشك أن تهب على إيران.

في وقت لاحق من ذلك اليوم طلب رئيس جهاز الاستخبارات الإيرانية «السافاك» الجنرال ناصر مقدم من تاي تزويده بمعدات لمكافحة التظاهرات وأعمال الشغب. فتساءل تاي عن فعالية قنوات الاتصال بين الحكومتين الإيرانية والأميركية التي يبدو أنها مشلولة في البلدين، وثبت له أن إيران جسدت فشلاً ذريعاً للاستخبارات الأميركية.

وافق كايسي على كل ما قاله تاي وغادر الاجتماع وفي ذهنه الأمور العديدة التي يجب الاهتمام بها: كوريا، فيتنام، الصين، المكسيك وبقية دول أميركا الوسطى، الشرق الأوسط، الهند، الاتحاد السوفياتي، وإيران بالطبع. وانطبعت في مخيلته صورة رئيس استخبارات وزارة الدفاع وهو يخرج من نافذة السفارة الأميركية في طهران ليطلع على الأحوال بنفسه. وقرّر أن يعد قائمة بالدول الرئيسية ليقوم بجولة تفتيشية على مراكز وكالة

الاستخبارات المركزية في تلك الدول ويرى بنفسه ماذا تعمل هذه المراكز وأساليب جمعها للمعلومات.

قلب كايسي وجون بروس بعض الملفات الشخصية بحثاً عن مساعد تنفيذي للأول، حتى اختير أخيراً روبرت ام. غايتس لتولي هذا المنصب. ومع أن غايتس كان يعمل كضابط الاستخبارات لشؤون الاتحاد السوفياتي فقد اعتبر ملائماً لخبرته في البيت الأبيض، إذ عمل خلال خمس سنوات في مجلس الأمن القومي، ورأى كيف تعامل الرؤساء نيكسون وفورد وكارتر مع الاستخبارات الأميركية. وبالنظر الى سنه (٣٧ عاماً) وخبرته الطويلة في وكالة الاستخبارات المركزية (١٤ عاماً) وجد فيه كايسي الشخص الذي يريده.

عمل غايتس خلال عهد الرئيس كارتر مع مساعد بريجنسكي دايفيد آرون. وقد راجع كايسي ملفه وتحقق من بعض ما سجل فيه. وعندما التحق غايتس بالبرنامج التدريبي في وكالة الاستخبارات المركزية عام ١٩٦٦، اشتكى من أن هذه الوكالة محشوة بالعسكريين المتقاعدين من مخلفات الحرب العالمية الثانية ومكتب الخدمات الاستراتيجية، وأن لا مكان لشخص مثله في الوكالة ما لم يكن لديه من يسنده من السياسيين. وشكا أمره الى جون سميث الذي كان والده جيرارد سميث، المفاوض الرئيسي في محادثات خفض الأسلحة مع الاتحاد السوفياتي. وبعد تعرفه على الأب ما لبث أن عين كمحل يمثل وكالة الاستخبارات المركزية في اللجنة المفاوضة. ومع أن غايتس حصل على شهادة الدكتوراه في التاريخ الروسي فقد اعتبر، وهو الأكاديمي، أن وكالة الاستخبارات المركزية تسير وفق أساليب أكاديمية وتبتعد عن كل ما من شأنه أن يثير الجدل. ورأى غايتس أيضاً أن فشل جهود الاستخبارات يعود بالدرجة الأولى الى جهل صنّاع القرار السياسي للحدود التي تقف عندها قدرة هذه الاستخبارات. فالرئيس الأميركي قد يعتقد أن إنفاق الملايين عليها يستتبع حكماً كشف

كل المغالِق واكتشاف كل ما هو مجهول. وهذا الرأي ليس صحيحاً في نظر غايتس.

والى جانب كونه محللاً كانت لغايتس تجربة ميدانية أظهر فيها عزمه على تجاوز القواعد بطريقة أعجبت كايسي. فقد قرر البيت الأبيض في عهد الرئيس كارتر إعادة العلاقات الدبلوماسية مع كوبا، فأرسل دايفيد آرون لحضور اجتماع سري في نيويورك مع اثنين من كبار ضباط الاستخبارات الكوبيين. واصطحب آرون غايتس معه الى هذا الاجتماع الذي تقرر عقده في مطعم فرنسي كائن بالقرب من الشارع الخامس. وقد وافق غايتس على ارتداء سترة بداخلها آلة تسجيل تحمل توقيع مكتب التحقيق الفدرالي. وفيما راح آرون والضابطان الكوبيان يتناقشون ويتجادلون حول وجود قوات كوبية في أنغولا واثيوبيا، بقي غايتس صامتاً جامداً في سترته، لاعباً دور المذيع البشري.

اجتمع كايسي بنائب المدير لشؤون العمليات تحت ادارة تيرنر جون ماكماهون، وعثر كايسي في ملفات الوكالة على كل ما يهمه عن ماكماهون، الذي تقلّب بعد التحاقه بالوكالة عام ١٩٥١ في عدة وظائف، كما عين مديراً لمكتب الاستخبارات الإلكترونية، وقبل أن يعينه تيرنر نائباً له في مديرية العمليات أدار شؤون موظفي الوكالة في وقت كان يفكر جدياً بالتقاعد.

عُرف ماكماهون بأنه رجل شديد الحذر. فقبل عدة سنوات وبعد أن اكتشفت وكالة الاستخبارات المركزية من كان يدعم ويمول عدة جماعات ونشرات مناهضة لها، انفجر ماكماهون في وجه الذين اشتركوا في عملية البحث والاكتشاف صائحاً: «يا أولاد... أتتجسسون على الأميركيين؟ ماذا كان ليحصل لو وضع أحدهم يده على هذه المعلومات؟»

أعجب كايسي بشخصية ماكماهون، المنفتحة والمتعاونة وباستعداده لإطاعة الأوامر.

سأله كايسي في إحدى المرات عن رأيه في العمل السري غير الرسمي، مثل إرسال رجال الاستخبارات تحت ستار رجال أعمال ومستشارين وغير ذلك، بدلاً من إلحاقهم بالسفارات. فاعترض ماكماهون مبيناً أنه

سيكون من الصعب تأمين الحماية لهم لعدم تمتعهم بالصفة الدبلوماسية. وعندما سأله كايسي عن رأيه في عملية أفغانستان أجاب ماكماهون: إنها عملية كبيرة تحتاج الى تعاون حتى يتم شحن الاسلحة الى الثوار عبر مصر، وتكون باكستان منطلقاً للثوار، وتتولى العربية السعودية دفع النفقات بنسبة أكبر مما تدفعه وكالة الاستخبارات المركزية.

قال كايسي إن عملية أفغانستان هي بالفعل عملية مهمة، والرئيس ريغان يرغب في الاستمرار بتنفيذها، وربما أمر بتوسيع الدعم. فأفغانستان تمثل نقطة اشتباك مهمة مع السوفييات.

وافق ماكماهون على ما قاله كايسي ولكنه تساءل حول هدف السياسة الأميركية من وراء دعم الثوار، وشدد على أنه ليس من المتوقع أن يسمح السوفييات لأنفسهم بأن يهزموا. فهل ان السياسة الأميركية تتبع خطة تهدف الى «إنهاك» السوفييات هناك؟ وهل يمكن الاستمرار في تنفيذ هذه الخطة؟ وهل تمارس الولايات المتحدة ضغطاً دبلوماسياً كافياً على السوفييات لإخراجهم من أفغانستان؟

طلب كايسي من صديقه وزميله في حملة الانتخابات ماكس هيوغل أن يدرس كل ما يجري في الوكالة، وأن يتعلم الأساليب المتبعة فيها. وبعد مرور ثلاثة أسابيع سأله كايسي عن نوعية العمل الذي يريده، فترك له هيوغل حرية الاختيار. وفي ١٣ شباط (فبراير) أصدر كايسي أمراً بتعيين هيوغل في منصب نائب المدير للشؤون الإدارية.

في أواخر شهر شباط (فبراير) حضر كايسي جنازة صديق قديم وزميل في مهنة المحاماة هو رايموند ديكي. وبعد انتهاء مراسم الدفن أرسل حارسه الشخصي ليطلب من ستانلي سبوركين، أحد المشيعين، أن يوافيه الى سيارته.

بادر كايسي بعد أن جلس الاثنان داخل السيارة الى شكره على رسالة

التوصية التي بعث بها الى لجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ، وطلب منه أن يأتي للعمل في وكالة الاستخبارات المركزية بصفة مستشار قانوني عام. وقال سبوركين أنه يرغب فعلاً في ذلك، وسأل بدوره كايسي لماذا قبل بمنصب مدير وكالة الاستخبارات المركزية، فأجابه: «هذا ما كنت أود أن أعمله. اني لا أريد أن أجمع ملايين إضافية»، وأضاف انه اذا كان سبوركين مهتماً بالوظيفة فمن الأفضل أن يعرف ماذا تقوم به الوكالة، فإذا وجد ما يعترض عليه وما يمنعه من المحافظة على مبادئه، يمكنه أن يتخلى عن المنصب في أي وقت شاء. توقفت السارة قرب مقر الوكالة وترجل كايسي منها، ثم قفلت راجعة الى الكنيسة وهي تقل سبوركين.

أَكَّنْ كايسي لسبوركين كل مودة، ورغب في التعاون معه، فهو أحد الموظفين الحكوميين القلائل الذين لا يتوقفون عن الحركة ولا يقعدهم أي عائق عن متابعة ما قرروا تنفيذه. ومع أن سبوركين يبدو في الظاهر رزيناً ورصيناً فان باستطاعته تحويل فريق من أكبر المحامين في باريك أفنيو الى لعبة بين يديه. وكان كايسي معجباً بالطريقة التي يتصرف بها سبوركين خلال جلسات المناقشة الطويلة، إذ كان يسند ظهره الى مقعده ويغلق عينيه ثم يفتحهما، ويقفز واقفاً، يدور في الغرفة، ويصيح معترضاً غير مقبول، أو يجمع أصابعه ويصيح: «غير معقول!» أو يغوص في تأمل عميق ويعطي إشارة الموافقة بابتسامة وهزة رأس. إنه نموذج للممثل المسرحي، ومع ذلك فقد تمكن من إنجاز التحقيقات بأعمال لجنة الأسهم والسندات بطريقة فذة نالت إعجاب الجميع، حتى منتقديه.

كانت الأسابيع الأولى لكايي في منصبه الجديد ممتعة. فقد عومل كالابطال العائد من معركة رابحة. ولم يعلم أحد أنه كان يطمع بوزارة الخارجية، بل ظن الجميع انه اختار هذا المنصب بنفسه. وكانوا يشيرون اليه باسم «المدير»، أو «المدير كايسي»، أو ينادونه «سيدي» Sir. وكانت كل الرسائل الواردة الى وكالة الاستخبارات المركزية تعنون باسم المدير بناء على طلبه، كي يبقى مطلعاً على الأمور صغيرها وكبيرها. وكانت الملفات الحاوية لأخبار اليوم السابق توضع فوق مكتبه بطريقة مرتبة، وكل ملف

يحتوي على معلومات تتعلق بنشاط معين. كما يستلم نشرة «الموجز اليومي» (PDB) التي تعد خصيصاً لرئيس البلاد ووزير الخارجية ووزير الدفاع. ودأب على استلام «النشرة اليومية للاستخبارات القومية» (NID) وهي وثيقة سرية للغاية تعتمد كلمة سر معينة وتوزع على مئات المسؤولين في الإدارة. وكان يزود بملفات كتب عليها «ثقب المفتاح - سري للغاية». وعبارة «ثقب المفتاح» هي كلمة السر لعمليات المراقبة الجوية والصور الفوتوغرافية التي تلتقطها أقمار التجسس.

مع كل ذلك كان يقلق كايسي عدم اطلاعه المباشر على أعمال مراكز الاستخبارات في الخارج. وقد أكدت التقارير أن بعض هذه المراكز يعمل بصورة مثالية ومنظمة ويؤمن المعلومات الحيوية المتعلقة بالدولة المضيفة، وبالسفارة السوفياتية في تلك الدولة، في حين كانت مراكز أخرى لا ترسل سوى النزر اليسير من المعلومات. وتاق كايسي إلى القيام برحلة تفقدية على جميع المراكز في أقرب وقت ممكن.

في أوائل شهر آذار (مارس) طار كايسي إلى الشرق الأقصى، وكانت الوكالة قد أنشأت في دول تلك المنطقة محطات مراقبة تسجل نشاط الوجود السوفياتي فيها. وتعاونت هذه المحطات مع الشرطة المحلية ومراكز الاستخبارات الوطنية ومراكز الهجرة والجمارك والبريد لتعقب تنقلات المواطنين السوفيات من تلك الدول وإليها. تتلقى هذه المحطات عادة نسخاً عن صور السوفيات لتمكين فريق التعقب من تنفيذ مهمته بنجاح، وفي كل محطة عنصر خاص بتجميع المعلومات تنحصر مهمته في استراق السمع وتسجيل المكالمات الهاتفية والمحادثات التي تجري داخل الغرف المغلقة. وكان لعدة محطات مصادر محلية للاستخبارات تعمل في مناصب حساسة في الدولة المضيفة، وإن يكن مردودها هزئياً على العموم.

وجد كايسي أن ضباط العمليات يتراوحون في المستوى بين الممتاز والعادي، ولكن أحداً منهم لم يظهر إقداماً واندفاعاً. والجو العام خلا من القدرة على الابتكار، ومن العمل الجدي على تحديد الأهداف ووضع الخطط السهلة لتجنيد العناصر البشرية ودس أجهزة التنصت. وبمعنى

آخر رأى كايسي أن مراكز الوكالة الخارجية تنتظر الفرص بدلاً من البحث عنها والعثور عليها، ورأى كذلك أن التردد والشك سيدا الموقف فيها. ووجد كايسي أن العاملين في كل مركز حرصوا على تأمين راحته وسلامته الشخصية. وأراد أن يضرب بنفسه مثلاً للعمل المتفاني والدؤوب أمام العاملين في تلك المراكز. ألم يكن مدير الحملة الانتخابية التي أوصلت ريغان إلى سدة الرئاسة؟ أليس هو ممثل الرئيس ريغان في ما يخص شؤون السياسة الخارجية والدفاع؟ غاد كايسي إلى الولايات المتحدة يسيطر عليه إنطباع بأن حلفاء أميركا وأصدقاءها يتطلعون إلى أن تأخذ الولايات المتحدة زمام المبادرة، كما يتطلع العاملون في مراكز الوكالة الخارجية إليه هو بالذات.

قرأ كايسي كل ما وجد من تقارير في وكالة الاستخبارات المركزية حول العملية الفاشلة التي جرت لإنقاذ الرهائن الأميركيين في طهران في أواخر ولاية الرئيس كارتر. وتساءل مثل كثيرين غيره ماذا كانت وكالة الاستخبارات المركزية تفعل في ذلك الوقت. هل صحيح أن الاستخبارات الأميركية كانت عاجزة وفاشلة بالقدر الذي وصفها به مدير استخبارات وزارة الدفاع؟ كيف فاتها معرفة وضع الشاه غير المستقر في البلاد وحالته الصحية وضعفه التام! وصمم كايسي على عدم فشل الوكالة مستقبلاً في إيران أو في أي بلد آخر.

كانت وكالة الاستخبارات المركزية قد أجرت تحقيقات ودراسات دقيقة حول فشل عملية إنقاذ الرهائن في ربيع عام ١٩٨٠، بعد أن أدى تحطم الطوافات إلى إلغاء العملية كلها. وأصبح مشهد حطام الطوافات في الصحراء الإيرانية رمزاً لعجز الرئيس كارتر.

كان يفترض أن تأتي عملية إنقاذ الرهائن ضربة موفقة لجون ماكماهون، نائب مدير وكالة الاستخبارات المركزية لشؤون العمليات، بعد نجاحه في إدخال ستة عملاء للوكالة إلى إيران. ورأى كايسي أن ماكماهون لم يتصرف أساساً بالسرعة المطلوبة، إذ كان على الوكالة بعد مرور ستة أشهر على احتجاز الرهائن في طهران أن تدخل إلى إيران عدداً كبيراً من عملائها. وقدم كايسي إلى الرئيس ريغان تقريراً سرياً للغاية عن تفاصيل العملية وملابساتها وأسباب فشلها.

وقرأ كايسي دراسة سرية أخرى كانت قد قدمت لتيرنر، مدير وكالة الاستخبارات المركزية في عهد الرئيس كارتر، تحمل اسم «المسألة الإيرانية» وتتضمن أوسع التفاصيل عن دور وكالة الاستخبارات المركزية في الكارثة الإيرانية، وأعدت هذه الدراسة للتوزيع فقط على تيرنر وغيره من كبار مساعديه، وتألّفت من مائة صفحة، تتضمن تحليلاً دقيقاً لأسباب فشل الوكالة في توقعاتها بشأن الثورة الإيرانية.

وضع الدراسة روبرت جيرفيس أستاذ العلوم السياسية في جامعة

كولومبيا، الذي وضعت وكالة الاستخبارات المركزية بين يديه جميع المستندات والوثائق والمعلومات. وأمضى جيرفيس شهرين في دراسة العديد من الملفات، وأجرى مقابلات مع أربعة من كبار المحللين في الوكالة الذين عالجوا المعلومات التي وصلت الى البيت الأبيض ووزارة الخارجية وسواهما.

بدأ جيرفيس دراسته بالإقرار بأن إيران هي إحدى الحالات الصعبة في المعادلة العالمية، لكنه كان من المستحيل تقريباً أن تنجح مجموعات غير مسلحة من المتمردين في قلب نظام الشاه الذي تسانده أعداد ضخمة من العسكريين ورجال الأمن. وانطلقت الدراسة بعد هذه المقدمة في تعداد مجموعة الأخطاء الفادحة التي ارتكبتها وكالة الاستخبارات المركزية في تعاملها مع القضية الإيرانية، وهي:

- لم تكن وكالة الاستخبارات المركزية مهياًة للتحرك الفوري في مواجهة الوضع السياسي الذي كان يتدهور بسرعة، وكان الخبراء المحللون في الوكالة يشغلون أوقاتهم الثمينة في الأعمال الروتينية كوضع ملخص للبرقيات الواردة اليهم وإعداد الموجز اليومي للرئيس.

- قال ارنست أوني المحلل الرئيسي للشؤون الإيرانية في وكالة الاستخبارات المركزية، إنه تلقى عدة مرّات ملاحظات من عدد من المسؤولين في الوكالة يثنون فيها على التقارير، لكنهم لم يكونوا يجشمون أنفسهم عناء مناقشة هذه التقارير وتحليل ما ورد فيها. وانحصرت مهمة الاستخبارات في تجميع الحقائق وطرحها من دون بحث الافتراضات التي يمكن أن تحدث مستقبلاً.

- كانت برقيات وكالة الاستخبارات المركزية ووزارة الخارجية الأميركية لا تضيف في فحواها الشيء الكثير الى ما تعرفه الصحف وتنقله شبكات التلفزيون. أما الصحف الأوروبية كصحيفة لوموند اليومية الناطقة بلسان يسار الوسط الفرنسي، ومجلة الإيكونوميست الناطقة بلسان يمين الوسط البريطاني، وكلتاها تتميزان بكتابة المقالات التحليلية، فكانتا تردان الى وكالة الاستخبارات المركزية بالبريد بعد أسبوع واحد على صدورهما، مما يصرف محلي الوكالة عن قراءة أي منهما. الى ذلك ندرت

الحوافز التي تدعو المحللين الى مزيد من التفكير، والمتوافر منها لم يكن كافياً لإقناعهم بأنهم قد يكونون على خطأ.

- انقسم المسؤولون في مركز وكالة الاستخبارات المركزية في طهران في الرأي حول حقيقة ما يحدث في ايران، لكن الاختلافات بينهم لم تظهر في البرقيات والتقارير التي كانوا يرسلونها الى واشنطن.

- انصب الاهتمام الرسمي لمركز الوكالة في طهران في الدرجة الأولى على مراقبة النشاط السوفيياتي في المنطقة، وفي الدرجة الثانية على محاولة ايران الحصول على أسلحة نووية، أما الاهتمام بالحالة السياسية الداخلية في البلاد فكان يجيء في أواخر الاهتمامات تقريباً. وقبل بضعة أشهر من حدوث الاضطرابات أخذت الوكالة تغير من سلم أولوياتها، لكن التردد ظل أقوى من الاقتناع بأن الصراع السياسي قد بدأ فعلاً.

- لم تكن وكالة الاستخبارات المركزية تملك في مقر الشاه أو مكتبه أو أجهزة الاتصال لديه أي جهاز الكتروني للتنصت، كما لم تكن تملك داخل ايران أية معدات استخبارية متطورة. وقد رفض السفير الأميركي في ايران ويليام سوليفان، اقتراحاً تقدّمت به وكالة الأمن القومي لإقامة مركز تنصت الكتروني متطور داخل السفارة الأميركية، على أن تتحمل الحكومة الإيرانية ثلث تكاليفه، بحجة أن بإمكان السفارة الحصول على الكثير من المعلومات عبر اتصالات السفير المباشرة بالشاه وجهاز استخباراته «السافاك» التي كان السفير يعتبرها «رهن إشارتنا». ولم تكن وكالة الاستخبارات تستخدم أي عميل مأجور مقرب من الشاه لأن هذا الإجراء لا يخلو من المحاذير. كما أن الوكالة أخطأت في اختيار المجموعات السياسية المعارضة التي ينبغي جمع المعلومات عنها، إذ استخدمت عملاء لها داخل الجبهة الوطنية المعارضة المعتدلة والمنتمية الى الطبقة المتوسطة، لكنها لم تدرك أن المعتدلين لا يمثلون أي قوة فعلية في البلاد، وكان الأجدر بها أن تتحول الى رجال الدين الذين يمثلون المعارضة القوية الحقيقية.

- كان هناك العديد من الاتصالات الداخلية داخل وكالة الاستخبارات المركزية أو داخل وكالة الأمن القومي أو داخل وكالة استخبارات وزارة

الدفاع، لكن لم يكن هناك مثلاً أي نوع من أنواع الاتصال بين وكالة الاستخبارات المركزية ووكالة الأمن القومي لتنسيق المعلومات بينهما. - لم تكن توجد أي وسيلة لاستنتاج تفسيرات بديلة للمعطيات المتوافرة، ولم يكلف المحللون أنفسهم عناء إيجاد أية أدلة تدعم تلك البدائل، كما لم تحصل مراجعة للافتراضات والتوقعات ولم يكن متوافراً أي طريقة للتأكد من صحتها.

- ظنَّ العاملون في مركز الوكالة في طهران أن هناك استحالة لانتظام المعارضة الدينية في معارضة سياسية في العصر الحديث. ولم تدرك وكالة الاستخبارات المركزية احتمال نمو الشعور القومي الإيراني في اتجاهٍ معادٍ للولايات المتحدة، مع أنه كان بالإمكان استنتاج هذا الأمر بسهولة من مواقف رجال الدين الذين كانوا يعتبرون الشاه أميركي الهوى والتوجه، وألعوبة في يد واشنطن ووكالة الاستخبارات المركزية.

- انطلقت تحليلات الوكالة المركزية من حقيقة أن الشاه يملك العسكر وقوى الأمن، وافترضت أنه سوف يستخدمها عند الضرورة، لكن بما أنه لم يستخدم هذه القوى فقد أصبح واضحاً حسب تلك التحليلات، أن المعارضة لا تشكل أي تهديد له. واعتبرت دوائر وكالة الاستخبارات المركزية عدم إقدام الشاه على اتخاذ أية إجراءات ضد المعارضة برهاناً على أن الأمور تسير سيراً حسناً. لكن السؤال الذي لم يطرح هو، ما الذي كان يمنع الشاه من استعمال القوة ليبقى في السلطة؟ ومن جوانب المشكلة جهل الوكالة التام بأن الشاه مصابٌ بالسرطان والعلاجات التي خضع لها قد تكون وراء ترده في الحسم وعجزه.

- حملت العبارات والكلمات التي ترد في تقارير وكالة الاستخبارات المركزية معاني مختلفة باختلاف الأشخاص الذين يطلعون عليها. فالتعبير القائل إن «الشاه سيتخذ إجراءً حاسماً» عنى للكثيرين أنه سوف يستخدم القوة لقمع الاضطرابات، لكنه عنى للبعض الآخر أنه سيقوم بإصلاحات سياسية ويعدل من سلطاته المطلقة.

- في شهر أغسطس (آب) عام ١٩٧٨ ذكر تقرير لوكالة الاستخبارات المركزية أن «إيران ليست في حالة ثورة أو حتى في حالة إقدام على

الثورة». وفي ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٨ استنتج أحد تقارير الوكالة أن الشاه «ليس عاجزاً عن اتخاذ أي إجراء»، وأنه في واقع الأمر «على اطلاع تام على حقائق الأمور». وكانت الوكالة قد باشرت في وضع تقرير عن إيران لم يقدر له أن يكتمل بسبب قيام الثورة وقلب نظام الشاه. وقد تجسّد قلق تيرنر آنذاك في تعليقه الوحيد على مسودة التقرير: «ماذا سيحدث لو غزت روسيا إيران؟» .

أثبتت أحداث إيران صحة آراء كايسي التي طالما نادى بها. فالاستخبارات لن تقف جانباً من دون أن تفعل شيئاً، ومن الضروري بذل كل مجهود لحث أصحاب القرار على التحرك.

أراد بريجنسكي، مستشار الرئيس كارتر لشؤون الأمن القومي، من الشاه استخدام القوة لقمع الاضطرابات في الشوارع، فعارضه وزير الخارجية سيروس فانس، واتخذ الرئيس كارتر موقفاً متردداً. كان معلوماً أن الشاه لن يقدم على اتخاذ أي إجراء ما لم يقل له رئيس الولايات المتحدة ماذا يفعل. فكان تردد كارتر والشاه كل ما احتاجت إليه المجموعات الثورية في البلاد لتقوى وتنتصر في نهاية الأمر.

قرر كايسي إعادة النظر في الطريقة التي تنتهجها وكالة الاستخبارات المركزية في التحليل، وذلك يستتبع «جلد» بعض المسؤولين ودحرجة رؤوس أخرى إذا لزم الأمر. واتخذ قراراً باستبدال نائب المدير لشؤون العمليات ماكماهون.

في اجتماع عقده ماكماهون مع ألن ونائبه بود نانس، وهو أميرال متقاعد، اقترح هذا الأخير أن تقوم وكالة الاستخبارات المركزية بشن عملية سرية لتدمير أحد الأحواض الجافة العائمة القريبة من الشاطئ الأثيوبي، بعد أن أظهرت الصور التي نقلتها أقمار التجسس الأميركية أن السوفييات يحتفظون دائماً تقريباً بإحدى مدمراتهم أو طراداتهم داخل هذا الحوض. لكن ماكماهون رفض بشدة مثل هذا الإجراء معتبراً إياه عملاً من أعمال الحرب قد يتحوّل إلى مواجهة سوفياتية - أميركية. بعد الاجتماع قال ألن: «لقد تحوّل الفيل الثائر إلى دجاجة».

وقرر كايسي أخيراً نقل ماكماهون إلى رئاسة مديرية التحليلات في

* * *

كان الخميني في أغلب الأحيان محور المناقشات في اجتماعات البيت الأبيض، وساد شعور بضرورة إزالته إذا أمكن، وقد أبدى الرئيس ريغان اهتماماً خاصاً بهذا الموضوع، وطلب من كايسي إعداد خطة سرية للقضاء على الخميني واستبداله برضا بهلوي ولي العهد. وعندما عرض كايسي الموضوع في مكتبه في لانغلي لم يتحمس أحد للفكرة، وكذلك فعلت وزارة الخارجية. لكن كايسي لم يكن يفكر كذلك، فقد شعر بأن على إدارة الرئيس أن تتحرك، وأفضل وسيلة في رأيه هي الحصول على موافقة سرية تخول وكالة الاستخبارات المركزية القيام بمباحثات جس نبض مع المجموعات الإيرانية المعارضة لنظام الخميني والموجودة خارج إيران، لمعرفة أي من تلك المجموعات تستطيع قيادة التيار المعارض. وقدم كايسي الاقتراح إلى البيت الأبيض كخطوة أولى ضرورية فوافق الرئيس عليه.

* * *

أثناء مطالعة كايسي تقارير الاستخبارات والملفات القديمة بدأ اهتمامه ينصب على السلفادور البلد الزراعي الفقير، الذي لا يتجاوز عدد سكانه أربعة ملايين ونصف المليون نسمة، ويعتبر أصغر دولة بين دول أميركا الوسطى. وليس للسلفادور أي منفذ بحري يصله بكوبا سوى قناة بنما، ومع ذلك فهو يشهد تمرداً شيوعياً متنامياً، فرأى كايسي أن خسارة هذه «الواجهة الأمامية» للولايات المتحدة، كما سماها الرئيس ريغان، أمر لا يمكن السماح به.

سعى كايسي للحصول على أجوبة محددة. من كان يدعم التمرد اليساري في السلفادور؟ من أين يأتيه الدعم العسكري والسياسي؟ ما هي خطوط مواصلات المتمردين؟ كيف تحصل جميع هذه الأمور تحت عيني الولايات المتحدة، وكيف يمكن إيقافها؟

أمر ريغان في تلك الأثناء بزيادة تدريجية في عدد المستشارين

العسكريين الاميركيين في السلفادور من عشرين الى أكثر من خمسين مستشاراً، وتركز اهتمام الصحافة على العدد وكأنه المؤشر الذي يقيس موقف الإدارة الأميركية الجديدة من التمرد اليساري، ومدى عزمها على التورط في فيتنام أخرى.

لكن القضية لم تكن كذلك بالنسبة الى كايسي، فتقارير وكالة الاستخبارات المركزية أظهرت أن الأسلحة تشحن بالطائرات الى المتمردين من دولة نيكاراغوا المجاورة بكميات ضخمة. ووقعت عيناه على مسودة مشروع قدم الى الرئيس كارتر قبل يومين من تركه الرئاسة، يقترح حجب المساعدات عن نيكاراغوا بسبب «الأدلة الواضحة والأكيدة» على قيام تلك الدولة بدعم المتمردين في السلفادور. وقد أمكن الحصول على تلك الأدلة من أوراق ومذكرات الأمين العام للحزب الشيوعي السلفادوري «شفيق» هاندال، التي ذكر فيها الرحلات المتعددة التي قام بها الى الاتحاد السوفياتي، ودول أوروبا الشرقية، وغيرها من بلدان الكتلة الشيوعية، وكوبا، والاتفاقات التي أبرمها هناك لإرسال المعدات الطبية والذخائر عبر كوبا ونيكاراغوا. كما صودر عدد من البنادق الأوتوماتيكية ام ١٦- الأميركية الصنع من المتمردين في السلفادور، وأظهرت الأرقام المتسلسلة لهذه البنادق أنها من الأسلحة الأميركية التي غنمتها فيتنام الشمالية خلال الحرب الفيتنامية. وكوّنت هذه المذكرات صورة واضحة عن مدى التآمر الشيوعي الدولي وتطابقت مع تصور كايسي لها. وكان تورط الاتحاد السوفياتي وكوبا وفيتنام الشمالية وأوروبا الشرقية ونيكاراغوا واضحاً في تأمين خط امداد مقصده النهائي السلفادور.

لم يوقع كارتر على المذكرة التي قدمت اليه وتركها لخليفته الرئيس ريغان، وقد سعت إدارة الرئيس كارتر في سنتها الأخيرة الى تأمين موافقة الكونغرس على تقديم مساعدة الى نيكاراغوا بقيمة ٧٥ مليون دولار، لكن الكونغرس طلب آنذاك قبل التصديق على الطلب، شهادة الرئيس بأن نيكاراغوا لا تدعم حركات التمرد في أي مكان من أميركا الوسطى، وأوشك الرئيس كارتر آنذاك أن يعطي موافقته على تقديم المساعدة.

بعد ذلك تحوّل الاهتمام الأساسي في أميركا الوسطى الى نيكاراغوا وحكومتها الماركسية التي مضى على تسلّمها السلطة ثمانية عشر شهراً. وزعماء نيكاراغوا أعضاء في الحزب الساندينيني الذي أخذ اسمه عن الزعيم المتمرّد أوغستوساندينو، الذي قتل عام ١٩٣٤ على يد أول حاكم من عائلة سوموزا. ونيكاراغوا التي تبلغ مساحتها مقدار سبعة أضعاف مساحة السلفادور، ذات موقع استراتيجي مهم، ولها سواحل واسعة مطلة على كل من البحر الكاريبي شرقاً والمحيط الهادئ غرباً. أثار اهتمام كايسي ما اكتشفه من أن الرئيس كارتر وقع بعد ستة أشهر من تولّي الساندينين السلطة، على تفويض سري يخوّل وكالة الاستخبارات المركزية تقديم الدعم السياسي والمالي لخصوم الساندينين، والورق والمال اللازم لاستمرار صدور صحيفة «لا برنسا». وكانت العملية الموجهة ضد نظام الحزب الواحد بمثابة برنامج عمل سياسي لتعزيز البديل الديمقراطي للحكم الساندينيني، وإيجاد بدائل للأحزاب والقوى التي يعتقد أنها قريبة من الاتحاد السوفياتي وخطه السياسي.

وهدفت العملية السرية الى مد جسور بين وكالة الاستخبارات المركزية والتجمعات السياسية المعارضة، وإبقاء المعارضة حية، وإقامة الاتصالات والصداقات مع زعماء جدد أو حكومة جديدة. وقد أنفقت لهذه الغاية مئات الألوف من الدولارات بصورة سرية. لكن كايسي لم يَر في العملية سوى أهمية رمزية تشير على الأقل إلى أن الإدارة الأميركية السابقة استشعرت الخطر الذي يمثله الساندينيون. فقد اتخذ الرئيس كارتر موقفاً معارضاً من الساندينين وأدرك غير اليساريين أن الولايات المتحدة تقف الى جانبهم.

اكتشف كايسي أن وكالة الاستخبارات المركزية لم تتمكن من اختراق جبهة الساندينين عن طريق العملاء. بينما نجحت استخبارات الديكتاتور اليميني أناستازيو سوموزا في ذلك. لكن سوموزا ترك جميع ملفات هؤلاء العملاء في نيكاراغوا، ف وقعت بين أيدي الساندينين بعد فراره من البلاد. واستطاع الساندينيون بفضلها تصفية جميع الذين

كانوا «يتآمرون» مع سوموزا، وفقدت وكالة الاستخبارات المركزية مصادر معلوماتها الرئيسية.

ذكر هذا الوضع كايسي باتكال وكالة الاستخبارات المركزية على رجال «السافاك» في ايران. وبدأ يكتشف خلال مراجعته تلك الملفات أن الوكالة تعتمد في العالم الثالث كثيراً على الاستخبارات الداخلية للدول، أو على أشخاص تتوافق مصالحهم مع مصالح النظام القائم. بينما أراد هو أن يستخدم عناصر بشرية ومصادر معلومات تشرف عليها وكالة الاستخبارات المركزية مباشرة ولا ترتبط بمصير من في الحكم، ولا سيما في مناطق غير مستقرة كأميركا اللاتينية وأفريقيا.

أظهرت معلومات الاستخبارات أن كوبا حققت نجاحاً كبيراً في اختراق حكومة نيكاراغوا، وبلغ عدد الكوبيين الذين يعملون في المؤسسات العسكرية النيكاراغوية وأجهزة الاستخبارات والمناصب الحساسة أكثر من ٥٠٠ عنصر، وتبين أن منظمة التحرير الفلسطينية تعمل بنشاط في البلاد، التي زارها رئيسها ياسر عرفات. واكتشف كايسي علاوة على ذلك، أن العالم الشيوعي بأسره يملك وجوداً فعالاً هناك، كالسوفييات، والكوريين الشماليين وبلدان كتلة أوروبا الشرقية.

وتحولت نيكاراغوا الى منطقة آمنة للمتمردين السلفادوريين، يستطيعون منها أن ينفذوا جميع الأعمال التي لا يمكن عادة القيام بها في خضم حرب العصابات، مثل إراحة المقاتلين، وإيجاد الملاجئ الآمنة، وتنقل القوات من الجبهة وإليها.

بعد مرور شهرين على انتصارها، عقدت القيادة الساندينية اجتماعات سرية «ماراثونية» استمرت ثلاثة أيام لتحديد أهدافها، وقد أمكن الحصول على تقرير داخلي عن وقائع هذه الاجتماعات بلغ عدد صفحاته المترجمة الى الانكليزية سبع عشرة صفحة، وحمل اسم «وثيقة الاثنين وسبعين ساعة». وتضمن التقرير إشارات الى «الصراع الطبقي» و «الحزب الطليعي»، و «البورجوازية الخائنة»، و «الأممية الثورية»، وإلى أن قتال الساندينية موجه ضد «الامبريالية الأميركية عدوة الشعوب التي تكافح لتحقيق التحرر النهائي»، كما أظهر بوضوح عزم الساندينية

على مساعدة حركات «التحرر القومي» في أميركا الوسطى. وأيقن كايسي أن القيادة الساندينية تملك الوسيلة والفلسفة والإيمان لمحاولة تحقيق تلك الأهداف.

في ماناغوا عاصمة نيكاراغوا، رأى السفير الأميركي لورانس بيزوللو أنه من الممكن السيطرة على المشكلة الساندينية، وربما حلها بالوسائل الدبلوماسية. واعتبر بيزوللو أن الساندينيين عبارة عن مجموعة من الأولاد غير المؤهلين لإدارة محل للخضار. والواقع أن غالبية الزعماء الساندينيين لم يكونوا يتجاوزون العشرين من العمر عندما انضموا إلى القتال ضد سوموزا. وقد تمكنوا من تحقيق انتصار لم يتوقعوه، ووجدوا أنفسهم على قمة السلطة دون برنامج حكم واضح. وأقر بيزوللو، وهو اختصاصي في شؤون أميركا اللاتينية، بأن أكثرية المفكرين في تلك المنطقة ينتهجون نهجاً ماركسياً، لكنه رأى أنه من السهل التعامل معهم من دون أخذ ادعاءاتهم الفكرية بكثير من الجدية. ووصف السفير الساندينية بأنها مشكلة عملية يمكن حلها، ولذلك عمل أقصى ما في وسعه لإقرار المساعدة المالية البالغة ٧٥ مليون دولار والمقررة لنيكاراغوا للعام ١٩٨٠. ودأب بيزوللو على مراقبة تقارير وكالة الاستخبارات المركزية، ولم يكن ثمة شك عنده في أن الساندينية تساعد حركات التمرد الأخرى في أميركا الوسطى، ومنها حركة التمرد في السلفادور. وقد أثار هذا الموضوع مباشرة مع القيادة الساندينية عام ١٩٨٠، وعندما حاول التباحث فيه مع خايمي ويلوك وزير التنمية الزراعية وعضو العصابة الحاكمة، كان الرد الذي تلقاه أن الأمر لا يعنيه على الإطلاق. لكن بيزوللو لم يتراجع، بل أفهم ويلوك بكل وضوح أنه أمضى عشرة أشهر وهو يجاهد للحصول على المساعدة المالية، وإذا بقيت القيادة الساندينية على موقفها فسيان عنده أن حصلت على المساعدة أم لا. وكان رد ويلوك أن لنيكاراغوا الحق في اتباع السياسة الخارجية التي تراها مناسبة، وأنه لا يجوز استخدام المساعدة الأميركية لغرض الابتزاز.

وبيزوللو يعتبر ويلوك أكثر الزعماء الساندينيين ثقافة وحكمة على الرغم من كونه أقل نفوذاً من الآخرين. وكانت كلمات بيزوللو الأخيرة له:

«لكم كل الحق أن تفعلوا ما تشاؤون، كما لنا كل الحق أيضاً في أن نفعل ما نشاء، كأن لا نفعل شيئاً ولا نعطيكم أي مبلغ من المال».

شعر بيزوللو بأن مركز وكالة الاستخبارات المركزية في نيكاراغوا سطحي التحليل ولا يبحث عن بواطن الأمور، فالسانديني في هذا المنظار يخضع حتماً لأوامر كوبا وموسكو لأنه شيوعي. ولم تعتمد المعلومات الأولية للاستخبارات الأميركية عام ١٩٨٠ حول النشاط الثوري للساندينيين على الحدود على مصادر موثوقة، أو تستند الى صور فوتوغرافية أو الى وثائق. لكن بعد انتصار ريغان في الانتخابات الرئاسية ووقوع مذكرات الزعيم الشيوعي السلفادوري هاندال في يدي وكالة الاستخبارات المركزية، توجه بيزوللو فوراً الى توماس بورج وزير داخلية نيكاراغوا القوي وسأله: من هي الجهة التي تساعد المتمردين في السلفادور؟ فأجابه بورج: «بيزوللو، إنك تضخم الأمور كثيراً، فهؤلاء مجرد أصدقاء». فما كان من بيزوللو إلا أن صاح: «ليذهب هؤلاء الأصدقاء الى الجحيم».

على أثر ذلك أجرى بيزوللو مباحثات واجتماعات مرهقة حاول في بدايتها أن يحصل من الساندينيين على اقرار بأنهم يدعمون التمرد في السلفادور، ويتبينون بعدئذ محاذير عملهم. فتورطهم هناك خطيئة مميتة في نظر الإدارة الجديدة ترميهم نهائياً في أحضان المعسكر السوفياتي - الكوبي.

في منتصف شهر شباط (فبراير) استدعى وزير الخارجية الأميركي هينغ السفير بيزوللو الى واشنطن للتشاور، وقد جمدت الإدارة الأميركية في تلك الأثناء رصيد المساعدة الأميركية البالغ ١٥ مليون دولار دون أن تلغيه، وكان رأي بيزوللو موافقاً لقرار الإدارة الجديدة بهذا الخصوص، ورأى فيه الخيار السليم في تلك المرحلة.

عندما وصل بيزوللو الى واشنطن قرأ دراسة سرية مقدمة الى هينغ تضمنت ثلاثة خيارات تدعو جميعها الى إلغاء المساعدة نهائياً. لكن بيزوللو وجد أن الخيارات الثلاثة لا تختلف في جوهرها عن بعضها البعض، وطالب باعتماد خيار رابع دعاه «الخيار صفر»، أي ترك الأمور

على ما هي عليه دون تغيير بغية تصعيد الضغط الدبلوماسي الى أقصاه، ويدعم ذلك وجود دلائل على أن تدفق السلاح الى المتمردين في السلفادور أخذ يتضاءل. وبعد مباحثات طويلة مع هيغ وافق الوزير على اعتماد «الخيار صفر».

اصطحب هيغ بيزوللو الى البيت الأبيض، حيث دافع السفير عن رأيه أمام ريغان معتبراً أن الفرصة ما زالت قائمة لمعالجة الأمر دبلوماسياً، وشجعه قول الرئيس أن أي تورط جديد للولايات المتحدة من شأنه تعقيد المشكلة، واستعارته قولاً لأحد أصدقائه المكسيكيين: «لا ترتكب خطأ أمركة مشكلة أميركا الوسطى».

في وقت لاحق قال بيزوللو لوزير الخارجية هيغ إن على الإدارة الأميركية ألا تتجاهل بعض الحقائق البديهية، فالساندينيون يشعرون بأنهم قريبون جداً من المتمردين السلفادوريين، كما أنه من المستحيل شراء ولاء الساندينيين الثوريين بمبلغ ١٥ مليون دولار، لكن واشنطن تستطيع أن تغير في بعض تصرفاتها وتعمل على منع وصول السلاح الى المتمردين، «وإلا ستجد الولايات المتحدة نفسها منهمكة في استهلاك طاقات كبيرة للتخلص من هؤلاء الأشخاص».

وأضاف بيزوللو رداً على اقتراح بتنفيذ عملية سرية شبه عسكرية لقلب نظام الحكم السانديني قائلاً: «يلزم الإدارة الأميركية الكثير للقيام بهذه العملية. فهؤلاء الزعماء الشبان أشخاص لا يمكن الاستهانة بهم ويتحتم تنفيذ عملية كبيرة وفي غاية التنظيم لإخراجهم من الحكم، وهذا ما لا أراه متوافراً وممكن التحقيق». وتابع السفير بيزوللو كلامه فأوضح أن في وسع الإدارة الأميركية الجديدة بصفتها إدارة محافظة ومعادية للشيوعية، أن تحقق نجاحاً اذا استطاعت إقناع الساندينيين بأن الولايات المتحدة جادة في مواقفها ولا يمكن أن تلين. وكان رد هيغ الفوري: «بالطبع يمكننا معالجة هذا الأمر».

يتصف هيغ الذي تدرب سابقاً على يد كيسنجر ونيكسون بصلابة

الموقف. وقد شهد كضابط شاب في الجيش الهزائم التي لحقت بأميركا في كوريا وفيتنام، وعزاها الى الفشل في اتخاذ القرارات المناسبة. وإذا كانت المعلومات الخاطئة والنصح السيء جزءاً من السبب، فإن المشكلة الحقيقية في نظره هي فقدان الإرادة الفعلية. وبما أنه أصبح الآن يعمل في خدمة رئيس جديد ليس له أي خبرة في السياسة الخارجية، فإن عليه فرض آرائه الشخصية في المسائل الأساسية.

تجاوز تفكير هيغ قضية نيكاراغوا، وكان من أشد المتحمسين للقيام بعمل ما لمنع كوبا نفسها من إرسال السلاح الى الثوار، من خلال فرض حصار عليها. وطالما ناشد المسؤولين في اجتماعات في البيت الأبيض بالتوجه «الى المصدر»، وخاطب الرئيس أكثر من مرة قائلاً: «تستطيع أن تربح هذه القضية».

عارض كايسي سياسة هيغ، كما اعتقد كل من كبار مساعدي الرئيس ريغان (ميس، بايكر، ديفر) أن مواقفه التصعيدية قد تخيف في نظرهم الشعب الأمريكي وتجعله يعتقد بأن ريغان في صدد توريث الولايات المتحدة بعمل عسكري في أميركا الوسطى. وأراد كبار المساعدين أن ينصبَّ اهتمام الرئيس على الشؤون الداخلية والإصلاح الاقتصادي والضريبي الموعد، واعتبروا أن حصول أية أزمة خارجية أو مواجهة عسكرية، وخصوصاً مع كوبا، قد يربك تنفيذ البرنامج الداخلي للإدارة الجديدة.

شعر كايسي بأن الوقت حان لسلوك خط وسط يتمثل في القيام بعمل يكون أفضل من لا شيء، وأقل من إجراء عسكري جذري كفرض حصار بحري على كوبا. ورأى أن الحل المناسب يكمن في العمل السري، فوضع مسودة تفويض لا يهدف الى مواجهة كوبا مصدر المتاعب، أو الدولة الوسيطة نيكاراغوا، بل يتعلّق بالبلد المهدد: السلفادور. وتضمنت بنود التفويض تقديم الدعاية والدعم السياسي والمالي للديمقراطيين المسيحيين المعتدلين وضباط الجيش في السلفادور. وفي ٤ آذار (مارس) وقّع الرئيس ريغان على التفويض.

كان أحد المستفيدين من مساعدة وكالة الاستخبارات المركزية

مهندس مدني سلفادوري في العقد الخامس من عمره تلقى دراسته في جامعة نوتردام في الولايات المتحدة، ويدعى خوسيه نابوليون دوارتي. وكان اسمه مدوناً في سجلات وكالة الاستخبارات المركزية مع لقب سري. والمصادر البشرية للمعلومات في الوكالة تتراوح بين «مخبرين عرضيين» قد يجهلون أنهم يعطون معلوماتهم الى وكالة الاستخبارات المركزية، ومخبرين منتظمين تديرهم الوكالة وتدفع لهم المال لقاء خدماتهم، وبين هذين الطرفين فجوة واسعة يحتل دوارتي موقعاً فيها، إذ كان مصدراً جيداً للمعلومات على مدى سنوات عديدة، لكنه استقلالي النزعة، لا يحب أن يتحكم به أحد، وقد يكون جاهلاً أن معلوماته تذهب مباشرة الى وكالة الاستخبارات المركزية، وهذا ما يفضل كايي، لأن زعيماً قوياً من طراز دوارتي قد يرفض أن يكون بيدقاً تحركه أصابع وكالة الاستخبارات المركزية كما تشاء. ومعلوم أن دوارتي هو حالياً رئيس العصبة المدنية - العسكرية التي تحكم السلفادور بدعم من الولايات المتحدة.

جلس الأميرال بوبي إنمان نائب مدير وكالة الاستخبارات المركزية، في مكتبه الواسع الكائن في الطابق السابع من مبنى وكالة الاستخبارات المركزية في لانغلي، صباح الثلاثاء في العاشر من آذار (مارس). وقرأ بقلق العنوان الرئيسي لصحيفة النيويورك تايمز: «جماعات الاستخبارات تسعى الى كسب صلاحيات تخولها الحصول على معلومات عن مواطني الولايات المتحدة».

جاءت الصحيفة في تقريرها على ذكر أمر تنفيذي مقترح يرفع عن وكالة الاستخبارات المركزية بعض القيود المفروضة على التجسس ومكافحة التجسس داخل الولايات المتحدة. ويبدو أن أحداً ما استطاع الحصول على نسخة من هذا الأمر التنفيذي المقترح بصفحاته الست عشرة، الذي كانت مسودته قد وضعت داخل مكاتب وكالة الاستخبارات المركزية ورآها إنمان قبل يوم واحد فقط. واعتبر إنمان المسودة كارثة

حقيقية لأنها توحى بأن وكالة الاستخبارات المركزية لا تملك سلطات كافية لإدارة أعمالها.

طلب كايسي من مساعديه القضائيين في أيام عمله الأولى وضع أمر تنفيذي جديد، والمسودة التي كشفتها الصحيفة اقترحت إلغاء القيود المفروضة على الوكالة أيام الرئيسين فورد وكارتر. وقد استبعدت المسودة دور وزارة العدل في مراجعة العمليات السرية، وأعطت بالتالي وكالة الاستخبارات المركزية الحق في القيام بعمليات سرية في الولايات المتحدة، كما رفعت الحظر المفروض على استخدام أجهزة التنصت الإلكترونية السرية في الداخل. وأدرك إنمان فوراً أن الأمر لن يكون سهلاً، فالمدافعون عن الحقوق المدنية والحريات الشخصية ينتظرون الفرصة لشن هجومهم، مما يعطي المتصلبين في الإدارة أكثر من سبب للتمسك بمواقفهم.

وجد إنمان أكداً من الملفات على مكتب كايسي في الغرفة المجاورة، وأقلقه أن يكتشف أن كايسي وقّع على مسودة الأمر التنفيذي، مما يعني أنه لم يقرأها أو على الأقل لم يتمعن في قراءتها. فقرر أن يتصرف على أساس أن مسودة الأمر التنفيذي ذهبت إلى أبعد من المسموح به، مدركاً تماماً أن الموافقة عليها لا تترك له سوى خيار الاستقالة. ولم يرحل إلا في اتخاذ موقف علني يؤدي إلى خنق مسودة الأمر التنفيذي في المهد. وبما أن كايسي كان في جولة في الشرق الأقصى، وإنمان يقوم بمهامه كمدير لوكالة الاستخبارات المركزية بالوكالة، فقد انتهز هذه الفرصة ودعا بدون استشارة أحد رجال الصحافة إلى مؤتمر في مركز الوكالة الرئيسي في لانغلي.

ظهر إنمان أمام الصحافيين في بزة الأميرال، ونعت الوثيقة بـ «مسودة أولية» لا تتضمن أي شيء فعلي سوى بعض الأفكار. وقال: «حسب معرفتي، لا توجد أية نية للأخذ بما ورد من اقتراحات فيها».

في البيت الأبيض تلقى ألن، مستشار الرئيس لشؤون الأمن القومي، وقائع المؤتمر الصحافي بغضب شديد، لكن ميس الذي نقل إليه ألن ما جرى في المؤتمر، لم يبدِ اعتراضاً على ما قاله إنمان، وأفهم ألن أن الإدارة

الأميركية لن تضع وكالة الاستخبارات الأميركية على خط التجسس الداخلي.

عندما عاد كايسي من جولته لام إنمان على عدم إعلامه مسبقاً بالمؤتمر الصحفي، ورأى أن ما قام به وسّع دائرة القلق لدى الأميركيين حول احتمال قيام الوكالة بالتجسس عليهم، مؤكداً له أنه لا يرغب بالقيام بمثل هذا الأمر.

في ١٧ آذار (مارس) ألقى كايسي خطاباً في نيويورك بمناسبة عيد القديس باتريك شفيع الإيرلنديين، تحدّث فيه عن الإيرلنديين والله والمحبة والوطنية، ومما جاء فيه قوله: «هناك أشياء صحيحة وهناك أشياء خاطئة. أشياء صحيحة أبداً وأشياء خاطئة أبداً».

أدرك جون بروس أحد مساعدي كايسي، أنه يؤمن فعلاً بما قاله، فهناك لحظات يقول الإنسان ما في فكره ولحظات أخرى يقول ما في قلبه، ولحظات نادرة جداً يقول فيها ما في فكره وقلبه معاً. وأحسّ بروس بأن هذا هو كايسي الحقيقي. فقد كان الإيرلندي الصلب والقاسي متأكداً من أنه يستطيع التمييز بين الحق والباطل.

بعد عدة أيام من إلقائه خطابه دعا كايسي بيزوللو الموجود في واشنطن الى مكتبه. وكان بيزوللو قد عرف لتوه بأن المساعدة الأميركية للساندينين ستلغى كلياً، وهو أمر لا يرضيه أبداً ودفعه الى مناقشة الأمر مع وزارة الخارجية دون طائل، لافتاً الانتباه الى أن الولايات المتحدة بقطعها المساعدة تتخلّى عن بعض الأوراق الجيدة التي تملكها، وإغلاق باب المفاوضات قد يؤدي الى كارثة. وقد أراد كايسي مشورته، فليس هناك أي شخص يعرف الساندينين أو أميركا الوسطى أكثر من بيزوللو.

عندما وصل السفير الى لانغلي كان في استقباله جون ماكماهون نائب المدير لشؤون العمليات، ونستور سانشيز أحد كبار الخبراء في شؤون أميركا الوسطى، و«ديبلوماسي» في السفارة الأميركية في ماناغوا هو رئيس مركز وكالة الاستخبارات المركزية.

خاطب سانشيز بيزوللو قائلاً: «انتبه يا بيزوللو، ان المدير كايسي نادراً ما يمضي أكثر من خمس عشرة دقيقة في اجتماعاته مع الآخرين. إعرض

قضيتك بإيجاز ووضوح، فهو يمل ويضجر بسرعة، وإن أطلت فقد يغفو. كان أول سؤال وجهه كايسي الى بيزوللو: «هل تستطيع أن تتعامل مع الساندينين وماذا تعرف عنهم؟» وأجابه بيزوللو بأن الساندينين يستجيبون للضغط، لكنهم بارعون في التملص. أما القيادة الساندينية فمزعزعة، ويمكن استغلال العديد من المكائد الداخلية لضعافها. وكان سؤال كايسي الثاني: «إذا كنت كاسترو، من تدعم من زعماء المجموعة الحاكمة؟» وأجاب بيزوللو على الفور: «الأخوان أورتيجا». وكان يعني بذلك دانيال أورتيجا وشقيقه هومبرتو أورتيجا وزير الدفاع. وأوضح لكايي أن الكوبيين ربما يدعمون بورج وهو شخص فاسد غير ثابت في مواقفه، وإن كاسترو يملك نفوذاً كبيراً لدى هؤلاء الزعماء. لكن بورج شكاً لبيزوللو مؤخراً تصرفات الكوبيين، وأسمعه بعض النكات عنهم. وكشف بيزوللو أن أحد أعضاء المكتب السياسي السوفياتي مرّ منذ فترة عبر ماناغوا، وانتهز بورج الفرصة ليحتج له بغضب على الأوامر التي تعطى له، وكأنه أحد الكتبة في الحزب الشيوعي.

وسأله كايسي: «ماذا يريد الساندينيون؟» فأجابه: «من الأمور التي يريدونها إقامة علاقات مع الولايات المتحدة، والبرهان على ذلك ما حصل بخصوص تدفق السلاح الى السلفادور».

«لقد أوقف الساندينيون إرسال شحنات السلاح الى الثوار هناك، أليس كذلك؟»

«هذا ما حصل بالضبط، فإن قطعة سلاح واحدة لم تصل الى الثوار منذ أن أغلق الساندينيون مطارهم الميداني الرئيسي وسرّحوا الشبكة الرئيسية من الطيارين الكوستاريكيين».

أيد ماكماهون وسانشيز ورئيس مركز وكالة الاستخبارات المركزية أقوال بيزوللو، فقد تأكدوا من صحة تلك المعلومات عن طريق بعض المنشقين وطيار كوستاريكي تحطمت طائرته في السلفادور. أفاد هذا الطيار بأن منسق شبكة الإمدادات الكوبي غادر السلفادور عائداً الى بلاده. والشيء الوحيد المتبقي هو شبكة الاتصالات اللاسلكية، وربما بعض القنوات التي استحدثت ولم يكشف النقاب عنها بعد.

لم يوافق بيزوللو على ما أورده الآخرون من احتمالات وجود بعض النشاطات المتبقية للساندينين في السلفادور، وأوضح أنه لا يتعامل مع الافتراضات خصوصاً أن جميع تقارير وكالة الاستخبارات المركزية أظهرت عدم وجود أي تحرك برأ وجواً وبحراً. ومع ذلك أكد أن الساندينين سيظلون دائماً متعاطفين مع المتمردين في السلفادور، يقدمون لهم الملاذ الأمني ويعتنون بمرضاهم ويسمحون لهم بالمرور الى كوبا عن طريق نيكاراغوا وبالعكس.

وأبدى كايسي قلقاً من تزايد النفوذ السوفيياتي والكوبي في نيكاراغوا، فرد بيزوللو قائلاً: علينا أن نحفظ ببرودة أعصابنا، ونخطط بروية من دون أن تستثيرنا الكلمات الطنانة سواء صدرت عنهم أم عنا. وعاد كايسي يسأله: «ما مدى سيطرة الساندينين على الحكم؟»

«إن سيطرتهم تتعرض للتآكل»، لكنه أضاف أن هذا التآكل لم يصب الثورة نفسها بل بعض الزعماء الذين فقدوا هيبتهم وشعبيتهم. ثم نبه قائلاً: «سوف ترتكب خطأ رهيباً إن اعتقدت أن الثورة غير شعبية، فهي في الواقع شعبية للغاية، وهؤلاء الأشخاص جزء منها، فإذا هاجمت الثورة ستزيدهم قوة. لقد كان عهد سوموزا عهد إذلال، وأي انتقاد للثورة من قبل الولايات المتحدة سيفسر على أنه دعم للعهد الماضي. إن الساندينين على استعداد للدفاع عن أنفسهم ضد أي ثورة مضادة، فقد تمرّسوا في القتال سنوات عديدة وباتوا يحبون الدبابات والمدافع، فهي تُشعرهم بالأمان. إنهم يركّزون على القوة وقد علّمهم الكوبيون انها الوسيلة الناجعة للاستمرار والبقاء والحفاظ على ثورتهم».

طلب كايسي من بيزوللو أن يعطيه رأيه بشأن قلب الحكم السانديني، ومدى تأييده القيام بعمل سري في هذا السبيل. فكرر بيزوللو ما سبق وذكره لهيغ بأن الأمر يحتاج الى جهد أكبر بكثير مما يعتقد. فالساندينون أفضل المقاتلين في أميركا الوسطى.

وبعد حوالي ساعة من المناقشات أعلن كايسي أنه سمع ما يكفي، فغادر بيزوللو مكتبه مع الآخرين، وأعرب ماکماهون عن سروره لموقف كايسي لأنه شخصياً غير متحمس لأي نوع من العمليات السرية، ورأى

في موقف بيزوللو تأييداً لمواقفه السابقة.
أما بيزوللو فرأى في كايسي مستمعاً جيداً وواقعياً يدرك أن معلومات الاستخبارات تستطيع أن تبني قضية خاطئة وإن بدت صحيحة وسليمة على الورق. واتضح أن اهتمام كايسي ينصب على وجود الكوبيين في نيكاراغوا، وهذا معناه أن تعليمات رسمية قد أعطيت لوكالة الاستخبارات المركزية ووكالة الأمن القومي والاستخبارات العسكرية لجمع أكبر قدر ممكن من المعلومات عن هذا الوجود، لكن الاستخبارات تقدم عادة صورة قاتمة عن أي وضع، فعدد المستشارين الكوبيين البالغ ٥٠٠ رجل يبدو ضخماً، ولا أحد في الإدارة الجديدة يريد بعد إيران مواجهة كارثة جديدة، لكن بيزوللو يعلم أن هذا العدد لا يعكس فعالية الدور الكوبي في نيكاراغوا بسبب موقف زعمائها منه، ولا سيما توماس بوردج وزير الداخلية.

عاد بيزوللو الى ماناغوا، وأعلنت وزارة الخارجية في واشنطن تعليق المساعدة الأميركية لنيكاراغوا. ورغم أن وزارة الخارجية سلمت بانخفاض تدفق السلاح الى السلفادور، وقالت إنه «ليس من دليل قاطع على وجود تحركات لشحن أسلحة الى السلفادور عبر نيكاراغوا خلال الأسابيع القليلة الماضية»، فإن تعليق المساعدة أحدث موجة عارمة من العداء ضد الولايات المتحدة، ووصفت الصحيفة الناطقة بلسان الساندينين القرار بأنه «عدوان اقتصادي أميركي»، وقال التلفزيون النيكاراغوي إن «الهدف النهائي لمثيري الحروب هو القضاء على السلطة الشعبية في دولتنا».

وأصبح واضحاً لدى بيزوللو ان الإدارة الأميركية أصبحت بعد القرار عاجزة عن التأثير في نيكاراغوا، وأنه لم يعد قادراً على القيام بأي دور بعد الآن.

بعد سبعين يوماً من توليه السلطة تعرض الرئيس ريغان لمحاولة اغتيال على يد الشاب جون هينكلي، ولحسن الحظ استقرت الرصاصة

على بعد بوصة واحدة فقط من القلب فتم انتزاعها في عملية جراحية. وأظهر الرئيس ريغان على أثر حادثة الاغتيال قدراً كبيراً من الشجاعة والتفأول، وعندما غادر المستشفى في ١١ نيسان (ابريل) بعد مكوثه فيه أسبوعين، سمح لعدسات المصورين بالتقاط صور أظهرت تماثله السريع للشفاء رغم أعوامه السبعين. وبصرف النظر عن التحول الذي بدا على وجهه عند خروجه من المستشفى، فقد ظهر منشراحاً يرتدي سترة حمراء من الصوف، ويضم زوجته نانسي الى صدره ويحيي الحشد أمامه رافعاً ذراعه اليمنى في الهواء، كما فعل قبل تسعة أشهر فوق منصة مرتفعة ليلة قبوله ترشيح الحزب الجمهوري له لمنصب الرئاسة. وكانت البسمة الشهيرة هي هي، وكذلك هيبة الرئاسة.

لكن سرعان ما أدرك المستشارون المقربون من ريغان أن ما فعله الرئيس عند خروجه من المستشفى كان مشهداً تمثلياً، ففي صباح اليوم التالي خرج ريغان من غرفة نومه مترنحاً الى غرفة مجاورة وسار متثاقلاً بخطوات رجل عجوز صاحب الوجه. ثم أسرع الى مقعد قريب من الغرفة البيضوية الصفراء، وعندما حاول الجلوس عليه سقط فوقه متهاكاً وهو يتمتم بعض الكلمات، ثم توقف قليلاً ليلتقط أنفاسه. بدا ريغان ضائعاً، ومدّ يده الى جهاز التنفس الموجود الى جانبه وأخذ يستنشق منه الأكسجين.

حاول أن يركز تفكيره بضع دقائق ثم وهن وشرد ذهنه، وبقيت رئته المجروحة تعتمد على جهاز التنفس. وفي الأيام التالية لم يكن في وسع الرئيس العمل أو حضور اجتماعات الإدارة أكثر من ساعة واحدة في اليوم.

انتاب ميس وبايكر وديفر وغيرهم من المساعدين الذين سمح لهم بالبقاء قرب الرئيس قلق شديد. فبداية عهد ريغان بدت للحظات وكأنها النهاية. وكانت تنتاب الرئيس في بعض الأحيان آلام شديدة، يبدو عليه انزعاج دائم، واهتزّ صوته الذي كان دائماً مفعماً ثقة ومرحاً، وأصبحت كلماته تفتقر الى القوة المعهودة، وأخذ مساعده ينظرون اليه وكأنه رئيس عاجز.

عقد المساعدون الرئيسيون العزم على إبقاء الأمر سراً حتى تصبح الصورة أكثر وضوحاً، ولكن أعلم كايسي بحقيقة الأمر بصفته مسؤولاً عن استخبارات الأمة وحماية البلاد ومؤسساتها. فالجرح الذي لحق بالرئيس قد يلحق أيضاً بالبلاد.

في اليوم الذي تعرّض فيه الرئيس ريغان لإطلاق الرصاص في ٣٠ آذار (مارس) ١٩٨١ حدثت أشياء كثيرة كشفت نقاط ضعف عديدة. فعندما سئل لاري سبيكس المتحدث الرسمي باسم البيت الأبيض، في برنامج تلفزيوني: «من الذي يدير الحكم الآن؟» أجاب بتردد «لا أستطيع الإجابة عن هذا السؤال الآن». أما هيج الذي كان يشاهد الحديث التلفزيوني في غرفة مجاورة، فقد تقدم أمام الكاميرات التلفزيونية وادعى أن الدستور يضعه حسب تسلسل السلطة بعد نائب الرئيس الذي لم يكن آنذاك في واشنطن، وهذا يعني «انني منذ الآن على رأس السلطة في البيت الأبيض».

في المستشفى دخل المعاون العسكري للرئيس ريغان الذي يحمل رموز الشيفرة والأوامر التي قد يستخدمها الرئيس لشن حرب نووية، في معركة خاسرة مع مكتب التحقيقات الفيدرالي. فقد وضع هذا المكتب يده على ثياب الرئيس وأغراضه الشخصية كأدلة في محاولة الاغتيال، كما احتفظ ببطاقة ريغان الشخصية السرية التي يضعها في محفظته، وهي تحمل رمزاً سرياً يمكن استخدامه لتأكيد صحة الأوامر التي تعطى لشن حرب نووية في الحالات الطارئة عندما يضطر الرئيس الى استخدام وسائل اتصالات غير مأمونة في نقل أوامر الى العسكريين. وفي حين كان المسؤولون يؤكدون دائماً عدم وجود أي خلل في نظام التحكم بقوة الولايات المتحدة النووية، أشارت الفوضى التي حصلت بوضوح الى وجود ضعف في إدارة القوة النووية.

استرد ريغان صوته تدريجياً، وسلك طريق الشفاء، وبعد أن أمضى عشرة أيام من الراحة، تحدث عبر الإذاعة عن برنامجه الخاص بخفض الضرائب والإنفاق الحكومي، وفي اليوم التالي منح مقابلة لكبار مخبري الإذاعة والتلفزيون وبدأ بصحة جيدة.

في يوم السبت ٢٥ نيسان (ابريل) توجه ريغان وزوجته نانسي الى كامب دايفيد في ولاية ماريلاند لتمضية عطلة نهاية الأسبوع، وبدأ وكأن الأيام الربيعية في هذا المنتجع الجبلي حققت المعجزة، فعاد الرئيس الى واشنطن ليستأنف نشاطه من جديد بكل اندفاع. ولكن أصبح مؤكداً أن رئاسة ريغان معرضة للخطر على أيدي الإرهابيين أو السوفييات أو غيرهم من الأعداء. واحتل هذا الشعور سلم الأولويات في سياسة الإدارة الجديدة وفي ذهن كايسي، الذي أدرك فوراً بأن جزءاً غير متوقع من مهماته سيكون حماية الرئيس، وأخذ يتابع كل تقرير يردده من الاستخبارات عن احتمال وجود مؤامرة تستهدف حياة ريغان بغض النظر عن جديتها أو عدم جديتها، وغالباً ما كان رجال العمليات والمحللون ينصحون كايسي بعدم أخذ هذه التقارير بعين الجدية، فهي عموماً لا تخرج عن مجرد حديث يتبادلته شخصان في أحد البارات في تنزانيا مثلاً يهددان خلاله بقتل الرئيس ريغان. لكن كايسي لم يأخذ بنصح المحللين بل أصر على تشكيل فريق لدراسة كل تقرير.

أجرى كايسي تحقيقاً دقيقاً ومفصلاً في ملفات وكالة الاستخبارات المركزية عن جون هينكلي، وكان يدرك أنه بعد مرور عشرين سنة على اغتيال جون كنيدي، ما تزال بعض الأسئلة تطرح حول إمكانية وجود علاقة بين القاتل لي هارفي أوزوولد والاستخبارات السوفياتية، وأراد أن يتأكد هذه المرة اذا كانت ثمة علاقة من هذا النوع في محاولة اغتيال ريغان. لكنه لم يعثر على أي دليل، فحقق من جديد وفعل كل شيء ممكن ليتأكد من عدم اهمال التحقيق الذي أجرته وكالة الاستخبارات المركزية أي شاردة أو واردة.

أعجب كايسي بموضوع غلاف مجلة نيويورك تايمز في عددها الصادر في أول آذار (مارس) وعنوانه: «الإرهاب: تعقب شبكاته الدولية» بقلم الصحافية كلير ستيرلنغ، التي استندت الى كتاب لها عنوانه «شبكات الإرهاب»، كان هيغ قد أعجب به كثيراً. واستهلت الصحافية المقال بكلمات منقولة عن هيغ يؤكد فيها تورط الاتحاد السوفياتي في الإرهاب الدولي. ولاحظت ستيرلنغ بأسى أنه حتى وكالة الاستخبارات المركزية

اعتبرت اتهامات هيغ «مجرد اسطوانة يكررها محارب عجوز» وغير مدعومة بأدلة قاطعة. واستوقف كايسي الاستنتاج الذي اختتمت به ستيرلنغ مقالها وهو: «ان هناك براهين جديدة تؤكد أن الاتحاد السوفياتي وعملاءه قدموا خلال العقد الأخير السلاح والتدريب والملاذ لشبكة إرهاب عالمية بهدف خلق حالة من عدم الاستقرار في المجتمع الغربي الديمقراطي»، وافترضت وجود نوع من «أمنية العصابات» تضم كوبيين ومدربين من الاستخبارات السوفياتية وفلسطينيين وأعضاء في الألوية الإيطالية الحمراء، تتآمر وتعد مؤتمرات واجتماعات في معسكرات تدريب إرهابية مختلفة.

حمل كايسي نسخته من مجلة نيويورك تايمز الى مكتبه وهناك استدعى جون بروس وفاتحه بالموضوع قائلاً له، إنه يبدو وكأن ستيرلنغ تملك أسماء وعناوين وأمكنة أولئك الذين خططوا ونفذوا الاغتيالات وعمليات تفجير القنابل. وقد عالجت في موضوعها أمثلة ثلاثة هي الإرهابيون الأتراك، والجيش الجمهوري الإيرلندي في أيرلندا الشمالية، والألوية الحمراء الإيطالية، وأكدت على علاقة الاستخبارات السوفياتية بهؤلاء الإرهابيين وأعطت أمثلة على ذلك.

قال كايسي أن مقال ستيرلنغ يشير الى أن الصحافة متقدمة على وكالة الاستخبارات المركزية في ميدان تقصي المعلومات. فجمع المحللين الكبار ورجال العمليات والخبراء العاملين في الوكالة، وطلب منهم تقديم التوضيحات اللازمة. درس الخبراء بدقة ما ورد في مقال ستيرلنغ وحاولوا الربط بين جميع المعلومات المتوافرة في ملفات وكالة الاستخبارات المركزية والطريقة التي اتبعتها ستيرلنغ في جمع المعلومات. وقد ذكرت الصحافية في مقالها أن اليمن الجنوبية «أقامت معهداً عالياً متخصصاً في الإرهاب الدولي»، وأن الوافدين الى هذا المعهد من الخارج أعضاء في الألوية الحمراء وغيرها من المجموعات الإرهابية، وبما أن اليمن الجنوبية «دولة تدور في فلك الاتحاد السوفياتي وتتحكم في سياستها الاستخبارات السوفياتية (ك.ج.ب.)» فالاستنتاج واضح، وهو أن الألوية الحمراء تعمل لصالح الاتحاد السوفياتي.

لم يعثر العاملون في وكالة الاستخبارات المركزية إلا على ملف واحد يتضمن تقريراً عن قيام أحد أعضاء الألوية الحمراء بزيارة أحد المعسكرات في اليمن الجنوبية، لكن أسلوب ستيرلنغ ولهجتها أوحيا بأن الألوية الحمراء أقامت «روابط» مع الاستخبارات السوفياتية، متى؟ أين؟ وكيف؟ صحيح أن الزيارة التي قام بها أحد أعضاء الألوية الحمراء إلى اليمن الجنوبية توحى بوجود هذه الروابط، لكنهم لا يملكون أدلة أكثر من ذلك، وهي نتيجة لا تضيف شيئاً يساعد الاستخبارات الأميركية في الوصول إلى استنتاجات فعلية وجدية، ولا تحمل أية أدلة أكثر من مرور رجلين من رجال العصابات ببعضهما البعض في الشارع، أو التقائهما في بار واحد. فالأسئلة التالية تبقى مطروحة: ماذا فعلاً؟ ماذا قالاً؟ والأهم من هذين السؤالين هو ماذا يخططان؟

كان رأي خبراء العمليات السرية أن طريقة ستيرلنغ في الاستنتاج لا يقبلها العقل وأن أحكامها جاءت نتيجة منطق خاطيء، فقد اعتبرت تركيا وإيرلندا الشمالية وإيطاليا بقفزة من قفزات المنطق أهدافاً للسوفيات، رغم أن الاستخبارات السوفياتية لم تذكر سوى مرة واحدة في كل حالة من الحالات الثلاث.

في تلك الأثناء أنهى ضابط الاستخبارات القومية لشؤون الاتحاد السوفياتي درس معلومات الاستخبارات المتوافرة ليعطي تقييمه لتورط السوفيات في الإرهاب، وجاءت المسودة التي وضعها معارضة لاستنتاجات ستيرلنغ، مما أثار حفيظة كايسي لأنها برأت السوفيات من أي تورط في الإرهاب الدولي مشيرة إلى وجود القليل من الأدلة التي تثبت أنه يشجعه. وقد رد كايسي على ما ورد في المسودة صائحاً: «اقرأ كتاب كلير ستيرلنغ. انسوا هذه المسودة. لقد دفعت ١٣,٩٥ دولاراً لأقرأ كتابها الذي أعطاني من المعلومات أكثر مما آخذ منكم أيها الأوغاد لقاء خمسين ألف دولار ادفعها لكل منكم سنوياً!» وتابع أن التورط السوفياتي في الإرهاب لن يظهر بالطبع بشكل مباشر كالأدلة التي تقدم عادة في المحاكم. فهناك رغبة أكيدة عند السوفيات للعمل مع الإرهابيين، وأنه لأمر منطقي أن يعمل هذا البلد على تشجيع الإرهاب لإرباك الغرب، وأوضح أنه من

غير المعقول ابداً ان تقدم إلينا البراهين على طبق من ذهب، بل علينا أن نكون حكماً الشخصي عليها.

وافق انمان على أقوال رئيسه واعتبر ان المسودة التي وضعتها وكالة الاستخبارات المركزية بعيدة جداً عن الواقع.

تسلم كايسي شكوى من الجنرال تاي رئيس استخبارات وزارة الدفاع على ما ورد في المسودة. وكان تاي يعتقد الى درجة الايمان بأن السوفيات متورطون في الارهاب وان تعذر إثبات التهمة. وإعلان السوفيات مراراً على الملأ أنهم غير متورطين في الارهاب الدولي كافٍ في نظر تاي لاستنتاج العكس. «لماذا يتوجب علينا»، حسب ما جاء في رسالة تاي «تصديق المصادر التي تنفي التورط السوفياتي؟»

أعجب كايسي بموقف تاي الصلب، فالأمر لا يتعلق بمحاكمة وليس هناك أي سبب يفترض أن السوفيات ابرياء. وطلب من تاي أن تقوم وكالة الاستخبارات ووزارة الدفاع بوضع مسودتيهما، فسرّ تاي بالفرصة، وعين أحد المحللين المتشددين لدرس القضية. وكما كان متوقعاً جاءت مسودة وكالة استخبارات وزارة الدفاع مناقضة للمسودة التي وضعتها وكالة الاستخبارات المركزية، وأصبح لدى كايسي الآن مسودتان متناقضتان.

بعد بضعة أسابيع استلم كايسي مذكرة من لنكولن غوردون الرئيس السابق لجامعة جونز هوبكنز، وهو احد ثلاثة أشخاص طلبت منهم وكالة الاستخبارات المركزية وضع دراسة علمية غير منحازة للتقييمات التي تضمنتها المسودتان. ذكر غوردون في رسالته ان مسودة وكالة الاستخبارات المركزية أعطت تحديداً ضيقاً لمفهوم الارهاب، إذ عالجت الموضوع من زاوية الارهاب «الصرف» كعصابة بادرماينهوف في المانيا، والألوية الحمراء في ايطاليا، والجيش الأحمر في اليابان، فهؤلاء كانوا جماعات عبثية لا اخلاقية تمارس العنف من أجل العنف فقط. ان محاولة تحديد الارهاب عن طريق تحديد دوافعه لا تكفي، والواقع ان الارهاب يجب ان يحدد بالأعمال، فالقنبلة التي تنفجر في نادٍ ليلي في باريس قضية تخص الاستخبارات سواء كان منفذوها من العبثيين أو كانت جزءاً من

صراع بين الفصائل الفلسطينية المتصارعة داخل منظمة التحرير الفلسطينية، أو نفذت لغايات دعائية أو سياسية. من ناحية ثانية اعتبرت مسودة وكالة استخبارات وزارة الدفاع ان أي عمل من أعمال العنف يرتكب ضد سلطة دستورية يمثل شكلاً من اشكال الارهاب، لكن الأخذ بهذا المنطق يجعل من جورج واشنطن وروبرت لي ارهابيين.

طلب كايسي من غوردون ان يضع مسودته الخاصة ويضمنها تقييماً للارهاب السوفيياتي. فجمع غوردون كل معلومات الاستخبارات التي أتت غالبيتها من وكالة الأمن القومي وغربلها بدقة، وشملت المعلومات تسجيلات للاتصالات اللاسلكية والمكالمات الهاتفية والمعلومات التي تم جمعها من الرسائل المكتوبة برموز أمكن فكها، واعتبرت هذه الأخيرة من المعلومات الأكثر حساسية وأشير اليها بالرمز «اومبرا». ولم تكن الاستخبارات التقنية، ومن بينها الصور الفوتوغرافية التي بثتها أقمار التجسس، ذات فائدة تذكر. ووجد غوردون ان العنصر البشري في ميدان الاستخبارات ضعيف، ولقي صعوبة في الحكم على مقدرة المخبرين، وأكثرهم يعملون لقاء أجر، ولذلك اعتمد مبدأ معيناً في عمله، فإذا لم يتوافر مصدر ثانٍ أو ثالث يؤكد صحة أمر معين فإنه يسقط من الحسابات. وفي العديد من الحالات أتى مصدر أو مخبر بمعلومات دون سند ملموس وواقعي.

في ١٣ أيار (مايو) أطلق الرصاص على البابا يوحنا بولس الثاني في ساحة كاتدرائية القديس بطرس في روما. وأثارت محاولة الاغتيال غضب كايسي الكاثوليكي، فلم يكن يخطر في باله اطلاقاً ان أحداً يمكن أن يتجرأ ويعتدي على حياة الأب الأقدس. فمنذ انتخاب الكاردينال البولندي كارول فوجتيلاً رئيساً للكنيسة الكاثوليكية عام ١٩٧٨، لم تظهر على الساحة شخصية معادية للشيوعية أكثر من هذا الحبر القادم من وراء الستار الحديدي. وثمة اعتقاد لدى الكثيرين بأنه أرسى الأسس التي

أدت الى تشكيل نقابة «التضامن» في آب (اغسطس) ١٩٨٠. في صباح اليوم التالي لمحاولة اغتيال البابا، جمع كايسي أعضاء المجلس القومي للاستخبارات الخارجية في مركزه الرئيسي في شارع «أف» في واشنطن القريب من البيت الأبيض، وكان موضوع الاجتماع تقييم علاقة الاتحاد السوفياتي بالارهاب. وأراد هذه المرة جواباً محدداً، فقد زادت محاولتا الاغتيال اللتان تعرض لهما الرئيس ريغان والبابا يوحنا بولس الثاني خلال فترة لا تتجاوز ستة أسابيع، الشعور بتعاضم شأن الارهاب وسهولة تعرض الزعماء للموت. ولم تكن هناك دلائل تشير الى وجود علاقة بين المحاولتين، أو أن للسوفيات دوراً فيهما، لكن الصورة لم تكن واضحة لدى كايسي الذي رغب في درس كل الاحتمالات، وطلب من المجتمعين ملاحقة أي نظرية مهما كانت ضعيفة واعلامه فوراً بكل ما يستجد.

قصد كايسي معرفة ما اذا كان السوفيات يخططون لشيء ما. فاذا تبين أن الأمر كذلك فإن صانعي السياسة الاميركية في الادارة الجديدة الجالسين في البيت الأبيض ومن بينهم كايسي نفسه، سيواجهون مشكلة كبيرة.

وزعت نسخ من مسودة غوردون الجديدة المؤلفة من عشرين صفحة، واستدعي الخبير الأكاديمي ليقدم عرضاً موجزاً لها امام المجلس القومي للاستخبارات الخارجية.

قال غوردون في ان مسودته، وعنوانها «الدعم السوفياتي للارهاب الدولي»، جاءت في موقع وسط بين تطرف المسودتين اللتين وضعتاهما وكالة الاستخبارات المركزية ووكالة استخبارات وزارة الدفاع، وان جزءاً من المشكلة تمثل في الارتباك الحاصل حول مفهوم الارهاب. وقال إنه من الواضح ان السوفيات يؤيدون الحروب التحررية في العالم الثالث ضد أنظمة الحكم الفردي والأنظمة الاخرى الموالية للغرب، وان استعداد السوفيات لتقديم المال لشراء السلاح والتدريبات والمساعدات الأخرى لتشجيع التحرر معناه حتمية قيام العنف والارهاب. ومن المؤكد ان يحصل انخفاض في الأعمال الارهابية لو اوقف السوفيات «تصدير»

الثورة الى الخارج، وأضاف ان الاستخبارات تملك أدلة على ان السوفيات يلعبون دوراً رئيسياً في الإرهاب، فقد حذر السوفيات سفير الولايات المتحدة في النيبال من محاولة قيام اربعة من العرب بخطفه، وسمح البلغار لشرطة المانيا الغربية بالقاء القبض على أحد أعضاء عصابة بادر ماينهوف عام ١٩٧٨. وبدا في وقت من الأوقات ان أهداف السوفيات تتحقق بمقاومة الارهاب وأحياناً أخرى تتحقق بتشجيعه، لكن المساعدات التي يقدمونها عن طريق الدول التي تدور في فلكهم ولا سيما بلغاريا ومانيا الشرقية، تشير بصورة غير مباشرة على الأقل، الى تزايد الارهاب، لأن هذه البلدان ساعدت بعض المجموعات المتطرفة كمنظمة التحرير الفلسطينية.

كان رأي غوردون عموماً ان السوفيات لا يستخدمون الارهاب كاداة رئيسية لخلق أوضاع غير مستقرة في العالم الثالث والدول الغربية. والاستنتاج الواضح الذي خرج منه هو دحض اتهام هيغ العلني، وما ورد في مقال كلير ستيرلنغ، ان لم يجد أي أدلة قاطعة تؤكد تورط الاتحاد السوفياتي في الارهاب الدولي.

لم يقتنع تاي بما قاله غوردون، وكان قد حضر الى الاجتماع متسلحاً باكوام البرقيات التي تؤكد حسب زعمه، تورط السوفيات في أكثر من عشر عمليات ارهابية لم يأت غوردون على ذكرها في تقريره، وبعضها حصل حديثاً.

أحس غوردون بأنه متهم باغفال بعض الأدلة والبراهين، واحتدم النقاش بين المجتمعين. وفي نهاية الاجتماع وقف كايسي قائلاً: «لا ادري اذا كانت كل هذه التفسيرات ستؤثر على الاستنتاجات التي خرجت بها المسودة، ولذلك دعونا نعيدها من حيث اتت». لم يوافق المجتمعون على المسودة التقييمية لغوردون أو نشرها، فقرروا إعادة صياغتها من جديد.

بعد مرور أربعة أيام على هذا الاجتماع استدعى غوردون فريق العمل في كل من وكالات الاستخبارات، وأجري تدقيق جديد في المعلومات التي عرضتها وكالة استخبارات وزارة الدفاع، فرفضت جميعها، لعدم توافر مصدر ثانٍ يؤكد صحتها باستثناء مرجع أو مرجعين. وبعد أخذ

ورد أضاف المجتمعون بعض الكلمات على مسودة غوردون من دون تغيير يذكر في الاستنتاجات التي توصل اليها.

وزّع التقييم السري الذي وضعه غوردون على الدوائر المختلفة والبيت الأبيض، وجاء فيه أن السوفيات لم يكونوا اليد الخفية وراء الإرهاب الدولي، وأكد على ضرورة استعانة الاستخبارات بالاستنتاجات التي خرج بها لحاجاتها المستقبلية، وأنه من الضروري تعزيز العناصر البشرية في الاستخبارات وإيجاد طريقة تسمح باختراق صفوف الجماعات الإرهابية لجمع المعلومات عن العمليات الإرهابية التي يخطط لها في الخفاء.

شعر غوردون بأن كايسي كان منفتحاً حيال الموضوع مدركاً في الوقت نفسه أنه لن ينزعج اذا وجدت أدلة جديدة حول أي تورط سوفياتي جديد في الإرهاب الدولي.

لكن غوردون اكتشف أمراً آخرأً يبعث على السخرية، فقد تبين له أن قسماً من معلومات الصحافية كلير ستيرلنغ جاء من قصة أوردتها الصحافة الإيطالية حول «الألوية الحمراء»، وكانت هذه القصة بدورها جزءاً من عملية دعائية سرية قامت بها وكالة الاستخبارات المركزية على نطاق ضيق. وبدا واضحاً أن ستيرلنغ اختارت بعض ما ورد في الصحف الإيطالية وأدخلته مقالها. ولا شك في أن نشر الأخبار الملفقة في الخارج ونقل هذه المعلومات الى الولايات المتحدة كان أحد الكوابيس التي تواجه وكالة الاستخبارات المركزية والصحافيين على السواء، خصوصاً اذا كان بعض المعلومات التي تطرح يجذب اهتماماً واسعاً في البلاد، أو يكون مثاراً لجدال واسع بين العامة. ورأى غوردون أن التسلسل في موضوع تورط الاتحاد السوفياتي في الإرهاب الدولي جاء كما يلي: من العملية الدعائية السرية لوكالة الاستخبارات المركزية، الى فصول كتاب ستيرلنغ، الى مطالعة هيغ له، الى مؤتمره الصحافي، ومن ثم تعليقاته التي ذكرتها ستيرلنغ في مقالها المنشور في مجلة نيويورك تايمز، وأخيراً كتاب ستيرلنغ بعد صدوره. ومع أن غوردون شعر بأن وكالة الاستخبارات المركزية استطاعت في النهاية أن تتوصل الى موقف قريب جداً من

الحقيقة، فإن تقريره أعطي صفة السرية. فبالنسبة الى الرأي العام الأميركي يظل السوفيات حسبما وصفهم وزير الخارجية هيغ مساندين فعليين للإرهاب.

وتساءل غوردون ماذا يفكر السوفيات بكل ما حصل؟ هل سيحصل تدهور جديد في العلاقات؟ وماذا سيكون موقفهم تجاه أية بيانات أو تصريحات علنية أخرى تصدر في الولايات المتحدة؟ وهل هناك أي معنى للحرب الكلامية القائمة بين الجبارين؟

غادر كايسي واشنطن للقيام بجولة على مراكز وكالة الاستخبارات المركزية في الشرق الأوسط. وكان قد طلب من رئيس المركز في المملكة العربية السعودية بأن يقوم بالتحضيرات اللازمة له لكي يتمكن من حضور القداس الكاثوليكي هناك يوم أحد الفصح بحراسة رجال من الاستخبارات.

وفي إسرائيل أعجب كايسي بالاستخبارات الإسرائيلية «الموساد»، التي تملك قوى بشرية فعّالة. ورأى أن المنطقة ككل تعتمد بشكل واسع على المصادر البشرية التي تشكل فائدة عظيمة، إذ أنها تؤمن تحذيرات مبكرة نتيجة لمراقبة تدوم أربعاً وعشرين ساعة. فلا تحتاج أجهزة الاستخبارات التي لديها مصادر بشرية كهذه إلى العثور على الموجة أو قناة الاتصال المناسبة في الوقت المناسب، كما أنها لا تحتاج إلى الاعتماد على القمر الصناعي. والمصدر البشري يقدم إلى جانب المعلومات تقييماً لها.

قرر كايسي عند رجوعه إلى واشنطن أن يركّز اهتمامه على اختيار نائبه لشؤون العمليات، أي الشخص المسؤول عن إدارة الجواسيس والعناصر البشرية. وقد وجد أن الأشخاص الموجودين حالياً في قسم العمليات يتصفون بليوننة زائدة، فالكثير منهم من خريجي جامعات هارفارد ويال و برنستون، ويولون أهمية خاصة لأنماطهم الشخصية، وإلى ذلك فإن أحاديثهم لا تتصف بالموضوعية والإلمام بواقع الشارع. ومع أنهم زمرة جيدة ومتفانية فقد رأى كايسي أنهم لا يتمتعون بالحماس الكافي. والظاهر أنه لم يكن لأحد منهم الخبرة الواسعة العملية التي كانت لدى جيل كايسي، ولا سيما لجهة فهم الحقبة التي تلت الحرب العالمية الثانية.

لم يكن كايسي قد حدّد الاسم الذي تنطبق عليه هذه المواصفات، حين أقر له ماكس هيوغل بأنه يسعى إلى أكثر من المسؤوليات التي يوفرها منصب نائب المدير للشؤون الإدارية. وقد ذهب إلى حدّ ترشيح نفسه

لمنصب نائب المدير لشؤون العمليات.

أجاب كايسي بأنه سيتخذ قراره قريباً. وطرح اسم هيوغل على جون بروس الذي عارض الفكرة بقوة قائلاً إنه كدخيل لن يستطيع أن يتفهم هذه المديرية فهماً تاماً، وإدارتها بالشكل الصحيح.

وأراد بروس أن يطلع كايسي على رأي ديك هلمز الذي وافق على المقابلة لأنه أراد أن يوصل رأيه شخصياً إلى كايسي، الذي قال إن هيوغل ملائم لهذا المنصب كونه ملماً باللغة اليابانية وصاحب أعمال على نطاق واسع في اليابان، استطاع من خلالها التعمق في الثقافة اليابانية.

اقترح هلمز أن يعمل هيوغل كعضو في فريق أولاً، مشدداً على أن مركز نائب المدير للشؤون الإدارية ليس في أي حال بمنصب يستهان به، فليبق فيه لمدة سنتين، ومن ثم يرفع إلى منصب نائب المدير لشؤون العمليات. وذكر هلمز كايسي أن نواب المدير لشؤون العمليات في الماضي كانوا إما من داخل المديرية، أو أمضوا ثلاثين سنة في وكالة الاستخبارات المركزية، كما هي الحال مع ماكماهون. فالأحرى بكاييسي أن يولي بالغ اهتمامه للأمور المتعلقة بالأمن كما قال هلمز، لا لأن هيوغل غير جدير بالثقة، بل لأنه لا يملك الخلفية المناسبة لهذا العمل. فالأمن والتكتم يصبحان طبيعة ثانية للمحنك والمتمرس في العمليات، ومن غير الجائز وضع كل الأسرار في يد مبتدئ؟

غادر هلمز اللقاء معتقداً بأن المدير رأى صوابية منطقته.

وفي صبيحة الحادي عشر من أيار (مايو) أبلغ كايسي جون بروس بأنه لا يزال يفكر في هيوغل لملء المنصب. وتابع بروس معارضته مدركاً أن هذه المسألة هي الوحيدة التي لن يعيره كايسي فيها أذناً صاغية، وأن إصراره على موقفه يشكل تحدياً لسلطة كايسي.

في وقت لاحق من ذلك اليوم، وخلال اجتماع لكاييسي مع كبار نوابه وموظفيه، أعلن تعيين ماكس هيوغل في منصب نائب المدير للعمليات، معتبراً الأمر منتهياً لا جدال فيه.

وكانت قاعة الاجتماعات مزدحمة بما يقارب الأربعة عشر شخصاً، لكن الصمت خيم على المكان، إذ أن الموجودين لم يتكفوا بعد مع كون

هيوغل نائب المدير للشؤون الإدارية، فكيف بالمنصب الأهم الذي عين فيه!

لم ينبس أحد ببنت شفة، فماذا عساهم يقولون وكايسي لم يفسح في المجال لأي تعليق، فقد ضرب ضربته وانتقل الى الموضوع التالي. انتشر الخبر بسرعة في مكاتب وكالة الاستخبارات المركزية، وقيل إن كايسي عين بائع آلات خياطة وآلات كاتبة نائباً للمدير لشؤون العمليات. في اليوم التالي لتعيينه استدعى هيوغل كبار مساعديه في مديرية العمليات، وكان قد وضع النقاط الأساسية التي سيتمحور حولها عمله، متعهداً أمامهم بأن يعمل على بناء المديرية ودعمها، وأضاف أنه سيصحح أجورهم المتدنية، مذكراً إياهم بأن العديد من زملائهم قد تركوا الخدمة لأنهم لم يتمكنوا من إرسال أولادهم الى مدارس لائقة. لكن القدامى والمتمرسين من موظفي الوكالة كانوا يعلمون أن هذا الوعد لن يتحقق، فالرواتب التي تدفع من قبل الحكومة يحددها الكونغرس لا ماكس هيوغل.

وقال هيوغل إن الترقيات ينبغي أن تكون على أساس الكفاءة فقط. وأن الشباب يجب أن يعطوا فرصاً إضافية، وشدد على الحاجة الى التدريب على اللغات، والى تنظيم أفضل لكوادر الاستخبارات البشرية وزيادة فعالية نشاطات مكافحة التجسس.

وعندما أنهى هيوغل كلمته لم تحصل أية ردة فعل. فجال بنظرة في أرجاء الغرفة محدقاً الى أشخاص مدربين على إخفاء أحاسيسهم وأهدافهم. وخطر في باله أن يسألهم اذا كان قد تفوه بشيء خاطيء، ولكن تبادر الى ذهنه أن هؤلاء الناس يعتبرون إخفاء مشاعرهم جزءاً من عملهم.

قابل هيوغل التحدي بالمزيد من العمل، فأعطي اسماً سرياً وهاتفاً مأموناً، وسيارة وسائقاً، وصندوقاً حديدياً في المنزل لوضع الوثائق السرية. وعند اطلاعه على تقارير العملاء السريين والخطوط العريضة لبعض العمليات، توضح له أن الكثير من المعلومات السرية يأتي من أناس يخونون أوطانهم، فتساءل لماذا يبيع هؤلاء أوطانهم؟ وهل يمكن

الوثوق بالمعلومات التي يرسلونها؟

قام هيوغل بزيارة مجاملة للسنتاتور باري غولدووتر رئيس لجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ، الذي يعتبر مفتاحاً أساسياً يتحتم الاتصال به. ولكن عند دخول هيوغل كان من الواضح أن غولدووتر لا يعرفه بتاتاً، فجلس يستمع إليه، ولم يسأل أي سؤال أو يقل شيئاً.

خرج هيوغل من اللقاء قلقاً، لأن طريقه الى الكونغرس بدا غير معبّد.

بعد أربعة أيام من تعيينه، أي في ١٥ أيار (مايو) تناول هيوغل صحيفة «ذي واشنطن ستار» التي خصصت فيها للكاتب كورد ماير، الذي أمضى في خدمة الوكالة ستاً وعشرين سنة، زاوية ثابتة. وهو يتصف بأنه معادٍ للشيوعية ومساند للوكالة، وهو صديق لجون بروس وخريج جامعة يال، وقد فقد إحدى عينيه في الحرب العالمية الثانية. وينتمي ماير الى تلك الطبقة من المحاربين القدامى التي تتصف برفعة المستوى الاجتماعي وكثرة المعارف. وقد تدرّج في الوكالة ليصل الى المركز الثاني في مديرية العمليات قبل أن يترك عمله في عام ١٩٧٧، وهو ككاتب في صحيفة «ستار» يمثل التيار القديم ولديه منفذ فوري الى كل أقسام وكالة الاستخبارات المركزية. وكانت المعلومات تصله تقريباً يومياً عبر الاتصالات الهاتفية ودعوات الغداء مع المتقاعدين الذين يبدون وكأنهم حاضرون في حياة الوكالة أبداً.

قرأ هيوغل عنوان زاوية ماير بكثير من الاستغراب: «كايسي يختار أحد الهواء للمركز الأكثر حساسية في وكالة الاستخبارات المركزية». وجاء في المقال: «... وقد رفض كايسي النصيحة التي أسداها اليه جميع قدامى الوكالة... هذا المركز الحكومي الذي وصفه الكاتب ستيوارت ألسوب بقليل من المبالغة بأنه المركز الأصعب والأخطر بعد مركز رئيس الجمهورية».

وتابع هيوغل القراءة: «كان كل من ألن دلز وريتشارد هلمز وويليام كولبي في هذا المركز بالذات قبل انتقالهم الى رئاسة الوكالة، ولكنهم استحقوا الترقية بعدما أمضوا سنوات عديدة في مهمات استخباراتية».

«لا شك أن رؤساء الاستخبارات السوفياتية (ك.ج.ب.) لن يصدقوا هذا الخبر...» ولاحظ ماير أن المرة الوحيدة التي جيء فيها بنائب مدير للعمليات في وكالة الاستخبارات من خارج الملاك كانت عند تعيين ريتشارد بيسيل، الذي كان اقتصادياً لامعاً وقد «أصبح المهندس التعس لعملية خليج الخنازير». وأضاف ماير أن تعيين هيوغل كان «مغامرة يمكن أن تسبب للبلاد إحراجاً كبيراً إذا تبين أن حدس كايسي كان خاطئاً».

شعر هيوغل بمرارة كبيرة لأن ماير لم يتصل به لأخذ وجهة نظره قبل أن يكتب هذا الكلام.

وفي اليوم التالي ألقى هيوغل نظرة سريعة على صحيفة واشنطن بوست وقرأ عنواناً في الصفحة الأولى يقول: «شحذت الخناجر لقطع رأس المدير الجديد لوكالة الاستخبارات المركزية». وقد نقل عن جورج أ. كارفر وهو أحد خريجي جامعة يال ومن قدامى العاملين في وكالة الاستخبارات المركزية قوله: «أنه كمن يعين شخصاً لم يسبق له أن ذهب إلى البحر مديراً للعمليات البحرية... أو كمن يعين شخصاً ليس بطبيب مسؤولاً عن وحدة القلب في أحد المستشفيات المهمة». وقد نقل عن كايسي قوله دفاعاً عن اختياره لهيوغل: «إن هذا الانتقاد يأتي من مجموعة تعتقد أنه بإمكانك فهم هذا النوع من العمل فقط عندما تمضي فيه خمسة وعشرين عاماً».

وبدورها هاجمت صحيفة نيويورك تايمز في افتتاحيتها تعيين هيوغل تحت عنوان: «رفقة السيد كايسي».

تداول كايسي وهيوغل في الموضوع، واتفقا على أن كل الأمور تسير سيراً حسناً. فقد تحدى الوضع القائم وردّ الفعل على هذا التحدي كان متوقعا. وكتب كايسي رسالة لصحيفة نيويورك تايمز نشرت في ٢٤ أيار (مايو) امتدح فيها صفات هيوغل من اندفاع وصفاء ذهن ومقدرة تنفيذية وخبرة. وفي تلك الأثناء كان ستان تيرنر وهو يستعد لحياة جديدة كمؤلف، يقرأ في منزله تلك المقالات متفهماً موقف المجموعة القديمة. وأعاد هذا إلى ذهنه ذكريات غير سارة، فأحس بأنه قريب جداً من كايسي الذي كان

واضحاً أنه يتعرض لهجوم منسق وكامل. فأراد الإعراب عن دعمه له في رسالة الى صحيفة واشنطن بوست نشرت في ٢٥ أيار (مايو) وجاء فيها: «إن السيد كايسي هو المسؤول الأول والأخير عن حسن أداء الوكالة، وبالتالي فمن حقه أن يختار فريق عمله، وعليه يجب أن نحكم على النتائج وليس على التعيينات. لقد تعرّضت شخصياً لانتقادات مشابهة في العام ١٩٧٧ عندما أقدمت على إجراء تغييرات في مديرية العمليات برهنت عن جدواها لاحقاً. دعونا نعطي الفرصة للمدير كايسي من دون أن نحمله عبء انتقادات سابقة لأوانها».

وفي البيت الأبيض لم يكن ميس وبايكر وديفر مرتاحين للاهتمام المنصب على هيوغل. ففي هذه الفترة سينطلق نشاط حساس للاستخبارات، وفشل هيوغل قد يخلق مشاكل للرئيس ريغان. وازداد لديهم الشعور بالخطر لا سيما أنهم دأبوا على التشكيك بفعالية أعمال كايسي وهيوغل خلال الحملة الرئاسية.

حرّر كايسي رسالة شخصية للرئيس ريغان يؤكد فيها أن هيوغل يتمتع بكفاءة في العمل، مشيراً الى أن جهوده في تنظيم مجموعات الناخبين العرقية ليست بعيدة عن العمل السري. اقتنع مساعدو ريغان أخيراً بعدم وجود أية طريقة للتدخل أو ما يوجب التدخل.

لاحظ كايسي أولاً العينين الباردتين مع أن قامته الرجل تصل الى مترين وستة سنتيمترات.

وجّه هذا الرجل كلامه الى الرئيس ريغان بصوت واثق: «سيدي الرئيس، نحن حتى الآن في موقف الدفاع عقائدياً». وأكمل حديثه عن السلفادور والأحوال الداخلية فيه، وقال إن الدفاع عن الزمرة العسكرية الحاكمة بدعم من الولايات المتحدة أمر صعب، فانتهاكات حقوق الإنسان متكررة وظاهرة بوضوح مع أن رئيس البلاد دوارتي يعمل بنية

حسنة. وعليه فإن الإدارة يجب أن تعود «للهجوم» ليس فقط من خلال برنامج عسكري وديبلوماسي، بل من خلال انتخابات حرة في السلفادور، وذلك بغض النظر عن استنتاج كايسي بأن هناك جموداً عسكرياً في المواجهة بين الحكومة والثوار، وأنه سوف تمر سنتان قبل أن تستطيع الزمرة العسكرية السيطرة وأخذ المبادرة من الثوار.

عندها لاحظ كايسي أن الرئيس يتحرك في كرسيه وكأن محدثه ضرب على الوتر الحساس بهذه الفكرة البسيطة. «دعنا نقوم بذلك»، قال ريغان.

أعجب كايسي بعرض توماس إندرز، مساعد وزير الخارجية لشؤون أميركا اللاتينية، الذي استطاع أن يتولى زمام الشؤون الدبلوماسية والسياسية في هذه المنطقة باندفاع وإخلاص في الأشهر الماضية، والذي يفهم النزاع الداخلي القائم بين وزارة الخارجية ووزارة الدفاع، ومدير وكالة الاستخبارات المركزية، ومجلس الأمن القومي، وهو نزاع يهدف إلى السيطرة على السلطة. وإندرز مكلف عرفاً برئاسة اجتماعات ممثلي هذه الأطراف التي يدعوها «النواة». وكانت هذه المجموعة تجتمع في بعض الأسابيع يومياً أو حتى مرتين في اليوم الواحد، للتوصل إلى خطة عمل متكاملة في أميركا اللاتينية.

عرف كايسي اندرز منذ أيام عمله في لجنة الأسهم والسندات المالية (SEC) ووزارة الخارجية. وهو في نظره النموذج المثالي لشخص ترعرع في الساحل الشرقي، والداه أوستروم اندرز وأليس ددلي تلكوت من كونكتيكت، تخرج من جامعة يال عام ١٩٥٣ محتلاً المركز الأول في صفه. وعند تعيينه مساعد وزير لم يكن يعرف الإسبانية، لكنه تعلمها خلال أشهر. واندرز موضع ريبة وتحفظ من اليسار واليمين، الأول لدوره في حرب فيتنام عندما كان في سفارة الولايات المتحدة في كمبوديا، حيث نفذ سياسة الهجوم بقاذفات القنابل الثقيلة. واليمين يشك به لأنه من جماعة كيسنجر.

حرص كايسي على مقابلة اندرز للاطلاع على أفكاره. وفي اللقاء قال الثاني:

«ليس من هيكلية لسلطة اتخاذ القرارات في البيت الأبيض»، مضيفاً أن رئيسه هينغ حاول أن يتسلم زمام الأمور ولكنه لم ينجح. قال اندرز: «ولكنني أستطيع أن أجعل النواة تعمل بنجاح». فأكد له كايسي أن وكالة الاستخبارات المركزية سوف تتعاون معه، ولكنه تساءل إذا كان التخطيط شاملاً بدرجة كافية. فالانتخابات الحرة والديموقراطية للسلفادور كانت مجرد بداية، والإدارة بحاجة ماسة الى خطة لأميركا اللاتينية ككل، وفي الحقيقة انها بحاجة الى خطة للعالم بأكمله. وافق اندرز على رأي كايسي ورأى ان تقسيم سلطة السياسة الخارجية يجعل الأمور أكثر تعقيداً. وقال: «جاء آل (الكسندر هينغ) ليطلق صرخة الإنذار، ولكنه لا يملك خطة عمل». أوغل كايسي في ذاكرة الوكالة أكثر، وغرق في ملفاتها ومذكراتها. وحرص على التدقيق في ملفات العناصر ذوي الخبرة، ودون ملاحظاته على بطاقة صغيرة مفهرسة. واستنتج أنه سيطر على تاريخ العالم في السنوات الست الماضية اتجاه واحد لا يمكن إخفاؤه: لقد اكتسب السوفييات نفوذاً جديداً، وأحياناً سلطة واسعة، في تسع دول: فيتنام الجنوبية، وكمبوديا، ولاوس في جنوب شرق آسيا. أنغولا، وموزامبيق، واثيوبيا في افريقيا. اليمن الجنوبية، وأفغانستان في الشرق الأوسط وآسيا الجنوبية. نيكاراغوا.

ظهر جلياً لكايي أن السوفييات استغلوا مرحلة ما بعد انسحاب الولايات المتحدة من فيتنام واستعملوا عملاء ليمهدوا لهم الثورات وطرق الاستيلاء على السلطة. فهل هناك من طريقة يمكن من خلالها معاملة الشيوعية بالمثل؟ وهذه الطريقة لا تكون تدريجية مجزأة كالاستفادة من احتلال أفغانستان لدعم الثوار هناك، أو الرضوخ إلى مطالب المملكة العربية السعودية لدعم المعارضة في اليمن الجنوبية سراً، أو الحث على تطبيق الديموقراطية في السلفادور وإقامة سد في وجه الثوار اليساريين. وفي فترة السنوات الست نفسها خسر السوفييات نفوذاً في ست دول، هي: بنغلادش، غينيا، الهند، الصومال، العراق، الكونغو. ولكن اهتمامه

انصب على استعادة إحدى الدول من السوفيات لتحقيق نصر واحد جلي عليهم.

وعندما سأل هيغ: «كيف نستطيع أن نرد الضربة؟»

أجابه الرئيس ريغان: «أريد أن أربح معركة واحدة فقط».

تبادر الى ذهن كايسي أن أمامه حرب عصابات وهو قد عزز ثقافته عن أهمية الحركات الثورية المسلحة منذ خمس سنوات حين قام بأبحاث حول كتابه المتعلق بالحرب الثورية الأميركية، الذي نشر سنة ١٩٧٦ بمناسبة مرور مائتي سنة على تلك الحرب بعنوان: «أين وكيف تم خوض الحرب». كان أسلوب كايسي قراءة مكثفة، ومعاينة لمسرح الأحداث. فراح يغوص في الكتب المهمة حول الثورة الأميركية، وقرأ الأقسام الرئيسية في المجلدات السبعة المعنونة «جورج واشنطن» لدوغلاس ساوثهول، واعتبر أن المجلدين الثالث والسادس ضروريان جداً. وهو قادر على قراءة عدة صفحات في الدقيقة مستوعباً كل معانيها، متمهلاً حسب مشيئته، مسرعاً عندما ينفد صبره. وكايسي عند أصدقائه لص كتب، نادراً ما يستعير كتاباً ويعيده الى صاحبه، الى حد دفع بعضهم الى الشك في أن يكون معظم الكتب في منزله ملكاً لغيره.

كان كايسي يستمتع بالبحث لدى اصطحاب زوجته صوفيا وابنته برناديت في عطل نهاية الأسبوع في رحلات الى ميادين المعارك التي عرفتھا الثورة الأميركية. ومرة سافر الثلاثة بالطائرة الى ماين، وتابعوا لمدة أربعة أيام خط سير بينيديكت أرنولد على امتداد الأنهر الى كيبيك، ثم بموازاة نهر سانت لورانس الى مونتريال، وبموازاة نهر ريشيليو الى بحيرة شامبلين. كما أمضوا عطلة دامت ثلاثة أيام متابعين الطريق التي سار عليها الجنرال واشنطن من وادي جورج الى ديلاوير ومواقع معركة نيو جيرسي. وزاروا بوسطن وفيلادلفيا ونيويورك وكارولينا الشمالية والجنوبية وجورجيا. وخلال رحلة بحرية تبعوا الطريق من أنابوليس الى يورك تاون ونزولاً الى خليج تشيزابيك. وفي جميع الرحلات حمل كايسي دفاتر الملاحظات وكتبه ونسخاً عن الخرائط، ونسخة من كتاب «معالم الثورة الأميركية» لبوتنر. فتسلق أعالي التلال، واقتفى الآثار، وتفحص

بعين ثاقبة المخلفات الأثرية، وتابعت صوفيا وبرناديت كل خطوة يقوم بها.

كتب كايسي: «وجدت أن نتيجة إحساسي الفوري والجلي بوجودي هناك قد تمثلت برؤيتي للأهمية الاستراتيجية والتكتيكية للطريق التي سار عليها أرنولد...» وفي كل مرة كان ينتابه شعور بضرورة الذهاب الى المواقع الجغرافية التي شهدت المعارك، والتي أصبحت مخفية في المدن وتحت الأرصفة الحديثة.

خلال رحلاته القصيرة ومطالعه للكتب العديدة كان هناك سؤال جوهري يتبادر دائماً الى ذهن كايسي: كيف ولماذا ربح الأميركيون آنذاك؟ كيف استطاعت مجموعة كهذه أن تدحر البريطانيين، القوة الأولى في العالم؟ وكتب أخيراً ان الثوار كانوا المنتصرين لأنهم لجأوا الى أساليب «غير تقليدية والى حرب العصابات».

فهذه هي الحال مع الفيتكونغ والثوار في أفغانستان. فالروح الحماسية، والأساليب التكتيكية من الميزات التي يتمتع بها غير النظاميين. ولا بد في نظره من تقدير أهمية المقاومة المحلية: انه الطرف الذي ينبغي عليك أن تقف الى جانبه. وأحس كايسي بأن هذه هي همزة الوصل بين القرن الثامن عشر والقرن العشرين. والآن أصبح في استطاعته أن يطبق هذا الأمر، فإذا لم تأت المقاومة المحلية قارعة باب وكالة الاستخبارات المركزية كما فعل الأفغان، ينبغي على الوكالة أن تذهب بنفسها لتجدها.

بغية تحاشي المفاجآت بدأ كايسي بالتفتيش عن دخیل آخر، كي يلعب دور المفكر الذي باستطاعته إنذاره بالكوارث الخارجية التي تلوح في الأفق، وربما قد يكون ذا قدرة على التحليل وتقديم آراء يمكن توحيدها مع آراء من داخل وكالة الاستخبارات المركزية. فاستدعى الدكتور قسطنطين سي. مينغز، وهو في الواحدة والأربعين، طويل القامة، يرتدي نظارات، وقبل كل شيء محافظ ينتمي الى معهد هدرسون، كما أنه ساهم في حملة ريغان الانتخابية. ولمينغز صوت يشبه صوت المذيع المحترف، وطريقة في الكلام تعكس ثقة تامة في النفس. وعندما سأله كايسي عن آرائه

في مسائل السياسة الخارجية الرئيسية قدم له نسخاً عديدة عن مقالات صغيرة كتبها في صحيفة نيويورك تايمز. وفي مقال له في الثمانينات قال مينغز إن الأحداث في إيران وأفغانستان ونيكاراغوا مثلت «نقطة تحوّل في الحرب الخفية بين القوى المعتدلة والقوى الراديكالية» للسيطرة على النفط في الشرق الأوسط ووسط أميركا. وفي مقال آخر بعنوان «الديمقراطية لأميركا اللاتينية»، دعا إلى تبني استراتيجية لدحر السوفيات في أميركا اللاتينية بالترويج للديمقراطية والاتجاهات المعتدلة، إذ أن دعم الديكتاتوريات اليمينية عمل لا فائدة منه. وفي مقال ثالث عنوانه «المكسيك: إيران ثانية على الحدود» توقع حدوث المشاكل في جنوب الولايات المتحدة الأميركية.

جال كايسي بنظره في المقالات التي تعكس تفكيراً استراتيجياً وربطاً لأحداث تجري في أنحاء مختلفة من العالم. وقد طوّر مينغز طريقة حسابية عقلانية عن التوسع الشيوعي، وأحضر معه دراسة من صفحتين وصف فيها كيف يرتبط الشيوعيون في شراكة مع الغير في ما يسمى: «التحالف لزعة الاستقرار».

وفي الدراسة مخطط لثلاث مناطق استراتيجية:

الدول المستهدفة	التحالف لزعة الاستقرار
أميركا اللاتينية	
- كولومبيا	- كوبا
- فنزويلا	- شيوعيون في المنطقة - مجموعات من العصابات
أميركا الوسطى	
- بنما	- الاتحاد السوفياتي
- بليز	- الإرهابيون الفلسطينيون وليبيا
- المكسيك*	
الشرق الأوسط	
- إسرائيل	- الاتحاد السوفياتي

* تعني الأهداف الاستراتيجية الرئيسية

- مصر
- الأنظمة الموالية للسوفييات (اليمن الجنوبية وسورية)
- كوبا
- ايران (مرحلة ما بعد الخميني)
- عُمان
- المجموعات الفلسطينية المسلحة
- اليمن الشمالية
- ليبيا
- أنظمة الخليج العربي
- المملكة العربية السعودية *
- افريقيا**
- زائير
- الاتحاد السوفياتي
- المغرب
- كوبا
- السودان
- ليبيا
- ناميبيا
- الأنظمة الموالية للسوفييات (اثيوبيا، أنغولا، موزامبيق)
- جنوب أفريقيا *
- العصابات الاقليمية / المجموعات الشيوعية لثوار سوابو (SWAPO)

هذه هي الأهداف الاستراتيجية العامة في رأي مينغز الذي قال إن الشيوعيين لم يحددوا جدولاً زمنياً لتنفيذ مخططهم لأنهم صبورون. قرأ كايسي المقالات في وقت لاحق وطلب من مينغز أن يقابله ثانية، وتمنى عليه أن يكون صريحاً معه. فأجابه مينغز بأنه قلق بشأن كفاءة وكالة الاستخبارات المركزية ككل، التي كانت كغيرها من البيروقراطيات تتهرب من المسؤولية والمحاسبة. وخبرته هنا تنبع من كونه في السبعينات نائب مساعد وزير التربية، كما عمل تحت ادارة فرانك كارلوتشي، ثم احتل منصب نائب وزير الصحة والتربية والضمان الاجتماعي. وعندما انتقل كارلوتشي الى منصب نائب مدير وكالة الاستخبارات المركزية في سنة ١٩٧٨ حذره مينغز من قرب حدوث اضطرابات في ايران، ولكنه لم يلق أذناً صاغية. وفي سنة ١٩٧٩ وقبل الثورة الساندينية، توقع حصول مشاكل في نيكاراغوا. وعاد ثانية الى كارلوتشي والى وكالة الاستخبارات المركزية ليحذرهما، لكن آراءه أهملت للمرة الثانية. ولم يكن هذا سوى

إدراك لخلفية الأحداث قبل وقوعها. وعرض على كايسي العديد من مقالاته ومن ضمنها «أصداء من كوبا في نيكاراغوا» المنشور في حزيران (يونيو) سنة ١٩٧٩ قبل أن يطيح الساندينيون بنظام سوموزا. وذكر مينغز في هذا المقال أن الساندينيين سوف يتظاهرون بأنهم معتدلون بتشكيل «حكومة ائتلافية» قبل إظهار نزعتهم الماركسية - اللينينية الحقيقية.

وجاء في المقال أيضاً «أن النجاح سوف يخلق قاعدة سياسية وقوة دافعة لبدء الحرب الثورية ضد المكسيك خلال الثمانينات». وقال مينغز لكايي إن أشد ما أزعجه لم يكن الطريقة التي عوملت بها آراؤه بل فشل وكالة الاستخبارات المركزية الذريع في توقّع ما.

عرض كايسي على مينغز منصب ضابط الاستخبارات القومية لشؤون أميركا اللاتينية. فيكون عليه تمثيل كايسي في الاجتماعات التي تعقد بين مسؤولي مختلف أجهزة الاستخبارات الأميركية بشأن تلك المنطقة، كما يشرف على كتابة تقديرات الاستخبارات القومية، ويرأس اجتماعاً شهرياً «تحذيرياً» يتعلق بالتهديدات المحتملة، ويقدم توصيات بشأن ما يجب أن تكون عليه ردود فعل الولايات المتحدة.

تردد مينغز في قبول الانضمام الى وكالة الاستخبارات المركزية، إذ أنها برأيه قد تُلطّخ سمعته الأكاديمية. فقال له كايسي: «كنت دائماً مهتماً بهذا الأمر، وقد أمضيت ثلاث سنوات وأنت تنذر إدارة كارتر بالنسبة الى ايران ونيكاراغوا، وأنا أسألك الآن أن تأتي وتساهم في الخدمة... ماذا تنتظر؟» وكانت النتيجة أن وافق مينغز.

دهش كايسي من كون الوكالة تزوّد المراسلين الصحافيين المتوجهين الى الخارج في مهمات صحافية بمعلومات شفوية. وأمر هيرب هيتو المسؤول عن العلاقات العامة في الوكالة منذ أيام تيرنر بوجوب وقف هذا العمل فوراً. وكان هيتو مقتنعاً بأن معلومات كهذه تؤمن وسائل اتصالات مهمة لرجال الإعلام، فحاول بالاحتجاج، لكن كايسي قاطعه قائلاً: «أنا لم أطلب نقاشاً أو رأياً منك، نفذ الأمر فقط».

في مساء أحد أيام شهر تموز (يوليو) تلقى ستانلي سبوركين، المستشار القانوني العام لوكالة الاستخبارات المركزية، مكالمة هاتفية غريبة وبصوت خافت في منزله. وأخيراً عرّف المتصل عن نفسه باسم «ماكس»، وطلب منه اجتماعاً عاجلاً في «المكان». وعرف سبوركين أن المتحدث هو هيوغل، وأنه يريد لقاءه والتحدث اليه في المركز الرئيسي للوكالة. وعندما اجتمع الاثنان بعد ساعة، طلب هيوغل المساعدة، إذ أن اثنين من زملائه في العمل من وسطاء بورصة الأسهم المالية في نيويورك توماس آر. ماكنيل وشقيقه سامويل أف. ماكنيل، زعما أنهما سجلا صوته وهو يسرّب معلومات خاصة عن شركته «بروذر انترناشونال» منذ ست أو سبع سنوات.

وفي يوم الجمعة في العاشر من شهر تموز (يوليو)، اتصل سبوركين بصحيفة «البوست»، وكنا، أنا وزميلي باتريك تايلر، قد استلمنا نسخاً من ستة عشر تسجيلاً لهيوغل في الشهر الفائت، ورحنا نتابع القصة. طلب سبوركين سماع التسجيلات فأجبنا بأن هذا الأمر سابق لأوانه. وعرض سبوركين المساعدة مضيفاً أنه إذا كان أي شخص من الوكالة قد ارتكب خطأ، فعليه أن يعرف بالأمر وكذلك كايسي.

وافقت الصحيفة أخيراً على مجيء سبوركين واستماعه الى التسجيلات، شرط أن يحضر هيوغل لإجراء مقابلة معه. وأصر سبوركين على الحضور بعد الظهر من اليوم نفسه، لأن كايسي يريد أن يعرف حقيقة الأمر في الحال.

وبعد مرور ساعات اجتمع ما يناهز الاثنا عشر شخصاً حول الطاولة في قاعة الاجتماعات في الطابق الثامن من مبنى «الواشنطن بوست»، وهم: سبوركين وهيوغل مع عدد من محاميه الشخصيين وبينهم يهودا بست من واشنطن الذي دافع عن نائب الرئيس سبيرو أغنيو، وبنجامين سي. برادلي المحرر التنفيذي في «البوست» وتايلر، وأنا، ومحاميان يمثلان الصحيفة في الأسهم، بالإضافة الى أربعة محررين آخرين.

ارتدى هيوغل القصير القامة بذلة مقلّمة، بنية اللون وربطة عنق بسيطة غير مزخرفة، وقميصاً مزروعاً بنقاط صغيرة ذات ألوان فاتحة.

قال سبوركين: «أريد أن أعرف ماذا يحدث هنا، بحق السماء!» مضيفاً أنه يمثل وكالة الاستخبارات المركزية فقط لا شخص هيوغل. طرحنا بعض الأسئلة العامة حول قيام هيوغل بتوفير معلومات داخلية للأخوين ماكنيل، وتهديده بقتل أحد المحامين العاملين لديهما، وما إذا كان على علم بأن الأموال التي سلّفها لأحد الأخوين ستوظف في شركة الاستثمار التي يملكها والتي كانت ترفع أسعار أسهم شركة هيوغل؟ وبالرغم من أن محامي هيوغل كانوا يعترضون من وقت لآخر، فقد أفسحوا له المجال للإجابة قبل الاستماع إلى التسجيلات. فردّد: «هذا غير صحيح، إنه غير صحيح مائة بالمائة»، وأنكر كل شيء. وقال: «الجواب هو النفي المطلق دون تردد...» وكان لصوته نغمة لطيفة كلما قدم التماساً أو تحفظاً. وعندها بدأ يخاطب الحاضرين في الغرفة بأسمائهم الأولى. واعترف بأنه كان يريد لقيمة أسهمه أن ترتفع، ولكنه قال وهو يجيل النظر على الحاضرين طالباً تفهمهم: «إذا أراد شخص ما أن يسجل لك مكالمتك الهاتفية على الطرف الآخر من الخط، لن تفهم كيفية طرحه للأسئلة ما يقوله، فبهذه الطريقة يمكن الإيقاع بأي شخص كان، هذا شيء غير عادل».

قاطعه سبوركين قائلاً: «لا أكرث طوال الليل هنا، إذ فما يهمني هو الحصول على الشريط إذا كانت هذه المعلومات مسجلة عليه. وعلي أن أبقى هنا بالرغم من كل شيء للاستماع إلى التسجيل، إذ علي أن أقدم الاقتراحات بصدد هذه التهم الخطيرة. أعني أن بعضها خطير، إذ من خلال خبرتي السابقة في وكالة الاستخبارات المركزية أعرف أن بعضاً منها لا أهمية له، لكن بعضها الآخر كالتلاعب في السوق هو تهمة خطيرة، وإذا كانت لديكم الإثباتات فينبغي أن أراها».

شغل تايلر المسجل واضعاً فيه شريطاً تمّ تسجيله في الثالث عشر من كانون الأول (ديسمبر) من سنة ١٩٧٤، وهو لحديث جرى بعد تهديد محامي الأخوين ماكنيل لهيوغل برفع دعوى ضده.

علا صوت هيوغل من آلة التسجيل وهو يصيح بكل وضوح: «كان لديه من الوقاحة والأعصاب أن يهددني بإقامة دعوى ضدي، إنه لأمر كريه

للغاية يدعو الى التقىؤ...؟ ما هذه التفاهات؟ دعه يرفع شكوى ضدي..
إنها لتفاهات يا سام، فأنا أعرف هذا الرجل... سأضع هذا اللقيط في
الزنزانة.. سوف أقتل هذا اللقيط».

ضغط تايلر على الزر ليوقف عمل آلة التسجيل، فقال هيوغل بكل خجل
وارتباك «ليس هناك ما يمكن التعليق عليه».

«هل هذا صوتك؟ هل تذكر هذه المحادثة؟»

فقال: «أجل».

«لكنك قلت سابقاً...»

«من الواضح أن ذاكرتي قد خانتني»، أجاب هيوغل مجابهاً الموقف
بشجاعة. وبألم قال ثانية: «إن التسجيل يظهر ما في الأمر»، وطلب
الاستماع الى الشريط الثاني.

في الشريط الثاني قال هيوغل لتوماس ماكنيل: «أحضر معك قلماً
ورقة، إذ أنني بصدد كشف معلومات سرية، هل فهمت؟»
كان التسجيل طويلاً واضحاً ودقيقاً، ذكر فيه هيوغل أرقاماً
بالدولارات عن التنبؤات الخاصة بالمبيعات.

«هل هذه معلومات داخلية خاصة؟»

«لا أستطيع الإجابة عن هذا السؤال، لن أجيب..»

تردد هيوغل، وتم الاستماع الى أشرطة أخرى.

«أعدتموني بالذاكرة الى سنة ١٩٧٤، والسبب الوحيد لقيامي بعمل
من هذا النوع هو أنني كنت رجل أعمال مغامراً كبقية رجال الأعمال،
أفخر بشركتي وأقول إنها تنجز أموراً تستحق الثناء».

«لكن اذا كنت فخوراً بما تقوم به، أفلا تريد أن تبقي ذلك سرياً؟»

«في الحقيقة، أنا قلت أن الأمر سري كما تعلمون، وهذا ما أوضحه
شريط التسجيل، آه تباً للأمر، انها طريقة... يا إلهي إنها... لماذا أراد
ذلك الرجل تسجيل حديثي؟» وعند هذه النقطة بدا هيوغل يائساً، وسأل
وهو يجيل بصره في أرجاء الغرفة: «لماذا؟»، «ماذا يعني كل هذا؟ وما هو
الهدف؟».

قال سبوركين الخبير الأول في تنفيذ القوانين التي ترعى التداول في

الأسهم، إن العنصر المفقود في هذه المسألة هو الدليل القاطع على أن هيوغل قد حقق ربحاً من إفشائه معلومات كهذه، وهذا العنصر ضروري لكي تصبح المسألة جريمة.

وأضاف: «أنا أضمن لكم أنه ليس بين الجالسين حول هذه الطاولة من لم يقل شيئاً ما على الهاتف لو تم تسجيله لوقع في ورطة». وأوماً الجميع برؤوسهم موافقين.

وطلب سبوركين من هيوغل ومحاميه الخاصين الخروج من الغرفة. وبعد ذهابهم، قال سبوركين هامساً: «سيكون القرار صعباً من جانبي.. إنكم تعلمون أن باستطاعتي أن أتخذ قراراً سهلاً. هناك قرار سهل أستطيع اتخاذه».

«أصرفه»، قال برادلي.

«أجل»، أجاب سبوركين، «لكن هل هذا هو القرار الصحيح أم لا، لست أدري». وأراد أن يستمع إلى كل الأشرطة المسجلة ليقيم الأمر لكايي.

«ليست مهمتنا أن نساعدك على اتخاذ قرارك». قال برادلي، «ولكن سيكون لهيوغل فرصة الرد على أي شيء قبل أن ينشر في الصحف ووسائل الإعلام».

«لست أدري إذا كان هذا الرأي صائباً أم لا»، قال سبوركين. عاد هيوغل إلى الغرفة قائلاً إنه سيؤجل رحلة له إلى الخارج كنائب لمدير العمليات.

وقال: «إنها لمسألة في غاية الأهمية، يا أصدقائي، وسمعتي الشخصية على المحك. انني أنوي متابعة هذا الأمر حتى نهايته».

عاد كايي بعد ظهر يوم الأحد الثاني عشر من تموز (يوليو) من رحلة إلى الخارج استغرقت ثلاثة أيام، ودعا إلى اجتماع في الساعة الرابعة بعد الظهر في مقر الوكالة حضره إنمان، وسبوركين وبوب غايتس.

وقد أفاد سبوركين بأن المعلومات لا تزال غير كاملة، ومن غير الواضح إذا كان هناك أية انتهاكات أو تلاعب في الأسهم. وقال إنمان لكايي إنه في حال حدوث مشكلة كهذه فهناك اعتباران أساسيان، أولهما ألا يحدث

طمس للحقيقة، وثانيهما ضرورة عزل هذه المسألة عن المشاكل الأخرى لوكالة الاستخبارات المركزية، كأن يعطى هيوغل إجازة إدارية، وإذا اتضح أنه ليس هناك أية مشكلة يمكنه عندئذ الرجوع. وأما إذا تبين أن هناك شيئاً غير قانوني فيكون في هذه الحالة خارج الوكالة.

أعلن سبوركين معارضته للإجازة الإدارية، إذ ماذا يمكن أن يحصل في المستقبل لتغيير الوضع؟ من الذي يقرر ما إذا حدثت مخالفة قانونية أم لا؟ من المحتمل أن تظل المسألة معلقة لأشهر أو أكثر.

ولم يكن كايسي بدوره محبذاً لفكرة الإجازة الإدارية، فقال إن هذه الأشياء عادة لا تأتي بنتيجة، بل تبقى مجرد اتهامات على صفحات الجرائد لتشويه سمعة الناس، لكن كايسي أراد أن يعرف أسوأ جوانب هذه القضية.

أجاب سبوركين بأنها أشرطة التسجيل، واللغة المستعملة فيها والاتصالات التي أعطيت خلالها المعلومات.

قرر سبوركين أن يكون صريحاً مع هيوغل فقال له: «إن قانون مرور الزمن ينطبق عليك ولا أحد يمكنه أن يقاضيك، ولكن يجب أن تستقيل». لماذا؟ سأل هيوغل.

«اترك الوكالة. إذا ذهبت الى الكونغرس للشهادة، سوف يأكلونك حياً». وأخذ سبوركين يشرح أن المسألة تعتبر حثاً باليمين وإن دون قصد. «يمكنك أن تنكر كل شيء ولكنك لا تستطيع مناقشة تلك التسجيلات. ان الكونغرس ليس صحيفة يومية يمكنك ان تقول فيها أي شيء أو نكران أي شيء. القصة الوحيدة التي يجب أن تظهر بعد نشر مضمون تلك الأشرطة هي قصة استقالتك، وعندها يترك الكونغرس وشأنك. هذه نصيحتي، لقد سألتني نصيحتي كمحام وصديق. استقالتك في مصلحة الوكالة وفي مصلحتك أيضاً».

في تلك الأمسية استضاف هيوغل في منزله كايسي وسبوركين على العشاء. وهيوغل كان يقدر فضل كايسي الكبير في تعيينه نائب المدير لشؤون العمليات بالرغم من المعارضة الداخلية والمشاكل التي أثارها تعيينه. والغريب أن مجموع سنين الخبرة في الوكالة ما بين الثلاثة

المجتمعين لا تتعدى سنة واحدة.

قال هيوغل إن الاتهامات الموجهة ضده لا تعدو كونها أكاذيب. اتخذ سبوركين موقفاً حيادياً في حضور كايسي، وذكر هذا الأخير أن إنمان قد اقترح إعطاء إجازة إدارية مفتوحة لهيوغل الى أن تتوضح الأمور.

قال هيوغل: «لم آت الى واشنطن لأتلقى الضربات كل يوم». وأضاف أنه بحكم منصبه لا يستطيع الانتصار في معركة لتبييض صفحته والقيام بواجبات وظيفته في آن واحد. «لا أستطيع الانتصار في هذه المعركة وأنا في الخدمة العامة. ان الطريقة الوحيدة التي أستطيع الانتصار فيها هي كمواطن عادي».

قال سبوركين أنه متأكد من أن التقرير الصحافي سوف ينشر قريباً. وبادر هيوغل قائلاً: «إذا كان المقال يضر بالوكالة أو يمسك أو يمسني بأذى فسوف أستقيل».

لم يكن كايسي قد اتخذ قراراً، فالإجازة الإدارية ليست الحل الأمثل مع أنها تبدو أفضل من الاستقالة.

تابع هيوغل: «إذا ما خرجوا بقصة مؤذية لن أضر بالوكالة أو بك (كايسي)، وبالتأكيد لن أضر بالرئيس. سوف أستقيل فوراً». تطلع كايسي في عيني هيوغل وقال له: «القرار يعود إليك يا ماكس».

في اليوم التالي اتصل يهودا بست محامي هيوغل بصحيفة الواشنطن بوست وطلب اجتماعاً ثانياً. حمل بست معه ست عشرة وثيقة من ملفات هيوغل التجارية وطلباً يقول فيه إنه بحاجة الى مزيد من الوقت لتجميع معلومات أكثر، وأشار الى أن نشر القصة الآن يعتبر تهوراً من جانب الصحيفة.

وبعد ظهر ذلك اليوم التقى أفراد المجموعة نفسها في غرفة الاجتماعات في الطابق الخامس من مبنى الصحيفة. وقال الجانب الذي يمثل الصحيفة أن المطلوب ليس تكرار الاجتماع السابق الذي نفى فيه هيوغل نفياً قاطعاً أعمالاً معينة مع أن أشرطة التسجيل أظهرت العكس.

بدأ هيوغل بالاعتراض لكن سبوركين قال له: «استمع الى أسئلة

الصحافيين، وإذا كنت لا تعلم قل ذلك».

قال سبوركين عندما أبلغناه باعتزامنا نشر القصة غداً: «من أجل العدالة أو أي شيء آخر ما زلت أريد أن أسمع تلك الأشرطة».

أعيدت إذاعة بعض التسجيلات وانسحب هيوغل خلال هذا الوقت مرتين للذهاب الى الحمام. وأخيراً طلب الكلام:

«أريد أن أعتذر عن إجابتي بسرعة عن أسئلتكم يوم الجمعة من دون أن تكون لدي الفرصة للتفكير. كان في وسعي إعطاء أجوبة أفضل مع أنه لم يكن في نيتي إعطاء إفادات خادعة أو مضللة». وراح يلوي يديه المتشابكتين وهو منحني الى الأمام، وتابع يقول إنه لم يربح أي شيء من عمليات التداول بالأسهم. ومن المحتمل أنه كان آنذاك مبتدئاً وجاهلاً، ولكنه أنشأ شركة من لا شيء وتركها وهي تربح حوالي ١٠٠ مليون دولار سنوياً. أما ثروته الفردية فلا تتعدى سبعة ملايين دولار. وتوقف قليلاً ثم عاد ليقول إنه في كتاب يدعى «عملية نجاح» (Operation Success) صدر في سنة ١٩٥٧ خصص فصلاً كاملاً عن نجاحه في أعماله مع شركة «برودرز انترناشونال». «وقد ظهرت صورتني على غلاف مجلة «كورونت» (Coronet) واننا نحاول الحصول على نسخة لإرسالها إليكم. إنني فخور بما فعلته». ثم أخذ يعدد مؤهلاته: طلاقته باللغة اليابانية، خبرته الدولية، قدرته على التعامل مع الأجانب...

«لقد قبلت هذا المنصب لأنني أردت خدمة وطني، بالرغم من التضحية المالية المترتبة على ذلك. إن حياتي كلها وسمعتي على المحك هنا»، اغرورقت عينا هيوغل بالدمع وقال: «هذا الأمر سوف يلحق الأذى بي وبعائلتي البريئة». رفع صوته كما في أشرطة التسجيل بطريقة دراماتيكية وتابع: «إنه لمخجل حقاً أن يعامل بهذه الطريقة شخص تخلص عن فوائد مادية كثيرة لأجل خدمة بلاده، وأن يدان على أساس معلومات ترجع الى سبع أو ثماني سنوات». وتابع: «سوف يصعب في المستقبل إيجاد أشخاص مستعدين للمجيء الى واشنطن لقبول مناصب فيها».

في هذا الوقت كان كايسي في المركز الرئيسي للوكالة يزداد قلقاً في انتظار خبر من سبوركين. ورأى أنه من الأفضل إعلام رئيسي لجنتي

الاستخبارات في الكونغرس بالأمر. واستطاع الاتصال بإدوارد بولاند من لجنة مجلس النواب ولكنه لم يستطع الاتصال بغولدووتر.

في وقت لاحق أصدر محامي هيوغل بياناً من ثلاث فقرات ينفي فيه بشدة أية أعمال مخالفة للقانون، ويذكر أن موكله يشعر بخيبة أمل كبيرة لأن القصة سوف تنشر. وأضاف البيان: «سأواصل تقديم خدماتي كلما دعاني وطني الى ذلك ولفترة طويلة بعد توقف كل هذا الضجيج».

كان الوقت فجراً عندما استيقظ هيوغل على رنين الهاتف لسمع صوت سبوركين يقول إن القصة نشرت في صحيفة الواشنطن بوست، وقرأ له العنوان: «الجاسوس الأول في وكالة الاستخبارات المركزية متهم بممارسات غير قانونية في سوق الأسهم». وجاء في التفاصيل: «إن ماكس هيوغل، وهو يحتل أحد أهم المراكز الحساسة في إدارة ريغان كرئيس لجهاز العمليات السرية في وكالة الاستخبارات المركزية، تورط في عدة ممارسات غير قانونية في سوق الأسهم...»

فقاطعه هيوغل: «إنه لأمر مثير للإشمئزاز».

وتابع سبوركين قراءة المقال الذي أوجز الاتهامات، وحدد أنها أخذت مما جاء في أشرطة تسجيل.

«حسناً»، قال هيوغل، «لا ضرورة لمواصلة القراءة. سأقدم استقالتي».

بعد شروق الشمس بقليل اتصل هيوغل بكايسي هاتفياً قائلاً: «لقد قررت أن أقدم استقالتي»، فلم يحاول كايسي إقناع هيوغل بتغيير رأيه. لم يتمكن كايسي من الاتصال بغولدووتر حتى الساعة العاشرة إلاثلاثاً صباحاً لاطلاعه على المسألة، فوجده حانقاً لأنه تأخر في إعلامه.

أما في البيت الأبيض، فكان كل من جيمس بايكر رئيس أركان البيت الأبيض، والمحامي فريد فيلدينغ قلقين، فاتصل بايكر بكايسي الذي قال: «ماكس سيستقيل».

ارتاح بايكر الى أن الأمور سوّيت بهذه السرعة. وعندما أعلم الرئيس بالأمر لاحقاً ذلك الصباح استغربه ريغان قائلاً إنه لا يدرك تماماً ما هو الخطأ الذي اقترفه هيوغل.

قرأ هيوغل المقال وهو جالس في منزله. نظر الى صورته في الصفحة الأولى وقال في نفسه إنها صورة غير موفقة، وانه يملك أفضل منها بكثير. ضمّ المقال الكثير مما حوته الأشرطة ولكن الكلمات غير اللائقة حذفت منه.

ارتدى هيوغل ثيابه وأخذه سائقه الى مركز وكالة الاستخبارات المركزية حيث كان اجتياز الممرات مؤلماً، فكل العيون متجهة نحوه. وقد ظهر بعضهم وكأنه يبكي من التأثر، وأعرب له كثيرون عن أسفهم لما حصل. ولكنه كان متأكداً أن معظمهم كانوا مبتهجين لأن «الدخيل» قد خرج.

كتب رسالة الاستقالة وأخذها الى مكتب كايسي حيث كان الوداع صعباً للغاية.

قبل المدير الاستقالة وكتب على الرسالة: «تقبل بأسف عميق». عاد هيوغل الى مكتبه وحمل حقيبته وخرج.*

أحسّ كايسي بأن الوقت قد حان لتنظيم الأمور من جديد في مديرية العمليات، فعين فوراً جون هـ. ستين البالغ من العمر ٤٨ عاماً في منصب نائب المدير للعمليات. وهو خريج جامعة يال، ويملك خبرة عشرين سنة في الوكالة، منها مهمات رئيس مركز كمبوديا ثم ليبيا في السبعينات. وشعر كايسي مع ذلك بأن عليه الآن أيضاً أن يقوم بمهمات نائب المدير لشؤون العمليات بنفسه.

تعهد كايسي أن يعطي أمثلة لغيره في الوكالة. ومنذ بعض الوقت كان أحد المراكز في دولة شرق أوسطية يتحدث عن وضع جهاز لاستراق السمع في مكتب أحد المسؤولين الكبار في تلك الدولة، لأن الأحاديث المتداولة في مكتبه يمكن أن تشكل معلومات مهمة. ولكن المركز كان متردداً، يتأرجح قراره بين الإقدام والإحجام عند تقييم المخاطرة، وكيفية دخول المكتب. وحيال ذلك أصرّ كايسي على وضع جهاز استراق السمع

* قيل أن الأخوين ماكنيل هربا مع حوالي ٣ ملايين دولار اختلساها من شركتي نפט وغاز صغيرتين كانا يديرانهما، وظلاً مختفيين خارج البلاد. وقد ربح هيوغل لاحقاً حكماً عليهما بقيمة ٩٢١,٠٠٠ دولار لعدم حضورهما الى المحكمة للإجابة عن أسئلة القاضي في الدعوى المرفوعة ضدّهما.

بنفسه خلال زيارة مجاملة يقوم بها للمسؤول المعني . وقالت المعلومات آنذاك أن جهاز الاتصالات الذي استعمله كايسي كان على شكل ابرة طويلة غرزها في إحدى الوسادات . ورواية أخرى قالت إن الجهاز دُسَّ في غلاف كتاب أهداه كايسي الى المسؤول . وقد شكك أحد كبار مسؤولي الوكالة في صحة هذه الرواية ، لكن آخرين أكدوا صحتها . حتى أنها قبلت من قبل بعض موظفي العمليات وكأنها حقيقة مُنزلة . واكتفى كايسي بالابتسام عندما سألته عن هذه الحادثة بعد عدة سنوات ، ولكنه حدق إليَّ عندما ذكرت له اسم البلد واسم المسؤول ، وقال إنه لا يجوز نشر هذه المعلومات أبداً .

الفصل السابع

ورد تحت العنوان الرئيسي في الصفحة الأولى من صحيفة النيويورك تايمز حول موضوع استقالة هيوغل، نبأ مكتوب بأحرف صغيرة يقول عنوانه: «القاضي يؤكد أن كايسي مدير وكالة الاستخبارات المركزية خدع المتعاملين بالأسهم عام ١٩٦٨». وقد جاء في التقرير أن القاضي الفدرالي تأكد قبل شهرين أن كايسي خدع عن علم مسبق، المستثمرين في شركة في نيو اورليانز تتعاطى الأعمال الزراعية وتدعى ملتييونيكس، كان هو قد ساعد في تأسيسها عام ١٩٦٨. واعتبر القاضي أن مدراء الشركة - وكايسي أحدهم - قد أخفوا عن المساهمين والمستثمرين الجدد وجود رهن لمؤسسيها بمن فيهم كايسي الذي كانت حصته ٣١١,٠٠٠ دولار وبلغت خسارته المعلنة ١٤٥,٠٠٠ دولار، وأن هناك تحريفاً وتمويهاً في إعطاء الأسهم الجديدة، وأن المسؤولية تقع على مجلس الإدارة، وعلى كايسي «الذي أخفى الحقائق وصورها على غير ما هي عليه».

لم يكن باري غولدووتر راضياً بعد انقضاء الأشهر الستة الأولى من تسلم بيل كايسي رئاسة الوكالة، فقد شعر بأنه مستبعد، ولم يفهم معنى تعيين هيوغل. وقد أسر بذلك الأمر لصديقه كوين قائلاً: «إذا كانت لكاييسي رغبة في تعيين شخص كهذا فيجب على الرئيس أن يطرده». فقد ثبت أن السرية المضروبة حول وكالة الاستخبارات المركزية وعدم اختراقها المزعومين خدعة كبرى اكدتها الدراسة التي وضعت عن ماضي هيوغل، فإما أن كايسي كان يعلم كل شيء عن هيوغل وتعتمد تغطيته، أو أن الدراسة عنه كانت غير دقيقة مما يوجب تنحية كايسي لعدم أهليته للمنصب الذي يتولاه. وازداد غضب غولدووتر بسبب التناقض الواضح في اقوال كايسي: فهو أولاً لم يتكلم عن الموضوع، وعندما تكلم جاءت كلماته خالية من الوضوح مما ولد لديه انطباعاً بأن أشياء كثيرة قد بقيت في الخفاء. وكان غولدووتر قد سأل مرة أحد زملائه «هل فهمت شيئاً مما قاله كايسي؟» ولم يتورع عن وصفه مرة أخرى بأنه «مترجرج» وله «شفتان مترجرجتان»، وكان يعتقد جازماً بأن كايسي لم يقم بأي مجهود

«فاللعين لم يفكر بطريقة سليمة ولم تكن له الفطنة السياسية الكافية ليحذر اللجنة قبل أن تنتشر قصة هيوغل». فالأمر كشفه برادلي رئيس تحرير الواشنطن بوست قبل أسبوع كامل من ذيوغ الخبر، فلماذا كان على غولدووتر أن يعرف كل ذلك من الصحافة؟

في اليوم نفسه اتصل كوين بكايي قائلاً له: «بيل، لا تحاول أن تفاجيء باري مرة أخرى، اتصل به في حالات كهذه، واقترح عليك أن توضح كل الأمور من دون مواربة فهو سيتفهم موقفك».

يوم الجمعة ١٧ تموز (يوليو) أي بعد انقضاء ثلاثة أيام على استقالة هيوغل، طلب غولدووتر اجتماع لجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ. وبعد تداول دام ساعتين في جلسة مغلقة تقرر إجراء دراسة ومراجعة روتينية وليس تحقيقاً في قضية هيوغل أو طرحاً لأية أسئلة حول الأعمال الخاصة لكايي. وكان أعضاء في اللجنة قد شعروا بأنه من غير الانصاف اعتبار هيوغل متورطاً بأعمال حصلت منذ سبع سنوات وتبرئة كايي من الأمر. وقد عبر السناتور بايدن عن موقف اللجنة بوضوح عندما قال: «إذا لم يقدم تفسير واضح عن قضية ملتينيونيكس يجب أن يطلب من السيد كايي تقديم مصلحة الوكالة ومصلحة البلاد على أي شيء آخر والتنحي عن منصبه». لكن غولدووتر قال للصحافيين أن لا سبب يوجب استقالة كايي إلا إذا تم اكتشاف المزيد من الحقائق الخافية.

وفي يوم الثلاثاء ٢١ تموز (يوليو) اجرت لجنة مجلس الشيوخ مناقشة حول موضوع طلب وكالة الاستخبارات المركزية إعفاءها من قانون حرية المعلومات، واستغل موينيها، الذي كان يرأس لجنة استجواب كايي الفرصة ليقول: «منذ يومين ونحن منهمكون بمعرفة ما إذا كان مدير وكالة الاستخبارات المركزية متورطاً في أعمال غير قانونية تجعله غير مؤهل للمنصب الذي يتولاه». ثم أضاف بصوت مرتفع: «اتصلنا مراراً بالبيت الأبيض وبالمدعي العام ولكن دون جدوى. ربما لا يعلم المدعي العام مَنْ أنا وربما لا يدري ما يدور هنا أو أنه يظن أن القضية غير مهمة. إنها يا سادة قضية مهمة ويجب عليهم مساعدتنا بالتأكد مما إذا كان

يتوجب على مدير وكالة الاستخبارات المركزية أن يستقيل أم لا. إذا أرادوا أن يتعمدوا التغطية عليه فمن المؤكد أنهم سوف يخسرونه بسرعة فائقة». وبعد أقل من ساعة ترك موينيهاان الاجتماع بعد تلقيه مخابراتين هاتفيتين مستعجلتين، إحداهما من المدعي العام ويليام فرنش سميث والثانية من مستشار البيت الأبيض فريد فيلدنغ.

كان كايسي خارج المدينة مرة أخرى تاركاً إنمان يواجه المشكلة وحده. وقد سمع غولدووتر يهمس في اذن زميل له إنه من الأفضل للجميع أن يستقيل كايسي.

في مساء يوم الخميس ذكرت محطة سي. بي. اس. التلفزيونية ان غولدووتر طلب من كايسي الاستقالة، فاستشاط غولدووتر غيظاً، ورغم أنه كان يشكو من آلام في ظهره ذلك اليوم لم يستطع أن يلجم غضبه، وطلب عقد مؤتمر صحافي في القاعة المخصصة للتلفزيون والاذاعة في مجلس الشيوخ نفى فيه ما قيل عن لسانه. ولكن عندما سئل عن شعوره لم يستطع إطلاق بعض الأكاذيب أو انصاف الحقائق، فقال: «ان مجرد تعيين شخص غير متمرس ليكون الجاسوس الأول للدولة قرار خاطيء. يجب أن أقول بصفتي شخصاً له علاقة طويلة بشؤون الاستخبارات إن القرار كان غلطة كبرى بل خطيرة، والضرر الذي لحق بمعنويات وكالة الاستخبارات المركزية بتعيين هيوغل هو باعتقادي سبب كافٍ ليستقيل كايسي، أو يقيله الرئيس».

أصبح في حوزة وكالة انباء سي. بي. اس. ووسائل الاعلام الأخرى قصة ذات أبعاد دراماتيكية مثيرة، فالمراسلة التي نقلت في السر أصبحت الآن على كل شفة ولسان. وحتى الحزب الجمهوري نفسه إعتبر أن هيوغل كان «خطراً» وأنه يجب إقالة كايسي. وأكثر من ذلك فقد ذكر غولدووتر أن ثمة شكوكاً حول اختفاء بعض ملفات التحقيقات حول الأعمال الخاصة التي يقوم بها كايسي، وقضايا أخرى غير واضحة، إضافة الى تقرير يزعم أن كايسي قبض مبلغ ٧٥ ألف دولار لقاء صفقات خاصة بشركة ملتينيونيكس ولم يخسر مبلغ ١٤٥ ألف دولار كما كان يزعم. وخلال زيارة قام بها غولدووتر لمنزل صديقه كوين في كونكتيكت

أفنيو، دار حديث خلال العشاء لفت فيه كوين نظر غولدووتر الى أنه لم يكن مضطراً لقول كل شيء. ووافقت بتي زوجة كوين على رأي زوجها ولامت غولدووتر على الطريقة التي أعلن فيها رأيه بقسوة. فرد غولدووتر: «لقد قلت ما قلت والوقت كفيل بتهدة الأمور. كان أسبوعاً طويلاً ومليئاً بكل أشكال التناقضات بين الولاء للحزب والتفكير المنطقي».

كان كايسي نائماً في منزله عندما حملت اليه آخر الأخبار ما قاله فيه غولدووتر، وخابره سبوركين الذي قال: «بيل، هل سمعت ما قاله غولدووتر؟» وشرح له تفاصيل المؤتمر الصحافي. لكن كايسي أخذ الأمر باستخفاف وطلب منه أن لا يقلق. لكن سبوركين قال بحدة: «ماذا تعني بأن لا أقلق؟» فما كان من كايسي إلا أن أقفل الخط وعاد الى النوم. في الساعة ٣,٣٠ فجراً نهض كايسي من فراشه ونزل الى قاعة المطالعة. وهو ينهض عادة من نومه بعد منتصف الليل مرتين أو ثلاث مرات في الأسبوع، وأحياناً يضيء النور الخافت ويقرأ في السرير، لكنه يعلم أن ذلك يزعج صوفيا زوجته التي تفضل أن يقرأ في غرفة أخرى.

لم يقرأ كايسي هذا الصباح الصحف اليومية كعادته، بل اتصل بسبوركين هاتفياً وسأله بعد أن أيقظه من نومه: «ما الذي قاله غولدووتر؟» فكرر سبوركين ما سمع وشاهد في آخر نشرة أخبار تلفزيونية حول المؤتمر الصحافي الذي عقده غولدووتر وطالب فيه برأس كايسي. وقال إنه على يقين من أن غولدووتر لا يقصد فعلاً ما قاله. اتصل كايسي بالسنتاتور بـ غولدووتر وبادره قائلاً: «لا أصدق أنك قلت هذا الكلام بحقي». فجاء ردّ الثاني مقتضباً: «الأفضل أن تصدقه لأنني عنيت كل كلمة قلتها».

أجرى كايسي في ذلك اليوم اجتماعات ثنائية متلاحقة مع أعضاء مجلس الشيوخ النافذين. وخلال اجتماع دام عشرين دقيقة مع السناتور هوارد بايكر الجمهوري وزعيم الأكثرية في المجلس، طلب من الأخير عقد جلسة خاصة ليقول فيها ما لديه بعد ان أكد أنه لم يقبض مبلغ ٧٥ ألف دولار عن طريق شركة ملتينيونيكس.

وافق بايكر من حيث المبدأ على الاجتماع لكنه أعلمه بأنه يرغب في

التشاور أولاً مع رئيس اللجنة التي ينتمي إليها، وطلب من كايسي ومن البيت الأبيض أن يقولوا كلمتهما خلال ٢٤ ساعة. ولكن لم يكن هناك من يستطيع أن يغير موقف الشيوخ الجمهوريين الذين تبنا رأي غولدووتر. خلال غداء مع المراسلين قال السناتور تيد ستيفنس أحد أعضاء لجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ ومن أصحاب الاتجاه المحافظ، انه من الحكمة أن يقبل كايسي بنصيحة غولدووتر ويستقيل. ورأى أن غولدووتر لا يرمي أفكاره جزافاً، وأنه قال ما قاله لأنه يفكر في مصلحة وكالة الاستخبارات المركزية. وقال السناتور ويليام روث من ولاية ديلاوير، وهو أحد الشيوخ الجمهوريين الثمانية في لجنة الاستخبارات: «هذه الاتهامات نالت كثيراً من مصداقية كايسي لدى اللجنة، الى درجة أنه لم يعد مؤهلاً للقيام بمهامه، ويجب عليه بالتالي أن يتنحى فوراً».

ذهل البيت الأبيض من الهجوم الذي تعرض له كايسي من قبل حلفائه الأقربين، وأصدر بياناً باسم الرئيس جاء فيه أنه لم يغير رأيه بالنسبة الى بيل كايسي. أما كايسي فقال للصحافيين الذين كانوا يلاحقونه من مكتب الى آخر، إنه عندما تظهر جميع الحقائق بوضوح سيتأكد الجميع من أنه أهل لإدارة وكالة الاستخبارات المركزية.

مساء يوم الجمعة حصل هوارد بايكر على موافقة غولدووتر على تعيين مستشار خاص للتحقيق في قضية كايسي. وتم اختيار فريد طومسون الذي كان رئيس موظفي بايكر عندما شغل الأخير منصب نائب رئيس لجنة مجلس الشيوخ التي حققت في فضيحة ووترغيت خلال ١٩٧٣ - ١٩٧٤.

قال بايكر لطومسون انه يريد تهدئة خواطر الجميع، وأنه لم يعد هناك أي تعاطف يذكر مع كايسي، واذا لم يتمكن الأخير من تبرئة نفسه بسرعة فهو في حكم المنتهي. وبدأ طومسون عمله بمراجعة الملفات والوثائق والأوضاع المالية، ولم يلبث أن اكتشف أن وضع كايسي معقد. وجدير بالذكر ان طومسون قال عندما طلب منه الاشراف على التحقيق «أنا أحب كايسي لكنني أخاف على نفسي أكثر». وكان مطلبه الأساسي إجراء تحقيق كامل في القضية.

في نيويورك وفي الطابق الثاني والعشرين من المبنى رقم ٩٠ في بارك افينيو اخذ جوني شاهين، أحد أثرياء النفط وصديق كايسي لمدة خمس وثلاثين سنة، يقرأ الأخبار بذهول ودهشة. فإيمانه بالحزب الجمهوري قوي إلى حد أنه لم يفهم مطالبة الجمهوري غولدووتر برأس الجمهوري كايسي.

كان شاهين وكايسي في الخمسينات من أقرب المقربين إلى الجنرال دونوفان، الذي كان يتصل بهما دائماً عندما يغيبان عنه بعض الوقت. وعندما توفي دونوفان في ٨ شباط (فبراير) من عام ١٩٥٩ طار كايسي وشاهين إلى واشنطن لحضور الجنازة مع أن الطقس كان رديئاً جداً، وفي ذلك اليوم كان كايسي واجماً، داعم العينين، وفي غاية التأثر، يهز رأسه دون تركيز على شيء. وبدا كأن قسماً من جسده سيوارى التراب. ونقل شاهين عن كايسي قوله له: «انني أشعر وكأن والدي هو الذي توفي، دونوفان كان جزءاً لا يتجزأ من قلبي».

لاقى تعيين كايسي لإدارة وكالة الاستخبارات المركزية استحساناً كبيراً لدى المقربين من دونوفان وأصدقائه، وكان فيه استمرارية لأعمالهم في الاستخبارات خلال الحرب العالمية الثانية.

إتصل شاهين بكاييسي في واشنطن فرد عليه الأخير بأن ما قرأه بالصحف هراء بهراء، وأن اللجنة لا تريد إنصافه، وأن كل عضو فيها أراد أن يثبت شيئاً ضده، وأكد لشاهين: «انهم لم ولن ينجحوا في محاولاتهم»، ووصف الأمر بأنه: «زوبعة في فنان». وحاول شاهين أن ينصح صديقه بأن يعيد المياه إلى مجاريها ويصالح لجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ حتى لا يكون هو الخاسر بنتيجة المواجهة.

اتصل شاهين بجيفري ام. تي. جونز رئيس رابطة قدامى مكتب الخدمات الاستراتيجية، وهو خريج جامعة برنستون، ويتميز بهدوئه وأناقته المفرطة، ويتصرف دائماً كسيد انكليزي. وكان جونز قد حوّل النادي الليلي «ال موروكو» إلى نادٍ خاص وتولى إدارته شخصياً لمدة خمس سنوات. وهو يبدي اهتماماً جدياً بقدامى المكتب، ويصدر نشرة دورية خاصة تنشر أخباراً عن أي تغييرات تحصل في عناوين الأعضاء،

وأخبار الاجتماعات التي تعقد بين أي من الأعضاء، وذلك لمجرد الحفاظ على الوجود الشكلي لرابطة قدامى المحاربين.

اتفق شاهين وجونز على أن كايسي بحاجة الى مساعدة، فقد أصبح أحد الرفاق داخل خطوط «العدو»، أي الكونغرس، وعليهما بالتالي انقاذه. كانت أول خطوة يجب اتخاذها في رأيهما كسب الدعم الشعبي الفعّال لكايسي. فارسل جونز حوالي اربعمئة برقية يطلب فيها التبرع لقدامى مكتب الخدمات الاستراتيجية، وأقيمت المآدب الكبرى لهذه المناسبة في نيويورك وواشنطن، بحضور ضيوف كبار مثال جورج شولتز وويليام سيمون، وهما وزيرا مالية أسبقان. وقد تركت هذه المآدب والدعوات صدى إيجابياً لجهة تبييض صفحة كايسي.

خلال الأشهر الأولى رأى سبوركين شبح السناتور فرانك تشيرش ومحقيقه مخيماً في أرجاء قاعات وكالة الاستخبارات المركزية. فقد كان الجميع يخاف، ويتردد في القيام بأي عمل. وكان العديد من المقترحات يرفض قبل أن يصل الى مكتب كايسي. وعندما نبه سبوركين كايسي الى هذا الأمر وافقه الرأي بأن «الفيل» نائم لكنه ليس «ميتاً». ولذلك كان سبوركين يعتقد جازماً بأنه إذا نحي كايسي الآن فلن يستطيع أي شخص أن يحرك عجلة وكالة الاستخبارات ثانية.

في اليوم التالي أي السبت ٢٥ يوليو (تموز) عقد سبوركين واثنان من أصدقاء كايسي، وهما من الشخصيات المهمة، مؤتمراً صحافياً في فندق ماي فلاور في وسط واشنطن. ولم يكتفِ سبوركين بالدفاع عن وضع كايسي القانوني، بل راح يؤكد على اخلاقيته. وقال للصحافيين: «ستكون كارثة على هذا البلد إذا فقدنا مواهب هذا الرجل، وأنا أستطيع أن أكتشف بسرعة وجود أي تلاعب بالأسهم، لكنني أؤكد أنني لم لاحظ شيئاً من هذا القبيل في قضية كايسي».

وقام السناتور بول لاكسالت الجمهوري من ولاية نيفادا، والصديق الحميم للرئيس وقرينته، بجهد مماثل للدفاع عن كايسي، وأعطى له الفضل في إنجاح حملة ريغان الرئاسية خلال ١٩٨٠. حتى أنه صرح: «لولا بيل كايسي لما كان رونالد ريغان الآن رئيساً للجمهورية».

اعتبر جيفري جونز أن الوقت حان ليقوم بالدور المطلوب منه، فطار الى واشنطن وجعل من فندق ماديسون مركزاً له، وجمع حوله اثنين من قدامى مكاتب الخدمات الاستراتيجية هما الدكتور جيمس كيليس الذي كان أحد أبطال الحرب العالمية الثانية، وجازف بحياته في عدة عمليات أوكلت اليه من قبل المكتب، وجون بلاتنيك النائب الديموقراطي الذي ما زال في المجلس منذ ثمانية وعشرين عاماً، ورأس لجنة مجلس النواب للأشغال العامة منذ سنة ١٩٧٠ لغاية سنة ١٩٧٤.

كانت أولى محطات جونز وزمليه زيارة السناتور دانييل اينوي أحد الأعضاء السبعة الديموقراطيين في لجنة الاستخبارات، الذي كان أيضاً عضواً في اللجنة التي تشكلت في مجلس الشيوخ للتحقيق في قضية ووترغيت، وأول رئيس للجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ (١٩٧٦ - ١٩٧٧) مباشرة بعد لجنة «تشيرش». وإينوي فقد ذراعه اليمنى في إحدى معارك الحرب العالمية الثانية.

أكد كيليس لاينوي على انطباعاته الممتازة عن عمل كايسي في مكتب الخدمات الاستراتيجية، وعلى ولائه التام ومحاولاته الصادقة لاعلاء شأن وكالة الاستخبارات المركزية. وبرر سوء تعامله مع الكونغرس بطباعه الإيرلندية العنيدة. وبعد ان استمع إينوي بانتباه قال: «إذا وثق جون بلاتنيك بكايي فأنا سأمنحه الثقة بدوري».

إتصل كيليس وبلاتنيك باثني عشر عضواً من أعضاء لجنة مجلس الشيوخ، وبموظفين فيها، وتوصلا الى انطباع بأنه لا يزال هناك من يتعاطف مع كايسي.

في الساعة الثانية من بعد ظهر يوم الأحد أرسل كايسي عشرة مجلدات من الوثائق بسماكة قدمين الى لجنة مجلس الشيوخ ليثبت رغبته في الإجابة على الصفحات الأربع من الأسئلة. كانت هناك عشرون نسخة داخل عشرين علبة، أي نسخة واحدة لكل سناتور في اللجنة. وفي إحدى رسائله الى غولدووتر عبر كايسي عن رغبته في المثول أمام اللجنة. ويوم الاثنين تحدث عن التطورات أمام مئات من موظفي الوكالة، ومما جاء في كلامه انه دهش لكثرة المزاغم ضده، التي ظهرت دفعة واحدة وفي اسبوع

واحد فقط. وطلب من الموظفين أن يتفهموه ويساندوه لأنه لم يقدّم بأي عمل سيء وينوي البقاء مديراً للوكالة. وقد وصلت إلى الصحافة أخبار التصفيق الحاد الذي قوبل به خطابه.

ذهب كايسي إلى إنمان طالباً منه أن يؤدي له خدمة بالدفاع عنه وإطرائه علناً. ورأى إنمان أن كايسي لم يكن ليوجه إليه هذا الطلب لولا حاجته إليه، فقبل فوراً ووافق على دعوة هيئة تلفزيون «الاي بي سي» للظهور على شاشتها في برنامج مسائي مع تيد كوبل.

كان إنمان يعتقد في قرارة نفسه أن الخلاف بين كايسي وغولدووتر يعود تاريخه إلى العام ١٩٦٦، عندما رشح كايسي نفسه للمقعد الجمهوري في الكونغرس ضد ديرونيان أحد مناصري غولدووتر، واعتبر أن الرجلين لم يستطيعا نسيان تلك الحادثة حتى بعد انقضاء خمس عشرة سنة عليها.

بعد ذلك جال كايسي على العديد من أعضاء مجلس الشيوخ، فهو العارف الأكبر بخفايا أعماله واستثماراته الخاصة دون غيره. فراح يجيب على كل سؤال ويعطي أدق الأرقام في كل مناسبة، ولم يشعر بأي إحراج كونه كأي رأسمالي آخر مغامراً يخوض المجازفات التي كثيراً ما كانت تؤدي إلى الفشل وإقامة الدعاوى، لكنه لم يتهم يوماً بأي عمل غير قانوني. وبالنسبة إلى شركة ملتينيونيكس كان فعلاً في مجلس إدارتها، لكنه كان عضواً في مجالس إدارة كثيرة أخرى، ولم يكن يتعاطى مباشرة بالصيغة القانونية لعمليات طرح الأسهم، والشركة يمكن أن تكون مسؤولة عن التقصير المالي في حال قيامها بأعمال غير سليمة، لكن القضية كلها صوّرت من قبل الصحافة وكأنها قضية أخلاقية وجريمة لا تغتفر بالرغم من أنها عابرة وعادية، وأي شخص يتعاطى الأعمال والتجارة يستطيع أن يدرك ذلك.

فهم السناتور لويد بنستن، وهو أحد الديموقراطيين الأثرياء في تكساس وأحد أعضاء اللجنة، ما أوضحه كايسي لأنه على دراية تامة بالعراقيل التي توضع في عالم الأعمال، وقال بعد اجتماعه بكاييسي: «حتى الآن لم يستطيعوا إدانته بشيء بتاتاً ويتحتم عليّ أن اسمع أو أن أرى

دليلاً واحداً يدفعني الى أن اطلب من السيد كايسي أن يستقيل». ازدادت ثقة كايسي بنفسه من خلال اتصالاته بأعضاء مجلس الشيوخ وعقد اجتماعات خاصة معهم، وقد قال مرة لمجموعة من الصحافيين تحلقت حوله: «ليس هناك أي شيء خفي أيها الرفاق. أنا لا يهمني أي شيء فحياتي كتاب مفتوح، وأنا على استعداد لأناقش كل فقرة فيه».

راقب إنمان ما يجري بقلق. فقد ورد في مجلة نيوزويك خبر مفاده أن البيت الأبيض وضع لائحة تتضمن أسماء خلفاء لكاييسي إذا اقتضى الأمر إبعاده، لكن اسمه لم يظهر ضمن تلك اللائحة. فاستنتج أن مساعدي الرئيس أرادوا أن يفهم من ذلك أنه إذا استطاع غولدووتر التخلص من كايسي فلن يستطيع بأي حال من الأحوال الفوز برجله. وعندما ظهر إنمان في البرنامج التلفزيوني المسائي مع تيد كوبل قال: «إن بيل كايسي هو الشخص المناسب لمنصب المدير».

ساعد قدامى مكتب الخدمات الاستراتيجية في ظهور كولبي المدير السابق لوكالة الاستخبارات المركزية علناً على شاشة التلفزيون للدفاع عن كايسي، فقال في معرض دفاعه: «اعتقد أن أسوأ ما يمكن أن يحصل الآن هو أن يستقيل كايسي نتيجة لبعض القصص المثيرة التي تم جمعها».

يوم الاربعاء ٢٩ تموز (يوليو)، وبعد انقضاء خمسة عشر يوماً على استقالة هيوغل، مثل كايسي أمام لجنة مجلس الشيوخ في جلسة مغلقة عقدت في غرفة خاصة في الطابق الرابع من مبنى الكونغرس. وقد وجه كلامه للصحافيين وهو يهيم بالدخول إلى المصعد: «سوف تكون جلسة سهلة جداً، لقد اختبرت ذلك من قبل». وشعر أكثر وأكثر بالثقة بالنفس لأن أعضاء اللجنة من الحزب الديموقراطي كانوا الى جانبه، وهيوغل قد استقال، وكل المسائل المالية الخاضعة للبحث تتعلق باستثمارات ورؤوس أموال تعود الى ما قبل عام ١٩٧١.

بعد أن أقسم كايسي اليمين أمام اللجنة أجاب عن جميع الأسئلة التي طرحت عليه: مزاعم ضعف الاستخبارات الاميركية في الشرق

الأوسط، إدخال السياسة في أحد تقاريره التحليلية، وسوى ذلك. واعترف بأن هيوغل لم يكن الشخص المناسب، وبأن تعيينه كان «خطأ». واستمر كايسي في التراجع مؤكداً أنه يوافق على رأي إنمان القائل بعدم جواز إدخال السياسة في عمل الاستخبارات، وبامتناع الوكالة عن النشاطات التجسسية في الداخل، كما جزم بأنه سيكون متعاوناً مع لجنة الاستخبارات إلى أقصى الحدود. وراح أعضاء اللجنة يرشقونه بالسؤال تلو الآخر، وكان بايدن أكثرهم إصراراً على فتح ملف كايسي المالي. أخيراً دافع كايسي عن نفسه قائلاً أنه كان رجل أعمال، وفي المفهوم الأميركي فإن المجازفة جزء من عمله. فعند توظيف رؤوس الأموال بغرض تحقيق الربح لا يكون النجاح مضموناً، مما يؤدي إلى مواجهات في ميدان العمل وربما اقامة الدعاوى. لكن ذلك كله يتم ضمن نطاق القانون وليس خارجه. فإذا لم يعجب هذا الأمر الشيوخ الموجودون فهذه مشكلتهم هم وليست مشكلته هو. وقبل نهاية النقاش اقترح هنري جاكسون ولويد بنتسن ان تعبر اللجنة عن ثقتها الكاملة بكايسي، وتعمل على ازالة الضرر الذي ألحق به في الأيام السابقة، لكنهما لم يستطيعا تجنيد الأكثرية للتوقيع على الاقتراح.

بعد أخذ وردّ وافق المجتمعون بالاجماع على اصدار التصريح الآتي: «ليس هناك أي سبب جوهري يحملنا على الاعتقاد بأن كايسي غير مؤهل ليكون مدير وكالة الاستخبارات المركزية».

لم يكن كايسي راضياً عما جرى خلال الساعات الخمس التي استغرقها الاستجواب، ورفض الاجابة عن أي سؤال لدى خروجه من القاعة.

في البيت الأبيض كان الرئيس ريغان يعد التصريح الذي سيديلي به بعد انتصاره حول مشروعه لتخفيف الضرائب الذي كان قد نال موافقة كبيرة في مجلس النواب حيث الأكثرية ديموقراطية. والمشروع هو اكبر انتصار يحققه ريغان منذ انتخابه رئيساً، إذ كان مدار الاهتمام الرئيسي للبيت الأبيض لأشهر عديدة، وبرهاناً على أن باستطاعة الرئيس الامساك باوراق البرنامج السياسي للشعب الأميركي. وعندما هنأه أحد مساعديه

على انتصاره رد عليه ريغان: «شكراً، لكن هل قرأت التقرير عن بيل كايسي؟... بالاجماع».

في لانغلي حيث مقر وكالة الاستخبارات المركزية، لاحظ كايسي أن عملية التشاد السرية تنطلق ببطء. وهذه العملية وضعت أساساً لدعم وزير الدفاع التشادي السابق حسين حبري ومساعدته على استعادة السلطة من حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية (GUNT)، وتخليص التشاد من نفوذ القذافي. والخطة تشمل دعماً مباشراً يشمل المال والسلاح والدعم السياسي والمساعدات الفنية. وكان الأمر سهلاً فالمال يضخ عبر قنوات المساعدة الفرنسية التي بلغت حوالي ١٠٠ مليون دولار. ورأى كايسي أن الوضع في لانغلي غير مهياً جيداً للعملية، فمديرية العمليات هناك لم تكن على دراية كافية بسوق السلاح العالمي، كالعلم بأحدث البنادق وأرخص الأسعار، وطرق المواصلات المتوافرة، والأساليب الصحيحة لتحويل الأموال عبر المصارف، بل أن الوكالة كانت تصر على أن يتعهد حبري بعدم توجيه الأسلحة ضد أخصامه السياسيين، لأن موضوع حقوق الانسان كان موضوعاً حساساً بالنسبة إلى لجان الكونغرس المعنية.

لم يفهم كايسي مثل هذا الموقف، وإذ صحّ أن أسلوب حسين حبري لا يخلو من الوحشية والعنف فإنه أثبت بواسطته قدرته على الصمود، ومن الواجب بناءً على ذلك مساعدته.

قُدِّم التفويض الخاص بعملية التشاد الى لجنة الاستخبارات في مجلس النواب من قبل هيوغل قبل استقالته، فشكا العديد من أعضاء اللجنة من أن الكلام الموجود في التقارير المذكورة صيغ بأسلوب مبهم يبرر جعل القذافي الهدف المباشر للعملية.

وقد أبدى بعض أعضاء الكونغرس شكهم فيما إذا كان حبري الشخص المناسب الذي يستحق المساعدة السرية المطلوبة، فمن جهة

وردت اسئلة حوله تورطه في مذابح، ومن جهة أخرى تذكر بعضهم تصريحاته عن إعجابه الشديد بماوو كاسترو و هوشي منه، وقد طالب مرة بما سماه «ثورة عارمة في كل افريقيا». علاوة على ذلك كان حبري لسنوات خلت مقرباً من القذافي ويتلقى السلاح منه، فهل هو فعلاً الشخص المناسب لمواجهة الزعيم الليبي؟

كان كايسي قد سلم اللجنة نسخة عن تقرير خاص مطول ذكر فيه انواع الاسلحة المطلوب ارسالها، والأشخاص الذين يحب الاتصال بهم في التشاد والكلفة التقريبية للعملية والوقت الذي ستستغرقه. لكن أعضاء اللجنة النيابية بعثوا برسالة سرية جداً للرئيس ريغان يحتجون فيها على العملية، وتم تسريب معلومات عن هذه الرسالة الى الصحف، فقالت التقارير الصحافية ان مجلس النواب قد عارض القيام بعملية ما في إحدى الدول الافريقية. وراجع النائب كليمنت زابلوكي رئيس لجنة الشؤون الخارجية النيابية وعضو لجنة الاستخبارات التقرير عن التشاد، والرسالة التي وجهت الى ريغان، وسرّب الى مجلة نيوزويك أن الرسالة الموجهة الى ريغان تتعلق بخطة للإطاحة بالقذافي. وذكرت النيوزويك في تقرير مختصر أوردته تحت عنوان: «خطة لقلب حكم القذافي»، أن «وكالة الاستخبارات المركزية على وشك القيام بعملية ضخمة متعددة المرحل للإطاحة بالقذافي»، وان «الخطة كانت تهدف للذين راجعوها من أعضاء اللجنة إلى اغتيال القذافي».

أثار التقرير غضب كايسي الشديد، فالوكالة قد شرعت في عملية دعم كان لها حظ وافر في النجاح، لا سيما وأنها تتم بمساعدة فرنسية ومصرية، ولا شك في أن هاجس القذافي من هجوم وهمي مباشر عليه سيزداد الآن في الوقت الذي تستعد الوكالة للدخول من الباب الخلفي. وأصدر البيت الأبيض نفياً علنياً للقصة التي أوردتها مجلة نيوزويك مع التأكيد بأنه استلم فعلاً رسالة احتجاج من اللجنة النيابية عن عملية ما في إحدى الدول الأفريقية.

عندها بدأ البحث عن اسم الدولة المعنية وغير المعلنة، فأشار عدد من كبار موظفي البيت الأبيض الى أنه من الأفضل وضع كل شيء في إطاره

الصحيح وان يعلن اسم الدولة المستهدفة، ليصبح في الإمكان نفي كل ما يتعلق بخطة تستهدف النظام الليبي. وقد تزامن ذلك كله مع حدث آخر هو موافقة الرئيس ريغان على عملية سرية أخرى بناء على طلب وزارة الخارجية، تقضي بتقديم مساعدة مادية لتوفير دعم سياسي لزعيم دولة موريشيوس الموالي للغرب. وموريشيوس جزيرة صغيرة في المحيط الهندي قريبة من ساحل مدغشقر، ومن ممرات النفط الحيوية للولايات المتحدة، فالزعيم هناك رئيس الوزراء رامغولام، وهو طبيب في الثمانين من عمره، تربع على عرش السلطة منذ ثلاث عشرة سنة، وهو يواجه الآن معركة حامية مع حركة ماركسية مسلحة، والدلائل كلها تشير إلى أنه سيُمنى بهزيمة مؤكدة إذا لم يتلق أي مساعدة. ونظراً إلى موقعها الاستراتيجي كان هناك احتمال في أن تصبح الجزيرة قاعدة بحرية سوفياتية في حال انتصار اليساريين. أما تنفيذ مثل تلك العملية السرية بما تشمل من دعم مادي وسياسي فيمكن أن يبقى على زعيم صديق على رأس السلطة هناك. وكانت الكلفة والمخاطرة قليلتين واحتمال الانتصار كبيراً، ولم يعترض أحد في الكونغرس على تقديم الدعم السياسي المحدود للعملية، فتلك القرارات كانت مسألة عادية تتطلب فقط ارسال بعض المال إلى زعيم دولة اجنبية صغيرة لشراء نتائج الانتخابات.

لكن بعض مساعدي الرئيس غير الملمين بالجغرافيا والشؤون الدولية أخطأوا وسرّبوا معلومات إلى الصحف بأن الدولة المستهدفة هي موريتانيا، فأصبحت موريتانيا مادة صحافية في اليوم التالي على أنها هدف العملية في افريقيا، والولايات المتحدة على وشك قلب الحكم هناك. إحتار كايي بين كون الأمر خديعة ما أو مجرد جهل مطبق. والولايات المتحدة في أي حال على علاقة صداقة بالزعماء العسكريين الذين يحكمون موريتانيا. وتقارير وكالة الاستخبارات المركزية أكدت أن ليبيا كانت متورطة في محاولة فاشلة لقلب نظام الحكم في الدولة العربية الافريقية في أوائل كانون الثاني (يناير).

ثارت ثورة الموريتانيين وبعثوا باحتجاجات إلى الولايات المتحدة، وتسبب بعض المسؤولين في الإدارة الاميركية في تعقيد المشكلة عبر

محاولتهم تصحيح ما ورد في مجلة نيوزويك، إذ ابلغوا أول الأمر زعماء موريتانيا بأنهم لا يستطيعون البحث في صحة معلومات من المفروض أن تكون سرية. ولكن إذا كانت المعلومات خاطئة فلماذا لم ينكرها الناطق الرسمي بلسان البيت الأبيض كما فعل قبلاً مع ليبيا؟ لذلك اعتبر الصمت الرسمي تأكيداً لما جاء في التقرير. وأخيراً حاولت وزارة الخارجية إقناع الموريتانيين بأن التقارير الصحافية كانت خاطئة، لكن ذلك كان ينقصه تسمية الهدف الحقيقي.

وفي النهاية صدر نفي لعملية موريتانيا، وسربت تقارير عن كون جزيرة موريشيوس الهدف الحقيقي، مع التركيز على أن العملية هي لدعم النظام القائم هناك وليس للاطاحة به.

شعر كايسي بالمرارة فقد كانت التقارير الصحافية تنشر من دون تدقيق في المعلومات. واعتبر أن على صانعي السياسة في البيت الأبيض أن يأخذوا دروساً في كيفية التصرف حيال العمليات السياسية الخارجية السرية، فهي حتماً لا تدار علناً كالحملات الانتخابية بالقاء الخطب وبتسريب المعلومات وتوضيحها. وخلال إجتماع مع الرئيس في البيت الأبيض اشتكى كايسي من التسريب الحاصل للمعلومات، قائلاً إذا كان المطلوب منه ان يدير العمليات بنجاح فيجب أن تبقى كل التفاصيل طي الكتمان مهما كلف الأمر. فالتقارير والأخبار التي انتشرت مؤخراً أعطت الانطباع بأن العمليات السرية المكلفة قد بدأ تنفيذها بالجملة في كل انحاء أفريقيا، وفي جزيرة موريشيوس، وموريتانيا، وليبيا. وكايسي يدرك أن تسريب المعلومات قد يوقف التعاون في جمع المعلومات السرية والعلاقات مع أنظمة الاستخبارات في الدولة المعنية.

عاد مراسلو النيوزويك للاتصال بزابلوكي رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب بعد صدور النفي بشأن عملية ليبيا. فتوجه زابلوكي الى موظفي المجلس يخبرهم بأنه هو الذي سرب المعلومات الى مجلة النيوزويك. ولكن ادوار بولاند رئيس لجنة الاستخبارات قرر عدم اتخاذ أي اجراء ضده بسبب تسريبه المعلومات، لأن التسريب أصبح امراً عادياً وشائعاً.

وفي يوم الأحد ٧ حزيران (يونيو) ١٩٨١ تلقى بوبي إنمان معلومات تفيد بان اسرائيل ضربت المفاعل النووي في العراق (مستخدمة طائرات اميركية) الكائن على بعد عشرة أميال من بغداد. فقام إنمان بتحريات ومراجعات أثبتت له أن اسرائيل كانت، بمعرفة كايسي بالذات، تملك كامل الحق تقريباً في الاستفادة من كل المعلومات الاستخباراتية التي تحصل عليها الولايات المتحدة بواسطة أقمار التجسس الصناعية، وقد استخدمت فعلاً تلك المعلومات لتشن غارتها على المفاعل النووي. وكان ذلك يعني بوضوح ان كايسي يتساهل كثيراً في إعطاء المعلومات لاسرائيل. والادارة الاميركية بهذا العمل تهدد سياسة التوازن بين العرب واسرائيل، إذ كيف يكون التوازن السياسي موجوداً عندما يسمح لاسرائيل بالقاء القنابل على دول الشرق الأوسط مستخدمة معلومات الاستخبارات الاميركية، وعلى الفور أصدر إنمان قواعد جديدة لا تسمح لاسرائيل بالاطلاع على الصور والمعلومات إلا لاستخدامها في الأمور الدفاعية، فيسمح لها بالاستفادة من الصور العائدة للدول التي تشكل خطراً مباشراً عليها والتي تملك حدوداً مشتركة معها، أما بغداد فتقع على بعد خمسمائة ميل من اسرائيل وتخرج بالتالي من إطار السماح المذكور.

وافق كايسي على ذلك لكنه كان مسروراً لأن الاسرائيليين تخطوا مشكلة كبرى بجرأة لافتة. وعندما عبر البيت الأبيض عن شعوره بالمفاجأة تم فرض عقوبات على اسرائيل بتوقيف تسليمها عدداً من طائرات ف - ١٦، ومع أن كايسي اعتبر الأمر ضرورياً لأسباب سياسية، لكنه شعر بقرارة نفسه بأن كل ذلك كان «هراء بهراء». فقد طلب الاسرائيليون من ادارة كارتر الضغط على العراق لوقف برنامج التطوير النووي، وهددوا بأنهم سيتولون القيام بعمل ما في حال لم يستجب الاميركيون لهم، حتى ان الموساد درست القيام بعملية تخريب، ولكن تم اختيار الضربة الجوية لأن المخاطر أقل بالنسبة للاسرائيليين والعراقيين على السواء، فقد قتل شخص واحد وهو فني يعمل في المفاعل النووي خلال الغارة.

ورأى كايسي انه كان على الاستخبارات الاسرائيلية أن تجتاز حاجزاً من الشكوك داخل الوكالة، فقبل عام ١٩٧٤ كان جيمس جيزوس

انغلطون، رئيس مكافحة التجسس في الوكالة، يدير مباشرة الدائرة المعنية بإسرائيل كاتماً المعلومات المتعلقة بعمليات الشرق الأوسط عن الموظفين والمحليين، وحتى بعد أن اقصى انغلطون من منصبه بقيت المعلومات الآتية من الاستخبارات الاسرائيلية تعتبر مجرد نشرة صحافية للموساد وظيفتها خدمة أهداف السياسة الاسرائيلية.

وبما أن الموساد تمتلك وجوداً بشرياً فاعلاً في أمكنة حيوية ثلاثة، هي لبنان وسورية والاتحاد السوفياتي، اضطر كايسي بذل كل ما في وسعه لإعطائها المصادقية المطلوبة لدى الإدارة.

وفي إطار العلاقات بين الاستخبارات الأميركية والإسرائيلية، كانت الأولى تكتّم معلومات تتلقاها من داخل منظمة التحرير الفلسطينية عن هجمات تنوي المنظمة تنفيذها داخل إسرائيل، وما لفت كايسي أن الاسرائيليين تقبلوا ذلك برحابة صدر مسلمين بوجوب حماية مصادر المعلومات.

بعد مرور شهر على عملية الإغارة على المفاعل النووي العراقي، قام رئيس الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية الجنرال يهوشا ساغي بزيارة الى واشنطن للاجتماع مع كايسي، الذي كان يثق به لأنه من الاسرائيليين القلائل المتفهمين للعقلية الغربية. واتفق الاثنان بنتيجة اللقاء على التنسيق الثنائي المباشر كلما دعت الضرورة.

درج كايسي على تكريس جزء من وقته يومياً للسوفيات، مصراً على الامساك بجميع الخيوط التي تتعلق بالعدو الأول. وكان احد استنتاجاته الأولى أن المدى والتطور اللذين يقوم عليهما مجهود الاعلام الدعائي السوفياتي غير واضح المعالم. فطلب من مديرية العمليات أن تقوم بدراسة وافية وبحث مستفيض عن الأمر. وكانت أول خطوة في هذا المجال دراسة حملت عنوان «الخطوات الفعالة للسوفيات». وقد صدرت هذه الدراسة في تموز (يوليو) ووزعت ثلاثة آلاف نشرة صحافية حولها

مع كتم معلومات كثيرة عن المصادر. ووصف التقرير بأنه خلاصة مجهود كبير لمحاولة الوقوف على سياسة السوفييات في كل انحاء العالم، ليس فقط في الأعمال الاستخباراتية والدعائية السرية، بل معرفة ما يقومون به من أعمال مثل تسريب معلومات خاطئة، وعمليات عسكرية، واستعمال عبارات طنانة، مثال «نزع السلاح»، و «السلام»، و «عدم الانحياز» و «التعقل».

وهذه الخطوات الفعالة التي تشمل جميع الأعمال التي يقوم بها السوفييات، كانت حسبما وصفها التقرير «واحدة من الوسائل الأساسية التي استخدمتها الدبلوماسية السوفياتية الخارجية»، وجاء في هذه الدراسة: «نحن نعلم من مصادر موثوق بها أن بعض التوجيهات والتعليمات المتعلقة بتحركات خاصة ومعينة قد وقعت من قبل زعيم الحزب ليونيد بريجنيف شخصياً».

وقد عدت بعض الفقرات في الدراسة المؤلفة من ثلاثين صفحة مواضيع مثل السيطرة التامة على إثنين من الصحف اليومية في غانا من قبل ضابطين في الاستخبارات السوفياتية توليا صرف مبالغ نقدية للمحررين، كذلك تزوير الاستخبارات السوفياتية لوصية رئيس الوزراء الصيني شو إن لاي التي جاء فيها ان الثورة الثقافية كانت عملاً خاطئاً، وقد صرح بعدها احد ضباط المخابرات السوفياتية الذين لجأوا الى الغرب، بأن رئاسة الاستخبارات السوفياتية قد وصفت هذا العمل بأنه «من انجح الأعمال المنفذة حتى الآن». ومن الأعمال الأخرى دفع مساعدات بقيمة ٨٥ ألف دولار لدعم مرشح يساري في نيجيريا، ومنها أيضاً حملة لدعم توقيع معاهدة «سالت ٢». أما حملات التضليل فقد شملت الدعم السوفياتي للحركة اليسارية في السلفادور، والعمل داخل المجموعات السياسية الفاعلة ولجان اتحاد النقابات في بولندا (سبع تظاهرات خلال الأشهر الستة الأولى من عام ١٩٨١)، والتغلغل في المنظمات الدولية بما فيها الأمم المتحدة. وقد أشارت دراسات أخرى في التقرير الى الباكستان وكذلك محاولات دق اسفين في العلاقات الاميركية المصرية، والجهود المبذولة في جزر موريشيوس لاقامة نظام موالٍ لموسكو.

استنتج إنمان ان كايسي وقع ضحية المبالغة، فهو قد وظف دراسة «الخطوات الفعالة لمسألة عقائدية»، وكان من السذاجة اعتبار الاتهامات التي كانت تصدر في البرافدا وتاس وراديو موسكو ضد سياسة اميركا في السلفادور بأنها من المسائل المهمة التي تقع في خانة «الخطوات الفعالة». حتى أن السياسة السوفياتية الخارجية بحد ذاتها وصفت بأنها من هذا الصنف من الخطوات. لكن إنمان وافق على أن معظم مواضيع الدراسة صحيحة، إذ أنها جاءت من مصادر بشرية جديرة بالثقة. فالحملة السوفياتية لم تكن وليدة مخيلة كايسي، مع أنه من الضروري التمييز بين تزوير وصية وغزو افغانستان من جهة، وافتتاحيات البرافدا من جهة ثانية. أما التوزيع الواسع لهذه الدراسة فكان المقصود منه تحريك الضمائر وتحضيرها لتقبل عمل تقوم به وكالة الاستخبارات المركزية ضد السوفيات. ولكن الوكالة لم تستطع أن تحدد الكلفة التي يتحملها السوفيات لتنفيذ تلك الخطوات، فقد حلت مثلا جهود السوفيات في تحريك المعارضة ضد خطط الولايات المتحدة الرامية الى صنع قنبلة النيوترون التي تستطيع القضاء على البشر دون المباني، وقالت الدراسة في هذا الشأن: إذا وضعنا انفسنا مكانهم لوجدنا أن القيام بحملة كبرى مماثلة لحملة السوفيات ضد صنع قنبلة النيوترون تكلف أكثر من مائة مليون دولار».

في ١٣ آب (أغسطس) وبعد مرور شهر على نشر دراسة وكالة الاستخبارات المركزية، قال الرئيس ريغان للمراسلين: «لدينا معلومات بأن الاتحاد السوفياتي صرف حوالي مائة مليون دولار في اوروبا الغربية وحدها قبل عدة سنوات، عندما أعلن أول مرة عن اختراع قنبلة النيوترون، ولا أعلم كم يصرفون من المال حالياً، ولكن يبدو انهم بدأوا بتنفيذ حملة دعائية مماثلة».

لم يتحمل أحد مشقة تصحيح ما أعلنه ريغان، وفي حين رأى إنمان أنه ليس من جدوى في توزيع رئيس الولايات المتحدة معلومات خاطئة، لم ينزعج كايسي كثيراً فالسوفيات كانوا يكذبون على الدوام، والكلفة التي قدرتها وكالة الاستخبارات المركزية قد تكون قريبة من الواقع.

قرر لورانس بيزوللو سفير الولايات المتحدة في نيكاراغوا التخلي عن منصبه في شهر آب (اغسطس). وبعد أن كان في الأشهر الثلاثة السابقة قد أوقف تدفق الأسلحة الى الثوار السلفادوريين، لم يعد بحوزته أي ورقة ضغط بعدما قررت الادارة الاميركية الغاء المساعدة المقررة لنيكاراغوا. وبعد جهد جهيد استطاع بيزوللو اقناع مساعد وزير الخارجية الاميركي توماس اندرز، الذي يملك دوراً فاعلاً في الادارة الاميركية، بزيارة نيكاراغوا للاجتماع بالساندينيين.

في ماناغوا تصارح بيزوللو واندرز. فتقارير وكالة الاستخبارات المركزية الاميركية الجديدة في ما يتعلق بتدفق الاسلحة الى نيكاراغوا اقلقت المسؤولين في واشنطن، وكانت وكالة الأمن القومي التقطت ما بين ٦٠ و ٧٠٪ من الاتصالات اللاسلكية الموجّهة من ماناغوا الى مراكز الثوار في السلفادور، مما يثبت تورط النظام السانديني في الصراع القائم. كما ان ازدياد الاسلحة لدى الساندينيين أقلق البلدان المجاورة لنيكاراغوا، لا سيما هندوراس في الشمال. وقال اندرز ان سياسة واشنطن المتبعة ستؤدي حتما الى صدام.

اعتقد بيزوللو ان اندرز عنى بقوله القيام بعمليات سرية لكنه ما لبث أن أوضح أنه يريد إنجاح التحرك الدبلوماسي. اجتمع بيزوللو واندرز مع القيادة الساندينية التي طالما أبدى أفرادها رغبة في الاجتماع والتباحث، ولكنهم كانوا يرفضون سياسة المراوغة التي يتبعها الاميركيون، وأوضحوا استعدادهم للدفاع عن أنفسهم حتى آخر شخص.

انتقد اندرز الساندينيين واتهمهم بمحاربة الكنيسة والصحافة والاتحادات العمالية، وبأنهم يطردون الأشخاص غير الشيوعيين من الحكومة، وكل هذه الأعمال مغايرة لاقتناع الادارة الاميركية الجديدة التي تريد أن يعمّ النظام الديموقراطي في بلدان اميركا الوسطى. فرد الساندينيون على الاتهامات بأن هذه أمور داخلية لا شأن للاميركيين

بها.

أثناء الاجتماع بالساندينين فقد مساعد وزير الخارجية الأميركي أعصابه مرات عدة، واصفاً بلادهم بالبعوضة التي يمكن للولايات المتحدة القضاء عليها بسهولة. وشدد اندرز على ان القضية هي قضية «بقاء»، وأن الفرصة سانحة للاتفاق مع واشنطن، وطالبهم بالتفكير بالأمر ملياً. لكن بيزوللو رأى أن اندرز ذهب بعيداً باللهجة غير الدبلوماسية التي استعملها مع أنه لم يقصد تهديدهم بل كان صادقاً في كلامه وواقعياً في توجيه إنذاره.

ونقل اندرز مطالب اميركا الى الساندينين، وهي الحد من التسليح، والتعهد بعدم التدخل في الشؤون الخارجية أو الداخلية للبلدان المجاورة، وأهم من كل ذلك عدم تصدير الثورة. وفي مقابل ذلك تتعهد الولايات المتحدة بعدم دعم أي من العناصر من الجيش الوطني الموالي لسوموزا الذي يعمل ضد الساندينين (هناك تقارير تقول أن ثوار الكونترا يتدربون في الولايات المتحدة) كما ان اميركا مستعدة لتوقيع معاهدة دفاع مشترك ومعاهدة عدم اعتداء مع نيكاراغوا. وأخيراً قال أندرز: «نحن لا نحب نظامكم ولكننا لا نستطيع حيال ذلك شيئاً. وعليكم في أي حال الخروج من السلفادور».

رفض اورتيجا الخروج من السلفادور معتبرا الثورة هناك الدرع الواقى للثورة في نيكاراغوا.

عاد اندرز الى واشنطن مقتنعاً بأن التحرك المجدي الوحيد للولايات المتحدة ازاء هذا الوضع هو التحرك السري. وبعث بتقرير سري عن رحلته الى الوزير هيج يعرب فيه عن تفاؤله بإمكان التوصل الى اتفاق مع الساندينين، فذيل هيج المذكرة بتعليق قال فيه: «لا أصدق ذلك إلا عندما أراه بعيني. وريثما يتم ذلك علينا المضي في تنفيذ الخطط الأخرى».

وضع اندرز مسودة معاهدة مع الساندينين، جاءت فيها الشروط مهينة لهم، وكأنه يطلب منهم التخلي عن ثورتهم ومثلهم. وقد رفض الساندينون المعاهدة فوراً.

التقرير الذي نشر في النيوزويك عن تخطيط وكالة الاستخبارات المركزية الاميركية لاسقاط العقيد معمر القذافي أو اغتياله، أقلق كايي الذي أراد مزيداً من المعلومات الاستخباراتية بشأن ليبيا. وقد استطاعت الاستخبارات الاميركية فك رموز الاستخبارات والرموز الدبلوماسية الليبية. وقد سهّل عليهم القذافي المهمة، فقد كان يتكلم بصراحة ووضوح عن خططه التخريبية على خطوط هاتفية غير محمية.

ومن أدوات القذافي شركة الخطوط الجوية الافريقية المتحدة التي كانت تعمل ظاهرياً كشركة لنقل الركاب والشحن الجوي، لكنها في الواقع كانت تعمل لحساب وكالة الاستخبارات الليبية بطائراتها وموظفيها^(*).

جاء في تقرير وضع في أواخر شهر آب (اغسطس) ١٩٨١ ان القذافي أمر شركة الخطوط الجوية الافريقية بفتح مكاتب جديدة لها في افريقيا بكلفة ٣٠ مليون دولار لتؤمن شبكة اتصالات استخباراتية جاهزة إلى جانب نقل الأغراض والأشخاص. وحسب معلومات وكالة الاستخبارات المركزية الاميركية فان عملاء استخبارات ليبيا سجلت أسماؤهم في سجلات المسافرين على أنهم طلاب. واستخدمت طائرات الشركة لنقل الألغام والمدفعية والذخائر والسيارات العسكرية الصغيرة والأسلحة إلى التشاد. كما تم بواسطة هذه الطائرات نقل جماعات من زمبابوي تلقت تدريبات على أيدي الليبيين إلى سالزبوري، وشحنت الطائرات أسلحة إلى السفارة الليبية في بوروندي وصواروخ (ارض - جو) سوفياتية الصنع إلى سورية.

من جهة أخرى كان القذافي يسعى إلى الحصول على سلاح نووي. ففي كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٠ سلّم السوفيات ١١ كيلوغراماً من مواد غنية باليورانيوم إلى مركز البحوث القائم خارج العاصمة الليبية طرابلس في مدينة تاجورا. وبالرغم من ان هذه الكمية تعتبر غير كافية لصنع قنبلة نووية واحدة (حتى إذا استمر تدفق مثل هذه الكمية فلن يتمكن الليبيون من صنع قنبلة واحدة قبل العام ١٩٩٠) فإنها تفوق

* جاء في مذكرة سرية بتاريخ ١٧ آب (اغسطس) عنوانها «ليبيا»: ان شركة الخطوط الجوية الافريقية المتحدة تمولها وكالة الاستخبارات الليبية.

تقديرات وكالة الاستخبارات المركزية حول استعداد السوفيات لتسليم هكذا كمية دفعة واحدة.

وأوردت تقارير أخرى ان ليبيا حصلت على كميات من اليورانيوم الأصفر من النيجر، تم نقلها على متن طائرات شركة الخطوط الجوية الافريقية المتحدة من تلك البلاد الواقعة في افريقيا الوسطى الى الجنوب من ليبيا. وفي مذكرة سرية صدرت عن وزارة الخارجية الأميركية بتاريخ ٥ تموز (يوليو) ١٩٨١ عنوانها «النيجر: هدف ليبيا التالي»، عدت مطامح القذافي في النيجر.

وفي تقرير آخر أفيد ان شركة المانية غربية أجرت تجارب ميدانية على صاروخ في ليبيا.

في هذه الأثناء كانت سياسة الإدارة الأميركية كلها موضع إعادة نظر، فاستغل كايي الفرصة لإغراق الإدارة بالتقارير السرية لحمل ريغان وهيغ بوجه خاص على اتخاذ خطوات تصعيدية ضد ليبيا. وهكذا أسهم كايي في تحدي الإدارة لقرار أصدره القذافي يدعي فيه سيادة ليبيا على خليج سرت (سدره) من خلال اجراء تمارين للبحرية الاميركية في عملية محدودة أيد فيها المجتمع الدولي اميركا في دحض ادعاء القذافي بأن مياه سرت ليبية.

في السابعة من صباح الاربعاء ١٩ آب (اغسطس) قامت طائرتان اميركيتان من طراز ف - ١٤ بطلعات استكشافية متوغلة حوالي ثلاثين ميلاً داخل المياه التي يدعي القذافي انها مياه اقليمية ليبية، وقد اعترضتهما طائرتان من سلاح الجو الليبي. وبما انه كانت قد صدرت أوامر للطائرات الاميركية بالرد دفاعاً عن النفس، فقد أسقطت الطائرتان. تبودلت الاتهامات والانتقادات ولكن المواجهة توقفت عند هذا الحد. وبعد الحادثة بثلاثة أيام أي في ٢٢ آب (اغسطس) ذهب القذافي الى عاصمة اثيوبيا اديس أبابا، واجتمع بقائد البلاد الكولونيل منغستو هيلامريم، وهو ماركسي متحمس. وفي الغرفة نفسها كانت هناك شخصية اثيوبية رسمية تعمل لمصلحة وكالة الاستخبارات المركزية الاميركية. وهذا المصدر كان حساساً بشكل ان تقاريره تذهب مباشرة الى قدر

محدود جداً من الرسميين، وقد صنّفته مديرية العمليات كعميل «ممكن الاعتماد عليه» بصورة عامة، وفي بعض الاحيان صنّفته بدرجة «ممتاز». في الاجتماع صرّح القذافي بأنه سيعمل على اغتيال الرئيس ريغان، وأرسل العميل الاميركي تقريراً الى واشنطن يقول فيه ان منغستو مقتنع بأن القذافي جاد في تهديداته.

بعد ذلك بفترة وجيزة التقطت وكالة الأمن القومي أحد أحاديث القذافي وقد ورد فيه التهديد نفسه. وكان تقريراً وكالة الاستخبارات المركزية ووكالة الأمن القومي أبرز ما ورد في الملخصات اليومية التي رفعت الى الرئيس ريغان في تلك الفترة.

أيقن كايسي أن هذا أقصى ما يمكن جمعه من معلومات، فراح يناقش الأمر مع الأشخاص المعنيين بحثاً عن الخطوات التي يمكن القيام بها لمواجهة الخطر المحدق بحياة الرئيس ريغان. وبمرور أسبوع واحد على المسألة بردت أعصاب الجميع باستثناء كايسي، الذي أمر وكالات الاستخبارات الأميركية كلها بإبلاغه شخصياً بأي معلومات تتوافر عن الموضوع.

في نهاية صيف ١٩٨١ تأكد لكايسي ان وكالة الاستخبارات المركزية ستقوم بدور مهم في اميركا الوسطى، وهذا الأمر يستحق إيجاد اشخاص أكفاء. ولم يكن كايسي ليعتمد على رئيس قسم اميركا اللاتينية في مديرية العمليات نستور سانشيز، فهو ضابط مخضرم أمضى في الاستخبارات ثلاثين سنة، وقد أمضى في تلك المنطقة وقتاً طويلاً بحيث تشرب عقليتها، كما أنه ليس من محبذي العمليات السرية. وصدف ان حان موعد تقاعد سانشيز في آب (اغسطس)، فساعده كايسي على الفوز بوظيفة محترمة في وزارة الدفاع تمهيداً للإتيان ببديل له.

يعتبر رؤساء الاقسام في وكالة الاستخبارات المركزية الأسياد في «مناطقهم»، فهم يديرون أعمال الوكالة اليومية، ويستطيعون تحقيق

أشياء مهمة شرط ان يتمتعوا بثقة الجهات العليا.
وعندما ذهب كايسي الى باريس للاجتماع برؤساء مراكز اوروبا الغربية قبل أشهر عديدة لفسته دواين كلاريدج المعروف بـ «ديوي»، وهو رئيس مركز وكالة الاستخبارات المركزية في روما.
وقد أقام كلاريدج لرئيسه عشاءً فاخراً قدّم له فيه أنواع الطعام وحتى الصلصة المفضلة لديه. ومع أن كلاريدج البالغ من العمر تسعة وأربعين عاماً لا يملك من الخبرة في العمل السري إلا القليل مما اكتسبه في آسيا وأوروبا، فقد عينه كايسي رئيساً لقسم أميركا اللاتينية.
أمن كلاريدج لنفسه اتصالاً مباشراً بمدير وكالة الاستخبارات المركزية، فلم يكن بحاجة للمرور برئيس مديرية العمليات ستين أو حتى إنمان، لأن كايسي كان مستعداً دائماً للاجتماع بكلاريدج أو لتلقي اتصالاته أو معلوماته في أي وقت. وإذا غاب كايسي عن المركز الرئيسي للاستخبارات المركزية في لانغلي كان مركز العمليات يجيب على هاتفه ليلاً نهاراً، سبعة أيام في الاسبوع، ومن ثم تنقل الاتصالات الهاتفية، بما فيها اتصالات «ديوي»، الى كايسي، فيتصل هذا الأخير به ويسأله: «ماذا لديك؟».

في ٦ أكتوبر (تشرين الأول) تلقى كايسي خبراً عاجلاً مفاده ان الرئيس المصري أنور السادات اغتيل خلال عرض عسكري جرى في القاهرة. ويومها ظلت إذاعة القاهرة تردد ولمدة ثلاث ساعات بلسان الناطق الرسمي للحكومة المصرية ان السادات لم يصب بأذى خطير، على الرغم من ان محطات التلفزيون المختلفة في الولايات المتحدة أكدت ان الزعيم المصري قد قتل.

كانت المحافظة على حياة السادات وابقاؤه في سدة الحكم الشغل الشاغل للإدارة الأميركية بالتعاون مع وكالة الاستخبارات المركزية التي أمنت مساعدة أمنية سرية واستخباراتية الى الحكومة المصرية. وبعد

توقيعه على اتفاقية كامب دايفيد سنة ١٩٧٨ ومعاهدة السلام مع إسرائيل في عام ١٩٧٩، وجد السادات نفسه معزولاً تماماً عن الدول العربية. ويمكن القول إن السادات كان زعيماً صنعه الشعب الأميركي والصحافة الأميركية إلى حد ما، ولم يكن يتمتع بمثل هذا الاحترام في بلده وبين أفراد شعبه. وكانت ملابس زوجته جيهان وافكارها وآراؤها حول تحرر المرأة المصرية موضع استنكار ورفض من قبل المسلمين الأصوليين في بلادها.

كانت وكالة الاستخبارات المركزية تزود السادات بمعلومات حول احتمالات تعرضه لمحاولة اغتيال، وعن القوى التي تعمل للقضاء عليه. وفي أحد التقارير تم تزويد السادات بمعلومات مفصلة عن التهديدات التي تطاول شخصه من قبل ليبيا وأثيوبيا وسورية وإيران. وبعد ثلاث ساعات من الحادثة بثت اذاعة القاهرة نبأ مقتل السادات على اثر اصابته بعدة رصاصات.

جن جنون كايسي وامضى الرئيس ريغان ساعات الصباح في المكتب البيضاوي في البيت الأبيض وهو متأكد من أن الخبر كاذب، وأن الاخبار المتلفزة خاطئة. وكان كايسي وإنمان قلقين من احتمال توجيه اللوم الشديد الى الوكالة من قبل الحكم المصري الجديد والرئيس حسني مبارك، نظراً لقيام وكالة الاستخبارات المركزية بتدريب افراد الحرس الشخصي لأنور السادات الذين لم يتمكنوا من حمايته، لكن الحكم الجديد لم يوجّه اللوم إلى أحد. وتبين بنتيجة التحقيقات أن قتلة السادات مسلمون أصوليون.

أولت وكالة الاستخبارات المركزية اهتماماً كبيراً لتأمين الاتصالات والتغلغل في الحكومة المصرية وتحذير السادات من الاخطار الخارجية التي تهدده، مهمة الاخطار الداخلية. وجاءت حادثة الاغتيال وكأنها إعادة طبق الاصل لما حصل في ايران. وشعرت الوكالة انها بحاجة في مصر الى مزيد من القنوات المستقلة الواسعة لتزويدها بالمعلومات، ولا يمكن ان يكون هناك أي تقييد على أساليب جمع المعلومات السرية، لا سيما تلك المتعلقة بمنطقة الشرق الأوسط المعرضة للهزات العنيفة كما

حدث الآن في مصر.

كان كايسي بحاجة الى العنصر البشري بالاضافة الى حاجته للأجهزة الالكترونية، كما كان بحاجة الى تأييد على أعلى المستويات في الحكم المصري الجديد. وقرر إرسال عناصر ميدانية الى مصر للتأكد من أن الرئيس مبارك لن يلقي مصير السادات.

لم يكن كايسي يحب حضور اجتماعات البيت الأبيض الموسعة ونادراً ما تكلم خلالها، لأنه اذا تكلم كان يستعمل كلاماً غير واضح فيضطر أحد الحاضرين إلى «ترجمة» ما يقوله للرئيس ريغان. وسكوته في الاجتماعات كان يزعج جيم بايكر كثيراً.

واعتبر كايسي أن قناة الاتصال الشخصي بينه وبين الرئيس ريغان أكثر فائدة، ففي حال كان لديه اشياء مهمة كان يبادر إلى الاتصال بالمكتب البيضوي. وذات يوم زار كايسي أمير ذو منصب كبير في المملكة العربية السعودية، وتمنى على كايسي ترتيب مقابلة له مع الرئيس ريغان، ففعل. وثارت ثائرة وزير الخارجية الكسندر هيغ عندما علم بما حدث، لكن كايسي كان مقتنعاً بأن هناك علاقات حساسة يجب أن تبقى بعيدة عن وزارة الخارجية التي ربما تكون عرضة لتسريب المعلومات.

كانت لوكالة الاستخبارات المركزية علاقات مميزة في مناطق أخرى من العالم العربي، ولا سيما مع الملك الحسن الثاني ملك المغرب. فعندما كمن مسلحون مدعومون من ليبيا لحامية مغربية في ١٣ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٨١ في الصحراء الاسبانية (سابقاً)، حمل كايسي طلب الملك لدعم اميركي مباشرة الى الرئيس ريغان، وقال له «علينا دعم الملك فوراً». وافق ريغان على الطلب وتوجه فريق مؤلف من ٢٣ عنصراً من وزارتي الدفاع والخارجية ووكالة الاستخبارات المركزية الى المغرب. وهنا أيضاً لم يأخذ كايسي رأي الكسندر هيغ.

في خريف ١٩٨١، كان غولدووتر ينتظر انتهاء التحقيق في مشاكل

كايسي المالية الذي شمل ١١٠ اشخاص، واستوجب مراجعة ما يقارب من ٣٨ ألف صفحة من المعلومات والتقارير، وأظهر التحقيق ان كايسي أغفل الكثير من المعلومات عند اعطائه افادته (تحت القسم). فقد اغفل مثلاً ذكر تسعة استثمارات عائدة له بقيمة ربع مليون دولار، وأغفل ذكر قيمة دينه الشخصي واستحقاقات أخرى تبلغ ما يقارب النصف مليون دولار. وهناك أيضاً أربع دعاوى مدنية متورط فيها شخصياً. وقد مثل كايسي بصفته محامياً أكثر من ٧٠ شخصاً في دعاوى مختلفة خلال السنوات الخمس السابقة، بما في ذلك دولتان اجنبيتان هما كوريا الجنوبية واندونيسيا.

اتهم عضو لجنة التحقيق أيرفن ناثن، الذي عمل سابقاً في وزارة العدل، كايسي بالقيام بأعمال مالية مشبوهة. وبالرغم من أنه لم يتمكن من الحصول على أمر من المحكمة للكشف عن سجله الضريبي، ولم يُسمح له بمقابلته فقد قدم تقريراً من تسع صفحات يحدد فيها علامات الاستفهام على اعمال كايسي. إلا أن ناثن عجز في أي حال عن توريط كايسي.

اختار غولدووتر روب سيمونز الذي يبلغ الثمانية والثلاثين من عمره والذي عمل مدة عشر سنوات في مديرية العمليات في وكالة الاستخبارات المركزية الاميركية، لرأس هيئة موظفي لجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ. وقد نفذ سيمونز مهمات سرية في تايوان لمصلحة الوكالة بين ١٩٧٥ و ١٩٧٨. ومن مهماته انه منع حكومة تايوان من الحصول على مواد كانت ستستعملها لصنع اسلحة نووية. فقد سرقت ملفات الحكومة التايوانية الخاصة بتركيب القنابل وأحبطت محاولتها شراء قطع حساسة للغرض نفسه. واصبحت مهمة سيمونز الآن في لجنة مجلس الشيوخ إنهاء قضية التحقيق مع كايسي.

وضع سيمونز تقريراً من خمس صفحات مثبتاً حكم اللجنة السابق بعدم وجود أدلة تقود الى اعتبار كايسي غير أهل لأن يكون مديراً للوكالة. وقد برّر سيمونز اغفال كايسي لبعض المعلومات بقوله: «لم ينتبه كايسي الى ذكر كل التفاصيل».

ذهب سيمونز الى مكتب كايسي ليعطيه نسخة عن التقرير واصفاً إياه بأنه لمصلحته، وشعر سيمونز وكأنه ضابط صغير ينقل تائب القيادة الى الجنرال. وأكد سيمونز ان هذا التقرير من شأنه دحض كل الاتهامات وانهاء القضية المثارة الى الأبد، مع العلم ان هناك أعضاء في لجنة التحقيق كانوا يودون نشر تقرير من ثمانين الى مائة صفحة عن أعمال كايسي وعن حصيلة تحقيقاتهم. اتخذ كايسي موقف تحدٍ من هذا الكلام مؤكداً أنه نظيف الكف. فرد عليه سيمونز بالقول إن الجدل سيؤدي إلى معركة طويلة مع لجنة الاستخبارات، لا سيما أن كثيراً من أعضائها غير راضين عما انتهى إليه التحقيق، وفتح مثل هذه المعركة ليس في مصلحة كايسي وبقائه في منصبه.

قال كايسي: «لن اسمح لأحد بأخذ وظيفتي مني فأنا أعمل للرئيس». فأجابه سيمونز: «هذه هي التسوية النهائية». وردّ كايسي بأنه «سيحارب حتى النهاية».

نشر التقرير بدون أية تعديلات في شهر كانون الأول (ديسمبر) أي بعد انقضاء وقت طويل على المسألة، فلم يعلق أحد عليه، كما لم يرد كايسي على ما جاء فيه. وقد ذكر في أحد مجالسه: «ان الذي ينشر في الصحف يؤذي ليوم واحد فقط».

ومن جهة أخرى تأكد سيمونز من ان كايسي الذي خبر تجربة الحرب واشترك فيها، وجابه الصعاب، لن تؤثر فيه ملاحقة مدنية كهذه.

بالرغم من عدم وجود إجماع في الادارة الاميركية حول اميركا الوسطى أصرّ كايسي على وضع برنامج متكامل للتحرك فيها. وألحّ الرئيس ريغان على مساعديه للاتفاق فيما بينهم حول موضوع اميركا الوسطى ولكن بدون جدوى، فلم يتخذ هو الآخر أي قرار. وكانت كوبا الشغل الشاغل للوزير هيغ، في حين أن وزير الدفاع كاسبار واينبرغر أراد تلافي الوقوع في شرك فيتنام ثانية. أما بايكر وباقي الاشخاص داخل البيت الابيض

فأرادوا من ريغان الاهتمام بالمشاكل الداخلية، وفي رأي هؤلاء أن الإدارة الأميركية يجب أن لا تتورط في مغامرة خارجية، خصوصاً أنها مدعومة من هيغ. أما كايسي فكان الشخصية الوحيدة في الإدارة الأميركية التي كانت تتفق مع هيغ. فكانا يلتقيان على الفطور كل يوم ثلاثاء مع مساعديهما في مركز وكالة الاستخبارات المركزية أو في وزارة الخارجية لتبادل الأفكار ووضع مشاريع الخطط.

وأدرك كايسي أنه في سبيل انقاذ السلفادور عليه الموازنة بين مطالب كل من هيغ وواينبرغر والجهاز السياسي في البيت الأبيض. أما الجهود الرامية إلى تعزيز الديمقراطية في تلك البلاد فهي على إيجابيتها غير كافية في نظره.

اتفق هيغ واندروز على توسيع نطاق العمليات السرية، وارتأيا أن على الولايات المتحدة أن تستفيد من أخطاء غيرها كما استفادت من العمليات العسكرية الفرنسية في التشاد.

أما ديوي كلاريدج فقد وجد منفذاً عبر بونيس ايرس عاصمة الأرجنتين، فقد كانت وكالة الاستخبارات المركزية على صلة وثيقة جداً بالجنرالات الحاكمين هناك. وقد حاربت استخبارات الجيش الأرجنتيني بحماس شديد المد الشيوعي، ونفذ برنامج متماسك لمواجهة الماركسية. وقلق الجنرالات من رجال العصابات «المونتانيروس» الذين كانوا ينطلقون من نيكاراغوا. وقد دعمت الأرجنتين رجال المقاومة الموجهة ضد الساندينين في نيكاراغوا، وقامت بالفعل بتدريب حوالي ألف رجل في منطقة في الهندوراس تقع إلى الشمال من حدود نيكاراغوا.

عرض كلاريدج أفكاره على اندروز وسواه من المسؤولين، وكان البديل الوحيد لها هو العمل انطلاقاً من تشيلي، لكن الدكتاتورية الحاكمة هناك كانت أسوأ من جنرالات الأرجنتين وأكثر عرضة للانتقادات.

وتساءل اندروز عن إمكانية استخدام الاسرائيليين في تقديم المساعدة بهذا الشأن، لكن كلاريدج اعتبر هذا الرأي غير عملي، فالأرجنتينيون جاهزون للمساعدة ولا لزوم لادخال فريق ثالث في الأمر.

قدم اندروز خطة لتحرك سري إلى هيغ فرأى أنها غير كافية، وأراد

تحديد موقع مناسب لتنفيذ عملية فاعلة، كتوجيه ضربة قوية الى معسكر كوبي في اثيوبيا. ولكن فكرته لم تلقَ أي تجاوب حتى من داخل وزارته، وخشي من حصول عملية في نيكاراغوا قد تؤدي الى حدوث تحول في المواقف، إذ انه في حال فشل هذه العملية ستضطر الولايات المتحدة للتراجع فوراً عن مواقفها، مع ان فكرة تنفيذ عملية سرية في نيكاراغوا كانت الاقتراح الوحيد الذي دعمه البيت الابيض ووزارة الدفاع ووكالة الاستخبارات المركزية.

اجتمع ريغان مع مجلس الأمن القومي نهار الاثنين ١٩ تشرين الثاني (نوفمبر)، فقدم اندرز خلال الاجتماع عرضاً لخطته، وبدأ بالقول ان البرنامج السياسي في السلفادور يجب ان تظل فيه روح الديموقراطية حية، كما انه يتوجب تثبيت اقدام المؤسسات الديموقراطية هناك وفي بقية دول اميركا الوسطى، فالديموقراطية هي الوسيلة الوحيدة لإعطاء الوجه القانوني لوجود الاميركيين، كما هي ضمان استمرار هذه المؤسسات.

وأضاف ان زيادة حجم المساعدات العسكرية والاقتصادية الى اكثر من ٣٠٠ مليون دولار إلى دول أميركا الوسطى ودول البحر الكاريبي أمر واجب التنفيذ، كما ينبغي إيجاد طريقة لاستئناف المفاوضات مع نيكاراغوا، وإلا فما على الولايات المتحدة سوى ارسال فرق عسكرية نظامية لتنفيذ حرب مكشوفة هناك. وقال ايضا: «إذا ذهبنا الى المصدر أي الى كوبا فلن ننجح، أولا لأننا غير مستعدين لمثل هذا العمل، كما ان عملا بهذا الحجم صعب التحقيق. يجب ان ننقل الحرب الى نيكاراغوا عبر عمليات سرية، فالعمليات التي تسند المقاومة وتعززها لن تؤدي الى اسقاط حكم الساندينين بل الى عرقلة الحكومة هناك فقط».

كان هيغ الشخص الوحيد الذي عارض هذا المشروع مبدئياً شكه في نجاحه، لكن معارضته لم تكن قوية ونهائية. ووافق الرئيس ريغان من جهته بصورة مبدئية على المشروع، وتبنى فكرة القيام بعمليات واسعة النطاق، لكنه تريث في اعطاء الموافقة الى وكالة الاستخبارات المركزية للقيام بنشاط سري لمساعدة الارجننتينيين على محاربة النظام السانديني. سافر الكسندر هيغ الى مكسيكو سيتي للاجتماع بنائب الرئيس

الكوبي كارلوس رافاييل رودريغز، في محاولة منه لتوجيه ضربة الى الديبلوماسية السوفياتية، لكنه لم يتوصل الى اي اتفاق مع رودريغز. وعقد هيغ وكايسي اجتماعهما الاسبوعي التقليدي على الافطار واجتمعا بعد الظهر من اليوم نفسه مع الرئيس ريغان لمدة اربعين دقيقة بحضور اعضاء مجموعة الأمن القومي لشؤون التخطيط، وهي المجموعة التي تدرس المسائل الخطيرة المتعلقة بالشؤون الخارجية. كما حضر الاجتماع كل من نائب الرئيس بوش، وميس، وبايكر، وديفر، وواينبرغر، وغاب عن الاجتماع ريتشارد الن مستشار الأمن القومي، الذي اخذ اجازة قسرية بانتظار انتهاء التحقيق في اتهامه بقبول رشوة قدرها الف دولار من صحافيين يابانيين والاحتفاظ بهذا المبلغ في احدى خزائن البيت الابيض. لخص كايسي مخططة السري وطلب الموافقة على اعطائه مبلغ ١٩ مليون دولار لمساعدة الارجننتين في اعداد وتجهيز قوة من خمس مائة رجل ليشكلوا نواة المقاومة ضد الساندينين، على ان تكون نقطة انطلاق هذه القوة من معسكرات تقام في الهندوراس، وشدد على أنه قد يحتاج الى مزيد من المال لدعم هذه القوة وزيادة عدد رجالها. ورأى هيغ ان ما عرضه كايسي لا يشكل مخططاً متكاملًا لكنه مع ذلك وافق عليه. واطمأن واينبرغر الى إبعاد وزارة الدفاع عن المغامرة، وارتاح نائب الرئيس بوش الى اعادة النشاط الى الطاقة شبه العسكرية لوكالة الاستخبارات المركزية، وانتهى الاجتماع عند هذا الحد.

في اليوم نفسه وقع ريغان تفويضاً سرياً وافق بموجبه على عمليات سياسية وعسكرية لعرقلة المساعدات التي يقدمها الساندينيون الى الحركات الثورية في دول اميركا الوسطى، بما في ذلك السلفادور.

انزعج رئيس الهيئة المشتركة لرؤساء اركان القوات المسلحة الجنرال دايفيد سي. جونز، الشخص الوحيد المتبقي في البيت الابيض من ادارة الرئيس الاميركي السابق كارتر والعضو في مجلس الأمن القومي، من

موافقة ريغان على عملية نيكاراغوا، وتوصل من خلال قراءته لتقارير الاستخبارات الى ان الصورة لم تكن واضحة حول الجهة المسؤولة عن الاضطرابات الحاصلة في دول اميركا الوسطى، أهي أيد كوبية او سوفياتية؟ فنظرة كايسي الى المشكلة تستند على مبدأ الصراع بين الشرق والغرب، وكأن رحيل الشيوعية يحل المشاكل. في حين أن الجنرال جونز يرى ان المشاكل الاقتصادية والاجتماعية تطفئ على الصراع القائم، كما انها تعطي للمدّ الماركسي الخطر ارضاً خصبة. ورأى جونز ان مساعدي الرئيس ريغان يتذرعون بمعلومات ضخمة من وكالات الاستخبارات المختلفة ليبرروا قيامهم بأعمال معينة. فهو يعلم علم اليقين ان في تقارير الاستخبارات مبالغة عن الدور الشيوعي في تلك المنطقة.

لكن الاسوأ من ذلك، في رأي جونز، كان اختيار الأرجنتينيين للمساعدة. فالأرجنتين دولة مناهضة للشيوعية لكنها، حسب اعتقاده، لن تتمكن من تحقيق نتائج مهمة. فنيكاراغوا تبعد عنها حوالي ٢٥٠٠ ميل، بل تبعد بونس ايرس عن ماناغوا حوالي ٣٧٠٠ ميل جواً. فلم القلق من احتمال قيام رجال عصابات المونتانيروس بتنظيم ثورة ضد النظام الأرجنتيني الذي يبعد عنهم مسافة قارة؟ فليس هناك من مبرر للقلق الأرجنتيني سوى أن قادة الأرجنتين ينفذون كل ما تطلبه الولايات المتحدة منهم.

من جهة اخرى أكد التقييم الذي اجراه البيت الأبيض ان الادارة الاميركية لن تتمكن من الحصول على موافقة الرأي العام واعضاء الكونغرس فيما لو تعرض الدور الاميركي للمناقشة العلنية. فشبح فيتنام لا يزال ماثلاً أمام أعين الجميع.

أراد جونز ورؤساء الاركان الآخرون إرسال عدد اكبر من المستشارين الخمسة والخمسين الموجودين حالياً في السلفادور، وهو العدد الذي حدده البيت الأبيض، لكن جونز أدرك أن زيادة عدد المستشارين الاميركيين بصورة علنية ستفتح الباب واسعاً أمام الانتقادات والتأويلات، كأن يُقال: «هكذا تورطنا في فيتنام»، او «انها المدخل لحرب فيتنامية ثانية»، أو «هذه أول خطوة من خطوات تصعيدية

لاحقة».

راقب إنمان التطورات التي انتهت بالموافقة على عمليات سرية في نيكاراغوا بريب شديد. فصحيح أن الدعم السري لعمليات عسكرية تقوم بها الأرجنتين أخف وطأة من الأعمال التي كان هيغ يخطط لتنفيذها، لكن الإدارة الأميركية على ما يبدو كانت غير مستعدة لعرض خطتها على الكونغرس واخذ موافقة أعضائه عليها، لأن الطلب العلني للحصول على الموافقة سيثير جدلاً، كما أن معارضة الكونغرس لمثل هذه العمليات سيبقي التحرك باتجاه تنفيذ عمليات سرية أخرى بعيداً عن الأضواء وشديد السرية. وكان كايسي واضحاً عندما ذكر صراحة أن هذه العمليات ستنفذ تحت رعايته، وسوف تصدر الأوامر منه مباشرة إلى مديرية العمليات في الوكالة، أي إلى رئيس قسم أميركا اللاتينية ديوي كلاريدج. ووجد إنمان أنه في كل مرة تفشل المساعي الدبلوماسية كانت الإدارة الأميركية تلجأ إلى العمليات السرية، وهو ما حصل بالفعل في هذه القضية. فبعد استنفاد سبل المباحثات والمحادثات والاجتماعات والمقترحات والمقترحات المضادة اختارت الإدارة الأميركية الحل الأسرع. أن العمل السري ولا شك أسلوب سهل تستطيع الإدارة الجديدة للبلاد أن تشعر عند ممارسته بوجود أسلوب مباشر يتيح تحقيق أهدافها، فتجعل الجميع يعرفون بالتالي أن الإدارة الجديدة تنفذ بسرية ما يخدم المصالح الأميركية.

تحفظ إنمان عن إعطاء أشخاص غير أميركيين ملايين الدولارات، وتساعل عن هوياتهم وأهدافهم، وعما إذا كانت أهواؤهم تلتقي مع أهداف الإدارة الأميركية، وهل من الممكن لجمهورهم عند الحاجة؟ فإذا كان الهدف وقف تدفق الأسلحة من نيكاراغوا إلى السلفادور، فإن هذا الأمر قد حصل فعلاً، ولا هدف من المضي قدماً في تنفيذ الأعمال السرية، وحظر السلاح لا يتم عبر أعمال سرية. ومن ناحية أخرى فإنه ليس لنيكاراغوا والسلفادور حدود مشتركة لأن هندوراس تفصل بين الدولتين، وبإمكان الولايات المتحدة التدخل علناً لوقف إرسال الأسلحة إلى هندوراس والسلفادور. ومراقبة الحدود بشكل فعال يمكن أن تتم بصورة علنية

وبدون ان تصدر تنديدات او تهديدات من احد .
وكذلك فإن أسهل ممر بحري لإرسال الاسلحة من نيكاراغوا الى السلفادور هو خليج فونسيكا الذي يبلغ طوله عشرين ميلاً . وكان الملحق البحري في السفارة الاميركية في السلفادور يراقب بكتب مع مساعديه هذا الخليج وحركة الملاحه عبره، وتأكد للجميع بأنه لم يمر أي سلاح من هناك .

حاول انمان إيجاد من يشاطره شكوكه من داخل الوكالة، فسأل كايسي عما اذا كان نائب المدير لشؤون العمليات جون ستين يؤيد هذه العملية السرية، لكي يتأكد من ان رجالاً عسكرياً متمرساً يطلع بانتظام على خطوات الوكالة . وجون ستين، في رأي إنمان، هو الشخص الذي يمكنه توجيه الاسئلة وتقديم الاعتراضات اذا ما دعت الحاجة الى ذلك . لكن كايسي افهم انمان بطريقة واضحة وفظة انه لا يحتاج الى آرائه ولا يرحب بها .



كان من المفترض اطلاع لجنتي مجلس الشيوخ ومجلس النواب لشؤون الاستخبارات على العملية السرية الجديدة . وكان رئيس لجنة مجلس الشيوخ باري غولدووتر يمضي فترة نقاهة اثر عملية جراحية أجريت له في فخذه، فحل موينيهان مكانه في رئاسة اللجنة . وعندما اطلع موينيهان على الأمر وعلى برنامج المساعدة لم يصدق ما قرأ، وتساعل عن الغرض من طلب مساعدة جنرالات الارجنتين لممارسة الضغط على الساندينين . فالارجنتينيون هم رمز اليمين المتطرف ونموذج أمثل للحكم الديكتاتوري، والتورط معهم معناه ان الولايات المتحدة تؤيد الثورة المضادة . وسوموزا في بعض ممارساته الشاذة كان أظلم بدرجة بسيطة فقط من جنرالات الارجنتين الحاكمين، لذلك فان خطة الإدارة ليست سوى ضرب من الحماقه . لكن موينيهان لم يستطع شيئاً حيال هذا التحرك سوى توجيه الاسئلة وتقديم الاعتراضات .

والقانون يقضي من جهة أخرى بإعلام لجنة مجلس الشيوخ بالنشاطات الاستخباراتية المهمة والمرتبقة أو المخطط لتنفيذها، في حين أن الدستور أناط بالرئيس مهمة تنظيم تحركات وزارة الخارجية ووزارة الدفاع ونشاطات وكالات الاستخبارات. ولم يكن لموينيهان أي اعتراض حول هذه الصلاحيات، فلم يبق أمامه سوى محاولة وقف تمويل هذه العملية، لكن الرئيس الأميركي يحتفظ في صندوق الطوارئ بمبلغ ٥٠ مليون دولار لتمويل العمليات السرية للاستخبارات، ويمكنه بالتالي استعمال هذا المبلغ لتنفيذ العملية المقترحة.

المشكلة الأخرى كانت المحافظة على سرية الخطة من قبل أعضاء لجنة مجلس الشيوخ بعد أن يقسموا اليمين القانونية، وموينيهان هو من الأشخاص الذين يأخذون القسم بجدية تامة وبالتالي يعتبر أن أي أعضاء اللجنة مكبله. كان من الممكن تسريب الأخبار من قبل الأعضاء علناً أو في مجالسهم الخاصة، ولكن هل يجوز افشاء المعلومات التي أخذت وقتاً كبيراً من العمل المضني واستغرقت مئات الساعات درساً وتحليلاً ومناقشة من قبل أعضاء مجلس الأمن القومي ووكالة الاستخبارات المركزية؟

أما في مجلس النواب فقد أعلم كايسي شخصياً أعضاء لجنة الاستخبارات بالعملية السرية المقرر تنفيذها، وأخبرهم بأن الأرجنتين قد بدأت بتنفيذ الخطوات المتعلقة بها على أن تدخل الولايات المتحدة على الخط لاحقاً. وأخبرهم أيضاً بإقامة معسكرات للتدريب في هندوراس، وأن التدريبات الفعلية قد بدأت، كما سمح الهندوراسيون للأرجنتينيين باستعمال أراضيهم كقاعدة انطلاق.

طرح أحد أعضاء لجنة مجلس النواب على كايسي السؤال التالي: «قاعدة انطلاق لمن ولماذا؟» فأجابه كايسي، لضرب أهداف نيكاراغوا (لفظ كايسي كلمة نيكاراغوا بثقل واضح «نيكاواو»). وأضاف أن مجموعة المقاومين ستضرب أهدافاً معروفة ومحددة بدقة في ذلك البلد، وهي أهداف تساندها وتدعمها كوبا.

«كيف؟ ومتى؟»

أجاب كايسي: «ستنفذ العملية فرق كوماندوس تعبر الحدود وتضرب اهدافها في الليل وتعود الى قواعدها في هندوراس».

هنا قامت قيامة بعض اعضاء لجنة الاستخبارات الذين لم يتوقعوا مثل هذا العمل العسكري الشامل، فطرحوا على كايسي اسئلة جديدة.

ماذا لو كشف أننا نقوم بتدريب الثوار في هندوراس؟

ماذا لو ردّ الساندينيون في هندوراس؟

هل من الممكن ان تؤدي ردة فعل الساندينيين الى اشعال الحرب بين نيكاراغوا وهندوراس؟

ماذا لو كان رد الساندينيين طلب مزيد من المساعدات العسكرية من كوبا؟

اعتبر كايسي كل هذه الأسئلة نظرية لا يمكن الاجابة عليها بصورة دقيقة ومحددة. وتساءل النائب الديموقراطي لي هاملتون ما اذا كانت هذه العملية قانونية ولا تخرق نصوص القانون الدولي وبنود المعاهدات الاقليمية المعقودة بين الولايات المتحدة الاميركية والدول الأخرى. اليس من شأن هذه العملية أن تضع الولايات المتحدة في حالة عداء مع دولة تتبادل التمثيل الدبلوماسي معها؟ فأجاب كايسي بأن الكوبيين والنيكاراغويين هم البادئون بالاعتداء لأنهم يدعمون المتمردين، وأضاف أن الوقائع والأرقام التي تثبت ادعاءه معروفة لدى اعضاء اللجنة.

لم يلق اقتراح كايسي وعرضه لخطوات العملية السرية المنوي تنفيذها أي تفهم او اقتناع حتى من الأعضاء الجمهوريين في اللجنة. ونظر النائب المحافظ كينيث روبنسون، وهو صديق الادارة، الى كايسي وقال بحزم: «انكم لم تفكروا بالنتائج السلبية المحتملة».

راقب كايسي باهتمام توارد اخبار عميله السري العقيد البولندي فلاديسلاف كوكلنسكي، رجل وكالة الاستخبارات المركزية في هيئة أركان القوات المسلحة البولندية. وكان هذا الجاسوس يرسل معلوماته عبر

قنوات اتصال وثيقة لتأمين وصولها الى وكالة الاستخبارات المركزية في الوقت المناسب. وقد سرب خطة تطبيق الاحكام العرفية في بولندا لمواجهة نقابة «التضامن» (Solidarity)، فما كان من كايسي إلا أن نقل الخبر مباشرة الى الرئيس ريغان. وكان هذا الخبر بحد ذاته يعتبر انجازاً مهماً لوكالة الاستخبارات المركزية، لا ينقصه سوى تاريخ تطبيق الاحكام العرفية. وحبس الجميع انفسهم بانتظار ورود تاريخ موعد التنفيذ من عميلهم البولندي.

تلقت وكالة الاستخبارات المركزية في أوائل تشرين الثاني (نوفمبر) رسالة عاجلة من مركزها في وارسو تفيد بأن العقيد كوكلنسكي يود الهروب من بولندا واللجوء الى الولايات المتحدة بعد ان شعر بقرب افتضاح أمره من جانب السوفييات، الذين أكدوا للبولنديين ان مخططاتهم السرية تتسرب بانتظام الى الولايات المتحدة من مصادر علمية داخل رئاسة الاركان. وبنود الاتفاق بين كوكلنسكي ووكالة الاستخبارات المركزية تنص على اعطائه حق اللجوء السياسي متى وجد ان هذا الأمر ضروري لحمايته. ووافق كايسي على عملية تهريب كوكلنسكي مع زوجته وأحد مساعديه من بولندا بسرعة وسرية مطلقة. وكانت العملية مكلفة ومعقدة وخطرة، وفي ٦ تشرين الثاني (نوفمبر) أصبح الثلاثة بأمان وفي الطريق الى الولايات المتحدة لاستلام هويات شخصية جديدة.

افتقدت وكالة الاستخبارات المركزية المعلومات المهمة التي كان يسربها العقيد البولندي، ففوجئت عندما أقدمت الشرطة البولندية في الساعات الأولى من يوم ١٣ كانون الأول (ديسمبر) على اعتقال خمسة آلاف من الأعضاء الفاعلين في نقابة «التضامن»، فكان ذلك نهاية أول تحرك نقابي مستقل في بلد شيوعي.

تعاظم شعور إنمان بالقلق، فالعمليات السرية تبتعد عن مفهومه للاستخبارات. فهو يعتقد بأن مهمة أجهزة الاستخبارات هي جمع

المعلومات التي تساعد رجال السياسة في رسم خططهم السياسية تجاه الدول الأخرى.

وركّز انمان على جمع التعليمات والعلامات التحذيرية التي تنبئ بما سوف تنفذه حكومات الدول الأخرى، وهذا يعني وجوب تقوية وكالات الاستخبارات وتعزيز عناصرها، وتطوير وسائل جمع المعلومات عبر الأقمار الصناعية، وتأمين مصادر عدة للمعلومات وتدفقها في الوقت الملائم. وكان يعتقد انه يجب التخطيط لآجال طويلة تمتد من خمس الى سبع سنوات، مدركاً عدم وجود ادارة تهتم بالتخطيط المستقبلي لنشاطات الاستخبارات، فالمشاكل الآنية تستحوذ على نسبة ٩٩ بالمئة من الاهتمام. ومن هذا المنطلق كان إنمان قد أطلق حملة هدفها التخطيط للمستقبل، وفي آذار (مارس) ١٩٨١ أقنع ريتشارد ألن مستشار الأمن القومي، بتوجيه طلب الى كل إدارة ووكالة معنية بدراسة المشاكل العالمية التي يتوقع حصولها بين ١٩٨٥ و ١٩٩٠، بما في ذلك النشاطات السوفياتية، والاضطرابات السياسية، والهزات الاقتصادية، والإرهاب، وانتشار الأسلحة النووية. واستغل إنمان اتصالاته في أوساط البحرية لتوجيه طلب مماثل الى الهيئة المشتركة لرؤساء أركان القوات المسلحة. وقد طلب البيت الأبيض من كايسي تنسيق الجهود في هذا الشأن، لكن هذا الأخير ألقى بالمهمة على عاتق إنمان الذي طلب من الدوائر الحكومية المعنية تزويده كتابيا بحاجاتها المستقبلية من أجل تطوير قدراتها الاستخباراتية، وأعد جملة توصيات بالمطالب المتساوية في الأهمية التي طلبتها أكثرية من وجهت اليهم الاسئلة. أما المطلب الثاني، فكان تزويد انمان بالمشاريع التي يجب على كل دائرة ووكالة استخبارات ان تنفذها في مختلف الميادين. وأخيراً طلب انمان ان تعطيه كل دائرة ووكالة توقعاتها في ما يخص النشاطات الواجب تنفيذها من قبل الدوائر ووكالات الاستخبارات الأخرى. وعندما انتهى انمان من جمع المعلومات بدأت الثغرات تظهر في التقرير. فالاتصالات بالعملاء السريين بحاجة الى تحسين. وكانت وكالة الاستخبارات المركزية تستخدم ما يسمى «طريقة البث المتفجر»، وهي ارسال الاخبار بسرعة مذهلة خلال ثوان معدودة

لتقليص فرص اكتشاف حصول الارسال. فالتقدم التكنولوجي مذهل ولكنه مكلف جداً، فهو يتطلب نفقات كبيرة كما أن تصغير حجم الأجهزة يُشكل قضية بحد ذاته. فمن الضروري ان تكون الأجهزة الالكترونية بما فيها اجهزة الأقمار الصناعية المستخدمة للتجسس صغيرة الحجم بحيث يمكن اخفاؤها في المنصات الفضائية أو داخل دول المعسكر الاشتراكي، كما يتوجب ان تعمل بانتظام لسنوات عديدة بدون اي صيانة.

كان انمان مقتنعاً بأن الاستخبارات يجب ان تبقى متمحورة حول المسائل الخطيرة كالأزمات والحروب، وهذا يفرض وجوب ارسال واستلام المعلومات الى مصادرها ومنها بأمان. كما أن الاستخبارات الاميركية بحاجة الى برامج مساندة، ومصادر مختلفة للمعلومات، والمزيد من التغطية، عبر الصور الفوتوغرافية التي تبثها الأقمار، والى تأمين وقت كاف وعناصر بشرية لمعالجة المعلومات الواردة وتحليلها.

في خريف ١٩٨١ اعد انمان مسودة مشروعه الذي حمل عنوان «قدرة الاستخبارات بين ١٩٨٥ و١٩٩٠». اطلع كايسي على المشروع وطرح على انمان العديد من الاسئلة، وطلب منه اجراء بعض التعديلات عليه، لكنه كان راضياً عن العمل ككل. فالمتطلبات نالت موافقة الجميع، وجرى تحديد اساليب تلبيتها. اما السؤال الأساسي الذي طرح نفسه فهو ما اذا كانت هذه الزيادة ستدخل في الانفاق، والتي قد تصل الى مليارات الدولارات ضمن موازنة الدفاع، أو ستكون منفصلة عنها. وكان انمان متأكداً ان بإمكانه اقناع وزارة الدفاع بمشروعه، لا سيما بعد أن أكد له مساعد وزير الدفاع فرانك كارلوتشي ان معلومات الاستخبارات هي أول الطريق للدفاع عن البلاد، والتكاليف التي ستنفق لجمع هذه المعلومات لها مبرراتها المحقة، ووافق على وجوب تأمين مليارات الدولارات المطلوبة لتنفيذ هذا المشروع من موازنة وزارة الدفاع على المدى الطويل.

بعد أن حصل كايسي على موافقة كل دوائر ووكالات الاستخبارات، أطلع الرئيس ريغان على المخطط الكبير المنوي تنفيذه، ولم يكن لدى الولايات المتحدة وثائق أكثر أهمية وحساسية من هذا المشروع، فهو

مخطط كامل لمستقبل الاستخبارات بكل أجهزتها.
اجتمع الرئيس ريغان مع مجموعة التخطيط للأمن القومي لمناقشة
المخطط، خصوصاً وأن فكرة استثمار التقدم التكنولوجي الأميركي راقته
له، وقد أعلن في الاجتماع: «لا أرى سبباً يدعونا للإحجام عن تنفيذ هذا
المخطط».

زاد القلق في البيت الأبيض على أثر التقارير الواردة بشأن تهديدات القذافي بقتل الرئيس ريغان، أو القيام بعمل إرهابي مذهل ضد الولايات المتحدة الأميركية. وبدأ الأمر لكايي أحجية حقيقية حيث تُوَلَّف القطع الصغيرة صورة واضحة جلية في نهاية الأمر.

وصار الملف يكبر شيئاً فشيئاً وخاصة في نهاية شهر آب (أغسطس) عندما قدم مصدر أوروبي من وكالة الاستخبارات المركزية تقريراً يذكر فيه أن شخصية فلسطينية مهمة قد اجتمعت مع عضو من قيادة الأركان الليبية، وتمت الموافقة على القيام بعمل مشترك ضد ريغان. وورد تقرير آخر من مصدر فلسطيني رفيع المستوى بأن مجموعة أيلول الأسود أعيد إحياء نشاطها بغية القيام بأعمال ضد أهداف أميركية وإسرائيلية. وبالإضافة إلى ذلك كله، كان هناك التقرير الوارد من مصدر إثيوبي حول ملاحظات القذافي التهديدية في أديس أبابا.

في بداية أيلول (سبتمبر) وجه نسيب لديلوماسي لبيبي في نيودلهي رسالة مغفلة إلى سفارة الولايات المتحدة الأميركية في العاصمة الهندية، يقول فيها إن ليبيا قد خطت لاغتيال ريغان.

بعد ذلك قام «مخبر غير نظامي له اتصال وثيق مع ضباط ليبين كبار» بتسليم تقريرين يقول في أحدهما إن ليبيا تحضر للقيام بمهاجمة المصالح الأميركية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وفي الثاني إن ليبين يحضرون في روما لخطف أو اغتيال ماكسويل راب، السفير الأميركي في إيطاليا.

وفي التاسع من شهر سبتمبر (أيلول)، ورد تقرير من أحد أجهزة الاستخبارات في أوروبا يقول إن الإيطاليين قد طردوا خارج البلاد عدداً من الليبيين الذين يشتبه بأنهم مشتركون في الخطة ضد راب. وأكد المصدر عينه بعد أسبوع أن مجموعة فلسطينية قد وافقت على مساعدة ليبيا في مهاجمة ريغان وبقية الأهداف الأميركية.

وقال تقرير ورد في التاسع عشر من أيلول (سبتمبر) إن ليبيا سوف

تقوم بهجوم انتحاري ضد حاملة الطائرات الأميركية «نيميتز» المتوقفة في البحر الابيض المتوسط قبالة الساحل الليبي.

وفي التاسع من تشرين الأول (أكتوبر) ورد تقرير آخر من جهاز استخبارات اوروبي جاء فيه ان القذافي قابل خلال زيارته الى سورية قبل شهرين، ممثلي أربع مجموعات إرهابية بغية الحصول على دعمها في مهاجمة الأهداف الأميركية في أوروبا.

وفي السابع عشر من تشرين الأول (أكتوبر) قدم مخبر له قدرة الوصول الى موظفين كبار في الاستخبارات الليبية، تقريراً يذكر فيه ان ليبين قد غادروا الى أوروبا للمشاركة في هجمات ضد سفارتي اميركا في باريس وروما. وعدّد المصدر نفسه بعد عدة أيام السفارات في أثينا، وبيروت، وتونس، ولندن، ومدرّيد كأهداف محتملة. وورد تقرير آخر بعد اسبوع من مصدر في الوكالة له اتصال مع ضباط الاستخبارات الليبية، بأن خمسة ليبين وصلوا الى روما.

واستدعي السفير راب خلال زيارة له الى ميلانو في الحادي والعشرين من شهر تشرين الأول (أكتوبر) الى الولايات المتحدة الأميركية للحفاظ على سلامته الشخصية، فغادر راب ايطاليا عائداً الى بلده بسرعة حتى من دون التوقف في روما لتبديل ثيابه.

في الثلاثين من الشهر نفسه أبلغت وكالة الاستخبارات الايطالية (Sismi) وكالة الاستخبارات المركزية بأن المجموعة الليبية قد مرت فقط في روما وغادرتها الى جهة مجهولة.

في الثاني عشر من شهر تشرين الثاني (نوفمبر) أطلق مسلح في باريس ست رصاصات على كريستيان تشابمان القائم بالاعمال في السفارة الأميركية في فرنسا. واعتبرت ليبيا وراء الحادث.

وفي السادس عشر من الشهر عينه، أتى مخبر الى مركز وكالة الاستخبارات المركزية في إحدى السفارات الأميركية في الخارج، وزعم أنه كان في أحد معسكرات التدريب التابعة للقذافي، وأعطى وصفا مفصلا للتمارين التي يقوم بها الإرهابيون، وأعطى مثلاً عن كيفية مهاجمة قافلة من سيارات الليموزين الأميركية. وقد خضع المخبر لاختبارات مكشاف

الكذب ونجح فيها. وأضاف هذا المخبر أنه اذا تبين ان اغتيال الرئيس ريغان أمر صعب، فسوف يحول الليبيون اهتمامهم الى نائب الرئيس بوش، أو وزير الخارجية هيج، أو وزير الدفاع واينبرغر.

كان كايسي يجمع المزيد من معلومات الاستخبارات السرية التي تشير الى ان القذافي على أهبة التحرك. فمنذ التاسع عشر من شهر آب (اغسطس) خلال حادثة خليج سرت عندما خسر القذافي طائرتين، وقعت ليبيا معاهدة تعاون مع اليمن الجنوبية وأثيوبيا. فكان تحالف بين ثلاث دول تعتبر من أكثر الدول تطرفاً في المنطقة، وبذلك تم عزل الدولتين الحليفتين للولايات المتحدة، وهما مصر والسودان بين ليبيا من الغرب وأثيوبيا من الشرق. اما اليمن الجنوبية الواقعة في طرف شبه الجزيرة العربية، فكانت مصدر قلق شديد للسعوديين. وقد وعد القذافي حلفاءه بمبلغ ٨٥٥ مليون دولار، وقام بتحويل الدفعة الاولى وهي ١٥٠ مليون دولار كعربون عن جديته وصدقه، الأمر الذي أقلق كايسي ومحليه.

اكتشفت وكالة الاستخبارات المركزية وجود عدة ملاحق عسكرية سرية لمعاهدة التعاون بين ليبيا وأثيوبيا واليمن الجنوبية. فقد وافقت الدول الثلاث على ان تشكل على نفقة ليبيا قوة احتياطية مؤلفة من خمسة آلاف ليبي وخمسة آلاف يمني جنوبي وخمسين ألف اثيوبي، على ان يتمركز عشرون ألف اثيوبي في ليبيا. وقالت تقارير وكالة الاستخبارات المركزية إن الدول الثلاث قد اتفقت على تنسيق حركة التمرد في الصومال الواقع جنوب شرق اثيوبيا. وأظهرت الاستخبارات ان لكوبا ما بين أحد عشر الفا وثلاثة عشر الف جندي نظامي في أثيوبيا، وحوالي خمسمائة مستشار عسكري في اليمن الجنوبية.

بلغت الأرقام كان القذافي قد تعهد بتقديم مساعدات عسكرية واقتصادية الى دول وجماعات مختلفة بقيمة ٣,٣ مليارات دولار بين ١٩٧٥ و ١٩٨٠. وبالرغم من أنه وفي بأقل من نصف تعهداته الاجمالية أي ١,٤ مليار دولار، فقد لبى حوالي ٧٠٪ من تعهداته بالمساعدات العسكرية.

صدر أمر باجراء دراسة خاصة من قبل الاستخبارات المركزية لهذه

المعاهدة الثلاثية، وعلى أثر اتمامها قالت الدراسة السرية إن دافع الدول الثلاث هو «إحباط سياسة الولايات المتحدة الاميركية في المنطقة». وإزاء هذه الخلفية، أحس كايسي بضرورة التصدي لمشاريع القذافي، وإفشال اي مغامرة تقع ضمن حدود الولايات المتحدة الاميركية مهما كلف الأمر، على ان تعطى الأولوية لمسألة حماية الرئيس. وتم إغراق البيت الأبيض بهذه المعلومات، سواء في نشرة الاستخبارات اليومية السرية أم في ملخص الاستخبارات اليومية الخاصة بالرئيس، وسوى ذلك.

وأمر مساعدوريغان في البيت الأبيض بتشديد الحراسة على الرئيس، وإرسال قوافل من سيارات الليموزين في شوارع واشنطن للتمويه، بينما يذهب الرئيس في قافلة اخرى عادية. وركزت صواريخ أرض - جو في جوار البيت الابيض.

وكان لهذا الاهتمام الشديد من قبل المصادر العليا في البيت الابيض أصداؤه الايجابية في الأوساط الرسمية، فلم يعتبر أي إجراء ردة فعل متطرفة، خصوصاً بعدما ذكر كايسي زملاءه في الادارة بمحاولة اغتيال ريغان التي كادت تؤدي بحياته، وباطلاق النار على البابا، وباغتيال السادات.

ذكرت صحيفة النيويورك تايمز في الرابع من كانون الأول (ديسمبر) ان مجموعة من القتلة الليبيين مؤلفة من خمسة رجال دخلت الى الولايات المتحدة الأميركية. وفي غضون ثلاثة أيام وردت تقارير تفيد بأن الفرقة مكونة من عشرة اشخاص. وأرسلت دائرة التجنيس والهجرة مذكرة من سبع صفحات عليها ختم «حساس جداً» الى مكاتبها الرئيسية في نقاط العبور على الحدود وفي المطارات. وظهرت صور لرسوم مركبة لرجال الفرقة المزعومة على شاشات التلفزيون.

وفي غمرة هذا النشاط المحموم، ظن مساعدوريغان الرئيسيون وهم ميس، وبايكر، وديفر، أنهم قد يكونون أهدافا محتملة ايضاً، فعين لهم حراس شخصيون. وكانت سيارة تابعة لوكالة الاستخبارات المركزية تتبع دائماً سيارة المدرسة التي كانت تنقل ابنة مايكل ديفر كل يوم من

مدرستها الخاصة وإليها.

اختار الوزير الكسندر هيغ مقدماً سابقاً في البحرية يدعي روبرت «بود» ماكفارلن، الذي كان مستشاراً في وزارة الخارجية، ليقوم بمهمة منسّق السياسة المتعلقة بليبيا. وبعد خمسة أسابيع من الاجتماعات المشتركة بينه وبين وكالات الاستخبارات أرسل ماكفارلن مذكرة سرية من عشر صفحات إلى الوزير هيغ. ووقع هيغ موافقته على الخيار الوارد في الصفحة التاسعة: «العمل مع وزارة الدفاع ووكالة الاستخبارات المركزية لتحديد الردود الحاسمة على الاستفزازات الليبية، عبر عمل مشترك بين القوات المصرية والأميركية، يتخذ شكل عمليات سرية تكتيكية جوية وبواسطة قوات كوماندوس لافشال أي مخطط ليبي، على ألا تشمل هذه العمليات القوات البرية».

وأوصت المذكرة بزيادة جمع المعلومات عن طريق الرحلات الاستطلاعية لطائرات اس آر - ٧١ ويو - ٢ بكلفة تقدر بـ ٢٠٠ ألف دولار لكل مهمة من خمس ساعات.

وطلب الرئيس في أحد الاجتماعات السرية من مجموعة التخطيط الخاصة بالأمن القومي في الثلاثين من تشرين الثاني (نوفمبر) تطوير خطط لرد فعل عسكري ضد ليبيا في حال حصول أية محاولة أخرى من قبلها لاغتيال مسؤولين أميركيين، أو مهاجمة مرافق خاصة بالولايات المتحدة الأميركية. ووقعت مذكرة طويلة معنونة «سري للغاية» تدور حول التخطيط ضد الإرهاب الليبي، ورفعت هذه المذكرة إلى ريغان في الخامس من كانون الأول (ديسمبر) من قبل هيغ وكارلوتشي (كممثل لواينبرغر) وكايسي. وتضمنت المذكرة كل التفاصيل، من خطة للتعاطي مع الكونغرس ووسائل الإعلام إلى العقوبات الاقتصادية الممكنة ضد ليبيا. وأهمها كان المقطع المتعلق بالعمل العسكري المحتمل. وحصل اجماع من قبل وزارتي الخارجية والدفاع ووكالة الاستخبارات المركزية على الطلب من الرئيس «توجيه رؤساء هيئة الأركان المشتركة نحو إعداد خطة لعمل عسكري دفاعي ضد ليبيا».

أدرج مخطط سري خمسة ردود تدرجية. أولها كان الهجوم المباشر

على مواقع تدريب الارهابيين في ليبيا. وتم تحديد ستة عشر هدفاً محتملاً بواسطة الأقمار الصناعية ومصادر استخباراتية أخرى، ثلاثة عشر منها تقع على الساحل في مرمى البحرية التي تستطيع القيام بهذا العمل بواسطة القاذفات الجوية الموجودة على حاملات الطائرات. وحددت مدة الاستجابة لأمر رئاسي بالضرب بأربع الى ثماني وأربعين ساعة. والخيار الآخر هو استعمال قاذفات بي - ٥٢، لكنها أعطيت درجة أهمية منخفضة في تحقيق النجاح لأن الارسال الراداري الجيد كان صعباً في هذه الحالة. وهذه القاذفات تستطيع الجهورز للمباشرة بمهمتها خلال مدة تتراوح بين ثماني وعشرين وأربعين ساعة. وكان البديل الثالث طائرات أي . سي - ١٣٠ التي كان حظها «معتدلاً». أما مصادر البنتاغون فلم تكن تشجع عملية كهذه، كما أنها لم ترد ان ترسم صورة متفائلة عن فرص النجاح.

أما الرد المحتمل الثاني فكان يتمثل في ضرب مطارات القذافي. والرد الثالث كان ضرب المرافق البحرية، والرابع ضرب مخزون ليبيا من المعدات العسكرية. والخامس يتمثل بهجوم على القطع والسفن البحرية في الموانئ، باستخدام فرق خاصة من رجال الضفادع التابعين للبحرية الاميركية. وأعطى هذا الرد الأخير حظ نجاح يتراوح بين «معتدل الى مرتفع»، لكن فترة الاستعداد لفرقة رجال الضفادع تتراوح بين ثماني واربعين واثنين وسبعين ساعة بدءاً من التدريب على القيام بالمهمة الذي يستغرق بين اسبوع واحد واسبوعين. وكان هذا الخيار الوحيد الذي أعطي حظ نجاح يتجاوز نسبة ٥٠ بالمئة.



ظهر القذافي في مقابلة تلفزيونية على شاشة شبكة أي . بي . سي . الأميركية في برنامج يدعى «هذا الاسبوع» مع دايفيد برينكلي يوم الأحد في السادس من كانون الأول (ديسمبر) سنة ١٩٨١. ونفى الزعيم الليبي بشدة وغضب من مكتبه الخاص في طرابلس بأنه أرسل أية مجموعات

ضاربة أو فرق اغتيالات.

«اننا نرفض اغتيال أياً كان»، قال القائد الليبي واضعاً يده تحت ذقنه، وناظراً في الهواء كالحالم. «هذا التصرف اميركي. لقد قاموا بمحاولات عدة لاغتيالي وتسميم طعامي».

وتحدى القذافي الادارة الاميركية بإظهار الدليل على مزاعمها، ثم قال: «ايها الاميركيون. انكم شعب سخيف... هذه الادارة وهذا الرئيس سخيضان، وينبغي على أميركا التخلص من هذه الادارة واسقاطها مثلما كان الأمر مع نيكسون».

خلال طرح الأسئلة عليه وبعد ترجمتها بواسطة مترجم، قال القذافي «سوف ترون ان ريغان كاذب»، وأن ادارته تمارس الارهاب ضد ليبيا عسكرياً واقتصادياً ونفسياً. «اننا مستعدون لبدء رأينا في أي تحقيق لأننا لم نرسل أي شخص لاغتيال ريغان أو أي شخص آخر في العالم، ونريد أن نرى حقيقة هذه الكذبة الكبيرة».

رد موينيهان، نائب الرئيس للجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ بأن القذافي نفسه كاذب وديكتاتوري مجنون. وقال: «لدينا إثباتات حسيّة بأن مسؤولين في حكومة الولايات المتحدة الأميركية معرّضون للاغتيال»، وتحت الالاح تجنب موينيهان اعطاء جواب قاطع قائلاً إن نسبة الصحة في المعلومات هي ٨٠ في المئة.

قال ريغان في اليوم التالي علناً: «لن أصدق كلمة مما يقولها (القذافي) لو كنت مكانكم... لدينا الاثبات وهو يعلم ذلك».

لكن الادارة رأت أن السجال عبر وسائل الاعلام غير كاف، فأرسل تهديداً مباشراً الى القذافي. وبسبب عدم وجود علاقات دبلوماسية بين الولايات المتحدة الاميركية وليبيا، أرسلت رسالة سرية من ريغان إلى القذافي عبر بلجيكا، تقول: «لدينا معلومات مفصلة وموثوقة عن عدة خطط ومحاولات ترعاها حكومة ليبيا لاغتيال مسؤولين في حكومة الولايات المتحدة الاميركية، ولهاجمة المرافق الاميركية في داخل الولايات المتحدة وخارجها. ان أية أعمال عنف موجهة من قبل ليبيا أو عملائها ضد مسؤولين في الولايات المتحدة الاميركية، أكان ذلك في داخل البلاد أو

خارجها، سوف ينظر اليه من قبل حكومة الولايات المتحدة الاميركية على أنه هجوم مسلح على الولايات المتحدة الاميركية، وسوف يجابه بكل الوسائل الضرورية للدفاع عن هذه الأمة وذلك عملاً بالمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة».

تسمح المادة ٥١ للدول الأعضاء في الأمم المتحدة باتخاذ كل اجراء يعتبر دفاعاً عن النفس. وعليه فالمعلومات عن الانذار العام أعطيت للصحافة الاميركية دون ذكر اية تفاصيل عن تطبيق المادة ٥١، واكتفى المسؤولون في البيت الابيض بالتحدث عن «النتائج الخطرة» المترتبة على ذلك. وفي العاشر من كانون الأول (ديسمبر) حث الرئيس ريغان الاميركيين الألف وخمسمائة الذين لا يزالون يعملون في ليبيا على مغادرتها، ومنع الاميركيين من السفر الى ليبيا، ولكن لم يؤخذ أي تدبير لوقف صادرات البترول الليبي الى الولايات المتحدة المقدرة بعشرة مليارات دولار.

بدا أن الانذار قد أدى الى نتيجة. ففي الأسبوع التالي زار أحد كبار مسؤولي الاستخبارات الليبية الولايات المتحدة كمبعوث حاملاً معه رسالة تقول ان القذافي «يرغب بقوة» في فتح قناة على الولايات المتحدة، وهو يتعهد بعدم القيام بأية عمليات ارهابية او تنفيذ مخططات اغتيال. في ١٨ كانون الأول (ديسمبر) وضعت مديرية العمليات في وكالة الاستخبارات المركزية تقريراً سرياً عن مخططات مزعومة لاغتيال قادة اميركيين، ولحظ التقرير ان الاخبارية الأولى عن تهديد ريغان، التي وردت خلال اجتماع القذافي بالرئيس الأثيوبي خلال الأسبوع الثالث من شهر آب (اغسطس)، كانت آتية من «مصدر ممتان»، وتابع التقرير: «أما المعلومات اللاحقة عن العمليات المدبرة للهجوم على مسؤولين كبار في حكومة الولايات المتحدة الاميركية، فأتت من مصادر لديها اتصالات غير مباشرة، والوثوق بها موضع شك. وقد يكون بعض التقارير من صنع خيال المخبرين الذين أدركوا أننا في انتظار معلومات من هذا النوع». وفي وقت لاحق أفاد تحليل سري صادر عن قسم الاستخبارات في وزارة الخارجية بأن «سجلات وكالة الاستخبارات المركزية تدل على ان مصدر

أحد التقارير الذي أشار الى اعتزام ليبيا مهاجمة قطع الأسطول السادس، كان على اتصال متواصل مع دبلوماسي سوفياتي». أما التقارير الأخرى عن مخططات للهجوم على مسؤولين اميركيين فهي موضع شك.

وتابع التحليل «من المحتمل ان تقريراً يولد تقريراً عندما يعتقد ان الولايات المتحدة الاميركية مهتمة بالموضوع.» وبالأجمال يوحي هذا التحليل ان جميع التقارير عن مجموعات الاغتيال يمكن ان تكون معلومات خاطئة تتغذى من معلومات خاطئة.

تبين لاحقاً ان القسم الأكبر من هذه المعلومات كان مصدرها جاسوس له علاقات مع الاستخبارات الايرانية والاسرائيلية. وهو مانوشير غوربانيفار أحد تجار السلاح الايرانيين الاثرياء، والعملاء السريين لوكالة الاستخبارات المركزية. وقد رأى غوربانيفار ان التقارير الأولية عن مجموعات الاغتيال مناسبة لخلق مشاكل لليبيين، وقد استطاع وحده إبقاء هذا الموضوع حياً لعدة أشهر. ولاحقاً صنفته وكالة الاستخبارات المركزية بأنه «ملفق».

وفي مقابلة تلفزيونية سأل دان راذر من تلفزيون سي. بي. أس. الرئيس ريغان عما إذا كانت التقارير عن مجموعات الاغتيال غير صحيحة. وأجاب ريغان: «لا، كانت لدينا معلومات كثيرة من مصادر عديدة، وكانت معلوماتنا قوية. وقد حاولنا معالجة الموضوع بهدوء... معلوماتنا صحيحة».

سمع عضو الكونغرس الديموقراطي مايكل بارنز، بعض الشائعات في فصل الشتاء من عام ١٩٨١ - ١٩٨٢ التي تقول ان خططاً سرية هي في طور الاعداد لاميركا الوسطى. وكان بارنز رئيساً للجنة الفرعية الخارجية في مجلس النواب لشؤون نصف الكرة الغربي التي تقع اميركا الوسطى ضمن مسؤولياتها. وبما أن بارنز لم يكن عضواً في لجنة الاستخبارات

فإنه لم يتمكن من معرفة ما يجري في الخفاء. وكان لديه دالة ونفوذ في وزارة الخارجية وبالأخص مع مساعد الوزير توم اندرز. وكان مقتنعاً أن أحداً لا ينتظر منه القيام بواجبه كرئيس للجنة الفرعية من دون أن يكون مطلعاً على العمليات الأساسية لوكالة الاستخبارات المركزية.

«ان هناك موضوعاً أود التحدث بشأنه معك»، قال بارنز في محادثة هاتفية مع أندرز، «ولا أريد التحدث على الهاتف». فاتفقا على اللقاء على الإفطار في فندق هاي آدمز، وهو فندق فخم تبعد الطاولات في مطعمه بعضها عن البعض الآخر مما يسمح بإجراء أحاديث سرية.

وخلال الإفطار قال بارنز: «لدي تقرير يقول إن وكالة الاستخبارات المركزية هي في صدد استخدام مرتزقة لتفجير جسور في نيكاراغوا». أجاب اندرز: «يجب عليك الاتصال بلجنة الاستخبارات»، وفهم بارنز من عدم نفي اندرز أن معلوماته قريبة من الواقع.

اجتمع بارنز بعد ذلك بأدوارد بولاند عضو الكونغرس عن ولاية ماساشوستس ورئيس لجنة الاستخبارات في مجلس النواب، وصديق رئيس مجلس النواب توماس «تيب» أونيل. وبولاند لم يكن يشاطر الجيل الجديد قلة ثقته في عمليات الاستخبارات، ولكنه يعتقد بوجوب اطلاع بارنز على كل ما يجري في نطاق مهامه. وعليه فقد شرح بولاند لبارنز خطة وكالة الاستخبارات المركزية للاستعانة بالارجنتين لتدريب ٥٠٠ من عناصر الكونترا سعياً إلى منع تسرب السلاح من نيكاراغوا إلى السلفادور.

فاجأ هذا الكلام بارنز إذ لا أحد، بما في ذلك وكالة الاستخبارات المركزية، بإمكانه ضبط الارجنتينيين المشهورين بقساوتهم. وكان من الأفضل للوكالة انتقاء رجل تشيلي القوي أوغستو بينوشيه.

قال بولاند انه لن تحصل عمليات ارهابية كحرق مزارع وما شابه، بل ان مجهود وكالة الاستخبارات المركزية سيكون محدوداً.

طلب بارنز من اندرز ان يقابله من جديد لتناول الغداء في نادي المتروبوليتان. وعند لقائهما عارض بارنز الخطة بقوة على أساس انها غبية وقد تؤدي الى قتل أناس أبرياء.

كان اندرز يعلم كيف يطمئن بارنز، فقال انه وافق على عمليات سرية محددة. وأكد انه لن تحدث اغتيالات، وسوف تكون العملية منسقة بإحكام من دون أي تجاوزات لحقوق الانسان.

استمر بارنز في معارضته لأن عملية وكالة الاستخبارات المركزية سوف تعطي الساندينين سبباً لكم أفواه الصحافة والحركة العمالية والمعارضة السياسية، وسوف توفر لهم حجة قوية لاستقدام مزيد من الكوبيين.

وكان جواب اندرز: «ثق بي»، مضيفاً أنه كمساعد للوزير سوف تكون مشاركته مباشرة وسيحرص على أن تتم العملية بطريقة صحيحة.

شعر بارنز أن يديه مكبلتان، لا سيما ان مجلس الشيوخ لديه السلطة الحقيقية في الشؤون الخارجية، كما يملك الصلاحيات لاقرار المعاهدات والموافقة على التعيينات في الدوائر التنفيذية. أما لجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب فهي في أحسن الأحوال مركز للمناقشة. ومن دون المعلومات المتعلقة بالعمليات السرية تفقد هذه اللجنة حتى هذه الصيغة الشكلية.

خلال اجتماع علني عقدته لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب رفض وزير الخارجية الكسندر هيغ التخلي عن احتمال القيام بعملية سرية ضد نيكاراغوا قائلاً: «لكن هذا يجب أن لا يترجم من قبل المشاكين الفضوليين كاعلان عن سياستنا». فردّ بارنز: «بالاستناد الى اجاباتكم وإذا كنت أحد النيكاراغويين، عليّ البدء ببناء ملاجئ ضد القنابل».



شعر السناتور كرستوفر دود من ولاية كونكتيكت بأنه أصبح خارج المناقشة المتعلقة بأميركا الوسطى مع أنه عضو في لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ. وكان دود، الديموقراطي الليبرالي، قد أمضى سنتين في العمل مع متطوعين في فيلق السلام في القرى الجبلية الصغيرة في جمهورية الدومينيكان. وهو يتكلم الاسبانية بطلاقة. وقد سمع

بالشائعات حول نوايا وكالة الاستخبارات المركزية، وقرر محاولة التحقق مما يجري.

رأى دود أن وكالة الاستخبارات المركزية عادت لتمثل ذلك الاستعمار «اليانكي» المتدخل في شؤون الآخرين، حاملاً العصا الغليظة. وبقليل من المجهود اعتبر أنه بإمكانه معرفة الخطوط العامة لخطة وكالة الاستخبارات المركزية، ولكن عندها يصبح ملتزماً بالصمت الرسمي ولا يكون باستطاعته التكلم علناً. فإما أن يبقى جاهلاً للعمليات السرية ويظهر بمظهر الشديد الارتياح، أو أن يعرف بتلك العمليات ويصمت.

في العاشر من كانون الأول (ديسمبر) حضر دود اجتماعاً مغلقاً للجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ، قدم فيه قسطنطين مينغز المسؤول في الاستخبارات المركزية في أميركا اللاتينية، شرحاً للسياسة في أميركا الوسطى. ودود يعلم أن مينغز رجل كايسي وسيقدم بالتالي لمحة أن لم يكن عن العمليات فعلى الأقل عن التوجهات. ووضع دود بالاشتراك مع اثنين من زملائه رسالة إلى كايسي يحتجون فيها على تصرف مينغز الذي انصرف خلال المناقشة إلى مهاجمة كوبا والشيوعية فقط. وكان المسار الذي تسلكه الأحداث واضحاً ومعروفاً، حتى ولو لم يتمكن دود من تحديد هذا المسار بدقة. ولكنه لن يتمتع في أي حال بالحرية المطلقة لتبيان وجهة نظره.

قرأ كايسي في عدد ١٤ شباط (فبراير) من الواشنطن بوست مقالة في الصفحة الأولى عن خطة التسعة عشر مليون دولار لوكالة الاستخبارات المركزية بشأن نيكاراغوا، وارتاح عندما قرأ: «لم يكن بالإمكان معرفة ما إذا كانت إقتراحات وكالة الاستخبارات المركزية قد أقرت أو وضعت موضع التنفيذ».

وبعد ظهر اليوم التالي قدم كايسي للرئيس ريغان في غرفة الاجتماعات في البيت الأبيض خلاصة خاصة وسرية جداً عما جمعه وكالة الاستخبارات المركزية من معلومات جديدة.

ذكر في هذا الملخص أن ديوي كلاريدج نجح في تنظيم بعض مناهضي الحكم السانديين القاطنين في هندوراس، وأن العمليات عبر الحدود إلى

نيكاراغوا سوف تبدأ، وتعمل على كبح ميل حكام نيكاراغوا نحو تصدير الثورة والمشاكل.

في وقت لاحق من شباط (فبراير) وافق أحد المسؤولين المطلعين على المعلومات الاستخباراتية التي توزع على الجهات العليا، وعلى العمليات التي يجري تنفيذها، على التحدث خلال نزهة طويلة في إحدى ضواحي واشنطن. وكان موضوع الاهتمام الحالي، تقارير تقول أن السوفييات كانوا في صدد تدريب طياري نيكارغوا على طائرات الميغ المتطورة، وهو عمل «مثير للمخاوف»، إذ بإمكان هذه الطائرات اعطاء قدرة عسكرية مهمة للساندينين تسمح لهم بتصدير «حرب التحرير» إلى بلدان أخرى في أمريكا الوسطى، وبالأخص السلفادور. واستدعى هذا النبأ الكثير من التفكير من جانب هيغ وكايسي وغيرهما من المسؤولين. واستناداً إلى حساباتهم فإن طائرات الميغ يمكن أن تعطي النيكاراغويين سيطرة على الطرق البحرية في البحر الكاريبي وقرب قناة بنما، وهو ما لا يمكن أن تسمح به الولايات المتحدة الأمريكية.

وتابع المسؤول: «إن حكومة نيكاراغوا تدار من قبل السوفييات بالطريقة التي كنا نحن ندير بها حكومة فيتنام الجنوبية خلال الحرب». وأضاف: «إن مفتاح المنطقة هو نيكاراغوا لا دولة السلفادور، مع أن هناك تركيزاً كبيراً على السلفادور». والخطر سيتعاظم بطريقة سقوط أحجار الدومينو وصولاً إلى المكسيك.

وتابع أنه إذا دخلت الميغ إلى نيكاراغوا فإن ريغان سوف يخرجها بعمل سري، وأضاف أن ريغان لن يرسل مستشارين بالآلاف كما حدث في السابق.

وماذا عن عملية سرية الآن؟ فإذا كانت الحقيقة نصف ما قاله المسؤول المذكور، يكون القيام بعملية سرية أمراً منطقياً، وبالأخص بعد الأخذ بعين الاعتبار تلك البيانات المؤيدة لووكالة الاستخبارات المركزية وللعمليات السرية خلال الحملة الانتخابية الرئاسية؟

رفض المسؤول الإجابة عن السؤال.

وفي ٤ آذار (مارس) ١٩٨٢ القى خايمي ويلوك أحد أعضاء المجموعة

الساندينية الحاكمة، خطاباً في واشنطن ادعى فيه أن عملية ما هي في صدد التنفيذ من قبل وكالة الاستخبارات المركزية.

قال: «كثير من الأشياء يحصل في وقت واحد ولا يمكن القول انها صدفة، وكل هذه الأشياء توصل الى نتيجة واحدة: ان وكالة الاستخبارات المركزية هي القوة الوحيدة التي لديها القدرة على عمل هذه الأشياء معاً. انه لمن الصعب إثبات ذلك ولكن آثاره واضحة بدون لبس».

دعاني زميلي برادلي يوم الاثنين في الثامن من آذار (مارس)، لتناول الفطور في الساعة التاسعة صباحاً. وقال اننا أصبحنا متأكدين الآن من ثلاثة مصادر بأن عملية نيكاراغوا قد حصلت على موافقة الرئيس. وأراد الانتقال ببطء الى مواضيع أخرى فذكرني بأن المناخ السياسي مختلف جداً عما كان في السبعينات. وقال: «إنها إدارة ريغان الآن، والافتراض القائل بأن عرض اسرار وكالة الاستخبارات المركزية على الملأ أمر صائب قد لا يكون صحيحاً. فما هو المبرر لنشر القصة؟» وسألني برادلي: «أريد أن أسمع السبب، أخبرني عن السبب بالتحديد».

وسألته بدوري عما إذا كان بإمكان هكذا عملية أو عمل حربي أن ينجح؟ هل يمكن ان يبقى سرياً؟ هل ينبغي له ان يبقى سرياً؟

فأجاب: «لا أعلم الأجوبة عن أي من هذه الأسئلة، فهل ان وكالة الاستخبارات المركزية غير منضبطة؟»

«لا اعتقد ان الأمر هكذا، ريغان هو من أمر بعدم اعطاء الأجوبة». وقال برادلي انه لا بدّ من وجود سبب للنشر. فقد أعلنت ادارة ريغان بكل وضوح أنها ستتخذ الخطوات اللازمة لحماية أسرارها المتعلقة بالأمن القومي. وهذا يعني احتمال اصدار حكم من قبل محكمة أو القيام بشيء آخر. وتساءل ما اذا كانت المصادر المعنية هي التي أفشت الأسرار للملأ، واذا كان الأمر كذلك فما هو الدافع.

فقلت له: «لم يكونوا متأكدين من أنها الخطوة الصحيحة». ولربما أنهم مستعدون لجعل برادلي يتخذ قرار النشر. «هراء»، قال برادلي.

اتصل برادلي لاحقاً بالسنتاتور غولدووتر الذي ينبغي أن يكون على علم بالأمر، استناداً الى قوانين الرقابة الجديدة التي أصدرها

الكونغرس. وأخبره غولدووتر بأنه لم يسمع إطلاقاً بهذه العملية المزعومة. وعلق برادلي بأنه متأكد من أن غولدووتر لا يكذب عليه. وفي غضون دقائق تلقى برادلي اتصالاً. وقال: «لقد اتصل غولدووتر الآن، والظاهر أنه قام ببعض التحقيقات». ثم أضاف: «إنه ينتظر وصول كايسي إلى مكتبه».

كان على برادلي أن يكلم كايسي بنفسه، لأن غولدووتر لا يستطيع الإجابة عن أي من الأسئلة. واستنتج أن غولدووتر أعلم بالأمر أو أنه سوف يعلم به قريباً.

كان كايسي على عجلة للوصول إلى مكتب غولدووتر مع أن الأخير كان بعيداً عن مسرح الأحداث منذ فترة، إذ خضع لعمليات جراحية متعددة في الورك.

وفي اليوم الثاني، وكان يوم الثلاثاء التاسع من آذار (مارس)، تناول كايسي وبرادلي طعام الغداء سوية في مبنى وكالة الاستخبارات المركزية. وعاد برادلي حوالي الساعة الثانية والنصف من بعد الظهر قبل الاجتماع التحريري اليومي في الصحيفة. وكانت القصة جاهزة للنشر، لكن برادلي لم يعط الأمر بذلك، بل راح يهز رأسه ويقول إن هناك نقصاً في الوضوح في كل شيء يتعلق بكاييسي.

وسأل المحررون عما إذا كان يؤكد القصة أو ينفيها؟ فأجاب برادلي: «إذا تعمقتم في الأمر فإن الجواب لا هذا ولا ذاك، ولكن بالرغم من ذلك، بقي كايسي يتكلم عن قوة مؤلفة من خمسمائة رجل وكأنها موجودة في الحقيقة، أو ستوجد. وأشار في لحظة ما بأنها سوف تنمو. ولكن لم يتضح لي إذا كانت هذه القوة أرجنتينية أو من وكالة الاستخبارات المركزية. وقال كايسي إن كل ما ستقوم به وكالة الاستخبارات المركزية يهدف إلى إيقاف تدفق الأسلحة من نيكاراغوا إلى السلفادور». وأضاف إن هذه القوة لن تقوم بنسف أهداف محطات توليد الطاقة الكهربائية والجسور، كما قالت مصادرنا. وأن أي شيء قد تنفذه وكالة الاستخبارات المركزية تمّ إقراره منذ ثلاثة أو أربعة أشهر. فهل يشكل هذا نوعاً من التأكيد للعملية؟

قال برادلي بأن هذا الافتراض جائز. وكان غير مرتاح وينظر خارج نافذة مكتبه وهو يعيد في ذهنه المحادثة التي جرت وقت الغداء. وقال ان شيئاً ما لا يزال ناقصاً، أو انهم يحاولون ثنيها عن نشر القصة فقط وليس اخافتنا، وأضاف: «لكن كايسي لم يطلب مني عدم نشر القصة». «هل تذرع كايسي بصيانة الأمن القومي؟» «لا» أجاب برادلي. وكانت مسودة القصة جاهزة. فهل هو مستعد لنشرها؟

«لا أعلم»، أجاب برادلي.

وفي هذه الاثناء وفي النهار نفسه جمع إنمان مراسلي الصحف والاذاعات ومحطات التلفزيون في غرفة الاجتماعات في وزارة الخارجية للادلاء بنبأ مهم.

قال وهو متجهم الوجه: «انا بوب انمان. وتروني هنا الآن لأنني قلق وغازب، غاضب لأنني رأيت في الأسابيع الماضية موظفين في الادارات العامة يتصارعون حول كيفية الإدلاء بمعلومات ومحاولة حماية مصادر استخباراتية حساسة وعمليات سرية في الوقت نفسه، ويجدون أمامهم من يقول: «كيف باستطاعتنا أن نصدقكم وأنتم لم تظهروا لنا الأدلة وبالتفصيل؟ وقال: «لقد تمادى النزوع الى الشك الى حد بعيد».

هنا تدخل جون هيوز نائب مدير وكالة الاستخبارات في وزارة الدفاع، الذي قدم الصور الفوتوغرافية كدليل في أزمة الصواريخ الكوبية منذ عشرين سنة، وأشار مستعملاً عصاً الى صور فوتوغرافية مكبرة مأخوذة من الجولنيكاراغوا (تم أخذ هذه الصور بواسطة طائرات التجسس يو - ٢ وأس آر - ٧١ ولم يعرض أي صورة من الصور السرية التي أخذت بواسطة الأقمار الصناعية). وأظهرت هذه الصور أن الساندينين بنوا ستاً وثلاثين قاعدة عسكرية خلال السنتين الماضيتين. وكان الساندينيون وقت قيام الثورة في عام ١٩٧٩ زمرة من الفدائيين تضم خمسة آلاف رجل، فأصبحوا الآن سبعين ألفاً. وحدد هيوز، وهو يطرق بالعصا على نقاط في هذه الصور، معدات سوفياتية بينها دبابات ومدافع ميدان صغيرة «هاوتزر». وأضاف أن هذه لا تشكل قوة دفاعية، فالبصمات كوبية، ومناطق المواقع العسكرية تتبع أسلوب التخطيط

السوفيياتي، حتى في تخطيط شبكات اعاقا الوصول الى هذه المواقع. وبعد هذا العرض، بدأ انمان بالاجابة عن الأسئلة، فسل عن التقرير السابق (الذي نشر في «البوست» في شهر شباط (فبراير) ويتعلق بخطة التسعة عشر مليون دولار السرية) فنفي انمان أن تكون قد تمت الموافقة على هذه الخطة، وقال: «تسعة عشر مليون دولار أو تسعة وعشرون مليون دولار، لكن ما تستطيع شراءه في هذه الأيام بمثل هذا المبلغ وخاصة إذا كنا نتحدث عن قوة عسكرية كهذه».

تمنى كايسي أن يعطى لكلام انمان دعاية بمقياس تلك التي أعطيت لأزمة الصواريخ الكوبية. وتم تفسير الأمر على نطاق واسع بأن انمان نفى وجود أي موافقة على خطة سرية تتعلق بتسعة عشر مليون دولار. كان هذا مثيراً للقلق، إذ لم يعتد انمان على أخذ موقف علني من برنامج حصل على موافقة الرئيس. وكانت نبرته داعمة لريغان ولكايسي وللجهد الذي تبذله الدوائر الحكومية لتفسير المخاطر في اميركا الوسطى. لكننا نحن في الواشنطن بوست، كنا متأكدين من وجود الخطة، وبدأ من غير المعقول أن يكون انمان في جهل مطبق بشأنها.

وكان المسؤول عن الشؤون الداخلية في «البوست» بيل غرايدر، قد غير العبارة في بداية قصتنا من «حرب سرية محدودة» الى «عمليات سرية». واعتبر بات تايلر أن من شأن هذا التغيير أضعاف النقطة الرئيسية للمقالة. وأضاف ان أي عمل من النوع شبه العسكري، هو حرب، وعليه فمن الأصح القول: «الحرب السرية المحدودة».

لم يكن واضحاً ما إذا كان برادلي سوف يوافق على نشر القصة مهما كان شكلها. وراح يجول بين المحررين طالباً المشورة، لكنه في أي حال لن يوافق على كلمات مثل «حكومة سرية» أو «خطط سرية» أو «حروب سرية». وأكد انه في حال معرفته بهذه الأمور فسوف ينشرها، إنما ليس في الوضع الحالي مفاجآت أو أسرار، فالعمل السري المضاد للشيوعية هو ما وعد به ريغان خلال حملته الانتخابية، وهذا هو بالفعل ما يطلبه الناضبون من الادارة الجديدة. وأشار غرايدر الى انه من المحتمل ان يكون البيت الابيض مسروراً إذا نشرت القصة، والشيء المؤكد هو أن واجب الصحافة

كشف الحقائق ونشرها بدون أي تردد.

ذكر غرايدر بأنه جاء في بيانات الحزب الجمهوري قبل الانتخابات الرئاسية عام ١٩٨٠ ما يلي: «نأسف بشدة لتسلم الساندين الماركسيين الحكم في نيكاراغوا. وسوف نساند جهود شعب نيكاراغوا الهادفة الى اقامة حكومة حرة ومستقلة هناك». وقال انه فقط يعيد الى الأذهان ما كان ريغان يعد به خلال الحملة الانتخابية. كما أن كايسي لم يطلب منه عدم نشر هذا التقرير، لا بل ان كايسي يرغب ربما في أن ننشره.

لم تتوضح، حتى بعد مرور أكثر من سنة على ولاية الرئيس ريغان، العلاقة بين الادارة الجديدة ووسائل الاعلام. فلم تتخذ وسائل الاعلام أي خطوات عدائية تجاه ريغان، كما لم تحاول الادارة الجديدة توجيه مدافعها نحو وسائل الاعلام. كانت هناك بالطبع الانتقادات الاعتيادية لوسائل الاعلام بدون ان تصل الى المدى الذي وصلت اليه درجة العداء بين الصحافة والادارات السابقة مثل ادارة نكسون مثلاً. ولذلك لم يرغب أحد ان يكون البادىء في اطلاق الرصاص!

في الساعة السادسة من مساء ذلك اليوم قال غرايدر ان برادلي قرر نشر التقرير في اليوم التالي بعد تردد.

نشر التقرير في الصفحة الأولى تحت عنوان في عمود واحد يقول «الولايات المتحدة توافق على تنفيذ خطة سرية في نيكاراغوا»، وجاء موضعه تحت خبر رئيسي يتحدث عن إنمان وما أكده هذا الأخير حول التعزيزات العسكرية في نيكاراغوا.

كان بإمكان أي شخص قراءة هذا التقرير السري ولكن من دون إبرازه من قبل الصحيفة وكأنها اكتشفت سر خلق الكون أو نشرت تفاصيل عملية سرية «قذرة» كالاغتيال مثلاً.

في صبيحة اليوم التالي التقطت شبكات الاذاعة والتلفزة خبر الخطة السرية وكانت هذه الخطة محور نشرات الاخبار. وحتى ذلك الوقت لم يصل الى مكاتب الصحيفة أي تأنيب من الادارة، باستثناء الوزير هيغ الذي قال: «من غير المناسب نشر أخبار حول العمليات السرية بغض النظر عن صحة وجود مثل هذه العمليات أو عدمه». وعندما طلب

الصحافيون من واينبرغر ان يعطيهم رأيه حول الموضوع أجابهم بالقول: «لا تعليق لدي».

نقلت شبكات التلفزة الرئيسية الثلاث في مساء ذلك اليوم ما نشرته واشنطن بوست، وبدا واضحاً ان البيت الأبيض كان يريد أن يعلم الجميع ان ادارة الرئيس ريغان تظهر تشدداً كافياً تجاه نيكاراغوا، وترغب في إعلام الرأي العام بذلك، وبالتالي بدا أن غرايدر على حق فيما أكدته.

وفي الخامس عشر من آذار (مارس) نقلت مجلة «تايم» عن لسان غولدووتر قوله: «ان كان ما جاء في صحيفة البوست صحيح... لم يحصلوا على كل التفاصيل ولكن كل ما ذكروه صحيح».

لقى كايسي محاضرة يوم السبت في مركز الدراسات الرئاسية في واشنطن. وكعادته أعد نص المحاضرة بعناية وبدأ الكلام قائلاً: «ان جورج واشنطن كان يؤيد ممارسة السرية التامة في عمليات الاستخبارات لأن النجاح يعتمد على السرية، والفشل ينتج عن عدم احترام هذه السرية مهما تكن خطط العمل جيدة». انتقل كايسي بعد ذلك للتحديث عن السياسة العالمية فقال: «تجتاح عالمنا الحاضر مصائب عديدة ستؤدي الى تدميره. فعدم الاستقرار والارهاب والاضطرابات يقوم بإشعالها السوفيات بأسلحتهم، الكوبيون بطاقتهم البشرية، والليبيون باموالهم».

وذكر الحاضرين بالماضي القريب قائلاً: «بعد انتهاء حرب فيتنام وبدءاً من العام ١٩٧٤ تبنى السوفيات استراتيجية جديدة أشد عداء لنا في العالم الثالث، لعلمهم بالمناخ السياسي الذي ساد بلادنا في ذلك الوقت. واستعملوا الكوبيين لتنفيذ عمليات خالية من المخاطر نسبياً، ومارسوا نشاطات تهدف الى إثارة المشاكل والاضطرابات في مختلف دول العالم الثالث، ونجحوا بالفعل في انغولا وأثيوبيا وكمبوديا ونيكاراغوا». وأضاف: «من الأسهل والأقل كلفة بالنسبة الينا تأييد ودعم تمرد يقوم به الشعب في دولة ما بالمقارنة مع مقاومة مثل هذا التمرد. وبإمكاننا من

خلال استخدام عدد قليل نسبياً من الأشخاص وتقديم دعم مادي متواضع لهم، اشارة البلبلة وتعكير السلام الداخلي والاستقرار الاقتصادي في بلد صغير».

عاصر السناتور باتريك .ج. ليهي، الديموقراطي عضو لجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ، فضيحة ووترغيت. وقد دخل ليهي الى مجلس الشيوخ بعد استقالة نكسون حين كان عمره اربعة وثلاثين عاماً. وهو لا يؤمن بتركز السلطة ولا سيّما في إدارة الرئيس ريغان. وقد عمل ليهي قبل انتخابه في مجلس الشيوخ مدعياً عاماً وتمرس طيلة ثماني سنوات في قضايا التحقيق وفنون الاثبات.

جرت العادة على ان يخصص لكل سناتور موظف يقوده عبر نفق الاستخبارات المليء بالمصطلحات الغريبة، وكان تيد رالستون الموظف الذي خصص للسناتور ليهي. قال رالستون للسناتور انه إذا أراد أن يفهم طبيعة الاستخبارات عليه أولاً أن يعلم كل شيء حول وكالة الأمن القومي وعن الاتصالات اللاسلكية التي يتم اعتراضها، لأن الوكالة هي مصدر معظم المعلومات وأفضلها، بعد أن أصبحت عملية جمع المعلومات تقنية بالدرجة الأولى. واقترح رالستون على السناتور زيارة مراكز وكالة الأمن القومي في الخارج، فقرر ليهي أن يقوم برحلة اوروبية لهذه الغاية. تطورت علاقة الصداقة بين رالستون وإنمان عندما كان الأخير مديراً لوكالة الأمن القومي من عام ١٩٧٧ الى عام ١٩٨١. ففي تلك الفترة تولى رالستون مراقبة نشاطات الحد من التسليح بتكليف من لجنة مجلس الشيوخ، وعمل بحكم وظيفته بالتنسيق مع وكالة الأمن القومي. وكان رالستون يُعلم إنمان بكل ما يجري في لجان الكونغرس، في حين ساعده إنمان على فهم مغالق الاستخبارات بالوسائل التكنولوجية.

زار السناتور ليهي وralستون مركز وكالة الأمن القومي في هاروغيت التي تبعد مسافة مائتي ميل عن لندن شمالاً وتقع في مقاطعة يوركشاير. حمل ليهي في جعبته عدة اسئلة عملية تتعلق بقدرات اعتراض الاتصالات اللاسلكية. وكان السوفييات يومها يجمعون أرتال الدبابات على الحدود البولندية، فأراد ليهي أن يعرف ما إذا كان مركز هاروغيت قادراً على التقاط الاتصالات المتبادلة بين قادة الدبابات. وطرح رالستون

اسئلة تقنية أظهرت معرفته الواسعة، كما سأل عن مختلف انظمة الالتقاط المعلقة في الجو وكيفية الاتصال مع مركز وكالة الأمن القومي في الجهة الأخرى من الكرة الأرضية (استراليا). فتدخل ليهي مازحاً: «أخرس... ودعني أطرح الأسئلة بنفسى».

وعندما ذهب الى المانيا انزعج ليهي من تصرفات رالستون وود في داخله لو أنه يستطيع القاءه من الطائرة للتخلص منه. وفي السفارة الاميركية في تركيا أخذ رالستون كمية من السيجار الذي يدخله السفير. وقال ليهي عن هذه الحادثة: «لا أدري ماذا أصنع بابن الزانية هذا». وعندما عاد الى الولايات المتحدة قرر ليهي ما يجب ان يعمل مع رالستون... فطرده فوراً.

قدم رالستون طلباً للحصول على عمل مع جماعة الاستخبارات في الشارع «اف»، وكايسي قد ترك صلاحية البت في هذه الأمور لإنمان. كان من الضروري اخضاع رالستون لاختبارات كشف الكذب لأنه لم يخضع لمثل هذا الاختبار لدى تعيينه في مجلس الشيوخ. وطرحت عليه اسئلة روتينية تعلق بمجملها بالمعلومات السرية. وسأله المحقق هل حدث وان أخذ معه الى منزله وثائق سرية؟ وهذا السؤال روتيني إذ اعتاد كبار الموظفين أخذ ملفات الى منازلهم لاكمال دراستها او لمراجعتها. لكن رالستون لم يفد بأنه أخذ معه الى منزله نسخة من تقرير سري كان قد كتبه حول نشاطات وكالة الاستخبارات المركزية في ايران منذ الحرب العالمية الثانية. ولهذا السبب رسب في الاختبار ولم ينضم الى الوكالة. وباشر المدير الجديد للجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ روب سيمونز باجراء التحقيق حول رالستون وتصرفاته، فأعد قائمة بالوثائق التي أخذها رالستون الى منزله، وأعاد بعضها الى اللجنة وبعضها الى الوكالة. وما لبث سيمونز أن استلم مذكرة من وكالة الاستخبارات المركزية تؤكد فيها ان ما استلمته من رالستون لم يكن له قيمة سرية، وان الوثائق التي خزنها في منزله لا تلحق الضرر بأسرار الدولة، كما ان رالستون لم يطلع أحداً عليها إستناداً الى التحقيقات التي اجرتها الوكالة. ولكن سيمونز لم يقبل بمثل هذا التبرير لأن حفظ الوثائق السرية

في مكان غير آمن يعني إلحاق الضرر بالأمن القومي. وما لبث أن اكتشف ان المذكرة واستنتاجاتها صادرة من مكتب انمان الصديق و«الأب الروحي» لراستون، الأمر الذي دفعه الى التوسع في التحقيق. ولكن سيمونز وجد ان راستون كان يطلع على كل الوثائق الحساسة التي تصل الى لجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ، والتي تصدر عنها او عبرها. فإذا كان راستون قد طالع كل هذه الوثائق فلا بد من أنه أصبح مرجعاً قيماً لقدرات وكالات الاستخبارات الاميركية وعملياتها. واعتبر سيمونز ان راستون كان جاسوس انمان في لجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ، يخبره بكل ما يجري في اجتماعات تلك اللجنة، ومع ذلك لم يعتقد سيمونز ان هذا التصرف غير قانوني أو غير صحيح ويتطلب اتخاذ اجراء ضد راستون، وذلك قد يؤدي في أي حال الى ازعاج وكالة الاستخبارات المركزية والى اثاره غضب انمان. وسيمونز يعرف من خلال عمله لسنوات طويلة كضابط عمليات في وكالة الاستخبارات المركزية ان بعض أفضل الجواسيس لا يدركون ما يفعلونه.

لخص سيمونز موضوع راستون للسنتور غولدووتر الذي اختار عدم احوالة الموضوع الى وزارة العدل لاجراء التحقيق لأسباب عدة، أهمها أن راستون لم يفعل ما فعله عن نية سيئة، ولم يحدث أي ضرر للأمن القومي. واذا انتشر الخبر فان مصداقية لجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ تصبح على المحك، وهناك اخيراً انمان الذي لا يريد غولدووتر ان يعرضه لأي تحقيق. فقرر سيمونز الاكتفاء بعدم اعطاء الموافقة على تعيين راستون في وكالة الاستخبارات المركزية.

اعتبر انمان اتهام راستون بأنه جاسوس له امراً سخيلاً، فهو لا يخدم إلا مصلحة الولايات المتحدة، وكذلك فعل راستون. أما ان يرى سيمونز صديقه راستون خطراً على الأمن القومي فأمر لا يقبله العقل أو المنطق.

مع ذهاب راستون ومكوث غولدووتر في المستشفى لمدة ثلاثة أشهر شعر انمان بأنه أصبح بلا سند، وبالإضافة الى ذلك فقد دأب المحرر في صحيفة نيويورك تايمز ويليام سافاير على توجيه الانتقادات اليه، وسماه

الشخص الذي يتحكم بغولدووتر ويعارض تنفيذ العمليات السرية. وفي إحدى مقالاته ذكر أن انمان «وزع خبراً كاذباً على محرري الصحف بأن إسرائيل تقوم بترويج ادعاءات غير صحيحة حول فرق الاغتيال الليبية، بغية إعداد الرأي العام لقبول ضربة جوية اسرائيلية على المفاعل النووي في ليبيا».

ذهل إنمان من هذا الكلام فهو لم يقدّر بتوزيع مثل هذا الخبر الكاذب على الاطلاق، ولا شك في أنه كلام مدسوس من مصدر مؤيد لإسرائيل الغرض منه الانتقام من انمان لأنه أصر على عدم تزويد إسرائيل بأي صور فوتوغرافية التقطتها الأقمار الصناعية، على غرار ما حصل عند تنفيذ الغارة على المفاعل النووي العراقي. وشعر انمان بأن إسرائيل مستعدة لأن تقوم بأي عمل ضد القذافي، ولن تتردد في قتله لو سنحت لها الفرصة. وهو يعرف أن لسافاير علاقة قديمة مع كايسي تعود إلى خمسة عشر عاماً، فقد أدار له الحملة الانتخابية عندما رشح نفسه للكونغرس في عام ١٩٦٦، كما كان انمان يملك اثباتات أخرى حول اتصالات جديدة لكايي بالصحافي المذكور. فقد اتصل أحد محرري صحيفة النيويورك تايمز بانمان قائلاً أن ناشر الصحيفة آرثر سولزبرغر حاول الاتصال بكايي بحثاً عن رقم هاتف سري، وسأل المحرر انمان إذا كان الرقم صحيحاً، فأجابه انمان بالإيجاب. واستغرب وجود رقم هاتف كايسي السري للغاية لدى صحيفة النيويورك تايمز، وتأكد عندئذ أن بين كايسي وسافاير اتصالاً وثيقاً وأن أمراً معيناً يدبر ضده.

في الثاني من كانون الثاني (يناير) اجتمع ريغان بمايكل ديفر وبيل كلارك، وتباحث الثلاثة بأمور مجلس الأمن القومي. وأخبرهما ريغان بأن ريتشارد آلن قدّم استقالته، وأنه قرر تعيين كلارك مستشاراً جديداً للأمن القومي. وفرح كايسي عند سماع هذا النبأ لأن كلارك كان أحد أعداء الشيوعية.

استشار كلارك بعد تعيينه في منصبه الجديد انمان حول ما يجب أن يعمل مع موظفي مجلس الأمن القومي، فأشار عليه انمان بإعفاء بعضهم من مهامه وبالاخص ضابط الاستخبارات كينيث دي غرافنريد.

واستمع كلارك الى ما قاله إنمان وتجنب الالتزام بأي شيء، وعرف عندئذ إنمان انه بكلامه هذا قد أعلن الحرب على دي غرافنريد.

انصب اهتمام دي غرافنريد على مكافحة التجسس والسعي الى معرفة اذا كانت بعض المعلومات التي تجمعها وكالات الاستخبارات الاميركية جزءاً من تسريب للمعلومات الكاذبة من جانب الاتحاد السوفياتي. وأكد مراراً انه من المنطقي أن يقوم السوفيات بعمليات خداع للاستخبارات الاميركية، وإذا لم يكن قد تم اكتشاف احدي هذه الخدع حتى الآن فلا يعني ذلك عدم حصولها. ولكن انمان كان يعتقد العكس، فالمعلومات القيمة والصادقة التي يأتي بها رجال الاستخبارات بعد جهود مضنية لا يمكن أن تستند على معطيات كاذبة يسربها السوفيات عن قصد، وما خشية دي غرافنريد من ذلك سوى هوس لا مبرر له.

كان استلام كلارك لمنصبه الجديد فرصة ملائمة لدي غرافنريد فحمل إليه قراراً توجيهياً صادراً من الرئيس ريغان حول الأمن القومي، يدعو فيه الى وجوب توسيع أعمال مكافحة التجسس، وأبدى كلارك حماسه لهذا القرار.

استلم إنمان نسخة من القرار التوجيهي وتم استناداً الى ما جاء فيه تأليف مجموعتين للاستخبارات تضمان أشخاصاً نافذين، يرأس أحدها مدير مكتب التحقيقات الفدرالي ويبستر، ويرأس الأخرى نائب وزير الدفاع كارلوتشي. وشعر انمان بأنه خسر معركة بيروقراطية رئيسية، فلا شك ان دي غرافنريد، الذي أبقى في مجلس الأمن القومي، قد وجد فرصة لفرض آرائه.

لم يرض كايسي بما جاء في القرار التوجيهي الذي اصدره ريغان، لأنه أعطى سلطة رسم الخطط المتعلقة بمكافحة التجسس الى مكتب التحقيقات الفدرالي ووزارة الدفاع، ولكنه لم يعارضه وشاركه انمان في هذا الرأي.

بعد سنة من العمل معاً قيّم إنمان كايسي بأنه مزيج من التصلب والمرونة. فمنذ فترة قصيرة وضعت دراسة عن منطقة الشرق الأوسط، وأعطيت بشأنها أربعة آراء، أولها من خبراء الوكالة، وثانيها من وكالة الاستخبارات في وزارة الدفاع، وثالثها من إنمان، ورابعها من كايسي. لكن هذا الأخير لم يستعمل سلطته لرفض الآراء الأخرى بل حملها كلها الى الرئيس ريغان.

استقبل كايسي وزير الدفاع الاسرائيلي أرييل شارون المتطرف والمفرط في حبه للحرب، وكانت اسرائيل حينذاك تقدم مساعدات عسكرية الى قوات الميليشيا المسيحية الرئيسية في لبنان - الكتائب اللبنانية - التي يرأسها بشير الجميل القائد العسكري المتهور ذو الوجه الطفولي البريء. لقد أصبح بشير الجميل وهو في الرابعة والثلاثين أحد أهم الزعماء اللبنانيين من أصحاب السطوة والكاريسما، وبدأ يمهد لنفسه دوراً مستقبلياً مهماً. وطلب شارون مبلغ عشرة ملايين دولار لدعم بشير الجميل من الصندوق السري لوكالة الاستخبارات المركزية.

عارض إنمان هذا الطلب، ففي عام ١٩٧٨ نفذت قوات بشير الجميل هجوماً مفاجئاً على المنزل الصيفي لطوني سليمان فرنجية الوريث السياسي للفئة المسيحية المعارضة لبشير الجميل، وقتلته مع زوجته وابنته البالغة من العمر سنتين، وأفراد حرسه الشخصي، وحتى خدم المنزل. وفي عام ١٩٨٠ كادت ميليشيا بشير الجميل تقضي نهائياً على الميليشيا المسيحية التابعة لرئيس الجمهورية الأسبق كميل شمعون. لذلك كان بشير الجميل في نظر إنمان قاتلاً لا يعرف الرحمة. ولكن الأمر لا يتوقف هنا، ففي ملفات وكالة الاستخبارات المركزية أشياء أخرى مخبأة.

ففي أوائل السبعينات، وبعد أن درس العلوم السياسية والحقوق في لبنان، جاء بشير الجميل الى الولايات المتحدة الاميركية للعمل في مكتب للمحاماة، وهناك تم تجنيده في صفوف وكالة الاستخبارات المركزية. وكونه الأصغر سناً من بين أولاد بيار الجميل الستة، كان بشير الأقل حظاً من بينهم ليرث أي شيء من الزعامة السياسية. فالابن الأكبر أمين

سيرث حتماً زعامة حزب الكتائب الذي أسسه بيار الجميل عام ١٩٣٦ كحركة رياضية وشبه عسكرية للشباب. ولم توظف وكالة الاستخبارات المركزية بشير الجميل كعميل نظامي ذي أجر ثابت، بل أعطته اسماً رمزياً خاصاً كي يصبح بالامكان توزيع تقاريره بشكل واسع من دون ان يعرف هويته سوى عدد قليل من الأشخاص، وبشرت التعامل معه باعطائه عدة آلاف من الدولارات مقابل تزويدها بمعلومات معينة.

ولكن في عام ١٩٧٦ وبعد أن تحدى بشير التقليد اللبناني وتسلم قيادة الميليشيا بدلاً من شقيقه أمين، زادت المبالغ المدفوعة له كما ازدادت اهميته في ميزان الوكالة التي كانت تحتفظ بوجود كبير في بيروت ملتقى الطرق في الشرق الأوسط وأكثر العواصم العربية انطباعاً بالعوادات الغربية، والمدينة المليئة بالمؤامرات وأعمال التجسس والتجسس المضاد. وتعاضم دور بشير كما تحسنت نوعية معلوماته وتوسع نطاقها. وما لبثت وكالة الاستخبارات المركزية أن اعتبرته «شخصاً اقليمياً مؤثراً»، وهي ميزة رئيسية في عرف الوكالة. وفي الوقت نفسه بدأ تحول بشير الجميل الى زعيم ذي جاذبية واسعة والى داعية يتحدث عن «لبنان الجديد».

ولكن إنمان ظل يعتبر بشير الجميل قاتلاً، ويعتقد أن على وكالة الاستخبارات المركزية عدم التعاون معه بعد الآن، والامتناع عن تقديم مبلغ العشرة ملايين دولار التي طلبها شارون كمساعدة عسكرية سرية لمليشياته. وتأكّد إنمان أن الاسرائيليين يحضرون لشيء ما، فقد كان لهم نفوذ كبير جداً في لبنان واستمر سعيهم الى الحصول على نفوذ اوسع. وباشر شارون حملته لاقتناع الادارة الاميركية بمساعدة بشير الجميل، بدءاً من صديقه الجنرال هيغ، مروراً بأهم شخصيات ادارة ريغان، وما لبثت ان وصلت حمى هذه الحملة الى انمان عبر هيغ.

درس كايسي التقارير الواردة من مراكز الاستخبارات، ومن غريب الصدف ان مركز الاستخبارات في بيروت كان ضد مساعدة بشير الجميل، وتوافق مدير المركز مع انمان على أن بشير رجل بربري ومناور يتلاعب على الاسرائيليين وعلى الأميركيين طالباً العون من كل دولة تصغي

إليه. وقالت محطة اذاعة تل ابيب، وهي تعكس رأي اسرائيل وشارون، أن بشير يتقدم بخطى سريعة، وأنه بدون شك الزعيم الذي سيؤمن استقرار لبنان. ولم تبد الاذاعة في تعليقاتها أي اعجاب باخلاق بشير الجميل بل كانت تنصح بالتعامل معه كواقع موجود. وكان كايسي يتفهم الواقع ويعلم أن على وكالة الاستخبارات المركزية ان تتعامل مع اشخاص من هذا النوع، وبشير الجميل كان عدواً لمنظمة التحرير الفلسطينية التي يدرك كايسي تماماً أنها تمثل التهديد الحقيقي لوجود اسرائيل. خسر انمان هذه المعركة أيضاً، ووقع ريغان امراً سرياً منح بموجبه مساعدة بقيمة عشرة ملايين دولار الى الميليشيا التابعة لبشير الجميل. في اواسط آذار (مارس) ١٩٨٢ فكر إنمان ملياً في وضعه الشخصي. فبعد اسبوعين سيبلغ سن الخمسين بعد أن تدرج في سلك البحرية حتى وصل الى أعلى الرتب. ولم يكن من منصب يطمح بالوصول اليه سوى مدير وكالة الاستخبارات المركزية، وهو منصب غير صالح له في الوقت الحاضر. لقد وصل الى نقطة اللارجوع في حياته، وإذا قرر خوض مهنة جديدة فعليه ان يبدأ الآن، علماً أنه لن يقبل بالعمل مستشاراً أو بائع أسلحة او سمسار عقارات، كما حدث مع العديد من الضباط العسكريين المتقاعدين.

أدرك انمان ان اهتمامه بشؤون الاستخبارات بدأ يخبو ويتضاءل. لقد أثارت الاستخبارات وما تقوم به من أعمال حماسته في أول الأمر، ثم اكتشف بعد سنوات حقيقتها، وتأكد انه يعمل في وظيفة ليست له.

ومن جهة أخرى علم بطريقة غير مباشرة ان الادارة على وشك تقديم مساعدة سرية لشخص اسمه ايدن باستورا، وهو سانديني سابق يعرف بلقب «القائد صفر». وكان إنمان يعتبره «سمكة القرش»، ويشبهه ببشير الجميل في لبنان. وقد عمل باستورا انطلاقةً من كوستاريكا التي تقع جنوب نيكاراغوا بدلاً من السلفادور في الشمال. ومن السهل لكل من يراجع خريطة المنطقة أن يرى ان كوستاريكا تبعد مسافة تزيد عن ثلاثمائة ميل من أقرب خط امداد للأسلحة الى السلفادور، فتأكد إنمان عندئذ ان عملية نيكاراغوا لا تهدف الى منع دخول السلاح الى

السلفادور، بل الى مساعدة باستورا على قلب النظام السانديني. تضاعلت ثقة انمان بالادارة الجديدة للبلاد وبالادارة الجديدة لوكالة الاستخبارات المركزية. وبدأ يطرح التساؤلات حول الأسباب التي فرضت ابقاء عملية نيكاراغوا سرية. وتؤكد ان ادارة ريغان تخشى افتضاح امر العملية لأنها ستواجه عندئذ نقاشاً علنياً ستكون الخسارة فيه بالتأكد. ولكن الخطط السرية لا تنجح في رأي انمان، وحتى لو نجحت هذه العملية فانها ستكون اسوأ مما اقترفته الادارات السابقة للبلاد. ربما كان من الامور الصائبة تأمين المساعدة العسكرية السرية للثوار الأفغان بعدما احتل السوفييات بلادهم، ولكن ما هو الهدف الذي تخدمه العملية السرية في نيكاراغوا، أليست عمليات جمع المعلومات بالوسائل التكنولوجية المتطورة أفضل؟

في يوم عيد الميلاد السابق طرح عليه ابنه الأكبر سؤالاً ظل يتردد في أذن الأب: «اين هي المتعة في عملك؟».

رحل انمان الى هاواي لتمضية اجازة مدتها اسبوعان، ولكنه ما لبث ان قطع اجازته وعاد الى مركز الوكالة في لانغلي، ودخل فجأة الى غرفة كايسي المجتمع مع كلاريدج وطرح اسئلته بصورة متلاحقة: «ماذا ستفعل قوات الكونترا؟ الى ماذا تطمح وكالة الاستخبارات المركزية؟ وهل هناك خطة موضوعة؟ هل نعرف حقاً مع من نتعامل؟ الا يفهم الناس ان تعاوننا مع باستورا ليس الغرض منه انقاذ السلفادور؟ أليس هدف هذه العملية قلب الحكم؟ أليست الوكالة على وشك تجاوز الصلاحيات الممنوحة لها؟»

لم يجد كلاريدج وكايسي أي جواب عن أسئلة انمان، ولم تعجبهما طريقة طرح الأسئلة. انها سياسة الادارة الجديدة التي وافق عليها كل المعنيين وعلى رأسهم الرئيس ريغان، وكايسي متأكد انه يسير فوق أرض صلبة.

بعد نصف ساعة من الكلام توتر انمان وشعر بأنه على وشك الانفجار، خصوصاً ان كلاريدج وكايسي لم يستمعا الى ما قاله ولم يأبها للجابة عن اسئلته، وكأنه دخيل ومتطفل.

وأخيراً خرج من الغرفة غاضباً، بعد أن بات الكلام مع كايسي غير ذي فائدة.

اعتبر كايسي انمان رجلاً ذكياً تعوزه الصلابة لأنه يحرص على صورته وسمعته ولا يخاطر بهما. كما كان قلقاً من المعارضة التي يمكن أن يواجهها بها اصدقائه الليبراليون والديموقراطيون حول العمل السري. وإذا لم يكن من شك في أن انمان يتمتع بشعبية في الكونغرس، فإن كايسي أصبح على علم تام بجميع مهمات نائب مدير وكالة الاستخبارات المركزية، ويستطيع ان يستفيد من خدمات نائب جديد يكون اقل قلقاً من مواجهة الصعاب وآراء الآخرين.

أدرك انمان أنه لم يبق أمامه سوى اتخاذ الاجراءات الرسمية لتقديم استقالته، وفي ٢٢ آذار (مارس) بعث برسالة الى الرئيس ريغان يقول فيها: «كنت متردداً عندما وافقت على طلبك السنة الماضية لتولي منصب نائب مدير وكالة الاستخبارات المركزية، وسوف أكون ممتناً الآن إذا وافقت على قبول استقالتي».

وبعد أن مدح ريغان على جهوده «لإعادة بناء» أجهزة الاستخبارات قال: «اطيب تمنياتي لك وكايسي بمواصلة النجاح». وأرسل انمان قبل ان يسلم رسالة استقالته الى كايسي نسخاً عنها الى نائب الرئيس بوش ووزير الدفاع واينبرغر ومستشار الرئيس لشؤون الأمن القومي كلارك، يؤكد لهم فيها ان قراره نهائي.

يوم الاربعاء ٢٠ نيسان (ابريل) ١٩٨٢، أي بعد حوالي ستة أسابيع من نشر صحيفة «الواشنطن بوست» موضوعها عن عملية نيكاراغوا السرية، ذهبت لمقابلة غولدووتر آملاً ان أعرف منه ما إذا كانت وكالة

الاستخبارات المركزية قد اطلعت على العملية بالتفصيل، واستطعت بعد جهد جهيد الوصول الى مكتب غولدووتر في مجلس الشيوخ، وعندما طرحت عليه الموضوع أجاب قائلاً: «عندما اتصل بن (برادلي) ليناكش معي موضوع اميركا الوسطى لم يتفوه بأكثر من عشر كلمات، وأدركت عندئذ انه على اطلاع واسع على الموضوع. لكنني أبدت له جهلي التام به واشرت عليه بالاتصال بكايسي». وأكد غولدووتر أنه يجب اطلاع الشعب الاميركي على العملية، وأثنى على ما ورد في مجلة تايم من معلومات عنها. وفسر نظريته حول العمليات السرية، ورأى انها أفضل الخيارات في هذه الحالة لأنها تتيح الاستغناء عن إرسال قوات اميركية الى نيكاراغوا، ولا مانع أن يعرف الشعب الاميركي بالحقيقة أو على الأقل ثلاثة أرباع الحقيقة. وأضاف غولدووتر: «لقد مضى زمن قلب الحكومات. نستطيع ان نخلق لهذه الحكومات متاعب اقتصادية أو نشن حملات دعائية ضدها او نمنع عنها المساعدات المالية، لكننا لن نعمل على قلبها». كان واضحاً أن كلماته لا تنبع من موقف اخلاقي، بل هي تعبير صريح عن حقيقة سياسية عملية.

وعندما سألته اذا كانت الاستخبارات الاميركية تقوم بمهام ناجحة داخل الاتحاد السوفياتي، أجابني قائلاً: «لا نملك عيوناً كثيرة هناك واعلم انه كان لنا في الاتحاد السوفياتي بضعة عشرات من العملاء قبل حوالي اثني عشرة عاماً. صحيح ان لدينا الآن هناك افضل الاستخبارات الالكترونية لكني لا أدري الى متى ستبقى دون اكتشاف».

سألته ماذا عن الأقمار الصناعية، فأجاب: «حاولت أن أقنع وكالة الاستخبارات المركزية بنشر الصور التي تلتقطها الأقمار الصناعية، لكن هناك محاذير حولها لأن الروس يستطيعون ان يكتشفوا بواسطتها قدرتنا الحقيقية في التجسس عليهم». ثم أضاف بعد ان مال بكرسيه الى الوراء متحدثاً بصوت منخفض: «حسناً، ان الصور لم تعد لها هذه الأهمية الآن. إن لدينا... توقف عن الكلام لحظة ثم أضاف: «لا نستطيع التحدث عن ذلك الآن، لكنه أمر مذهل. في ودي ان نذهب سوية في نزهة في احدى الليالي وسوف تذهل لما قد تراه». لقد بدا لي ان الولايات

المتحدة تمكنت من اختراع شيء ما يؤمن بواسطة تقنية فنية أو رادارية متطورة ما هو افضل كثيراً من المعلومات التي تنقلها الصور. وغير غولدووتر مجرى الحديث فسأله رأيته في كايسي، فأجاب: «انه رجل ممتاز ونزيه، يعرف مهنته جيداً، لكننا الآن نعمل بطريقة مختلفة وهو في هذا المنطلق ليس محترفاً. ان كايسي يفتقد الى الصراحة ولذلك إذا أردت معرفة ما يجري من أمور أتصل هاتفياً بانمان، الذي ما ان ارفع سماعة الهاتف حتى اعرف من أول كلمة يقولها إذا كان ينوي إخباري بأي شيء. من المؤسف اننا سنخسر الاميرال انمان». وسألت غولدووتر إذا كانت الاشاعات عن عزم انمان على تقديم استقالته صحيحة، وهل هي نهائية.

«نعم انها نهائية، وسوف نواجه صعوبات في إيجاد بديل له». نقل أحد مساعدي غولدووتر الى البيت الأبيض أخباراً مفادها أن غولدووتر كشف النقاب عن موضوع استقالة انمان، وفي وقت متأخر من ذلك اليوم اعلن البيت الأبيض الاستقالة.

بعد يومين من استقالة انمان أعلن السناتور الجمهوري المحافظ عضو لجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ ريتشارد لوغر أنه ينوي اثاره موضوع بديل انمان علناً مع البيت الأبيض. ولوغر صديق لانمان منذ أن خدم معه كضابط استخبارات في أواخر الخمسينات. واعترف لوغر بأن بيل كايسي يملك مقدرة فذة، وقد اتخذ في السابق العديد من القرارات الصائبة، لكن هناك تعقيدات كثيرة يحتاج فهمها الى سنوات أكثر مما سيعيشه كايسي. وقال السناتور: «رشحنا كايسي وانمان سوية، كايسي لأنه مقرب من الرئيس، وانمان لأنه يعرف ماذا يجري حوله».

كان كايسي يدرك ان منصب نائب مدير الوكالة يكون عادة في الواجهة، وتوقع أن يتعرض لحملة من بعض الديموقراطيين والليبراليين الذين يشكون في مقدرة الاستخبارات، لكن لوغر كان جمهورياً ومواقفه عادة تتسم باللين، ولذلك حسب ان لانمان يداً في تصريحات صديقه لوغر.

في المقابلات التي اجراها انمان مع الصحافة عدد القضايا والامور التي يختلف حولها مع كايسي والادارة. وكان يؤمن بصوابية آرائه لكن

القرار النهائي يعود دائماً الى الرئيس ومدير وكالة الاستخبارات المركزية، فيتحتم عليه ان يقبل بها صاغراً. وكان انمان واضحاً عندما قال ببساطة انه فقد حماسه لخوض معركة مع أصحاب السلطة وان علاقته بكايسي جيدة لكنها ليست حميمة.

عندما ودع كايسي انمان سألته لماذا لم يعتبر نفسه صديقاً حميماً له، ولماذا قال ما قاله للصحافة، فرد انمان عليه مذكراً اياه بالتصريحات العديدة السابقة التي كان يكيل له فيها المديح.

عمل إنمان بعد استقالته رئيساً لمجموعة تابعة لشركات عدة تعمل في حقل الأبحاث في تكساس، على تطوير عقل الكتروني يستطيع تحليل أي نوع من أنواع الشيفرة، ويصل تقريباً الى مرتبة التفكير البشري، وكان بين مئات العاملين في هذه المجموعة من الشركات صديقه تيد رالستون، أحد كبار الموظفين السابقين في لجنة الاستخبارات التابعة لمجلس الشيوخ. ولم يحدث بعد تسلم انمان عمله الجديد أن تكلم مرة أخرى مع كايسي.

اعطى البيت الأبيض كايسي مهلة يومين لايجاد بديل لانمان يكون مقبولاً من لجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ. ولم يكن امام كايسي من خيار سوى جون ماكماهون الذي عمل سابقاً نائباً لمدير شؤون العمليات تحت امرة تيرنر، ويعمل حالياً مديراً تنفيذياً ويعتبر الرجل الثالث في الوكالة.

أثبت ماكماهون عندما عمل نائباً لمدير شؤون العمليات انه من الاشخاص الذين لا يتشبثون كثيراً بمواقفهم، وقد عرف كيف يضع خطأ واضحاً بين الاستقلالية في العمل والاخلال لرؤسائه. وكان قليل المشاغبة ويعرف كيف يتلقى الأوامر وينفذها حرفياً من دون تدمير. وعلى الرغم من تشكيكه في صوابية العمل السري فإنه لم يقلل من أهميته.

أصبح ماكماهون مع تقدمه في اعماله السابقة شديد الاقتناع بأن على الوكالة ألا تكتفي فقط بالمعلومات التي تقدمها اليها الاستخبارات الفنية المتطورة والعملاء، بل أن تسعى للحصول على الحقيقة على الأرض، وتحديدًا خلف الستار الحديدي.

بما انه يتحتم الحصول مسبقاً على موافقة مجلس الشيوخ على تعيين نائب مدير وكالة الاستخبارات المركزية فقد اتصل ماكماهون بعدد من أعضاء لجنة الاستخبارات، فوجد أن الجميع لا يثق بكايسي. وقد تراوحت تساؤلات الشيوخ بين من يريد التأكد من أن ماكماهون سيكون دائماً مستعداً للرد على استئلتهم، وآخرين مثل بات ليهي يريدون وعداً بأنه سيعمل كنظام انذار مبكر لهم.

بعد أن أعطى ماكماهون الوعود المطلوبة فوجيء بالعدد الكبير من الشيوخ المشحونين بمشاعر العداء لكايسي. وقال في نفسه إن الأخير أذكى من أن يتخذ أي موقف معادٍ للشيوخ، ولكنهم بلا شك يدركون حقيقة مشاعره تجاههم.

في وقت لاحق اجتمع ماكماهون مع كايسي، واعتبر الأول ان مدير الاستخبارات المركزية يستحق منه مصارحة تامة، فمن بين الشيوخ الخمسة عشر الذين اجتمع بهم ابدى أكثر من النصف عداء واضحاً لكايسي، لذلك لم يجد ماكماهون حرجاً في مخاطبته قائلاً: «بيل، ان طريقك للوصول الى الكونغرس شائك جداً»، ورد كايسي ببساطة: «نعم، انني أدرك ذلك».

خلال ذلك الربيع كان على كايسي ان يراقب منطقة «حارة» أخرى، فقد غزت الارجنتين جزر الفولكلاند التابعة لبريطانيا. فادارة ريغان، بعد ان حاولت أولاً ان تقف على الحياد، انحازت الى حليفتها التقليدية بريطانيا. وقد وردت تقارير في الصحف تقول إن البريطانيين قد استفادوا من صور الأقمار الصناعية الاميركية. ولم يقم كايسي بتصحيح هذا الخبر الخاطيء، فمنطقة جنوب الاطلسي لا تغطيها الأقمار الصناعية، وفي وقت لاحق أرسل الاميركيون قمراً ليغطي المنطقة المذكورة، فأرسل السوفيات قمرين من عندهم. فالاختراق الاستخباراتي والمعلومات كانت قد وصلت عن طريق اشخاص لهم علاقة مباشرة بالزمرة العسكرية الحاكمة في بوينس آيرس. فالارجنتين كانت قد اخذت ما قالته سفيرة الولايات

المتحدة في الأمم المتحدة جين كيركباتريك على محمل الجد، فاقتنعت بان الأميركيين سيقفون على الحياد. لذلك أصبح الضباط وكبار الموظفين الأرجنتينيين مصدراً هاماً للمعلومات المنقولة الى مركز وكالة الاستخبارات المركزية. والملحقين العسكريين الأميركيين في بوينس آيرس الذين نقلوها بدورهم الى لانغلي، ومنها الى وزارة الخارجية، فالبيت الأبيض. ومن هناك أصبح طريقها مفتوحاً أمام بريطانيا.

وصف كايسي الحلف الأطلسي بـ «المنخل» لكثرة ما يتسرب منه من معلومات، وقد حرص على إبقاء قناة الاتصال مفتوحة مع الاستخبارات البريطانية ام. آي - ٦. فالمعلومات التي تم الحصول عليها يجب ان تستغل، وكل ما يجب القيام به هو تحويل كمية المعلومات الى دولة حليفة متورطة في حرب، بالاضافة الى ان بقاء رئيسة الوزراء مارغريت ثاتشر في الحكم كان مرتبطاً بنتيجة تلك الحرب.

لكن دعم بريطانيا في جزر الفولكلاند سيدفع الأرجنتين الى الانسحاب من عملية نيكاراغوا، مسقطه بذلك ورقة التين عما سيصبح لاحقاً مشروعاً متكاملًا. واستنتج كايسي أن الوجه الإيجابي لذلك أنه سيعطي كلاريدج الحرية في بناء قوات الكونترا.



يوم الاربعاء ٢٦ ايار (مايو) ١٩٨٢ حضر ماكماهون للتحديث أمام لجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ قبل تثبيت تعيينه، فأعرب عن سروره للرقابة التي يمارسها الكونغرس على نشاط وكالة الاستخبارات المركزية، حتى لا تغدو الاستخبارات مشروعاً في الظلام بعيداً عن الموقف السياسي. وفي موقف صريح ونادر قال ان لجنتي الاستخبارات موجودتان لحمايته: «فأنا كشخص يجب عليه أن يقف أمام لجان الرقابة والمحاسبة، أشعر بالارتياح الكبير عندما اعلم بأنني أشارك ممثلي الشعب الأميركي ببرنامجنا ونشاطاتنا، ففي ذلك حماية لي كشخص وحماية للمؤسسات».

سارع السناتور موينيهان عندها الى القول: «يجب أن نقتنع بأنك ستبلغنا بكل ما يجب أن نعلم به. فهل أنت مستعد مثلاً لإطلاعنا على الحقيقة إذا كنا قد تعرّضنا في السابق لعملية تضليل؟»
«نعم يا سيدي، فأنا لا أخال أن أحداً في أجهزة الاستخبارات يرغب في تضليل الكونغرس».

في اليوم التالي مثل ماكماهون أمام اللجنة من جديد في جلسة علنية، فقال عنه موينيهان: «إذا أراد أحدكم فهم حقيقة عمل ضابط الاستخبارات في هذه البلاد، ما عليه سوى الاطلاع على سجل ماكماهون المالي، فهو مؤلف من ثلاثين صفحة بيضاء».



سئم غولدووتر المفاجآت، فطلب من أحد أعضاء اللجنة قراءة كل ملفات ماكماهون الشخصية والأمنية. فتبين أن الرجل نظيف ولا غبار عليه، فقد كان بعيداً عن الشبهات في ما يتعلق بمؤامرات الاغتيالات، وتجارة المخدرات، والتجسس الداخلي خلال السبعينات. لكن تبين أنه تورط مرة واحدة في تجاوزات أمنية، فقد وجدت خزانة حديدية غير مقفلة في مكتبه، وبعد التدقيق تبين أن الخطأ ارتكبه إحدى السكرتيرات.
لم يكن غولدووتر قاسياً تجاه ماكماهون، في حين أشاد بايدن بمزايا إنمان وتكلم عن كايسي فقال: «إن أقوال كايسي هي... أقصد أننا لا نلتفح لأن نأخذ كل ما يقوله كايسي من قصص ونتمسك بها». وتابع بايدن قائلاً إن هناك حاجة لأن يكون ماكماهون مساعد اللجنة ومرشدها. وقال غولدووتر أن إنمان كان ينبغيهم في كل مرة شذّ كايسي عن الأصول.

فقال ماكماهون: «إذا سمحتم لي أن أعلق، أظن أنه إذا علم المدير بما تفكرون به فهو سيتحرك دون شك لتبديد هواجسكم وتصحيحها، وأنا على يقين من أنه سوف يقوم بذلك عند أي استجواب في المستقبل».
وافقت اللجنة على ترشيح ماكماهون بالإجماع وكذلك فعل مجلس الشيوخ.

تأكد كايسي في أواخر آذار (مارس) ١٩٨٢ من أن مديرية العمليات في الوكالة ليست فعّالة. فقد تمّ اعتقال فرقة مؤلفة من ثلاثة عشر يمينياً أرسلوا من قبل الوكالة الى اليمن الجنوبية الواقعة تحت النفوذ السوفياتي للقيام بعمليات تخريب. وكانت تلك العملية التي ساهمت فيها الاستخبارات السعودية من عمليات الدعم العسكري القليلة التي سمحت بها ادارة كارتر. واعترف اليمنيون تحت التعذيب بأن الأميركيين درّبوهم. وعلى الورق كان التحضير للعملية يقضي بأن يتعامل اليمنيون المذكورون مع وسطاء فقط حتى لا يعرفوا أن وكالة الاستخبارات المركزية متورطة مباشرة. واضطرت الوكالة الى سحب فرقة أخرى من اليمن الجنوبية لئلا يفتضح أمرها. وبعد ذلك بعدة أسابيع صرح المدعون العامون في اليمن الجنوبية بأن عناصر الفرقة الأولى قد اعترفوا بتهريب مواد متفجرة بنية نسف منشآت بترولية وأهداف حيوية أخرى، واعترفوا أيضاً بأنهم يعملون لمصلحة وكالة الاستخبارات المركزية. وكان نصيب ثلاثة منهم السجن مدة خمس عشرة سنة، أما الآخرون فقد أعدموا.

في المقابل، أعطت أول عملية دعم سرية لكايي نتيجة جيدة. ففي ٧ حزيران (يونيو) ١٩٨٢، استولى حوالي ألفي رجل من رجال حسين حبري على نجامينا عاصمة التشاد، وألّفوا حكومة مؤقتة هناك، فتقلص نفوذ القذافي في التشاد و «مرّغ أنفه» حسبما أراد هيغ وكايي. وأصبح في وجه الزعيم الليبي على امتداد ستمائة ميل لحدوده حكومة عدوة مدعومة من قبل الفرنسيين والأميركيين.

وهكذا بات الجو مناسباً لكسب دعم البيت الأبيض للقيام بعملية سرية تهدف الى دعم المقاومة ضد الشيوعية في كمبوديا. فالمساعدة لأنغولا كانت ممنوعة بموجب القانون، وأما العمليات في نيكاراغوا وأفغانستان فكانت تأخذ مجراها. ومعلوم أن مجرد ذكر عمليات سرية في جنوب شرقي آسيا كان يرهّب الجميع داخل الوكالة. ولكن كايسي أراد محو ذكريات الماضي، وسياسة الإدارة يجب أن تكون متناسقة، إذ أن المساعدة يجب أن تشمل أي شخص يحارب الشيوعية. فالسوفيات يدعمون عمليات قلب الحكومات في كل مكان، ولذلك فعلى الأميركيين أن

يقوموا بالشيء ذاته. والمشكلة أن المعارضة الرئيسية للحكم الشيوعي في كمبوديا يقودها «الخمير الحمر» وهم شيوعيون أيضاً، ومعروفون بوحشيتهم. فقد قتلوا مليوناً وربما ثلاثة ملايين كمبودي خلال الفترة التي حكموا فيها البلاد من عام ١٩٧٥ الى عام ١٩٧٩.

لكن كانت هناك مجموعتان من المقاومة الكمبودية غير الشيوعية، وقد طالب كايسي بأن تحوّل لهما المساعدات المالية.

عارض عدد من موظفي وزارة الخارجية الفكرة، قائلين إن «الخمير الحمر» نوعاً من السيطرة على الفريقين غير الشيوعيين، والمساعدة التي توهب لغير الشيوعيين ستصل الى «الخمير الحمر» حتماً.

اضطر كايسي للقبول بالمساعدة العسكرية التي لا تشمل أسلحة هجومية، وفي خريف ١٩٨٢ وقّع الرئيس ريغان على تفويض بإعطاء مساعدة تبلغ خمسة ملايين دولار لغير الشيوعيين، وبالرغم من أن هذا المبلغ غير كافٍ لشراء أسلحة، فهو بداية لمنح مبالغ أخرى في المستقبل.



خلال الربيع المذكور التقى كايسي بوزير الدفاع الإسرائيلي آريل شارون الذي كان يقوم بزياراته المعهودة في واشنطن. وفي سلم أولويات شارون، لبنان وقواعد منظمة التحرير الفلسطينية فيه. وكان الوزير الاسرائيلي يذكر لبنان بكل تهكم وكأن البلد موجود على الخريطة فقط. فقال: «لا تتعجبوا، فلنكن صريحين هنا. اذا لم تقوموا بأي عمل سنقوم نحن بذلك لأننا لا نستطيع تحمل كل ما يحدث».

فهم كايسي القصد من وراء هذا الكلام، فلبنان بلد تستطيع اسرائيل توسيع نفوذها فيه، واستنتج أن شارون أراد إيجاد الظروف التي تسمح له بأن يقوم بمغامرة عسكرية. فكان يقول إن أشياء ستحدث في لبنان ولن يكون أمام إسرائيل أي خيار سلمي، وكان واضحاً أن رئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيغن مقتنع بالفكرة.

أعجب كايسي بطريقة عمل شارون، ووجد فيه الشخص المفكر

والمنفذ، والرجل الذي وعى الخطر على بلاده وعلى مستقبلها. يوم ٦ حزيران (يونيو) ١٩٨٢، غزت إسرائيل لبنان بهدف اخراج قوات منظمة التحرير الفلسطينية من جنوبه. وكانت حجتها الرسمية محاولة اغتيال السفير الاسرائيلي في لندن قبل ذلك بثلاثة أيام. وسميت العملية «سلام الجليل». وقد علمت الاستخبارات الاسرائيلية ومن ثم الاميركية والبريطانية ان السبب المذكور ليس سوى عذرواه، فالمجموعة التي هاجمت السفير الاسرائيلي كانت على ارتباط مع جماعة أبو نضال، المنشق عن منظمة فتح والمعادي لها، أي أن الاسرائيليين هاجموا الفلسطينيين غير المذنبين، لكن الفلسطينيين كلهم سواسية عند شارون. وخلال أيام كان «جيش وزير الدفاع الاسرائيلي» قد وصل الى ضواحي بيروت.

أعطى التحليل الذي قامت به وكالة الاستخبارات المركزية الانطباع بأن هناك فرصة كبرى ومجازفة خطيرة. فدعا كايسي الى اجتماع في مكتبه، وكان من الاسئلة التي طرحت ما إذا كانت الأسلحة المستعملة أسلحة اميركية قدمت الى اسرائيل، وكان كثيرون من الحاضرين يخشون أن تعتبر الولايات المتحدة شريكة في الهجوم وأن يبدأ الكونغرس بالتحقق من ذلك. فأجاب كايسي: «لا يهمني البتة ما يقولون، فكل شيء ممكن الحدوث. والسؤال الذي أريد جواباً عنه هو كيف نستطيع أن نوظف ذلك لمصلحة أميركا؟»

فالقائد الكتائبي بشير الجميل، رجل وكالة الاستخبارات المركزية أصبح ذا دور متعاظم في لبنان، وخلال السنوات الماضية أقام علاقات وثيقة مع شارون والموساد. والوكالة لعبت دوراً لجمع الطرفين، جاعلة من بشير مصدراً مهماً للمعلومات للاسرائيليين والاميركيين.

كانت رغبة الوكالة ان ترجح كفة المسيحيين ضد المسلمين في لبنان، لكن قدامى عملاء الوكالة الذين عملوا سابقاً في لبنان كانوا يعلمون ان المسيحيين، وخاصة بشير والكتائب، قساة بلا رحمة تماماً كأي فئة أخرى في لبنان.

ظهرت في الأفق دلائل على أن بشير ينوي ترشيح نفسه للرئاسة. فهو

لم يبق على أي منافس له بين المسيحيين، وعلاقاته الجيدة مع الغزاة الاسرائيليين أعطته زخماً اضافياً، وقد اعتبر من قبل مناصري اسرائيل في لبنان الأمل الجديد. أما الفئات المعادية لاسرائيل (المسلمون والدروز اليساريون وعلى رأسهم وليد جنبلاط) فقد سلموا بأنه الشخص الوحيد الذي يستطيع اخراج الاسرائيليين. وهكذا أصبح بشير الشخص الذي تكتل الجميع حوله.

وافق كايسي على خطة لوقف العلاقات الرسمية مع بشير، الذي أصبح لديه الآن مسؤوليات أهم من عمله مع الوكالة، فمنذ سنة ١٩٧٧، وعندما كشف النقاب عن ان الملك حسين يعمل لحساب الوكالة بأجر مدفوع منذ عشرين سنة، أصبحت الوكالة في وضع لا يسمح لها بأن تستمر في الدفع للحكام. ومع بروز بشير الجميل أصبح كشف حقيقة علاقته مع الوكالة اخطر على مستقبله وربما على حياته، فصار من المهم جداً أن يبقى السرّ محفوظاً.

انتُخب بشير الجميل رئيساً للجمهورية اللبنانية يوم ٢٣ آب (اغسطس) ١٩٨٢، أي بعد شهرين ونصف الشهر من الغزو الاسرائيلي، على أن يستلم السلطة الفعلية خلال الشهر الذي يليه. والقليلون الذين علموا بتوقف علاقته مع وكالة الاستخبارات المركزية شعروا بمزيج من الغبطة والهلح. فلبنان بلد لم يكن له أبداً أصدقاء دائمون ولا أعداء دائمون. والأسباب التي جعلت من بشير زعيماً محتملاً هي نفسها التي اوجدت له اعداء عديدين. فالمسلمون قد اشتد ساعدتهم بسطوع نجم آية الله الخميني في ايران، ومنظمة التحرير الفلسطينية لها وجود دائم في لبنان، بالرغم من خروج أحد عشر ألف مقاتل، بما فيهم قائدهم عرفات نفسه من بيروت بنتيجة الغزو الإسرائيلي.

ولبنان المتحالف استراتيجياً مع اسرائيل والولايات المتحدة، وتحت قيادة بشير الجميل، سيخل بتوازن القوى الاقليمية. فسورية القوية عسكرياً في الشمال والغرب كانت قد استولت على سهل البقاع منذ سنة ١٩٧٦، وهي تعتبر ان لبنان كله يجب أن يشكّل جزءاً من سورية الكبرى. إضافة إلى أن السوفيات لم يكونوا راضين عما حصل في لبنان.

عندما شعر بشير بأنه يواجه هذا العدد من الأعداء في الداخل وفي الخارج، أرسل الى وكالة الاستخبارات المركزية طلباً بتزويده سراً بالمعلومات الاستخباراتية التي لديها.

شعر كايسي بأن على الوكالة أن تساعد بشير الجميل وان بصورة غير علنية، بل عن طريق عملية سرية واسعة. وحتى تكون العملية فعالة وجب على الوكالة أن تعمل من خلال الاستخبارات اللبنانية. فوافق الرئيس ريغان على اقتراح يقضي بصرف مساعدة بمبلغ ٦٠٠ ألف دولار فوراً لهذه الاستخبارات، على أن يزيد المبلغ بسرعة ليصبح أكثر من مليوني دولار في السنة الواحدة، وربما أربعة ملايين.

بعد ظهر الرابع عشر من أيلول (سبتمبر) ١٩٨٢، وقبل تسعة أيام من تسلمه سلطاته الدستورية توجه بشير الجميل للالتقاء بمحازبيه في مقر حزب الكتائب في منطقة الأشرفية شرقي بيروت. وخلال وجوده هناك انفجرت عبوة ناسفة في المبنى في الساعة الرابعة وعشر دقائق بعد الظهر، فتحوّل الى ركام قتل تحته بشير الجميل.

مات الرجل قبل أن يتسنى للوكالة مساعدته، فقدت به عنصراً مهماً. وعلى أثر العملية حفظت المبالغ المخصصة للبنان وحولت الى حساب الطوارئ الخاص بالرئيس ريغان.

كان اغتيال بشير الجميل حلقة اولى في سلسلة حوادث وكوارث. فخلال يومين سمحت القوات الاسرائيلية لوحدات من الكتائب بالدخول الى مخيمات اللاجئين الفلسطينيين انتقاماً لمقتل زعيمها. وسرعان ما دخل مخيما صبرا وشاتيلا تاريخ المذابح. فقد أحصت المخابرات الاسرائيلية ما بين سبعمائة وثمانمائة ضحية، العديد منهم نساء وأطفال. وقد أذهلت تفاصيل المذبحة العالم المتحضر، الذي شاهد جثثاً لاطفال رضع وشيوخ كوّمت فوق بعضها البعض... والذبح لم يوفر الكلاب والقطط والأحصنة... قطعت أثداء النساء وكذلك اعضاء الذكور التناسلية، حتى انه حفرت على أجساد بعض الضحايا إشارة الصليب، ومرّقت أرحام النساء الحوامل.

خلال أسبوعين اتخذ رجال المارينز (مشاة البحرية) الاميركيون

موقعاً استراتيجياً قرب مطار بيروت كقوة لحفظ السلام، ولم يكن لهم بالتالي من هدف غير مساعدة لبنان ومراقبة انسحاب القوى الغربية منه. وبدأت الاستخبارات الاسرائيلية العسكرية والموساد بالتحقيقات اللازمة لمعرفة المسؤول عن اغتيال بشير الجميل. فتوصل التحقيق الى اتهام المدعو حبيب الشرتوني، (٢٦ عاماً) الذي تنتمي عائلته الى الحزب السوري القومي عدو الكتائب. واكتشف الاسرائيليون بعد التنسيق مع الاستخبارات اللبنانية أن الشرتوني قد استخدم صاعقاً بعيد المدى للقيام بعمله. وأما المسؤول عن الشرتوني فكان ضابطاً في الاستخبارات السورية يُدعى ناصيف استطاع إقناع الشرتوني بأن القنبلة هدفها إرهاب بشير وليس قتله. وبعد غربة التحقيقات إضافة الى تقارير أحسن العملاء السوريين لدى الموساد واستخدام الوسائل الالكترونية لاعتراض الاتصالات، تأكد الاسرائيليون من ان «ناصر» كان يعمل مباشرة لدى مكتب العقيد محمد غانم، المسؤول الأول عن الاستخبارات السورية في لبنان. فقد كانت الاستخبارات التابعة للقوات الجوية السورية واستخبارات الجيش السوري على علم مسبق بعملية التفجير، وكذلك رفعت الأسد شقيق الرئيس حافظ الأسد. وجزم الاسرائيليون بأن الرئيس السوري نفسه كان ولا بد على علم بالخطأ. لكن التحقيقات الامنية التي ذكرت اشتراك ضباط سوريين بقيت طي الكتمان. واطلع كايسي بدوره على التقارير التي وضعتها الاستخبارات الاسرائيلية، فوجدها مُقنعة جداً.

ولكن كان من المهم معرفة من استفاد من مقتل بشير الجميل. من كان يريد إضعاف لبنان ويخشى من قيام روابط قوية بين اسرائيل ولبنان؟ الجواب الواضح هو أن سورية هي المستفيد الأكبر من الاغتيال. مع ذلك قبل كايسي بموقف البيت الأبيض ووزارة الخارجية غير الراغب في الكشف علناً عن دور سورية في التفجير.

كان رئيس الاستخبارات العسكرية الاسرائيلية الجنرال ساغي يدرك أن أي محاولة من قبل الولايات المتحدة لاستغلال معلوماتها عن التورط السوري ستؤدي الى نتائج عكسية. وهو طالما شكك في جدوى علاقات

بلاده مع الكتائب وبشير الجميل، وفهم أن الولايات المتحدة أصبحت الآن تحمل عبء المشكلة اللبنانية، وإن على الإدارة الأميركية أن تتعامل مباشرة مع سورية للوصول إلى ما يشبه الحل في لبنان. فالإتهام قد يكون مفيداً من الوجهة الدعائية ولكنه قد يمنع حصول أي تعاون سوري. وجد كايسي بين يديه قضية استخبارات أثبتت فشلها، فعلاقة وكالة الاستخبارات المركزية مع بشير الجميل وقرارها قطع هذه العلاقة، وطلب بشير حمايتها له، وقرار الإدارة الأميركية بمنح بشير هذه الحماية، وحادثة الاغتيال التي تلت ذلك، كانت في مجموعها قضية فاشلة ومتشابكة. وهكذا بقيت هذه القضية طي الكتمان...

الفصل الحادي عشر

اكتسب كايسي خلال ثمانية عشر شهراً من عمله كمدير لوكالة الاستخبارات المركزية ثقافة فنية مكثفة في مجال أنظمة التجسس المتطورة، ومنها الأقمار الصناعية المستخدمة في التصوير وجمع إشارات الاستخبارات، وسعى جاهداً للحصول على أفضل تلك الأنظمة رغم كلفتها الباهظة، بعد أن أدرك أنها تشكل ركيزة أساسية في مجال التجسس.

وفي مقدور الأقمار الصناعية مثلاً بث صور تبين عدد الدبابات السوفياتية على الأرض، كما بوسعها أن تؤكد إذا كانت تلك الدبابات صالحة للعمل أم لا. ويستطيع نظام الانذار المبكر تسجيل أي تحرك للقوات السوفياتية أو أي برنامج رئيسي لنشر أسلحة جديدة. والأمر الوحيد الذي تعجز عنه تلك الأقمار الصناعية هو إعطاء المعلومات عن أبحاث التسليح السوفياتية التي كانت تنفذ بسرية تامة بعيداً عن مراكز التجمع السكاني أو القواعد العسكرية.

وجد كايسي نفسه أمام أخطر قرار يمكن اتخاذه في شأن أكثر المشاريع أهمية وسرية في أنظمة التجسس الفضائي، وهذا المشروع بالذات يعتبر أكثر المشاريع كلفة في مجال تطوير التجسس التقني في الثمانينات.

حمل المشروع في أول الأمر الاسم الرمزي «انديغو» ثم أصبح فيما بعد يحمل الاسم «لاكروس». وهو يشمل إقامة نظام تجسس فضائي يستطيع استخدام رادار متطور جداً يصلح للعمل ليلاً ونهاراً وفي جميع الأحوال الجوية، ويكون بوسع العقول الحاسبة العاملة على الأرض تحويل الاشارات التي يبثها هذا الرادار الى صور واضحة من دون ان تعيق عمله الغيوم أو الظلمة. وتوفر التقنية نفسها امكانية إبتداع نظام تجسسي في أحد الأيام يكون في مقدوره رؤية ما يحدث داخل الأبنية.

العقبة الرئيسية التي اعترضت نظام «لاكروس» هي كلفته الباهظة البالغة مليار دولار، وهو مبلغ مذهل حتى ولو كان نجاح المشروع مؤكداً.

وقد واجهه بالفعل العديد من المشاكل وبرزت تكاليف غير متوقعة في مراحله الأولى، وكانت شركة مارتين مارييتا قد اختيرت متعهداً رئيسياً له، وعهد الى شركة جنرال الكتريك تنفيذ الأعمال الأرضية ومنها معالجة الاشارات التي يبثها الرادار بعد وصولها الى المحطات الأرضية.

وتوجب رصد مبلغ ٢٠٠ مليون دولار اميركي لتأمين استمرارية العمل في المشروع عام ١٩٨٣، وكانت شركة مارييتا بحاجة فورية الى مبلغ معين من المال كي لا يتوقف العمل. ولقي كايسي معارضة متعددة المصادر من الذين يعتبرون المشروع غير ضروري أساساً، ووجد نفسه في موقف حرج خصوصاً ان تأمين مبلغ ٢٠٠ مليون دولار يعني صرف جميع الاعتمادات السرية المخصصة للوكالة.

والسوفيات رغم امتلاكهم أنظمة رادار متطورة يفتقدون، استناداً الى تقارير الاستخبارات، العقول الالكترونية الحاسبة المعقدة والمتطورة التي يمكنها تحويل الاشارات الى صور واضحة ودقيقة، وهذا ما اكسب مشروع «لاكروس» أهمية مميزة.

كان كايسي قد أعطي عند تسلمه منصبه كمدير لوكالة الاستخبارات المركزية موجزاً لتاريخ أنظمة الأقمار الصناعية، وهو تاريخ حافل منذ عام ١٩٧١ عندما أطلق الى الفضاء القمر التجسسي الأول «بيغ بيرد». فقد استطاع هذا القمر العملاق التقاط صور مميزة من الجو، لكن كان يتحتم على الخبراء آنذاك اخراج الفيلم من داخل القمر واستعادته ثم تظهيره في المحطات الأرضية.

في شهر كانون الأول (ديسمبر) من عام ١٩٧٦، وقبل وقت قصير من تولي كارتر منصبه كرئيس للولايات المتحدة، أطلق قمر تجسسي (KH-11)، واعتبر اطلاقه آنذاك أكبر انجاز يتحقق في السبعينات، لا سيما أن القمر الجديد يملك القدرة على ارسال اشارات وصور فوتوغرافية ذات نوعية عالية الى الأرض مباشرة، ويستطيع التقاط صور للاتحاد السوفياتي وارتال دباباته فوراً، بحيث كان بإمكان وكالة الاستخبارات المركزية ووزارة الدفاع الاميركية معرفة ما يجري داخل الأراضي السوفياتية في كل لحظة.

لم يكن القمر التجسسي (KH - 11) ييثر الأفلام الى الأرض كالأقمار الصناعية السابقة، بل كان يرسل الصور الى الأرض على شكل موجات لاسلكية. ولذلك لم يفتن السوفيات الى هذا النوع الجديد من الأقمار، لأن عملهم السابق انحصر في مراقبة الأفلام المبتوثة ليتبينوا بواسطتها وجود قمر تجسسي. ولذلك فقد عجزوا عن إخفاء منشآتهم ومعداتهم العسكرية أو تمويهها، وعلى الأخص منصات اطلاق صواريخهم، أثناء مرور القمر التجسسي (KH - 11) فوقها. وقد استغل الاميركيون جهل السوفيات بهذا الأمر على أوسع نطاق.

ولكن السر العظيم لمقدرة القمر التجسسي (KH - 11) افترض بعد مرور سنة واحدة على استخدامه، عندما باع ويليام كامبيلز، أحد صغار المستخدمين في وكالة الاستخبارات المركزية نسخة عن الكتيب الذي يحوي أسرار القمر الصناعي الى السوفيات لقاء ثلاثة آلاف دولار اميركي. وقد أدرك خبراء وكالة الاستخبارات المركزية أن شيئاً غير اعتيادي قد حصل عندما بدأ السوفيات يغلون بوابات حظائر صواريخهم أثناء مرور القمر التجسسي (KH - 11) فوق أراضيهم، فأجروا التحقيقات اللازمة والقوا بنتيجتها القبض على كامبيلز الذي حكم عليه بالسجن لمدة ٤٠ عاماً.

وجد كايسي جانباً سلبياً واحداً في «لاكروس»، فهذا النظام والأنظمة الأخرى التي ستأتي بعده، ستكون الوسيلة التي ستستخدم للتأكد من حسن تنفيذ أي اتفاقية للحد من الأسلحة النووية. فهو وان لم يكن يعارض تماماً توقيع مثل تلك الاتفاقية، يشعر بأن أهمية تخفيض عدد الأسلحة النووية رمزية فقط، لأن خفض الأسلحة النووية الى الثلث مثلاً لا يعني أن العالم أصبح بمنأى عن الدمار، فالسوفيات يمثلون قوة عظمى بما يملكون من آلة عسكرية ضخمة وليس لأنهم يملكون مقدرة اقتصادية أو ثقافية أو تجارية، وبالتالي فانهم لن يوافقوا على التخلي عن المكانة التي يتمتعون بها. لكن هذا الأمر السلبي يجب، حسب اعتقاد كايسي، ألا يشكل عائقاً أمام تنفيذ مشروع «لاكروس»، ولذلك قرر أن

يتابع السعي للحصول على مبلغ المائتي مليون دولار الملحوظ في الموازنة المقدمة الى الكونغرس لتنفيذ المشروع.

عارض ادوارد بولاند رئيس لجنة الاستخبارات في مجلس النواب مشروع «لاكروس»، فقد لاحظ ان المشروع يواجه منذ بدايته العديد من الصعوبات والعقبات، كما أن مكتب الاستطلاع القومي الذي يدير أنظمة الأقمار الصناعية أعطى أرقاماً غير صحيحة حول التكاليف الحقيقية للمشروع. واتخذت معارضة بولاند بالتالي منحى اخلاقياً. ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل أخذ ينادي بتخفيض جميع الاعتمادات المرسودة للمشاريع الخاصة بالاستخبارات، وشاركته وزارة الدفاع الاميركية وجهة نظره خصوصاً انها شعرت بأن مشروع «لاكروس» سيحرمها من المبالغ التي ستترصد للمؤسسة العسكرية.

لكن اللجنة التي شكلها مجلس الشيوخ برئاسة السناتور غولدووتر دعمت مشروع «لاكروس» بقوة، ودافع عنه غولدووتر في خطاب له أمام مجلس الشيوخ وعدد المشاكل التي واجهت في السابق مشروع طائرتي التجسس «يو - ٢» و«اس. آر - ٧١» اللتين أثبتتا فعالية فيما بعد، واعتبر أن مشروعاً حيوياً وضرورياً لأمن الولايات المتحدة كهذا المشروع يستحق كل المبالغ التي ترصد له. وتحول المشروع الى مادة نقاش رئيسية في قاعات مجلس الشيوخ، ودافع الرئيس ريغان عنه معدداً فوائده. وأصر غولدووتر على تنفيذ المشروع قائلاً: «لا تنسوا أيها السادة أن مشروع «لاكروس» يستطيع ان يمنع الحرب». ورغم إصرار بولاند على موقفه السابق لم تعد معارضته للمشروع صلبة وشديدة.

طرح اقتراح لتحويل المشروع الى لجنتي القوات المسلحة في الكونغرس. وكان غولدووتر متأكداً من أن لجنة مجلس الشيوخ التي يرأسها جون تاور وهو سناتور جمهوري من تكساس، ستتخذ موقفاً مؤيداً للمشروع. واللجنتان المذكورتان تتمتعان بسلطة كبيرة لأنهما

مسؤولتان عن ميزانية عسكرية تزيد عن ٢٠٠ مليار دولار. فاذا طلب تاور تخصيص ٢٠٠ مليون دولار لمشروع «لاكروس» فانه سيحصل على المبلغ لا محالة. لذلك عندما همّ غولدووتر بمغادرة الكونغرس إيداناً بفتح معركة اشتراعية لحق به بولاند صائحاً: «قف، إنني أوافق!» وهكذا نجحت مناورة غولدووتر، وعندما وصل الخبر الى شركة مارتين مارييتا جرى احتفال كبير في مكاتبها. واستطاع مشروع «لاكروس» أن يتخطى جميع العقبات التي واجهته وأصبح القمر التجسسي جاهزاً لاطلاقه في الفضاء.

لكن أمراً آخرأ رفض بولاند التراجع عن موقفه المعارض له، وهي عملية نيكاراغوا السرية، كما أيده في موقفه صديقه توماس أونيل رئيس مجلس النواب الذي بلغت معارضته لها أقصى الحدود. فعمة أونيل يونيس تولان (التي توفيت قبل سنة عن تسعين عاماً) كانت راهبة منخرطة في سلك رهبنة «ماري كنول»، وهذه الرهبنة تمارس تأثيراً عميقاً وحتى صوفياً على أونيل. وبعد وفاة عمته توطدت عرى الصداقة بينه وبين راهبة أخرى تدعى بيغي هيلي تقيم في نيكاراغوا. وقدمت له هذه الراهبة صورة قاتمة حزينة عن هذا البلد الذي تمرقه حرب أهلية تشجعها وتغذيها وكالة الاستخبارات المركزية. وكان أونيل يؤمن أشد الايمان بأن ما يقوله الكهنة الراهبات صحيح دائماً، وهذا ما قاله بالفعل لأحد مساعديه: «انني أصدق كل حرف تقوله الأخت هيلي»، فقد رأى في حرب نيكاراغوا ودعم الولايات المتحدة للكونترا دوراً استعمارياً متجدداً. كان بولاند مستعداً لتأييد إدارة الرئيس ريغان في منع نيكاراغوا من تصدير ثورتها الى السلفادور، لكن الواضح أن وكالة الاستخبارات المركزية تقدم المعونة للمعسكرات القائمة في هندوراس، حيث ينطلق ثوار الكونترا للاغارة على الأراضي النيكاراغوية. وشكل بولاند وأونيل لجنة مؤلفة من تسعة نواب ديموقراطيين وخمسة نواب جمهوريين للنظر في القضية، وكان أي قرار تتخذه تلك اللجنة يحظى بدعم واسع في مجلس النواب. وأراد بولاند أن يقطع أي دعم مالي عن ثوار الكونترا، متمتعاً بالدعم الكامل من النواب للجنة التي شكلها مع أونيل. ونجح في نهاية

الاجتماع المشترك بين مجلسي النواب والشيوخ الاميركيين في شهر آب (اغسطس) من عام ١٩٨٢ في الحصول على موافقة الحاضرين على تعديل نص البيان الذي صدر عن المجلسين، لمنع وكالة الاستخبارات المركزية ووزارة الدفاع من تقديم أية معدات عسكرية أو تدريبات أو دعم لأية جهة أو شخص «لغرض قلب نظام الحكم في نيكاراغوا». وقد أبقى هذا النص طي الكتمان.

لكن بولاند فوجيء عند مشاهدته في الأول من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٢ غلاف مجلة نيوزويك وعليه العنوان: «حرب اميركا السرية، الهدف نيكاراغوا». وجاء في الموضوع أن العمليات السرية «توسعت بهدف قلب نظام الحكومة الساندينية». ودافع كايسي أمام لجنة بولاند عن العملية مدعياً أن هدفها الرئيسي ما يزال منع وصول السلاح من نيكاراغوا الى الثوار السلفادوريين، وقد حققت نجاحاً عظيماً فقد ارتفع عدد ثوار الكونترا الى ٤ آلاف رجل بعد أن كانت القوة المقترحة قبل سنة لا تتجاوز ٥٠٠ رجل. وزعم أن سبب هذه الزيادة هو الكراهية الواسعة التي يكنها الشعب للساندينين، فأميركا الوسطى لا تحبذ الشيوعية، والقتال ضد الساندينين هو في الواقع تجسيد عملي لتلك الكراهية.

أغضب الأمر بولاند لأن التورط جاء رغم الوثيقة التي صدرت عن مجلس الشيوخ والنواب والتي تحذر من القيام بأية أعمال عدائية ضد الحكومة الساندينية، فقرر أن يخرج القضية الى العلن. وفي ٨ كانون أول (ديسمبر) قرأ بولاند أمام مجلس النواب النص الذي يمنع استخدام المال لقلب الحكومة النيكاراغوية، وسرعان ما أصبح هذا النص معروفاً بـ «تعديل بولاند»، وانكشفت عملية الكونترا السرية رسمياً للجميع، وطرح «تعديل بولاند» على التصويت في مجلس النواب فحاز على إجماع الأصوات.

إزداد قلق موينيهان وتحول دواين كلاريدج الى جزء من المشكلة. وكان الأخير إجتمع بصورة سرية الى لجنة مجلس الشيوخ موضحاً لها خطته لتقسيم نيكاراغوا الى نصفين، شرقي وغربي، كما هي الحال مع نيويورك، أو بيروت بصورة أدق. وأخبر اللجنة بأن ثوار الكونترا

المدعومين من وكالة الاستخبارات المركزية سيحتلون النصف الشرقي ويبقى النصف الغربي من العاصمة ماناغوا في أيدي الساندينين. لكن موينيهان اعتبر خطة كلاريدج جنونية لأن وكالة الاستخبارات المركزية لا تملك سوى خمسين رجلاً لإدارة العملية، وتقسيم البلاد كما اقترح كلاريدج يحتاج إلى عملية عسكرية كبيرة. وكان السناتور غولدووتر في الاجتماع يستمع إلى شرح كلاريدج، فمال نحو موينيهان معلقاً بسخرية: «يبدو أنها الحرب».

وفي الأسابيع القليلة التي عقت الاجتماع لم يسمع موينيهان شيئاً عن خطة كلاريدج، وكأنها جمدت. وفقد موينيهان ثقته بالجميع، فكلاريدج كان يمثل وجهة نظر كايسي، والأخير يمثل وجهة نظر إدارة ريغان.

في ٩ كانون الأول (ديسمبر) أي بعد يوم واحد من تصويت مجلس النواب على تعديل بولاند اجتمع كايسي بلجنة مجلس الشيوخ، وأكد لها أن منع السلاح عن ثوار السلفادور ما يزال الهدف الرئيسي للعملية، وأن وكالة الاستخبارات المركزية تأمل في الضغط على الحكومة النيكاراغوية لتصبح «أكثر ديموقراطية»، وربما في إدخال بعض المعتدلين إلى هذه الحكومة.

رأى موينيهان أن كايسي يجهل السياسة تماماً، لأنه من غير الممكن وضع خط واضح بين ما يسمى «ترويض» الحكومة الساندينية من جهة، وقلب نظام الحكم فيها من جهة أخرى. وجزم بأن الحكومة القائمة في نيكاراغوا ستنتظر إلى الأمرين وكأنهما عملاقين غير وديين نحوها.

شرح كايسي أمام اللجنة أيضاً أن من أهدافه وقف انتشار الشيوعية في دول أميركا الوسطى، وجعل الحكومة الساندينية تدفع ثمناً باهظاً لاختيارها السير في ركاب الشيوعية. وأوضح أن وكالة الاستخبارات المركزية تسعى إلى إبقاء الحكومة النيكاراغوية في حالة مستمرة من «انعدام الوزن».

لكن ماذا عن ثوار الكونترا بالذات؟ انهم لا يحاربون الحكومة

الساندينية لمنعها فقط من إرسال السلاح الى ثوار السلفادور، بل غرضهم الرئيسي هو قلب نظام الحكم القائم والوصول الى السلطة. لكن كايسي لم يعر تساؤلات موينيها ان اهتماماً وكرر أمامه ببساطة أن وكالة الاستخبارات المركزية تتعامل مع ما هو قائم، فهي تدعم الثوار ولا تهتم بطموحاتهم المستقبلية.

شعر موينيها أن القضية تميل الى التعقيد، فادارة ريغان والكونغرس يدعمان عملية لن يتحقق لها النجاح، بل قد تؤدي الى كارثة حقيقية. فكتب الى كايسي يخبره بأن لجنة مجلس الشيوخ أيدت «تعديل بولاند»، وبالتالي يتحتم على وكالة الاستخبارات المركزية التقيد بنص هذا التعديل وروحه. لكن رد كايسي كان بسيطاً: ان النص لم يمنع من تنفيذ ما تم الشروع فيه، وأنه أكد للبيت الأبيض أنه من غير الممكن حصول أية مشاكل من جراء تزويد ثوار الكونترا بالدعم المالي والسلاح. وفي ٢١ كانون الأول (ديسمبر) عام ١٩٨٢ وقع الرئيس ريغان على «تعديل بولاند» فأقره مجلس الشيوخ وأصبح قانوناً.

فور توقيع الرئيس ريغان على تعديل بولاند جمع ستانلي سبوركين المستشار القانوني لوكالة الاستخبارات المركزية، أبرع المحامين العاملين في الوكالة وطلب منهم أن يأتوه بأي شيء يستطيع بواسطته مواجهة ما يمكن أن يفعله الكونغرس. وتناقضت آراء المحامين ونصح بعضهم بعدم القيام بأي عمل يهدف الى قلب نظام الحكم القائم في نيكاراغوا لئلا يعتبر ذلك انتهاكاً للقانون الجديد. لكن سبوركين افهمهم بأن عملية الكونترا مهمة للبيت الأبيض، ولكايسي بالذات، ووضع لائحة بما هو مسموح القيام به وما هو محظور ليصدرها كايسي لرجاله. وكان من بين الأمور غير المسموح بها قلب نظام الحكم السانديني أو القيام بأية اغتيالات بصورة مباشرة أو غير مباشرة. وقد وجد مدير العمليات في الوكالة جون ستين ان اللائحة تمثل مستنداً ممتازاً لحماية رجاله. وقد وافق كايسي على إرسال برقية تحتوي على تلك اللائحة الى مركز الوكالة في هندوراس الذي كان يشرف على عمليات الكونترا ومعسكراتهم. وحرصت البرقية على التمسك الحرفي بما ورد في «تعديل بولاند»: عدم تزويد الثوار

بالمعدات والتدريبات وعدم عقد أي اجتماعات أو محادثات معهم بهدف قلب نظام الحكم في نيكاراغوا، وأن على زعماء الكونترا ورجالهم أن يفهموا جيداً أنهم لن يأملوا في الحصول على أية مساعدة من وكالة الاستخبارات المركزية إذا كان الغرض منها قلب نظام الحكم القائم في ماناغوا.

وتأكيداً على الاهتمام الجدي للإدارة الأميركية بعدم تسرب السلاح من أي مكان إلى ثوار السلفادور، وقع الرئيس ريغان على تفويض سري يتعلق بغواتيمالا التي تملك حدوداً مشتركة تزيد عن أكثر من مئة ميل مع جارتها السلفادور، وقد خول هذا التفويض رجال وكالة الاستخبارات المركزية جميع المعلومات اللازمة حول تهريب السلاح إلى ثوار السلفادور. وكانت قد تسربت معلومات تفيد بأن السلاح يُهرب إلى الثوار بواسطة شاحنات الخضار والفاكهة، فاقامت الوكالة مراكز تفتيش تستطيع كشف الأسلحة المخبأة داخل الشاحنات، كما شيدت مبنى خاصاً يقيم فيه ستون عنصراً لمراقبة عمليات تهريب السلاح إلى السلفادور، وقد أمكن إيقاف بعض عمليات التهريب، لكن سرعان ما تسربت المعلومات عن هذه المراكز فلم تعد تنفذ مهماتها بنجاح كما كانت تفعل في السابق.

لم تستطع وكالة الأمن القومي تقديم الدليل الذي يسعى كايسي إلى الحصول عليه ليثبت أن نيكاراغوا تقوم فعلاً بتهريب السلاح إلى ثوار السلفادور، فقد استطاع الثوار اليساريون استخدام أجهزتهم اللاسلكية بمهارة فائقة فجعلوا اتصالاتهم قصيرة زمنياً، واستخدموا رموزاً جديدة عند كل اتصال يجرونه، وتجنبوا إجراء الاتصالات إلا عند الضرورة القصوى. وكانوا في أحيان أخرى يمتنعون تماماً عن استخدام الموجات اللاسلكية كلها مستعاضين عنها بخطوط الهاتف الأرضية التي ينبغي زرع أجهزة خاصة للتنصت عليها. وكان الثوار يملكون فعلاً وسائل اتصالات أكثر أماناً من الوسائل التي تملكها القيادة العسكرية في السلفادور، وقد يعود الفضل في ذلك إلى المستشارين الكوبيين وربما السوفييات، الأمر الذي حرم كايسي من تقديم الدليل المقنع الذي يستطيع

بواسطته كسب تأييد الرأي العام والسياسيين للاستمرار في تنفيذ عملية الكونترا.

كرّر كايسي على مسامع أصدقائه أن «أصعب شيء هو إثبات ما هو بديهي»، وقد شكّ العديد من العاملين في الوكالة بوجود ذلك الدليل الذي يمكن بواسطته تبرير عملياته السرية في نيكاراغوا.

قرر السناتور ليهي أحد الأعضاء الفاعلين في لجنة الاستخبارات التابعة لمجلس الشيوخ القيام بزيارة استقصاء إلى أميركا الوسطى، واختار لمرافقته روب سيمونز الذي عقد اجتماعاً خاصاً مع نائب مدير وكالة الاستخبارات المركزية جون ماكماهون، ليوضح له أن الزيارة التي ينوي القيام بها لن تكون رحلة استجمام أو متعة.

تضمن برنامج الرحلة الاجتماع بمسؤولي وكالة الاستخبارات المركزية في الدول الأربع الأساسية المعنية مباشرة بالموضوع، وهي هندوراس التي تدار من أراضيها عملية الكونترا، والسلفادور حيث يهدد الثوار اليساريون نظام الحكم، وغواتيمالا التي تحاول وكالة الاستخبارات المركزية إيقاف تدفق السلاح عبر حدودها إلى السلفادور، وبما حيث تملك الوكالة مراكز تدريب سرية لثوار الكونترا.

تشكل الوفد من ليهي وسيمونز وثلاثة موظفين كبار في مجلس الشيوخ، ومرافق عسكري، وضابط ارتباط تابع لوكالة الاستخبارات المركزية. وطلب كايسي أن يرافق الوفد في رحلته أحد رجال الاستخبارات، فاختار بيرتون هاتشينغز وهو ضابط مجرب وصديق رئيس مركز الوكالة في بنما.

استطاع ليهي استناداً إلى تفسيرات وكالة الاستخبارات المركزية أن يكون فكرة واضحة عما يتوقع أن يراه: تجمع ثوار الكونترا في وحدات صغيرة، امتناعهم عن احتلال أراضٍ أو الاحتفاظ بها، الامتناع عن ارتكاب أية أعمال وحشية، إبعاد مجرمي الحرب السابقين من أتباع الرئيس السابق سوموزا عن المراكز القيادية. وبعد زيارة روتينية قصيرة إلى مركز مراقبة تهريب السلاح في غواتيمالا طار أعضاء الوفد إلى تيغوسيغالبا عاصمة هندوراس، وأقاموا هناك في منزل السفير الأميركي.

كانت وكالة الاستخبارات المركزية قد أقامت قاعدة مستقلة لها في مكان أمين في العاصمة لإدارة برنامج عمليات ثوار الكونترا، ورأس القاعدة ضابط سابق في القوات الأميركية الخاصة يبلغ السابعة والأربعين من عمره هو الكولونيل راي دوتي، الذي أقام شبكة اتصالات مباشرة مع مكتب وكالة الاستخبارات المركزية الرئيسي، مستخدماً شيفرة سرية للغاية. ورغم أنه كان يعمل تحت إمرة رئيس مركز وكالة الاستخبارات في العاصمة، فإن القاعدة كانت الذراع الفعلية لعملية الكونترا السرية.

شرح دوتي للوفد أن معسكرات التدريب في هندوراس هي أفضل ما شاهد من معسكرات، كما أوضح أن خمس وحدات من بين وحدات الكونترا السبع القتالية تم إرسالها عبر الحدود إلى نيكاراغوا. وأحضر خارطة لنيكاراغوا تظهر عليها مساحات واسعة مظلمة من البلاد تمثل حركة تلك الوحدات باتجاه الجنوب، على أن تلتقي بمثيلاتها من الوحدات الآتية من الجنوب عبر كوستاريكا.

فهم ليهي أن العملية تمثل في الواقع مشروع اجتياح لنيكاراغوا عبر النصف الشرقي من البلاد، وبدأت العملية شبيهة بخطة كلاريدج السابقة لتقسيم البلاد إلى قسمين، وكأنها تهدف في النهاية إلى قلب نظام الحكم السانديني. نفى دوتي هذا الأمر نفياً تاماً، فقد كان يدرك تماماً أن الكونغرس منع رصد أي مبلغ من المال لقلب نظام الحكم في نيكاراغوا، لكن ذلك لم يمنع ليهي من السؤال بغضب: «حسناً أخبرني ما هي النتيجة المتوقعة للعملية بعد نجاحها؟» وجاء رد دوتي سريعاً: «سوف نقطع الطريق البرية التي تفصل الجزء الشرقي عن العاصمة ماناغوا القريبة من الساحل الغربي. إن الساحل الشرقي المطل على البحر الكاريبي يتلقى الامدادات بحراً من الكوبيين والسوفييات، وبدون الطريق البرية سيجد الكوبيون والسوفييات أنفسهم مجبرين على استخدام قناة بنما للوصول إلى الجانب الغربي من البلاد، وهكذا يصبح ممكناً منع وصول السلاح من نيكاراغوا إلى ثوار السلفادور». لكن ليهي رأى أن الساندينيين سيعتبرون تقسيم بلدهم إلى قسمين عملاً عدائياً،

ولا يكون عندئذ في وسع الولايات المتحدة الزعم بأنها لا تنوي قلب نظام الحكم السانديني. وسأل ليهي عن مدى قدرة وكالة الاستخبارات المركزية في ممارسة سلطتها على الوحدات المقاتلة في الكونترا، فرد دوتي بأن الوكالة هي التي قدمت للكونترا المعدات وأجهزة الاتصالات التي تستخدمها، وهي قادرة بالتالي على التنصت السري على تلك الاتصالات والتأكد من أن الكونترا يتقيدون بالخطط والتعليمات الموضوعة. وسأل ليهي: «لنفترض أن الثوار لم يستخدموا الأجهزة اللاسلكية في اتصالاتهم التي يريدون اخفاءها عنكم؟»

فرد دوتي: حسناً، اننا نستخدم أناساً داخل الكونترا ينقلون إلينا ما يحصل هناك». وعاد ليهي الى الاستفسار: «كيف ينقل هؤلاء الجواسيس الأخبار لكم؟» فأجاب دوتي «يحضرون إلينا شخصياً». ولم يقتنع ليهي بالرد فقال: «هل تريد أن تقول لي إن هؤلاء الجواسيس يخاطرون بحياتهم ليحضروا اليكم شخصياً ويجتمعوا بكم في قاعدتكم؟» أخرج دوتي فلم يجد أمامه سوى القول: «لا تقلق، انني متأكد من أننا سنجد حلاً ملائماً».

أدرك ليهي إن ما يشاهده شبيه بما كان في سايفون في اوائل الستينات: نيات حسنة، مشاريع كبيرة، خطوات تدريجية نحو الحرب. في اليوم التالي زار ليهي قائد الجيش الهندوراسي الجنرال غوستافو الفاريز المسؤول عن الطرف الهندوراسي في العملية، فأكد له الجنرال وهو ينفخ صدره متباهياً، أن جنوده يستطيعون أن يكونوا في ماناغوا في عيد الميلاد المقبل. وعندما لفت ليهي نظره الى أن سياسة الولايات المتحدة تعارض أي توجه لقلب نظام الحكم هناك، أجابه الجنرال: «صحيح ما تقول، ولكن أليس ممتعاً القيام بمثل هذا العمل؟»

انتقل الوفد بعد ذلك الى بنما التي سبقه اليها ديوي كلاريدج قبل يوم واحد موزعاً على السيارات وزجاجات البراندي على الموظفين الكبار في مركز وكالة الاستخبارات المركزية هناك.

عندما اجتمع ليهي برئيس المركز ليأخذ منه بعض المعلومات التفصيلية عن سير العملية، والوقت اللازم لتنفيذها، والمبالغ المرصودة

لها، وعدد الرجال القائمين بها، امتنع الأخير عن الافضاء بأي شيء زاعماً أن رئيسه كلاريدج قد أمره بالصمت. وحاول ليهي وسيمونز الاتصال بماكماهون نائب كايسي في واشنطن فلم يوفقا، وفي اليوم التالي كرر رئيس المركز عليهما التعليمات التي اعطيت له، لكن ليهي أصر على الحصول على جميع الأجوبة مؤكداً أنه سيبقى في بنما حتى يتم ذلك.

ورفض رئيس المركز السماح للسنتاتور ليهي وسيمونز بتوجيه أية رسالة الى كايسي أو ماكماهون، لكن ليهي هددته باستخدام الهاتف العادي مع ما يرافق ذلك من خطر. وبعد سبع ساعات سمع ليهي طرقاتاً على باب غرفته في الفندق، وعندما فتح الباب شاهد كلاريدج أمامه وهو في كامل اناقته.

«من لدينا هنا يا ترى؟» سأل ليهي في نبرة ساخرة، فأجابه كلاريدج: «أنت تعرفني، هل لديك اسئلة تريد أن توجهها الي يا سنتاتور؟» كان ليهي واضحاً: «انني أتوقع بصفتي عضواً في لجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ، الحصول على أجوبة صريحة من مراكز الاستخبارات، وقد تلقيت تأكيدات من جون ماكماهون في واشنطن بالحصول على جميع التسهيلات المطلوبة».

جلس كلاريدج على طرف السرير وسرد ما لديه من معلومات، فكشف ان الجنرال مانويل أنطونيو نورييغا الرجل القوي في بنما، والرئيس السابق للاستخبارات العسكرية، يتعاون منذ مدة طويلة مع وكالة الاستخبارات المركزية، لكنه يقيم ايضاً علاقات طيبة مع الكوبيين، وهي علاقات تفيد وتضر في آن معاً بنشاط وكالة الاستخبارات المركزية، لأن ما من أحد يستطيع ان يتكهن بما يقوله للكوبيين عندما يجتمع بهم. انها لعبة جهنمية ولا شك، لكن نورييغا ينوي إعطاء الوكالة التسهيلات المطلوبة لاقامة مراكز تدريب لثوار الكونترا في بلاده، شرط أن تبقى تلك المراكز ضمن نطاق السرية، أما إذا تسربت أية معلومات عنها فسيلغيها كلها. وعندما سأل ليهي عن الحكمة من تدريب ثوار الكونترا في بنما البعيدة نسبياً عن السلفادور، وعلاقة ذلك بقرار منع تزويد الثوار هناك بالأسلحة، أجابه كلاريدج بأن تلك التدريبات تحضر ثوار الكونترا لضرب

الثوار السلفادوريين في الجنوب عبر كوستاريكا. فتأكد ليهي من أن العملية ليست لمنع السلاح عن الثوار في السلفادور، وإن كايسي كاذب في ادعاءاته.

كانت السلفادور المحطة الأخيرة في برنامج زيارة الوفد، وقد بعثت وكالة الأمن القومي برسالة الى بنما تتعلق بتقرير حول تخطيط بعض القوى اليمينية في السلفادور لاسقاط طائرة تحمل أعضاء في الكونغرس الاميركي. وتبين أن الهدف هو السناتور كريستوفر دود الذي كان ينوي التوجه بالطائرة الى السلفادور في الوقت نفسه تقريباً. واقترح عضو الوفد سيمونز مازحاً أن يكتب على طائرته: لا تطلقوا النار، مساعد سناتور يميني موجود على متن هذه الطائرة.

بعد عودة ليهي ومساعديه الى واشنطن وضعوا تقريراً مفصلاً وسرياً ضمنوه مشاهداتهم ووقائع الاجتماعات والمحادثات التي أجروها مع اكثر من مسؤول، وكان واضحاً من التقرير أن عملية الكونترا أكبر بكثير مما وصفت به، فعدد الثوار فاق ٥٥٠٠ عنصر، وتورط العسكريين الاميركيين لم يعد محصوراً في نيكاراغوا بل امتد ليشمل اميركا الوسطى كلها، من غواتيمالا الى كوستاريكا، فالسلفادور وهندوراس، وحتى بنما. والهدف إقامة حلف موحد معاد لنيكاراغوا. وهدفت الخطة على الأرض الى شق البلاد في الصيف الى نصفين، شرقي وغربي، والهجوم من الشمال عبر هندوراس ومن الجنوب عبر كوستاريكا بهدف الوصول الى العاصمة ماناغوا بحلول عيد الميلاد. وكانت الخطة مغايرة تماماً للمعلومات التي ذكرها كبار المسؤولين في وكالة الاستخبارات المركزية في واشنطن. والواقع كما جاء في التقرير أن حرباً اقليمية بدأت تلوح في أفق اميركا الوسطى، وإن التحضير لهذه الحرب يتم بسرية تامة. وفي الاجتماع التالي للجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ قدم ليهي ملخصاً عن مشاهداته في اميركا الوسطى، وعلق السناتور غولدووتر هامساً: «يا للعة، إن هذا الشخص يتكلم كثيراً»

سعى توماس أندرز الى ابقاء عملية نيكاراغوا في الظل، أو جعلها على الأقل جزءاً من الاستراتيجية العامة للولايات المتحدة في اميركا الوسطى. وأراد اندرز إبعادها عن الرأي العام والكونغرس، وحتى عن إدارة الرئيس ريغان. ولم يكن اندرز يعتبر كايسي الرجل المناسب للمنصب الذي عين فيه، وأصبح همه الأول أن لا تبرز أية صعوبات تعيق المخططات السرية لعملية الكونترا. لكن الموقف تغير في البيت الأبيض مع مجيء بيل كلارك مستشار الأمن القومي الجديد، وأحد الذين يؤيدون توسيع التدخل الاميركي في اميركا الوسطى.

اعتبر اندرز الكونغرس الهيئة الصالحة لتقرير الخطوات الملائمة، فالأعضاء الذين يعارضون العملية السرية يشكلون أقلية، كذلك الذين يؤيدونها بقوة، وإن أية جلسة يعقدها الكونغرس لبحث هذه القضية تعتمد على كسب أصوات الأعضاء الذين يقفون في الوسط. ورأى أن الطريقة الصحيحة لكسب هؤلاء هي اقناعهم بأن السياسة الحالية لإدارة الرئيس ريغان هي الطريق الصحيح المؤدي الى السلام.

وكان رأي كلارك مستشار الأمن القومي الجديد، أن الديموقراطيين والأعضاء الآخرين الذين يقفون في الوسط سوف يتخلون عن معارضتهم لعملية الكونترا إذا جرى نقاش داخل الكونغرس. وأراد «ترويض» الكونغرس وتذكيره بأن الرئيس سيتوجه مباشرة الى الناخبين إذا لم يتخذ الكونغرس موقفاً إيجابياً من سياسته في اميركا الوسطى.

وأحس اندرز من جهته أن الأمور بدأت تأخذ منحى معقداً، ودعا الى اتباع استراتيجية ذات شقين، فمن ناحية تستمر الإدارة الاميركية في دعم ثوار الكونترا، ومن ناحية ثانية تحاول الضغط على الساندينين لقبول مبدأ التفاوض مع الكونترا، على أن تواصل في السلفادور دعم الحكومة والرئيس دوارتي وترغم حكومته على إجراء مفاوضات مع الثوار اليساريين. ويكون الهدف الأخير تحقيق حل شامل تخرج بنتيجته القوات السوفياتية والكوبية والاميركية من المنطقة.

حصل كلارك على نسخة من مذكرة اندرز التي ضمنها آراءه وأفكاره، وإنتابه الغضب بعد أن شعر بأن اندرز يحاول أن يحقق نجاحاً شخصياً

على حساب تماسك سياسة الادارة الاميركية. فالولايات المتحدة لن تخرج من اميركا الوسطى وتتخلى عن اصدقائها بأي ثمن، ولن تكرر الخطأ الذي ارتكبه الرئيس السابق جيمي كارتر. وأرسل كلارك نسخة من التقرير الى الرئيس ريغان مؤكداً له أن اندرز لا يتقيد بسياسته.

في أول شباط (فبراير) تسربت مذكرة اندرز الى الصحف ووسائل الاعلام، واتهم اندرز داخل البيت الأبيض بالانهزامية. أما كلارك فقد أكد بكل وضوح أنه لا يحبذ اجراء المفاوضات التي اقترحها اندرز، وأن البيت الأبيض لم يعد بحاجة الى كسب دعم نواب الوسط، وأن حصول معركة سياسية رئيسية داخل الكونغرس قد يكون في صالح الرئيس.

أبلغ كايسي اندرز بأنه ما يزال على موقفه المتشائم من نجاح المفاوضات، لكنه لا يعارض أية محاولة تتم في هذا الصدد. ورأى انها توفر للادارة الاميركية ولوكالة الاستخبارات المركزية تغطية جيدة داخل لجنتي الاستخبارات.

وفي آذار (مارس) إتصل كايسي هاتفياً باندرز قائلاً له: «توم أنا أعرف أنك تعاني من المتاعب لكنك ستواجه الآن اضافة الى بيل كلارك شخصاً جديداً هو مايك ديفر». شكره اندرز على ملاحظته، فقد فهم ان كايسي عنى بقوله نانسي زوجة الرئيس ريغان.

سرّ كايسي باستعداد البيت الأبيض لتصعيد المواجهة في اميركا الوسطى، وبدأ له أن بيل كلارك بدأ يعيد رسم السياسة الاميركية الخارجية.

كان أحد خطوط الاتصال الرئيسية لكايسي في البيت الأبيض أنطوني دولان، محرر خطب الرئيس ريغان والحائز على جائزة بوليتزر الصحافية عام ١٩٧٨. وكان كايسي قد ضم دولان الى فريق حملة ريغان الانتخابية عام ١٩٨٠، وهي حملة رأى فيها دولان المحافظ الفرصة الأخيرة للحضارة الغربية، فقام بدوره على خير ما يرام ككاتب لخطب الرئيس، وبنى أطيح العلاقات مع مدير وكالة الاستخبارات المركزية.

وكان دولان بدوره معجباً بنهج كايسي المحافظ وصلابته في مواجهة الانتقادات، وقد استطاع كايسي اقناع كلارك باستغلال مواهب دولان

الأدبية، فأوكل كلارك اليه تحضير خطاب للرئيس لالقاءه أمام أحد المؤتمرات الدينية البروتستانتية.

وفي الساعة الثالثة وأربع دقائق من بعد ظهر الثامن من آذار (مارس) ١٩٨٣، ألقى الرئيس ريغان خطاباً أمام جمعية الانجيليين في قاعة الاجتماعات في فندق توين تاورز في مدينة أورلندو في ولاية فلوريدا، ووصف ريغان الاتحاد السوفياتي أثناء الخطاب بـ «الامبراطورية الشريرة».

أثار الخطاب ضجيجاً كبيراً في مختلف الأوساط المحلية والعالمية. وفي وقت متأخر من الشهر نفسه كشف الرئيس ريغان عن مبادرة الدفاع الاستراتيجي، أو ما يسمى «حرب النجوم»، وهو مشروع يتضمن نشر أسلحة أميركية في الفضاء لمواجهة خطر الصواريخ السوفياتية. ولم ينتظر السوفييات طويلاً لينعتوا ريغان بـ «المجنون» على أثر إعلانه هذا.

إستطاع كايسي أن يتحرك بسهولة في هذا الجو المحموم المعادي للشيوعية، لكن الأمر لم يكن كذلك بالنسبة لأندرز. وأصبحت نيكاراغوا الآن ميدان المعركة الجديد، وبدأت وجهات نظر ريغان وكلارك وكايسي حول أفضل الطرق للتعامل مع القضية النيكاراغوية متطابقة، وكان ثلاثتهم على استعداد للتشكيك بوطنية أي شخص يدعو الى التفاوض مع الساندينينيين. وفي حين رمت سياسة اندرز الى إخراج السوفييات والكوبيين من نيكاراغوا أخذت سياسة الادارة منحى جديداً، وهو إخراج الساندينينيين أيضاً من نيكاراغوا!

لم يطل الأمر حتى أعفي أندرز من منصبه وعين سفيراً للولايات المتحدة في اسبانيا. أما الشيء الذي يدعو الى السخرية فهو حرص كايسي على حضور جميع الحفلات التكريمية التي أقيمت لأندرز قبل مغادرته البلاد لتسلم منصبه الجديد، وقد شرب نخبه مرات عدة وكال له المديح مؤكداً للجميع أن اندرز من أقرب الاصدقاء اليه.

في ربيع عام ١٩٨٣ تزايدت مخاوف جون ماكماهون إزاء كايسي والوكالة ككل والكونترا، وقد لفت الجمهوري كين روبنسون، عضواً لجنة الاستخبارات في مجلس النواب نظره في أحد الأيام الى العدد المتزايد

لثوار الكونترا العاملين داخل نيكاراغوا، وتساعل عن الدوافع الكامنة وراء زيادة العدد من ٥٠٠ رجل الى ٥٥٠٠ رجل. شعر ماكماهون بأن مجرد مثوله في أحد الأيام للشهادة أمام لجنة الاستخبارات في الكونغرس يعني أن عملية الكونترا سوف تتجه الى مزيد من التعقيد، وبالفعل استدعي ماكماهون للمثول أمام اللجنة، فوجهت اليه شتى الانتقادات والاتهامات والتشكيكات حول الأهداف الحقيقية الكامنة وراء دعم ثوار الكونترا. وبدا السناتور ليهي أشد الحاضرين قساوة في توجيه الاتهامات، وقد خاطب ماكماهون قائلاً: «احذروا من السقوط بعد تحليقكم العالي، فالعملية قد تخرج من بين ايديكم وتصطدم بجدار الفشل، وعندئذ فان اللوم سوف يقع على وكالة الاستخبارات المركزية وحدها وليس على البيت الأبيض، أو وزارة الدفاع، أو وزارة الخارجية. انها حربها هي وليست حرب ريغان أو حتى حرب كايسي. ريغان وكايسي ومكماهون سيتركون مناصبهم يوماً ما، لكن الوكالة ستستمر، وواجب لجنة الاستخبارات في الكونغرس أن تحمي مؤسسات الاستخبارات الاميركية».

اسقط في يد ماكماهون فلم يجد أمامه سوى الموافقة على ما قاله أعضاء اللجنة، وأقر أمامهم بأن عملية الكونترا ستقود الوكالة الى متاعب كبيرة، كما انها ستقود الكونغرس أيضاً الى المتاعب. وانفعل ماكماهون وهو يذكر أعضاء اللجنة بالمشاكل التي تعرضت لها وكالة الاستخبارات المركزية في السبعينات والانتقادات العنيفة التي رماها بها الرأي العام والصحافة والكونغرس نفسه، حتى كاد وجودها يتعرض للخطر في كل مرة اعتبرت فيها مسؤولة عن تطبيق السياسة الخارجية الأميركية.

ونبه ماكماهون الى أن تعريض وكالة الاستخبارات المركزية للتجريح لن يضر فقط بالعاملين في الوكالة أو الطريقة التي ينتهجونها في جمع المعلومات وإدارة العمليات، بل سيدمر قيمة أي شيء قد تقوم به الوكالة مستقبلاً. أصبحت سمعة وكالة الاستخبارات المركزية هي القضية، والمشكلة أن على العاملين في الوكالة عدم معارضة ما دعا اليه الرئيس

ريغان ومدير الوكالة، والموافقة على تنفيذ العملية ودعمها. وشدد ماكماهون على وجوب المحافظة على الوكالة، وقال إنه متأكد تماماً من تفهم أعضاء اللجنة وتمنى الحصول على دعمهم الكامل. عندما انتهى ماكماهون كلامه بقي الصمت مخيماً في أرجاء الغرفة التي أقي فيها شهادته.

مع توسع الحرب السرية لم يعد في وسع وكالة الاستخبارات المركزية توفير المال المطلوب لثوار الكونترا، فلم يجد كايسي أمامه من سبيل سوى تأمين بعض المال من صندوق الطوارئ السري. وهذا الصندوق يحتوي دائماً على مبلغ ٥٠ مليون دولار للاستعانة به في أية حالة طارئة أو عندما لا يكون الكونغرس في حالة انعقاد، وعندما تنتهي الحالة الطارئة أو يعود الكونغرس الى الانعقاد، تصدر إجازة رسمية باستخدام المال ويسدد من جديد أي نقص حصل في الصندوق. وكان قد تبقى في الصندوق عدة ملايين من الدولارات بعدما فشل رجال الاستخبارات في توفير الحماية والمساعدة لبشير الجميل، فأعيدت برمجة توزيع هذه المبالغ لتحوّل الى ثوار الكونترا، ولكن حصل تأخير يتراوح بين ثلاثة وستة أسابيع قبل أن تصل الأوراق الخاصة بهذا التحويل الى لجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ، وقد أدى هذا الأمر الى تجدد المشاعر بأن الوكالة ما زالت غير صادقة في نواياها.

وعينت اللجنة جلسة سرية استدعت للشهادة فيها دانييل شيلدن، المراقب المالي في وكالة الاستخبارات المركزية. وأخبر شيلدن أعضاء اللجنة بأن الملايين التي حولت لا تمثل سوى أمر صغير، وأنه منهمك بأمور أهم تشغل باله.

رأى بعض الشيوخ الديموقراطيين أن الفرصة سانحة للفت الحبل حول عنق كايسي، لكن السناتور مالكولم والوب نظر الى الأمر من زاوية أخرى. فالمال «حول في غياب كايسي مما يعني أن ماكماهون أعطى الأمر

الفوري بتحويله الى ثوار الكونترا. وتحول والوب وزملاؤه الساعون دائماً الى النيل من كايسي، الى ماكماهون الذي اضطر الى توضيح القضية لكل من الشيوخ النافذين. وتبين له بعد اجتماعه بهؤلاء وجوب التروي في تنفيذ عملية نيكاراغوا، بعد أن تأكد من مدى تورط كايسي وكلاريدج، بشكل يشمل اميركا الوسطى من أقصاها الى اقصاها.

مع أن ماكماهون يحتل منصب نائب مدير وكالة الاستخبارات المركزية، فإن اموراً كثيرة كانت تحدث من دون علمه المسبق، فأصبح الوضع عنده لا يطاق. وذهب الى رئيسه كايسي ليبلغه بأنه لا يستطيع العمل نائباً له إذا لم يكن على اطلاع تام على كل ما يجري حوله. وافق كايسي على هذا القول ووعده بأن يتحول اليه من الآن وصاعداً جميع الأوراق لبدء رأيه فيها. ولما زاد قلق ماكماهون بشأن عملية نيكاراغوا، حث كايسي على إيجاد طريقة أخرى لمعالجة القضية، فالعملية باتت ظاهرة للعيان وأصبحت من اختصاص وزارة الدفاع، متخذة مظهر الحرب المكشوفة.

لم ترق الفكرة لكاييسي، فاذا لم تستطع وكالة الاستخبارات المركزية معالجة المسائل الصعبة يصبح من المحتم عليها تحويلها الى العسكريين، وهو أمر محفوف بالمخاطر، لأن دولة عظمى كالولايات المتحدة لن تستطيع شن هجوم عسكري مباشر على دولة صغيرة مثل نيكاراغوا. لكن ماكماهون اقترح على كايسي ان يبحثا الموضوع مع أعضاء مجلس الأمن القومي. وعرضت فكرة تحويل العملية الى وزارة الدفاع على وزير الدفاع كاسبار واينبرغر، ومستشار الرئيس ريغان لشؤون الأمن القومي بيل كلارك، ووزير الخارجية جورج شولتز الذي حل محل الكسندر هيغ.

رد واينبرغر على الاقتراح بالرفض القاطع مؤكداً تصميمه على ابعاد المؤسسة العسكرية عن أي عمل لا يحوز على الموافقة والدعم الكاملين من الكونغرس والرأي العام الاميركي. ورأى وزير الخارجية شولتز ان المعالجة السرية للعملية ممكنة من الناحية الدبلوماسية لكنها تصبح مستحيلة إذا سلمت الى وزارة الدفاع. وأقر كلارك بأن وكالة

الاستخبارات المركزية هي الهيئة الصالحة لتنفيذ العملية، وأشار بكايسي، واعتبر كلاريدج رجل المعجزات، فقد لمح كلارك علامات النصر في الأفق، ولم يكن الرئيس ريغان أقل تحفظاً عندما قال: «إن بيل ووكالة الاستخبارات المركزية يعملان الصواب».

طلب السناتور غولدووتر من المحامين العاملين في لجنة مجلس الشيوخ بحث امكانية تأمين المبالغ اللازمة للعملية مباشرة وبصورة علنية بواسطة وزارة الدفاع، لكن المحامين وجدوا العديد من المحاذير القانونية، وأدرك غولدووتر أنه لم يعد في وسعه عمل أي شيء، فان أية عملية عسكرية تقوم بها وزارة الدفاع الأميركية تعني الحرب، والحرب تحتاج الى موافقة الكونغرس.

أما في مجلس النواب فقد تساعل النائب بولاند إذا كان بالإمكان إقامة سياج من أي نوع كان على امتداد حدود هندوراس لمنع تدفق السلاح من نيكاراغوا الى السلفادور، فقدرت تكاليف إقامة مثل هذا السياج بحوالي ٢٠٠ الى ٥٠٠ مليون دولار اميركي، فسقطت الفكرة من تلقائها. نقل كايسي الى ماكماهون ثناء الرئيس ريغان على وكالة الاستخبارات المركزية، وأكد له ان عملية نيكاراغوا أصبحت نهائياً في يد وكالة الاستخبارات المركزية، وأصبح يتحتم بالتالي على ماكماهون دعمه حسبما يفرضه مفهوم الولاء في الوكالة.

اصطدم ماكماهون مرة ثانية بمسألة العمليات السرية بعد مجيء عدد من المنفيين من سورينام، التي كانت مستعمرة هولندية تقع على الساحل الشمالي من اميركا الجنوبية فوق البرازيل تماماً، ليشكوا امرهم الى وكالة الاستخبارات المركزية ويطلبوا عونها لقلب نظام حكم الدكتاتور الكولونيل ديزي بوتيرسه ذي الميول الشيوعية، الذي أعدم خمسة عشر شخصاً من بينهم معارضوه السياسيون وبعض الصحفيين وزعماء النقابات.

تحمس كايسي كثيراً للفكرة، فالكولونيل بوتيرسه يشكل بنظره بؤرة ازعاج يسارية، وبدأ له أن المنفيين الهولنديين جديرون بالثقة. واتفق كايسي وماكماهون على درس القضية من كل جوانبها قبل اقرار أي خطوة. ووضع مدير العمليات في الوكالة تقريراً عن امكانية نجاح العملية، وأوصى بعمل سري محدود للتأكد من جدوى دعم الوكالة للمنفيين، والامكانيات التي يملكها هؤلاء لقلب نظام بوتيرسه. ووقع الرئيس ريغان على تفويض جديد ورصدت مئات الألوف من الدولارات لتغطية تكاليف ارسال فريق من رجال وكالة الاستخبارات المركزية الى سورينام لتقصي الحقائق ووضع دراسة عن جدوى القيام بانقلاب عسكري هناك.

أوجز ماكماهون العملية للجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ فلم يصدق أعضاء اللجنة ما تسمعه آذانهم، وصاحوا جميعاً بصوت واحد: «لا بد وأنتك تمزح». وكان السؤال الملح الذي طرحه بعض الشيوخ: لماذا تفكر إدارة الرئيس ريغان القيام بانقلاب عسكري في بلد لا يشكل أية أهمية للولايات المتحدة؟ فالشعب السورينامي بدائي ولطيف مثل الشعب التاهيتي في جنوب المحيط الهادئ، وعدد سكان سورينام لا يتجاوز ٣٥٠ ألف نسمة، أي ما يوازي عدد سكان مدينة توسون في ولاية اريزونا. وكان غولدووتر أحد أكثر الأعضاء ثورة وغضباً، ولم يتردد في القول: «هذه اسخف فكرة سمعتها في حياتي».

أوضح ماكماهون للجنة أن حكومة الدكتاتور بوتيرسه تجري اتصالات مع الكوبيين وحكومة غرانادا، وهي جزيرة صغيرة جداً في البحر الكاريبي يحكمها يساريون، وأن لدى الوكالة مجموعة جاهزة من المنفيين الهولنديين للقيام بالعمل المطلوب.

وعندما سئل ماكماهون عن مدى نجاح الولايات المتحدة في تدبير الانقلابات في الماضي، ذكر اللجنة بانقلاب غواتيمالا العسكري عام ١٩٥٤ الذي تحقق بفضل دعم وكالة الاستخبارات المركزية، وأوضح أن القيام بدراسة عن امكانية نجاح انقلاب عسكري لا يعني اعطاء الأمر بمباشرة التنفيذ، وأن اللجنة ستبقى مطلعة على كل ما يحصل في حينه. غير أن اللجنة قررت توجيه رسالة احتجاج الى الرئيس ريغان تعلمه

فيها بمعارضتها القيام بأي عمل سري في سورينام. وبعث غولدووتر برسالة شخصية الى ريغان يقول فيها: «هل أنت حقاً بحاجة لمثل هذه العملية؟»

وفي لجنة الاستخبارات في مجلس النواب لقيت الفكرة معارضة مماثلة.

أخيراً عاد فريق تقصي الحقائق الذي ارسلته وكالة الاستخبارات المركزية من سورينام وأفاد بصعوبة القيام بأي انقلاب عسكري هناك. طوي المشروع نهائياً، لكن القضية هزت مشاعر ماکماهون، فقرر منذ تلك اللحظة أن يبعد وكالة الاستخبارات المركزية عن التورط في مثل تلك العمليات السخيفة.

إذا كان ويليام كايسي سيقنع الديموقراطيين بعملية نيكاراغوا وجب عليه أن يحصل على تأييد الديموقراطيين المحافظين من جنوب الولايات المتحدة وغربها، وأحد هؤلاء هورايڤ ماكيريوي العضو الديموقراطي في الكونغرس من ولاية اوكلاهوما الذي يبلغ الثالثة والثلاثين من العمر، والمنضم الى لجنة استخبارات مجلس النواب في كانون الثاني (يناير). وبوصفه صديقاً للإدارة كان يفترض في ماكيريوي ان يؤيد تأييداً مطلقاً السياسة الخارجية للرئيس ريغان وبرنامجه الدفاعي. وفي محادثة خاصة أخبر ويليام كايسي ماكيريوي بأن وكالة الاستخبارات المركزية ستفعل ما في وسعها للتأثير على حكومة الساندينينيين، إلا أن ماكيريوي شعر ببعض المراوغة في مناقشاته مع كايسي.

وفي إحدى جلسات التحقيق سأل ماكيريوي كايسي عن المبالغ التي ينفقها الساندينينيون على المدارس والطرق والمستشفيات في بلادهم، فأجاب كايسي بأنه «لا يعرف». كان هناك بعض التشنج في غرفة اللجنة الكائنة في الطابق العلوي من مبنى الكابيتول (مقر الكونغرس) وكانت الغرفة صغيرة، وقد جلس أعضاء الكونغرس حول طاولة مثبتة بشكل حدوة الحصان وعبر كايسي بصراحة عن انزعاجه من التحقيق، وعن كون تساؤلات ماكيريوي تافهة وخارجة عن الموضوع.

تساءل ماكيريوي عما إذا كان كايسي نفسه لا يعلم أم أن وكالة المخابرات المركزية ليس بحوزتها المعلومات.

فسأله كايسي بدوره: «ما هو الهدف من هذا السؤال يا سيد ماكيريوي؟» فأجاب ماكيريوي: «لقد ترعرعت في ولاية اوكلاهوما في منطقة ريفية ويجب عليك أن تفهم لماذا نحن ديموقراطيون في اوكلاهوما». ثم تابع ماكيريوي موضحاً عن التطورات التي جعلت الفلاحين في اوكلاهوما ينتقلون الى القرن العشرين. وأراد أن يعرف ما إذا كان الساندينينيون يسرون على هذه الطريق وهل أنهم يكسبون تأييد الشعب؟ تفهم كايسي وجهة النظر هذه وأصبح أكثر مرونة. فقال ان الكنيسة

الكاثوليكية معارضة للساندينين، وإذا أجريت انتخابات نزيهة فعلاً في نيكاراغوا لن ستكون نتيجتها لصالح الساندينين.

أما ماكروي فاراد ان يعرف عن ثوار الكونترا الذين تدعمهم الولايات المتحدة. ما هي الرسالة التي يريدون نشرها في المناطق الريفية لاكتساب قلوب السكان المحليين وعقولهم؟ لقد نسفوا الجسور، وأغاروا على المزارع وهاجموا محطة لتوليد الطاقة. ففي كل هذه الأعمال تهديم لا بناء.

في اليوم الأول بعد عطلة عيد الفصح في الخامس من نيسان (ابريل) عام ١٩٨٣ توجه دانييل موينيهان وباتريك ليهي الى مجلس الشيوخ للتحديث عن عملية نيكاراغوا، وقد أشار موينيهان عن «أزمة ثقة» بين الكونغرس ووكالات الاستخبارات. وضمنياً كان موينيهان يعتقد أن هذا النوع من الضغط الارهابي العسكري عمل لن يحقق مزيداً من الديمقراطية. فرد فعل الساندينين عليه كان تعطيل الحريات الديمقراطية وإخضاع الصحف لرقابة شديدة وإحلال القوى العسكرية محل أجهزة الدولة المدنية.

وبعد اسبوع يوم الثلاثاء في الساعة الحادية عشرة صباحاً استدعى غولدووتر كلا من كايسي وماكماهون وسبوركين للمثول أمام جلسة مغلقة من لجنة مجلس الشيوخ للاستخبارات. وأكد الثلاثة ان العملية قانونية، وتحظى بتأييد الرئيس ووزارة الخارجية ومسؤولي وكالة الاستخبارات المركزية.

وبعد ذلك وقف غولدووتر ليدافع بتجرد عن وكالة الاستخبارات المركزية، قائلاً: «اعتقد اننا كنا نتلقى باستمرار معلومات وافية عن العملية».

وفي انتقاد مباشر لموينيهان قال غولدووتر: «ان الحديث عن أزمة ثقة هو عودة الى الاحاديث التي تردت في السبعينات عندما حاولت الكنيسة الترويج لنفسها على حساب أجهزة الاستخبارات. وتابع أن الساندينين شكلوا أكبر قوة عسكرية في اميركا الوسطى تضم نحو اربعين ألفاً بما فيهم الاحتياطي، «فهل يعتقد احد من زملائي ان تلك الآلة العسكرية

الماركسية سوف تركع على ركبتيها نتيجة ضغط بضعة آلاف من المقاتلين من أجل الحرية. ان العمل السري خطير جداً والمولجون بتنفيذه يتعرضون للانتقادات والضغوط، وهذا ليس عدلاً بل نوع من الجبن»، وفي توضيحه لدور مجلس الشيوخ ومعرفته الشاملة عن هذه العمليات قال: «من الضروري أن نتحلى بالقدر اللازم من المسؤولية في هذه الشؤون ولا نتهرب عند اشتداد وطأة الأزمات. وإذا كان مجلس الشيوخ معارضاً لما يجري فبوسعنا قطع الامدادات المالية عن العملية».

في شتاء ١٩٨٣ طرح كايسي علامات استفهام حول الوضع في لبنان، حيث قلصت الوكالة نفوذها ونشاطاتها منذ اغتيال بشير الجميل. وقد انتخب شقيق بشير، الشيخ أمين رئيساً للجمهورية، وتسلم مقاليد الحكم بسلام. وراح أمين الجميل يبتعد عن اسرائيل والولايات المتحدة ويحاول توثيق علاقات لبنان بالدول العربية. لكنه سعى في الوقت نفسه الى الحصول على حماية الولايات المتحدة، ونصحته الادارة في هذا الاطار بتعيين مستشار للأمن القومي، فوافق على الاقتراح واختار وديع حداد، وهو في الثانية والاربعين من العمر وكان يعمل في منظمة البنك الدولي. وكان حداد يعرف «بالاميركي» نظراً لعلاقته الوثيقة مع الولايات المتحدة. قابل كايسي حداد في أوائل عام ١٩٨٣. وكلاهما كان قلقاً من النفوذ السوري في لبنان، وعلى أمين الجميل نفسه. وكان حداد متيقناً من ان السوريين سيحاولون القيام بأي تحرك مهما اختلفت الأساليب والتكتيكات، فان كتب لأحدها النجاح اعتبروه سياستهم، وقال: «إذا شعرت بأنك مخدوع من قبل السوريين فمعنى ذلك أنك تفهمهم».

وافق كايسي علي هذا الرأي وأراد أن يعرف أكثر عن شخصية ابن الجميل وقوته، نظراً لوجود تقارير سلبية عن الرئيس الجديد. ففي خضم الأحداث وعندما كان في باريس، انشغل بالتسوق واشترى أربعة وعشرين بذلة جديدة، وبذلة رسمية تحمل توقيع كريستيان ديور. وكان

في رأي كايسي، مكروهاً من الجيش وضعيفاً. فسأل كايسي: «هل يحظى أمين الجميل بتأييد الجيش؟».

فأجاب حداد بالإيجاب، لكنه استدرك أن رده مبني على الأمل، وكأنه تراجع عنه وقال لا. وبدأ واضحاً لكاييسي أن ثمة توتراً بين مستشار الأمن القومي اللبناني والرئيس أمين الجميل، والعلاقة بينهما لن تدوم طويلاً. أما حداد فاستنتج أنه لو أراد أن يوصل رسالة إلى الرئيس ريغان فلن يتم له ذلك إلا عبر كايسي.

وكان روبرت ايمس، المحلل الرئيسي للمنطقة في وكالة الاستخبارات المركزية، من المنافذ الرئيسية لكاييسي، إلى سياسة الإدارة في الشرق الأوسط وهو شخص مجرب ومحنك وأحد أهم الأشخاص بالنسبة إلى كايسي. وكان ايمس يتظاهر بمظهر عادي، ويضع نظارات زجاجية خفيفة تشبه نظارات الطيارين، ويرتدي أحذية على طراز رعاة البقر الأميركيين. وهو من أصحاب الأفكار اللامألوفة والمبادرات الغريبة. وبصفته ضابطاً مهماً كان بارعاً في استقطاب العملاء والمراجع لوكالة الاستخبارات المركزية. وفي مهمة سابقة له في بيروت أثناء عهد هيلمز كان ايمس أول من اخترق فعلاً منظمة التحرير الفلسطينية لصالح وكالة المخابرات المركزية مجنداً شخصيتين رئيسيتين من داخلها، أحدهما علي حسن سلامة، رئيس الأمن والاستخبارات لدى رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات، والمعروف بأسم «الأمير الأحمر» في سجلات الموساد الإسرائيلي. وقد قتل سلامة عام ١٩٧٩ بانفجار سيارة مفخخة دبره الإسرائيليون على الأرجح.

كان ايمس اللاعب الأبرع في لعبة «حرب الاستخبارات» في بيروت، حيث كان يجمع الجواسيس ورجال الاستخبارات، وحيث كانت لكل طلبة أو قنبلة أو تحرك سياسي خلفية استخباراتية. وفي هذا العالم الصعب كان التوازن والتحرك بين المتناقضات سر البقاء والاستمرار.

شعر ايمس بأن إسرائيل لعبة غير مربحة، لأن الاسرائيليين يعتبرون أن أي مكسب تحققه دولة أو جهة في علاقاتها مع الولايات المتحدة قد يحصل على حساب إسرائيل.

سُرَّ كايسي بأن يرى ايمس يقوم بدور المستشار غير الرسمي لشؤون الشرق الأوسط لوزير الخارجية جورج شولتز. وفي العام السابق قال مساعد وزير الدفاع فرانك كارلوتشي لشولتز، ان السبيل الأوحـد لفهم الشرق الأوسط هو في «الاصغاء لبوب ايمس». وأضاف: «أرجوك أن تصغي له، انه جيد متوازن ولأنه ليس لديه عقدة الغرور. وبعد شهور قليلة، استفرد شولتز كارلوتشي على جنب وقال له: «ان أفضل مشورة قدمتها لي هي أن أستمع الى بوب ايمس».

وكان ايمس، ببرودته التي اشتهر بها، قد استهوى شولتز فقره اليه وأصبح المحرك الحقيقي لمواقف وزير الخارجية في كل ما يتعلق بالشرق الأوسط. وكان موقف ايمس ببساطة: إن التوتر يتصاعد في لبنان بالنسبة للمحتلين الرئيسيين: سورية واسرائيل، مما يوجب التحرك في هذا الصدد علماً أن شؤون الشرق الأوسط صعبة دائماً.

وفي نيسان (أبريل) عام ١٩٨٣ توجه ايمس في مهمة الى الشرق الأوسط، كان داخل السفارة الأميركية في بيروت الواقعة قبالة شاطئ البحر، في ١٨ نيسان (ابريل)، عندما اقتحمت شاحنة محملة بالمتفجرات حرم السفارة وانفجرت في داخله، فانهار الجزء الأوسط من البناء الزهري اللون المؤلف من سبعة طوابق. وعندما انتشلت الجثث من الانقاض بلغ عددها ثلاثة وستين قتيلاً، بينهم سبعة عشر أميركياً منهم ايمس ورئيس مركز وكالة الاستخبارات المركزية في بيروت، ونائبه وستة آخرون من عناصر الوكالة.

لم يصدق كايسي ما قرأه في التقارير الأولية، وأحس بجرح عميق في نفسه، إذ لم يحدث أن واجه امراً مروعاً كهذا في أي مؤسسة يترأسها، فقد كان رجال الوكالة مجتمعين في مبنى السفارة لمناقشة مشكلة الارهاب، فهل علم الارهابيون بالأمر وضربوا ضربتهم الموجهة؟

كانت أجهزة الأمن القومي تفك رموز الرسائل الواردة من وزارة الخارجية في طهران إلى سفارتي إيران في بيروت، ودمشق. وبعد التفجير راجع المحللون كل الرسائل بتمعن وتدقيق، فتبين لهم بوضوح أن ثمة عملية يخطط لها ضد الأميركيين. وقد ورد في إحدى البرقيات ان دفعة

مقدارها خمسة وعشرون ألف دولار قد تمت الموافقة عليها لتنفيذ عملية غير محددة. وهذه البرقيات المفسرة وغيرها من المعلومات، تلقاها السفير الأميركي قبل عملية التفجير. ولكن تعذر تحديد تاريخ معين وهدف معروف للعملية، ولم يكن ما يشير الى ان السفارة مستهدفة.

وذكر الصحافي جاك اندرسون وتلفزيون سي. بي. اس. ان الاتصالات الايرانية كانت معترضة من قبل الاستخبارات الأميركية، وعلى الفور توقف ورود الرسائل والبرقيات من طهران. فكانت هذه ضربة جديدة، لأن كايسي كان يأمل في ان تستمر وكالة الامن القومي في التنصت على الاتصالات الايرانية لعلها تعرف من الذي قام بعملية تفجير السفارة. كذلك فقد تكشف الرسائل أي شيء من خطط أو أعمال جديدة ضد الولايات المتحدة.

كان تفجير السفارة في بيروت تجربة قاسية لويليام كايسي. وقد فتح تحقيقاً لمعرفة من سرب الى الصحافة خبر اعتراض الاتصالات الايرانية، إلا ان البرقيات الملتقطة قد تعممت الى حد كبير في البيت الأبيض ووزارة الخارجية ووزارة الدفاع. وبعد يومين من التفجير تضمنت النشرة اليومية للاستخبارات القومية ملخصاً للاتصالات الملتقطة. والمئات من الناس بمن فيهم اعضاء لجان المخابرات التابعة للكونغرس قرأوا النشرة

ومن جهة أخرى، لم يكن كايسي على علم بأن جاك اندرسون والسي بي اس. في صدد الكشف عن النقاط والاتصالات الايرانية، واعتبر أن ذلك من نتائج عمله على إقفال قناة الاتصال المباشر بين الصحافة ووكالة الاستخبارات المركزية. فقد كان في وسعه إقناع اندرسون والسي بي اس. بالامتناع عن ذكر المصدر والطريقة المستخدمة في الحصول على المعلومات. وقال في نفسه انه محتاج الى مساعد يمك بزماء شؤون الوكالة الصحافية.

في مبنى المكتب التنفيذي، الرمادي اللون الواقع الى جانب البيت الأبيض، والمحتوي على مكاتب موظفي الرئيس، تقع في آخر الردهة

العريضة ذات الرخام الأسود والابيض الغرفة رقم ٣٥١ .
وهناك في ربيع عام ١٩٨٣ كان رجل ملتج، قوي البنية، خريج جامعة
او كسفورد، يراجع الاوراق المتراكمة والأخبار الواردة إلى مكتبه المزدحم.
هذا المكتب وهذا الرجل هما العصب الرئيسي لادارة الرئيس ريغان في ما
يتعلق بالشرق الأوسط. وعلى طاولته راح الدكتور جيفري كمب، كبير
خبراء مجلس الأمن القومي لشؤون الشرق الأوسط وجنوبي آسيا، يفكر
في ما ستواجهه الادارة.

واعتبر كمب أنه لا شك في أن الايدي الايرانية كانت فعّالة في حادثة
تفجير السفارة، ولكن التساؤل الأساسي كان حول الدور السوري،
والجانب الاهم من هذا التساؤل هو حول «ضلوع» السوريين في هذه
العملية. فقد كانت «البصمات» السورية بادية الوضوح في عملية متقنة
من هذا الطراز. والاستخبارات «الاميركية» لا تعرف الجواب أو على الأقل
الجواب الواضح المفيد، من وجهة النظر السياسية، فالسياسة الاميركية
لا يمكن أن تبنى على أدلة ظرفية غير قاطعة. ولا شك أن المخابرات
السورية كانت على علم بما يجري ولكن كيف ومتى، وفي أي مرحلة من
هذه العملية وضع السوريون والقيادة السورية، أيديهم على القضية.
وهذا الأمر يعكس انعدام الوضوح إزاء ما يجري داخل سورية نفسها،
حيث يتوزع النفوذ على مراكز قوى متعددة يسيطر الرئيس حافظ الأسد،
أذكى قادة الشرق الأوسط على معظمها، ولكن ليس عليها كلها.

كانت سورية إحدى المشاكل الصعبة في مستنقع المخابرات. وعندما
تمعن كمب في الوقائع وجد أن الاستخبارات قد أصبحت بشكل متزايد
بعيدة عن السياسة الأميركية ليس في سورية فحسب، إنما في جميع
انحاء الشرق الأوسط. لقد كان هناك مئات من الرسائل والمقتطفات
والتقارير والملخصات اليومية، إلا أنه ليس من وسيلة للاستفادة منها. لقد
كانت نشرة الملخص اليومي للاستخبارات من وزارة الخارجية، والتقارير
على أنواعها كأنما تدور في حلقة مفرغة. والرسوم البيانية أو الخرائط قد
تبدو مجدية، إلا أنه لدى التدقيق فيها قلما تجد كمب شيئاً مفيداً. وقد
غاب التنظيم عن العمل، فإذا كان يبحث عما يجب فعله في لبنان، وجد

أن الاخبار الواردة من مصر في ذلك اليوم أكثر أهمية، وهكذا.
كان ما يحتاجه كمب هو فهم دقيق محدد وصحيح للنوايا والاهداف
وتصرفات الدول وقادتها. وهذا أمر لا يمكن اكتسابه إلا عبر السنوات،
ومقتل بوب ايمس ترك فراغاً من هذه الناحية، جعلت جورج شولتز بعيداً
عن استيعاب الأمور في العمق. أما رئيس كمب، بيل كلارك فقد كان عديم
الخبرة بالموضوع، وترك زمام الشرق الأوسط بيد شولتز.

بعد أربعة أيام من التفجير، أعلن الرئيس ريغان انه سيرسل وزير
خارجيته شولتز الى الشرق الاوسط.

في السابع عشر من أيار (مايو) عام ١٩٨٢ وقع لبنان واسرائيل اتفاقية
تنص على انسحاب القوات الاسرائيلية من لبنان وتعطي ضمانات
لاسرائيل بخصوص حدودها الشمالية. وقد تطرق الرئيس أمين الجميل
الى سورية عشرين مرة أثناء مباحثاته مع شولتز وغيره من الدبلوماسيين
الأميركيين. وكان شولتز واثقاً من أن سورية لا تستطيع عرقلة الاتفاق،
وان الولايات المتحدة تملك نفوذاً في سورية أكثر مما يتصوره الآخرون.
وكانت القضية الوحيدة أمام الجميل هي أنه إذا كان لا بد له من
الخضوع للسوريين، فليكن ذلك من مركز القوة. لا سيما وأن الاتفاق مع
اسرائيل من شأنه أن يوحد الفئات المناوئة له. ولذلك فقد كان بحاجة الى
تعهد اميركي.

وفي اليوم الذي تم فيه عقد الاتفاقية اللبنانية الاسرائيلية بعث الرئيس
ريغان الى الرئيس الجميل برسالة سرية، هي بمثابة تعهد بأن الولايات
المتحدة لن تسمح بحصول أي اعتداء على لبنان، أو بحصول أي مشكلة
نتيجة توقيع الاتفاقية مع اسرائيل. وكما أن بشير الجميل كان موعوداً
بدعم سري من وكالة الاستخبارات المركزية، نال شقيقه دعماً من الرئيس
الأميركي يترجم بمظلة سياسية وعسكرية، وباستمرار وجود مشاة
البحرية الاميركية (المارينز) في بيروت.

اعتبرت وكالة الاستخبارات المركزية هذه التسوية منطلقاً غير سليم وقد ورد تقرير تلو الآخر بأن سورية لن توافق على ما حصل. وأشارت التقارير الى ثلاث نقاط هامة، اولها إن المشاكل الداخلية في لبنان كبيرة بحيث انه ليس في إمكان الولايات المتحدة حلها سياسياً أو حتى عسكرياً إلا بواسطة خمسين ألف جندي اميركي. وثاني النقاط أن الرئيس أمين الجميل هو فعلاً قائد ضعيف. وثالثها أن القوات الأميركية التي تشكل جزءاً في قوى حفظ السلام ستبدأ عاجلاً أم آجلاً بقتل عرب على حساب فريق دون آخر، وهذا أمر لن يقبل به أحد.

بالإضافة الى ذلك استنتجت التقارير التحليلية انه بالرغم من ميل بعض واضعي السياسة الأميركية الى اعتبار سورية مخلصاً للسوفييات فان لسورية خططها الخاصة، والرئيس الاسد يعتبر رجلاً عنيداً وصاحب فكر استراتيجي واسع، وخصوصاً اذا قورن مع امين الجميل. وفي مجلس الأمن القومي شعر كمب بأن أكبر هفوات الاستخبارات كانت في عجزها عن وضع مواصفات نفسية وشخصية وسياسية للقادة. فاللامح العامة لشخصيات الاسد والجميل وبيغن كانت في مضمون هذه التقارير، لكن الاستخبارات لم تستخلص المهم منها. وعلى سبيل المثال فان تقريراً سرياً نفسياً عن القذافي قدمه في السنة السابقة الدكتور جيروld أم. بوست، رئيس قسم علم النفس السياسي في وكالة الاستخبارات المركزية، يعتمد الى حد كبير على صيغ عامة. وقد جاء فيه: «بالرغم من الاعتقاد العام السائد، فان القذافي ليس مهووساً، وهو يدرك الواقع أدراكاً وافياً. ويقال عنه أنه يعاني من اضطراب حاد في الشخصية».

و«التناقض في الشخصية» أمر معروف في علم النفس، ولا يعتبر خلافاً عقلياً مهماً، انما يعني أن صاحبه يتنقل في تصرفاته بين العقلانية والجنوح: فكيف يمكن لهذا التحليل مساعدة واضعي السياسة؟ وقد أضاف التقرير عن القذافي: «أنه تحت الضغط الشديد قد يتصرف بطريقة غريبة عندما يكون حكمه خاطئاً». وفي تقرير لاحق لوكالة الاستخبارات المركزية عن القذافي عزي بعض تصرفات القذافي الى أزمة

سببها اقترابه من سن الكهولة، وقد كان هذا التفسير بالنسبة الى كمب سخيلاً، لا بل سخافة خطيرة، وفي احدى الحالات طالب كمب البيت الأبيض أن يستعين بروائي ماهر للمساعدة على حل هذه الالغاز. وبما أن الرئيس ريغان لم يقرأ روايات كثيرة ولكنه كان يشاهد الافلام، فقد لجأت وكالة الاستخبارات المركزية الى انتاج افلام حول شخصيات بعض القادة تعرض على الرئيس سواء في البيت الأبيض أو في كمب دايفيد. أحد هذه الافلام كان حول شخصية الرئيس مبارك. وقد كانت بدايته بكلمة «سري» ثم بدأ مقدم البرنامج بقوله «هذا حسني مبارك»، وتلا ذلك فاصل موسيقي، ثم بعض الألوان، ثم مناظر مصورة عن قرية «كفر المسيلحة» في المقاطعة الشمالية لدلتا النيل. التي ولد فيها.

وبقدر ما كان الزعيم بعيداً عن مركز الاستخبارات وعن المقابلات التلفزيونية، بقدر ما كانت هذه الافلام سطحية ولا تكشف عن شيء. اما اذا كان الزعيم ذو مكانة عالمية وشهرة واسعة، كانت هذه الافلام تصبح أكثر فعالية.

وكان أحد افضل هذه الأفلام الذي أعدّ عن رئيس الوزراء الاسرائيلي مناحيم بيغن. فقد بدأ الفيلم بصور للجرافات تدفع اكداساً من الجثث في أحد معسكرات الاعتقال النازية، وصوت بيغن يقول: «هذا لن يحدث ثانية، هذا لن يحدث ثانية».

أعجب ريغان لهذه التحقيقات، واعتبر كمب انها مفيدة في تثقيف ميس وبايكر وديفر الذين لم يكونوا يعرفون شيئاً عن الشؤون الخارجية. وقد بادرت وكالة الاستخبارات المركزية الى تصوير افلام قصيرة عن البلدان والعواصم الأجنبية التي كان ريغان يخطط لزيارتها حتى يكون على بينة مما سيراه فيها.

بموجب اتفاقية ١٧ أيار لم يكن يفترض بلبنان أن يتصل بالاسرائيليين. انما سمح الرئيس الجميل للاستخبارات اللبنانية

بالمحافظة على علاقات سرية مع الموساد، وبتزويد الاسرائيليين بمعلومات عن اماكن وجود الفلسطينيين. وكان لدى الاسرائيليين أوامر ثابتة بمهاجمة الفلسطينيين في لبنان، دون موافقة من السلطات العليا. ولذلك فإن الغارات الاسرائيلية كانت تتزايد باستمرار.

دعا شولتز، وهو أحد رجال المارينز السابقين، الى إبقاء قوة المارينز وقوامها ١٦٠٠ رجل في لبنان في ضمن قوى حفظ السلام المتعددة الجنسيات، وفي حين أيده كايسي في رأيه، اعترض واينبرغر ورؤساء الأركان في الجيش بشدة على ذلك. أما الرئيس ريغان فلم يرغب في الظهور بمظهر المتراجع فبقي رجال المارينز.

كان كمب مقتنعاً بأن الوجود العسكري الاميركي في لبنان لم يحقق شيئاً. فلم يكن هناك داخل الادارة الاميركية سياسة متناسقة لمواجهة التساؤلات الأساسية، مثل التساؤل حول امكانية تورط قوات المارينز وماذا يحصل إذا تحولوا الى جزء من المشكلة بدل ان يكونوا حلاً لها.



في مكتبه الكائن في بيته في فيرجينيا كان ستان تيرنر يكتب مقالات، نشر منها ست عشرة خلال السنة الأولى من تقاعده، كما كان يعمل على كتابة مذكراته عن عمله في وكالة الاستخبارات المركزية. وكان يجلس أمام جهاز الكمبيوتر ويطلع على شاشته أفكاره حول نيكاراغوا ثم يعيد النظر فيها ويصقلها.

وكأي موظف في وكالة الاستخبارات المركزية بدون استثناء، وقع تيرنر التعاقد المطلوب بالموافقة على تسليم أية كتابات للرقابة قبل نشرها. وقد كان المسؤولون عن الرقابة في الوكالة متشددين مع تيرنر لجهة منعه في كشف عملية الكونترا. وقد بررت الاستخبارات المركزية هذه الرقابة بأنه كان مساهماً محدوداً في احدى عمليات التغطية السياسية عندما كان يعمل كضابط في المخابرات. واعتبر تيرنر ان اعتراضهم يبدو مستهجنًا، ذلك ان التورط العسكري للادارة الاميركية هو أمر مختلف تماماً،

بالإضافة الى أن هذه القضية أثرت علناً في المجلس. ولم تقتنع وكالة الاستخبارات بوجهة نظر تيرنر، مما دفعه الى تفسير هذا الموقف بمثابة حملة مركزة لمنع من الكلام علناً ضد عملية نيكاراغوا.

وبعد كثير من اللغط تم التوصل الى تسوية تقضي باستشهاده بالتقارير الصحفية والمناقشات في الكونغرس، دون أن يعطي تأكيدات من عنده. وعلى أن تقترن انتقاداته ومناقشاته بكلمة «لو».

وهكذا بدأ يكتب: «لو كانت وكالة الاستخبارات المركزية متورطة فعلاً في تأمين مساعدة سرية لزمر المسلحين في نيكاراغوا، كما تقول الأنباء، فإنها ارتكبت بذلك خطأ فادحاً».

نشر مقال تيرنر في صحيفة واشنطن بوست يوم الأحد في الرابع والعشرين من نيسان (أبريل) ١٩٨٣ تحت عنوان: «من مدير سابق لوكالة الاستخبارات المركزية: اوقفوا العملية السرية في نيكاراغوا».

كان كايسي مستعداً للصغاء إلى الانتقاد حتى من تيرنر، لكن المقال كان في رأيه مجرد «هلوسة» قريبة من مواقف بوبي إنمان. واعتبر أن الوكالة والادارة ملزمتان بإكمال ما بدأتاه بصرف النظر عن المعارضة المتوقعة دوماً في مثل هذه الأمور، فأميركا الوسطى لن تقدم على طبق من فضة الى الشيوعيين.

في البيت الأبيض أوضح كايسي ان عملية نيكاراغوا غدت في خطر، وطلب المساعدة على مواجهة ذلك، فوافق الرئيس على شن حملة للتأكد من أن الكونغرس لن يخفض المساعدات المالية. وفي دالاس اتهم شولتز نيكاراغوا بأنها أصبحت قاعدة «لنوع جديد من الدكتاتورية» التي تستهدف «أميركا الوسطى بأكملها». واستدعى ريغان «المفاتيح» الرئيسية في الكونغرس الى البيت الأبيض لاقناعهم، واتصل بالهاتف مع الآخرين.

في ليل السادس والعشرين من نيسان (أبريل) أدلى ريغان بحديث متلفز مدته أربع وثلاثون دقيقة أمام جلسة للكونغرس. وكانت هذه المرة الاولى منذ توليه الرئاسة التي يظهر فيها في جلسة مشتركة بصدد قضية تتعلق بالسياسة الخارجية. ودعا الكونغرس ان يوافق على طلبه لتقديم

ستمائة مليون دولار كمساعدة علنية لأميركا الوسطى. لقد راعى الاصول ولم يذكر المساعدة السرية لثوار الكونترا، ولكن لم يفت على أحد هذا التفاضل عندما قال الرئيس: «يجب الا نحمي ولن نحمي حكومة نيكاراغوا من غضب شعبها».

في رده المتلفز باسم الحزب الديموقراطي تبني السناتور دود تكتيك ريغان. وقال: «لقد زرت السلفادور وأعرف عن الحانوتين الذين يجوبون الشوارع كل صباح لجمع جثث الذين قضوا في الليل الفأنت على أيدي قوات الأمن. اننا نشمئز من هذه الصورة ومن تعاملنا مع مجرمين». وفي غضون دقائق اندلعت نار نقاش حاد عن السياسة الخارجية، ليس حول الرئيس أو خطابه وانما حول دود وتصريحاته. والغريب أن الديموقراطيين أنفسهم انتقدوا دود لأنه ذهب بعيداً في مهاجمة الرئيس والادارة، وأهان الولايات المتحدة ككل.

كان بحوزة وكالة الأمن القومي منذ أشهر رسالة معترضة أثناء زيارة دود لنيكاراغوا. وجاء في الرسالة ان حكومة الساندينين بحثت كيفية التعامل مع دود ووصفته بأنه رجل طيب متفهم، ان لم يكن متعاطفاً معهم. وقد أرسلت نسخة عن هذه الرسالة إلى لجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ حسب العرف المتبع لدى بحث أمر من هذا النوع يتعلق بأحد أعضاء المجلس، فاعتبر دود المسألة تشويهاً متعمداً لسمعته، ورفع الأمر الى البيت الأبيض حيث حمل معه نسخاً من مراسلات وزارة الخارجية، تشير الى أنه كان متشدداً مع الساندينين. وكان كايسي سعيداً جداً بهذه المناقشات. فقد كانت كلها تدور حول السناتور دود وتصريحاته دون الإشارة الى وكالة الاستخبارات المركزية.

في الثالث من أيار (مايو) مثل كايسي امام لجنة الاستخبارات في مجلس النواب، وصوتت اللجنة بتسعة أصوات مقابل خمسة لصالح قطع التمويل السري للكونترا.

وفي السادس من أيار (مايو) مثل كايسي امام لجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ هذه المرة مدركاً أنها فرصته الأخيرة. وقد تطور النقاش حتى طرح سؤال عن الأمر الرئاسي الموقع عام ١٩٨١، وتبين لأعضاء

اللجنة أن الأمر تجاوز عملية حظر الأسلحة على ثوار السلفادور. اقترح غولدووتر رسم خطة جديدة تهدف الى الضغط على الساندينين وحثهم على احترام الديمقراطية وجذبهم الى طاولة التفاوض.

أظهر كايسي مرونة فوعده بأن الادارة سوف تنظر في البرنامج وتحدد أهدافها بدقة أكثر. وكان ذلك تنازلاً أساسياً لأن الأوامر الرئاسية هي المحرك الحقيقي للسلطة التنفيذية، فمتى أمر الرئيس بالقيام بعمل سري لا يكون عليه سوى إطلاع لجان الكونغرس عليه. ومن جهة أخرى ظن موينيهان وليهي وبعض الجمهوريين ان الغالبية متوافرة لقطع التمويل عن الكونترا.

اقترح غولدووتر تسوية تقضي بتمديد عملية نيكاراغوا لمدة خمسة أشهر أخرى، وتأمين مبلغ ١٥ مليون دولار للعام المالي المقبل، شرط إصدار أمر رئاسي جديد يوضح الغرض من الخطة. كما لحظت التسوية ان منح المبلغ مشروط بتصويت لجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ. وتم إقرار التسوية بنسبة ١٣ الى ٢ بعد أن صوت ضدها الجمهوريان مالكولم والوب وجون تشافي.

شعر كايسي بالابتهاج، فاللجنة ربحت كلامياً والوكالة نالت ما تحتاجه من مال. وفي هذه الأثناء كانت أنباء كثيرة تتسرب الى وسائل الاعلام. وبعد يومين أوردت الواشنطن بوست خبراً بعنوان: «لقد ازداد عدد جيش الثوار النيكاراغوي الذي تؤيده الولايات المتحدة الى سبعة آلاف رجل». وبتلميحات غامضة تساءل المقال عن «صدق ما تقوله وكالة الاستخبارات للجنتي الاستخبارات في الكونغرس». وقد نقلت صحيفة النيويورك تايمز عن أحد النواب الديموقراطيين أعضاء لجنة الاستخبارات قوله: «ان وكالة الاستخبارات المركزية تورد الأكاذيب». وبعد أيام نشرت النيويورك تايمز خبراً مفاده أن الوكالة تتوقع الاطاحة بالساندينين. لكن كايسي لم يبق مكتوف اليدين، إذ جعل الصحيفة تنشر تصويماً لهذا الخبر غير الصحيح في صفحتها الأولى في اليوم التالي. حضر كايسي عشاء رسمياً دعي إليه خمسمائة ضيف في القاعة

الرئيسية في فندق هيلتون في واشنطن لتقديم جائزة دونوفان الى ريتشارد هلمز، ورأى كايسي في ذلك غسلاً لسجل الوكالة الذي تلوث كثيراً في السبعينات، ونهاية لعصر العداء ضد الوكالة. تحدث كايسي في الحفل وأشاد بمزايا هلمز. وتحدث نائب الرئيس جورج بوش. وقد تليت رسالة من الرئيس ريغان تحيي هلمز «الملتزم بنداء الضمير».

جلست جين كيركباتريك سفيرة الولايات المتحدة في الأمم المتحدة إلى جانب كايسي في احد الاجتماعات المهمة لفريق التخطيط لشؤون الأمن القومي. وكانت كيركباتريك معجبة بتلك الاجتماعات التي تتيح لها فرصة المساهمة في وضع السياسة الخارجية.

وعندما اقترح أحد الحاضرين وضع استراتيجية لسياسة خارجية طويلة المدى، قالت كيركباتريك «ان هذا العمل سيكون عقيماً، لأن معظم الناس لن يفهموها باستثناء بيل كايسي فقط». وكان واضحاً من هذا الكلام إعجاب كيركباتريك بشخصية مدير وكالة الاستخبارات المركزية. حازت كيركباتريك على انتباه الرئيس ريغان، وبالتالي نالت منصبها في الأمم المتحدة بسبب مقال نشرته في مجلة «كومنتري» (أي التعليق) عام ١٩٨٠ تحت عنوان: «الدكتاتورية والمقاييس المزدوجة». وقالت فيه ان الشاه وسوموزا لم يكونا فقط عدوين للشيوعية، وانما كانا صديقين للولايات المتحدة. وانتقدت جيمي كارتر لعدم فهمه أن هذين النظامين اليمينيين أفضل من نظام آية الله الخميني ونظام الساندينيين.

وفي السنتين الأوليين من حكم ريغان فوجئت كيركباتريك مراراً بأن الآراء المحافظة التي يقول بها ريغان وكايسي وبيل كلارك وهي نفسها لم تتخذ فعلاً كأساس للسياسة. فقد تمكن البيروقراطيون والبراغماتيون غالباً من فرض آرائهم. وكان الاستثناء الوحيد لذلك عمليات كايسي التي أثمرت بعض الخطط الاستراتيجية الصلبة.

وفي هاتين السنتين توطدت عرى الصداقة والاحترام بين كايسي

وكيركباتريك، واتفقا على أن ثمة جهلاً فاضحاً في الإدارة في شؤون السياسة الخارجية، لا يوفر الرئيس نفسه، مع ميل الاثنين إلى إزاحة المسؤولية عنه.

أما وزير الدفاع كاسبار واينبرغر ووزير الخارجية جورج شولتز فقد كانا منهمكين في حرب بيروقراطية، فكان واينبرغر من جهته حريصاً على وزارته وأجهزتها ويصر على تجنب أي تورط عسكري. أما شولتز فكان مكتوف اليدين وقد تضاعلت مبادراته الدبلوماسية إزاء السوفيات إلى أدنى حد مخافة تقديم أي تنازل لموسكو يرفضه الجناح اليميني. وترك جمود شولتز وواينبرغر فراغاً لم يملأه إلا جيم بايكر ومساعد الرئيس ريتشارد دارمان إضافة إلى مايكل ديفر. وقد دأب الثلاثة على رسم سياسة خارجية توافقية لا تغضب أحداً، حتى أصبحت السلطة التي تتخذ القرار بعيدة عن نوايا ريغان الحقيقية، فرأى كايسي وكيركباتريك أن السياسة الخارجية للإدارة ليست سوى تجسيد للحد الأدنى من التوافق بين مختلف مراكز السلطة المقترن بمصادقة ريغان.

واعتقد كايسي وكيركباتريك أن الجهاز الذي يصنع القرارات لا يعكس نوايا الرئيس الحقيقية.

وهكذا أصبحت كيركباتريك معجبة فعلاً بكايسي. ورأته يعيش حياة متوازنة فيها كثير من العمل وبعض الترفيه. وكان حسن الذوق في رأيها، ذكياً، ثرياً، مثقفاً.

لكن كايسي وكيركباتريك اختلفا على موضوع واحد. فهي تعتقد أن إدارة ريغان لا يمكن أن تمضي في عملية سرية من دون الدعم الشعبي والمناقشة في الكونغرس. أما كايسي فاعتقد بأن الدبلوماسية والعمل العسكري المباشر لا يؤديان إلى نتيجة مثمرة، بل أن النشاط السري وحده كفيل بالحد من التورط الأميركي في الخارج وبلوغ الأهداف المنشودة في آن معاً.

وبالرغم من هذا الاختلاف فإن كيركباتريك وكايسي بقيا صديقين حميمين، ورأت الأولى أن من ميزات الأصغاء إلى آراء الآخرين، ولربما هذا هو سر إبقائه على ماكماهون. يضاف إلى ذلك أن كيركباتريك رأت فيه

الرجل الصريح داخل الادارة، الذي لا يخشى تسمية الأشياء بأسمائها. واعتبرت أن حصوله على تمويل لعملية نيكاراغوا لمدة خمسة أشهر إضافية بمثابة ضوء أخضر لمزيد من العمل.

بعد رحيل اندرز دعم كايسي وكيركباتريك قسطنطين مينغز للحلول محله، لا سيما أن مساعد وزير الخارجية يت رأس حكماً فريق وكالات الاستخبارات المشترك الذي يدير العملية السرية. لكن شولتز لم يكن يريد رجلاً يمينياً متطرفاً. فوجد البديل لاندرز في شخص انطوني موتلي سفير الولايات المتحدة الى البرازيل، وهو رجل مرح ومتوازن في الأربعين من العمر، كان في الاسكا يعمل وسيطاً في الشؤون العقارية كما أنه عمل في جمع الدعم المالي للجمهوريين. وموتلي المولود في البرازيل يتكلم البرتغالية بطلاقة. وقد أعجب كل من ريغان وديفر بأسلوبه الدبلوماسي أثناء رحلة رئاسية الى البرازيل.

وكان وليم كايسي يعتقد انه جريء. ففي ذاك الربيع تلقت وكالة الاستخبارات المركزية تقريراً عن ان عدداً من الطائرات الليبية التي كان مقرراً أن تتوقف في البرازيل في طريقها الى نيكاراغوا، كانت محملة بالسلاح وليس بادوات طبية كما زعم الليبيون. فاتصل موتلي بكايي وقال: «سأذهب الى وزارة الخارجية وأطلب اخضاع الطائرات للتفتيش. انما يجب أن أتأكد من أن الأمر ليس تخميناً». وبالفعل تم ايقاف الطائرات واكتشف فيها سبعون طناً من الاسلحة والمتفجرات. وأعجب كايسي ايضاً بطريقة موتلي في جمع المعلومات في البرازيل. وكان الاخير الذي يجتمع بانتظام بالرئيس البرازيلي، تمكن من جمع تقارير مذهلة تفوق من حيث أهميتها تقارير مركز الوكالة هناك.

والأكثر اهمية من ذلك في نظر كايسي ان موتلي كان راغباً في الانغماس في بعض المغامرات الصعبة فبعد اعتبار خطة وكالة الاستخبارات للاطاحة بنظام سورينام غير قابلة للتنفيذ، نفذت الاستخبارات البرازيلية

عملية سرية، أتاحها امتلاك البرازيل لحدود مشتركة مع سورينام تمتد على مسافة مئة ميل تقريباً. وبتشجيع من موتلي ومساعدة محدودة من وكالة الاستخبارات المركزية، أرسلت الاستخبارات البرازيلية عملاء الى سورينام بصفة مدرسين للعمل على فك ارتباط سورينام بكوبا. وقد ابتعد العقيد بوتيرسه زعيم سورينام عن الكوبيين فيما بعد، وأعلنت الاستخبارات البرازيلية موتلي ان كل الوثائق عن هذه العملية الحساسة قد اُتلفت.

استدعي موتلي الى واشنطن حيث أبلغه شولتز بأنه رقي الى رتبة مساعد وزير الخارجية. وقال له شولتز: «يجب الا تتحول عملية الكونترا الى قضية انتخابية، وفي الوقت نفسه لا نستطيع أن نترك الساندينين في الحكم».

وفي اجتماع عقد في البيت الابيض أعطى جيم بايكر التوجيهات نفسها الى موتلي، وقال له إن سياسة الرئيس تقضي بزيادة الضغط على نيكاراغوا، انما تفادي حصول صدام سياسي علني في واشنطن. أدرك كايسي ان ذلك يمثل تقدير ديفر للأزمة، وهو المسؤول عن شعبية الرئيس التي كانت القوة الدافعة في البيت الابيض. وعملية نيكاراغوا تشكل عاملاً سلبياً في هذا الاطار، فالبيت الابيض لم يكن بوسعه تخطي الرأي العام بهذا الصدد بالرغم من قناعات الرئيس وتوضيحاته العلنية المتكررة.

أما بيل كلارك، فكان مصراً على سياسة تأييد ثوار الكونترا ومعاداة الساندينين. وهو ذو توجيه يسوعي ويؤمن بهرمية السلطة ابتداء من الله ونزولاً حتى أسفل القاعدة. وبالتالي فان ريغان بالنسبة إليه هو الموجه الاعلى للسياسة الخارجية، وهو نائبه. وبما أن آراء ديفر واعتبارات مراعاة الرأي العام كانت العامل المرجح في تلك المرحلة، فإن التوتر بينه وبين كلارك أخذ في التصاعد.

لكونه غير قادر على اعلاء شأن مينغز لدى شولتز، كان على كايسي ابعاده عن وكالة الاستخبارات المركزية حيث أصبح مصدر إزعاج وتوتر. ففي حين أقر خبراء الوكالة على وجود خطر سوفياتي شيوعي في العالم،

بلغ التخوف لدى مينغز حد الهوس حتى بات البعض يناديه «التهديد الدائم». واضطر كايسي تلافياً للتوتر بينه وبين ماكماهون الى اتخاذ قرار باستبعاد مينغز.

وبإيعاز من كايسي طلب بيل كلارك من مينغز الانضمام الى فريق مجلس الأمن القومي. وقال كايسي لمينغز انه سيكون أكثر نفوذاً هناك، وان كلارك هو اقوى الشخصيات المهمة كونه يتمتع بثقة الرئيس ريغان. على أن كثيرين ذهلوا لكون الرجل الذي لم تقبله الوكالة، مقبولا في البيت الأبيض. وفي وزارة الخارجية كان موتلي يتعجب من قدرة كايسي على حل مشاكله حتى التي تنشأ مع الجناح اليميني المتعنت كما فعل مع نستور سانشيز. وهو لا يعرف فقط كيفية التخلص من مشاكله وانما يوجهها الى حيث قد تكون ذات فائدة. ولذلك لقب موتلي كايسي بـ «تاجر العبيد».

اختيار خلف لمينغز كان امراً بالغ الأهمية، وأراد وليم كايسي رجلاً محنكاً من الذين شاركوا في الحرب العالمية الثانية. والصعوبة كانت في كون معظم هؤلاء المسنين تقاعدوا أو توفوا.

وبعد البحث بدا أن جون هورتن هو الأنسب، فهو ذو خبرة وفيرة اكتسبها بالعمل لمدة سبعة وعشرين عاماً مع الوكالة أنهاها بتقاعده منذ ثماني سنوات. وهو يتمتع بسيرة مثالية، فكان ضابطاً في البحرية خلال الحرب العالمية الثانية، وعمل لدى وكالة الاستخبارات المركزية في الشرق الأقصى، ورأس مركز الاوروغواي بين ١٩٦٥ و ١٩٦٨، ثم عين رئيساً لمركز المكسيك في اوائل السبعينات، ونائب رئيس دائرة اميركا اللاتينية، وأخيراً رئيس دائرة الاتحاد السوفياتي في مديرية العمليات. وجمعه الخبرة في الشؤون السوفياتية والاميركية يجعله الشخص المناسب للمهمة.

رحب هورتن (٦٢ عاماً) بفكرة العودة الى العمل، فمن الواضح ان كايسي عكف على إعادة بناء الوكالة، وهو يرغب أن يشارك في هذا العمل المهم.

اضطلع هورتن بمنصبه كضابط الاستخبارات القومية لشؤون أميركا اللاتينية في أيار (مايو) عام ١٩٨٣، وبادر الى الاجتماع مع نظيره في

مديرية العمليات ديوي كلاريدج. وقد أوضح كلاريدج لهورتن ان الرئيس ريغان والمدير كايسي ارادا برنامجاً يتعلق بثوار الكونترا، وكلاريدج يقدمه لهما. أما المسؤولون الآخرون في الادارة فليسوا على قدر كبير من الأهمية. وفي الطريق الى اجتماع في وزارة الخارجية برئاسة موتلي. حاول كلاريدج أن يشرح لهورتن ماذا حدث خلال السنوات الثماني الأخيرة، أي منذ خضوع الوكالة لاستجواب الكونغرس ومعه الصحافة. وطمأنه الى أن صلابة كايسي بدلت الأمور، وأن المدير يمثل ريغان ويعمل باسمه. وفي الاجتماع قال كلاريدج: «ان العقبة الرئيسية بالنسبة لنيكاراغوا هي معارضة ماكماهون للعملية، وهو لم يقم بأي تحرك في سبيلها ولا سيما داخل الكونغرس حيث له صداقات كثيرة».

في أوائل الصيف أعد ويليام كايسي العدة لرحلة سرية تستغرق يومين إلى اميركا الوسطى. وقرر ان يصطحب ماكماهون مع انه من غير المؤلف أن يكونا خارج البلاد في وقت واحد، لكن كايسي اراد لنائبه انهماكاً أكثر في عملية نيكاراغوا. وشارك في الرحلة كلاريدج وهورتن وروبرت ماغي الذي يرأس قسم النشاطات الدولية في مديرية العمليات. وكان قسم النشاطات الدولية يتناول عملية سرية تلو الأخرى، مقدماً الدعم اللوجستي، من طائرات وزوارق، والدعم للنشاط الدعائي وعمليات الحرب النفسية، وقد أثبت هذا القسم فعالية في العمل سواء في نيكاراغوا، أم أفغانستان، أم في الكاريبي، وحتى في الشرق الأوسط. حطت الطائرة في تيغوسيغالبا عاصمة الهندوراس. وقد أخذت حقائب كايسي الى منزل السفير الاميركي، وغرق صاحبها في العمل على الفور، إذ اراد رؤية جميع المعنيين، كما وضع برنامجاً للاجتماعات المتواصلة وحرص على التحدث ولوبايجاز مع كل ضابط عامل في مركز الوكالة هناك. وتوجه الأربعة الى منزل راي دوتي حيث تدار عملية ثوار الكونترا. وهناك أخذ كلاريدج في توجيه البحث نحو الشؤون التفصيلية

كمقدار الأسلحة المتوافرة، وعدد العناصر البشرية...

في المقابل شاء كايسي وماكماهون التركيز على المرحلة التالية، أي تفسير العملية للكونغرس. وقد كشفت زيارة السناتور ليهي الى المنطقة في وقت سابق من العام الأهداف البعيدة للعملية، الى جانب الأخبار المتزايدة عن ارتفاع عدد مقاتلي الكونترا الذين اتهمهم كثيرون بانعدام الفكر السياسي وباستعمال السلاح في غير موضعه.

قال كايسي ان على ثوار الكونترا ان يهبطوا من التلال، ليدخلوا المدن وينشروا رسالتهم، ويستوعبوا المشاعر المعادية للساندينين فيصبحوا بذلك قوة سياسية.

لم يأنس كلاريدج لهذا الحديث، فهو يدير جيشاً وليس حزباً سياسياً. ومثل هذا الكلام يبدو بعض الشيء مناقضاً لقانون بولاند الذي يحظر العمليات «لاغراض الاطاحة» بالساندينين، فالقوة السياسية المنظمة تطمح ضمناً الى الاطاحة بالحكومة، أما الجيش غير النظامي فلا يملك هدفاً واضحاً كهذا.

أراد كايسي أن يلعب ثوار الكونترا دوراً سياسياً داخل نيكاراغوا. وكان يعتقد ان الشعب النيكاراغوي سيلتف حول قوة جديدة تدعو الى الديمقراطية والرأسمالية.

وقال كايسي: «انظروا الى سافيمبي»، معتبراً ان زعيم المقاومة الانغولية منذ أواسط السبعينات كان نموذجاً للكفاح من اجل الحرية. وبالرغم من أن وكالة الاستخبارات المركزية كانت ممنوعة قانوناً بناء على تعديل كلارك عام ١٩٧٦ من مساعدته، فان سافيمبي أصبح رمز القوة للمقاومة المسلحة في وجه عشرات الآلاف من الجنود الكوبيين الذين يستعملون اسلحة سوفياتية بمليارات الدولارات.

وفي المقابل اعتقد عدد من زملاء كايسي أنه يتقبل ببساطة الصورة المضیئة لسافيمبي التي رسمتها الاستخبارات في جنوب افريقيا. فسافيمبي كان رجلهم، وحكومة الاقلية البيضاء في جنوب افريقيا زودته بمئات الملايين من الدولارات على مر السنين.

سافر الفريق الأميركي مسافة ١٤٠ ميلاً غرباً لعقد سلسلة أخرى من

الاجتماعات. واغتتم كايسي الفرصة للتحدث بمودة مع عناصر وكالة الاستخبارات المركزية، من رجال ونساء يقومون بالعمل الميداني الحقيقي.

أراد كايسي ايضاً ان يوجه تحذيراً شخصياً قاسياً في السلفادور الى كل من الحكومة والجيش والاستخبارات بالنسبة الى استمرار عمليات التصفية للمعارضين السياسيين. ففرق التصفية التي تشكلت في أواخر السبعينات لمحاربة اليسار المسلح، قد اغتالت مطرانا، وقتلت أربع نساء اميركيات عاملات في الكنيسة. وزعمت جمعيات حقوق الانسان ان ثلاثين الفاً قد قتلوا على الاقل في السنوات الأربع الاخيرة. وربما كان في ذلك مبالغة، لكن المشكلة فعلاً خطيرة وبحاجة الى معالجة. ولم يتوان كايسي عن إبلاغ رئيس السلفادور بالوكالة ألفارو ماغانا، بضرورة وضع حد لأعمال فرق التصفية.

لاحظ هورتن ان كايسي يتمتع بثقة السلفادوريين الذين يعلمون انه يميني ويحتقر اليسار مثلهم تماماً. وهذا ما خوله أن يقول لهم مباشرة: «فرق الاعداد هذه ليست مقبولة وسوف تسبب لكم المشاكل كاليسار المسلح». واستمرار هذه الفرق في أعمالها يهدد مصير المساعدات الأميركية للسلفادور ومقدارها عشرات الملايين من الدولارات، اضافة الى دعم إدارة ريغان ككل.

عقد كايسي اجتماعات مع المسؤولين النافذين، ومنها اجتماع العقيد نيكولاس كارانزا، رئيس جهاز الشرطة التابع للخزينة. وكان كارانزا نائب وزير الدفاع بين ١٩٧٩ و ١٩٨٠، وهو يملك روابط وثيقة مع حزب التحالف الوطني الجمهوري اليميني، (ARENA) الذي يرأسه المقدم السابق في الجيش روبرتو دوبويسون.

وفي السنة السابقة كان كارانزا مرشحاً لرئاسة السلفادور. وطوال خمس سنوات على الأقل كان كارانزا يتلقى دعماً مالياً من وكالة الاستخبارات المركزية مقداره نحو تسعين ألف دولار في السنة^(١).

١ - أول من كشف عن دور كارانزا كمخبر لوكالة الاستخبارات المركزية هو الصحافي فيليب توبمان في صحيفة نيويورك تايمز العدد الصادر في ٢٢ آذار (مارس) ١٩٨٤.

وجهاز الاستخبارات الخاص بكارانزا هو على الأرجح المسؤول عن معظم الانتهاكات لحقوق الانسان، علماً ان كارنزا نفسه نزيه، لكن نزعة العنف مزروعة في رجال الشرطة والجيش.

وقال كايسي لكارانزا إن مجمل العلاقات بين الولايات المتحدة والسلفادور قد تتدهور بسبب تمادي اليمينيين. وأفهمه أن نتيجة ذلك تعني قطع اموال الوكالة عنه.

في نهاية الجولة سأل هورتن كايسي ممازحاً: لماذا كانت الرحلة قصيرة؟ فأجابه كايسي: «ماذا تريد أن تفعل بعد؟». وابتسم ابتسامة الرضى وكأنه يريد القول إنه يستطيع تغطية مشاكل المنطقة في وقت وجيز.

الفصل الثالث عشر	
------------------	--

بعد استقراره في مكتبه الجديد في الطابق السابع من مبنى وزارة الخارجية، قال انطوني موتلي لكلاريدج: «اني اكرس يوماً كاملاً لعملية الكونترا وأريد أن أنجح في مهمتي».

احضر كلاريدج الخرائط واللوائح والرسوم البيانية والملفات، وكأنة دائرة معارف جواله بالنسبة الى هذه العملية. تحدث عن التفاصيل المتعلقة ونعت قادة الكونترا بجميع صفات الغباء، معترفاً في الوقت نفسه بشدة بأس بعضهم مثال باستورا أو «القائد صفر» ورجاله.

أعجب موتلي بعمل كلاريدج الذي كون جيشاً حقيقياً بسرعة مذهلة، واكتسب معرفة متكاملة بشؤون أميركا اللاتينية مع أنه كان في السابق يعمل في أوروبا والشرق الأوسط. وقد أوضح له كلاريدج الأمر بالقول: «ان هؤلاء اناس عقليتهم شبيهة بعقلية أهل حوض المتوسط. لقد تعاملت مع إيطاليين وأفارقة شماليين، كلهم من نوع واحد. يقولون لك ما تحب سماعه، ويبتدعون أكثر من طريقة للرفض. وهم يحبون أميركا ويكرهونها في آن معاً».

سأل موتلي: «ما هي الخطوة التالية؟».

«اللعين كايسي يريد عملاً يثير الضجيج، ويصر على إخراج ثوار الكونترا من الهضاب ليمارسوا نشاطهم في المدن، من أجل إكسابهم مصداقية داخل نيكاراغوا نفسها».

وقال كلاريدج غاضباً: «لا يمكننا أن نقفز من التلال الى المدن ببساطة، فالأمر أكثر تعقيداً مما يتصور كايسي، لا سيما ان الوصول الى أي مدينة انطلاقاً من تلال نيكاراغوا يستغرق أربعين يوماً، وهذا ما يخلق مشكلة إمدادات».

وعندما سألته موتلي عن الخيار والبديل، ابتسم كلاريدج وقال إنه لن يعدم وسيلة للقيام بعمل كبير يحدث ضجيجاً، والحروب مجال رحب للابتكار.

عقد كايسي العزم على حماية عملية نيكاراغوا، وهو أمر يتطلب إعادة مد الجسور مع الكونغرس والصحافة.

وقد أدرك أنه في السنتين الماضيتين لم يكن يملك الرجل المناسب للتعامل مع هذين الطرفين، والرجل المعني هو ويليام دوزويل الذي رأس مكتب وكالة الاستخبارات المركزية للشؤون الخارجية، وهو ديموقراطي انقلب على الديموقراطيين وأيد الرئيس ريغان في عام ١٩٨٠. ودوزويل البالغ الثالثة والخمسين من العمر لا يملك أي خبرة في حقل الاستخبارات إذ كان ناشراً صحافياً. وهو كان أقل حماساً من وليم كايسي بالنسبة لعملية نيكاراغوا، لذلك لم يعد في وسع كايسي أن يكلف شخصاً بالترويج لسلعة إذا لم يكن هذا الشخص مقتنعاً بجودتها، كما أن دوزويل لم ينظر بعين الموافقة إلى ازدراء كايسي للكونغرس وصداميته في التعامل معه.

بعد استقالة دوزويل «المرهق» عين كايسي كلير الروي جورج مسؤولاً عن علاقات الوكالة مع الكونغرس، وهو خبير في العمل الاستخباراتي. وفي عام ١٩٧٥، وفي غمرة تحقيقات «تشيرش» و«بايك» اغتيل ريتشارد ويلش رئيس مركز الوكالة في أثينا، فأدى بذلك خدمة للوكالة التي كان يرأسها آنذاك ويليام كولبي. فقد تحول ويلش إلى شهيد، وحمل نعشه على عربة المدفع التي حملت نعش الرئيس جون كنيدي. وأثار اغتيال ويلش موجة من التعاطف كانت الوكالة في أمس الحاجة إليها. وتم تعيين كلير الروي جورج رئيساً لمركز أثينا على الرغم من خطورة مهمته. وعندما استدعاه كايسي سارع إلى قبول مهمته الجديدة، وعلى الفور توجه إلى لجنتي الاستخبارات في الكونغرس واعدأ أعضاءهما بفتح صفحة جديدة من التعاون والثقة المتبادلة. ومن جهة أخرى قرر كايسي تعيين المخضرم جورج لاودر الرجل في المفتشية العامة في الوكالة مسؤولاً عن الشؤون العامة.

وعندما دخل لاودر مكتب كايسي علم أن في الأمر تكليفاً له بمهمة جديدة، لكنه لم يكن متأكداً مما يريده كايسي.

قال كايسي: «أتقدم منك بالتهنئة». فسأل لاودر: «على ماذا؟» فأجاب كايسي: «لقد اخترتك لتكون مديراً للشؤون العامة».

«ماذا فعلت لأستحق هذا المنصب؟»

قال كايسي ان الوكالة تحتاج إلى من يهتم بشؤون الاعلام لوقف نشر الأخبار المضرة، معترفاً بأنه أخطأ في طمس الأمور كلياً، لأن الصحف حصلت على معلومات من الكونغرس أو البيت الأبيض، أو من وزارتي الخارجية والدفاع.

فقال لاودر انه أمضى عمره يتفادى الصحف حتى أنه أبقى على منصبه في وكالة الاستخبارات المركزية سراً على أحد أنسبائه، لأنه يعمل صحافياً. فجزم كايسي بحزم: لقد وقع الاختيار عليك.

وافق لاودر مطيعاً مشيئة رئيسه، ومظهراً الولاء الذي يتميز كل من عمل في مديرية العمليات. وكايسي معجب جداً برجال هذه المديرية، وهو متمسك بلاودر الذي كان مولجاً بموجب منصبه السابق بمراقبة عملية قطع الأسلحة عن ثوار السلفادور، ومؤيداً لعملية نيكاراغوا على الرغم من فشلها في تحقيق هدفها المذكور.

كان على لاودر أولاً ان يتعرف الى الصحافيين، ويتعلم كيفية عملهم، وأن يوطد علاقاته بهم ليستطيع ان يحدد بمن يمكنه أن يثق. وعليه كذلك إعلام كايسي بقرب نشر أي خبر في الصحف.

صباح ٢ حزيران (يونيو) ١٩٨٣ قرأ جون ماكماهون في الصفحة الأولى من صحيفة «واشنطن بوست» عنواناً رئيسياً يقول: «كايسي يتاجر في الأسهم». وجاء في الخبر أن كايسي اشترى بقيمة مليون ونصف المليون دولار من الأسهم في فترة ستة وعشرين يوماً فقط. وقد حاول ماكماهون مراراً ثني كايسي عن نشاطاته الاستثمارية وشاركه ذلك السناتور باري غولدووتر، الذي كتب رسالة لكايسي يذكره فيها بأنه ثري بما فيه الكفاية ولن يأخذ أمواله الى القبر معه عند موته.

والخطر في الأمر أن ثلاث عشرة شركة من الشركات التي يملك كايسي فيها أسهماً تعاملت مع الوكالة تجارياً في السنة الفائتة بمبالغ متفاوتة

وصلت في إحدى الحالات إلى أربعة ملايين دولار.
استوضح ماكماهون رئيسه الأمر قائلاً له إن الرأي العام يخاله
منهمكاً في نشاطاته المالية ومستغلاً مركزه لتحقيق الأرباح.
علق كايسي على ذلك بالقول: «انها كذبة كبيرة».
وافقه ماكماهون لكنه ذكره بأن الشائعة لن تزول، وأن موقفه بات
حرجاً.

وفي يوم الاثنين الثامن عشر من تموز (يوليو) قرر كايسي إعطاء
مستشاره المالي حرية التصرف باستثماراته من دون الرجوع إليه، رافعاً
بذلك عن نفسه المسؤولية ومبعداً الشبهات المحيطة به، من دون أن ينسى
الإشارة إلى أنه طيلة وجوده في الوكالة كان مستشاره المالي يملك هذه
الحرية بصورة فعلية، وإن من دون تفويض رسمي.



في أواخر الصيف سافر كايسي في رحلة سرية إلى افريقيا والشرق
الأوسط لزيارة مراكز الوكالة هناك، إذ كان بحاجة ماسة ليرى بنفسه
كيف تسير الأمور، ورؤساء المراكز بحاجة إلى وجوده لبذل مزيد من
الجهد والخروج من السفارات وتوسيع العلاقات مع الفاعلين في البلدان
التي يعملون فيها.

وهكذا خطط كايسي ليزور بصحبة ستة من مساعديه، على متن طائرة
نفثة مخصصة للشخصيات الرسمية، أحد عشر بلداً في ثمانية عشر
يوماً. وبعد عبور المحيط الهادئ حطت الطائرة أولاً في السنغال ثم في
ساحل العاج في افريقيا الغربية. وفي هذين البلدين، كما في كل البلدان
التي سيزورها، قابل كايسي رؤساء دول أو حكومات، ورؤساء أجهزة
استخبارات أو مساعديهم، وزار السفراء الأميركيين، وطلب من رؤساء
المراكز مرافقته في نزعات كانت بمثابة فرصة لإمطارهم بالأسئلة من نوع:
كم يبعد القصر عن ثكن الجيش؟ وعن الجامعة؟ من هو الزعيم المعارض؟
من هم عملاء الـ ك. ج. ب؟

وبعد افريقيا الغربية قطعت الطائرة ٥٠٠ ميل للوصول الى نيجيريا، حيث الطريق من المطار الى العاصمة لاغوس مزدحمة بالسيارات والباعة المتجولين، فاقتضى الأمر ساعات لعبورها. وكان نائب رئيس الاستخبارات النيجيرية يقود فريقاً حاول فتح الطريق أمام الموكب، فعلق أحد مرافقي كايسي: «تصور ان يقوم جون ماكماهون بفتح طريق جورج واشنطن أمام وفد من الاستخبارات النيجيرية».

وفي زائر التي كان إسمها الكونغو، قابل كايسي الرئيس جوزيف موبوتو، الذي تعود علاقة وكالة الاستخبارات المركزية به إلى عام ١٩٦٠، وهو العام الذي قررت فيه الوكالة اغتيال الزعيم الكونغولي باتريس لومومبا. وفي ٢٥ آب (اغسطس) من عام ١٩٦٠، تلقى مركز وكالة الاستخبارات المركزية من المدير آنذاك ألن دلز رسالة تقول: «ان التخلص من لومومبا امرٌ ملح وهدف رئيسي، وهو في ظل الظروف السائدة في رأس أولويات عملنا السري». وقبل تنفيذ مخطط وكالة الاستخبارات المركزية، قتل لومومبا على يد مجموعة أخرى من مؤيدي موبوتو. وقد كان لكايي علاقة شخصية مع موبوتو وباتا حالياً يتبادلان المعلومات الحساسة.

كان كايسي قد كتب بعض الملاحظات بالفرنسية ليلقيها في مأدبة عشاء أقيمت في تلك الليلة. فقال: «بعد الحرب العالمية الثانية حضرت مأدبة عشاء أقامها زعماء المقاومة، وتكلمت كما أفعل الآن بالفرنسية. وقد ذكرت الصحف الصادرة في اليوم التالي أن ويليام كايسي تحدث بلغته الأم، وهذا يعني أنهم حسبوني فرنسياً نظراً لطلاقتي في التكلم بها، أو أنهم ظنوا فرنسيتي السيئة انكليزية فخالوني اتحدث بالثانية!» ضج الحاضرون بالضحك.

سافرت المجموعة الأميركية بعد ذلك إلى زامبيا، ثم توجهت الى جنوب افريقيا. وخلال الرحلة دخل كايسي إلى غرفة الطيار وطلب منه التحليق منخفضاً فوق نهر الزامبيزي ثم الارتفاع فوراً الى شلالات فيكتوريا قبل إعادة الكرة ثانية. وفي بريتوريا قام بالجولات المعتادة على الحكومة، والسفارة، ومركز الوكالة، وحضر مأدبة غداء في الريف مع اثني عشر من

رجال الأعمال. وقال أحدهم عن كايسي: «ان هذا الرجل ذكي ويمكنه أن يكسب مالا كثيراً في مجال «الأعمال».

كان كايسي معجباً بذكاء المسؤولين عن الاستخبارات في جنوب افريقيا، لذلك أقام روابط وطيدة معهم. فهم يفهمون خطر الشيوعية على المنطقة، وقد خصصت الحكومة مئتي مليون دولار كمساعدة لحركة المتمرد جوناس سافيمبي الذي يناهض النظام الماركسي في انغولا. وكان كايسي يأمل في سحب تعديل كلارك الذي يمنع المساعدة السرية عن سافيمبي، وقد وعد الرسميين في جنوب افريقيا بأن الوكالة ستتنضم الى «معمعة» انغولا بأسرع ما يمكن.

تكدست ملابس كايسي المتسخة في الطقس الحار، فسلمها إلى الفندق لتنظيفها وإرجاعها خلال ٢٤ ساعة. وفي منتصف ليل اليوم السابق للرحيل لم تكن الملابس قد عادت اليه، فما كان من حراسه إلا أن دخلوا غرفة الغسل عنوة واستردوا ملابسه.

كانت المحطة التالية زيمبابوي، ثم كينيا، حيث حطت الطائرة في العاشرة مساءً. وقد عقد كايسي اجتماعين في تلك الليلة مع اثنين من معارفه من رجال الاعمال، وقد شعر مدير مركز الوكالة بالاحراج نظراً لمعرفة كايسي الواسعة بالبلاد.

وبعد طيران لمسافة الفين ومائتي ميل وصل كايسي وصحبه الى القاهرة حيث قابل الرئيس المصري حسني مبارك، ثم امضى ساعات مع رئيس مركز الوكالة المسؤول عن وصول دفعات السلاح الى مصر في طريقها الى أفغانستان.

ثم توجهت المجموعة الى تركيا المهمة في نظر كايسي لاحتلالها حدوداً مشتركة مع الاتحاد السوفياتي، ومحاذاتها للبحر الأسود وسورية والعراق والبحر المتوسط. اما المحطة الأخيرة فقد كانت زيارة الملك الحسن في المغرب. وعلاقات الوكالة بكل من الدول التي شملتها جولته هي على قدر كبير من الأهمية والشمولية، اذ تتعدى تقديم المعلومات والمساعدة على حفظ الأمن الى تقديم الخبرات الطبية، والطائرات الحكومية، وتسهيل انتقال طلاب من هذه الدول لتلقي العلم في الولايات

المتحدة.

وأخيراً عادت (الطائرة) إلى قاعدة اندروز الجوية، وقد نال التعب من مساعدي كايسي، مما كاد يوجب حملهم إلى بيوتهم. في حين ذهب هذا الأخير مباشرة الى لانغلي من غير أن يرتاح.

اغتنم السناتور الجمهوري ويليام كوهين، المنضم الى لجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ منذ تسعة أشهر، الفرصة في إحدى الجلسات ليتحدث الى كايسي. وبوصفه جمهورياً أراد كوهين أن يؤيد الادارة في عملية نيكاراغوا، لكنه شعر بأن وليم كايسي وغولدووتر قد يفقدان تأييد اللجنة، وأن تسوية غولدووتر معلقة بخيط رفيع.

قال كايسي لكوهين إن الكونغرس سيكون مسؤولاً عما سيحدث في حال قطع التمويل عن عملية نيكاراغوا. واتخذ هذا الكلام بعداً جدياً لدى كوهين لأن الرئيس ريغان نفسه كان قد اتصل به طالباً منه دعم الإدارة داخل الكونغرس بشأن عملية نيكاراغوا.

وطلب كايسي من كوهين زيارة اميركا الوسطى ليطلع على سير الأمور بنفسه، على أن يذهب الى نيكاراغوا ويقابل الساندينينيين الذين لن يمانعوا في التحاور مع سناتور اميركي.

كانت فكرة الذهاب الى مسرح الاحداث والتحدث الى شهود عيان مغرية لكوهين، الذي بحكم كونه نائباً عاماً سابقاً يحاول دائماً أن يكون دقيقاً وملماً بالوقائع. ولتعلم اسرار عالم الاشارات الاستخباراتية توجب عليه قراءة كتاب «قصر الاحاجي» الذي صدر عام ١٩٨٢ عن وكالة الأمن القومي بقلم جيمس بامفورد. غير أن الجواب عن عملية نيكاراغوا لم يكن مذكوراً في كتاب أو مقال، وإنما في ميدان العمل الفعلي.

والى جانب كونه شاعراً له ديوان نشر عام ١٩٧٨ بعنوان «في الابناء والفصول»، أثبت كوهين أنه رجل الوقائع، ففي عام ١٩٧٤ كان صوتاً مرجحاً رئيسياً بالنسبة للجنة القضائية في مجلس النواب التي أدانت

نيكسون.

وكان السناتور الديموقراطي غاري هارت أحد أعز أصدقاء كوهين، وكانا يكتبان معاً وفي السرّ قصة جاسوسية مستوحاة من جلسة ليلية متأخرة عقدها مجلس الشيوخ، تحدثا فيها عن شكوكهما حول وكالات الاستخبارات وكيفية توجيهها. والرواية التي تحمل عنوان «الرجل المزدوج» كانت ستشكل سابقة في الأدب كونها من تأليف سياسيين ينتميان الى حزبين متنافسين، حتى ولو لم تحقق أي رواج تجاري. وبطل القصة عضو في مجلس الشيوخ رأس تحقيقاً عن الارهاب العالمي. أما إحدى الشخصيات الشريرة فهو مدير وكالة الاستخبارات المركزية، الذي أخفى بعض الأمور عن اللجنة المحققة وعين امرأة لتكون عميلاً له في اللجنة.

وفي قاعة الطعام في مجلس الشيوخ بعد ظهر احد أيام صيف عام ١٩٨٣ قال كوهين لهارت، الذي كان بدأ حملته للفوز بترشيح الحزب الديموقراطي لانتخابات الرئاسة في ١٩٨٤، موبخاً «يجب أن توسع نطاق جهودك». واقترح على هارت أن يلتزم ببعض القضايا الجذابة مثل أميركا الوسطى.

ومنذ عمله في لجنة تشيرش استنتج هارت أن وكالة الاستخبارات المركزية شوهت عمليات سرية مثل عملية نيكاراغوا. وقد غرق في سجل من ثمانية آلاف صفحة يصف مؤامرات الاغتيال التي نفذتها وكالة الاستخبارات المركزية في الخمسينات والستينات، ولا سيما منها ما استهدف فيدل كاسترو. وقد ذهل هارت لتورط «بطليه» جون وروبرت كنيدي في مثل هذه الخطط. ومرة تقرر تزويد أحد عملاء وكالة الاستخبارات المركزية بقلم مجهز بآلة رقيقة لحقن كاسترو بسمّ قاتل، ومن عجائب الصدف أن أداة الجريمة سلمت الى العميل في ٢٢/١١/١٩٦٣، يوم مقتل جون كنيدي!

في صباح الثامن من أيلول (سبتمبر) سافر كوهين وهارت على متن طائرة تابعة لسلاح الجو في اتجاه ماناغوا عاصمة نيكاراغوا، على أن يحطا فيها في التاسعة والربع تقريباً.

وقبل ساعة من بلوغ ماناغوا أبلغهما الطيار بأن مطار اوغستوس سيزار ساندينو مقفل، فقد حدث هجوم جوي واسقطت طائرة من طراز سيسنا زرع تحت كل من جناحيها قنبلة زنتها نحو مائتين وخمسين كيلوغراماً، فاصطدمت ببرج المراقبة ومبنى المطار.

حامت طائرة سلاح الجو وفيها هارت وكوهين مدة خمس وأربعين دقيقة قبل ان يتم توجيهها الى عاصمة هندوراس. ولدى وصولهما الى هناك خابرا واشنطن في محاولة لمعرفة ما حدث. وفي هذه الاثناء أبلغتهما ماناغوا بأن المطار سيكون مفتوحاً لاستقبالهما.

لدى وصولهما إلى ماناغوا قبيل الظهر دهش هارت لما رأى مدى الدمار الحاصل. فقد كان الدخان يتصاعد من الانقاض، كما تهدم وسط مبنى المطار. وكان الزجاج متناثراً والوقود في كل مكان. كما أن الطائرة التي اسقطت انشطرت الى جزئين، وقد قتل الطيار ومساعدته، إضافة الى عامل في المطار. وتضررت الغرفة المخصصة للرسميين حيث كان من المفترض أن يعقد هارت وكوهين مؤتمرها الصحافي.

كان رجال الاعلام النيكاراغويون هناك لطرح الاسئلة، وقال احد المراسلين أن الذين قاموا بالهجوم هم رجال الكونترا الذين تدعمهم وكالة الاستخبارات المركزية. فعلق كوهين: «ان وكالة الاستخبارات المركزية ليست غبية الى هذا الحد».

وأبرز النيكاراغويون حقيقة استردت من الطائرة وأطلعوا كوهين وهارت على محتوياتها، فشاهدوا مذكرة تطلب من الطيار ان يقابل شخصاً معيناً في أحد مطاعم كوستاريكا، وبوليصة شحن صادرة من ميامي، ورخصة قيادة للسيارات صادرة في فلوريدا وعائدة للطيار، وبطاقات انتماء مالية اميركية، وبطاقة الضمان الاجتماعي الاميركي.

الى ذلك كان في الطائرة أوراق مليئة بالرموز استطاع هارت وكوهين التأكد من صدورهما عن وكالة الاستخبارات المركزية.

وأوضح الرسميون الساندينيون انه يوجد في المطار عادة مدفعان مضادان للطائرات. انما في ذاك الصباح رفع العدد الى سبعة عشر مدفعاً لأن الهجوم كان متوقعاً. وأعلم السياسيان الاميركيان بأن الساندينيين

يتلقون المعلومات من داخل الكونترا.

وفي وقت لاحق عقد السياسيان الأمريكان لقاء مع دانييل أورتيغا الذي القى عليهما «محاضرة» شديدة اللهجة ضد الأميركيين أمام رجال الصحافة. وعندما حاول كوهين رمي الكرة في ملعب أورتيغا بالاستفسار عن سبب إقفال صحيفة لا برنسا، قطع التصوير التلفزيوني...

وفي ذاك المساء تناول هارت وكوهين العشاء الى مائدة نورا استورغا، وهي إحدى سيدات المجتمع في نيكاراغوا ومقاتلة ساندينية. كانت استورا البالغة من العمر أربعة وثلاثين عاماً «اسطورة». ففي عام ١٩٧٨ أغرت جنراً لا كان الرجل الثاني في الحرس الوطني التابع لسوموزا، وكان هذا الجنرال واسمه رينالدو بيريز فيغا معروفاً لدى أعدائه بـ «الكلب». وقد جذبت استورغا الى غرفة نومها حيث أجهز عليه ثلاثة من المقاتلين الساندينيين، وقطعوا خصيتيه. وكانت استورغا قبل أشهر، مرشحة لمنصب سفيرة نيكاراغوا في الولايات المتحدة، إلا أن إدارة ريغان رفضت ذلك. وقد استساغ كوهين وهارت النكتة التي تروى عنها في ماناغوا وتقول: «لا تسأل نورا استورغا الى منزلك أو منزلها؟ وإذا طلبت منك ان تمضي الليلة معها لا تقبل».

بعد العشاء وعلى الرغم من التعب، توجه كوهين وهارت عند منتصف الليل الى اجتماع مع رئيس مركز وكالة الاستخبارات المركزية. فقالا له ان معلومات عن عمليات ثوار الكونترا تتسرب إلى الساندينيين. وبعد تردد برر رئيس المركز الغارة بكونها جهداً أولياً من قبل سلاح الجو الجديد التابع لايدن باستورا.

شعر هارت بالغضب قائلاً: «إن هذه العمليات السخيفة هي التي تضر بوكالة الاستخبارات المركزية. كان في جيب الطيار اسم أحد العاملين في وكالة الاستخبارات المركزية من السفارة الاميركية في كوستاريكا ورقم هاتفه».

ورد كوهين غاضباً: «لقد حاولوا ضرب مطار مدني وليس هدفاً عسكرياً. ارتكبوا خطأ فادحاً قد يجعل شعب نيكاراغوا معادياً لثوار الكونترا. كان هناك العشرات من المدنيين في ذاك المطار. لنفترض ان

أحدهم حاول ان يغير على مطار مدني في الولايات المتحدة؟»
قال رئيس المركز ان هذا العمل كان مقصوداً ليبين أن ثوار الكونترا
جديون وقادرون على ضرب العاصمة. وتابع قائلاً إن ثوار الكونترا عملاء
احرار ولا يمكن لوالة الاستخبارات المركزية ان تضبطهم، فهم يختارون
الأهداف التي يريدون ضربها.

وتساءل هارت عن الحكمة من حمل أوراق وكالة الاستخبارات
المركزية في الطائرة لدى شن غارة سرية. وصاح غاضباً: «انها لسياسة
غبية تنم عن جهل ديبلوماسي وسوء تخطيط!»

على أثر هذا الاجتماع بعث رئيس المركز ببرقية الى مقر الوكالة في
لانغلي ينبه فيها الى وجوب التحوط لعودة عضوين في مجلس الشيوخ الى
واشنطن وفي جعبتهما الكثير من الاستياء والغضب.

في اليوم نفسه علم موتلي الموجود في هندوراس بفشل الغارة الجوية،
فاتصل بكلاريدج وصاح: «كيف تقومون بهذه العملية ومساعد وزير
الخارجية في هندوراس؟»

فأجاب كلاريدج: «نحن لا نملك سيطرة مباشرة على مثل هذه
العمليات. وثوار الكونترا خرجوا من مخابئهم في الجبال وفقاً لما يريده
كايسي».

في اليوم التالي سافر هارت وكوهين الى السلفادور وزارا قرية سان
لورنزو حيث قطع الثوار الشيوعيون الخطوط الكهربائية، وحولوا
الكنيسة الى انقاض، ودمروا مصنعاً للنسيج الذي يعتبر مورداً رئيسياً
للدخل.

ولدى تجولهما في انحاء السلفادور استقلا طائرة هليكوبتر قديمة
بدون أبواب من مخلفات حرب فيتنام. وحين كانت الطائرة على ارتفاع
١٢٠٠ قدم فوق العاصمة سان سلفادور بدأت فجأة بالهبوط، وصاح
الطيار ان الوقود ينفد بسرعة وأنه سيضطر الى الهبوط. لكن الحادثة مرت
بسلام ولم يصب أحد بأذى.

عندما عاد كوهين الى واشنطن زاره كايسي في مكتبه، وأكد له إن وكالة
الاستخبارات المركزية لم تسمح بعملية الاغارة على المطار. فقال كوهين

ان العملية كانت غباء بغباء، حتى ان الطائرة لم تكن مجهزة لاطلاق القنبلتين.

وحين سأل كايسي عن انطباعاته، قال كوهين يجب أن تدرك أن عملية الكونترا تعرضت للاختراق، فقد زيد عدد البطاريات المضادة للطائرات في المطار من اثنتين الى سبع عشرة بطارية. فوعده كايسي بالتحقيق في أمر الاختراق.

علم كوهين لاحقاً ان الطائرة التي استخدمت في الغارة مقدمة من وكالة الاستخبارات المركزية، وأخبره أحد المسؤولين في الوكالة بأن الغارة نالت موافقة الوكالة، وأن زعيم الكونترا باستورا وراء العملية. لكنه لم يطلع على أن الغارة كانت من ضمن ما طلبه كايسي من أحداث في نيكاراغوا تحدث ضجيجاً وتجذب الاهتمام. ومهما يكن من أمر فإن كوهين اقتنع بعدم جدوى إثارة عاصفة قد تظهره بمظهر الخائف على سلامته الشخصية فقط. وقرر متابعة تأييده للعملية السرية بمقدار نجاحها في الضغط على الساندينين لحملهم على التفاوض.

دعا كايسي السناتور غاري هارت الى وكالة الاستخبارات المركزية لتناول القهوة. وأكد الأول ان أحداً لا يريد قتل هارت، الذي استغفى بدوره الغارة الجوية ومن يقف وراءها. وقال كايسي: «ان سياستنا هي تأييد القوى الديمقراطية. نريد ان يتسلموا مقاليد السلطة في البلاد إذا لم نستطع ان نرغم الساندينين على الاعتدال».

اعتبر كايسي هذا الكلام مرادفاً للسعي الى قلب الحكم، وهو أمر خارج عن القانون، فعاد كايسي الى الحديث عن القائد «صفر» (باستورا) وبراعته في القتال، والى ضرورة القيام بأعمال تثبت أن لثوار الكونترا وزناً سياسياً كبيراً.

في العشرين من ايلول (سبتمبر) مثل كايسي والوزير شولتز أمام لجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ بصدد عملية نيكاراغوا. وتنفيذاً لطلب

لجنة مجلس الشيوخ المقدم منذ أربعة أشهر، وقع الرئيس ريغان أخيراً تفويضاً جديداً يميز بين قطع الاسلحة عن الثوار اليساريين في السلفادور والاطاحة بالساندينيين. وتألّفت هذه الوثيقة السرية من صفحتين وضمت خمس فقرات. وقد خول التفويض تقديم الدعم المادي والتوجيه لمجموعات المقاومة النيكاراغوية. وكان له هدفان:

- «حث الحكومة الساندينية في نيكاراغوا على التفاوض مع جاراتها».
- «الضغط على الساندينيين وحلفائهم لايقاف امدادات الاسلحة والتدريب وتوفير المخابىء لرجال العصابات اليساريين في السلفادور».
وكان الهدف الضمني للتفويض الرئاسي تحقيق الديمقراطية داخل نيكاراغوا، وممارسة الضغوط من أجل صيانة حقوق الانسان والحريات المدنية والصحافية، وإعطاء حرية العمل للمعارضة. ومثل هذا الكلام يعجب الديموقراطيين والمعتدلين من الحزبين. وهذا ما يحتاجه كايسي بعد أن صوت مجلس النواب ضد منح الوكالة مبلغ ٨٠ مليون دولار من أجل البرنامج السري الذي طلب تنفيذه، بغالبية ٢٢٨ صوتاً الى ١٩٠ بعد ثلاثة أيام من المناقشات.

ارتاح كايسي لوجود شولتز الى جانبه كونه يمثل الجناح المعتدل في الادارة، وبالتالي يعطي انطباعاً مطمئناً في صفوف اللجنة.
أما السناتور موينيها فكان يجري في سرّه مقارنة بين ما يحدث وبين ما تصوره تمهيداً وبداية لحرب فيتنام، من حيث تلاحق الخطوات التي تبدو ظاهرياً عقلانية، والتي تصور الأشياء على غير حقيقتها. وشعر بأن كايسي وشولتز يخدعان نفسيهما أو يخدعان اللجنة، فكل من يقرأ التفويض الرئاسي يدرك عواقبه الخافية. فسعي وكالة الاستخبارات المركزية الى منع النظام السانديني من نشر ثورته، والى حمله على تغيير مواقفه من الانتخابات والحقوق المدنية، ليس سوى قناع للعمل على الاطاحة بهذا النظام. لذلك تدخل موينيها في النقاش وأوضح رأيه بكل صراحة. عندها طالب السناتور الجمهوري اليميني والوب بتسمية الأشياء بأسمائها، ووافق على ذلك غولدووتر. فما كان من السناتور الجمهوري المحافظ جايك غارن إلا أن قال: «علينا الاطاحة بهم».

هنا اعترض كايسي وشولتز مشددين على ضرورة الالتزام بتعديل بولاند وعدم العمل في اتجاه قلب النظام السانديني. وما لبث رأي موينيها أن ضاع في غمرة النقاش، واعتبر كايسي أن معارضة الديموقراطيين أخدمت بعدما قدمت سياسة ريغان المعادية للشيوعية إليهم في قالب الدفاع عن حقوق الإنسان. كما أن أعضاء اللجنة لا يستطيعون رفض التفويض الرئاسي لأنهم في الواقع ينفذون مضمونه منذ حوالي السنتين.

وبعد يومين حصل التفويض الرئاسي الجديد على موافقة أكثر أعضاء لجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ بمجموع ١٣ صوتاً مقابل صوتين، هما للسناتور ليهي والسناتور بايدن.



في ذلك الصيف حصل الانشقاق الأول في صفوف فريق الرئيس ريغان، عندما قال جيم بايكر رئيس موظفي البيت الأبيض، أن كايسي هو من زوده بأوراق أعدها الرئيس كارتر للنقاش التلفزيوني في الحملة الانتخابية لعام ١٩٨٠. وعلى الأثر بدأت تحقيقات الكونغرس ومكتب التحقيق الفدرالي في المسألة.

نفى كايسي علمه بوجود هذه الأوراق. وكان قد اجتمع مع بايكر في محاولة لحل المشكلة، فطلب منه الثاني أن يقول إنه رآها فقط، لكن كايسي رفض التسليم بذلك.

بدأت مذكرات قديمة عن الحملة الانتخابية بالظهور، وكانت أحداها من ماكس هيوغل الذي كان مساعداً لكاييسي أثناء الحملة. وقد زعمت المذكرة أن المسؤولين عن حملة ريغان كان لهم «جاسوس» بين مؤيدي كارتر. وهكذا بدا أن أول مهمة تجسسية لهيوغل وكاييسي نفذت قبل التحاقهما معاً بوكالة الاستخبارات المركزية.

وفي محاولة لتبين حقيقة الأمر ذهبت لمقابلة كايسي في الثامن والعشرين من ايلول (سبتمبر) في جناحه المجاور للبيت الأبيض، وكان

هذا لقائي الأول به. فاستقبلني بحرارة، ووجدته شائخاً تعباً حتى انه مال قليلاً عندما خطا إلى الأمام وكأنه كاد يقع.

ارتدى كايسي بذلة كحلية أنيقة وربطة عنق فاخرة. نظرت إلى المكتب فرأيت أكداً من الملفات والأوراق يبلغ ارتفاعها قدماً تقريباً، وعلى أغلفتها اشارات بقلم أحمر إلى انها بالغة السرية، أو انها اتصالات معترضة.

وبسرعة أوجزت له بعض الشائعات التي سمعتها.

قال كايسي بما يشبه الهمس: انها مجرد أقاويل.

وعندما حاولت ان أدون الملاحظات قال: «ان كلامي هذا ليس للنشر». ثم قال إنه يمكنني العودة في اليوم التالي لتدوين الحديث، لكن هذه الجلسة مخصصة لفهامي الحقيقة وعدم صحة اتهام بايكر. وأظهرت نبرة صوته انه سيطردني من الغرفة ان لم أبدأ اقتناعاً بحججه. وكلما تطرقت الى موضوع أبرز لي مستندات تؤيد موقفه، كما أعطاني مجلداً أعده هيوغل حول الحملة ويحتوي على مقتطفات صحافية ولوائح طويلة عن مجموعات وأفراد من المؤيدين لريغان.

واسترجع كايسي ملف هيوغل من بين يدي قائلاً ان لا شيء سرياً فيه.

فطلبت منه مزيداً من الاطلاع لكنه رفض طلبي.

وبينما كنا نتحدث عن هيوغل سألته ماذا عن المذكرة التي يفترض انه ارسلها. فقال إن مكتب التحقيقات الفدرالي حصل على مذكرة هيوغل من خزانة الملفات العائدة الى حملة ١٩٨٠، فسألته على ماذا تنص المذكرة؟ اكتفى كايسي هذه المرة برفع كتفيه، جهلاً، أو عدم اكتراث، أو رفضاً للإجابة.

لم يصف شيئاً مما دعاني إلى الصمت. ماذا عن المذكرات من طوني دولان الصحافي الذي ضمه كايسي الى حملة ريغان، والذي أصبح كاتب خطب في البيت الابيض!!

رفع كايسي كتفيه ثانية، وفتش بين الملفات وعرض علي مذكرة حول إساءة استخدام موظفين فدراليين من قبل إدارة كارتر، وحول وجود «مصدر» لدولان في دائرة ما.

وعندما طلبت منه الحصول على نسخة من المذكرة انتزعها من يدي قائلاً: «هناك مذكرة من دولان وواحدة من هيوغل عن المصادر، انما لم يكن هناك عملية تجسس على الاطلاق». هل تقسم بصحة ذلك؟ فأجاب: طبعاً بكل سرور.

وهز كايسي رأسه قائلاً: «لا فائدة من هذا الضجيج على الاطلاق». حاولت أن أتطرق الى أمر بحثناه في السابق، فوقف كايسي وقال ان لديه اجتماعاً، ثم اخذ مجموعة من الأوراق السرية ورتبها في حقيبته. خرجنا من الغرفة معاً وسلم الحقيبة الى رجل الأمن الخاص به. وبعدما سرنا في الرواق سارع مع حارسه الى دخول المصعد والتواري عن نظري. لم يجر أي تحقيق فعلي حول قضية التجسس على كارتر من قبل مكتب التحقيقات الفدرالي أو الكونغرس. وفي مجلس الشيوخ راقب الجنرال ويليام كوين، صديق غولدووتر وكايسي، القصة باستمتاع، وكان متأكداً نظراً لخبرته كضابط استخبارات ان كايسي هو الفاعل وإن لم يستطع إثبات ذلك. لقد كان كايسي ملتزماً بقوانين اللعبة كأني رجل استخبارات ماهر، وأول هذه القوانين حماية المصادر الجيدة. والكذب هنا ليس بالأمر الخطير، حتى ولو كان مخالفاً للقسم، فالكذب يبدو تافهاً بالمقارنة مع المخاطر التي يتعرض لها مصدر المعلومات. والمصدر في هذه القضية بالذات مطمئن الى وضعه لأنه بلا شك يدرك أن فضحه يورط رئيسه، الذي قد لا يكون إلا كايسي نفسه.

الفصل الرابع عشر	
------------------	--

بعد هدوء الضجيج الذي أثارته الغارة على مطار ماناغوا، اعتبر ويليام كايسي أن الوقت قد حان لتصعيد الحرب الاقتصادية التي تشنها الولايات المتحدة على الساندينين، ولا سيما بوجود التفويض الرئاسي الجديد.

وقد وضع ديوي كلاريدج على هذا الأساس خطة لضرب مخزونات نيكاراغوا الساحلية من النفط، على أن تتولى وكالة الاستخبارات المركزية إدارة العملية وتنسيقها بدلا من الاتكال على هواة الكونترا. وعمد كلاريدج الى استئجار من سماهم «العناصر اللاتينية»، وهم عملاء محترفون يعملون لصالح الوكالة، وانتمأؤهم الى دول من اميركا اللاتينية كفيل بأن يعطي الانطباع بأن ثوار الكونترا هم من ينفذ العمليات.

كايسي من جهته تولى اقناع البيت الأبيض. فأطلع الرئيس ريغان ومستشار الأمن القومي كلارك على الخطة، كخطوة منطقية تأتي في سياق التفويض الرئاسي الذي وافق عليه الكونغرس.

وفي الحادي عشر من تشرين الأول (أكتوبر)، شنت فرق العناصر اللاتينية المدربة من قبل وكالة الاستخبارات المركزية بزوارق سريعة غارة قبل الفجر على خزانات الوقود في مرفأ كورينتو، الواقع على ساحل نيكاراغوا المطل على المحيط الهادىء. وتم نسف خمسة خزانات كانت تحتوي على معظم احتياطي الوقود في نيكاراغوا. وقد استوجب الأمر إبعاد عشرين ألفاً من سكان كورينتو بسبب النيران.

شعر كايسي بالرضى عن هذه العملية الكبيرة، فبادر الى إطلاع الرئيس ريغان فوراً على التفاصيل والصور.

أثيرت في وكالة الاستخبارات المركزية تساؤلات حول نطاق العملية، وهناك من اعتبرها من أعمال الحرب، لكن كلاريدج حسم الجدل قائلاً: «هذا ما يريده الرئيس».

بعد ثلاثة أيام ضرب المهاجمون مرفأ ساندينو وهو مرفأ رئيسي آخر في نيكاراغوا.

طلب موتلي من شركات النفط الاميركية تقييم الاضرار ليعرف ما إذا كانت طويلة المدى أم قصيرة المدى. فأجابت شركات النفط بأنها طلبت من نيكاراغوا مبالغ من المال كدفعات أولى قبل البدء بعمليات التصليح، وفوجئت إحدى شركات النفط بتلقيها شيكاً بقيمة مائة ألف دولار من النيكاراغويين طالبين إجراء التصليحات فوراً، مما يدل على أن الضربتين كانتا موجعتين.

بعد أيام نسف خط انابيب للنفط داخل نيكاراغوا بإيعاز من الوكالة أيضاً، وأبلغت مجموعة شركات اكسون نيكاراغوا بأنها لن تستمر في إمدادها بالناقلات لنقل النفط.

إلا أن كايسي لم يكتف بذلك. فسأل جون هورتن: «ماذا يمكننا أن نفعل لنجعل هؤلاء السفلة يرتجفون أكثر؟». فأجاب هورتن: «ليس كثيراً».

«انما يجب أن نعمل شيئاً، لا بد من ذلك». لقد امكن وكالة الاستخبارات المركزية شن حرب اقتصادية شاملة، الخطوة الثانية يجب أن تكون احراج الساندينين لاجراجهم.

انتقل كايسي الى الفريق العامل مع موتلي مطالباً إياه بأفكار جديدة. وقد غير موتلي اسم فريقه مرات عدة وجعله مكوناً من بضعة أشخاص فقط محاولاً أن يحافظ على سرية الاجتماعات. وضم الفريق: كلاريدج، والكولونيل أوليفر نورث من مجلس الأمن القومي وقليلين غيرهم. وقال نورث ان البيت الأبيض سيؤيد أي فكرة بصرف النظر عن معارضة شولتز. لكن كلاريدج كان العقل المفكر في الفريق لا نورث، علما ان موتلي دأب على رفض أفكاره. وفي أحد الاجتماعات المنعقدة في البيت الأبيض اقترح كلاريدج تلقيم المرافئ في نيكاراغوا. فمن خلال دراسته للحرب الروسية اليابانية في عامي ١٩٠٤ و ١٩٠٥ في المعهد الروسي التابع لجامعة كولومبيا، تعلم مدى فعالية الالغام. فقائد القوات البحرية الروسي قتل بإنفجار لغم أغرق سفينته في تلك الحرب. على أن كلاريدج اقترح عملية تلقيم أخف وطأة، وبما ان المكسيكيين وغيرهم يصدرون النفط الى نيكاراغوا بواسطة الناقلات، فالمطلوب اخافتهم دونما حاجة

لاغراق أية سفينة. فشركة لويديز البريطانية للتأمين ستتوقف عن ضمان السفن المتجهة الى موانئ مزروعة بالألغام، أو أنها قد تضاعف رسوم التأمين.

وافق فريق العمل على خطة لزرع الغام خفيفة مصممة لاحداث دوي ورشاش ماء. ودعا موتلي كلاريدج الى مكتبه في وزارة الخارجية ليحصل منه على التفاصيل التي وضعها للخطة.

مرة ثانية كان كايسي قادراً على تقديم الخطة الجديدة الى الرئيس والى كلارك كجزء من تنفيذ التفويض الرئاسي، وقد وافق ريغان عليها، وفي وقت لاحق هذا شولتز حدوه.

تعاقبت وكالة الاستخبارات المركزية مع مصنع في ولاية كارولينا الشمالية لصنع ألغام بسيطة تكون بمثابة مفرقات نارية. واستأجرت سفينة ذات منصة مسطحة تتسع لطائرتي هيلوكبتر، لتكون بمثابة سفينة القيادة للزوارق السريعة وطائرتي الهليكوبتر التي ستتولى زرع الألغام.



مني كايسي بضربة قوية إذ رأى أحد حلفائه الاساسيين في البيت الأبيض ينهار. فقد سئم بيل كلارك المعارك والمواجهات داخل المقر الرئاسي، ولا سيما مع مايكل ديفر، وتعب من انتقادات بايكر ودارمان. في الثالث عشر من تشرين الأول (اكتوبر) أعلن الرئيس ريغان بشكل مفاجيء تعيين بيل كلارك وزيراً للداخلية مكان جيمس ج. واط المستقيل. وقال كايسي عن كلارك: «ان بيل كان دوماً يعجب بالمزارع، وقد أعطاه الرئيس أكبرها في البلاد». وبرحيل كلارك اصبح الخط الوحيد لكاييسي الى موظفي البيت الأبيض يمر عبر أدوين ميس الفوضوي، ودولان البعيد عن واجهة الأحداث. فبدأ يروج لتعيين جين كيركباتريك مكان كلارك لتكون بذلك سنداً له في مواقفه وتوجهاته.

وبعد عدة أيام كان كايسي في اجتماع لفريق التخطيط لشؤون الأمن

القومي، عندما أبلغ كلارك الحاضرين بأن الرئيس قرر بعد رحيله إعادة تنظيم موظفي البيت الأبيض. فسيكون بايكر المستشار الجديد للأمن القومي، ودارمان نائب المستشار وديفر الرئيس الجديد لموظفي البيت الأبيض.

بعد الاجتماع انضم كايسي إلى كلارك وميس وواينبرغر الذين طلبوا الاجتماع بالرئيس. وفي هذا الاجتماع أجمع الأربعة على رفض تعيين بايكر الليبرالي مستشاراً لشؤون الأمن القومي، لأن في ذلك إشارة إلى السوفيات غير مطلوبة في هذه المرحلة. واعتبروا دارمان ليبرالياً أيضاً ونسخة طبق الأصل عن البوت ريتشاردسون سكرتير الرئيس نيكسون. وكايسي كان الأكثر تخوفاً من تعيين بايكر خلفاً لكلارك، فمستشار الأمن القومي هو «قناته» الحقيقية إلى البيت الأبيض، ووجود بايكر سيعرض كل جهوده لخطر الضياع.

وأمام ضغط الأربعة فضل ريغان التريث، كما أن بايكر نفسه وجد استحالة في اضطراره بمسؤوليات الأمن القومي وسط معارضة من هذا العيار، فكان ذلك مخرجاً مريحاً لريغان.

لذلك تابع كايسي حملته الترويجية لصالح كيركباتريك، وزارها يوماً في منزلها في بيتيسرا حيث كانت طريحة الفراش تعاني من نزلة برد قوية. وهناك حثها على احتلال منصب ما داخل البيت الأبيض إذا تعذر تعيينها خلفاً لكلارك، فالمحافظون بحاجة إليها لمواجهة البراغماتيين. فشكت كيركباتريك من عدم وجود خط اتصال مباشر لها مع الرئيس، ومن تسرب الأخبار عنها، وأحدها يزعم أنها ستقال من منصبها كممثل للولايات المتحدة في منظمة الأمم المتحدة. فأشار كايسي عليها بوجوب تجاهل هذه الشائعات والأقاويل التي تطاله هو أكثر من غيره.

في هذه الأثناء اتفق بايكر وكلارك على مرشح تسوية هو روبرت ماكفرلين، الرجل الثاني في مجلس الأمن القومي. فوافق الرئيس على هذه التسوية. شعر كايسي أن فرصة الاتيان بجين كيركباتريك ضاعت. أما ماكفرلين فهو في نظره رجل بطيء وقليل الحركة. وهو كولونيل سابق في البحرية، كما عمل مساعداً عسكرياً لهنري كيسنجر على مدى سنتين،

وكان عضواً في لجنة القوات المسلحة التابعة لمجلس الشيوخ. واعتبر كايسي ان تعيينه سيقوي من قبضة بايكر الذي يؤثر انتهاج سياسة خارجية توافق الكونغرس.

في السابع عشر من تشرين الأول (اكتوبر) اعلن ريغان تعيين ماكفرلين مستشاراً للأمن القومي، وأشاد في كلمته طويلاً بمزايا جين كيركاتريك التي أعلنت انها ستبقى في الأمم المتحدة.

قبل ذلك بيوم واحد اغتيل العنصر السادس من قوات المشاة البحرية (المارينز) في لبنان، وسئل ريغان من قبل أحد الصحافيين عن سبب ابقاء قوة المارينز المكونة من ١٢٠٠ رجل في بيروت. فأجاب «لأنني اعتقد ان ذلك أمر حيوي بالنسبة لأمن الولايات المتحدة والعالم الغربي».

وبعد ستة أيام أي يوم الأحد، في الثالث والعشرين من تشرين الأول (اكتوبر) في الساعة السادسة والثانية والعشرين صباحاً بتوقيت بيروت، دخلت شاحنة كبيرة صفراء اللون من طراز مرسيدس الى معسكر المارينز قرب مطار بيروت وانفجرت حاملة ٥٥٠٠ كيلوغرام من مادة تي ان تي الشديدة الانفجار، مودية بحياة ٢٤١ جندياً اميركياً.

وقبل سنة من ذلك، وتحديداً في الثالث والعشرين من تموز (يوليو) عام ١٩٨٢، حذر أحد التقارير ان قوات حفظ السلام في لبنان ستواجه مشاكل سياسية وعسكرية كبيرة. كما وضعت أجهزة الاستخبارات الاميركية نحو مائة تقرير تحذر من حصول عمليات تفجير بواسطة السيارات المفخخة في الأشهر الستة الأخيرة التي تلت تفجير السفارة الاميركية. وكان كايسي قد أرسل بعد كارثة السفارة فريقاً من محققي وكالة الاستخبارات المركزية الى بيروت، فتمكن هذا الفريق من اكتشاف خيوط تؤدي الى الاستخبارات السورية. وقد استخدم أحد عناصر الوكالة جهاز الصدمات الكهربائية في تعذيب المشبوهين، وأدى ذلك الى وفاة أحدهم، فأقيل العنصر الاميركي.

كان موت هذا العدد الكبير من المارينز صدمة كبيرة للإدارة الأميركية. وطلب كايسي من الموساد والاستخبارات الاسرائيلية العسكرية التحقيق في الحادثة، وتولت «الشعبة ٤٠»، وهو الجهاز الاسرائيلي الذي ينسق النشاطات الاستخباراتية المضادة للارهاب، قيادة التحقيق.

وجدير بالذكر أن الاستخبارات الاسرائيلية عكفت على امتداد سنوات عديدة على إيجاد مصادر استخباراتية بشرية داخل سورية، وهي مهمة صعبة ومعقدة، استعين فيها بعملاء للموساد انتحلوا صفة رجال أعمال لبنانيين، وعرب وأوروبيين. وفي بعض الحالات انتحل العملاء الاسرائيليون صفة مواطنين سوفيات. وتنوع الجنسيات بهذا الشكل مضلل ومساعد على طمس الحقيقة. وانفقت اسرائيل الكثير من الأموال للحصول على المعلومات، فالأمر يتعلق بمصيرها ووجودها، والمعلومات التي يجمعها العملاء قد تلعب دوراً حاسماً في ذلك.

ومن المعلومات التي نقلها الاسرائيليون الى وكالة الاستخبارات المركزية ان لايران وسورية علاقة بحادثتي التفجير، وتوقف كايسي عند النقطتين الآتيتين:

- دفع مبلغ خمسين ألف دولار الى لبناني يدعى حسن حمزة من قبل السفارة الايرانية في دمشق التي كانت تسمى «دماغ» ايران في الخارج.
- يعتقد ان عقيداً في الاستخبارات السورية شارك في التخطيط لعملية التفجير ضد المارينز قبل وقوعها بأيام، كما ان رجلاً مسناً يضع عمامة سوداء ويرتدي جبة بنية اللون قد جرى تتبعه الى دار الصداقة الفلسطينية - السوفياتية في دمشق، حيث نوقش الهجوم قبل ثلاثة أيام من تنفيذه. وتبين ان هذا الرجل هو الشيخ محمد حسين فضل الله احد قادة الحركة الشيعية المتطرفة.

وبصورة اجمالية ربط الاسرائيليون بين ثلاثة عشر شخصاً متورطين في حادثة تفجير مقر المارينز، وتفجير مقر الجنود الفرنسيين في بيروت الذي حدث في اليوم نفسه وأودى بحياة ثمانية وخمسين جندياً فرنسياً. في حين اقتنع كايسي بالأدلة التي قدمها الاسرائيليون، كان الخبراء في مديرية العمليات أقل حماساً لها، ومنهم رئيس قسم الشرق الأدنى

تشارلز كوغان، وديك هولم، أحد كبار الضباط في مديرية العمليات. فالمصادر البشرية قد تكون فعالة ولكنها ليست وسيلة مأمونة لمعرفة الحقيقة كاملة. ولاحظ هولم أنه في حين يبدو الاطار العام الذي رسمه الاسرائيليون للعملية منطقياً، فإن التفاصيل تظل ناقصة بحيث تفقده تماسكه ومتانته. وأشار هولم الى أن المسؤولين السوريين والاييرانيين المتهمين بالعملية يتمتعون بغطاء فعال عن طريق تبادل المعلومات بواسطة الأشخاص والحقيقية الدبلوماسية.

وفي البيت الابيض وافق ريغان على شن غارة جوية انتقامية على سهل البقاع في لبنان باعتباره مقر الارهابيين. إلا أنه تراجع في اللحظة الأخيرة تاركاً الأمر للاسرائيليين والفرنسيين الذين حاولوا ضرب عدد من مرافق التدريب للارهابيين، بما في ذلك ما يعرف بمستشفى الخميني. وكان الاسرائيليون مقتنعين بأن أحد المساجد يستخدم لتجميع قنابل تفخيخ السيارات، لكن المسجد لم يقصف مع ذلك كونه مكاناً للعبادة.

كان أنطوني موتلي يشرف على العلاقات مع أكثر من ثلاثين دولة في اميركا اللاتينية، وقد أمضى الأيام العشرة الماضية بدراسة ملف جزيرة غرينادا في البحر الكاريبي، وهي جزيرة صغيرة تبلغ مساحتها ١٢٣ ميلاً مربعاً وعدد سكانها ١١٠ آلاف نسمة، وتنتج ثلث الاستهلاك العالمي من جوز الطيب.

لكن حاكم الجزيرة موريس بيشوب الماركسي أغضب ريغان، إذ كان في صدد بناء مدرج طوله تسعة آلاف قدم للطائرات النفاثة، بمساعدة من كوبا، كما تعهد بيشوب بالسماح للسوفيات باستعماله.

انتقد ريغان علناً الاستعداد العسكري في غرينادا المدعوم من السوفيات والكوبيين، وأظهر صورة فوتوغرافية تبين الثكن الكوبية والمدرج المذكور. وخشيت الادارة تشكيل مثلث احمر في المنطقة: كوبا شمالاً، نيكاراغوا غرباً، وغرينادا شرقاً، بحيث لا يبعد سوى تسعين ميلاً

عن حدود الولايات المتحدة الجنوبية.

تزايد قلق موتلي حين نفذت مجموعة من المتطرفين المرتبطين بكوبا انقلاباً في غرينادا، وأقدمت في التاسع عشر من تشرين الأول (أكتوبر) على إعدام بيشوب. وفرض اليساريون الجدد حظراً للتجول ووضعوا سكان البلاد عملياً في الإقامة الجبرية.

اتصل موتلي بالبريطانيين والكنديين في محاولة لترتيب عملية إجلاء مشتركة لرعايا الدول الثلاث، علماً أن في الجزيرة حوالي ألف أميركي معظمهم من الطلاب. لكن الجهود باءت بالفشل لانعدام قنوات الاتصال الدبلوماسية مع القوى التي سيطرت على الجزيرة.

في هذه الأثناء أعد قسطنطين مينغز، الذي انتقل الى رئاسة قسم اميركا اللاتينية في مجلس الأمن القومي، خطة لحماية المواطنين الاميركيين في غرينادا. وقد وافق روبرت ماكفرلين مستشار الأمن القومي على دراستها، وماكفرلين في نظر مينغز لا يتمتع بالشجاعة الكافية لشغل هذا المنصب الحساس.

أطلع مينغز بعضاً من أصدقائه المتطرفين في وزارة الدفاع على خطته، فحذره أحدهم من امكانية استغلال ماكفرلين لها لإزاحته، كما أبدى الكولونيل أوليفر نورث تحفظه عليها معتبراً أن وزارة الخارجية تفضل سلوك طريق التفاوض. واكتفى كايسي من جهته بالقول انها مثيرة للاهتمام.

كان مينغز مقتنعاً ان لدى السوفيات نية لاستخدام غرينادا، التي تملك مرفأً صالحاً الى جانب المطار كمنصة للصواريخ النووية المحمولة على الغواصات أو الطائرات، كما خشي أن تنقل كوبا اليها آلاف الجنود.

وافق ماكفرلين على عقد اجتماع لمجموعة التخطيط لمواجهة الأزمات. وفي مساء اليوم نفسه إتصل مينغز بكايي في الساعة السادسة والنصف، وقد شاء إخباره باطلاع ماكفرلين على الخطة ودعوته الى عقد الاجتماع المذكور، لكنه صرف النظر عن ذلك معتبراً أن احتمال قيام ماكفرلين بنقلها الى الرئيس ضئيل جداً.

في صباح اليوم التالي دعا الأميرال جون بويندكستر نائب ماكفرلين

المجموعة نفسها الى اجتماع ضم موتلي، ومينغز، ونورث، وكلاريدج، الى جانب كبار المسؤولين في وزارة الدفاع. وعرضت معلومات عن رسو سفينة النقل الكوبية «هيرويك فيتنام» في مياه غرينادا. وأشار مينغز الى أن كوبا قادرة على نقل الآلاف من جنودها الى الجزيرة خلال وقت وجيز، وشدد على وجوب التخلص من الشيوعية وإعادة الديمقراطية الى غرينادا حتى لا تتحول الى قاعدة للأسلحة النووية.

في السادسة من مساء اليوم نفسه استدعى نائب الرئيس جورج بوش فريق العمل في «الحالات الخاصة»، وهو الأرفع مستوى في إدارة ريغان على صعيد معالجة الأزمات الطارئة. وخيم على الاجتماع شبح تجربة إيران واحتجاز الرهائن في السفارة الأميركية في طهران. واقترح ماكفرلين تشكيل قوة بحرية من ٢١ سفينة، بما فيها حاملة الطائرات «اندبندنس» المتجهة أصلا الى لبنان. فرفض رؤساء أركان الجيش القيام بذلك من دون أمر رئاسي. فسطر ماكفرلين مسودة أمر وقعه الرئيس ريغان من دون تأخير.

عارض رئيس اللجنة المشتركة للأركان الجنرال جون فيسي فكرة التدخل العسكري أولا، ولكن عندما تبين له وجوب إنقاذ مدنيين أميركيين من أنحاء مختلفة من الجزيرة، أقر بضرورة بسط السيطرة الأمنية على كامل أرضها. أما مينغز فبادر الى إقناع دارمان بأهمية إعادة الديمقراطية الى غرينادا، آملا أن يؤدي ذلك الى تليين موقف جيم بايكر. وقد رأى مينغز في منطقة الكاريبي الهدف الجديد للكوبيين بعد افريقيا في السبعينات، وتحديداً أنغولا والموزامبيق وأثيوبيا. وغرينادا تشكل في هذا المنظار الحقل المناسب للقيام بعملية أميركية محدودة ولكن حاسمة.

رأى شولتز وكايسي الفرصة سانحة، فغياب الحكومة في غرينادا أتاح تنفيذ اتفاقيات الأمن المشتركة التي كانت قد عقدتها الولايات المتحدة مع جزر كاريبية أخرى. إلا أن شولتز على عكس كايسي، لم يكن في البداية متحمساً لعملية غزو شاملة، لكنه أيد البقاء في حالة الاستعداد العسكري، وهو ما وافق عليه كبار المستشارين في الإدارة والوزراء.

كانت الإدارة الأميركية بحاجة الى أسباب صلبة تبرر التدخل

العسكري في غرينادا، ولا تظهر الولايات المتحدة وكأنها تنتهك القانون الدولي.

وجاء الحل يوم ٢١ تشرين الأول (أكتوبر) عندما رأت يوجينا تشارلز اجتماعاً لمنظمة دول شرقي الكاريبي في جزيرة باربادوس. وقد علم المجتمعون أن احتمال حصول تدخل عسكري أميركي سوف يقوى إذا وجهوا إلى واشنطن طلباً بذلك. فقررت المجموعة أن تفعل ذلك وصاغت طلباً للحصول على مساعدة الولايات المتحدة لإعادة الأمن والديموقراطية إلى غرينادا.

بلغ الطلب الشفهي اسماع البيت الأبيض، الذي بدوره طلب من منظمة دول شرقي الكاريبي أن تصدر طلباً خطياً رسمياً للتدخل. ويوجينا تشارلز هذه (٦٤ عاماً) زعيمة سياسية حليفة للولايات المتحدة، وتتميز بصلافة تفوق في نظر موتلي صلابة مارغريت ثاتشر، كما شبهها مينغز بجن كيركبارتريك. وفي العام ١٩٨٢ بدأت الولايات المتحدة بتزويد حكومة تشارلز بالأموال اسهاماً في تنفيذ مشروع لإنشاء الطرقات في جمهورية الدومينيكان بكلفة ١٠ ملايين دولار.

وفي حين تبين ملفات وكالة الاستخبارات المركزية أن حكومة تشارلز تلقت سراً مبلغ ١٠٠ ألف دولار كدعم أميركي، اعتبرت السياسية الحديدية أن طلب المساعدة الأميركية كان من جانبها مبنياً على اعتبارات سياسية وأمنية تهم دول شرقي الكاريبي.

في مساء اليوم نفسه أمضى مينغز ونورث ثلاث ساعات في إعداد أمر رئاسي بشأن غزو غرينادا، لكن ريغان الذي كان في ولاية جورجيا مع شولتز وماكفرلين لممارسة رياضة الغولف، لم يوقع عليه.

وحدث مينغز من جهة أخرى مجلس الأمن القومي على التنبه لردود فعل موسكو، التي قد تحمل الليبيين على القيام بضربة إرهابية ما في برلين أو كوريا، أو سواهما.

في الثالث والعشرين من الشهر نفسه، يوم تفجير مقر المارينز في بيروت، تقدمت دول شرقي الكاريبي بطلب رسمي إلى واشنطن للتدخل. وكانت كارثة بيروت حافزاً لريغان على العمل، فوقع على الفور الأمر

الرسمي بغزو غرينادا.

في صباح الخامس والعشرين من تشرين الأول (أكتوبر) أي بعد يومين من تفجير مقر المارينز في بيروت، بدأت القوات الاميركية مع وحدات رمزية من جنود الدول الكاريبية التي طالبت بالتدخل، بعملياتها العسكرية في غرينادا. وقد واجهت القوات المشاركة في الانزال مقاومة شديدة، ولم يكن لدى الاميركيين خرائط مفصلة عن الجزيرة، كما فوجئوا بكثافة النيران المضادة للطائرات التي أسقطت ثلاث طائرات هليكوبتر اميركية. وسقط في القتال تسعة عشر جندياً اميركياً وجرح ١١٥ آخرون.

وفي الساعة السابعة والنصف من ذاك الصباح، اجتمع في المكتب البيضوي في البيت الأبيض كل من ريغان وشولتز وماكفرلين ومينغز مع رئيسة وزراء الدومينيكان يوجينا تشارلز لمدة نصف ساعة من أجل التداول في نتائج الغزو. وطلب ريغان من تشارلز أن تنضم إليه في مؤتمره الصحفي، واصطحبها مينغز الى غرفة الطعام في البيت الأبيض حيث أوضح لها صعوبات التعامل مع وسائل الاعلام الاميركية، وساعدها في صياغة أجوبة معينة. وفي اللحظة الأخيرة الغت وزارة الخارجية من كلمة الرئيس عبارة «اعادة الديموقراطية» كمبرر للغزو. فاحتج مينغز قائلاً ان الغاء هذه العبارة سيجعل الأمر يبدو وكأن الادارة تريد حكومة يمينية في الجزيرة، فأعيد ادراجها في النص.

وفي الساعة التاسعة وسبع دقائق صباحاً ظهر الرئيس في غرفة الصحافة للاعلان عن حصول الغزو.

قال الرئيس: «في وقت مبكر من هذا الصباح قامت قوات من ست دول ديموقراطية كاريبية ومن الولايات المتحدة بعملية انزال في غرينادا». وذكر ان السبب الأول لهذه الخطوة هو «الاستجابة للطلب الملح والرسمي من خمسة أعضاء من منظمة دول شرقي الكاريبي» التي ترأسها يوجينا تشارلز. وقدمها الرئيس ريغان الى الصحافيين فقالت: «ان الأمر لا يقتصر على كونه مجرد هجوم. انما هي خطوة للحيلولة دون انتشار الماركسية في جزر الكاريبي كافة».

ليلة الخميس في السابع والعشرين من تشرين الأول (أكتوبر)، أي بعد أربعة أيام من حادثة التفجير في بيروت، ويومين من عملية غرينادا، وافق كايسي على تناول العشاء معي. فدعوته الى منزلي لكنه فضل أن أذهب أنا الى منزله. وعندما وصلت الى مكتبه في مقر وكالة الاستخبارات المركزية في السادسة والنصف مساءً، أعطيت عنوان منزله الكائن في ضاحية راقية في الشمال الغربي لواشنطن. وفي تلك الليلة كان ريغان سيظهر على التلفزيون ليخاطب الأميركيين عن لبنان وغرينادا.

فتح الباب في منزل كايسي أحد رجال وكالة الاستخبارات. وظهر المدير فوراً في الردهة الصغيرة. فحياني وهبطنا الى الطبقة السفلية لتناول الشراب قبل العشاء. كان الثراء والذوق الحسن ظاهرين، اقمشة جميلة على المقاعد، وسجاد شرقي فاخر، وتحف شرقية في كل مكان.

قال كايسي: «لقد سيطر السوفييات على سبعة او ثمانية بلدان قبل مجيء ريغان، وغرينادا هي النكسة الوحيدة التي تعرضوا لها منذ الحرب العالمية الثانية، الى جانب تشيلي عندما أطيح باليندي عام ١٩٧٣.

نسي كايسي ان يذكر مصر. وأضاف أن غرينادا أتاحت للأميركيين النظر الى داخل نظام شيوعي بعد اسقاطه، وكان الأمر أسوأ من المتوقع. فالأسلحة كانت متطورة، والمستندات السرية مفخخة.

وتابع، لقد اعتقدنا ان هناك ستمائة كوبي في الجزيرة، إنما لدينا تقارير الآن من القوة المهاجمة بأن عددهم قد يبلغ الألف. والكوبيون في غرينادا هم عمال بناء ومقاتلون في وقت واحد، وقد كان لكل منهم حلقة خاصة في سراويلهم لتعليق البنادق الاوتوماتيكية. وقال: «لقد وجدنا معدات اتصال خاصة بالارهابيين». ثم فكر ملياً وتابع: «يجب ان تدرك مغزى الوقائع، فالألف كوبي يمثلون واحداً في المائة من سكان الجزيرة المائة الف. ونسبة الواحد بالمئة من السكان تعني في الولايات المتحدة اكثر من مليونين. فهل نقبل نحن بوجود ميليشيا اجنبية أو حتى فرقة بناء بهذا العدد؟»

وأخبرني كايسي بوجود مرافق تدريبية للكوبيين في الجزيرة، وبأن

ثلاثة دبلوماسيين خرجوا من السفارة السوفياتية حاملين العلم الأبيض قبل أن يكشفوا ان مجموع العاملين في السفارة يبلغ تسعة واربعين روسياً. كذلك كان هناك نحو عشرين دبلوماسياً من الكوريين الشماليين من بينهم مسؤول رفيع المستوى. بالاضافة الى بعض الالمان الشرقيين، وهذا العدد المرتفع يعتبر عادة مقدمة الى سعي السوفيات الى إدخال دولة ما في فلكهم.

كان السوفيات يعملون في غرينادا ما عملوه في أفغانستان عام ١٩٧٩، عندما استأؤوا من دميتهم فدبروا قتله واستبدلوه بشخص آخر. وهكذا قتلوا مورييس بيشوب.

في غرفة الطعام وافتنا سيدة جميلة وأنيقة في عقدها الثالث فقال كايسي: «هذه ابنتي برناديت». لم تشارك برناديت في الحديث بل تركت والدها يكمل: «يجب أخذ غرينادا بعين الاعتبار ضمن المنطقة الكاريبية ككل. فالسوفيات ينفقون أربعة مليارات دولار في المنطقة، ثلاثة مليارات منها لكوبا. وهذه مبالغ طائلة بالنسبة الى السوفيات. إن لديهم ما بين ستة آلاف وسبعة آلاف رجل في كوبا، ويمكن للكوبيين ان يرسلوا العدد نفسه من المقاتلين الى نيكاراغوا. والآن بتنا نعلم أن هناك كوبيين في غرينادا أكثر مما اعتقدنا. لكننا لا نعلم مدى التورط السوفياتي - الكوبي في نيكاراغوا. وعلى سبيل المثال فقد أمر الكوبيون الذين سيذهبون الى نيكاراغوا بحلق لحاهم «الكاستروية» وحرق بزاتهم الكوبية الرسمية والتغلغل في الجيش النيكاراغوي النظامي. وهم موجودون الآن في كل وحدة نيكاراغوية.

واعتبر كايسي أن هدف السوفيات في اميركا اللاتينية هو صرف انتباه الاميركيين عن ساحة المعركة الفعلية التي هي الشرق الأوسط، حيث المواقع الاستراتيجية وحقول النفط.

انتهينا من تناول العشاء والحلوى، وأحضرت برناديت القهوة. نهض كايسي ثم اقترح ان نذهب للاصغاء الى خطاب الرئيس الذي كان سيبدأ بعد قليل.

عدنا الى البهو الصغير وجلسنا أمام جهاز التلفزيون وانتظرنا بضع

دقائق، فسألته ماذا بالنسبة الى أفغانستان؟ قطب كايسي حاجبيه وقال ان السوفيات سينجحون في أتعاب الثوار.

ماذا عن الطائرة الكورية الجنوبية التي اسقطها السوفيات قبل شهرين فقتل جميع ركبها (٢٦٩ راكباً). كان جواب كايسي ان ذلك كان خطأ من جانب السوفيات، الذين لم يتأكدوا من نوع الطائرة التي خرقت مجال بلادهم الجوي.

ظهر الرئيس على الشاشة جالساً في مكتبه البيضوي فرفع كايسي صوت التلفزيون.

بدأ ريغان حديثه بعملية اسقاط الطائرة الكورية قائلاً إنها «مجزرة وحشية»، ثم تحدث عن تفجير مقر المارينز في لبنان والهجوم على غرينادا. وقال انه في الصباح الذي سبق هجوم القوات الاميركية، كانت معلومات الاستخبارات عن الجزيرة محدودة، لكن الجنود خططوا للعملية ونفذوها بشكل بارع مع ذلك. وقال ان وجود الكوبيين والاسلحة المستخدمة دليل على أن غرينادا كانت مستعمرة سوفياتية - كوبية، يعدونها لتكون معقلاً عسكرياً لتصدير الارهاب والقضاء على الديموقراطية.

وقال ريغان: «ان الاحداث في لبنان وغرينادا بالرغم من المسافة الشاسعة بينهما، وثيقة الارتباط، ودور موسكو لا يقتصر على المساعدة والتشجيع للعنف الدائر في البلدين، وانما يتخذ شكل الدعم المباشر عبر شبكة من العملاء والارهابيين».

وتابع ريغان بنبرة صادقة: «اسمحوا لي بأن أشاطركم أمراً أخالكم تودون معرفته. وهو أمر حدث لقائد المارينز الجنرال كيلى أثناء تفقده المصابين بجروح بالغة من رجاله. وكان أحد هؤلاء مغطى بالضمادات والأنابيب، ورغم ذلك أمسك بالنجوم على كتف كيلى ليتأكد من هويته باللمس بعدما خانه البصر، ثم أمسك بيده قبل أن يعطيه ورقة كتب عليها: «سمبر في»... وهو شعار المارينز الذي يعني مخلص دائماً. ولم يتمالك الجنرال كيلى نفسه فترقرق الدمع في عينيه وهو العسكري المعروف بصلابته».

تطرق ريغان في كلامه الى الشرف، والمثل العليا، والوطن، والتضحية،

والله، والصلاة، والحرية. فكانت كلمته التي استمرت سبعاً وعشرين دقيقة مؤثرة أبلغ تأثير.

بعد انتهاء كلمة ريغان نظر كايسي الى سائلاً: «هل تعرف من كتب هذا الكلام؟»
«أنت؟»

«رونالد ريغان نفسه، ان أعظم مواهبه هي الكتابة. واعتقد ان هذا الخطاب أفضل خطبه فأنا لم ار من قبل أي شخص يتكلم بهذه السرعة من دون ان يتلعثم».

لا شك في أن الخطاب كان قوياً وذكياً، فصورة رجل المارينز يتلمس نجوم قائده لن تزول من الأذهان بسهولة. ولكن ماذا عن الوقائع التي وردت فيه؟ فريغان وضع السوفييات والكوبيين والارهابيين في سلة واحدة، وأعطى الانطباع بأن الحل الوحيد للمشكلة هو في وجود المارينز وشن عمليات الغزو...

رافقني كايسي الى الباب قائلاً انه سيدي بشهادته أمام لجنة استخبارات في مجلس الشيوخ في الغد.

في وقت لاحق من تلك الليلة دونت تفاصيل لقائي على العشاء مع كايسي الذي بدا موافقاً على ما ورد في خطاب ريغان، وإن من غير حماس كبير.

ورحت اقرأ نسخة من خطاب سيلقيه كايسي بعد أيام في كلية ويستمنستر في ولاية ميسوري، حيث القى ونستون تشرشل قبل ٣٧ عاماً خطابه الشهير عن الستار الحديدي. وقد ذكر كايسي تشرشل في كلمته حين تحدّث عن تنامي قوة السوفييات ونفوذهم، محدداً خمس مناطق تدعم قوله هي: فيتنام، أفغانستان، القرن الافريقي (الصومال وأثيوبيا)، افريقيا الجنوبية (انغولا)، البحر الكاريبي واميركا الوسطى. وعن لبنان وجرينادا قال كايسي في خطابه إنه لن يكشف النقاب عن

أية معلومات جديدة غير ما ورد في وسائل الاعلام. وعاد الى تشرشل معتبراً أنه كان ليسرّ جداً باستعادة غرينادا من قبضة الامبراطورية السوفياتية. وقد لفتني استعمال هذه العبارة بدلاً من «امبراطورية الشر» كما قال الرئيس ريغان في فلوريدا قبل ثمانية أشهر. تابع كايسي كلامه مشدداً على حاجة الولايات المتحدة الى استراتيجية لمجابهة التوسع السوفياتي، على أن تشمل حقيقة أن دول العالم الثالث ستكون ساحة أساسية للمعركة لسنوات عدة مقبلة.

أعلنت وزارة الدفاع (البنتاغون) أن عدد الكوبيين الذين كانوا في غرينادا هو ١١٠٠، ألقى القبض على ٦٠٠ منهم وفرّ الآخرون الى التلال. وسرعان ما طلب كايسي من مساعديه تقصي الوقائع للوقوف على حقيقة كون الجزيرة قلعة عسكرية لتصدير الارهاب كما زعم الرئيس ريغان.

في ساعة مبكرة من صباح الأحد ٣٠ تشرين الأول (اكتوبر) اجتمع محللون من مختلف أجهزة الاستخبارات الاميركية في مبنى البنتاغون. وبحلول المساء وضعوا تقريراً من حوالى عشر صفحات عن الوضع في غرينادا.

تسلّم كايسي نسخة من التقرير يوم الاثنين، فوجده مناقضاً لما قاله الرئيس والبنتاغون وهو نفسه. وتبين أن لا كوبيين في التلال فجميعهم قتلوا أو أسروا على أيدي الجنود الاميركيين. وأضاف التقرير أن مخابىء الاسلحة كانت للجيش والميليشيا فقط وغير كافية للاطاحة بالحكومات في الجزر المجاورة. وتأكد ثالثاً ان فرق عمال البناء الكوبيين لم تكن فرقاً عسكرية مموّهة مع أن بعض أفرادها شاركوا في القتال.

بعد أخذ وردّ ناجمين عن محتوى التقرير الذي أبقى طي الكتمان، تقرر إطلاق سراح الأسرى الكوبيين خلافاً لرأي مينغز وتمشياً مع وجهة نظر موتلي.

تحولت غرينادا الى رمز لتشدد الادارة الاميركية، والى اعتمادها سياسة العصا الغليظة في مواجهة الشيوعية.

وعندما كان انطوني موتلي في نيكاراغوا بعد عملية الغزو، ذكر دانييل أورتيغا بمصير موريس بيشوب، وبأن زعماء اليسار ليسوا في مأمن من اليسار نفسه. وقال له صراحة: لا أظنك تريد أن تكون موريس بيشوب آخر، ميتاً في صندوق...

أما يوجينا تشارلز فكانت مكافأتها المزيد من المساعدات الأميركية، ومنها مليوناً دولار لمدارس الدومينيكان.

وقد حصل كايسي من ريغان على تفويض رئاسي بصرف مبلغ ٧ ملايين دولار على الدعاية ضد الشيوعية في اميركا اللاتينية، درءاً لأخطارها التي كادت تبتلع جزيرة غرينادا.

وبعد مرور ثلاثة عشر شهراً على غزو الجزيرة، فاز في الانتخابات العامة ائتلاف القوى اليمينية المدعومة من قبل الولايات المتحدة، وأصبح السياسي المخضرم هيربرت بلايز رئيساً للحكومة. وكان أول عمل قام به بلايز هو توجيه طلب الى الرئيس ريغان بإبقاء ٢٥٠ جندياً اميركياً على ارض الجزيرة.

أدى الهجوم السوفياتي على الطائرة الكورية (٢٦٩ قتيلاً) وتفجير مقر المارينز في بيروت (٢٤١ قتيلاً اميركياً) وغزو غرينادا (١٩ قتيلاً اميركياً) الى خلق جو أسهم في سعي كايسي الى الحصول على مبلغ أربعة وعشرين مليون دولاراً لعملية نيكاراغوا. فالعالم أصبح مكاناً خطراً، والوقت ليس وقت الهروب من الصعاب. ويات كايسي قادراً على المناداة بضرورة انتهاج الولايات المتحدة سياسة متشددة صلبة. كما أنه تعمد تعميم مضمون تقرير استخباري يجزم بأن لا أمل لثوار الكونترا في تحقيق أي انتصار على الساندينين عسكراً كان أم سياسياً، مما يجعل عملية نيكاراغوا أقل طموحاً مما يزعم منتقدوها. وقد ذكر تقرير سري من البيت الأبيض ان الرئيس ريغان يسعى الى الحصول من الساندينين على عفو عام عن ثوار الكونترا، وأن المناخ العام يشير الى احتمال التوصل الى تسوية سياسية.

وفي الجلسة المشتركة لمجلسي الشيوخ والنواب التي تمت الموافقة أثناءها على تخصيص أربعة وعشرين مليون دولار لعملية نيكاراغوا، ذكر بعض الشيوخ بأن الأمر الرئاسي الأخير ينفي الحاجة الى تجديد تعديل بولاند، لأنه يؤكد أن المال لن ينفق بغرض الاطاحة بالساندينين. وقد فاز السناتور بولاند بتنازل جديد بالاتفاق على أن المبلغ الجديد يجب ان يكفي طوال السنة المقبلة وإلا اضطرت الادارة للعودة الى المجلسين طلباً لأموال اضافية. وفي التاسع من كانون الأول عام ١٩٨٣ وقع الرئيس ريغان تفويض المجلسين ليصبح قانوناً. فصار في وسع كايسي توجيه اهتمامه الى خطة تلغيم الموانئ النيكاراغوية.

منذ توليه منصبه قبل ثلاث سنوات حرص كايسي على تعزيز الاستخبارات البشرية، وحث مديرية العمليات على زرع عملائها

ومصادرها في كل مكان ومن دون تأخير، وكان في هذا السياق حريصاً على تجنيد الزعماء السياسيين الشبان في صفوف الوكالة.

وفي أوائل كانون الأول (ديسمبر) زار الرئيس السوداني جعفر النميري واشنطن، وعقد اجتماعاً سرياً مع زعيم المعارضة الليبية الدكتور محمد يوسف المقرئ، الذي كان يعمل مع القذافي قبل أن يغادر بلاده إلى مصر عام ١٩٧٨، حيث أعلن أن القذافي ديكتاتور فاسد يبعثر مردودات النفط. وشكّل مقرئ «الجبهة الوطنية لخلّاص ليبيا»، التي صممت على اغتيال القذافي والاطاحة بنظامه.

وأورد تقرير صادر عن مديرية العمليات في الوكالة في الخامس من كانون الأول (ديسمبر) عام ١٩٨٣، سرداً كاملاً لما دار في اجتماع النميري والمقرئ، وأشار إلى أن القذافي سيثير المزيد من المشاكل في المستقبل. أمّا مصدر هذا التقرير فكان مسؤولاً سودانياً رفيع المستوى يعلم ببلوغ المعلومات الإدارة الأميركية، ويقوم بذلك مقابل المال أو مجاناً، وبمعرفة النميري نفسه أم من دون علمه. وكان كايي يقبل أحياناً بالإبقاء على هوية مثل هؤلاء الأشخاص سرية لحمايتهم، ولكنه دأب غالباً على فعل العكس وطلب المعلومات عنهم من مكامهون.

لم يكن عداء النميري للقذافي أمراً جديداً، كما أن تأييده للمعارضة الليبية المنفية ليس مستغرباً، وقد أورد التقرير أنه وعد المقرئ بزيادة «المساعدة بشكل مرافق تدريبية وأسلحة وذخيرة وتسهيلات انتقال باعطاء جوازات سفر سودانية ومستندات أخرى». وهذا هو النوع الضروري من التغطية العملية التي تحتاجها القوى المعادية للقذافي للعمل داخل ليبيا. وأبلغ النميري الدكتور المقرئ بأن لديه «تخويلاً بالقيام بأي نوع من النشاط المعادي لليبيا بما في ذلك العمل العسكري». وباستثناء الاعلان الرسمي للحرب، هذا أبعد ما تذهب إليه أي دولة، فتسمح بتحول أراضيها إلى منطلق للعمليات العسكرية. كذلك قال النميري أن المعارضة المنفية يجب أن تستمر في نشاطها عبر الاستخبارات السودانية، وأنه لدى حصول أية مشاكل يجب الاتصال به مباشرة.

وقال الدكتور المقرئ وفقاً للتقرير انه يعتبر السودان والولايات المتحدة صديقيه الوحيدين، وانه بعد فترة اخرى من التدريب يأمل في ان يشن حملة ضد ليبيا تعطي منظمته المزيد من المصداقية. وتضمن التقرير تعليقاً من المصدر بأن المقرئ «لم يذكر ما هي انواع الحملات التي يفكر فيها، علماً أن الدلائل تشير إلى انها قد تكون شكلاً من اشكال النشاط العسكري داخل ليبيا».

وقال المقرئ ان الليبيين «قد اخترقوا الاستخبارات المغربية، لذلك لم يعد مأموناً زيارة المغرب أو قيام المنظمة بأي نشاط من هناك». راقى لكايي فكرة القيام بنشاط عسكري معارٍ للقذافي داخل ليبيا، فهذا الأمر سيظهر بأن المقرئ وجبهته يتمتعان ببعض القوة. وحتى حدوث ذلك لن يكون كايي قادراً على الحصول على مذكرة رئاسية تؤيد الحركة المعادية للقذافي، الذي كان محصناً جداً، بفضل ما لديه من معدات عسكرية سوفياتية انفق المليارات على شرائها، كما ان رجاله لم يتركوا المعارضة في الداخل والخارج ترتاح لحظة.

واستمر كايي في هذه الأثناء بالتركيز على تجنيد العناصر التي تستطيع مده بالمعلومات عن القذافي وليبيا. وليبيا في رأيه تشكل خطراً على الاستقرار في كامل منطقة شمالي افريقيا والشرق الأوسط. وهكذا كثرت التقارير الاستخباراتية، والتقديرات، والأوراق الرسمية، عن القذافي وليبيا. وعدد الاجتماعات التي عقدتها وكالة الاستخبارات المركزية بشأن القذافي يفوق أهمية ليبيا الحقيقية بكثير، حتى أن ليبيا حظيت أحياناً باهتمام أكثر من الاتحاد السوفياتي. وهكذا تم تجنيد عناصر لا تحصى لجمع معلومات عن القذافي، من خلال ترقيبه باستمرار ومتابعته وتصويره في مقره أو أثناء رحلاته العديدة في الصحراء، وتفسير خطواته السياسية، والاصغاء الى مكالماته الهاتفية. ومع ان عدم وجود سفارة اميركية في طرابلس جعل الأمر أكثر صعوبة، فإن كايي أصرَّ على متابعة هذا النشاط.

على الرغم من انشغاله بليبيا والقذافي، ظل المشروع الأكثر أهمية بالنسبة إلى كايسي هو استقطاب وتجنيد العناصر البشرية داخل الاتحاد السوفياتي. وقد دعا إلى ذلك بيل كولبي طيلة السنوات الثلاث التي سبقت تسلم كايسي مهام مدير وكالة الاستخبارات المركزية. فاخترق الاتحاد السوفياتي وبدرجة أقل الصين الشعبية هو الانتصار الحقيقي والأثمن. والمجتمع السوفياتي بتركيبته ونمط عيشه جعل الأعمال التجسسية شبه مستحيلة. فأي تحرك لا مألوف يصبح مشبوهاً، والأجهزة الهاتفية كلها بلا استثناء خاضعة للمراقبة، ولا مكان آمناً وبعيداً عن العيون بما في ذلك السفارة الأميركية في موسكو.

كان هم كايسي على الرغم من القيود التي يعرفها، اكتشاف النوايا الحقيقية للاتحاد السوفياتي. وقد استطاع بوب غايتس الذي يرأس جهاز التحليل في الوكالة، اقناعه بأن السوفيات بدورهم يجدون صعوبة في فهم نوايا الولايات المتحدة، فليس من محلل سوفياتي استطاع التنبؤ بفوز مزارع فستق في الانتخابات الرئاسية، ومن ثم انهزامه على يد ممثل سابق.

وكانت الأرضية الصالحة لتجنيد المصادر البشرية وتطويرها موضوعاً في السبعينات من خلال خطة تقضي بتقريب ضباط من مديرية العمليات في الوكالة من مسؤول مدني أو عسكري معين في الدولة المعنية، وبناء علاقة صداقة طويلة معه قبل تقديمه إلى «أحد الأصدقاء» الذي يعرض عليه في مرحلة لاحقة الانضمام إلى الوكالة. فإذا رفض يستطيع الضابط في مديرية العمليات نفي علمه بانتماء «صديقه» إلى الاستخبارات الأميركية.

واعتبر كايسي أن الوكالة في عهد تيرنر لم تول اهتماماً يذكر لعمليات تجنيد عناصر جدد في الوكالة، وكأن الثاني سلم بالعوائق التي تحول دون ذلك في الاتحاد السوفياتي. ورأى كايسي أنه مع ازدياد حركة السفر والتنقل في الخارج للرسميين السوفيات، ازدادت حتماً فرص إغرائهم بالعمل مع الولايات المتحدة، لا سيما أنه كان متأكداً من أن هؤلاء الرسميين يكرهون الحكم والنظام في بلادهم.

كان أحد أهم العملاء الأميركيين داخل الاتحاد السوفياتي أ. ج. تولكاشيف، الذي تمّ تجنيده قبل مجيء ريغان. وتولكاشيف موظف في أحد معاهد الطيران في موسكو، يعمل بالتنسيق مع أحد ضباط مديرية العمليات في وكالة الاستخبارات المركزية في موسكو على نقل معلومات وأسرار مهمة.

إضافة الى ذلك كان لدى الوكالة بعض العملاء السوفيات الذين اختاروا العمل لصالح الاستخبارات الأميركية طوعاً، وقد وجد فيهم كايسي وسيلة سهلة للحصول على المعلومات، مع علمه باحتمال كون العديد منهم عملاء مزدوجين أو مدسوسين من قبل السوفيات عمداً.

ودأب كايسي على حث أعضاء القسم السوفياتي في مديرية العمليات على تجنيد العناصر البشرية داخل الاتحاد السوفياتي، من دون التراجع أمام الأخطاء التي لا بد من وقوعها. وشدد على وجوب دراسة كل الأسماء والاحتمالات للعثور على الأشخاص الصالحين للعمل مع الوكالة، وإن طال الوقت، فاللعبة تجري مع عدو الولايات المتحدة الأكبر، ولا بد بالتالي من لعبها ببراعة وشراسة.

من ناحية ثانية توثق التعاون مع مكتب التحقيق الفدرالي الذي يتولى مكافحة التجسس داخل الولايات المتحدة. وأعدت مراكز وكالة الاستخبارات المركزية في الخارج قوائم بأسماء العناصر السوفياتية التي يحتمل تجنيدها، فإذا تم تعيين هؤلاء لاحقاً في الولايات المتحدة، تُقدّم أسماءهم ونسخ عن ملفاتهم إلى مكتب التحقيق الفدرالي. وفي المقابل يقدم المكتب الأخير الى الوكالة أسماء السوفيات الذين عملوا في الولايات المتحدة قبل أن ينقلوا الى الخارج للتمكن من اقتفاء أثرهم. وتجدر الإشارة إلى أن الوكالة اعتبرت مكتب التحقيق الفدرالي مستفيداً أكثر منها في هذه العملية التبادلية، لأن العوامل النفسية والمادية الناجمة عن وجود شخص سوفياتي داخل الولايات المتحدة تسهل تجنيده. وبالفعل تمكن مكتب التحقيق الفدرالي من الحصول على خدمات بعض الأفراد السوفيات بفضل معلومات الوكالة.

في السنوات الأولى من عهد ريغان تمكن كايسي من استغلال صدع

في الستار الحديدي، خصوصاً في أوروبا الشرقية، وركز اهتمامه بشكل خاص على بولندا، كما ساعد على الاختراق ازدياد حركة السفر بين الشرق والغرب، مما أتاح لعملاء وكالة الاستخبارات المركزية القيام برحلات استكشافية بحثاً عن عناصر يمكن «شراؤها» وتجنيداً للعمل لصالح الوكالة.

وبعد ثلاث سنوات من الجهد أصبح لدى كايسي أكثر من خمسة وعشرين مصدراً بشرياً يرسلون تقارير منتظمة، من داخل الاتحاد السوفياتي أو دول الكتلة الشرقية، وتحديداً من داخل القوات المسلحة، والاستخبارات السوفياتية (ك. ج. ب)، واستخبارات دول أوروبا الشرقية، والأجهزة والمؤسسات العلمية.

إلا أن البيت الأبيض لم يعتبر أن الاختراقات التي حققها كايسي داخل الاتحاد السوفياتي مهمة جداً. وشكا مستشارو الأمن القومي الن وكلاارك وماكفرلين من عدم وجود مصدر للمعلومات داخل المكتب السياسي للحزب الشيوعي. فقد أراد البيت الأبيض معلومات سياسية تكون مفيدة للرئيس، وعلى هذه الجبهة لم يكن كايسي يقدم الكثير. وسبب اصرار البيت الأبيض على هذه المسألة أن المعلومات المطلوبة تساعد الرئيس على المناورة مع السوفيات، وزعامة ريغان سوف تقاس بناء على مهارته في التعامل مع خصومه الأساسيين. كما أن البيت الأبيض يريد معلومات للرئيس بوصفه المخطط الرئيسي للسياسة الخارجية. وفي المقابل اعتبر كايسي أن الوكالة تزود الرئيس بأهم المعلومات التي يحتاجها كقائد للقوات المسلحة في حال قيام السوفيات بخطوة عسكرية كبيرة.

وقد كان كايسي مصمماً على توسيع مصادره البشرية والابقاء عليها داخل الحكومات الصديقة للولايات المتحدة على الرغم من خطورة هذا الأمر. فمصدر موثوق يشارك في اجتماعات الحكومة هو في كثير من الأحيان أفضل من رزمة المستندات المعدة بنتيجة التنصت الإلكتروني. ومثل هذا المصدر يستمع إلى المحادثات الجانبية، ويطلع على القرارات التي ستتخذ، ويساهم في حياة المجتمع وأحزابه وحتى شائعاته، يعرف متى تكون خطب الزعماء وحتى أقوالهم في الاجتماعات المغلقة صحيحة

أو بعيدة عن الواقع. والمصدر البشري يدقق في الوقائع ويخترق الحجب وينتقي المعلومات بحكمة، وهو باختصار جهاز الإنذار الذي يعمل لمدة أربع وعشرين ساعة في اليوم.

في معظم المناطق غير المستقرة سياسياً في العالم، في آسيا، افريقيا، الشرق الأوسط، اميركا اللاتينية، كانت مخاوف الزعماء تشكل وسيلة لتطوير المصادر البشرية. وما يُهمُّ الأنظمة الحاكمة هو مقاومة الجهود المبذولة في الداخل والخارج للإطاحة بها عن طريق الانقلابات والعمليات الارهابية والاغتيالات. فهذه الأنظمة تسعى عموماً الى حماية نفسها، ومتطلبات الحماية العملائية متوافرة لدى الولايات المتحدة، ووكالة الاستخبارات المركزية هي الأكثر خبرة في هذا المجال.

ان أي عمل من قبل وكالة الاستخبارات المركزية في الخارج هدفه التأثير في سير الاحداث في بلد اجنبي، كان يعتبر عملاً سرياً ويطلب لتنفيذه تفويضاً رئاسياً رسمياً. ومن الناحية الفنية فان أي نصيحة قد يسديها رئيس أحد مراكز الوكالة الى رئيس دولة أجنبية أو غيره من المسؤولين، تتخطى كونها جمعاً للمعلومات وتعتبر عملاً سرياً.

وقد ظهرت فئة خاصة من العمل السري في الخارج على مدى السنين هدفها تقديم مساعدة أمنية وبرامج تدريب على عمليات الاستخبارات. وهذه البرامج لم توضع لتغيير الأنظمة، بل على العكس للمحافظة عليها. وبكلفة قد تتراوح من ثلاثمائة ألف الى مليون دولار، كانت وكالة الاستخبارات الاميركية ترسل فريقاً مكوناً في معظم الأحيان من ثلاثة أو أربعة عملاء يتولون تنظيم نشاطات التدريب وتسليم المعدات. ويشمل التدريب العناصر الأمنية وحراس قصر الحاكم وعناصر الاستخبارات والشرطة. والمعدات تشمل أفضل الأسلحة الاوتوماتيكية، والمسدسات، ومعدات للرؤية في الليل، وأجهزة اللاسلكي، وأحياناً طائرات الهيلوكبتر، الى جانب أجهزة الإنذار، والأقفال، وبعض المعدات المستعملة لحماية الرئيس الأميركي شخصياً كالسترات الواقية من الرصاص. وكذلك الوسائل المتقدمة لحماية مبنى أو قصر، ولمراقبة الإرهابيين، ولتأمين الارتباط بين أجهزة الاستخبارات والشرطة.

وقد نفذ برنامج من هذا النوع في المغرب، حيث استمرت وكالة الاستخبارات المركزية طوال سنوات في تقديم المساعدة التقنية والتدريب لنظام الملك الحسن الثاني (أثناء الحرب العالمية الثانية قابل ضابط اميركي شاب يدعى فيرنون والترزولي العهد الشاب الأمير الحسن الذي كان آنذاك في الثلاثين من العمر. وقد بدأت بعدها صداقة استمرت حتى فترة ١٩٧٢ - ١٩٧٦ عندما أصبح والترز نائب مدير وكالة الاستخبارات). وقد أسهم البرنامج الاميركي في الإبقاء على الملك الحسن في الحكم منذ عام ١٩٦١. وفي المقابل أعطى الملك الحسن لوكالة الاستخبارات المركزية ووكالة الأمن القومي حرية التحرك في بلاده. وهكذا نفذت في المغرب عمليات واسعة وحساسة للاستخبارات الاميركية، خصوصاً أن البلاد تقع عند مضيق جبل طارق وتتحكم بالمدخل الغربي للبحر الأبيض المتوسط. والولايات المتحدة أو بالأحرى مركز الوكالة في المغرب وفي غيره من البلدان - كانت تقدم المساعدة انطلاقاً من حرص الصديق على صديقه ورغبته في الاعتناء به.

انما كان هناك وجه آخر لبرامج المساعدة هذه، فهي تعد على أساس الفرصة والشك، وهذان مطلبان رئيسيان لأي عمل استخباراتي جيد. فالاصدقاء قد يتغيرون في أي لحظة، ومفهوم المصلحة الوطنية معرض للتبدل. فالملك الحسن مثلاً قد يؤيد الولايات المتحدة في معظم الأمور، لكن الاختلاف على بعض المسائل ليس مستبعداً.

في عالم المافيا يعمل العراب دائماً بمبدأ إبقاء الأصدقاء قريبين وإبقاء الأعداء أقرب، وفي عالم الاستخبارات يتحول هذا المبدأ عند فرز الأصدقاء والأصدقاء إلى وجوب ابقاء مسافة مراقبة جميع الدول قريبة جداً.

وقد تمكنت فرق الوكالة بفضل طبيعة عملها من اكتساب قدرٍ وافٍ من المعلومات عن حياة الزعماء، وبرامجهم اليومية، وعاداتهم، وكذلك عن عائلاتهم ومستشاريهم. وتوافرت لهذه الفرق فرص زرع أجهزة التنصت، ومراقبة الخطوط الهاتفية، والوصول الى المكاتب المهمة وأماكن إقامة المسؤولين. كما أن أجهزة الاتصالات التي زودت بها الدول المعنية

كانت معروفة من قبل وكالة الاستخبارات المركزية ووكالة الأمن القومي، بكل خصائصها، واستعمالاتها، وموجاتها، ورموزها السرية.

ولعل أهم ما في الأمر هو إمكان تجنيد المصادر البشرية لصالح الولايات المتحدة، إذ كانت فرق الوكالة أو العاملون في مراكزها يحتكون لأسابيع أو أشهر بعناصر الاستخبارات في الدول «المضيقة»، فأتى مد جسور العلاقات الدائمة أو المؤقتة مع أعداد كبيرة منهم. ومن أهم ما حققته الوكالة استخدام عدد من العملاء «الراقدين» الذين لا يستعان بهم إلا في حالات محددة. ومثل هؤلاء الأشخاص لا يعتبرون أنفسهم غالباً عملاء حقيقيين للاستخبارات الأميركية، كون هذه الاستخبارات لم تأت بلادهم إلا بناء على طلب حاكمها.

أدى كل ذلك إلى اختراقات عديدة وفعالة من خلال زرع العملاء والأجهزة الالكترونية في الكثير من البلدان الصديقة للولايات المتحدة، علماً أن عدداً من مسؤولي وكالة الاستخبارات المركزية رأوا خطورة في ذلك. وفي بعض الأحيان وفرت عمليات المساعدة للوكالة «حصان طروادة» في الدول المضيفة يتيح توظيف العون في جمع المعلومات، وهو أمر لا يمكن إلا استغلاله في عرف كايسي، فلا قواعد ولا قوانين في عمليات التجسس الخارجية، اللهم باستثناء قاعدة واحدة طالما ردها: «لا تدعهم يكتشفون أمرك، وإذا حصل ذلك أنكر الحقيقة بشدة».

وركّز كايسي من جهة أخرى على وجوب تنفيذ كل عملية بأسلوب مختلف، إلى حد تقليص حجم المعلومات المجموعة في حال كون افتضاح الأمر يؤدي إلى تهديد العلاقات مع الدولة المضيفة الصديقة. ومرة افتضح بالفعل عميل للوكالة في الهند، فثارت ثائرة رئيسة الوزراء أنديرا غاندي لوجود جاسوس أميركي بين جماعتها، لكن الطرفين آثرا طي صفحة الخلاف والحيلولة دون استفحاله.

وكان من أهداف كايسي الأخرى تعزيز نفوذ رؤساء مراكز الوكالة في الخارج. وما من شيء يحقق ذلك كالمساعدة الأمنية والاستخباراتية، التي تصل إلى حد تأمين السلامة الشخصية لرؤساء الدول إذا رغبوا في ذلك. وأصبح بعض قادة الدول معتمدين على الخدمات الأميركية اعتماداً

كلياً بحيث يتوصلون للحصول على أحدث المعدات التي تتيح لهم البقاء في السلطة.

وتبين أن عمليات المساعدة كانت مجدية. وقد انجز كايي اثنتي عشرة عملية من هذا النوع شملت تقديم العون الى كل من:

- الرئيس حسين حبري في تشاد، المستعمرة الفرنسية السابقة الواقعة جنوبي ليبيا. وقد وصل حبري الى السلطة في السنة التالية لتسلمه مساعدة شبه عسكرية سرية من وكالة الاستخبارات المركزية، والقيادة الصديقة في تشاد كانت مفتاحاً لتحجيم القذافي.

- الرئيس الباكستاني محمد ضياء الحق. وما من زعيم حكم بلداً له موقع جغرافي أكثر حساسية من الباكستان المحاطة بدول غير صديقة، هي: ايران في الغرب، أفغانستان التي يحتلها السوفييات في الشمال، جزء صغير متاخم للاتحاد السوفيياتي نفسه، كذلك حدود صغيرة مشتركة مع الصين، والعدو الشرس الهند الى الشرق والجنوب. والأهم من ذلك هو رغبة الرئيس ضياء الحق في السماح لوكالة الاستخبارات المركزية بمدّ الثوار الافغان بالدعم العسكري عبر بلاده. ولا عجب بعد ذلك أن يصر كايي ووكالة الاستخبارات المركزية وادارة ريغان على بقاء ضياء الحق في الحكم، لذا فإن مركز وكالة الاستخبارات المركزية في اسلام آباد هو واحد من أكبر مراكزها في العالم.

- رئيس ليبيريا صامويل ك. دو. وقد أصبح نائب رئيس حرس دو الخاص الكولونيل موسى فلانزاماتون عميلاً لوكالة الاستخبارات المركزية، وحاول الاستيلاء على السلطة بتدبير مكنم مسلح لسيارة دو الذي نجا ولم يصب بأذى. وألقي القبض على فلانزاماتون فاعترف بارتباطاته مع وكالة الاستخبارات المركزية، لكنه كذب عندما قال إن الوكالة كانت تبارك عملية الاغتيال. فحدثت ضجة لبضعة أيام في لانغلي خوفاً من أن تتهم الوكالة زوراً. ويبدو أن فلانزاماتون عمل لصالح وكالة الاستخبارات المركزية لتقوية مركزه السياسي، وقد أعدم بعد أسبوع من محاولة الانقلاب الفاشلة وبموته ماتت الاتهامات الموجهة الى الوكالة.

- رئيس الفيلبين فرديناند ماركوس، وهو صديق مهم للولايات المتحدة

لأنه سمح بإنشاء قواعد أميركية جوية وبحرية في بلده. كذلك كان ماركوس يعالج تمرداً شيوعياً.

- رئيس جمهورية السودان جعفر النميري الذي كان على علاقات وثيقة مع الولايات المتحدة. وهو يعتبر حاجزاً آخر في أفريقيا ضد القذافي.
- الرئيس اللبناني أمين الجميل. وكانت وكالة الاستخبارات المركزية حريصة على بقاء الجميل في السلطة والحيلولة دون اغتياله كما حصل لأخيه بشير الجميل.

- الرئيس نابوليون دوارتي في السلفادور. وبالنظر إلى الجهود الكبيرة المبذولة لمنع وصول شحنات الأسلحة إلى المتمردين اليساريين في السلفادور، وللحيلولة دون استيلائهم على السلطة كان من الضروري حماية دوارتي وإبقائه في الحكم.

كان هناك المزيد من عمليات المساعدة الأمنية التي وضعها كايسي في رأس سلم أولوياته، وأدرك أن عليه التمسك بها والدفاع عنها حتى لو كانت فوائدها في بعض الحالات قليلة أو حتى غير ظاهرة بتاتاً، فهي تظل وسيلة لدخول الوكالة إلى البلد المعني وهذا في حد ذاته إنجاز مهم. وإذا كانت قضية تقديم الرشوة من قبل رجال أعمال أميركيين إلى جهات معينة في الخارج للحصول على صفقات تجارية قد اعتبرت أمراً غير قانوني في السبعينات من قبل الكونغرس، فإن كايسي الذي كان يومها مع سبوركين في لجنة الأسهم والسندات المالية، يرى خلاف ذلك في حالة تقديم الأموال أو الخدمات إلى الزعماء الأجانب أو مصادر الاستخبارات. لذا كان يحرص على زيارة الرئيس الباكستاني ضياء الحق على سبيل المثال مرة أو مرتين في السنة، واستطاع بذلك أن يبني معه علاقة صداقة جعلت الثاني يلجأ إلى كايسي كلما أراد طلب شيء من الإدارة الأميركية.

إضافة إلى ذلك كان الوجود العسكري أو التمارين العسكرية الأميركية في أماكن معينة من العالم بمثابة عمليات سرية، فوزارة نظمت مثلاً وعلى امتداد سنوات عديدة سلسلة من التدريبات في الهندوراس كانت في الواقع تهدف إلى ترهيب نيكاراغوا جارة الهندوراس، حيث تركت أعداد من الأسلحة والقواعد المؤقتة ومهابط الطائرات بعد كل برنامج

تدريب. وفي كل مرة كان يتم إعلام لجنتي الاستخبارات في الكونغرس بالتدريبات لأنها موازية لأي عملية دعم عسكري لنظام حاكم.

إن عملية الدعم الأمني والاستخباراتي للرئيس المصري الراحل أنور السادات توضح حسنات هذا النوع من العمليات السرية وسيئاته. فقد تسلم السادات مقاليد السلطة في مصر عام ١٩٧٠، وبعد سنتين طرد السوفييات من بلاده. وعلى الفور بدأت وكالة الاستخبارات المركزية بتنفيذ برنامج تدريبي وأمني لمساعدته. وكانت الولايات المتحدة تريد بقاء السادات حياً، وفي الوقت نفسه الحصول على سيل من المعلومات عنه شخصياً وعن سياسته وخطته، إضافة إلى معلومات عن عشرات الوزراء ونواب الوزراء من حيث أهواؤهم ومطامعهم وسياساتهم.

وفي أحيان كثيرة كان الكم من المعلومات يفوق النوع، وبمعنى آخر كلما زادت معلومات وكالة الاستخبارات المركزية تقلصت معرفتها. فكاد التقييم يستحيل والاختيار يصعب. ومن الزعماء أمثال السادات من يستخدم العمليات المذكورة للحصول من الولايات المتحدة على معلومات خاصة، ومساعدات، وأموال...

لقد عامل السادات مدير الوكالة نفسه وكأنه ضابط خاص به في بعض الأحيان. وقد استهل ويليام كولبي مذكراته التي حملت عنوان «رجال شرفاء» بوصف رحلة قام بها إلى فلوريدا عام ١٩٧٥ «للاجتماع مع الرئيس المصري أنور السادات... وتقديم التحيات له». لكنه أمضى الليلة جالساً في سيارته خارج المقر المؤقت للسادات من غير أن يتاح له الاجتماع به، فالرئيس المصري كان منشغلاً بمقابلة مع برباره والترز.

لقد ذكر كولبي الحادثة لأنها كانت عطلة نهاية الأسبوع التي طرده فيها الرئيس فورد من منصبه. وكولبي في الواقع لم يسافر من واشنطن لزيارة بروتوكولية أو ترحيبية، فحتى رجل لطيف ومهذب مثله لم يكن ليمضي ليلة السبت في السيارة إلا لأمر بالغ الأهمية. فالسادات يخدم وكالة الاستخبارات المركزية من دون أن يكون تحت امرتها أو يتلقى الأموال منها، بل يفتح بلاده للوكالة من أجل المصلحة المشتركة حسب تعبيره... كان ذلك شارباً ذا اتجاهين، لكنه شارع خطر لكلا الطرفين.

وليس سراً أن بعض مسؤولي وكالة الاستخبارات المركزية انتقدوا العلاقة مع السادات مستنتجين أن طريقة الرئيس المصري في العمل هي جعل الآخرين يخالون أنه أصبح في حوزتهم. وفي بعض الأحيان باع السادات ما نسبته مائة وعشرة بالمائة من نفسه الى اللاعبين الرئيسيين. فخالَت الادارة الأميركية ووكالة الاستخبارات المركزية أنهما تملكانه، وكذلك الجيش المصري، والدول العربية الأخرى. وبعد التوقيع على اتفاقية كامب دايفيد وقع الاسرائيليون في الخطأ نفسه. هكذا كان السادات يمسك بخيوط اللعبة. وربما كانت خطته في الحكم هي التي أدت الى التباعد بينه وبين شعبه. ولم يكن في حساب السادات الفخور بنفسه أن دُرْع الحماية الذي عمل طويلاً على إيجاده سيسقط، وأنه سيموت غيلة في السادس من تشرين الأول (أكتوبر) عام ١٩٨١ أثناء استعراض عسكري. وبموت السادات إنتهت إحدى أهم العلاقات الاستخباراتية لوكالة الاستخبارات المركزية.



استفاد كاي سي من نزاع سوِي في عهد كارتر عام ١٩٧٨، بعد أن نشب بين وكالة الاستخبارات المركزية ووكالة الأمن القومي بسبب انعدام التنسيق بينهما، والتداخل في الصلاحيات في حقل جمع المعلومات والتنصّت واعتراض الاتصالات. وكانت «الفرقة د» التابعة للوكالة الأولى والمؤلفة من أقل من مئة رجل تتولّى زرع أجهزة التنصّت، في حين تهتم وكالة الأمن القومي باعتراض الاتصالات عبر الأثير. وعندما بلغ الخلاف ذروته عمدت لجان الرقابة في الكونغرس الى قطع التمويل عن أجهزة التجسس الالكتروني في وكالة الاستخبارات المركزية، ممّا اضطر هذه الأخيرة الى الاستعانة بخدمات وكالة الأمن القومي في السفارات الأميركية في الخارج.

وفي نهاية سنة ١٩٨٣ كانت مجموعات مشتركة من الوكالتين تعمل معاً في حوالي ثلث السفارات الأميركية، وقد نجحت هذه المجموعات بفضل

الوسائل التكنولوجية المتطورة في جمع معلومات كثيرة وحساسة. وقد بلغت هذه الوسائل من التقدم ما يجعلها صالحة لأفلام التجسس، إذ أمكن بواسطتها التنصت على المكالمات الهاتفية من دون التعرض للخطوط، وأتيح الاستماع الى محادثات جرت في غرف مغلقة بقياس الارتجاجات الحاصلة في زجاج النوافذ بواسطة شعاع خفيف وغير مرئي، يتم بثه الى مركز التقاط حيث يكبر ويحلل. وفي أواخر السبعينات اكتشفت وكالات الاستخبارات الأميركية أن المايكروفون في جهاز الهاتف العادي يبث متى كان الجهاز مقفلاً نبضاً إلكترونياً خفيفاً عبر أسلاك الهاتف يمكن عزله وتحويله إلى صوت. وهكذا تحول المايكروفون في أي جهاز هاتفي إلى جهاز تنصت صالح للاستغلال باستعمال وسائل متطورة.

أدرك كايسي أن جزءاً من مشاكله في إدارة وكالة الاستخبارات المركزية هو التعامل مع البيروقراطية. لذا قرأ بسرعة الكتاب الرائع «بحثاً عن التفوق: دروس من أفضل الشركات الأميركية إدارة». فأعجب بما يدعو إليه من نشاط وإقدام وتبسيط للعمل، وأراد تطبيق هذه المبادئ على الوكالة، فدعا الى اجتماعات كثيرة وحث كل إدارة وقسم على تقديم الأفكار الكفيلة بتحسين الأداء وأوضاع العاملين في الوكالة. وحينما كان يرتاح في منزله من وعكة صحية أتيح له أن يقرأ كل ما قدم إليه ويضع استنتاجاته حول الموضوع. وفي شباط (فبراير) ١٩٨٤ صدرت هذه الاستنتاجات ووزعت على العاملين في الوكالة، فقرأوا فيها الأهداف التي حددها كايسي للعمل في خدمة البلاد ورئيسها، ووقعت أعينهم على الكثير من الكلمات الطنانة، مثال: الموضوعية وعدم الانحياز، الحكمة والنزاهة، الأخلاق والشرف، وفقاً للقانون والدستور، القيم الأميركية، الأمن ومصلحة البلاد...

وكان من المتوقع أن تستتبع هذه العبارات سخرية ونكاتاً كثيرة...

في أوائل ١٩٨٤ ذكر كلاريدج كايسي بأن الوكالة بحاجة الى أكثر من الأربعة وعشرين مليون دولار التي أقرها الكونغرس لعملية نيكاراغوا. فهذا المبلغ لا يكفي لشراء طائرة نفثة حديثة. وقد أعجب كايسي بقدرة كلاريدج على إدارة جيش الكونترا الذي يتعدى عدده العشرة آلاف، وإبقائه في حالة جهوز مثالي، والقيام بعمليات تفجير، وسوى ذلك بموازنة ضئيلة. وأصبح على كايسي الآن ان يتوسل في نصف السنة المالية للحصول على مبالغ اضافية تصل الى واحد وعشرين مليون دولار. وهذا العمل سيكون مهيناً وصعباً خصوصاً أن موعد الانتخابات الرئاسية بات قريباً، واستطلاعات الرأي العام أظهرت ان أكثرية الأميركيين تخشى من نشوب حرب في اميركا الوسطى، إضافة إلى أن تعليمات البيت الأبيض تقضي بابتعاد نيكاراغوا ووكالة الاستخبارات المركزية عن الأضواء.

وجد كايسي نفسه بحاجة الى طريق مختصر باتجاه الكونغرس. فهل من وسيلة لتجنب الاجتماعات والمناقشات؟ هل من وسيلة للتغلب على الكونغرس وفقاً لقوانينه؟

منذ حوالي خمسين سنة تعلم كايسي أنه في الإمكان إطاعة القوانين والقواعد طاعة عمياء أو تفسيرها بذكاء. وقد حدث ذلك سنة ١٩٣٧ وهو في الرابعة والعشرين من عمره وخريج كلية الحقوق. وعلى الرغم من الأزمة الاقتصادية الخانقة آنذاك، تمكن كايسي من الحصول على وظيفة في المعهد الأميركي للبحوث الضريبية في نيويورك، حيث أنيطت به لقاء ٢٥ دولاراً في الأسبوع، مهمة قراءة تشريع «نيو ديل» وإصدار تقارير ملخصة وتفسيرية حوله. وبالتجربة أدرك كايسي أن رجال الأعمال ما أرادوا تعليقاً أو انتقاداً أو مديحاً، بل سعوا الى معرفة الوسيلة الكفيلة بجمع الحد الأدنى من التقيد بالقانون وتجاوز عوائق الكونغرس.

والآن بعد خمسين سنة على تلك الأمثلة يريد كايسي بلوغ مآربه من دون مخالفة القانون، بل بتجاوزه بما يكفل حمايته شخصياً وحماية الوكالة، وتأمين الأموال لثوار الكونترا في آن معاً. وفي الأشهر الماضية تعلم الكثير على هذا الصعيد من مناورات أحد أعضاء الكونغرس.

فبعد حصولها على مبلغ ٢٤ مليون دولار لعملية نيكاراغوا، تقدمت

الوكالة بطلب لتمويل برنامج مساعدات لثوار أفغانستان بقيمة ٢٠ مليوناً، وفجأة دخل النائب الديموقراطي تشارلز ويلسون على الخط وانتزع للوكالة مبلغ ٤٠ مليون دولار لبرنامج أفغانستان، علماً أنه ليس عضواً في لجنة الاستخبارات في مجلس النواب، وإن يكن من أشد المعادين للسوفييات، وقد رأى في معارك أفغانستان فرصة للانتقام من السوفييات للدور الذي لعبوه في حرب فيتنام. لذلك زار الباكستان ثلاث مرات في غضون سنة واحدة، واستنتج هناك أن المشكلة الكبرى التي يواجهها الثوار الأفغان هي السيطرة الجوية السوفياتية التي تؤمنها طائرات الهليكوبتر.

بدأ ويلسون بإجراء مناقشات في الكواليس للحصول على أسلحة مضادة للطائرات للمتمردين الأفغان. واقترح تزويدهم بمدافع مضادة من نوع أورليكون المصنوعة في سويسرا، زاعماً أن هذه الفكرة هي للرئيس الباكستاني ضياء الحق.

وحين طالب ويلسون بالمال لتمويل خطة أفغانستان، طرح مبلغ ٤٠ مليون دولار من دون أي تقديرات علمية. وبما أن النقاش كان يدور حول موازنة الدفاع التي تقارب مائتين وثمانين مليار دولار، فإن الأربعين مليون دولار اعتبرت ضئيلة لأنها توازي نسبة واحد إلى سبعة آلاف، فكان لويلسون ما أراد.

وفجأة أصبح لدى كايسي مبلغ اضافي من ٤٠ مليون دولار لعملية أفغانستان. وبما أن الأموال ستقتطع من موازنة وزارة الدفاع، فقد ثارت عاصفة داخل الإدارة من قبل مسؤولي هذه الوزارة. وعممت وزارة الدفاع دراسة سرية تقول إن مدافع أورليكون المضادة للطائرات غير مناسبة لحرب العصابات.

وانتهى اللغط بشراء مدفع واحد للاختبار، على أن يتم شراء تسعة مدافع أخرى خلال أشهر. وتساعل كايسي ما إذا كانت هذه المدافع سوف تحول في نهاية المطاف الى نيكاراغوا، مع أنه كان مدركاً أن الدعم للعملية الأخيرة يتضاءل في حين أن الدعم لافغانستان يزداد. على أن الدرس

الحقيقي كان في طريقة ويلسون في العمل، فقد استخدم النظام بكامله، من مديرية العمليات الى ماكماهون، وكايسي نفسه، فالادارة، والكونغرس، ومجلس الشيوخ.

الفصل السادس عشر	
------------------	--

أراد مساعد وزير الخارجية انطوني موتلي أن يلعب دوره في عملية نيكاراغوا التي باتت تفتقر الى المال. وبما أن السناتور تيد ستيفنز «معلم» موتلي تولى رئاسة اللجنة الفرعية لاعتمادات الدفاع في مجلس الشيوخ، فقد اقترح موتلي أن تحاول الادارة تجاوز لجنة الاستخبارات ورئيسها باري غولدووتر كما فعل تشارلي ويلسون. وهكذا تقدم موتلي الى ستيفنز بطلب للحصول على مبلغ إضافي مقداره واحد وعشرون مليون دولار لعملية نيكاراغوا. فوافق ستيفنز على محاولة تمريره والحصول على الموافقة. وقبل القيام بالخطوة الأولى علم غولدووتر بالأمر، فقال ان الادارة هي عدوة نفسها، لأنها قامت بعمل أرعن مناقض لقواعد التعامل والاعراف في مجلس الشيوخ، ومخالف أيضاً لعلاقة الصداقة والتأييد التي تربطه شخصياً بالإدارة. أما كلير جورج فزعم أن هذه الخطوة تمت بمبادرة من انطوني موتلي من دون علم البيت الأبيض.

في الثاني عشر من آذار (مارس) عام ١٩٨٤ كتب غولدووتر وموينيهان رسالة سرية مباشرة الى الرئيس ريغان يعترضان فيها بشدة على خرق قوانين مجلس الشيوخ، وأرسلا نسخة منها الى كايسي. وبنتيجة ذلك قدم وزير الخارجية جورج شولتز اعتذاراً الى غولدووتر كان كافياً لعودة الأخير الى الوقوف الى جانب الإدارة، ففي وقت متأخر من ليلة الخميس في الخامس من نيسان (ابريل) وقف غولدووتر في مجلس الشيوخ يحاول منح واحد وعشرين مليوناً الى كايسي، وعلى الرغم من أن غولدووتر يعاني من آلام في وركه بعد عمليات جراحية عدة أجريت له، وعلى الرغم من كونه في الخامسة والسبعين، فقد أظهر اندفاعاً وحيوية في الدفاع عن رأيه، وراح يلوم زملاءه في الكونغرس لعرقلتهم الجهود التي بذلها الرئيس لحماية الأمن القومي.

في هذه الأثناء كان السناتور بايدن، أحد أشد منتقدي كايسي في لجنة الاستخبارات، يقرأ مذكرة أعدها أحد اعضاء اللجنة وتنص على أن وكالة الاستخبارات المركزية لعبت دوراً مباشراً في زرع الألغام البحرية في ثلاثة

مرافيء في نيكاراغوا بواسطة ما يسمى «العناصر اللاتينية». فوجيء بايدن بالأمر فحمل المذكرة الى صديقه عضولجنة الاستخبارات بيل كوهين. قرأ كوهين المذكرة بانتباه وفهم ان هذا العمل ليس دعماً بل هو عمل مباشر من قبل وكالة الاستخبارات المركزية، فتلغيم المرافيء أسوأ من مهاجمة مطار ماناغوا، وهو بلا شك عمل من أعمال الحرب. اقترب كوهين من غولدووتر وأعطاه المذكرة سائلاً: «باري ما هذا؟» فما كان من غولدووتر الغاضب إلا أن طلب إذناً بالكلام وبدأ بقراءة المذكرة لزملائه. فأسرع مدير موظفي غولدووتر روب سيمونز الى كوهين قائلاً: «انزله، امنعه من قراءة المذكرة». فكشف معلومات حساسة من هذا النوع سيدفع كايسي ووكالة الاستخبارات المركزية الى تقليص المعلومات التي يوردونها الى اللجنة. ولما تباطأ كوهين في التحرك بادر سيمونز الى انتزاع المذكرة بنفسه من يد غولدووتر.

وفي صباح اليوم التالي كتب دافيد روجرز، في صحيفة «ول ستريت جورنال» «إن دور الولايات المتحدة في تلغيم مرافيء نيكاراغوا أكبر مما كان متوقعاً».

وفي اليوم التالي أمضى سيمونز معظم وقته محاولاً الاتصال بجون ماكماهون. وحين أفلح أخيراً في الاتصال به سألته ببرود: «هل علمت بهذا الأمر؟». حاول ماكماهون ان يتملص من الاجابة قائلاً إن كايسي كان قد أخبر أعضاء اللجنة بالحقيقة أثناء لقاء على الفطور في مقر وكالة الاستخبارات المركزية.

تحقق سيمونز من الأمر، فتبين له إن غولدووتر لم يحضر مطلقاً أيّاً من دعوات كايسي لتناول الفطور في الوكالة.

أخذت المعلومات ترد ببطء الى لجنة مجلس الشيوخ، فعلم أنه تم زرع خمسة وسبعين لغماً وصفت بـ «المفرقعات» في قاع ثلاثة مرافيء نيكاراغوية. لكن كثيراً من الألغام المحلية الصنع كانت تحتوي على نحو مائة وخمسين كيلوغراماً من المواد المتفجرة. وقالت الأنباء أن عدداً من البحارة المدنيين والصيادين أصيبوا بجروح بانفجار ألغام. وأورد تقرير أن شخصاً قد قتل. وقبل التلغيم، كانت نيكاراغوا تشتري نبطها من

المكسيك وأوروبا، فأصبح السوفيات الآن مصدراً لحوالي ثمانين بالمائة من احتياجاتها، الأمر الذي جعل إحدى النتائج الفورية للتغيم، حسب سيمونز، ارتقاء نيكاراغوا أكثر في أحضان الاتحاد السوفياتي. وهو يذكر تماماً كيف أدت عمليات الوكالة ضد كوبا في الستينات إلى التفاف الشعب الكوبي حول فيدل كاسترو.

قال غولدووتر لمساعد سيمونز: «أشعر بأنني ضللت زملائي». لقد وجدت اللجنة للحيلولة دون مثل هذه المفاجآت وما إنها تفشل في مهمتها. وقال غولدووتر إن التغيم قد عرض للخطر سفناً محايدة بدليل إصابة سفينة بريطانية. وتساءل ماذا كان ليحدث لو أن سفينة أميركية ارتطمت بلغم بريطاني زرع سراً في أحد الموانئ. هز غولدووتر رأسه وقال: «أخبر كايسي بأنه صار وحده. لقد أنقذته من الحريق أكثر مما يجب».

توجه غولدووتر لتمضية عطلة نهاية الأسبوع في مزرعة صديقه ويليام كوين في الساحل الشرقي لولاية ميريلاند. وعلى الرغم من جمال الطبيعة في فصل الربيع، فإنه لم يستطع أن ينسى الشعور بالخديعة، وبات من الواضح لديه أن الإدارة وكايسي لا يثقان به.

حمل غولدووتر معه آلة تسجيل يضمنها عادة ملاحظات وأفكاراً ورسائل. ضغط على زر التسجيل وبدأ برسالة إلى كايسي قائلاً «عزيزي بيل... كنت أحاول إيجاد طريقة سهلة لنقل اليك ما كانت مشاعري لدى اكتشاف أن الرئيس قد وافق على تغيم بعض المرافق في أميركا الوسطى. إن الأمر يختصر بعبارة بسيطة: لقد خدعت».

أرسل غولدووتر الشريط إلى كايسي الذي خابر كوين مستفسراً. فقال الثاني إن غولدووتر يهدأ بمثل ما يغضب، وأن الوقت كفيلاً بحل المشكلة. رأى كايسي نفسه محتجراً في الوسط بين مطرقة البيت الأبيض ووزارة الدفاع وسندان الكونغرس. فالبيت الأبيض كان قد سأل عما إذا كان من وسيلة لتحويل بعض أموال الوكالة إلى عملية نيكاراغوا، وتحديد ما إذا كان من الممكن الاستعانة بصندوق الطوارئ الذي يحتوي على ٥٠ مليون دولار. وهذا الصندوق مخصص للعمليات الطارئة التي يتوجب القيام بها في وقت لا يكون الكونغرس في حالة انعقاد. وكايسي يعلم تمام

العلم أنه لم يعد قادراً على تحدّي إرادة الكونغرس، وأي عمل من هذا النوع سيوقعه في متاعب عديدة.

في هذا الوقت كانت عمليات التلغيم تؤتي ثمارها، فالسفن ما عادت تجرّو على الاقتراب من مرافئ نيكاراغوا حيث تكدست السلع بانتظار التصدير. وانتشرت شائعات داخل نيكاراغوا عن حصول كارثة اقتصادية. وأوردت الصحف بشكل موسع حادثة التلغيم وتأثيرها، كما نشرت بيانات من القيادة الساندينية تهاجم الولايات المتحدة وتحملها مسؤولية ما حدث.

بحث كايسي ومساعدوه في أوراقهم وعثروا على دليل قاطع بأن لجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ أبلغت بأمر عملية التلغيم. فقبل شهر وتحديدًا في الثامن من آذار (مارس) قال كايسي لأعضاء اللجنة: «لقد زرعت الغام مغناطيسية في ميناء كورنتو على المحيط الهادئ وميناء البلوف على المحيط الأطلسي، كما في مياه منصة ناقلات النفط في بويرتو ساندينو». بعد خمسة أيام أي في الثالث عشر من آذار (مارس) كرر كايسي الجملة نفسها حاذفاً «المغناطيسية» لأن بعض الألغام كان من النوع الذي ينفجر بتأثير صوت السفينة المبحرة فوقه. فلماذا كل هذا الضجيج المثار في مجلس الشيوخ؟ وما ذنب كايسي إذا لم يفهموا ماذا قال لهم؟

ذهب كايسي لمقابلة روبرت ماكفرلين في البيت الأبيض حيث ساد اعتقاد بأن تلغيم المرافئ كان عملاً خاطئاً، ولا سيّما من جانب جيم بايكر، علماً أن أحداً من المسؤولين المحيطين بالرئيس لم يعارض هذه العملية عندما طرحت فكرتها.

روبرت ماكفرلين من جهته كان يرى في كايسي قوة مستقلة بفضل ما يملكه من صلاحيات منحه إياها الرئيس ريغان. وهي قوة تتحول الى مشكلة لدى تعاملها مع الكونغرس الذي يحتاج الى الكثير من المناورات والتسويات. وماكفرلين الذي عمل لسنوات عدة مع الكونغرس يدرك أنه من ضرور الصلف اتخاذ كايسي موقفاً صدامياً من لجنتي الاستخبارات في الكونغرس. ولكنه اقتنع بموقفه هذه المرة بعد أن علم بما جرى يومي

٨ و ١٣ آذار (مارس).

مثل كايسي أمام لجنة الاستخبارات من جديد فبدا له أن أحداً لم يفهمه حين أخطر أعضاء اللجنة بحصول عملية التلغيم. فالسنتاتور دايفيد دورنبرغر اعتبر أن مدير وكالة الاستخبارات المركزية يقول إن الولايات المتحدة قد ارتكبت عملاً حربياً، أما كوهين فكان يغلي من الغضب. ولم يفهم الشيوخ ما الفائدة من استخدام الغام لا تحدث سوى ضرر طفيف، وفي الوقت نفسه تصعد الموقف في اميركا الوسطى. في المقابل كان السناتور والوب من القليلين الذين ساندوا كايسي. وفي حين انتقد زرع الألغام لأنه إجراء ناقص، قال إنه ربما كان من الأفضل شن حرب شاملة على نيكاراغوا. واقترح عدد من الديموقراطيين الليبراليين جعل عملية الكونترا علنية مؤكدين أنهم يؤيدون مثل هذه الخطوة.

وتخفيفاً لحدة الجدل القائم أصدر كايسي وشولتز وواينبرغر وماكفرلين مذكرة من ثلاث صفحات يؤكدون فيها أن الولايات المتحدة لا تخطط لارسال جنود اميركيين في عملية غزولنيكاراغوا أو أي دولة أخرى في اميركا الوسطى.

في هذه الأثناء تقدم السناتور ادوارد كنيدي بمشروع قرار غير ملزم للإدارة يدين عملية التلغيم ويعلن عدم جواز انفاق المال على «التخطيط والتوجيه أو الدعم لتلغيم المرافئ في المياه الإقليمية لنيكاراغوا». وقد أقر مجلس الشيوخ هذا المشروع بأغلبية ٨٣ صوتاً ضد ١٢ صوتاً.

لم يصدق كايسي أن مجلس الشيوخ الذي يسيطر عليه الجمهوريون يفعل ذلك. فالأمر يتعلق بسياسة قومية وافق عليها الرئيس ونفذتها وكالة الاستخبارات المركزية بعد إعلام الكونغرس.

وفي عشاء رسمي لرئيس جمهورية الدومينيكان تكلم الرئيس ريغان علناً عما حدث في مجلس الشيوخ، قائلاً: «ما دام القرار غير ملزم فلا بأس، اعتقد أن هناك موجة من السخط بسبب ما حصل، لكننا لسنا ذاهبين في أي حال إلى الحرب».

في اليوم التالي، ١١ نيسان (أبريل) ١٩٨٤، جلس السناتور ليهي في

مكتبه في مجلس الشيوخ مع إثنين من مساعديه والشعور بالرضى يغمره، فبالنسبة إليه كشف تلغيم الموانئ إفلاس عملية نيكاراغوا بأكملها. وهو كان يعلم أن كايسي لم يحاول خداع أعضاء لجنة الاستخبارات بشأن عملية التلغيم، لأنه شخصياً علم بأمرها منذ أسابيع، فبعد غياب عن المجلس بسبب وفاة والده، طلب ليهي من وكالة الاستخبارات المركزية لدى عودته تزويده بآخر المعلومات عن نيكاراغوا، ومن جملة هذه المعلومات أعطي تفاصيل عملية التلغيم. لكنه لم يحرك ساكناً لأنه اعتبر العملية امتداداً طبيعياً لحرب سرية، علماً أنه ليس مؤمناً بهذه الحرب منذ البداية. وعندما قال أحد مساعديه إن التلغيم عمل من أعمال الحرب، ضحك ليهي وقال إن تنظيم ثوار الكونترا وتسليحهم ليس في أي حال عملاً من أعمال السلام...

أضاف ليهي: «لم يحدث مرة أن رأيت كايسي في موقف دفاعي، وما يحدث في نيكاراغوا الآن أشبه بلعبة سخيقة بين رعاة البقر والهنود الحمر. أما خاتمة المطاف فستكون نشوب القتال في أميركا الوسطى». أما كلير جورج الذي أمضى في الوكالة ٢٧ عاماً، فتحول إلى كتلة من الغضب، وصبّ نيران اللوم على أعضاء لجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ متهماً إياهم بالغباء وعدم القدرة على استيعاب ما يُقدم إليهم من معلومات. وعندما سئل عن تصرف كايسي وتعامله مع المشكلة الجديدة قال: «إنه رجل قوي يمتلك الكثير من الشجاعة». غير أن سيمونز الذي دأب على تناول طعام الغداء مرة كل شهر مع كلير جورج فشعر بأنه انخدع، وبأن الثاني يعامل الكونغرس وكأنه حكومة أجنبية أنيطت به مهمة التجسس عليها، فكانت النتيجة قطيعة نهائية بينهما.

في ١٢ نيسان (ابريل) ذهبت إلى مقر وكالة الاستخبارات المركزية لالتقى معلومات حول رحلة كنت على أهبة القيام بها إلى ليبيا، بعدما

زودني بالمعلومات مسؤول كبير في مديرية العمليات، قال لي: يشعر القذافي باستمرار بأنه مهدد وقد نبه الجميع وفرق مكافحة الاغتيال لمراقبة أية مجموعة خارجية معادية. ان القذافي رجل ذو احلام كبيرة، قائد بدون قاعدة حقيقية، رجل يبحث عن بلد. فهو يتحرك طوال الوقت ويبيت ليلاليه في أماكن مختلفة خائفاً من كون وكالة الاستخبارات المركزية تحاول قتله. لم اسأل ما إذا كانت وكالة الاستخبارات المركزية تحاول ذلك فعلاً أم لا، ومن تصرف الضابط ادركت انه يحاول تفادي الاجابة على مثل هذا السؤال.

وقال المسؤول ان القذافي يحاول أن يخرج من مشاكل نفسية، فهو مثل كاسترو عنيد إنما حسب الطريقة العربية يحاول أن يتقرب من أعدائه بارسال إشارات الى الولايات المتحدة بأنه يريد التحالف. ووصفه المسؤول تارة بالغادر وطوراً بالضعيف، فقال على سبيل المثال إن القذافي لديه نساء بين حرسه الخاص لأنه يدرك أن العربي الذي قد يريد اغتياله سيجد صعوبة في اطلاق النار على النساء. وقد تسببت اعادة تفسير القذافي للاسلام بمشاكل عدة، «فأصوليته غير المنتظمة» تضع علامات استفهام على علاقته مع ايران والعالم الشيعي، بدليل أن الخميني رفض دعوة لمقابلته. ثم تابع أن علاقة القذافي بالسوفيات علاقة عملية، فليس بين الجانبين اتفاق رسمي أو سري، فهو يشتري منهم الكثير أي نحو مليار دولار في السنة للتأكد من وفرة ما لديه، وكى لا يضطر الى التوسل للحصول على قطع غيار.

ماذا عن التقارير التي تزعم أن القذافي يورد أسلحة الى نيكاراغوا؟ قال المسؤول إنها أسلحة خفيفة ورمزية هدفها التأكيد على التضامن داخل «نادي العالم الثالث».

وشرح لي ان الاقتصاد الليبي بدائي لذلك يصعب الاضرار به بفرض العقوبات الاقتصادية.

ماذا يجب أن اسأل القذافي؟

اقترح مسؤول الاستخبارات بعبارات جدية ان اسأل: «علمت أنك تكثر من تناول الحبوب المنومة، ويبدو عليك الآن أنك مخدر. فهل صحيح

أنك تجد صعوبة في النوم؟»

بدا لي من خلال حديثه أن هناك نوعاً من الاحتقار الاجتماعي والفكري للقذافي وميلاً حتى للسخرية منه، ولكن الى جانب احترام الخصومة.

وقال المسؤول ان القذافي عانى من صعوبات في جهازه التنفسي عندما كان في العشرين، وان صحته ليست سليمة. وأضاف ان القذافي متشدد ومرن، قادر وضعيف، وبالتالي مليء بالتناقضات.

حصلت في الواقع على معلومات قيمة، انما كان لدي شعور بأن الوكالة تبالغ بعض الشيء في الصاق صفة الجنون بالقذافي. وعندما راجعت المحادثة وملاحظاتي بصدها تأكدت من انه الى جانب الصدق في التعامل معي من قبل الوكالة كان ثمة هدف خفي من السؤال الذي اقترح علي طرحه على القذافي.

وعندما هممت بمغادرة المكان اخذني احد نواب كايسي الرئيسيين المطلعين على قضية نيكاراغوا جانباً، واقترح ان أرافقه الى مكتبه لاطلاعي على معلومات مهمة يمكنني نشرها شرط عدم ذكر اسمه أو آتي على ذكر الوكالة. قال لي إن عملية نيكاراغوا انتهت عملياً، فمديرية العمليات أبلغت بأن المال سينفذ في الاسبوع المقبل بعد إنفاق نحو اثنتي وعشرين مليوناً من الملايين الاربعة والعشرين التي خصصت لها. والكونغرس لن يمنح الوكالة المبلغ الجديد الذي طلبته ولا سيما بعد تصويت مجلسي الشيوخ والنواب ضد عملية التلغيم، وهذا كله سيقود الى البدء بعملية لفك ارتباط وكالة الاستخبارات المركزية بالكونترا. وقال المسؤول الكبير ان كايسي يفكر بتقديم طلب الى بلد صديق ليأخذ المهمة على عاتقه ويرسل اموالاً الى ثوار الكونترا الى أن تنتهي مشكلة التمويل.

«ولكنك قلت ان الوكالة على وشك فك ارتباطها بالكونترا؟»

فأجاب بأن كايسي وحده يعتقد أن المال سيتوافر بالنهاية، في حين أن كل من في الوكالة يعتقد العكس ويعتبر أن العملية انتهت.

«من هي الدولة الصديقة؟»

أجاب بأنها السعودية، وإن يكن لم يتخذ قراراً نهائياً بهذا الصدد.

ولم الى ان نشر هذا الكلام قد يثني السعودية عن المساعدة.
كتبت في أوراقي ملاحظة حول سعي المسؤول الى رسم خط واضح
يفصل بين آراء كايسي وتفكير بقية المسؤولين في وكالة الاستخبارات، ولا
سيما جون ماكماهون الذي عارض العملية وطريقة التخطيط لها منذ
البداية. وبعد مزيد من الاستفسار قال محدثي:

«لقد أدرك جون أن هذه ستكون النتيجة، وأن الدعم لن يأتي سواء
من الكونغرس أو من الرأي العام، مما يضطرنا في خاتمة المطاف الى
الانسحاب». وتابع قوله ان العملية بكاملها كانت فاشلة، فبينما ألحق
الضرر باقتصاد نيكاراغوا تعذر ايقاف تدفق الاسلحة الى السلفادور.
قلت إننا جميعاً نعرف ان السبب الحقيقي للعملية هو الاطاحة
بالساندينيين.

ضحك طويلاً قبل أن يقول ان لا أمل في ذلك على الاطلاق، فلدى
الساندينيين حوالي ٧٥ ألف مسلح، ومجلس الأمن القومي حدد العدد
الأقصى لثوار الكونترا الذين يمكن الوكالة دعمهم بثمانية عشر ألفاً،
فبعملية حسابية بسيطة يتبين أن العملية فاشلة.

أجريت عدداً من المخابرات الهاتفية لتأكد من أن الخطوط العريضة
لما توصلت اليه صحيحة. وقد تبين لي على الأقل موقع النواة العاملة في
الوكالة البعيد عن موقع كايسي. تحدثت الى جورج لاودر الناطق باسم
الوكالة عن موقف ماكماهون من عملية نيكاراغوا، فقال ان معارضته لها
أمر معروف لكنها لا تعني معارضة للعمليات التي تقوم بها الوكالة.

وفي اليوم التالي نشرت القصة في الواشنطن بوست في الصفحة الأولى
وتحت عنوان من ثلاثة أعمدة: «أرصدة عملية نيكاراغوا على وشك
النفاد». عندما جئت الى المكتب في اليوم التالي تلقيت مخابرة من لاودر،
وكنت متأكداً أن كايسي سيغضب لأنني وصفته بالمهندس الرئيسي
للعملية. وكان لاودر بارداً، وقال ان لديه بياناً طلب منه جون ماكماهون
ان يصدره.

بدأ لاودر يقرأ: «أود أن أنفي ما نسب اليّ في الواشنطن بوست يوم
١٣ نيسان (ابريل) حول نشاطاتنا في نيكاراغوا، فبينما يشجع المدير

كايسي النقاش وتبادل الآراء أنا متفق معه بشأن عمليات الوكالة، وهذا يشمل نشاطاتنا في نيكاراغوا. كما أن هذا الموقف ينطبق على المسؤولين الرئيسيين في الوكالة».

ذكر بيان ماكماهون في الجزء الأخير من موضوع صدر في اليوم التالي عن عملية التلغيم.

كانت هناك قوى في وكالة الاستخبارات المركزية تنتظم ضد كايسي. فالمسؤول الذي تحدث الي في اليوم الماضي كان يجيد فن الدعاية: انثر بذور الشك وأروها، ثم أتركها لتبرعم، واقطعها إذا دعت الضرورة. وحصل ما يشبه التحضير لتشريح عملية نيكاراغوا. وماكماهون المعروف بالحكمة أبدى معارضة شديدة للعملية لكنه في الوقت نفسه أدرج اسمه في أحد البيانات بأنه «المخلص للمدير». فاذا تحولت العملية الى كارثة تمسك وحلفاؤه بموقفه الأصلي، أما اذا نجحت فيمكنه الإشارة الى اعلانه العلني النادر عن ولائه لكايي.



في وزارة الخارجية قرأ موتلي بيان ماكماهون باسماء فتجربته الشخصية كوّنت لديه نظرة تهكمية الى المناورات التي تحصل داخل صفوف وكالة الاستخبارات المركزية. وهو يعلم أن جون ماكماهون «مقاتل» بيروقراطي من الطراز الأول، وأنه ضد أي عمل عسكري تقوم به الوكالة باستثناء أفغانستان، فدور الاستخبارات في هذا العصر هو عنده سرقة الأسرار وتحليل المعلومات.

وماكماهون في نظر موتلي لا يتمتع بأي ولاء لرئيسه كايسي، لكنه يحسن إبداء معارضته بشكل غير مباشر يكفل احتفاظه بوظيفته. وقد تساءل موتلي في سرّه مرات ومرات عن سبب امتناع كايسي عن إبعاد ماكماهون من طريقه، واستنتج أن الثاني يملك ريمًا سرًا يدين الأول.

وكايي من جهته لم يعلن أبداً عن شكّه في ولاء ماكماهون، لا بل رفض هذه الفكرة رفضاً باتاً عندما طرح عليه سؤال بهذا المعنى.

وبعد الكثير من التفكير والتساؤل اتضحت الصورة أمام عيني موتلي، فالوكالة تمر في مرحلة البحث عن هوية، أو تحديد للدور الذي تلعبه في العالم. فالعاملون فيها يخدمون الولايات المتحدة ورئيسها، ولكن هل هم ملزمون بالخوض في مغامرات المدير ويليام كايسي، أم ملتزمون بالعمل الفكري الراقى الذي يؤمن به نائب المدير جون ماكماهون؟ وأدرك موتلي أن استمرار هذا التأرجح قد يؤدي بالوكالة الى أزمة شبيهة بأزمة السبعينات، مما يوجب وضع حد له بسرعة.

يوم الجمعة ١٣ نيسان (ابريل) سافر غولدووتر في رحلة الى الشرق الأقصى، وأصبح موينيهان رئيساً للجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ بالوكالة. وموينيهان صعد عندما علم بعملية تلغيم المرافىء في نيكاراغوا، واتصل يومها بكير جورج سائلاً: «ماذا فعلتم بنا؟» .

فأجاب الثاني: «السفينة التي زرعت الألغام تعبر الآن قناة بنما، ولن نقوم بزرع ألغام بعد اليوم».

لم يكن ذلك كافياً في نظر السناتور موينيهان، وعندما حضر كايسي وماكماهون إلى مكتبه في وقت لاحق تم استعراض الأمر بتفاصيله كافة، وبدأ للسناتور أن كايسي يتكلم بلهجة اعتذار فهدأ خاطره. ولكن عندما عاد الى التفكير بروية وهدوء بالمسألة، وقرأ كلاماً قاله مستشار الأمن القومي روبرت ماكفرلين في محاضرة وأكد فيه إعلام لجان الرقابة بكل تفاصيل العملية، بدل موينيهان موقفه، فالوكالة لم تعلم اللجنة بالتفاصيل، وما ذكره كايسي عن عملية التلغيم لا يتعدى ٢٧ كلمة. لذلك عندما ظهر في مقابلة تلفزيونية مع ديفيد برينكلي في شبكة الـ «آي.بي.سي.» أعلن موينيهان عن استقالته كنائب رئيس للجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ.

أما السناتور دورنبرغر فكان أكثر حدة حين قال إن كايسي لا يستحق أكثر من علامتين من عشر في امتحان الثقة، وقال لمجلة «تايم»: «لا فائدة

من اجتماعنا به (كايسي) فلا أحد منا يصدق أقواله، والطريقة التي عاملنا بها ألّبت جميع أعضاء اللجنة عليه».

بقي الرئيس ريغان بعيداً عن الجدل القائم بين الإدارة والكونغرس، وداخل الكونغرس نفسه. وفي عطلة نهاية الأسبوع ظهر ريغان في حفل عشاء رسمي أقامه اتحاد مراسلي البيت الأبيض في فندق هيلتون في واشنطن، وهناك راح يوزع نكاته ملمحاً الى ما حدث بمزاح، إلا أنه تحاشى التطرق الى موضوع تلغيم المرافيء.

في مقابلة مع مجلة «يو اس نيوز أند وورلد ريبورت» قال كايسي إن الأميركيين لا بد قلقون من حدوث موجة هجرة من نيكاراغوا الى الولايات المتحدة في حال سيطر عليها الكوبيون والسوفييات، أكثر من قلقهم إزاء تلغيم الموانئ النيكاراغوية.

وفي هذه الأثناء أعلنت وكالة الاستخبارات المركزية ان في كوبا عشرة آلاف سوفيياتي، وفي نيكاراغوا مئة سوفيياتي وعشرة آلاف كوبي. إلا أن كثيرين لم يأخذوا بدقة هذه الأرقام واعتبروها مجرد تهويل.

أما ماكماهون فكان يراقب الوضع ويشهد خروجه من يد كايسي والوكالة عموماً، وخابر مرة روب سيمونز لإقناعه بالعمل معه على تهدئة الخواطر الثائرة وإنهاء التوتر بين غولدووتر وكايسي. لكن سيمونز قال إن الضرر بالغ، فالسناتور غولدووتر الذي بذل أقصى جهوده لمساعدة الوكالة وحمايتها يشعر بأنه انخدع. ومع ذلك أبدى سيمونز استعداداه لتخفيف حدة الانتقادات المتبادلة.

ساد في البيت الأبيض ومجلس الأمن القومي شعورٌ بأن كايسي قد سمم آبار الكونغرس رافعاً العوائق والصعاب في وجه عمليات

الاستخبارات ومناورات الادارة في شؤون السياسة الخارجية. لكن البيت الأبيض بقي متمسكاً بسياسة التشدد في اميركا الوسطى، وأراد لهذا السبب إعادة تنظيم النقاش مع الكونغرس بعيداً عن البحث في صراحة كايسي والعمليات السرية.

كايسي من جهته رأى ان الحرب السرية في نيكاراغوا هي في جزء منها حرب أعصاب، ومن الضروري ألا تدع وكالة الاستخبارات المركزية للساندينين لحظة راحة، بل ينبغي متابعة الضغط والمضايقات، والالهاء، وضربهم من كل الجهات وعلى كل الجبهات.

لذلك خشي كايسي أن يحدث تردد في البيت الأبيض حيث تتعدد الأصوات. وإذا كانت إرادة الرئيس واضحة لجهة تقديم كل دعم سري ممكن من دون توريط مباشر للقوات الأميركية، فإن تظهر هذه الإدارة يختلف عن محتواها أحياناً. ذلك أن جيم بايكر شدد على وجوب اعتماد التحفظ في مرحلة تسبق الانتخابات الرئاسية، في حين أن روبرت ماكفرلين يأتي كل يوم بخطة جديدة، حتى أنه اقترح مرة ضرب حصار بحري على نيكاراغوا.

وما يزيد المشكلة تعقيداً طريقة الرئيس ريغان في اتخاذ القرار، فموقفه الواضح لدى كايسي لا يعكس وضوحاً في اتخاذ قرار التحرك، فهو يغير رأيه بسرعة زئبقية فتقلب لاؤه الى نعم لتعود الى لا.. وعلى الرغم من سطوة جيم بايكر داخل البيت الأبيض، كان في استطاعة كايسي الاجتماع مع ريغان على انفراد ساعة يشاء، لكنه لم يستعمل هذه الورقة أكثر من مرتين في السنة. وفي أي حال كان يعتمد بايكر أو ماكفرلين الى إفساد أي اتفاق بين كايسي وريغان بتذكير الرئيس بوجوب أخذ رأي جورج شولتز وكاسبار واينبرغر، فتدور أسطوانة التردد من جديد...

وريغان لم يرأس أبداً اجتماعات مجلس الأمن القومي أو حتى مجموعة التخطيط للأمن القومي، بل كان ينوب عنه في هذه المهمة روبرت ماكفرلين، ويكتفي بإعطاء الرئيس برنامج الاجتماع والكلام الذي سيقوله كل من الحاضرين.

أما بايكر ودارمان فكانا يهتمان بسجل المخابرات الهاتفية التي

يتلقاها أو يجريها ريغان. كما وضعت سجلات تفصيلية لكل ما يجري داخل البيت الأبيض، بما في ذلك نشاطات نانسي ريغان الإجتماعية. وحرص بايكر ودارمان على متابعة كل شاردة وواردة، لأن أي كلمة أو عبارة عابرة للرئيس مع أحد زواره قد تتحول الى موقف أو قرار. وريغان كان راضياً بهذا النظام متحصناً خلفه بإطمئنان.

غير أن كشف عملية التلغيم اقتضت إقدام البيت الأبيض على اتخاذ بعض القرارات، كما أن كايسي قدم معلومات حول دخول أسلحة الى السلفادور بعضها أتى من نيكاراغوا، وتوقع شن هجوم كبير في الخريف من قبل الثوار اليساريين في السلفادور مشابه لهجوم تيت الشهير في فيتنام عام ١٩٦٨.

وبعد سلسلة من الاجتماعات والمناقشات في البيت الأبيض قدر الرئيس ريغان إبقاء الوضع على حاله حتى تشرين الثاني (نوفمبر)، فمتى أعيد انتخابه يمكن التحرك للحصول على تمويل جديد للكونترا والعمل على كسب معركة نيكاراغوا. وعملياً كان إبقاء الوضع على حاله يعني وجوب تفاهم كايسي مع مناوئيه في الكونغرس، وفي سبيل ذلك زار السناتور الجمهوري ريتشارد لوغار عضو لجنة الاستخبارات ورئيس اللجنة الجمهورية للحملات الانتخابية في مجلس الشيوخ. ولم يخف لوغار عن كايسي أن الوضع سيء ومعقد، في حين أقرّ الثاني بأن إيضاح عملية التلغيم من جانبه للجنة لم يكن كافياً.

أراد كايسي من جهة ثانية ثني داييل موينيهان عن الاستقالة من منصبه كنائب لرئيس لجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ، فهو يساعد وكالة الاستخبارات المركزية من حيث كونه متشدداً في مسائل السياسة الخارجية، كما أنه كديموقراطي ليبرالي يظل في منصبه أفضل من باتريك ليهي على سبيل المثال. لذا توجه كايسي لمقابلة موينيهان في مكتبه، وهناك أقرّ بأنه لم يقدم لأعضاء لجنة الاستخبارات المعلومات الكافية عن عملية التلغيم، وتقدم من موينيهان باعتذار مشفوع بمناشدة صادقة لبقائه في منصب نائب رئيس اللجنة.

تأثر موينيهان بصدق كايسي ولم يجد وسيلة لرفض طلبه، فوافق على

العدول عن الاستقالة.

لم يتوقف كايسي عند هذا الحد، فأرسل اعتذاراً خطياً الى باري غولدووتر. وفي السادس والعشرين من نيسان (ابريل) مثل أمام لجنة الاستخبارات بكامل أعضائها، حيث اعترف بأن المعلومات التي قدمها للجنة ليست وافية. لكنه أكد أن عملية التلغيم لا تشكل خرقاً للقانون، فأشعل بذلك شرارة الأسئلة والانتقادات من نوع: أليست هذه العملية نوعاً من الإرهاب؟ ماذا عن إصابة سفينتي دولتين صديقتين (بريطانيا وفرنسا)؟ وما الى ذلك...

وفي حين كرر كايسي اعتذاره، تدخل السناتور الجمهوري جايك غارن لصالحه معتبراً أن تبليغ اللجنة كان كافياً، وأن وكالة الاستخبارات المركزية لم ترفض مرة الإجابة عن أي سؤال وجه إليها.

وبعدما رشق غارن أعضاء الكونغرس جميعهم بنعوت لا تخلو من بذاءة، حدث هرج ومرج أضطر موينيها للتحدخل حسماً للأمر ومنعاً لاحتدام الخلاف.

بنهاية الإجتماع أصدرت اللجنة بياناً فيه أن كايسي اتفق مع أعضائها على ان إبلاغهم بعملية التلغيم لم يحصل بالشكل الملائم. واتفق الطرفان على اتخاذ الاجراءات اللازمة لمنع تكرر هذه الهفوة.

في إجتماع لمجلس الرئيس الاستشاري للاستخبارات الخارجية، اقترح كايسي تكليف لجنة خاصة بالنظر في عملية تلغيم مرافئ نيكاراغوا، وباكتشاف كيفية تسرب الأنباء عنها. لكن النظر صرف عن هذه الفكرة بعدما اتهم عضو المجلس ادوارد بينيت كايسي بالتملص من ذنبه وإلقاء اللوم على الآخرين.

واجه كايسي في ذاك الربيع مشكلة ثانية في اميركا الوسطى، فقد أصبحت المكسيك البالغ عدد سكانها سبعة وسبعين مليون نسمة، قنبلة موقوتة لا يعلم أحد موعد انفجارها، وتحولها الى إيران ثانية على حدود الولايات المتحدة.

وتأثر كايسي في هذه المسألة بآراء قسطنطين مينغز الذي اعتبر أن المكسيك أصبحت ناضجة للثورة، فالحكومة معادية لاميركا وللنظام الرأسمالي، والبلاد تعاني من أزمة ديون قد تؤدي الى مصادرة الاستثمارات الاجنبية، والظروف الاجتماعية تجعل منها أرضاً خصبة لليسار المتطرف.

وكان كايسي يعرف ان رئيس جمهورية المكسيك ميغيل دولا مدريد يسبب المتاعب للادارة الاميركية، فخريج جامعة هارفارد كان مهووساً بحملته الداخلية للتخلص من الفساد و«التجديد الأخلاقي»، غافلاً عن المشكلة الاقتصادية، وعن الطوق الذي يشد على خناق بلاده مرتدياً شكل دين أجنبي مقداره ٨٠ مليار دولار. وهاجس دولا مدريد الثاني هو دفع الولايات المتحدة ونيكاراغوا الى التفاوض لتسوية خلافاتهما، وهذا يعني عملياً التخلي عن الكونترا. وليس مستغرباً أن يعارض كايسي هذه الفكرة، لأن المفاوضات مع الشيوعيين في رأيه عقيمة، وتدخل دولا مدريد يعني أن أعمال الولايات المتحدة هي التي أدت الى تطرف الساندينين. ولطالما قال كايسي ان عملية نيكاراغوا تهدف في أحد جوانبها الى حماية المكسيك. فاذا تحولت نيكاراغوا الى دولة يسارية حقيقية فان نيران الثورة قد تمتد شمالاً مروراً بالسلفادور وهندوراس وغواتيمالا.

تلقى كايسي تقريراً بالغ السرية من المجلس الرئاسي الاستشاري للاستخبارات الخارجية الذي ترأسه السفارة آن آرمسترونغ. واعتبر التقرير الواقع في خمس صفحات ان وكالة الاستخبارات المركزية قد طمرت رأسها في الرمل فلم تدرك ماذا يجري في المكسيك حيث يسجل نشاط مكثف للسوفييات، ونشاط يساري بارز حول أكابولكو، كما هاجم

دولا مدريد واصفاً إياه بـ «التكنوقراطي».

طلب كايسي من مديرية العمليات التحقق مما جاء في التقرير، وطلب من جون هورتن بديل مينغن، الاسراع في إنجاز تقرير كان قد طلبه منه حول الوضع في المكسيك.

وبدوره كلف هورتن المحلل بريان لاتيل بكتابة المسودة الأولى. ولاتيل يحمل شهادة دكتوراه في التاريخ وهو من الباحثين المتعمقين، وقد أعد في السابق دراسة عن فيديل كاسترو نالت إعجاب كايسي كثيراً، إذ وصف كاسترو بأنه رجل يلعب على الحبال ويمر في أزمة كهولة، عاجزاً عن التعامل مع ثورته التي لم تحقق أهدافها، وقلقاً على موقعه في التاريخ. توجه لاتيل الى المكسيك ليكون شاهد عيان على ما يحدث، وهو ترف لم يتح للمحللين إلا بعد الزيادات التي أمنها كايسي لموازنة الوكالة.

أنهى لاتيل المسودة التي اختار لها عنوان: «المكسيك في ظل دولا مدريد»، وحملها الى هورتن قائلاً: «كايسي يعتقد انها جيدة». لم يرق الأمر لهورتن لأن الأصول تقضي باستلام كايسي المسودة في وقت واحد مع رؤساء وكالات الاستخبارات الأخرى، وخرق هورتن للأصول أعطى كايسي معرفة مسبقة تمنحه أوراقاً إضافية في أي مناقشة تجري حول المسألة.

قرأ هورتن في المسودة ان المكسيك على أبواب الثورة، فالاضطراب قاسم مشترك بين المدن والأرياف، وهروب الرساميل احتمال يتعاظم مع الوقت، وثقة رجال الأعمال وأرباب العمل بالحكومة مهزوزة الى حد كبير، والفساد مستشر بصورة واسعة.

ومثل هذا الكلام كفيل بجعل الرئيس ريغان أو وزير الخارجية شولتز أو غيرهما في حالة قلق من انعدام الاستقرار جنوب الولايات المتحدة، لا سيما أن المسودة لمحت الى احتمال حصول أعمال شغب تستدعي الاستعانة بالجيش لقمعها... وفي هذا أصداء من إيران!

كان هورتن على علم بأن محتويات هذه المسودة تخالف معلومات الاستخبارات، مع أنه يسلم بمعاناة المكسيك من الفساد والاضطراب والبطالة، لكنه إعتبر أن لا دليل محسوساً على أن المكسيكيين سوف يتحولون الى ثوريين أو راديكاليين بسبب هذه العوامل على غرار ما حصل في أماكن أخرى من القارة الاميركية. وأخطر ما جاء في كلام لاتيل في رأيه هو زعمه أن السوفيات والكوبيين ينظمون أنفسهم بهدوء في المكسيك، أو سيشرعون بذلك خلال وقت قريب.

وأدرك هورتن أن كايسي أراد مستنداً مربعاً من هذا النوع لمواجهة البيت الأبيض ومجلس الرئيس الاستشاري للاستخبارات الخارجية، ولتقديم إثبات على أن المكسيك ضعيفة، جاهلاً أن من طبيعة المكسيكيين عدم التدخل في شؤون الآخرين، وبالتالي أنه لن يحظى برئيس مكسيكي يؤيد الولايات المتحدة في دعمها ثوار الكونترا.

اجتمع كايسي وهورتن للتداول في مسودة لاتيل، واحتدم النقاش بينهما الى أن بلغ حد اتهام الأول للثاني بمحاولة طمس الأدلة والبيانات. وكان ذلك بداية لمشادات يومية بين الاثنين حول المسألة، وصمم هورتن على تنقية المسودة من كل المعلومات التي لا تستند الى مصادر متينة لئلا تبني الإدارة سياستها على معطيات خاطئة. وحاول بوب غايتس التدخل لإيجاد تسوية وتقريب وجهتي النظر، لكن كلاً من الطرفين أصر على موقفه خصوصاً أن كايسي كان بحاجة الى مستند ينبىء بحصول اضطرابات في المكسيك ليدعم عملية نيكاراغوا.

وأخيراً دعا هيرب ماير أحد مساعدي كايسي ونائب رئيس المجلس القومي للاستخبارات، الى اجتماع لرؤساء وكالات الاستخبارات في أوائل نيسان (ابريل) - هي الفترة التي اندلعت فيها الأزمة بين مجلس الشيوخ والإدارة بشأن تلغيم موانئ نيكاراغوا - استهله هورتن بكلمة أكد فيها أن المكسيك وإن تكن تعاني من أزمة ليست على وشك الإنهيار. أما كايسي فأخذ على المسودة خلوها من الاحتمالات بشأن الإنهيار المحتمل في المكسيك، متحدثاً بلهجة المتخوف والمتشائم.

وركز ممثل وزارة الخارجية في الاجتماع على وجوب الالتفات الى دول

اميركية أخرى كالبرازيل والأرجنتين اللتين تعانيان من أزمة ديون خارجية مرهقة، في حين توقف مساعد مدير مكتب التحقيق الفدرالي (اف بي آي) عند نشاط الاستخبارات السوفياتية التي تنطلق من المكسيك للعمل داخل الولايات المتحدة. واتفق ممثلو وكالة الأمن القومي، ووكالة الاستخبارات في وزارة الدفاع، والجيش، وسلاح الجوية، والبحرية، على أن الجيش المكسيكي الذي لا يتجاوز عدده ١٢٠ ألف رجل، لا يشكل أهمية استراتيجية قصوى.

عندما طرح كايسي احتمال إنهيار المكسيك وغرقها في الفوضى التامة على التصويت، لم يقف معه سوى ممثلي مكتب التحقيق الفدرالي ووزارة التجارة والخزينة، فأثلج ذلك صدر هورتن.

بعد ذلك كلف كايسي هيرب مايد بمراجعة المسودة ووضعها في صيغتها النهائية، فوزعت بعد انتهائها على مئات المسؤولين.

أما النتيجة العملية للمسألة كلها فكانت إرسال المزيد من رجال وكالة الاستخبارات المركزية الى المكسيك لمحاربة نشاط السوفييات هناك. والنتيجة الأخرى كانت انهيار الثقة بين كايسي وهورتن وإنهاء العلاقة بينهما.

وتبين لهورتن من جهة أخرى أن الجرح الذي تركته تجربة إيران في الوكالة هو أعمق مما ظن للوهلة الأولى، حتى تحولت هذه التجربة الى هاجس يرى مسؤولو الوكالة احتمال تكرره في أي مكان من العالم.

تعددت نقاط الخلاف بين كايسي وهورتن حول قضايا أميركا اللاتينية، وتؤكد الثاني ان كايسي لا يرضى بالمعلومات المقدمة إليه إلا إذا كانت ترضي مواقفه وآراءه المسبقة، فعندما أكد له أن المعارضة ضد فيدل كاسترو في كوبا ضعيفة لم يرق له ذلك وزادت شكوكه حول كفاءة هورتن. وقبل الانتخابات الرئاسية في الأرجنتين التي أجريت في السنة الماضية، وضع هورتن دراسة تقديرية عن حظوظ المرشحين، واستخلص أن راول ألفونسين رئيس حزب الاتحاد المدني الراديكالي هو الأوفر حظاً للفوز. وكان هم كايسي الوحيد لا التعرف على شخصية الفونسين وما يمكن أن يحققه للأرجنتين بعد ثمانية أعوام من الحكم الديكتاتوري العسكري،

بل معرفة ما إذا كان ماركسياً لينينياً...

بعد أيام من توزيع تقرير المكسيك أبلغ هورتن روبرت غايتسي برغبته في الاستقالة، مؤكداً استعدادَه للبقاء في منصبه ريثما يتم العثور على بديل له. ولما تأخر حصول ذلك اتفق مع غايتسي على البقاء حتى آخر شهر أيار (مايو)، تاريخ انتهاء عقده مع الوكالة.

تعلم هورتن من تجربته أن كايسي ليس متمسكاً باستقلالية وكالة الاستخبارات المركزية، ولا بأس عنده إذا تحولت الى ادارة في يد الادارة. وهو شخصياً ليس مستعداً لمحاباة كايسي كما يفعل غايتسي على سبيل المثال، وبالتالي ليس في وسعه الاستمرار في العمل مع شخص متزمت لا يقيم أي وزن للآخرين.

بعد عشرة أيام من اجتماعي بعدد من المسؤولين في وكالة الاستخبارات المركزية لأخذ معلومات عن ليبيا، غادرت واشنطن متوجهاً الى طرابلس. وكل الزوار انتظرت هناك أياماً عدة قبل الحصول على موعد مع العقيد معمر القذافي. وفي هذه الأثناء انتقل أحد مترجمي القذافي للإقامة في غرفة مجاورة لغرفتي في فندق باب البحر الكائن على شاطئ المتوسط. وفي الليلة الأولى للقائي به تحدثنا طويلاً في الفندق قبل ان نخرج لتنشق الهواء، وفجأة عبر لي الرجل عن قلقه من الحملة التي يشنها النظام على المعارضة الداخلية، وأكد لي ان ثلاثة وعشرين طالباً ومنشقاً أعدموا في ذلك الشهر، وأن في السجن آلاف السجناء السياسيين الذين كان ذنبهم التعبير بصوت عالٍ عن معارضتهم للقذافي. وأضاف: «البلاد في حالة غليان، والكل يتوقع حدوث شيء ما».

عندها أخبرته بأنني ارسلت مقالاً الى الصحيفة عن اعدام طالبين ليبيين في حرم جامعة طرابلس، حيث نصبت المشانق في الساحة وأمر آلاف الطلاب بمشاهدة الاعدام.

في الخامسة فجراً أبلغت بأن المقابلة لن تجري الليلة، فانتظرنا معظم

اليوم التالي. واستطعت تحمل مشقة الانتظار لأن مترجم القذافي كان برفقتي. بدا ان المترجم كان غاضباً مثلي فأخذني الى قاعة الفندق، حيث قال: «أتمنى ان تراه لترى كم هو مجنون وعنيد». ثم قال إن القذافي يتناول ادوية منومة وعقاقير، وأنه يعيش كالناسك ويظن نفسه نصف اله. كان وصفه نسخة طبق الأصل عما سمعته في وكالة الاستخبارات المركزية. لم يكن التشابه في الكلمات، والاشارة الى الحبوب المنومة وبقية الاوصاف فقط، إنما في موقفه التهكمي والحاقد، الممزوج بالإعجاب والرغبة. وبدا لي ان المترجم، الذي امضى مئات الساعات مع القذافي، والمسؤول في وكالة الاستخبارات المركزية الذي امضى ساعات يدرس شخصية القذافي، قد عايشا تجربتين متشابهتين.

خطر في بالي احتمال كون المترجم يعمل لحساب الوكالة، وان الامر مدبر، والا فان الوكالة والمترجم يعرفان الحقيقة التي أجهلها. وفي اليوم التالي وصلت نسخة من الواشنطن بوست وفيها مقالي عن إعدام الطالبين الى وزارة الخارجية، فأمرت بالتوجه فوراً الى المطار والعودة من حيث أتيت.

وفي واشنطن نشرنا موضوعاً كبيراً عن ليبيا. وربطنا بين معلومات المترجم عن الاقراص المنومة والمعطيات التي لدى وكالة الاستخبارات المركزية. ونشر الموضوع تحت عنوان: «القذافي يفقد السيطرة على الحكم».

في الثامن من أيار (مايو) أي بعد أسبوعين من عودتي من ليبيا، كنت في مبنى الصحيفة عندما وردت تقارير من طرابلس تتحدث عن محاولة انقلاب ضد القذافي وهجوم على ثكنة باب العزيزية، وعن نشوب معركة وسط طرابلس استمرت ساعات. وأكد أحد التقارير ان القذافي لقي حتفه.

بعد تحليل التقارير في لانغلي، مقر وكالة الاستخبارات المركزية، تبين ان العملية كانت أكبر محاولة انقلاب في ليبيا خلال السنوات الخمس عشرة التي امضاها القذافي في الحكم. وللمرة الأولى نسقت القوى المعارضة للقذافي، خارج ليبيا وداخلها، جهودها. وقد تم إحباط المحاولة

بعد القاء القبض على ثلاثة من المتآمرين عند الحدود التونسية، وبعد تعذيبهم أرشدوا القوات الموالية للقذافي الى نحو خمسة عشر متمرداً مختبئين في طرابلس استعداداً للاطاحة بالزعيم الليبي. وهكذا فان الدعم الذي قدمه الرئيس جعفر النميري للمعارضة ساعد على القيام بخطوة ما بالرغم من انها احبطت. واستنتج كايسي من الأمر أن الليبيين مستعدون للموت للتخلص من القذافي، وأمر على الفور بإجراء دراسة عن نقاط الضعف لدى الزعيم الليبي من أجل القيام بتحريك آن أوانه.

خشي كايسي الخضوع لتحقيق علني جديد حول أمواله الخاصة، إذ كانت مصلحة الضرائب (المسمّاة مصلحة الدخل الداخلي) تلاحقه بالرسائل والاندازات مطالبة إياه بمستحقات تعود الى أواخر السبعينات أي قبل دخوله الى الوكالة، وما كان يهدّد بخروج هذه القضية الى العلن إقدام بعض شركاء كايسي على اللجوء الى المحاكم دَحْضاً لمزاعم مصلحة الضرائب.

مثلت هذه المسألة في نظر كايسي كل مفهوم مضاد لمبادئ النظام الرأسمالي، فهو جمع ثروته بالمغامرة والبحث عن الجديد. لذلك لم يضع، منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، أمواله في عهدة شركات الاستثمار المالي الكبرى، بل غامر وحصد نتيجة شجاعته أموالاً وفيرة. مرةً أسهم في شركة «بن فيتر» بمبلغ ٩٥ دولاراً يمثل واحداً في المئة من حصص الشركة، وعملت الشركة على تطوير قلم ينقل خط اليد مباشرة الى الكومبيوتر. لكن المشروع لم ينجح ومني بخسائر مقدارها ستة ملايين دولار على مدى أربع سنوات، ونال كايسي حسب حصته ستين ألف دولار من الحسومات الضريبية، أي ما يفوق استثماره الاساسي بأكثر من ٦٠٠ مرة.

في العاشر من أيار (مايو) اتصل بي كايسي ليحدثني بشأن تحقيق يجريه تشاك بابكوك، أحد مساعديّ حول متاعب كايسي مع جماعة

الضرائب. فأقر لي بأنه قد يكون مديناً بحوالي مئة ألف دولار من المستحقات الضريبية، وهو مبلغ زهيد يمكنه تسديده بسهولة. وفي جلسة المحاكمة أصر كايسي على أنه لم يشتر حصته في تلك الشركة سعياً إلى حسومات ضريبية إنما بحثاً عن مستقبل الشركة. وقال إنه كان أول من وضع كتاباً عام ١٩٥٢ عن الاستثمارات المحمية من الضرائب، ولكنه كفر عن ذنوبه عندما أصبح رئيساً للجنة الاسهم والسندات المالية.

بعد إدراكه العوائق القائمة في وجه الحصول على تمويل جديد للكونترا، سطر كايسي مذكرة إلى ماكفرلين في ٢٧ آذار (مارس) ١٩٨٤ أبلغه فيها بموافقته على وجوب السعي إلى الحصول على تمويل للعملية من السعوديين والاسرائيليين وغيرهم، وإنشاء مؤسسة اميركية خاصة لتلقي مثل هذه الأموال.

يملك تشاك كوغان، رئيس قسم العمليات للشرق الأدنى في وكالة الاستخبارات المركزية خبرة واسعة في العمل الاستخباراتي، فقد عمل مع الوكالة في الهند والكونغو والسودان، والمغرب حيث كان رئيس مركز. وهو من خريجي جامعة هارفارد عام ١٩٤٩، انضم إلى الوكالة في الخمسينات أثناء الحرب الباردة. وبوصفه رئيس قسم عمله في لانغلي لا يقتصر على قراءة البرقيات وإرسال الأوامر إلى المراكز، بل يشمل إقامة اتصالات مع السفارات في واشنطن وجمع معلومات استخبارية وسياسية جيدة.

وكانت لكوغان علاقة وثيقة مع سفير المملكة العربية السعودية في الولايات المتحدة، الأمير بندر بن سلطان نجل وزير الدفاع الأمير

سلطان. والأمير بندر يمثل الجيل الجديد من السفراء السعوديين، سواء من حيث النشاط أو الشخصية. وهو طيار سابق في سلاح الجو السعودي، لا يفارقه السيجار الكوبي، ويقدم لزواره سندويشات الهامبرغر، طعامه المفضل، على أطباق من فضة.

خلال عهد كارتر وقبل تعيينه سفيراً، أقام الأمير بندر علاقة مع البيت الأبيض عبر المساعد الرئاسي هاميلتون جوردان، وكان ينقل بواسطته رأي بلاده الى الرئيس. اما الآن تحت حكم الرئيس ريغان فالأمر مختلف، ذلك أن الانحياز الأميركي الواضح الى اسرائيل، ولا سيما من جانب وزير الخارجية شولتز، يعطي أهمية خاصة للقناة المفتوحة للأمير بندر عبر كوغان.

وخلافاً لغيره من السفراء ملك الأمير بندر ورقة المال، ففي النظام الملكي السعودي ليس من تشريعات أو محاكم أو لجان لمراقبة السلطة. ووزارة الخارجية تعلم أنه في وسعها التوجه الى السعوديين لطلب مساعدة عسكرية أو اقتصادية عندما تريد شيئاً قد يرفضه الكونغرس. وإذا كانت العمليات تتناسب مع سياسة السعودية الخارجية فإن الموافقة لا تتأخر في المجيء، خصوصاً ان الدولارات السعودية تربح بذلك صداقة البلد المستفيد وصداقة الولايات المتحدة.

وللمال السعودي في مجال الاستخبارات دور أكبر، فالسعوديون على سبيل المثال كانوا يساعدون المقاومة المعادية للحكومة الماركسية في أثيوبيا، وهو أمر طبيعي بالنسبة اليهم لأنهم يكرهون اليساريين المتطرفين والشيوعيين، ولا سيما اذا وجدوا في البلاد الواقعة في الجهة المقابلة عبر البحر الأحمر.

أما العلاقات بين وكالة الاستخبارات المركزية والاستخبارات السعودية فجيدة بصورة عامة، وذلك يعود الى أيام وجود الثري كمال أدهم على رأسها. ففي سنة ١٩٧٠ مثلاً قدمت السعودية لنائب رئيس مصر آنذاك، انور السادات، دخلاً منتظماً، محققة بذلك مصلحتها ومصلحة واشنطن.

والآن في ربيع عام ١٩٨٤، أصبح كوغان على اهبة لترك عمله في قسم

الشرق الادنى، وتحدث هاتفياً مع الأمير بندر، وتطرق بصورة عابرة الى الصعوبات التي يواجهها كايسي في الحصول على تمويل لمساعدة رجال الكونترا. وقد ذكر كوغان مقالاً نشر في «الواشنطن بوست» قبل شهر يلمح الى أن السعودية قد ترسل بعض المال الى رجال الكونترا. فسأل كوغان بندر ما اذا كانت السفارة السعودية مصدر الخبر، فرد الأمير بالنفي.

وقال كوغان: «قد يكون بالونا اختبارياً. لكنها فكرة جيدة، فالكونترا بحاجة الى ما يتراوح بين عشرين وثلاثين مليون دولار، وهو مبلغ زهيد». قال بندر انه لم يسمع بهذه الفكرة، الا في مقال «الواشنطن بوست» مما يرجح صدورهما عن الوكالة او الادارة. وأشار الى ان المقال ذكر ان كايسي يفكر بطلب المساعدة من بلد آخر مثل السعودية. فقال كوغان ان الوكالة لا تطلب ذلك بشكل رسمي. فهم الأمير بندر مقصده فقال انه سيتحقق من السلطات العليا في الرياض ليرى ما اذا كان الأمر يهمها، ثم اضاف: «دعنا نحصل على اجابة رسمية».

وفي غضون أيام تلقى بندر جواباً سلبياً من الرياض للأسباب الآتية: - وكالة الاستخبارات المركزية لن تقدم أي شيء بالمقابل، أو على الأقل لم تقترح تقديم أي شيء.

- السياسة الخارجية السعودية في اميركا الوسطى مختلفة مع سياسة الولايات المتحدة. فالحكومة الساندينية في نيكاراغوا مؤيدة للعرب بينما النظامان اللذان تؤيدهما الولايات المتحدة في كوستاريكا والسلفادور تورطا في ديبلوماسية معادية للعرب، ونقلتا سفارتيهما من تل ابيب الى القدس.

- ان السعوديين لا يثقون بأن الاسرار يمكن ان تظل طي الكتمان في ادارة الرئيس ريغان، وأي مساعدة سرية سعودية الى رجال الكونترا قد تتسرب أخبارها وتخرج السعودية.

نقل الأمير بندر هذا الموقف الى وكالة الاستخبارات المركزية، واعتبر الجانبان ان ما حصل أولي جداً، فلا الوكالة طلبت رسمياً ولا المملكة رفضت رسمياً.

استقبل بندر مبعوثين آخرين بصدد المساعدات المطلوبة للكونترا،

من بينهما مساعد للجنرال المتقاعد وتاجر السلاح ريتشارد سيكورد، ولما كان بندر يعرف الكثير عن غطرسة سيكورد حمل مبعوثه رسالة جوابية واضحة: «فليذهب الى الجحيم!»

عمل الأمير بندر طويلاً مع روبرت ماكفرلين، وسافرا مرات عدة الى الشرق الأوسط معاً، ودأباً على عقد إجتماعات دورية. وقد رأى بندر في ماكفرلين قناة مباشرة للاتصال بالرئيس ريغان، مع انه وجد شخصيته ضعيفة تحمل مركب نقص من أيام عمله في ظل هنري كيسنجر.

وفي احدى الامسيات التقى الاثنان في حديقة منزل الأمير بندر في ماكلين في ولاية فيرجينيا. قال ماكفرلين ان الكونترا في مأزق لأن اموالهم تنفذ، مما يؤدي الى خسارة سياسية كبرى للرئيس ريغان، وخذل أصدقاء الولايات المتحدة في المنطقة، أي هندوراس وكوستاريكا والسلفادور. وافق بندر على ذلك، لكنه استغرب تذبذب السياسة الخارجية الاميركية، فلماذا الارتباط بالتزامات لا يمكن الوفاء بها!

شعر ماكفرلين خلال اللقاء بأن بندر يبدي استعداداً للمساعدة. وسرعان ما اتفقا على أن تقدم السعودية الى الكونترا مبلغاً يتراوح بين ٨ و ١٠ ملايين دولار، يتم تسديده بمعدل مليون دولار شهرياً، على ان يتم ذلك في منتهى السرية.

وبما أن بندر يدرك قدرات وكالة الامن القومي على التقاط اتصالاته، فقد بعث برسالة الى الملك فهد مع مبعوث شخصي يبلغه فيها مضمون الاتفاق.

في ذلك الوقت تزايدت التهديدات الايرانية لناقلات النفط في الخليج، وذهب بندر لمقابلة شولتز للتباحث معه في الأمر. وفي الحال بعث الرئيس ريغان برسالة الى الملك فهد يؤكد فيها دعمه للسعوديين في أي مواجهة مع ايران. كذلك أراد السعوديون شراء بضع مئات من صواريخ ستينغر المضادة للطائرات، إنما أثناء المفاوضات وضعت الولايات المتحدة بعض القيود على الصفقة. عندها بعث الملك فهد برسالة سرية من سبع صفحات يتولى الأمير بندر نقلها مباشرة الى الرئيس. وفي البيت الأبيض قرأ الرئيس ريغان الرسالة ثم قال: «نحن لا نفرض شروطاً على

الاصدقاء». وعلى الفور طلب اتخاذ الاجراءات اللازمة لتجاوز الكونغرس، وتم إرسال اربعمائة صاروخ ستينغر سراً الى السعودية. بعد ذلك سافر الأمير بندر الى السعودية، وبموافقة الملك حصل على شيك حكومي بمبلغ ثمانية ملايين دولار كمساعدة سرية الى ثوار الكونترا. وفي هذه الاثناء امن ماكفرلين فتح حساب مصرفي سري رقمه ٤٨ - ٥٤١ في بي آي سي انترناشونال بنك في جزر كايمان. ويوم الجمعة في الثاني والعشرين من حزيران (يونيو) التقى بندر وماكفرلين في البيت الابيض، حيث سلم الثاني الأول بطاقة عليها رقم الحساب. فأبلغه الأمير بندر بانه سيذهب شخصياً الى جنيف حيث يملك منزلاً، لترتيب امر تحويل المال بواسطة مصرف سويسري. واتفقا على استعمال كلمة «سجائر» في محادثتهما الهاتفية حول العملية.

وصل بندر الى جنيف في السابع والعشرين من حزيران (يونيو) وطلب قدوم احد مسؤولي مصرف «سويس بنك كوربوريشن» الى منزله، حيث سلم الشيك السعودي بقيمة ثمانية ملايين دولار ورقم الحساب في جزيرة كايمان، على أن يحول مليون دولار اليه كل شهر بعد ايداع المبلغ الأساسي في حساب المصرف العام بحيث لا يعرف مصدره. في تلك الاثناء كان ماكفرلين قلقاً من التأخير، فاتصل ببندر هاتفياً قائلاً: «ان صديقي لم يحصل على السجائر بعد وهو مدمن على التدخين».

استغرقت المعاملات الشكلية في سويسرا أكثر من اسبوع، وحولت الدفعة الأولى من المبلغ في السادس من تموز (يوليو). بعث ماكفرلين برسالة الى الرئيس يخبره فيها بأن السعوديين يقومون سراً بتحويل المال الى الكونترا، فعبر الرئيس عن تقديره العميق لهذا الموقف. وفي الأشهر الثمانية التالية حول السعوديون الثمانية ملايين دولار الى الكونترا بانتظام.

بعد مناقشاته مع كايسي وكلاريدج عن الاحتياجات العملانية واللوجستية الفورية للكونترا، أرسل الكولونيل أوليفر نورث مذكرة سرية الى ماكفرلين طالباً إذناً بالذهاب الى اميركا الوسطى، فوافق ماكفرلين

وكتب على المذكرة «يجب أن تكون حذراً جداً. لا اجتماعات علنية. ويجب ألا تعرف الصحافة بوجودك في المنطقة».

كان كايسي على علاقة طيبة بالاسرائيليين، فقد أعطاهم تسهيلات كبيرة للاطلاع على الصور التي تلتقطها الأقمار الصناعية الأميركية. وفي المقابل أبدت أجهزة الاستخبارات الاسرائيلية استعدادها الدائم لتقديم خدمات للأميركيين، ولا سيما إذا كانت في الوقت نفسه مفيدة لإسرائيل. وعلى الرغم من أن إسرائيل قد نفت رسمياً أنها تساعد الكونترا، فقد أشارت تقارير عديدة إلى حصول ذلك فعلاً، وإلى تحويل أسلحة أو أموال للثوار عبر وسيط أميركي جنوبي.

وبعد أن كثفت أبحاثي واستفساراتي حصلت على تأكيد من مصدر إسرائيلي بأن بلاده تساعد الكونترا بهدف الحصول على مردود أكبر من المساعدات الأميركية لإسرائيل، مالية كانت أم عينية. وقد أشار المصدر إلى ما سماه «هدية كايسي»، التي لم تكن مجرد صور من الأقمار الصناعية، بل كانت مقداراً هائلاً من المعلومات الاستخباراتية.

أشار المصدر نفسه إلى أن الولايات المتحدة لا تفهم التكتيك الاستخباراتي، على عكس إسرائيل المحاطة بالاعداء. وتبادل المعلومات بالنسبة إلى إسرائيل أكثر أهمية من العلاقات الدبلوماسية. وقال لي المصدر إن مساعدة الكونترا ستبقى في الكتمان، فالنجاح المرئي مرادف للفشل.

وحين سألته عن تفاصيل المساعدة الإسرائيلية، أجاب بأنه لا يعرفها وبأن ثمة حقائق ليست بحاجة إلى تفاصيل. بل قال إن إسرائيل تبيع أسلحة إلى هندوراس البلاد التي ينطلق منها ثوار الكونترا، والجواب قد يكمن هناك.

اتصلت هاتفياً بكايسي وأخبرته بأنني سمعت من مصدر مطلع أن الوكالة طلبت من السعودية تمويل الكونترا، فنفي الأمر بشدة.

- ماذا عن الاسرائيليين؟
قال كايسي: هناك أحاديث كثيرة إنما ما من شيء رسمي بهذا الصدد.
- ماذا عن الجنرال ساغي، الرئيس السابق للاستخبارات العسكرية،
والصور من الأقمار الصناعية؟
- أنه رجل طيب، أعرفه جيداً.
- الصور؟
- لن أتكلم عن هذا الأمر.
- من أين يحصل الكونترا على المال؟
- ليس من المفترض ان نعرف.
ورداً على زعمي أن الوكالة كانت في حالة يأس وقلق من احتمال توقف
عملية الكونترا، قال ان الأمر لم يبلغ حد اليأس، بل برزت مشاكل وسعى
المعنيون الى إيجاد الحلول لها بشيء من التوتر أولاً، ولكن بكثير من
الهدوء بعد ذلك.

- كيف ستحصل على ٢١ مليون دولار من الكونغرس؟
- الديموقراطيون لا يريدون تحمل مسؤولية الرفض.
في صباح اليوم التالي أي في التاسع عشر من أيار (مايو)، اوردت
«الواشنطن بوست» خبراً في الصفحة الأولى فيه تلميح الى احتمال كون
السعوديين والاسرائيليين يقدمون مساعدات الى الكونترا. وقد ورد في
الفقرة الثالثة من الخبر نفي من مسؤول اسرائيلي كبير قال: «نحن لم
نزود الكونترا بالمال، سواء مباشرة أو بطريقة غير مباشرة. ونحن لسنا
وكلاء للولايات المتحدة».

اتصل بي المسؤول الاسرائيلي وكان راضياً عما نشر، فالاسرائيليون
نالوا قسطهم من الشكر والتقدير من دون ان يتورطوا.
وكذلك كان جورج لاودر الناطق باسم وكالة الاستخبارات المركزية
مسروراً، انما أراد بأسلوبه اللطيف نفي توجيه أي طلب رسمي أو غير
رسمي من الوكالة الى السعوديين أو الاسرائيليين او غيرهم للحصول على
مساعدة. وحين أكدت له ان مصادر موثوقة قال ان هذا مستحيل، فقد
تحقق من الأمر بدقة، وتحدث الى كل شخص معني والى جون ماكماهون

بالذات . وعندها أدرك أن كايسي هو أحد مصادري، وأدركت أنا أن لاودر لا يعرف الحقيقة، ولا حتى ماكماهون.

في ٢٤ أيار (مايو) استقبل كايسي طوافة الرئيس ريغان في لانغلي، واصطحبه وسط حشد من موظفي الوكالة لوضع حجر الأساس لمبنى إضافي جديد سيتم تشييده لاستيعاب المزيد من أجهزة الكمبيوتر ومخازن المعلومات. وفي الحفل القى ريغان كلمة قال فيها: «إن عملكم وعمل مديركم وسائر المسؤولين هنا هو محط إعجاب كل الأميركيين».

استمرت ضغوط لجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ على كايسي لحمله على القبول باتفاق يلزمه بإعلامها مسبقاً بأي نشاط جديد يطرأ على عملية سرية حساسة، أو أي عمل من هذا النوع يوافق عليه الرئيس ريغان. ونصّ مشروع الاتفاق الذي وقف وراءه السيناتور موينيهان على وجوب قيام الوكالة بما يأتي:

* تقديم معلومات خطية كافية عند التوقيع على تفويض رئاسي جديد بشأن عملية سرية ما.

* تبليغ اللجنة بالنشاطات الجديدة التي تطرأ على عملية سرية جاري تنفيذها إذا كانت النشاطات المذكورة تحمل حساسية سياسية، أو نالت موافقة الرئيس أو مجلس الأمن القومي.

* تقديم كل المستجدات المتعلقة بالعمليات السرية، وتقرير سنوي شامل عن كل منها.

* الإبلاغ عن أي نشاط للوكالة كانت اللجنة قد أبدت اهتماماً خاصاً به أو تحفظاً عنه.

وقع غولدووتر وموينيهان على الاتفاق في ٦ حزيران (يونيو)، وتوجّه

غاري تشايز المستشار القانوني للجنة الى لانغلي للحصول على توقيع كايسي. لكن هذا الأخير هدد بطرده من المبنى، قبل أن يضطره التهديد إلى التشاور مع مساعديه الى التوقيع على الاتفاق بكثير من الازعاج .

أدرك كايسي أن وزير الخارجية جورج شولتز هو بعد ريغان، الشخص الأكثر أهمية في الإدارة، لأنه رجل الاعتدال والتعقل. وفي ذلك الربيع راقبه كايسي وهو يمر في حالة تحول ضرورية. فقد اجتاز مرحلة التحفظ إلى مرحلة الايمان باستعمال القوة الأميركية سراً أو علناً في مواجهة الارهاب، ودعا إلى التحرك بعد الخروج الأميركي من لبنان وفشل الدبلوماسية في حل مشكلة الارهاب وأصبح مقتنعاً أن مصداقية السياسة الخارجية الأميركية متوقفة على مواجهة الجزائريين الجدد كما سماهم.

وبموجب القرار التوجيهي الرقم ٣٠ الذي وقعه ريغان عام ١٩٨٢ فإن وزارة الخارجية هي المسؤولة عن مواجهة الارهاب، لكن شولتز أراد مشاركة وزارة الدفاع ووكالة الاستخبارات المركزية في الأمر. وأدى هذا الموقف إلى اتخاذ سلسلة من الاجراءات، كتشكيل لجان عمل، وعقد اجتماعات ينسقها البيت الأبيض وموظفو مجلس الأمن القومي. ووضع الكولونيل أوليفر نورث مسودة قرار رئاسي ينص على تشكيل فرق أجنبية مدعومة ومدربة من قبل وكالة الاستخبارات المركزية مهمتها ضرب الارهابيين الذين هاجموا اميركيين أو يخططون للقيام بذلك. تسلم ماكماهون في مكتبه نسخة من المسودة إلا أنه لم يستطع مخابرة نورث إلا بعد منتصف الليل.

صاح ماكماهون قائلاً: «يا للعجب!». هل كان نورث يطمر رأسه في الرمل خلال تحقيقات السبعينات؟ وهل نسي أمر الرئيس ريغان التنفيذي الذي يمنع التورط في عمليات الاغتيال؟ ماذا الذي يحاول أن يفعله بالوكالة؟ قال نورث تعليقاً على هذا الكلام: «نعم سيدي» ثم أقفل السماعة. واعتبر أن ماكماهون يتدخل دائماً لعرقلة الجهود، وأنه فقد أعصابه ولم يعد ذا فائدة لكاييسي.

لجأ هذا الأخير إلى ستانلي سبوركين طالباً منه رأيه القانوني، فاعتبر سبوركين أن الأعمال الموجهة ضد الإرهابيين لا تدخل ضمن تعريف

الاغتيال. فإذا أتت وكالة الاستخبارات المركزية بالوقائع الصحيحة وقلصت المخاطر التي يتعرض لها المدنيون، وإذا وقع الرئيس ريغان التفويض الرسمي اللازم، وتم إبلاغ لجان الكونغرس المعنية بالطريقة الصحيحة، فإن ضرب الإرهابيين يكون مشروعاً وفي حكم الدفاع عن النفس.

إلا أن كايسي لم ينل مثل هذا الضوء الأخضر من وزارة الدفاع (البنتاغون)، حيث لم يشعر الوزير كاسبار واينبرغر بالارتياح لاستخدام السفن الحربية لضرب الإرهابيين في لبنان وروبرت ماكفرلين من جهته أدرك أن العمل الجدي يبقى متعذراً في حال غاب الاتفاق الكامل بين مستشاري الرئيس، ومن هذا المنطلق كان القرار التوجيهي الذي وقعه ريغان في ٣ نيسان (ابريل) مجرد دعوة الى الوكالات الرسمية الست والعشرين لوضع مقترحات حول مواجهة الإرهابيين، الى جانب تأييده المبدئي لمفهوم الضربات الوقائية وعمليات الرد على الهجمات الإرهابية. وفي الليلة نفسها وأثناء مأدبة عشاء أقيمت في واشنطن، دعا جورج شولتز في كلمة ألقاها الى «الدفاع الفعال» واتخاذ «خطوات وقائية» ضد الإرهاب.

اما كايسي فكان ينظر الى المشكلة من زاوية أخرى. فنوع الارهاب الممارس في لبنان من قبل الايرانيين والسوريين يصعب اكتشافه والحصول على أدلة حسية بشأنه. وبالرغم من كونه مقتنعاً بأن ايران وسورية تقفان وراء معظم العمليات الارهابية، إلا انه لا يملك الدليل القاطع الذي يطلبه القانون الأميركي أو حتى المنطق. وبفضل التركيز على ليبيا كشفت المعلومات أن القذافي يتدخل في السودان. وأمكن التأكد من ان ليبيا أرسلت طائرة مقاتلة سوفياتية الصنع من طراز تو - ٢٢ للاغارة على اذاعة سودانية خارج العاصمة الخرطوم. لذلك لم يتردد وزير الخارجية جورج شولتز في التصريح علناً بأن ليبيا قامت بالغارة، إلا ان ما لم يكشفه شولتز هو أنه قد القي القبض على الطيار الليبي الذي اعترف بأن الغارة كانت تدريبية تمهيداً لشن غارات لاحقة مستقبلاً على القاهرة.

أظهرت المعلومات أيضاً ان ليبيا وقعت اتفاقية مع اليونان لتبادل الخبرات والمعلومات البحرية، وهو ما يهدد أسرار الحلف الاطلسي الذي تنتمي اليه اليونان. وفي الولايات المتحدة أصبح لدى مكتب التحقيقات الفدرالي (اف. بي. أي) الدليل على ان لجنة طلابية ليبية في ضاحية من واشنطن متورطة في أعمال تجسسية وارهابية. وهو أمر مقلق جداً لأن الألعاب الأولمبية الصيفية كانت مقررة في الصيف المقبل في لوس انجليس، ولا أحد يريد تكرار تجربة ميونيخ.

* * *

كان القذافي مكروهاً من جيرانه، بحيث ان السودان ومصر والعراق قدمت دعماً سرياً للمعارضة المتمثلة في «الجبهة الوطنية لخلّاص ليبيا». واستمر كايسي في التركيز على ليبيا وحده بنشرة يومية ملخصة لكل ما يجري داخل البلاد وحول القذافي. وقد حث كايسي شولتز على بذل مزيد من الجهد لمواجهة القذافي، وتولى نائب شولتز وصديقه كينيث دام وضع دراسة عن السياسة الاميركية إزاء ليبيا. وفي الثامن عشر من أيار (مايو) تلقى دام من فرع الاستخبارات في وزارة الخارجية دراسة سرية من عشر صفحات عنوانها: «مواجهة الارهاب الليبي». وتراوحت الخيارات التي طرحتها الدراسة بين الاحجام عن أي عمل والرد المباشر، أو العمليات الوقائية، أو حتى قلب النظام.

في اليوم التالي عقد دام اجتماعاً في مكتبه مع عدد من كبار المسؤولين طرحت فيه أربعة مقترحات يدعو أحدها الى «توسيع السياسة القائمة.... على سبيل المثال درس إمكانية تنفيذ عمليات أخرى سرية أو عسكرية». في الثالث عشر من حزيران (يونيو) تسلم بوب غايتس طلباً سرياً من هيو مونتغمري رئيس فرع الاستخبارات في وزارة الخارجية يقول فيه: «في ما يتعلق بالمراجعة الحساسة للسياسة التي يجريها، وجه دام طلباً للحصول على تقييم للتهديد الذي تمثله ليبيا بالنسبة للولايات المتحدة». وكان على غايتس أن يعطي خلال ثلاثة أسابيع الحكم الصحيح، فيقرر ما إذا كان القذافي إرهابياً خطيراً ينبغي رده، أم مجرد شخص مزعج لا

يستحق عناء المواجهة على غرار ما يعتقده الاوروبيون.
 وكان ضابط الاستخبارات القومية لمنطقة الشرق الأدنى وجنوبي
 آسيا قد قام بمراجعة دقيقة لنقاط ضعف القذافي. واتفق خبراء وكالة
 الاستخبارات المركزية واستخبارات البنتاغون (وزارة الدفاع) ووزارة
 الخارجية ووكالة الأمن القومي على ان العقوبات التجارية التي فرضتها
 واشنطن على ليبيا هي أمر مضحك وسخيف، علماً ان سحب الأميركيين
 والبريطانيين العاملين في ليبيا في صناعة النفط قد يخفض الانتاج على
 المدى القصير بنسبة تتراوح بين ٢٥ و ٥٠ في المئة.
 وأظهرت التقارير أن خطة القذافي لتأجيج نار الروح الثورية انقلبت
 عليه وأدت الى خلق تيارات معارضة ترغب في الاطاحة به. وحتى أفراد
 قبيلته أنفسهم دعوه الى التخلي عن سياسته الدكتاتورية التي تهدد
 بعزل القبيلة واستعداد القبائل الأخرى.
 وذكرت المعلومات الاستخباراتية أن القذافي يرتدي سترة واقية من
 الرصاص، وان هناك وحدة عسكرية خاصة تحرس مقره في طرابلس
 الغرب حيث تقع شبكات الاتصالات الرئيسية والاذاعة.
 وتبين أيضاً ان القوى الليبية المعارضة للقذافي في الخارج تلقى دعماً
 من:

- مصر، وهي هاجس القذافي الأكبر.
- العراق، كرد على دعم القذافي لايران في الحرب العراقية - الايرانية.
- المغرب، بالرغم من التحسن الطارىء على العلاقات.
- السعودية، التي يعتبر دعمها بالغ السرية.
- السودان، الذي كان يحاول القذافي دائماً شراءه أو الاستيلاء عليه.
- تونس، بالرغم من العلاقات الوثيقة بين القذافي وبين أحد الوزراء
 الرئيسيين الذي يتلقى مساعدة مالية من الزعيم الليبي.
- وتضم اللائحة ثلاث دول من أصل ست تقع على حدود ليبيا، علماً أن
 القذافي في حالة حرب مع دولة رابعة هي التشاد.
- واعتبر خبراء الاستخبارات الاميركيون ان مصر والجزائر بنسبة أقل
 هما مفتاحا الضغط العسكري او غيره على القذافي. واتفق ممثلو أجهزة

الاستخبارات على ان للدولتين تحفظات جدية على التعاون مع الولايات المتحدة في أعمال سرية هدفها الاطاحة بالقذافي، وهذه التحفظات تعود جزئياً الى الاعتقاد بعدم وجود رغبة أو قدرة لدى الولايات المتحدة على المساهمة الفعالة والمجدية في الأمر، وعلى عجزها عن ابقاء مثل هذه الأعمال طي الكتمان. واستنتجوا أيضاً ان هناك استياء داخل الجيش الليبي، وأن متابعة العمليات الداخلية والضغط الخارجي قد تؤدي الى عمل ضد القذافي، كما أن نائبه الرائد عبد السلام جلود إضافة الى قائد الجيش ونائبه يملكون أوجه الدوافع للقيام بذلك. لكن احتمال اندلاع ثورة شاملة اعتبر مستبعداً.

أخذ التقدير يرتدي شكله النهائي مع معارضة وزارة الخارجية للاستنتاجات التي تدعم القيام بعملية سرية لإضعاف القذافي أو الإطاحة به. غير ان ممثلي الأجهزة الرسمية الأخرى تابعوا السير على خط الحزم وجاء في الصفحة الخامسة من تقريرهم: «نعتقد أن المجموعات المنفية الى الخارج تستطيع بشيء من الدعم الجدي البدء بحملة من التخريب والعنف تتحدى سلطة القذافي. وإذا اقترنت هذه الأعمال بحملة دعائية، وضغط دبلوماسي خارجي، وضغط اقتصادي واسع، فإن العناصر العسكرية المستاءة قد تلجأ الى محاولات الاغتيال أو تتعاون مع مجموعات المعارضة في الخارج ضد القذافي. إلا أن الثقة الشاملة في ليبيا تبقى مع ذلك أمراً مستبعداً».

بدا من لهجة التقرير أن هناك دعوة للمساعدة في عملية اغتيال تطل شخص القذافي، وفي ذلك ما يناقض الأمر التنفيذي رقم ١٢٣٣٣ الصادر عن الرئيس ريغان عام ١٩٨١ والقاضي بمنع تورط أي شخص يحمل الصفة الرسمية الأميركية في عملية اغتيال.

وجاء في التقرير: «لا يمكن لأي عمل لا يدعو الى إسقاط القذافي أن يؤدي الى نتائج ملموسة على صعيد تغيير السياسة الليبية التي تعاني من نقاط ضعف يمكن استغلالها من خلال برنامج واسع يتم التعاون فيه مع عدة دول سياسياً واقتصادياً وعسكرياً»...

إلا أن مصادر في وزارة الخارجية عارضت هذه الأفكار، معتبرة أنها

تستند الى معلومات متطرفة وغير متماسكة حول ما يجري داخل ليبيا، ومؤكدة أن القذافي محصن أمنياً بحيث يستطيع إجهاض أي محاولة انقلابية.

صدر التقرير في تقرير من ٢٩ صفحة، وحمل صفة «سري للغاية» مع المفاتيح الآتية: «أمبرا» وتعني أنه يحتوي على اتصالات معترضة، «نوفورن» وتعني عدم جواز اطلاع أي شخص أجنبي عليه، «نوكونتراكت» وتعني عدم جواز الإطلاع عليه من قبل المواطنين المتعاقدين، «بروبين» وتعني أنه يضم معلومات مأخوذة من مؤسسات تجارية، «أوركون» وتعني ان نسخ التقرير معدودة.

حمل التقرير تاريخ ١٨ حزيران (يونيو)، وسرعان ما تحول الى مصدر للجدل بين بعض مسؤولي الإدارة الذين سمح لهم بقراءته والوقوف على دعوته الصريحة الى عمليات عسكرية والى حث العسكريين الليبيين على اغتيال القذافي.

في الرابع من تموز (يوليو) أصدرت وكالة الاستخبارات المركزية دراسة سرية جديدة عن ليبيا جاء فيها أن القذافي مستمر في العمل ضد مصالح الولايات المتحدة، وأن مصدر القلق الأكبر في المرحلة الراهنة هو نشاطه في السودان. وتابعت الدراسة انه ليس من المستبعد حصول عمل إرهابي ليبي داخل الولايات المتحدة ينفذه عملاء ليبيا الموجودون بين الطلاب الليبيين الألف وخمسمئة الذين يدرسون في الجامعات الأميركية. وحول إمكانية امتلاك القذافي لسلح نووي قالت الدراسة: «ليس من المتوقع حصول ليبيا على قدرة عسكرية نووية في السنوات العشر المقبلة». في هذه الأثناء بدأت مجموعة مشتركة من أجهزة الاستخبارات الأميركية بوضع الخطط لتقديم دعم سري الى المعارضين المنفيين واستعراض العمليات السرية الممكنة. وقد اسهمت الحرب الكلامية الدائرة بين واشنطن وطرابلس في تغليب الآراء المتشددة مما انعكس على

طبيعة النتائج التي تم التوصل إليها.

تسلم ماكماهون التقارير التي وضعتها المجموعة المشتركة لأن كايسي كان خارج واشنطن، وكان ماكماهون يعرف تاريخ وكالة الاستخبارات المركزية مع ليبيا. ففي السنوات التي تلت عام ١٩٦٩ مباشرة عندما تسلم القذافي الحكم، حصلت مناقشات عن محاولة الإطاحة به لكن وزارة الخارجية عارضت ذلك ونجحت في فرض رأيها. وقد اتفق مدير الوكالة يومها ريتشارد هلمز مع وزارة الخارجية بأنه لم يكن من سبيل لتنفيذ انقلاب ضد القذافي. وأثناء عهد كارتر سأل تيرنر مرة ماذا يمكن عمله بصدد القذافي، فأجابه ماكماهون الذي كان آنذاك نائب المدير لشؤون العمليات، بأن الوكالة لا تستطيع حيال القذافي شيئاً.

وبدا لماكماهون ان المجموعة التي وضعت التقارير لا تعلم ان القوى في الخارج عاجزة عن إرسال زورق مطاطي واحد الى شواطئ ليبيا، فكيف ستفعل في الاطاحة بالقذافي ومن ثم حكم ليبيا. والأخطر من ذلك ان القذافي اخترق صفوف المعارضة وتتبع كل خطوة يقوم بها اعضاؤها. تحرك ماكماهون على الفور ووجه الى المعنيين أسئلة تفصيلية يعرف سلفاً ان أحداً لا يملك أجوبة عنها، مثال ما هو عدد حراس القذافي الشخصيين، وما هي فرص نجاح أي عمل ضده.

وذكر ماكماهون بالأمر الرئاسي الذي يمنع التورط في عمليات اغتيال، لأن أي عملية سرية لدعم المعارضة الليبية سوف تنتهي باغتيال القذافي إذا قدر لها النجاح.

عندما عاد كايسي الى واشنطن أبدى تأييده لنائبه في بعض آرائه، ومنها ان حلفاء أميركا وخصوصاً في أوروبا، لن يوافقوا على عملية سرية ضد ليبيا. وكان كايسي يشعر بالغضب لأن القذافي يكسب الاحترام في أوروبا بدل ان يخسره، والاتفاقية الليبية اليونانية خير مثال على ذلك. وإذا مضت الولايات المتحدة في العملية قدماً لوحدها، فإن ذلك سيتسبب بعزلة دبلوماسية لها. كما أنه لم يكن هناك دعم سياسي داخل الادارة لمثل هذه العملية. ومحاولة الانقلاب في الثامن من أيار (مايو) أظهرت فقط ان هناك فرصة للإطاحة بالقذافي، إلا انه لم يقم بعمل خطير لتبرير مثل

هذه الخطوة. يضاف إلى ذلك أن المشاكل التي تتعرض لها عملية نيكاراغوا داخل الكونغرس جعلت كايسي في غنى عن مواجهة جديدة من هذا النوع.

في ٢٢ حزيران (يونيو) وجد كايسي في علبة البريدية رسالة سرية من المدعي العام ويليام فرنشي سميث، تحتوي على ملخص لتحقيق أجراه مكتب التحقيق الفدرالي (اف بي آي) منذ حوالي السنتين. ففي ١٣ تموز (يوليو) ١٩٨٢ اعترضت وكالة الأمن القومي اتصالات بين مكتب شركة ميتسوبيشي اليابانية في واشنطن واليابان، أوردت فيها ميتسوبيشي حرفياً معلومات سرية من ملخص الأمن القومي الصادر في ٧ و ٩ تموز (يوليو). وذكرت ميتسوبيشي في بيانها معلومات عن تحركات القوات العراقية والإيرانية، واحتشاد ١٢٠ ألف جندي إيراني يقابلهم ٨٠ ألف عراقي عند نقطة معينة من الحدود. كما قالت إن بعض المعلومات تشير الى أن سقوط الرئيس العراقي هو شرط من شروط الشروع في مفاوضات سلام.

ونسبت ميتسوبيشي معلوماتها إلى مصدر في الإدارة الأميركية من غير أن تسميه، كان قد نقلها الى شركة استشارية في واشنطن تتعامل بدورها مع ميتسوبيشي. وفي ٢٩ تموز (يوليو) ١٩٨٢ اعترضت وكالة الأمن القومي اتصالات جديدة للشركة اليابانية تحتوي على معلومات مهمة مستقاة من ملخص للأمن القومي وضع قبل ثلاثة أيام. وحيال ذلك طلب رئيس وكالة الأمن القومي لنكولن فاوور إجراء تحقيق عاجل بالأمر لمعرفة مصدر تسرب المعلومات.

توصلت تحقيقات مكتب التحقيقات الفدرالي الى توجيه أصابع الاتهام الى تشارلز واترمان أحد كبار المحللين في وكالة الاستخبارات المركزية ونائب رئيس مجلس الأمن القومي، الذي أعطي الضوء الأخضر للتعامل مع الشركة الاستشارية المذكورة التي تصدر كل شهرين نشرة غنية

بالمعلومات عن الشرق الأوسط. وعندما سقط واترمان في اختبارات كشف الكذب التي اخضع لها عام ١٩٨٣، أوصى مكتب الأمن في وكالة الاستخبارات المركزية بوجوب استقالة واترمان، لكن كايسي بموافقة ماكماهون رفض هذه التوصية، لأن مدلول الاستقالة أخطر على الوكالة من كشف أرقام خالية من الأهمية عن حرب الخليج، فقرر إعطاء واترمان إجازة قسرية غير مدفوعة لمدة أسبوعين.

غير أن مكتب التحقيقات الفدرالي لم يتوقف عند هذا الحد، بل تابع ملاحقة المسألة بعد اعتبارها قضية تجسسية جزائية، فأعطي واترمان بنتيجة ذلك إجازة مدفوعة ابتداءً من كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٣.

والآن بعد سبعة أشهر من ذلك ها هو المدعي العام سميث يبلغ كايسي في رسالته بأن وزارة العدل قد لا تلاحق واترمان خوفاً من كشف معلومات حساسة ومصادر سرية، لكن ذلك يرتب على الوكالة واجب التحرك كالإقدام على فصل واترمان وإصدار بيان يشرح الأسباب.

اعتبر كايسي كلام سميث تهرباً من المسؤولية وإلقاء الكرة في ملعبه بعدما عجزت التحقيقات عن اكتشاف مصدر تسرب المعلومات، فاستدعى ستانلي سبوركين وأطلعته على رسالة سميث ونسخة من تقرير لوزارة العدل عن التحقيق. وسبوركين من جهته كان مقتنعاً ببراءة واترمان، خصوصاً وأن جدول مواعيده يؤكد أنه لم يجتمع مع أحد من الشركة الاستشارية وقت حصول التسرب، كما أن الشركة نفسها نفت أن يكون هو مصدر التسرب. وسبوركين لا يوافق في أي حال على استعمال مكشاف الكذب ولا يؤمن بنتائجه، على عكس كايسي الذي أخبر واترمان وطلب منه الحضور إلى مكتبه في اليوم التالي.

شعر واترمان بشيء من السرور وهو متجه بسيارته إلى لانغلي، فمعاناته التي دامت سبعة أشهر سوف تنتهي بطريقة أو بأخرى، ومعها قد ينتهي عمله في الوكالة الذي بدأ عام ١٩٦٤. وقد خدم واترمان في بيروت والقاهرة وعمّان، ثم عاد إلى بيروت قبل أن يصبح رئيس المركز في السعودية. وهو مقتنع ببراءته وبأنه لم يسرب أي معلومات سرية إلى جماعة الشركة الاستشارية، بل كان حديثه معهم عن الحرب العراقية

الإيرانية يدور حول ما تتناقله وسائل الإعلام. عندما وصل واترمان الى مكتب كايسي شرح له هذا الأخير مضمون رسالة المدعي العام وأعطاه تقرير وزارة العدل. فنفى واترمان من جديد كل الاتهامات الموجهة اليه، لكن كايسي الذي أكد له وقوفه الى جانبه واقتناعه ببراءته سلّم بعجزه عن المناورة. وبعد أخذ وردّ أجل كايسي اتخاذ أي قرار لمزيد من التفكير.

وقع كايسي في حيرة من أمره، فإذا كان رجاله مكلفين بجمع المعلومات لا بد لهم من مبادلة بعض ما يعرفونه بالجديد الذي لا يعرفونه، كما عليه هو بالذات أن يحميهم إذا ارتكبوا أي خطأ لا أن يتخلّى عنهم كما فعل ستان تيرنر عام ١٩٧٧، عندما طرد اثنين من رجاله لاتصالهما بعميل الوكالة السابق ادوين ويلسون. وما زاد في حيرته أن واترمان رجل محترف، يعرف حدوده ويدين بالولاء الكامل للوكالة.

في اليوم التالي خابر كايسي واترمان واستدعاه الى اجتماع جديد أبلغه فيه بطريقة غير مباشرة أن سنواته العشرين في الوكالة انتهت، فقبل بالأمر الواقع...



تسببت الخلافات الكثيرة التي ثارت حول عملية نيكاراغوا بتململ داخل مديرية العمليات في وكالة الاستخبارات المركزية، وخشي البعض أن يوجه الرأي العام والكونغرس نيران الانتقاد الى الوكالة من جديد، ووسط هذا الجو المتلبد قرر كايسي في أواخر حزيران (يونيو) إجراء بعض التغييرات وإيجاد بديل يحل محل نائبه لشؤون العمليات جون ستين، فوقع اختياره على كلير الروي جورج الذي يعمل في صفوف الوكالة منذ الخمسينات. أما ستين فتم نقله الى المفتشية العامة للوكالة.

والفارق بين جورج وستين في نظر كايسي كبير، فالأول يتقن فن البقاء ويمتلك خبرة اكتسبها في عهده بالحرب الباردة، في حين أن الثاني كثير التحفظ والحذر.

في تموز (يوليو) انتزع عضو الكونغرس تشارلي ويلسون الموافقة على خمسين مليون دولار أخرى لعملية أفغانستان، فبلغ المجموع مع الأموال السابقة ١٢٠ مليون دولار، مع احتمال مضاعفة المبلغ في السنة التالية. وبما أن السعوديين تعهدوا بتقديم مبالغ مساوية لما يقدمه الأميركيون، فإن المجاهدين الأفغان قد يغنمون في نهاية المطاف نصف مليار دولار. وهذا الأمر أفرح كايسي، لكنه لم يشأ مع ذلك المغالاة في وضع بيض العمليات السرية في سلة واحدة.

واستطاع كايسي من ناحية أخرى الحصول على مبالغ صغيرة للبقاء على عمليتين سريتين أخريين، هما عملية دعم المقاومة الكمبودية بمبلغ ٥ ملايين دولار مع السعي إلى مدتها باثني عشر مليوناً في نهاية السنة، ودعم المعارضة الأثيوبية بمبلغ ٥٠٠ ألف دولار إلى جانب الدعم السري من السعوديين، مع أن هذه المعارضة ذات توجه يساري إلى حد ما. وفي الحالتين كان كايسي يرغب في الرقص بحذر مع الشيطان. وهو قد رأى في حركات المقاومة المعادية للشيوعية وحدة متكاملة، في نيكاراغوا، وأفغانستان، وأنغولا، والحبشة، وكمبوديا. كانت المعركة واحدة تجري في ساحة واحدة، وفقاً لـ «عقيدة ريغان» كما يفهمها كايسي.

في ذلك الوقت كانت الزيادات التي قررها كايسي لتوسيع أعمال الدعاية المرافقة لعمليات الوكالة السرية قد تراكت، فعدد العمليات السرية فاق العشرين ومُتلّقوا الدعم في الخارج كُثُر، من صحف ومعاهد وغيرها من المؤسسات.

وفي عام ١٩٨٣ وزع كايسي أموالاً طائلة ترويجاً لفكرة نشر صواريخ بيرشنغ ٢ في أوروبا الغربية، ونالت الصحافة الأوروبية القسط الأوفر من هذه الأموال. وكما كان متوقعاً عمدت لجنة الاستخبارات في الكونغرس إلى تخفيض الاعتمادات المخصصة للدعاية على الرغم من اعتراضات كايسي ومحاولاته. وقد استند الديموقراطيون في موقفهم إلى أن الحملات الدعائية سوف تعتبر تدخلاً في الشؤون الداخلية لدول حليفة أعضاء في الحلف الأطلسي، لا سيما أن صواريخ بيرشنغ ٢ تحولت إلى موضوع سياسي حار في بريطانيا وألمانيا الغربية وإيطاليا.

وعبثاً حاول كايسي إقناع أعضاء اللجنتين بأن الملايين التي يطلبها تكفي بالكاد للحفاظ على الشبكة الدعائية التي كوَّنتها الوكالة، فتم سحب المال من موازنة الوكالة، وطلب من كايسي استعمال أرصدة احتياطية لدى بعض الكتاب الأوروبيين بالمال.

وما تعرض له كايسي والوكالة كان من ضمن سياسة عصر النفقات التي يتبعها العديد من أعضاء الكونغرس، ولا سيما السناتور ويليام بروكسمير من ولاية ويسكونسن المعروف بحملاته الهادفة الى الحد من إهدار أموال المكلفين. ومرة فتح بروكسمير تحقيقاً لاكتشاف سبب ارتفاع الأرقام في موازنة عسكرية معينة، مما اضطر الجنرال ويليام أودوم رئيس استخبارات الجيش، الى التدخل لحماية لخطه وضع أجهزة تنصت الكترونية في مركز عسكري ترفيهي أميركي في الخارج يستعمله فريق عسكري سوفياتي بصورة منتظمة.

على صعيد آخر نظر كايسي بقلق الى صراع الكنيسة الكاثوليكية في نيكاراغوا التي يرأسها الأسقف ميغيل أوباندو برافو مع النظام السانديني. فقد شنت وسائل الاعلام الرسمية حملة عنيفة عليه، واعتبرته صحيفة لاباريكادا صديقاً حميماً وندياً للديكتاتور المخلوع سوموزا، كما أظهره رسم كاريكاتوري يجهد في ثني صليب عادي لتحويله الى صليب معقوف... رمز النازية.

وما كان من كايسي إلا أن حاول مد الكنيسة النيكاراغوية بمبلغ ٢٥ ألف دولار، فعرف دانييل موينيهان بالأمر وسارع الى ثنيه عن عزمه حفاظاً على موقع الأسقف برافو وحياته أيضاً.

وبنتيجة ذلك أغلقت قناة سرية للوكالة تمر عبر مؤسسة دينية كاثوليكية في بولندا، لتقديم دعم مالي يتراوح بين ٢٠ و ٣٠ ألف دولار لنقابة «التضامن».



مع بداية حملة الانتخابات الرئاسية عام ١٩٨٤ وجد كايسي نفسه مضطراً الى البقاء بعيداً عن أي نشاط بحكم موقعه، لكنه تمكن بعد

اجتماعات عديدة له مع منسق حملة ريغان ادوارد رولنز، من تكوين اقتناع راسخ بأن ريغان سيفوز بولاية جديدة.

كانت الحقائق الثلاث التي يأخذها كايسي عادة الى منزله ليلاً تحتوي على اكداس من الصحف والقصاصات والمجلات، ليتتبع وسائل الاعلام بعين المحلل. فالمعلومات العامة او «المصادر المطلعة» قد تكشف له حقائق عما يجري داخل الادارة من دون علمه. وفي الثلاثين من آب (اغسطس) نشر نبأ في «الواشنطن تايمز» التي أسسها القس سون ميونغ مون، يزعم ان كايسي سوف يترك عمله في وكالة الاستخبارات، وأن البحث جارٍ لاختيار خلف له من بين خمسة أسماء مطروحة. ونسب كاتب الخبر معلوماته الى «مسؤولين رفيعي المستوى»، والى «العارفين بشؤون البيت الأبيض». كما قال ان المرشح الأوفر حظاً للحلول محل كايسي هو جايمس بايكر رئيس موظفي البيت الأبيض. وبعد خمسة أيام قرأ كايسي في صحيفة «النيويورك بوست» خبراً حول اعتزامه ترك الوكالة والعودة الى حياته الخاصة. وهنا أيضاً كان بايكر خليفته المتوقع.

والواقع أن كايسي فكر جدياً بتوجيه طلب الى ريغان بإعفائه من مهامه متى أعيد انتخابه رئيساً، لكن جون ماكماهون وسواه من مسؤولي الوكالة ناشدوه بعدم القيام بذلك على اعتبار أنه الوحيد القادر على الحفاظ على زخم الانطلاقة الجديدة للوكالة وتأمين دعم الرئيس ريغان لها. وقد تأثر كايسي بموقف زملائه وعدل فعلاً عن رأيه.

بدأت الأسئلة والشائعات تتكاثر، حتى أن انطوني موتلي استوضح كايسي ما إذا كان بايكر سيحل محله، فنفى كايسي ذلك بشدة.

ومعلوم ان كايسي تعاون مع واينبرغر وكلارك وكيركباتريك على الحيلولة دون تعيين بايكر مستشاراً للأمن القومي في السنة الماضية، إلا انه لم يكن من الواضح لدى كايسي كيف يمكن إبعاد بايكر عن منصب مدير وكالة الاستخبارات المركزية، فهو لا يستطيع فرض «فيتو» عليه.

وخشي كايسي أن يكون البيت الأبيض مصدر الشائعات، تمهيداً لتنحيته بعد فوز ريغان بالانتخابات على منافسه الديموقراطي والتر مونديل. وكايسي يعلم ان بايكر يسعى الى اكتساب خبرة في السياسة

الخارجية، والى تحقيق طموحات أوسع، كأن يصبح وزير خارجية في إدارة جورج بوش في حال أصبح هذا الأخير رئيساً.

وبعد تردد قرر كايسي مواجهة الحقيقة، فبعث برسالة الى ريغان يعبر فيها عن قلقه إزاء ما نشرته الصحفتان، ويعرب عن رغبته في الاستمرار مديراً للوكالة طالما رغب الرئيس في ذلك. وسرعان ما اتصل به ريغان ماحضاً إياه دعمه الكامل ومؤكداً له بقاءه مديراً للوكالة طيلة وجوده في البيت الأبيض. فتنفس كايسي الصعداء وغمره شعور بالفرح العارم، مكبراً في ريغان تمسكه برجاله وحلفائه.

خلال شهر أيلول (سبتمبر) امضى كايسي وقتاً طويلاً في مقر وكالة الاستخبارات المركزية في لانغلي لتنبيه معاونيه وموظفيه الى احتمال حدوث عملية إرهابية في الأسابيع الأخيرة من الحملة الانتخابية. فراح يستدعي الضباط والمحللين والمسؤولين الى مكتبه، ويزور المكاتب ويتنقل في الأروقة. وأفهم الجميع ان الوضع يستدعي البقاء في حالة تأهب واستنفار تحسباً لأي طارئ ولأي عمل مجنون يهدف إلى إظهار الولايات المتحدة في مظهر العاجز. فالانعكاسات السياسية التي قد تترتب على ذلك كثيرة، ومصير ريغان نفسه في الميزان.

وقد امضى كايسي سبعة عشر شهراً يسخر الامكانيات المتوافرة لمجابهة هذه المشكلة، من التدريب، وتبادل المعلومات، وتطوير شبكة تشمل نحو مائة بلد. وتم بالفعل تحسين قدرات أربعين دولة من حيث التدريب العسكري وانقاذ الرهائن وحماية الشخصيات الرسمية. وتولت الوكالة على سبيل المثال تدريب ستين لبنانياً على هذه الفنون. وانكب نحو خمسين شخصاً في مقر الوكالة على التعامل مع مشكلة الارهاب، بالاضافة الى عشرات غيرهم في وكالة الأمن القومي وفي أجهزة الاستخبارات العسكرية. ومن النتائج الملموسة للجهد ان الاستخبارات علمت ان تحركات سفير اسبانيا في لبنان مراقبة، واقتُرحت وكالة الاستخبارات المركزية عليه ان يغادر لبنان، إلا انه لم يفعل وقد اختطف في وقت لاحق.

أدى الاهتمام بالارهاب الى توارد تقارير كثيرة وفيض من المعلومات كثير منها مشكوك في قيمته. ومن الناحية العملية لم تنجح وكالة الاستخبارات المركزية في اختراق مجموعات الارهابيين في الشرق الأوسط. واعتبر كايسي ان سبب ذلك هو معرفة الارهابيين ان عملاء الوكالة لا يستطيعون ان يقتلوا لأن الاغتيال محظور عليهم، في حين أن الاختبار الأول الذي يخضع له من ينضم الى مجموعة ارهابية هو إقدامه على قتل شخص ما.

بعض أهم المعلومات أتى في تقارير مصنفة تبين أن المتفجرات والقنابل الموقوتة تنقل بواسطة إيرانيين يعملون من سفارتهم في دمشق تحت ظل الحصانة الدبلوماسية. وفي آب (اغسطس) وردت تقارير تبين أن متفجرات نقلت إلى لبنان حيث فقد أثرها. ومع رحيل قوات المارينز أصبح منزل السفير الأميركي والسفارة الأميركية في المنطقة الشرقية (المسيحية) من بيروت التي تعتبر آمنة نسبياً الهدفين الرئيسيين للإرهاب. وراح خبراء وكالة الاستخبارات المركزية ووكالات الاستخبارات الأخرى يبحثون بين سطور التقارير عن الدلائل التي تشير إلى إمكانية حدوث هجوم، إلا أن المعلومات لم تكن دقيقة بحيث تؤدي إلى دق ناقوس الخطر.

في الساعة الحادية عشرة والدقيقة الأربعين من قبل ظهر يوم الخميس في العشرين من أيلول (سبتمبر) دخلت شاحنة تحمل لوحة دبلوماسية إلى ساحة السفارة الأميركية في بيروت الشرقية، شاقة طريقها حول صف متعاقب الترتيب من الحواجز الاسمنتية المسلحة الموضوعة لأرغام السيارات على تخفيف سرعتها. ولم يستطع أحد الحراس أن يطلق النار على الشاحنة لأن بندقيته تعطلت، ففتح حارس السفير البريطاني الذي كان في زيارة للسفارة النار على الشاحنة مفرغاً فيها خمس رصاصات، فأتجهت نحو سيارة متوقفة على مسافة تبعد نحو عشرة أمتار عن المنحدر المؤدي إلى المرباب الواقع تحت مبنى السفارة، حيث انفجرت محدثة حفرة قطرها ثمانية أمتار.

قتل في الانفجار ما لا يقل عن أربعة وعشرين شخصاً بينهم عسكريان أميركيان، وجرح تسعون آخرون من ضمنهم السفير الأميركي رجينالد بارثولوميو الذي طمره الركاب قبل أن يخرج مصاباً بجروح طفيفة فقط. أظهرت صور استكشافية التقطتها الأقمار الصناعية أن الشاحنة، أو شاحنة مماثلة لها، كانت تتدرب خارج مبنى مشابه لمبنى السفارة في منطقة البقاع. واستنتجت الاستخبارات الأميركية أن بصمات «حزب الله» والشيخ محمد حسين فضل الله منطبعة على الهجوم الجديد، كما كانت منطبعة على عمليتي تفجير السفارة ومقر المارينز عام ١٩٨٢. وأدرك

كايسي أن أحدا في البيت الأبيض لا يريد الرد في الفترة القصيرة التي تسبق الانتخابات.

أحد أكثر التقارير أهمية بعد عملية التفجير ورد من مقدم في الاستخبارات اللبنانية. فقد أظهر التخطيط الدقيق للعملية وقال ان الشاحنة تركت بيروت الغربية ذات الغالبية الاسلامية، وتبعها في سيارة بي ام دبليو عنصران مشاركان في العملية يرتديان بزتين من بزات الشرطة اللبنانية. وفي طريقها الى السفارة الاميركية اصطدمت الشاحنة صدفة بسيارة أوبل صغيرة، فترجل سائق الأوبل وحاول ان يتحدث الى سائق الشاحنة. إلا أنه وجد السائق صامتا شاردأ، لا يتلفت يسرة أو يمنة. عندها ترجل العنصران المرافقان من سيارتهما وقدا الى سائق الاوبل الفي ليرة لبنانية (نحو ثلاثمائة دولار يومها) توازي أضعاف كلفة تصليح سيارته. أخذ السائق المال ثم تابع سيره. وقد سمع شخص لبناني شاهد هذه الحادثة دوي الانفجار في السفارة الاميركية، فذهب الى الاستخبارات اللبنانية وأدلى بما لديه. وبدأت قصة الشاهد صحيحة على الرغم من عدم العثور على سائق سيارة الأوبل. واستنتج التقرير ان سائق الشاحنة كان مخدراً قبل قيامه بمهمته الانتحارية.

طلبت الاستخبارات اللبنانية أكثر من المبلغ المخصص لها سنوياً والبالغ مليوني دولار، فوعد كايسي ان يأخذ الطلب بعين الاعتبار. وكان اللبنانيون يعملون ما في وسعهم لجمع معلومات عن الهجمات الارهابية، والعلاقة بين وكالة الاستخبارات المركزية والاستخبارات اللبنانية تتوطد باستمرار.

وفي المقابل لم يكن كايسي يثق بالاسرائيليين، فهو يعرف أنهم اخترقوا لبنان وسورية بعملاء من الدرجة الاولى. لكنهم لسبب ما، لا يزودونه بمعلومات قد تنقذ حياة اميركيين من الخطر. والعلاقات بين الموساد ووكالة الاستخبارات المركزية تدهورت بعدما اجتاحت اسرائيل لبنان وبعد إقدام واشنطن على سحب المارينز. وقد مثل لبنان كارثة للبلدين، وما من شيء يوتر العلاقات مثل الفشل المشترك. كما أن مسؤولي الموساد سخروا مراراً من وكالة الاستخبارات المركزية. وقد وصفهم بيتر ماندي

«باللاعبين الذين لا يجيدون اللعب»، وماندي هو الرجل الثاني في الموساد والمشف على الارتباط مع وكالة الاستخبارات المركزية، ففي لبنان لم يكن يسمح لعملاء وكالة الاستخبارات المركزية والموساد بالتعاون مباشرة. ورأى الأميركيون ان ماندي شحيح لا يزودهم بالمعلومات إلا إذا كان ذلك يخدم المصالح الاسرائيلية.

وبلغ التوتر حداً بات معه المسؤولون في لانغلي لا يرون نفعاً من العلاقة مع الموساد. لذا قرر كايسي إرسال جون ماكماهون الى اسرائيل لممارسة الضغط على الموساد وحث مسؤوليها على تقديم المعلومات التي يملكونها عن أي هجوم محتمل على مرفق أميركي. لكن ماكماهون لم يحقق إلا تقدماً سطحياً، فالموساد مثل وكالة الاستخبارات المركزية لا تثق بأحد.

عقدت عملية التفجير الجديدة مشاكل الاستخبارات، لا بل كادت تشل النشاط نهائياً، وكان لا بد لكايي من تقديم تفسير لما حدث الى البيت الأبيض، فقال ان العلة تكمن في ما فعله تحقيق تشيرش وادارة كارتر بالوكالة، فقد سحقها سحقاً، وهو لم يتمكن خلال أربع سنوات من بناء شبكة مصادر بشرية فعالة. وذكر كايسي على سبيل المثال إن الرئيس كارتر أوقف الدفعات السرية للملك حسين عام ١٩٧٧ عندما كشفت الصحافة امرها. وفي ظل كايسي بدأت وكالة الاستخبارات المركزية عملية سرية جديدة لجمع المعلومات بالتعاون مع الاردنيين حول الإرهابيين ومنظمة التحرير الفلسطينية، لكن الملك حسين أبدى حذراً وتحفظاً فهو لم ينسَ بعد ما فعله به كارتر.

اقتنع الرئيس ريغان بما قاله كايسي، وبعد ستة أيام من التفجير كان في ولاية أوهايو في جولة انتخابية، فسأله أحد الطلاب عن الأمن في السفارات الأميركية، وأجاب ريغان «أننا نعاني اليوم من نتائج التدمير شبه الكامل لقدرات الاستخبارات الأميركية الذي حدث قبل وصولي الى البيت الأبيض. ففي الماضي كان التجسس معتبراً أمراً غير نزيه يوجب التخلص من عملاء الاستخبارات.... وقد تم ذلك الى حد كبير».

في اليوم التالي رد كارتر على كلام ريغان بعنف قائلاً ان تهمة ريغان

كانت «مهيئة شخصياً وخطيرة الى حد لا يمكن تجاهل مضاعفاتها». وتابع كارتر بعد اعتباره التهمة «خاطئة كلياً» القول بأن المصائب في الشرق الأوسط كانت نتيجة «سياسة الرئيس العميقة التصدد والاجراءات الامنية غير الكافية في مواجهة خطر محتم».

كذلك رد تيرنر علناً، بصوت مرتجف أمام الصحافيين: «ان تعليقات الرئيس ريغان غير رزينة وغير جديرة بأن تصدر عن رئيس. ان ريغان هو الذي دمر وكالة الاستخبارات المركزية بتعيين أشخاص موضع شبهة... لقد سَيَّس وكالة الاستخبارات المركزية بتعيين كايسي». وتساءل، «ماذا تقرأون الآن عن وكالة الاستخبارات المركزية؟ تقرأون عن مدير ضالع في صفقات مالية مشبوهة ومتورط في جدل قانوني حول الحرب السرية في نيكاراغوا.... لا عجب في أنهم لم يكونوا يجمعون المعلومات في بيروت، فهم منشغلون بمحاولة زعزعة حكومة نيكاراغوا».

قرأ كايسي الاتهام والرد بدقة، إلا انه لم يكن لينجرف الى اتخاذ موقف من الفريقين، فأحجم عن التعليق العلني. والقضية في رأيه ليست اعداداً ولا اموالاً أو موظفين، بالرغم من أن هذه كلها كانت جزءاً منها. ان المشكلة الحقيقية تكمن في جو عدم الثقة او التشكك الذي عززه تيرنر. فبدلاً من ان تكون الروح السائدة في الوكالة روح الاقدام، جعلها تيرنر روح تراجع وتخاذل.

بعد أن أمضى طيلة فصل الصيف يكتم غيظه بعد اضطرابه الى الاستقالة من منصبه كضابط الاستخبارات القومي لأميركا اللاتينية، أدلى جون هورتن بحديث الى مراسل لاهدي صحف مدينة بورتلاند في ولاية ماين، لمح فيه الى أن كايسي ضغط عليه لإعادة النظر في دراسة بالغة الأهمية من غير ان يكشف أنها تتعلق بالمكسيك. وأضاف ان موقفه المعارض لموقف كايسي دفعه الى الاستقالة.

لم يصل النبأ الى واشنطن الا بعد ثلاثة أسابيع، وفي ٢٨ أيلول

(سبتمبر) نشرت صحيفة نيويورك تايمز في صفحتها الأولى خبراً مفاده أن أحد محلي وكالة الاستخبارات المركزية ترك عمله بعد اصطدامه مع كايسي حول قضية تتعلق بالمكسيك.

انزعج بوب غايتس كثيراً من موقف هورتن، إذ لم يخطر في باله أن رجلاً محترفاً مثله سيفضح الأمر ويعلنه على الملأ، خصوصاً أن ممارسة الضغوط على الوكالة أمر مألوف سواء أتى من وزارة الخارجية، أم الدفاع، أم من الجيش والبحرية، وحتى البيت الأبيض. فوزارة الخارجية على سبيل المثال راضية عن نشاط الوكالة في جنوب افريقيا، ومساعد وزير الدفاع ريتشارد بيرل خالفها في تقديرها للقوة الاستراتيجية السوفياتية. وبوب غايتس نفسه أكد بعد الدرس والتحليل أن الإنفاق العسكري السوفياتي أدنى من تقديرات وكالة الاستخبارات التابعة لوزارة الدفاع.

أما كايسي فبعث برسالة لوم الى جون هورتن، يقول فيها أن جل ما أراده بالنسبة الى المكسيك هو جمع أكبر عدد ممكن من الآراء لوضع صورة دقيقة من خلالها. لكن هورتن كان يعلم أن كايسي رغب في إظهار المكسيك بمظهر البلاد الموشكة على الانفجار خدمة لسياسته إزاء نيكاراغوا.

ورأى الأعضاء الديموقراطيون في لجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ الفرصة سانحة للتدخل، ولكن عندما قرأ السناتور دانييل موينيهان الدراسة وجد أن تقدير احتمال حصول الاضطرابات في المكسيك بنسبة واحد الى خمسة أمر غير بعيد عن المنطق بالنسبة الى بلاد مفلسة، واعتبر كايسي على حق في موقفه هذه المرة. وكذلك وقفت لجنة الاستخبارات في مجلس النواب الى جانب كايسي، واعتبر أعضاؤها أن تسجيل هورتن اعتراضاته على الدراسة في أول نصها ممارسة صحيحة تستحق تقدير اللجنة.

يوم الجمعة ١٢ تشرين الأول (أكتوبر) أقام كايسي حفل استقبال في

لانغلي تكريماً لموظفي لجنتي الاستخبارات في الكونغرس، وقد أراد من ذلك استكمال المصالحة معهم وشكرهم على استثناء الملفات الأمنية والعلمية التابعة لمديرية العمليات في الوكالة من قانون حرية الاطلاع على المعلومات الذي سيصادق عليه الرئيس ريغان يوم الاثنين. وخلال الحفل دنا منه روب سيمونز قائلاً ان اهم النقاط التي حددتها سياسة الجمهوريين بالنسبة الى الاستخبارات عام ١٩٨٠ قد تحققت، الى جانب التعديلات التي ادخلت على قانون حرية الاطلاع على المعلومات وإعادة تشكيل مجلس الرئيس الاستشاري للاستخبارات الخارجية، وإقرار القانون الخاص بمنع نشر أسماء عملاء الاستخبارات من دون مبرر، وتدعيم نشاط مكافحة التجسس، ناهيك بزيادة موازنة نشاطات الاستخبارات بنسبة ٥٠ في المئة خلال السنوات الأربع الماضية.



في اليوم التالي نهض كايسي من فراشه باكراً واستعد للتوجه الى مكتبه مع ان السبت يوم عطلة عادة، لكنه أمضى فترة طويلة خارج الولايات المتحدة يتفقد مراكز الوكالة، ووجوده في لانغلي يوم السبت يعطي أمثلة لجميع العاملين هناك.

وفي الثامنة والنصف حضر الى منزله أحد كبار مساعديه لتناول طعام الفطور، فكانت فرصة لمراجعة ما حققته الوكالة في عهد ريغان قبيل الانتخابات المقرر إجراؤها بعد أربعة وعشرين يوماً.

تولت صوفيا زوجة كايسي تحضير الطعام، وهي في نظر زوجها النقيض الأمثل لزوجته جورج سمايلي بطل قصص الكاتب البريطاني جون لوكاريه، ذلك ان آن سمايلي امرأة شاردة حاملة، في حين أن صوفيا حاضرة جسداً وروحاً الى جانب زوجها، تقدم له الدعم الذي يحتاجه منذ ان ارتبطا برباط الزوجية خلال الحرب العالمية الثانية.

جلس كايسي الى المائدة وفي نفسه شعور بالارتياح الى ما حققته الوكالة، فالولايات المتحدة أصبحت في وضع أفضل لمواجهة التهديد

السوفيياتي، في حين أن السوفييات يعانون من اقتصاد مدمر، وفساد مستفحل. والدليل على ذلك أنهم كفوا عن ترديد شعار «المستقبل لنا». وفي نظرة شاملة الى العالم بدا واضحاً ان نتائج جيدة تحققت بفضل المساعدة الاميركية وغير الاميركية لحركات تحررية عديدة:

- كانت الأنباء جيدة عن افغانستان. ففي تلك الفيا في والجبالي وفي اكثر المناطق وعورة في العالم، كان الروس يُلقنون دروساً صعبة على يد المجاهدين الأفغان.

- في أنغولا وعلى الرغم من الحظر القانوني على المساعدة السرية الاميركية، تصاعدت عملية التمرد التي يقودها جوناس سافيمبي ويسير في ركبها ٢٥٠ ألف رجل.

- في كمبوديا هناك نحو خمسين ألفاً يحاربون الجيش الفيتنامي، رابع اكبر جيوش العالم، الأمر الذي يعتبر عملاً بطولياً، مع ان مساعدة وكالة الاستخبارات المركزية كانت لا تزال خمسة ملايين دولار سنوياً.

- في الحبشة تعتبر المقاومة ضد الحكومة الماركسية في وضع جيد بالرغم من ان المساعدة كانت تأتي في معظمها سراً من السعودية.

- ثوار الكونترا ناشطون في نيكاراغوا بالرغم من سحب الدعم الاميركي. وبصورة اجمالية فالعملية التي اثارت جدلاً حققت نجاحاً كبيراً. ورأى كايسي أنه اذا اجريت انتخابات نزيهة فان الساندينين سيخسرونها. فالتأييد لهم يتلاشى تحت ضغط المعارضة من الكنيسة الكاثوليكية ونشاطات ثوار الكونترا.

- في السلفادور أصبح الجيش المدعوم من الولايات المتحدة اكثر جراً على مجابهة مجموعات المتمردين الأربع. وقد اشارت المعطيات الاستخبارية الى ان السوفييات والكوبيين مستعدون للانسحاب من هذه المواجهة من أجل تثبيت وجودهم في نيكاراغوا. والولايات المتحدة كانت ستفقد السلفادور لو لم تستمر في فرض الضغط.

سلم كايسي بان تلك العمليات قد تكون مربكة وخطرة، على ان البديل كان ترك الامور تخرج عن سيطرة الولايات المتحدة كما حصل في عهد كارتر. وكانت العمليات السرية فعالة ولا سيما متى رافقها برنامج شامل

من الضغوط السياسية والدعائية والاقتصادية.

واعتبر المدير انه في السنوات الثلاث الماضية فاز بنقطة واحدة في سجله مع منتقديه، اذ أكد ان وكالة الاستخبارات المركزية لا تهتم فقط بسمعتها، بل بعملها للرئيس، وهذا ما يجب ان ينطبق على وزارة الخارجية أو الجيش. فالمؤسسات الثلاث ليست ضعيفة إلى درجة أنها لا تتحمل بعض الهفوات والانتقادات.

تابع كايسي مراجعة إنجازاته الأخرى:

- للمرة الأولى وجه انتباه حقيقي الى عمليات نقل التكنولوجيا من قبل مئات من الشركات التجارية الأميركية التي يقف وراءها السوفييات.
- تبادل المعلومات الاستخبارية مع الصين كان مجدياً فعلاً، ليس بالنسبة الى محطات التنصت فقط، بل في حقل المعلومات البشرية والتقنية أيضاً.

- تحسن الاستطلاع عن الاتحاد السوفياتي بصورة عامة، وتوافرت وسائل أفضل لمراقبة الغواصات المزودة بصواريخ نووية.
- حدث اختراق للنظام المصرفي الدولي مما أتاح تدفقا مستمرا للمعلومات من مجموعات الدفاتر السرية التي يحتفظ بها العديد من المصارف الأجنبية، وهذا الأمر كشف بعض الاستثمارات السرية السوفياتية.

- حققت عمليات التصدي للنشاطات التجسسية نتائج ملموسة، كما انشق عدد من مسؤولي الاستخبارات السوفياتية، وإن يكن ثمة شك أميركي في كونهم عملاء مزدوجين.

- اقتربت وكالة الاستخبارات المركزية من تحقيق تغطية كاملة للعالم للمرة الأولى في تاريخها. وتعددت الجهود لاكتساب بعض الافراد أو تجنيد مصادر المعلومات في كل بلدان العالم من دون استثناء. واستقطاب العملاء توسع في العالم الثالث وتضاعف في اميركا الوسطى.
- تم تركيز الاهتمام على بعض المشاكل البعيدة المدى. فوكالة الاستخبارات المركزية كانت وحدها تنظر بعين علمية الى المشاكل المتوقعة حدوثها في السنوات الخمس أو العشر المقبلة. بل راحت تدرس الاتجاهات

السياسية والاقتصادية في العالم حتى سنة الفين. وأثيرت تساؤلات من نوع ماذا سيحدث عندما يصل عدد سكان المكسيك إلى أربعين مليوناً؟ ومع الاتجاه في صناعة السيارات الى استخدام البلاستيك أكثر من الألومنيوم، ماذا سيحدث للدول التي تنتج البوكسيت مثل سورينام، التي يؤمن البوكسيت ثلثي ناتجها القومي؟

- اما بالنسبة الى الحد من التسلح فلم يكن كايسي مستعداً لبدء رأيه في امكانية التثبت من تنفيذ اتفاق يعقد بهذا الشأن مستقبلاً. وهو لا يؤمن بفكرة الحد من التسلح بحد ذاتها.

- جرى تعميم لائحة فصلية عن البلدان المعرضة للاضطرابات، وعلى رأسها الفيليبين.

وباختصار عمل كايسي على تسخير عمل الوكالة لمساعدة ستة أشخاص، هم: الرئيس، نائب الرئيس، رئيس موظفي البيت الأبيض، وزير الخارجية، وزير الدفاع، مستشار الأمن القومي. والوكالة ليست في رأيه موجودة لخدمة الكونغرس، أو موضوعاً لأقلام الصحافيين والسنة الناس.

وكايسي ليس من النوع الذي يقبل بالقليل، فبرنامج اعتراض الاتصالات الذي تنفذه وكالة الأمن القومي مثلاً أصبح واسعاً وشاملاً، ومرة أمكن اكتشاف امتلاك اليابانيين لمصدر مهم داخل وزارة الخارجية زودهم بمعلومات حساسة وحيوية عن المفاوضات التجارية بين طوكيو وواشنطن. غير أن كل ما تحقق لم يكن كافياً في نظر كايسي، فالوكالة تستحق الآن سبع علامات من أصل عشر وهي قادرة على تحقيق المزيد من التقدم.

في اليوم التالي علم كايسي أن وكالة الأسوشيتد برس أوردت نبأ عن وجود كتيب صادر عن الوكالة يعالج التدريب على حرب العصابات، ويستعين به ثوار الكونترا ليتعلموا الاستخدام الانتقائي للعنف بهدف القضاء على أهداف محددة مثل القضاة ومسؤولي الشرطة والأمن...

يوم الاربعاء اوردت صحيفة «النيويورك تايمز» الخبر نفسه في الصفحة الاولى تحت عنوان : «دليل من وكالة الاستخبارات المركزية يعلم

ثوار نيكاراغوا فن القتل». وإلى ذلك حث الكتيب المؤلف من تسعين صفحة الثوار على خطف المسؤولين الساندينين وعملاء النظام...

لم يكن وليم كايسي قد رأى الكتيب إنما أدرك أنه قنبلة حقيقية، وأنه شخصياً لعب دوراً مهماً ولو غير مباشر في إعداده. إذ كان الكتيب الذي يحمل عنوان «العمليات النفسية في حرب العصابات» قد وضع ووزع بشكل محدود على رجال الكونترا منذ سنة وبعد زيارة كايسي إلى أميركا الوسطى. وكايسي طالما دعا إلى إعطاء الكونترا بعداً سياسياً على اعتبار أن العصابات المسلحة التي تجوب الجبال على طريقه «اضرب واهرب» لن تحقق أي نتيجة، بل يجب أن يدخل ثوار الكونترا إلى القرى والمدن، وينشروا رسالتهم، وينشئوا تنظيمات سياسياً. والكتيب المذكور وضع ليكون أداة تعليمية في هذا الإطار.

أخذ كايسي قلماً وكتب بعض العبارات على الكتيب، الذي ضم أكداً من المعلومات والأفكار الخالية من أي منهجية ومنطق، وبدأ التناقض فيه أحياناً نافراً، وامتلاً بالتعابير الثورية الفارغة.

وتضمن الكتيب معلومات عن كيفية إنشاء معسكر لرجال العصابات، وعن طريقة تجنب تنامي الشعور العدائي للثوار في صفوف السكان المحليين.

ودعا الكتيب إلى ممارسة «الإرهاب الضمني» ونبذ «الإرهاب العلني»، وإلى تسليح و«حدات الصدم» بالسكاكين والمذي والهراوات والسلاسل، على أن يتخفى هؤلاء الرجال «وراء الأبرياء والسذج». ولم يسقط احتمال استئجار قتلة محترفين لتنفيذ مهام معينة، على غرار الاستعانة بالقاتل المأجور جون روزيلي لاغتيال كاسترو في أوائل الستينات.

أقلق كايسي كثيراً أن أحداً من مسؤولي الوكالة لم يدرك خطر محاولة اختزال الحرب في كلمات، وعدم جدوى العمل بموجب منطقين متناقضين، أولهما محاربة العنف، وثانيهما الدعوة إليه.

لقد كشفت طبيعة حرب العصابات عن نفسها في الكتيب. فالهدف هو سحق الحكومة القائمة، على طريقة «لا تأخذوا أسرى». وكايسي لا ينكر هذا الهدف لكنه لا يوافق على تثبيته كتابياً.

وسرعان ما هبت العاصفة السياسية المتوقعة، وقال ادوارد بولاند رئيس لجنة الاستخبارات في مجلس النواب، ان الكتيب يؤيد عقيدة لينين وليس جيفرسون، و «يتوافق مع الأسلوب الشيوعي الثوري الذي التزمت الولايات المتحدة بمناهضته في جميع انحاء العالم».

وراحت الاتهامات تتطاير والانتقادات تشتد، وطالب البعض برأس كايسي، ولم يتأخر بعض الدبلوماسيين باتهام الادارة برعاية الارهاب. في اليوم التالي قرر كايسي الادلاء بتصريح يتعهد فيه التحقيق بأمر الكتيب، لكن الأمر كان من الضخامة بحيث استدعى صدور بيان عن الرئيس ريغان، جاء فيه: «إن الادارة لم تدافع أو تتغاض عن الاغتيال السياسي أو أية هجمات أخرى على المدنيين، ولن تقوم بذلك». وطلب من كايسي ان يقوم المفتش العام في وكالة الاستخبارات المركزية بالتحقيق، كما طلب الى المجلس الرئاسي لمراقبة الاستخبارات اجراء تحقيق آخر. كذلك فان كلاً من مجلسي النواب ومجلس الشيوخ أطلق تحقيقه الخاص. يوم الأحد في الحادي والعشرين من تشرين الأول (اكتوبر) عرضت شاشات التلفزيون المناظرة الثانية بين المرشحين الرئاسيين ريغان ومونديل. ومثل عشرات الملايين، جلس كايسي أمام الشاشة الصغيرة. كان السؤال الأول الذي طرح على ريغان عن «كتيب الاغتيال» كما بات يسمى. فزعم الرئيس ان ١٢ نسخة فقط من الكتيب تتضمن العبارات المؤذية، وان مسؤول وكالة الاستخبارات المركزية في نيكاراغوا هو الذي أشرف على نشر الكتيب وطباعته.

فسئل: «هل تعني ان وكالة الاستخبارات المركزية في نيكاراغوا هي التي توجه الكونترا هناك»؟

قال ريغان: «اخشى ان أكون قد أسأت التعبير، ليس من أحد هناك يوجه كل هذا النشاط».

استغل مونديل الموقف ودخل في جدل دستوري وسياسي مع ريغان، وناقشه في مفهوم الاغتيال والارهاب السياسي.

تلثم ريغان كثيراً خلال المناظرة، وتساءل كثيرون ما اذا كان الرئيس خرقاً. لا بل ان صحيفة «الول ستريت جورنال» طرحت السؤال مباشرة

وعلناً في المقال الرئيسي المنشور في صفحتها الأولى.

وعلى الرغم من أن الكونغرس لم يكن في فترة انعقاد، إلا أن لجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ استدعت ضابطين من مديرية العمليات للاستجواب.

احتاج كايسي الى من يدعمه ويدافع عن الوكالة، ففكر في باري غولدووتر، خصوصاً أن العلاقات بينهما تحسنت بعد تأزم. فأرسل الى منزله في ولاية اريزونا مسودة بيان صحافي يعلن فيه غولدووتر ان لا شيء مثيراً في الكتيب.

غير أن غولدووتر أرسل رداً من اريزونا بأنه لا يستطيع القيام بذلك، ولن يصدر أي تعليق إلا حين اتمام التحقيقات كما فعل في موضوع حادثة التلغيم.

مع ذلك أوفد كايسي الى اريزونا مديره لشؤون العمليات كلير جورج، وأحد مسؤولي هذه المديرية فنسنت كانيسترارو، على أمل ان يلين موقف غولدووتر بعد أن يرى مسؤولين على قدر من الأهمية يعبران البلاد لمقابلته.

إلا ان غولدووتر لم يكن صافي المزاج، ولم يشأ سماع تبريرات الموفدين. وفي الحال عاد كلير جورج ومساعداه الى الطائرة متوجهين الى واشنطن.

أما السناتور موينيهان فلم يكن لينخدع في محتوى الكتيب وما نسج حوله من تبريرات، فعندما كان يدرس في جامعة هارفرد قرأ دراسة عن أسلوب ماو تسي تونغ في حُضِّ الناس على التمرد والعصيان الذي يتلخص في تحديد اسم مالك الأرض الإقطاعي قبل تقديمه الى محاكمة الشعب. وهذا يعني بعبارة أخرى صبَّ الحقد الشعبي على فرد واحد ومن ثم التخلص منه. والأسلوب نفسه شاهده موينيهان في كتيب موجه لذوي «القبعات الخضراء» خلال حرب فيتنام، وهو كذلك يدعو العامة الى الثورة واعداءً بالنصر وبالتقدم وبإحقاق الحق والعدل.

وعندما تأكد أن كبار مسؤولي الوكالة، كايسي وماكماهون وستين وكلاريدج، لم يطلعوا على الكتيب أو يوافقوا عليه، خف القلق في البيت

الأبيض. وفي اليوم التالي وجه كايسي رسائل الى كل من أعضاء لجنتي الاستخبارات يقول فيها إن هدف الكتيب هو التشجيع على الاعتدال خلافاً لظاهره.

في هذه الأثناء كان جورج شولتز منشغلاً ب خطة أعدّها للسلام في نيكاراغوا، وأراد تسليمها الى الرئيس ريغان الذي كان يقوم بجولة انتخابية في مدينة دي موين. فسارع كايسي بالاتفاق مع كاسبار واينبرغر وجين كيركباتريك الى ثنيه عن الأمر لأن توقيته غير مناسب على الإطلاق.



يوم السادس من تشرين الثاني (نوفمبر) أعلن فوز ريغان بالانتخابات الرئاسية حاصداً ٥٩ في المئة من أصوات الناخبين، ومتقدماً على والتر موندل في جميع الولايات باستثناء مينيسوتا وكولومبيا.

تراقصت السفينة النار في مدفأة المكتب البيضوي مضافية على جوه شيئاً من الحميمية والبهجة قبل الاجتماع الذي سينعقد بعد ظهر هذا اليوم الخريفي بعيد النصر الانتخابي.

دخل كايسي حاملاً أوراقاً وملخصاً في صفحة واحدة عن النقاط التي سيعالجها. وقد عزم على تحقيق الأهداف الضرورية في ولاية ريغان الثانية، ورسم في ذهنه مشروع تفويض رئاسي يخول وكالة الاستخبارات المركزية تدريب ودعم وحدات صغيرة من غير الأميركيين في الشرق الأوسط لتنفيذ ضربات وقائية ضد الإرهابيين. وحين تشير المعلومات الى امكانية قيام احدهم بضرب مرفق اميركي مثل سفارة او قاعدة عسكرية، يمكن للوحدات ان تتحرك لاجهاض مثل هذه المحاولة. وريغان من جهته مدرك ان الهجمات الانتحارية هي برهان صارخ على عجز ادارته، وهذا ما جعله موافقاً على ان يعمل شيئاً في هذا الصدد.

وقد سبق لوزير الدفاع واينبرغر توريط الجيش الاميركي في الأمر من جديد، فالقصف من مدافع المدمرة نيوجيرسي في لبنان لم ينجح، لأنه كان عشوائياً. والغارات الجوية أودت بحياة الابرياء مع الارهابيين.

وعلى الرغم من معارضة ماكماهون المبنية على أن الوكالة تعمل في حقل الاستخبارات لا القتل، أصر كايسي على موقفه بدعم من شولتز، وشرح كايسي للرئيس أن التفويض المطلوب هو لتدريب الوحدات فقط ووضعها في الأمكنة المناسبة، على ان يقتضي تحرك أي منها الحصول على تفويض جديد. ولئن كان الاسرائيليون خبراء في هذا النوع من العمليات السرية الوقائية، فإن كايسي لم يرد مشاركتهم في الأمر حتى يظهر أي عمل اميركي أنه ضد الارهاب وليس ضد العرب.

واعتبر كايسي أن قليلاً من حسن الطالع يكفي لإبقاء وجود الوحدات سراً. وشرح أنه في البداية سيتم تدريب ثلاث وحدات يضم كل منها خمسة عناصر وتنتشر في لبنان، على أن تنفذ أي ضربة وقائية بسرية بحيث يتعذر اكتشاف أي خيط يشير الى الوكالة.

طلب الرئيس ريغان من كايسي اعلام لجنتي الاستخبارات في الكونغرس بالأمر، على أن يتمسك باحكام القانون الذي يخوله اعلام ثمانية اشخاص فقط، هم رئيسا كل من اللجنتين ونائباهما، وزعماء الأكثرية الجمهورية والديموقراطية في مجلسي الشيوخ والنواب.

وقع الرئيس ريغان على التفويض الرسمي بالاضافة الى أمر توجيهي. وكانت الكلفة المباشرة للوحدات اللبنانية نحو مليون دولار، ولدى توسيع البرنامج ليشمل بلداناً أخرى سترتفع الكلفة الى ٥,٣ ملايين دولار. في وقت لاحق وصف الأميرال جون بويندكستر، نائب مستشار الأمن القومي وقائع الاجتماع لصديق له قائلاً: «تمتم كايسي وغمغم كالعادة وريغان اكتفى بهز رأسه موافقاً».

صمم كايسي على تنفيذ خطته على الرغم من معارضة مكماهون ومحاولاته المتكررة لوضع العصي في الدواليب من خلال طرح الأسئلة: هل في وسعنا الوثوق بأجانب ولا سيما باللبنانيين؟ هل سنتمكن من السيطرة عليهم؟ وإذا أتاحت هذه السيطرة أن تكون الوكالة متورطة في عمليات اغتيال؟

أما ستانلي سبوركين فكتب، في تطوير فكرة كايسي، رأياً قانونياً يؤكد ان العمل الوقائي ليس اغتيالاً، بل هو شبيه بعمل الشرطي الذي يطلق النار على شخص يشهر في وجهه مسدساً. وابتكر له تسمية «الدفاع الوقائي عن النفس».

صَبَّ كايسي تركيزه على بيروت بعد الهزائم التي منيت بها الوكالة هناك خلال الأشهر الثمانية عشر الماضية. وويليام باكلي الذي اختطف في بيروت في السادس عشر من آذار (مارس) كان في الواقع رئيس مركز وكالة الاستخبارات المركزية في لبنان، وكايسي متأكد ان المسلمين المتطرفين الذين خطفوه يعرفون من هو بالضبط. فبذل جهوداً مضنية لاكتشاف مكان احتجاز باكلي، ومن ثم القيام بعملية لانقاذه. واتخذ في هذا السبيل إجراءات استثنائية، كدفع مبالغ مالية الى المخبين، والتقاط الاتصالات، وتكثيف التقاط الصور بواسطة الأقمار الصناعية، كما أُلْفَ فرقة خاصة بانقاذ الرهائن.

أدرك كايسي أنه لا يستطيع التفاوض مع الخاطفين لاطلاق سراح باكلي إلا بانتهاك سياسة الإدارة التي تمنع التفاوض لدفع فدية لقاء انقاذ أي رهينة. وأمام هذا العجز العملي كان لا بد من تخفيض عدد العاملين في مركز بيروت وقصر الأمر على رئيس جديد وبعض العناصر الأمنية، وترك معظم المهمات إلى الاستخبارات اللبنانية، الذراع الوحيدة لسلطة الحكومة في العاصمة، مقابل تقديم الدعم المالي والتقني من وكالة الاستخبارات المركزية.

وقد أعلنت مجموعة تطلق على نفسها اسم «منظمة الجهاد الاسلامي» مسؤوليتها عن خطف باكلي، لكن كايسي كان متأكداً من أن الاسم هو مجرد شعار للتضليل، علماً أن المنظمة المذكورة تورطت أيضاً في عمليات التفجير الثلاث السابقة.

أما بالنسبة لنائب المدير لشؤون العمليات كلير جورج، الذي رأس مركز بيروت بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٧٦، فإن اختطاف باكلي أعاد إليه ذكريات بشعة. فأتثناء وجوده في بيروت تم اختطاف مسؤولين حكوميين اميركيين وبقياً رهينتين لمدة أربعة أشهر قبل الافراج عنهما. لذا قام جورج بالمستحيل لانقاذ باكلي، ليس لتأمين سلامته وحرية فقط، بل لتطمين آلاف عناصر الوكالة العاملين في الخارج بأن الوكالة لا تتركهم اوقات الشدة وتعمل المستحيل لانقاذ أحد رجالها. وقد أرسل إلى بيروت فريقاً من مكتب التحقيقات الفدرالي متخصصاً في تحديد امكنة ضحايا الخطف لكنه عاد بعد شهر بخفي حنين.

حان الوقت للرد، لكن تدريب اللبنانيين تسبب بمشاكل عديدة، فقد ثبت أنه من المتعذر ضبط الرجال المتهورين المتحفزين دائماً إلى القتل. وبدأ رجال الوكالة بالتباطؤ، فما من أحد أراد ان يمضي قدماً في مشروع خطير. وبدأ التخطيط الشامل والجريء جهداً ضائعاً، فقرر كايسي تدارك الأمر بالتوجه إلى الاستخبارات السعودية والملك فهد، ولا سيما بعد أن وعده السعوديون بتقديم مبلغ ٣ ملايين دولار لدعم الخطة.

في أحد الأيام من أوائل العام ١٩٨٥ تسلم السفير السعودي في واشنطن الأمير بندر رسالة من الملك فهد، تتضمن تعليمات سرية للتعاون

مع كايسي، فبادر بندر فوراً الى اخذ موعد لزيارة كايسي في لانغلي. وبعد اللقاء الأول اتفق الاثنان على لقاء ثانٍ في عطلة نهاية الأسبوع في مقر اقامة الأمير بندر.

بعد الغداء في المنزل الفخم الكائن في شارع تشاين بريدج رود ترك كايسي وبندر زوجتيهما ومشيا في الحديقة. ولدى وصولهما الى مكان بعيد عن المنزل والحراس سحب كايسي من جيبه بطاقة صغيرة عليها رقم حساب مصرفي في جنيف سيحول إليه المال السعودي الموعود. فتناول بندر البطاقة وقال بصوت خافت: «بعد تحويل المبلغ سأقفل الحساب وأحرق الورقة».

طمأنه كايسي قائلاً: «لا تقلق، فنحن سنقوم باللازم من جهتنا». والأميركيون في نظر الأمير بندر سذج في التعامل مع الشؤون الدولية، لكن كايسي مختلف وكأنه ج. ادغار هوفر آخر (رئيس مكتب التحقيق الفدرالي المتوفى عام ١٩٧٢).

والأمير بندر يعرف كيف يتحدث الى وسائل الاعلام بلباقة، فينفي إرسال أي أموال سعودية الى ثوار الكونترا، راسماً على ثغره ابتسامة هادئة. ولم يكن بين بندر وكايسي أي خلاف على أن توجيه ضربة قاسية الى الارهابيين يخدم المصالح السعودية والأميركية. وهما يعرفان ان الرمز الرئيسي للارهاب هو الزعيم الأصولي الشيخ محمد حسين فضل الله، قائد حزب الله في بيروت. وفضل الله متورط في حوادث التفجير الثلاث التي آلت الأميركيين أشد إيلام، لذلك كان لا بد من التخلص منه، في رأي كايسي وبندر.

في وقت لاحق تقرر إعطاء دور ميداني أكبر للسعوديين خصوصاً بعد أن أصبحت البيروقراطية في وكالة الاستخبارات المركزية أكثر معارضة للنشاط المضاد للارهاب. وجاء السعوديون برجل انكليزي عمل في فرق الاستخبارات البريطانية الخاصة، وهو يعرف الشرق الأوسط ولبنان جيداً، ويتردد إليه من بلد عربي آخر مراراً. وتم الاتفاق على نفي أي اشارة الى الاستخبارات الأميركية أو السعودية بعد تنفيذ عملية «التصفية» المتفق عليها. وزيادة في الحرص تم الاتفاق على كل التفاصيل

شفهياً، فلم يدون أي شيء ولم تحفظ أي سجلات، كما أخفيت آثار مبلغ الثلاثة ملايين دولار.

نظم المرتزق الانكليزي أجهزة سرية لمعالجة مختلف مراحل العملية، لكنه حصر الاتصالات بين هذه الأجهزة بشخصه زيادة في التكتّم والأمان. وكلف رجالاً بتأمين كمية كبيرة من المتفجرات، وعهد الى رجل آخر بإيجاد سيارة مناسبة، ودفع مبالغ من المال لمخبرين قادرين على تحديد مكان وجود فضل الله في وقت محدد. كذلك عينت جماعة أخرى لتنظيم عملية التمويه بعد العملية بحيث تبعد الشبهات عن وكالة الاستخبارات المركزية أو السعوديين، وتولت الاستخبارات اللبنانية إستئجار الرجال الذين سينفذون العملية.

في الثامن من آذار (مارس) عام ١٩٨٥ توجهت سيارة مفخخة الى إحدى ضواحي بيروت وتوقفت على بعد خمسين متراً من المبنى المرتفع الذي يقيم فيه فضل الله. وانفجرت السيارة مودية بثمانين شخصاً وجارحة مائتين آخرين، ومتسببة في دمار شديد وحرائق في المباني المجاورة. كل من كان في الجوار قتل أو جرح، لكن فضل الله لم يصب بأذى. ووضع أتباعه لافتة كبيرة كتب عليها «صنع في الولايات المتحدة الأميركية» أمام مبنى تهدم بفعل الانفجار.

عندما اطلع الأمير بندر على حصيلة العملية شعر بقلق شديد، وسعى جاهداً الى إخفاء آثارها بأي ثمن، فنشرت معلومات تشير إلى أن الاسرائيليين كانوا وراء تفجير السيارة. إلا أن السعوديين كانوا بحاجة الى أكثر من ذلك لتبرير عدم تورطهم، فأثبتوا حسن نيتهم بتقديم معلومات الى فضل الله تقود الى بعض الفاعلين، على إعتبار أن ذلك كفيل بإبعاد الشبهة عن السعودية، إذ لا يعقل أن يعمل أحد على فضح أمره بنفسه. وحاولت السعودية التقرب من فضل الله أكثر فعرضت عليه مبلغ مليوني دولار لقاء أن يوافيها بمعلومات عن التخطيط لأي هجمات إرهابية ضد مرافق أميركية أو سعودية. فوافق فضل الله شرط أن يدفع له المبلغ على شكل مساعدات غذائية وطبية وتربوية لجماعته، حتى يحسن صورته عندهم. وبعد التوصل الى هذه التسوية قال بندر: «رَشوته أسهل

من قتله».

لكن كايسي أبدى دهشته لكون هذا المبلغ القليل نسبياً قد حل مشكلة ضخمة.

أخذ بندر على عاتقه عمليتين سريتين أخريين بناء على طلب من كايسي، تهدف إحداهما الى دعم الجهود المعادية للقذافي في تشاد، وقد كلفت السعوديين ثمانية ملايين دولار. أما الثانية فقد كلفتهم مليوني دولار، وهدفها دعم الجهود السرية للحيلولة دون تسلم الشيوعيين السلطة في إيطاليا.

من نتائج المحاولة الفاشلة لاغتيال الشيخ فضل الله ان الاستخبارات اللبنانية بدأت تؤمن بقدرتها على الرغم من دورها المحدود في العملية. ورأى اللبنانيون موجباً لمواجهة القوة بالقوة، والدم بالدم، والإرهاب بإرهاب مضاد. غير أن كايسي وقع في الحيرة والتردد، فتدريب العناصر اللبنانية أوقع الوكالة في مأزق خطر وورطها في مخطط اغتيال. وتدخل جون ماكماهون الذي يجهل وجود دور سعودي في الأمر، وحث كايسي على الانسحاب من برنامج التدريب على مكافحة الإرهاب. وبعد تفكير لم يرَ كايسي بداً من التراجع وإلغاء التفويض الرئاسي المعطى بهذا الشأن. على انه كان لا بد من استمرار بعض العلاقة بالاستخبارات اللبنانية بما أن وكالة الاستخبارات المركزية كانت تعتمد عليها في جمع المعلومات وتشغيل مراكز التنصت. وفي وقت لاحق من آذار (مارس) وصل الى واشنطن خمسة ضباط من الاستخبارات اللبنانية، اثنان منهما برتبة عقيد وثلاثة برتبة رائد، للاشتراك في برنامج للتدريب الإداري في الوكالة. وأقام الضباط في فندق «فورسيزنز» في جورجيتاون، وكانوا ينقلون كل يوم الى منزل آمن في ماكلين حيث يستمعون الى محاضرات ويجتمعون مع مسؤولين رئيسيين من الوكالة، أما الطعام فقد كان يعده لهم طاه آسيوي.

قبل تفجير الثاني من آذار (مارس)، تلقى كايسي من مصدر في الاتحاد السوفياتي تقريراً هو الأخطر منذ تسلم عمله في الوكالة. فقد أبلغه المصدر ان الزعيم السوفياتي قسطنطين تشيرنينكو الذي احتل

منصب الأمين العام للحزب الشيوعي منذ أكثر من سنة بقليل، توفي بعد معاناة طويلة من المرض. لكن الخبر كتم عن الشعب السوفياتي وبقية العالم ريثما ينتخب المكتب السياسي أميناً عاماً جديداً.

أبلغ كايسي البيت الأبيض بمضمون التقرير، ويوم العاشر من آذار (مارس) طلب من مسؤول سوفياتي كان في زيارة للولايات المتحدة العودة الى بلاده فوراً. وفي اليوم التالي بدأت إذاعة موسكو تبث الموسيقى الكلاسيكية قبل إعلان وفاة تشيرنينكو في السادسة صباحاً. وبعد أربع ساعات تم انتخاب ميخائيل غورباتشوف (٥٤ عاماً) الأصغر سناً بين أعضاء المكتب السياسي العشرة أميناً عاماً جديداً.

أكد التغيير السريع أن التقرير الذي تلقاه كايسي صحيح، ووفاة تشيرنينكو حدثت فعلاً قبل عدة أيام. وفي ذلك ما يشير الى قدرة الوكالة على مراقبة الزعيم السوفياتي من جهة، وعجزها عن معرفة ما دار في المناقشات التي أدت الى اختيار غورباتشوف زعيماً جديداً من جهة أخرى.

وراح كايسي يتابع باستخفاف ما تناقلته وسائل الإعلام عن غورباتشوف، ووصفها إياه بالرجل البراغماتي المنفتح. فبالنسبة الى كايسي ليس غورباتشوف سوى صنيعة النظام الذي أدار دفته في الفترة الأخيرة ثلاثة «أموات»، هم بريجنيف وأندروبوف وتشيرنينكو، فلا بدّ بعد ذلك من أن تظهر صورة غورباتشوف «الحي» مختلفة ظاهرياً. وتوقع كايسي أن يعمل غورباتشوف على تصدير المشاكل والقلق بمزيد من الزخم، لذلك حرص على ان يحذّر في تقاريره المرسلة الى البيت الأبيض من الانخداع بالمظاهر الغشاشة.

منذ تشرين الأول (اكتوبر) عام ١٩٨٤ قطع الكونغرس التمويل عن الكونترا، فاضطر كايسي للالتزام بالقانون الصادر في هذا الصدد، وأرسل الى مراكز الوكالة المعنية برقية تنص على ما يلي: «يجب أن تتوقف المراكز الميدانية عن الأعمال التي يمكن ان تُفسر بأنها تقدّم أي نوع من

التأييد، سواء المباشر، أو غير المباشر، الى مختلف الفئات التي تعاملنا معها بموجب البرنامج. ان العلاقات مع الكونترا يجب أن تكون، فقط لاغراض جمع معلومات تهمة الولايات المتحدة».

وحتى عندما أثار السفير السعودي الأمير بندر قضية الكونترا مع كايسي أجاب الثاني: «القانون يمنعني يا صاحب السمو من التحدث معك بهذا الموضوع».

ومرة حاول الجنرال المتقاعد جون سنغلوب التحدث مع كايسي بالأمر، كونه يجمع أموالاً خاصة للكونترا، فبادره كايسي قائلاً: «جون، سوف أطرحك خارج مكتبي!»

وفي اجتماعات متعددة عقدها مع زعيم الكونترا أدولفو كاليرو، أبدى كايسي، أو «العم بيل» كما يدعوه كاليرو، أسفه لعجز الوكالة عن التدخل في الأمر مباشرة، وكذلك فعل حين أتاه صديقه الثري جوزف كورز للبحث في التبرع للكونترا، فأشار عليه بالاتصال بالكولونيل أوليفر نورث، وقد أقنعه هذا الأخير بالتبرع بمبلغ ٦٥ ألف دولار لشراء طائرة خفيفة، ثم إدراجها بعد شرائها في موجودات الشركة الخاصة التي يملكها الجنرال سيكورد.

وفي أوائل سنة ١٩٨٥، واستناداً الى دراسات طلب وضعها عن نيكاراغوا، لخص كايسي الوضع للرئيس ريغان بجملة واحدة: «السوفييات والكوبيون أقاموا رأس جسر (في نيكاراغوا)، وأنفقوا مئات الملايين من الدولارات على النشاطات التخريبية...».

بعد تسلم رونالد ريغان مقاليد الرئاسة للولاية الثانية رسمياً، تبادل جيم بايكر ودونالد ريغان مركزيهما، فأصبح الأول وزيراً للمال والثاني رئيس الموظفين في البيت الأبيض. وهذا الأمر أفرح كايسي إذ تخلص من غريمه بايكر واكتسب صديقاً قديماً له في المنصب الأقرب الى الرئيس.

ودونالد ريغان مليونير ورئيس سابق لشركة ميريل لينش، ويهمه تنفيذ رغبات الرئيس لا طموحاته الشخصية. ورأى كايسي ان الرئيس أصبح أكثر ارتياحاً بفضل هذا الترتيب، الذي أمن له انسجاماً أكثر مع نفسه وآرائه ورغباته.

كانت أولى الزيارات الرسمية التي شهدتها واشنطن في الولاية الثانية زيارة الملك فهد، الذي وصل في الحادي عشر من شباط (فبراير) عام ١٩٨٥. وكان ماكفرلين والأمير بندر قد التقيا قبل ذلك للتأكد من أن الملك سيحاط باهتمام خاص. وحاولا البحث عن وسيلة تبرز سلطة الملك وأهميته، فاتفقا على أن لقاء خاصاً بينه وبين ريغان كفيل بتحقيق ذلك. وأشار الأمير بندر إلى أن السعوديين مستعدون لمضاعفة مساعداتهم السرية للكونترا إلى مليوني دولار في الشهر، ورفع المبلغ الاجمالي الذي سيدفعونه إلى خمسة عشر مليون دولار على الأقل.

في الثاني عشر من شباط (فبراير) اجتمع الرئيس ريغان والملك فهد على انفراد لفترة وجيزة. وأوضح الملك للرئيس أن تبرعات السعودية للكونترا تتضاعف، فشكره الرئيس على ذلك. كذلك أطلع ماكفرلين الرئيس على الأنباء السارة مع أنه كان متأكداً من أن دعم قضية الكونترا لا ينجح إلا إذا رعاها الكونغرس وأمنته الخزانة الاميركية.

عملاً بنصيحة كايسي تحدث الرئيس ريغان عن قضية نيكاراغوا علناً، ونعت ثوار الكونترا بأنهم «أخوة لنا لا نستطيع أن ندير لهم ظهورنا وقت الحاجة».

وفي ربيع سنة ١٩٨٥ راقب كايسي بقلق شديد اللفظ الذي ثار بعد الإعلان عن اعتزام ريغان زيارة مقبرة في بيتبرغ في المانيا الغربية دفنت فيها جثث عسكريين نازيين بعضهم من فرقة الصاعقة. وعلى الفور رمي ريغان باتهامات من نوع معاداة السامية، فوجدت الادارة نفسها حائرة بين التزام الصمت والدفاع عن خطوة ريغان المعتزمة.

من ناحية أخرى وقف كايسي عاجزاً أمام غياب استراتيجية واضحة ينتهجها البيت الأبيض لمواجهة امتحانات ستتعرض لها قضية الكونترا في الكونغرس. وهكذا صوت مجلس النواب يوم ٢٤ نيسان (ابريل) بأكثرية صوتين (٢١٥ مقابل ٢١٣) ضد اقتراح منح الكونترا مبلغ ١٤ مليون دولار كمساعدة غير عسكرية.

اعتاد كايسي على القاء خطب في مختلف أنحاء الولايات المتحدة، وكانت المحاضرة الأولى التي حضرتها في السابع عشر من نيسان (ابريل) عام ١٩٨٥ في كامبردج ماساشوسيتس أثناء مؤتمر نظمته كلية فلتشر للحقوق والديبلوماسية، تتعلق بموضوع الإرهاب.

وقف كايسي طوال خمس وأربعين دقيقة على المنبر يتلثم وبالكاد يسمعه الحاضرون. وبعد الانتهاء رد على أسئلة عديدة، وحين سأله أحدهم ما الفارق بين الكونترا ومنظمة التحرير الفلسطينية، قال بعد تردد: «الكونترا يحاولون استرداد وطنهم، أما منظمة التحرير فلا وطن لها».

علم كايسي بأني أخطط لتأليف كتاب عن وكالة الاستخبارات المركزية، فدنا مني بعد انتهاء المحاضرة وسألني اذا كنت أرغب في مرافقته الى واشنطن.

وفي الطائرة تحدثنا في مواضيع شتى بدءاً من القمر الصناعي «لاكروس»، ومروراً بعملية نيكاراغوا المتعثرة، وباختطاف ويليام باكلي في بيروت، وانتهاء بحياته الخاصة وحياة والده.

بعد أسبوعين توجهت الى نيويورك للاستماع الى كلمة كايسي في مأدبة غداء أقيمت في «ميتروبوليتان كلوب».

بدأ مدير وكالة الاستخبارات المركزية كلامه بالقول: «عندما يطلب مني إلقاء كلمة يكون موضوعها عادة الاستخبارات، لكنني لا أستطيع بالطبع تناول هذا الموضوع بكل حرية. لذا سأحدث عن الأوضاع العالمية التي وإن كنت أقل إلماماً بها، أستطيع تناولها بحرية أكبر».

ضحك الحاضرون طويلاً وبدأ كايسي أكثر ارتياحاً من المرة السابقة، وكأن رفض الكونغرس مدّ ثوار الكونترا بالمال جعله راغباً في التكلم بصراحة وكشف بعض ما عنده.

وفي كلمته قال إن الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في حالة حرب

فعلية وإن «غير معلنه». وشبه الوضع الحالي بما كان وقت استخف العالم بمطامح أدولف هتلر، وحمل الماركسية واللينينية مسؤولية حصول الجوع والحروب والموت في العالم. وفاجأ الحاضرين بالقول: «في الدول المحتلة، أي أفغانستان وكمبوديا وأثيوبيا وأنغولا ونيكاراغوا، التي فرض فيها النظام الماركسي فرضاً واستبقي بالقوة الخارجية، حصلت محرقة (هولوكوست) شبيهة بما فعلته ألمانيا النازية في أوروبا قبل أربعين سنة...»

مرة أخرى دعاني كايسي الى العودة في طائرته الى واشنطن، فتحدثنا عن الرئيس ريغان، وثوار الكونترا، ولبنان، والإرهاب. وعرج كايسي على حياته الخاصة من جديد، بدءاً من ثروته وانتهاء بطفولته... وسرعان ما عاد الى قضية الكونترا فاعتبر أن البيت الأبيض لا يحسن التعامل معها، والرئيس ريغان شخصياً لم يعد مهتماً بها وبالتمدد السوفياتي المستمر. وأكمل كلامه عن سلبية ريغان التي وصلت الى حد عدم الإقدام على الدعوة الى اجتماع، أو المبادرة الى طلب تنفيذ عمل ما من قبل كايسي، إضافة الى أسلوبه المتكاسل في العمل الذي تقطعه أوقات راحة كثيرة ليس أقلها «الويك اند» المعتاد في كمب دايفيد، الذي يبدأ في الواحدة من بعد ظهر كل يوم جمعة. وذكر كايسي أن ريغان اعترف بأنه كان ليبقي ممثلاً لو حققت أفلامه نجاحاً أكبر. غير أنه أبدى إعجابه بذاكرة الرئيس المناقضة لطبعه الكسول وذهنه الشارد، فهو يستطيع حفظ خطاب طويل عن ظهر قلب وإلقائه من دون أي خطأ.

حطت بنا الطائرة في قاعدة اندروز الجوية حيث سيعاود كايسي الانطلاق في رحلة الى الشرق الأقصى والفلبين للاجتماع مع الرئيس ماركوس. وقبل النزول من الطائرة طلب مني التريث بعض الوقت حتى لا يراني رجال الوكالة الذين كانوا في انتظاره. والحق يقال اني لا أزال حتى الآن جاهلاً السبب الذي حمل كايسي على إعطائي هذه المعلومات والأحاديث الخاصة.

بعد أيام من رفض مجلس النواب منح المساعدة لثوار الكونترا طار رئيس نيكاراغوا دانييل أورتيغا الى موسكو ليطلب معونة مقدارها ٢٠٠ مليون دولار، فآثار هذا الأمر شعوراً بالندم لدى عدد من النواب الذين صوتوا ضد مساعدة الكونترا، واعترفوا بأن موقفهم كان ليختلف لو حصلت الزيارة قبل التصويت.

في هذه الأثناء قدم الكولونيل أوليفر نورث الذي يعمل في صفوف جهاز الأمن القومي، مذكرة الى روبرت ماكفرلين، يقترح فيها ان يطالب الرئيس علناً بتقديم هبات مالية خاصة الى ثوار الكونترا. فطلب منه ماكفرلين التريث ولكنه وافق على إنشاء «صندوق نيكاراغوا الحرة» كمؤسسة معفاة من الضرائب. وقدّر نورث ان الحصول على مبلغ ١٥ الى ٢٠ مليون دولار قد يتيح رفع عدد الكونترا الى ٣٥ ألف رجل، وكما وضع الترتيبات اللازمة لتبرع كل من كوريا الجنوبية وتايوان للثوار، وراح يوسّع دوره في القضية حتى أنه اقترح مرة إغراق السفينة التجارية مونيمبو التي كانت تنقل أسلحة الى الساندينين.

عرفت منذ أكثر من شهر ان الرئيس ريغان وقع على تفويض لتشكيل ثلاث وحدات لبنانية سرية مهمتها توجيه ضربات وقائية ضد الارهابيين. وقد حاول جورج لاودر إقناعنا في «الواشنطن بوست» بعدم نشر الخبر. واكتشفنا ان التفويض السري الغي بعد تفجير السيارة في بيروت الذي أودى بحياة ثمانين شخصاً. وفي هذه المرحلة كنا نعرف دور الاستخبارات اللبنانية في العملية ولا نعرف شيئاً عن الدور السعودي أو مبلغ الثلاثة ملايين دولار الذي دفع لتنفيذ برنامج التدريب. وبما أننا لم نجد سبباً لكتم القصة فقد نشرناها يوم ١٢ أيار (مايو).

بعد ثلاثة أيام كتب جورج لاودر الى كايسي: «يبدو واضحاً ان وودوارد كان يخطط لنشر الخبر بغض النظر عن إصراري أمامه ان نشر هذه القصة يعتبر عملاً غير مسؤول و «دعوة للقتل». قلت له انه لو قيض

للشيخ فضل الله، الذي رأى عدداً كبيراً من مؤيديه بمن فيهم النساء والأطفال يتطايرون اشلاء، قراءة الخبر في «الواشنطن بوست»، فانه سيعمد الى الانتقام من الاميركيين في لبنان سواء كانوا رسميين أو أناساً عاديين».

وتابع لاودر: «وهذا النوع من الأخبار يؤكد ان الصحيفة مستمرة في سياستها المعادية للأجهزة الرسمية في وقت تشتد مضايقات لجان المراقبة في الكونغرس لأجهزة الاستخبارات... لقد أبلغت وودوارد أننا في الوكالة سنعامله في المستقبل كما نعامل جاك اندرسون أو وكالة تاس».

اتصل كايسي وقال: «هناك أرواح معرضة للخطر، ولا أظن ان خبراً من هذا النوع يجب أن يعرف طريقه الى النشر». وقال إننا جعلنا مهمته الآن أصعب، مشيراً الى أن الانطباع الذي تكونه الأنباء أهم من محتوياتها أحياناً. وأخيراً قال قبل إقفال السماعاة: «من المحتمل أن تتلوث يداك بالدماء».

الفصل الحادي والعشرون	
-----------------------	--

وضع ضابط الاستخبارات للشرق الأدنى وجنوب آسيا غراهام فولر تقريراً بعنوان «نحو سياسة تجاه إيران». وفي مكتبه قرأ كايسي في التقرير: «إن الولايات المتحدة تواجه صعوبات في تطوير سياسة جديدة تجاه إيران... وبكلام أوضح فإن نظام الخميني يتداعى وقد يتجه نحو ساعة الحقيقة، التي سنشهد عندها صراعاً على الخلافة. وفي حين لا تملك الولايات المتحدة أي ورقة تلعبها هناك، يملك الاتحاد السوفياتي الكثير».

أشار فولر إلى النقطتين الأساسيتين في سياسة الولايات المتحدة: منع الأسلحة عن إيران، والاستعداد للرد على الإرهاب الذي ترعاه إيران. واعتبر أن هاتين النقطتين أصبحتا سلبيتين «وقد تؤديان إلى خدمة المصالح السوفياتية».

وأضاف: «إنه من الضروري أن نفكر بسياسة أكثر جرأة، وربما أكثر مغامرة، تؤمن على الأقل دوراً أكبر للولايات المتحدة في المرحلة الجديدة التي تشهدها إيران».

رأى كايسي أن الوقت قد حان للقيام بعمل ما ضد إيران، خصوصاً أن مجال المناورة والتحرك أصبح أوسع في ولاية ريغان الثانية. وعلى الفور أرسل نسخة من تقرير فولر إلى جورج شولتز.

بعد ثلاثة أيام من ذلك بلغ كايسي تقرير آخر عنوانه: «إيران: احتمالات عدم الاستقرار على المدى القريب». والاستنتاج الرئيسي الذي خرج به هذا التقرير هو أن الولايات المتحدة لن تكون لاعباً في الساحة الإيرانية. ومن جهة أخرى سر كايسي برؤية عدد من مساعدي روبرت ماكفرلين في مجلس الأمن القومي يضعون مسودة أمر توجيهي برسم الرئيس ريغان، يجيز بيع بعض الأسلحة لإيران.

كتب كايسي إلى ماكفرلين مؤكداً ما ورد في المسودة وخصوصاً «التركيز على ضرورة اتخاذ خطوات ملموسة ومناسبة للحيلولة دون استفادة الاتحاد السوفياتي من التغيير والفوضى في ذلك البلد المهم».

أما شولتز فرفض الفكرة خصوصاً أن جماعات مرتبطة بإيران تحتجز رهائن أميركيين في لبنان، واتخذ واينبرغر موقفاً مماثلاً معتبراً إياها شبيهة بدعوة القذافي إلى الغداء...
أدرك كايسي أن رفض المسودة من قبل وزير الخارجية والدفاع لا يعني بالضرورة القضاء على الفكرة.

استمرت عمليات خطف الأميركيين في بيروت. ففي الثامن والعشرين من أيار (مايو) اختطف دايفيد جاكوبسن مدير مستشفى الجامعة الأميركية في بيروت. وكان قد مر أكثر من سنة على احتجاز ويليام باكلي رئيس مركز وكالة الاستخبارات المركزية في العاصمة اللبنانية.
أعد الكولونيل أوليفر نورث خطة للتحرك، فقد اتصل عميلان من جهاز مكافحة المخدرات بمخبر يتعاملان معه منذ مدة في ما يتعلق بتجارة الهيرويين في الشرق الأوسط. وأبلغهما هذا المخبر إن مبلغ مائتي ألف دولار قد يكون كافياً لإطلاق سراح رهينتين إحداهما باكلي. لكن سياسة الولايات المتحدة تمنع دفع أي فدية، كما أنه ليس من سبيل للتأكد من مصداقية المخبر. ومع ذلك نال ماكفرلين موافقة الرئيس على خطة لجمع المال من مصادر خاصة.

اتصل نورث بالمليونير التكساسي هـ. روس بزوت الذي استأجر عام ١٩٧٩ فريق كومانندوس من سبعة عناصر لانقاذ اثنين من موظفيه احتجزا في إيران. وتحولت هذه القصة إلى كتاب وضعه كن فوليت بعنوان «على اجنحة النسور»، ومن ثم إلى فيلم تلفزيوني. ولم يجد نورث أي صعوبة في إقناع بروت بتوفير المال.

في السابع من حزيران (يونيو) تلقى ماكفرلين مذكرة سرية من نورث يقول فيها أن مبلغ المائتي ألف دولار هو مجرد دفعة أولى، والمطلوب هو مبلغ مليون دولار لكل رهينة. ولم يجد ماكفرلين بدا من الموافقة، فسلمت الدفعة الأولى إلى المخبر الوسيط، لكن شيئاً لم يحدث.

في الرابع عشر من حزيران (يونيو) عام ١٩٨٥ خطف مسلحان لبنانيان طائرة تابعة لشركة تي. دبليو. أي في الرحلة رقم ٨٤٧ بعد إقلاعها من اثينا في اتجاه روما، وأرغما قائدها على الهبوط أولاً في بيروت ثم الطيران الى الجزائر. وهكذا بدأت مأساة متلفزة للرهائن امتدت سبعة عشر يوماً، وبدأ معها عصر «الخطف على أشرطة الفيديو»، إذ سمح لشركات التلفزيون بمتابعة تطورات العملية ونقلها الى العالم بأسره، قبل ان تنتهي في أرض مطار بيروت بقتل عنصر من البحرية الاميركية اسمه روبرت دين ستيثيم، كان بين ركاب الطائرة، وبإطلاق سراح جميع الركاب الآخرين، ومن بينهم ٣٩ اميركياً.

أدرك ماكفرلين وكايسي وغيرهما من كبار المسؤولين أن الإدارة كانت محظوظة هذه المرة بالمقارنة مع مأساة احتجاز الرهائن في السفارة الأميركية في طهران خلال عهد كارتر. انما أدركوا أيضاً أن خطف الطائرة كشف عن عجز الإدارة عن مواجهة الارهاب، وعن الافتقاد الى سياسة فعالة في هذا الصدد.

ولئن لم يكن كايسي يعلم من هي الجهة التي تقف وراء عملية خطف الطائرة، فإن النشاط الاستخباري كان منصّباً على ليبيا. والقذافي كان يستعمل شيفرة ورموزاً غير معقدة بحيث سهل على وكالة الأمن القومي تفسيرها. يضاف الى ذلك أن عملاء القذافي ليسوا حذرين بل يتركون خلفهم آثار واضحة، على عكس العملاء الذين يعملون لحساب سورية وإيران.

كان كايسي قد وضع تقريراً قبل ثلاثة أشهر من عملية الطائرة، توقع فيه أن يثير القذافي المشاكل في أنحاء مختلفة من العالم خلال الأشهر الثمانية عشر المقبلة، إذ بينت المعلومات ان ليبيا تقدم المال والسلاح والتدريب وتسهيلات السفر لثلاثين مجموعة من المتمردين والمتطرفين الارهابيين.

وضم التقرير خارطة ملونة للعالم تظهر فيها الأماكن التي امتدت إليها مخالب القذافي، ومنها: غواتيمالا، السلفادور، كولومبيا، تشيلي، جمهورية الدومينيكان، اسبانيا، تركيا، العراق، لبنان، الباكستان،

بنغلاديش، تايلاند، الفيليبين، النيجر، تشاد، السودان، ناميبيا، وثمانى دول أفريقية. وفيما أشير الى الأماكن السابقة بالأحمر، أشير بالأصفر الى الأماكن التي يمد القذافي فيها المعارضة السياسية أو السياسيين اليساريين بالمال، ومنها: النمسا، بريطانيا، كوستاريكا، سانت لوتشيا، انتيغا، استراليا.

وفي خارطة ثانية، ظهرت دائرة مركزها في ليبيا، وممتدة الى النصف الشمالي من افريقيا فالبحر الأبيض المتوسط وصولاً الى موسكو. وهي تمثل المدى الذي يمكن للقذافي أن يوسع سياسته العسكرية إليه بالطائرات القاذفة من طراز تو ٢٢، وبغواصاته من فئة - اف. التي زوّده بها السوفيات وأشار التقرير المرفق بالخارطة الى أن القذافي أصبح بارعاً في الحسابات السياسية ويتمتع بثقة بالنفس قد تدفعه الى القيام بمغامرات أخطر.

ويضيف التقرير: «نعتقد ان القذافي سوف يستهدف رسميين اميركيين أو مرافق اميركية في حالتين:

- إذا تمكن من تنفيذ الهجوم من دون ان ترد الولايات المتحدة.
- إذا اعتقد أن الولايات المتحدة متورطة في عمل يهدده شخصياً أو في محاولة للاطاحة بحكمه».

أبدى كايسي إعجابه بالتقرير لأنه أشار الى مكن الداء. أما قسم الاستخبارات في وزارة الخارجية فكان أكثر تحفظاً، إذ قال إن الهدف الرئيسي للقذافي هو تحطيم معارضيه، والهدف الثاني هو السيطرة الاقليمية.

وقد وقع الرئيس ريغان أمراً توجيهياً في الثلاثين من نيسان (ابريل) رقمه ١٦٨ وعنوانه: «سياسة الولايات المتحدة تجاه شمال افريقيا». ونصّ الأمر على تأليف مجموعة من عدد من الادارات والأجهزة الحكومية برئاسة مجلس الأمن القومي لمراجعة استراتيجية الولايات المتحدة بالنسبة الى ليبيا، وإعداد خيارات سياسية لاحتواء نشاطات القذافي التخريبية. وجهت ستة أوامر الى الوزارات الرئيسية أهمها: «ان وزارة الدفاع ستعيد النظر في البرنامج التدريبي «ستيرستيب»، وهو اسم

عملية التدريبات والمناورات التي ستجري على مقربة من الشواطئ الليبية.*

ومع استمرار كايي في زيادة النشاط في الوكالة ضد القذافي، فإن وكالة الأمن القومي والمحللين في مختلف أجهزة الاستخبارات لم يخلوا عليه بالتقارير. وفي الخامس من أيار (مايو) عام ١٩٨٥ تضمن ملخص الاستخبارات اليومي تقريراً عن ليبيا في الذكرى الأولى لمحاولة الانقلاب التي جرت في الثامن من أيار (مايو) عام ١٩٨٤ عندما هوجمت ثكنة القذافي الرئيسية. وجاء في التقرير أن العقيد لا يزال ارهابياً نشطاً، وأن ليبيا تدعم حالياً مؤامرة لادخال شاحنة مفخخة الى السفارة الاميركية في القاهرة. وتبعاً للتقرير فإن حركات المنشقين والمنفيين الليبيين التي ترأسها الجبهة الوطنية لخلّاص ليبيا، كانت تسعى الى نسف منشآت عسكرية في ليبيا لاثبات وجودها في عقد دار القذافي.

وكانت ليبيا تجري محادثات لشراء طائرات ميغ ٢٩ المتقدمة ودبابات تي - ٣٢ من الاتحاد السوفياتي. كذلك كانت تتفاوض مع اليونان لشراء أسلحة بقيمة خمسمائة مليون دولار، وتخطط لتدريبات عسكرية مدتها شهران مع تركيا. وورد تقرير من مصدر بشري عن تشكيل وحدتين بحريتين للقيام بغارات ارهابية وفدائية بقيادة العقيد حجازي، وهو «مساعد رئيسي للزعيم الليبي معمر القذافي». كما كانت هناك تقارير مصورة بواسطة الأقمار الصناعية عن الصواريخ المحمولة على طائرات الميغ ٢٣ الليبية، وسوى ذلك.

استنتج أحد التقارير ان «معارضى القذافي في المنفى لا يشكلون تهديداً مباشراً لحكمه». ولحظ ان المنفيين «يتلقون اموالاً وتدريبات وحتى

* «الوحدة» المزعومة التي اعلنها القذافي مع المغرب في الرابع عشر من آب (اغسطس) عام ١٩٨٤ سببت مشكلة لوكالة الاستخبارات المركزية ولوكالة الأمن القومي. لكن الأمر التوجيهي رقم ١٦٨ ذكر انه بما أن إدارة ريغان قد حصلت على «تأكيدات الملك الحسن الشخصية على أن النشاطات الحساسة لن تتعرض للخطر فإن العلاقات ستبقى في إطارها الودي الصحيح». وطلب الرئيس ريغان بناء على ذلك المحافظة «على التعاون الاستخباراتي مع المغرب ولكن مع اعادة النظر فيه باستمرار، توسطوا مباشرة مع الملك الحسن إذا برز أي خطر يتعلق بالمعلومات العسكرية أو وسائل الاستخبارات أو مصادرها».

أحياناً يتواجدون على أرض مصر والجزائر والسودان والعراق، وكذلك يتلقون المساعدة من جناح ياسر عرفات في منظمة التحرير الفلسطينية». وبعد أزمة طائرة تي. دبليو. اي. الرحلة رقم ٨٤٧ في حزيران (يونيو)، أصبحت الإدارة الأميركية مستعدة للتحرك. وفي أواسط الشهر عقدت جلسة لمجموعة التخطيط في الأمن القومي في البيت الأبيض، وافتتح ماكفرلين الاجتماع، بحضور الرئيس ريغان، بالإشارة إلى أن العقوبات الاقتصادية والضغط السياسية لم تكبح جماح القذافي، مما يوجب اتخاذ إجراءات أكثر فعالية، فوافق شولتز وكايسي وواينبرغر وغيرهم على ذلك، وهو إجماع يندر حصوله في الإدارة.

أختير اسم «الزهرة» للعمليات والخطط ضد القذافي، ولم يطلع عليها إلا نحو عشرين مسؤولاً بمن فيهم الرئيس ريغان وكايسي. وفي إطار خطة «الزهرة» الشاملة خطة إسمها «الخزامى» تقوم بها وكالة الاستخبارات المركزية للاطاحة بالقذافي من خلال مساندة الحركات المعادية له في المنفى، بما في ذلك الجبهة الوطنية لخلاص ليبيا، وجهود دول أخرى تريد التخلص من القذافي مثل مصر.

و«الوردة» هو اسم سري آخر يرمز إلى التخطيط لضربة عسكرية وقائية ضد ليبيا بالتنسيق مع حلفاء الولايات المتحدة، وخصوصاً مصر. وأحد أهداف الضربة تكن القذافي التي تعتبر مركزاً لتنسيق الأعمال العسكرية أو الإرهابية.

في أحد الاجتماعات قال الرئيس ريغان إنه ينبغي ألا يقلق أحد لجهة تحذير الاغتيال، مؤكداً أنه سيتحمل المسؤولية شخصياً إذا قتل القذافي.

في لانغلي وضع بوب غايتس دراسة حول إيجابيات العمل العسكري الوقائي وسلبياته، قال فيها أنه على الرغم من المخاطر تبقى هذه الضربة فرصة لإعادة رسم خريطة شمال إفريقيا.

أثناء أزمة خطف طائرة تي. دبليو. اي. الرحلة ٨٤٧ في حزيران (يونيو)، علم كايسي من صديقه جون شاهين أن هناك رجلاً قيد التحقيق لمحاولته بيع أسلحة لإيران، قد ادعى أن وزارة الخارجية الإيرانية

متلهفة لمبادلة الرهائن بصواريخ «تاو» المضادة للدبابات. في الثامن من آب (اغسطس) ومع تقدم الخطط بصدد ليبيا، حضر كايسي اجتماعاً لمجموعة التخطيط للأمن القومي في البيت الأبيض مع الرئيس ريغان، وجورج بوش، وشولتز، وواينبرغر ودونالد ريغان، وماكفرلين، وبويندكستر. وعرض ماكفرلين خطة تشحن اسرائيل بموجبها صواريخ تاو المضادة للدبابات الى ايران، على أن تقوم الولايات المتحدة بتعويض اسرائيل ما باعته، وكبادرة حسن نية تؤمن ايران اطلاق الرهائن الاميركيين المحتجزين في لبنان.

وافق كايسي، فيما عارض شولتز وواينبرغر هذه الخطة التي وضعها دايفيد كيمحي، الرجل الثاني في وزارة الخارجية الاسرائيلية والرجل الثاني سابقاً في الموساد.

وقد اتفق كيمحي وماكفرلين على أن تبقى وكالة الاستخبارات المركزية بعيدة عن العملية، حتى لا يصل الأمر الى الكونغرس كالعادة.

في هذا الوقت وردت تقارير حول مقتل ويليام باكلي المحتجز منذ ثمانية عشر شهراً، لكن كايسي ظلّ مع ذلك يأمل في عودته حياً.

وتم تكليف الكولونيل أوليفر نورث بتنفيذ الخطة، وأصدرت له وزارة الخارجية جواز سفر باسم «ويليام غود». وأعد الاميرال بويندكستر، نائب ماكفرلين، تجهيزات خاصة للاتصال مع نورث على جهاز كومبيوتر مجلس الأمن القومي.

في الثاني عشر من ايلول (سبتمبر) اتصل نورث بتشارلز ألن، ضابط الاستخبارات القومية لدى كايسي لمكافحة الارهاب، وهو أكثر المطلعين على شؤون ايران في أجهزة الاستخبارات. فقد عرف نورث انه لا يمكن ائتمان النظام الإيراني، ولذلك أراد كل المعلومات المتوافرة عنه وعن عملائه في ايران ولبنان. وأحد هؤلاء هو الوسيط الايراني مانوشير غوربانيفار الذي تقرر مراقبة مخابراته الهاتفية وأجهزة التلكس التي يستعملها والحوالات المصرفية التي يجريها، لأنه الوسيط الأساسي بين الايرانيين والاسرائيليين في عملية تحويل الأسلحة. والمعلومات التي تجمع بهذه الطريقة لا توزع إلا على نورث وكايسي وماكفرلين وواينبرغر

الذي يجب ان يبقى مطلعاً على سير الأمور لأن وزارة الدفاع هي التي ستعيد تزويد اسرائيل بالأسلحة المبيعة، واستثني من ذلك شولتز ووزارة الخارجية ككل.

كان غوربانيفار معروفاً جيداً لدى وكالة الاستخبارات المركزية، فهو يعمل في صفوفها مخبراً منذ عام ١٩٧٤. وينتمي غوربانيفار الى فئة من الرجال حائرة بين العمل السياسي والتجاري والتجسس، وفي عام ١٩٨١ كان هو من أوجع نار الشائعات عن تشكيل فرق ليبية أرسلت الى الولايات المتحدة لقتل ريغان أو مساعديه الرئيسيين، وتبين بعد ذلك أنه تعمد اختلاق هذه الأخبار، وفي عام ١٩٨٣ أنهت الوكالة علاقتها به. وقد عرض مرة ان يقدم معلومات عن إيران الى بلد آخر إذا سمح لشركائه بتهريب المخدرات من ذلك البلد. ولم يكن كايسي غافلاً عن خطر غوربانيفار، الذي لا يوفر وسيلة لبلوغ غاياته.

تعرق تنفيذ صفقات الأسلحة بسبب انعدام الثقة بين إيران واسرائيل. فإيران لا تريد دفع المال إلا حين تتسلم الأسلحة، واسرائيل لن تسلم صواريخ «تاو» إلا عندما تقبض. ومن أجل كسر هذا الجمود ظهر غوربانيفار باقتراح قرض يقدمه رجل الأعمال السعودي عدنان خاشقجي، فسوّي الأمر ووفر الخاشقجي وضع خمسة ملايين دولار لصفقة شراء ٥٠٨ من صواريخ «تاو».

في الخامس عشر من ايلول (سبتمبر) أطلق سراح القس بنجامين وير من قبل خاطفيه في لبنان.

في تلك الأثناء كان مجلس الأمن القومي يحاول إعطاء دفع لخطة «الوردة» في اتجاه شن هجوم مشترك اميركي مصري على ليبيا. لكن شولتز عارض الفكرة، واستدعى سراً الى واشنطن السفير الاميركي في القاهرة نيكولاس فيليوتيس للتشاور بشأن الخطة.

وفي حين اهتم ماكفرلين بالقمة المقبلة بين ريغان وغورباتشوف، تولى نائبه الأميرال بويندكستر الاشراف على خطة «الزهرة»، فتوجه الى القاهرة حاملاً معه وعد الرئيس ريغان بالدعم القتالي المباشر من الولايات المتحدة. وقبل أن يعرض بويندكستر وجهة نظره قاطعه الرئيس المصري

حسني مبارك، المعروف بتفضيله الكلام على الاصغاء، وقال: «يا حضرة الاميرال، عندما نقرر ان نهاجم ليبيا فالقرار سيكون لنا ووفقاً لجدولنا الزمني».

عقد بويندكستر اجتماعات مع مسؤولين مصريين في وزارة الدفاع، حيث لقي مشروعه ترحيباً أفضل. وبالرغم من ممانعة مبارك، كان بويندكستر مقتنعاً بأنه يتفهم رغبة الرئيس ريغان في القيام بخطوة ما. في تشرين الأول (اكتوبر) قام أربعة عناصر في منظمة التحرير الفلسطينية باختطاف الباخرة الايطالية أخيل لاورو وعلى متنها ٤٣٨ راكباً، فأعلنت على الفور حالة الاستنفار في البيت الأبيض. وما لبث الخاطفون ان قتلوا أحد الركاب الاميركيين وهو مقعد في التاسعة والستين من العمر واسمه ليون كلينغهورف، والقيت جثته من السفينة.

نشطت الاتصالات بين الولايات المتحدة ومصر التي رست السفينة قبالة ساحلها، وتكثفت عمليات جمع المعلومات والرصد من البر والبحر والجو. وصباح يوم الخميس في العاشر من تشرين الأول (اكتوبر) تم اعتراض مخابرة هاتفية بين مبارك ووزير خارجيته. تبين أنه في حين أعلن مبارك ان الخاطفين الأربعة غادروا مصر، قال لوزير خارجيته ان الخاطفين ما زالوا في بلاده. وأضاف ان جورج شولتز كان «مجنوناً» إذ اعتقد أن مصر قد تسلم الخاطفين الى الولايات المتحدة، فمصر دولة عربية ولا يمكنها أن تدير ظهرها لآخوانها في منظمة التحرير الفلسطينية. بحلول الساعة الحادية عشرة في ذلك الصباح بلغ البيت الأبيض مضمون اتصال آخر ذكر فيه مبارك رقم الطائرة التي ستقلع بعد ساعات وعلى متنها الخاطفون الأربعة، وهي طائرة بوينغ ٧٣٧ التابعة لشركة الخطوط الجوية المصرية وجاثمة على أرض قاعدة الماظة الجوية العسكرية في القاهرة.

على الفور أعد نورث خطة جريئة وقدمها الى بويندكستر، هدفها اعتراض الطائرة المصرية بواسطة مقاتلات اميركية، وإرغامها على الهبوط في قاعدة تابعة لحلف شمال الأطلسي في صقلية، ومن ثم القاء القبض على الخاطفين.

نقلت الفكرة الى الرئيس ريغان الموجود في شيكاغو فأعطى موافقته عليها.

بعد الظهر قدمت وكالة الأمن القومي مختصراً لعشر مخابرات أجراها مبارك، يناقش فيها الخطة النهائية لإبعاد الخاطفين. وقد أبدى الرئيس المصري قلقه إزاء مقتل المواطن الأميركي، وعنّف معاونيه لأنهم لم يطلعوه على الحادثة فور حصولها.

أبلغت وكالة الأمن القومي البيت الأبيض بموعد وصول الخاطفين الى الطائرة، ورقم الرحلة، وخط سيرها لايصال الخاطفين الى الجزائر. وفي وقت لاحق من بعد الظهر اعترضت اربع طائرات اف - ١٤ أقلعت من حاملة الطائرات الاميركية «ساراتوغا» الطائرة المصرية وأرغمتها على الهبوط في صقلية.

في صباح اليوم التالي وقف ريغان عندما دخل بويندكستر الغرفة ورفع يده بتهنية عسكرية قائلاً: «انني أحيي البحرية».

نالت العملية استحسان الرأي العام الاميركي والسياسيين من جمهوريين وديموقراطيين، واعتبرت الانتصار الأول لريغان ضد الارهابيين. وإدراكاً منه لأهمية التقاط الاتصالات الهاتفية، كاد الرئيس ينحني محيياً كايسي الذي حقق في نظره نصراً يستحق الثناء.

بعد أسبوعين اكتشف مبارك وجود جهاز تنصت على هاتفه الخاص، إلا أن ذلك لم يمنع وكالة الأمن القومي من الاستمرار في التقاط اتصالاته بوسائلها المتطورة، ومن هذه الاتصالات واحد. أبدى فيه مبارك سخطه على السوريين لأنهم سلموا جثة كلينغهورف الى الولايات المتحدة بعد أن جرفتھا الأمواج الى الشاطئ السوري.

قرأ كايسي مندهشاً تقريراً يذكر أن الدبلوماسيين السوفييات الثلاثة الذين خطفوا في بيروت في ذلك الخريف قد أطلق سراحهم بعد شهر من دون أن يتعرضوا لأذى، مع أن دبلوماسياً رابعاً قتل فور اختطافه.

ووصلت الى كايسي معلومات موثوقة من الاسرائيليين بأن هذه الخطوة قد تحققت بعد ان قبض رجال المخابرات السوفيات في لبنان على نسيب لأحد قادة حزب الله فنزعوا خصيتيه ووضعوهما في فمه وأطلقوا النار في رأسه، ثم أرسلوا جثته الى حزب الله مع رسالة تقول إن أعضاء آخرين من حزب الله سيموتون الميته نفسها إذا لم يطلق سراح السوفيات الثلاثة. وفي فترة وجيزة أطلق سراح المخطوفين على بعد أمتار من السفارة السوفياتية في بيروت الغربية، وورد بيان الى وكالات الأنباء يقول ان اطلاق سراح الرهائن كان بادرة «حسن نية».

أما كايسي فبات مقتنعاً بأن السوفيات يعرفون اللغة التي يفهمها حزب الله.

في الفترة نفسها دعا كايسي رئيس موظفي لجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ برنارد ماكماهون الى مكتبه في لانغلي. وماكماهون الذي تسلم وظيفته الجديدة منذ تسعة أشهر كان ضابطاً في البحرية، وقد عمل في الوكالة سنوات عدة مساعداً لمديرها سنانسفيلد تيرنر.

خلال اللقاء طرح كايسي أسئلة عديدة عن تيرنر، وعن موظفين معينين في الوكالة. وحين تطور الحديث الى فلسفة العمل في الوكالة قال كايسي: «نحن نملك الفرصة لوضع سياستنا الخارجية الخاصة، والوكالة هي جهاز العمل الفعال في الإدارة».

بلغني ذلك الخريف أن «هاجس» القذافي في البيت الأبيض ولدى وكالة الاستخبارات المركزية قد وصل الى الذروة، وأن الخطط من أجل عملية سرية جديّة للاطاحة به قيد الوضع. وأكد لي أكثر من مصدر أن وزير الخارجية جورج شولتز أشد المؤيدين حماساً لهذه الخطط.

وقدمت خطة «الخزامي» الى لجنتي الاستخبارات في مجلس النواب ومجلس الشيوخ، فأيدتها اكثرية محدودة في اللجنتين، اذ نالت ثمانية أصوات مقابل سبعة في لجنة مجلس الشيوخ، وتسعة مقابل سبعة في لجنة مجلس النواب.

وأثار الرئيس الجديد للجنة مجلس الشيوخ دايفيد دورنبرغر ونائبه باتريك ليهي مسألة حظر الاغتيال، وإمكانية تلافي الوقوع في محاذيرها لدى العمل على الإطاحة بالقذافي. فأجاب كايسي بأن الوكالة ستساعد الذين يريدون إزاحة القذافي، فإذا حاول هؤلاء اغتياله لن يكون للوكالة شأن في الأمر لأنه يخرج عن إطار خطتها. وأمام إصرار كايسي على موقفه لجأ دورنبرغر وليهي الى سؤاله عن أدق تفاصيل العملية، وبعد ذلك بعثا برسالة الى الرئيس ريغان يحتجان فيها على الخطة ويعتبرانها خطة اغتيال. ورأى ليهي أن الإدارة تخدع اللجنة ونفسها، وتزج الولايات المتحدة في حرب سرية جديدة باسم محاربة الإرهاب ومحاربة الشيوعية في نيكاراغوا.

يوم السبت في الثاني من كانون الأول (ديسمبر) خابرت كايسي لأعزيه بصديقه جون شاهين الذي توفي قبل يوم واحد.
قال كايسي بحزن: «كان رجلاً طيباً».

واغتتمت الفرصة لأبلغه بأننا سننشر أن الرئيس ريغان خول الاستخبارات المركزية الاطاحة بالقذافي سراً، من غير أن نذكر التفاصيل باستثناء القول ان الأمر سينفذ بمساعدة الوكالة لبلدان أخرى ولمعارضين في المنفى يسعون للاطاحة بالقذافي.
قال كايسي: «لا أستطيع أن أمنعك من النشر».

ذكرت له قضية الاغتيال وقلت انها ستكون المحور الأبرز في المقال.
فعلق بالقول: «ولكننا لن نغتال أحداً».

بعد نصف ساعة اتصل بي ليذكر نقطة رئيسية: ان الرئيس ووزير الخارجية وهو نفسه مهتمون فقط بإيقاف الإرهاب وليس بتأييد عملية لإغتيال القذافي، فطمأنته إلى أن القصة ستذكر ذلك بوضوح.

تذكرت وصف زميلي برادلي قبل ثلاث سنوات ونصف السنة لمرونة

كايسي في رفض نشر الأخبار عن عملية نيكاراغوا. وكأنه يسلم باستحالة عدم كشف الموضوع، أو اعتقاده بأن إفشاء العمل السري قد يخدم أغراضه وأغراض وكالة الاستخبارات المركزية.

نشرت القصة في اليوم التالي، الأحد في ٣ تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩٨٥. وفي وقت متأخر من ذلك اليوم لدى عودته من عطلة نهاية الأسبوع في كامب دايفيد، تجنب الرئيس ريغان الإجابة عن أسئلة تتعلق بهذه المسألة. صدر عن البيت الأبيض تصريح جاء فيه: «في حين لن تعطى أية مصداقية للادعاءات والاستنتاجات المدرجة في مقال «الواشنطن بوست» عن تقارير تتعلق بليبيا، فإن الرئيس سيطلب إجراء تحقيق حول كشف مستندات استخباراتية أميركية ورد ذكرها في المقال لتحديد المسؤول واتخاذ الإجراءات المناسبة».

ذهب كايسي لرؤية الرئيس ووضع نسخة من الصحيفة على مكتبه قائلاً: «أرأيت، لقد أخبرتك أن جماعة الكونغرس يسربون الأخبار». وشرح للرئيس كيف لقي معارضة من أعضاء لجنتي الاستخبارات للعملية، وكيف توقفوا طويلاً عند مسألة الاغتيال وقانونية الخطة من هذه الناحية.

صدق ريغان هذا الكلام وبعث برسالة من صفحتين إلى لجنتي الاستخبارات ذاكراً أن اللجنتين قد سربت الخبر، وأن التسريب ليس طريقة مقبولة لإيقاف عمل سري تعارضه أقلية في اللجنتين.

على أثر ذلك اتصل السناتور دورنبرغر بالبيت الأبيض وتحدث مع دونالد ريغان قائلاً: «نحن سنعمل من جهتنا على كشف مصدر تسريب المعلومات». وبعد تحقيقات دقيقة أجرتها اللجنتان تبين أن المعلومات مأخوذة من تقرير خاص لم يصل إليهما، مما أوحى بأن التسريب حصل من الإدارة، فبعثت اللجنتان برسالتين إلى الرئيس ريغان بهذا المعنى.

في القاهرة قابل السفير الأميركي فيليبوتيس وزير الدفاع المصري عبد الحليم أبو غزالة، منسق الجهود المصرية للاطاحة بالقذافي. وكان غزالة متضامناً من تسرب الأنباء عن دور وكالة الاستخبارات المركزية، فسأل فيليبوتيس كيف يمكن لمصر أن تثق بالولايات المتحدة، فأكد له فيليبوتيس

ان الرئيس غاضب لحصول التسرب وأنه سيتخذ اجراءات ضد الذين كشفوا عن المعلومات. وقال السفير الأميركي إن الجدل سينتهي من تلقائه لأن الكل في أميركا متفق على وجوب التخلص من القذافي. كلف كايسي من جهة أخرى أحد المحللين بوضع دراسة عسكرية عن ليبيا، فانتهت الدراسة الى أن أفضل وقت للإغارة الجوية على ليبيا هو قبيل بزوغ الفجر. إلا أن دراسة البنتاغون للأمر بينت أن الهجوم على ليبيا يحتاج الى ست فرق اميركية تضم نحو ٩٠ ألف رجل، والوزير واينبرغر لم يكن مستعداً للدخول في حرب مع ليبيا، شأنه في ذلك شأن رؤساء الأركان.

خضع كايسي لفحص طبي بعد شعوره بآلام، فتبين أنه مصاب بسرطان في غدة البروستات. وفرصة النجاة في هذه الحالة ليست كبيرة لمن كان مثله في الثانية والسبعين. وسرعان ما بدأ بالخضوع لجلسات يومية من العلاج بالاشعة والمعالجات الكيميائية. وفي حين أخبر صوفيا زوجته بالأمر قرر كتمه عن أعضاء وكالة الاستخبارات المركزية والادارة، باستثناء الرئيس ريغان.

ليلة الحادي والعشرين من تشرين الثاني (نوفمبر) خابر نورث ديوي كلاريدج، الذي نقل الى رئاسة قسم أوروبا بعد فضح عملية تلغيم موانئ نيكاراغوا. وطلب نورث من كلاريدج مساعدته للحصول على اذن بالهبوط في البرتغال لطائرة اسرائيلية تقوم بمهمة انسانية.

أرسل كلاريدج برقية الى رئيس مركز الوكالة في السفارة الاميركية في لشبونة الساعة الثالثة صباحاً. وفي سلسلة من البرقيات أشار كلاريدج على رئيس المركز بأن «ينتزع كل العوائق»، من غير أن يطلع السفير على الأمر. وكان على رئيس المركز الاجتماع بالجنرال سيكورد الذي كان يستعمل اسم ريتشارد كوب. ولما رفضت الحكومة البرتغالية إعطاء الإذن، ما كان من نورث إلا أن طلب استئجار طائرة خاصة، فأمنت له

وكالة الاستخبارات المركزية الاتصال بشركة «سانتا لوتشيا» التي تنفذ بين الحين والآخر مهمات سرية لصالح الوكالة.

أجرى نورث ترتيبات مع شركة «سانتا لوتشيا» لتجهز طائرتي بوينغ ٧٠٧ قادرتين على نقل صواريخ «هوك» المضادة للطائرات الى اسرائيل، حيث يتم نقلها الى طائرات اسرائيلية تطير بها الى ايران. وكان نورث يدير العملية عبر حساب مصرفي في سويسرا باسم «شركة لايك ريسورسوز» رقمه: ١ - ٢٢ - ٤٣٠ - ٣٨٦ في مصرف «كريدي سويس».

إلا أن الاسرائيليين لم ينتظروا طويلاً فسرخوا الطائرات التي كانوا سيستخدمونها لارسال الاسلحة الى طهران. فأصبح على نورث ان يتدبر الأمر، واستطاع تحويل إحدى طائرات الجنرال سيكورد التي كان معداً لها ان ترسل حمولة من الذخيرة الى الكونترا.

اطلع نورث بويندكستر بواسطة رسالة عبر الكمبيوتر على هذه التطورات الساعة السابعة وعشرين دقيقة مساءً.

صباح يوم الأحد جلس نورث في البيت الأبيض يراجع التقارير الواردة عن خطف طائرة مصرية الى مالطا. وطلب عدد «الواشنطن بوست» الذي نشرت فيه قبل ثلاثة أسابيع قصة العملية السرية الهادفة الى قلب القذافي. ثم طلب ترجمة لما التقط من اتصالات للقذافي ذاك الصباح، لعله يجد رابطاً بين ما نشرته الصحيفة وعملية الخطف. الا أن الاتصالات لم تكشف أي علاقة لليبيا باختطاف الطائرة. وفي اليوم نفسه هاجم مغاوير من الجيش المصري الطائرة مما أدى الى مقتل سبعة وخمسين من الركاب الثمانين الذين كانوا على متنها.

يوم الاثنين في الخامس والعشرين من تشرين الثاني (نوفمبر) أحيط جون ماكماهون علماً بأن الوكالة قد طلبت إذناً من البرتغال بهبوط طائرة تحمل أسلحة لايران، فأصيب بالذهول وغمره السخط. ولما راجع إد جوكنيفيتش نائب الروي كلير جورج باعتباره ساعد نورث في الحصول على طائرتي البوينغ، قال جوكنيفيتش ان الوكالة لم تشارك بالعمل فعلياً، لأن نورث كان يملك اسم شركة «سانتا لوتشيا»، والوكالة لم تفعل سوى استئجار الطائرة لحسابه. ولم يقتنع جون ماكماهون بهذا الكلام، مدركاً

أن نورث ورط الوكالة في عملية قذرة. والأسوأ من ذلك أن الوكالة وضعت على أثر فضيحة ووترغيت قاعدة واضحة توجب موافقة المدير أو نائبه على أي دعم عملاني يطلبه البيت الأبيض، لكن القاعدة لم تحترم إطلاقاً هذه المرة.

لجأ ماكماهون إلى سبوركين لأن كايسي كان في زيارة إلى الصين، فلم ير سبوركين مخرجاً سوى توقيع الرئيس ريغان على تفويض ببيع الأسلحة إلى إيران، فذلك وحده يحمي الوكالة قانونياً، خصوصاً أن في الأمر مقايضة للرهائن بالأسلحة.

غير أن خطر تسرب التفويض المطلوب إلى وسائل الإعلام أصبح هاجساً حقيقياً بعد السوابق التي حصلت. لذا بات من الضروري إيجاد المخرج القانوني لعدم إعلام لجنتي الاستخبارات في الكونغرس به، ولم يطل الأمر حتى عثر سبوركين فعلاً على هذا المخرج، فالقانون يفرض إبلاغ اللجنتين مسبقاً «في الوقت المناسب»، لكن الامتناع عن الإبلاغ المسبق جائز في الظروف الاستثنائية شرط أن يعطي الرئيس الأسباب التبريرية لذلك.

أعد سبوركين مع بعض رجال القانون مسودة للتفويض المقترح وسلمها إلى ماكماهون الذي نقلها بدوره إلى كايسي بعد عودته من الصين، فوافق هذا الأخير على مضمونها القاضي بعدم قيام «مدير وكالة الاستخبارات المركزية بإطلاع الكونغرس»... حتى يبلغه الرئيس عكس ذلك، وأعطى التفويض الذي تحدث عن مبادلة الأسلحة بالرهائن مفعولاً رجعياً لحماية موظفي الوكالة الذين ساعدوا نورث.

وجد كايسي في التفويض المقترح فرصة للتخلص من ضغوط لجنتي الاستخبارات ولا سيما بعد تصاعد التوتر بينه وبين رئيس لجنة مجلس الشيوخ السناتور دورنبرغر.

شهد ذلك الخريف مشكلة أخرى تمثلت في إفلات عميل الاستخبارات السوفياتية (ك.ج.ب.) المنشق فيتالي يورشنكو من بين يدي حارسه في

أحد مطاعم جورجيتاون وعودته الى احضان السوفييات في أوائل تشرين الثاني (نوفمبر). وقد عقد يورشنكو مؤتمراً صحافياً في السفارة السوفياتية في واشنطن زعم فيه أنه تعرض للخطف على أيدي رجال وكالة الاستخبارات المركزية.

أقر كايسي أن الوكالة لم تحسن معاملة يورشنكو الذي أمضى ٢٥ عاماً في خدمة الاستخبارات السوفياتية، فلم توفر له ما يحتاجه من مرافقين جيدين الروسية، ولم تفهم تماماً نفسية رجل منشق خان وطنه. واستغل السناتور دورنبرغر وبقية أعضاء لجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ القضية لتوجيه الانتقادات العلنية القاسية الى كايسي والوكالة بشكل عام.

والواقع أن الوكالة استفادت مع كل ذلك من يورشنكو فقد كشف وجود اميركيين داخل أجهزة الاستخبارات يتجسسون لصالح موسكو. فقبل انشقاقه عين يورشنكو رئيساً للشعبة الأولى في الـ «ك.ج.ب.» المسؤولة عن التجسس في الولايات المتحدة وكندا، وحين أصبح في يد الوكالة سئل عن وجود جواسيس للسوفييات في أجهزة الاستخبارات الأميركية، فأجاب بأن هناك عنصراً سابقاً في وكالة الاستخبارات المركزية كان على وشك ان يعين في مركز موسكو ويحمل الاسم السري «روبرت»، باع الى السوفييات أسراراً مهمة خلال وجوده في النمسا قبل سنة.

وسرعان ما اكتشف أن الجاسوس المذكور هو ادوارد لي هوارد الذي انضم الى الوكالة عام ١٩٨١ حين كان في التاسعة والعشرين. وهوارد شاب مثقف تخرج بامتياز من جامعة تكساس، وخدم سنتين في قوات حفظ السلام في كمبوديا قبل أن ينال شهادة الماجستير في إدارة الأعمال. وبفضل إجادته عدة لغات رأى فيه مسؤولو الوكالة عنصراً ممتازاً للعمل السري، مع أنه اعترف بمعاقرة الخمرة وبتناوله المخدرات في الماضي.

اختير هوارد للعمل في القسم السوفياتي واتخذ قرار بإرساله للعمل في مركز موسكو بعد تلقيه تدريبات مكثفة على وسائل الرصد والمراقبة. وكان عليه ان يقيم شبكة اتصالات بالعملاء والمصادر البشرية في العاصمة السوفياتية. وفي أوائل سنة ١٩٨٣، وقبيل سفره الى موسكو، أخضع

هوارد لاختبار كشف الكذب، فقبين أنه ما زال يدمن الكحول ويتعاطى المخدرات، إضافة الى كونه زير نساء. وعلى أثر ذلك طرد من الوكالة فوراً. وقبل سنة تلقى كايسي برقية من رئيس مركز الوكالة في موسكو يعرب فيها عن قلقه لانقطاع سيل الأخبار والمعلومات من مصادره البشرية وعملائه. وفي صيف العام نفسه ألقى القبض على العميل الأميركي بول ستومبوه الذي كان يتمتع بصفة سكرتير ثانٍ في السفارة، وطرد من موسكو. وستومبوه كان مولجاً بتأمين الاتصال مع خبير الطيران أدولف تولكاشيف الذي يزود الوكالة بمعلومات قيمة عن الأبحاث السوفياتية حول وسائل إفلات الطائرات من شبكات الرادار. وما لبث أن وقع تولكاشيف بدوره في الأسر، وأعدم بتهمة الخيانة. وبعد ذلك طرد أربعة عملاء آخرين للوكالة مما أدى الى التوقف الفعلي لأعمال مركزها في موسكو.

تمكن رجال مكتب التحقيق الفدرالي من تحديد مكان وجود ادوارد لي هوارد، لكنه تمكن من الهرب من نيومكسيكو ليظهر لاحقاً في موسكو حيث منح حق اللجوء السياسي.

تحولت هذه القضية الى مصدر لسيل من الانتقادات التي انصبت على كايسي، ولا سيما من لجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ. واعتبر أحد المحللين أن نتائجها السلبية فاقت بحجمها كل المنجزات التي حققها كايسي الذي راح يدافع عن الوكالة بكل ما أوتي من حجج.

وفي أي حال لم يكن أحد يتمتع بمناعة كاملة ضد التجسس، ومرة اكتشف جهازا تنصت في مكتب السناتور باري غولدووتر مع أنه كان يخضع للتفتيش مرتين في الأسبوع الواحد.

بعد جدل طويل رفع الكونغرس الحظر المفروض على منح المساعدات العسكرية السرية الى ثوار أنغولا بموجب تعديل كلارك عام ١٩٧٦. وعلى أثر ذلك وقع الرئيس ريغان على تفويض بمنحهم ١٢ مليون دولار، لكن

سرعان ما تسرب الخبر الى وسائل الاعلام ومن ثم إلى الجمهور، فوجد ريغان أنه من الأفضل تأكيده هذه المرة بدلاً من نفيه.

على صعيد آخر بلغت الخلافات بين السناتور دورنبرغر وكايسي ذروتها، وتحولت الى سجال علني قال كايسي خلاله إن طريقة دورنبرغر في مراقبة نشاطات الاستخبارات تمرّ عبر وسائل الإعلام «وتعرض مصادر المعلومات ووسائل استقائها للخطر».

وجدير بالذكر أن دورنبرغر كان وقتذاك يمر في أزمة شخصية بعد أن هجر زوجته وأقام علاقة غرامية مع سكرتيرة سابقة كان قد أوصى بها لوظيفة في البيت الأبيض. يضاف الى ذلك توتره الدائم وولعه المتجدّد بممارسة الشعائر الدينية... وكايسي كان ملزماً بموجب القانون بمشاطرة أسرار الولايات المتحدة الحساسة والخطيرة مع هذا الرجل.

قدم كايسي الى البيت الأبيض مسودة التفويض الرئاسي بعد أن طلب من بويندكستر تحويلها الى الرئيس ريغان مباشرة من غير أن يراها أحد. وفي غضون أسبوع قدم ماكفرلين، المنهك والذي كان على وشك الإنهيار، استقالته من منصب مستشار الأمن القومي، وبدأ أن بويندكستر هو المرشح الأوفر حظاً لخلافته. ولما علم مايكل ديفر الذي كان قد استقال من البيت الأبيض، بالأمر اتصل بنانسي ريغان وأبدى قلقه من تعيين رجل عسكري في منصب حساس كهذا، وكذلك إتصل بالوزير شولتز وقال له كلاماً بالمعنى نفسه.

وعندما صدر قرار بتعيين الأميرال بويندكستر خلفاً لروبرت ماكفرلين سرّ كايسي، لأنه رأى في الأميرال رجلاً متشديداً جسوراً، لا يؤمن بضرورة محاباة الكونغرس ووسائل الاعلام.

وفي أول مذكرة للرئيس وبوصفه المستشار الجديد للأمن القومي، قدم بويندكستر في الخامس من كانون الأول (ديسمبر) مسودة التفويض الخاص بإيران كما وضعتها وكالة الاستخبارات المركزية، إذ ألح ماكماهون عليه طوال الأسبوع للحصول على التوقيع وإنقاذ الوكالة من ورطتها، والتفويض الموجز في صفحة واحدة أتى على ذكر الرهائن والأسلحة من غير أن يتناول فتح قنوات واسعة مع إيران.

وقع الرئيس ريغان على التفويض ووضع بويندكستر النسخة الوحيدة في خزانة خاصة، وطلب من نورث أن يعلم وكالة الاستخبارات المركزية بأن التوقيع قد تم.

في السابع من كانون الأول (ديسمبر) دعا بويندكستر الى اجتماع آخر بصدد إيران في البيت الأبيض، حضره ماكماهون بالنيابة عن كايسي. وأبدى شولتز خلال الاجتماع معارضته مقايضة الرهائن بالأسلحة، لأنها برأيه تشجع الإيرانيين على الخطف. وقال واينبرغر أن الفكرة تعرض الولايات المتحدة للابتزاز من قبل إيران واسرائيل. وتساءل ماكماهون عن صحة النظرية القائلة بوجود معتدلين في إيران يمكن للولايات المتحدة ان تتعامل معهم. أما الرئيس ريغان فأكد أنه يجب بذل كل الجهود الممكنة لاستعادة الرهائن. وهكذا تم إيفاد ماكفرلين، الذي أصبح مواطناً عادياً، والكولونيل نورث الى لندن لمقابلة الوسيط الإيراني مانوشير غوربانيفار.

في العاشر من كانون الأول (ديسمبر) قدم ماكفرلين تقريراً الى كل من الرئيس وواينبرغر وكايسي، عبر فيه عن ازدرائه لغوربانيفار قائلاً انه شخص يفتقر الى النزاهة ولا يستحق الثقة. واقترح الرئيس ريغان استمرار اسرائيل بإرسال الأسلحة الى إيران إذ يمكن تبرير ذلك فيما بعد بأن الولايات المتحدة تحاول التأثير على مستقبل إيران.

في وقت لاحق من ذلك النهار أرسل كايسي مذكرة الى ماكماهون يقول فيها: «استخلصت من الاجتماع مع الرئيس أنه لن يتخلى عن فكرة تشجيع الاسرائيليين على الاستمرار في تعاملهم مع الإيرانيين. أحسبه رغباً في المجازفة وتحمل اللوم مستقبلاً إذا كان ذلك سيحرر الرهائن. ويبدو أن ماكفرلين مولج بهذه العملية».

بعد تسعة أيام اجتمع كايسي مع مايكل ليدين، وهو مستشار لمجلس الأمن ومقرب من نورث وماكفرلين. وأخبره ليدين أن غوربانيفار سيأتي الى واشنطن بمعلومات حساسة ومقترحات جديدة، فدبر كايسي اجتماعاً بين ليدين ونورث مع رئيس قسم ايران في الوكالة للتباحث في هذا الشأن. في واشنطن أقام غوربانيفار في فندق ماديسون باسم مستعار هو

نيكولاس كرايس. وفي سلسلة من الاجتماعات شاركت فيها وكالة الاستخبارات المركزية وليدين ونورث، اقترح غوربانيفار عملية خداع للقذافي، بحيث يدفع الزعيم الليبي عشرة ملايين دولار لقاء اختطاف الزعيم الليبي المنفي محمد المقاريف، الذي ما يلبث أن يعاود الظهور. وقال غوربانيفار أن لديه معلومات عن فريق يتكون من ثلاثة قتلة إيرانيين يعملون في أوروبا لاغتيال مواطنيهم المعارضين. وذكر غوربانيفار اسم المصدر الذي كان قد تبين أنه غير جدير بالثقة.

أرسل رئيس قسم إيران في وكالة الاستخبارات المركزية مذكرة الى كايسي يقول فيها أن غوربانيفار يلفق المعلومات هذه المرة أيضاً على الأرجح.

قبل يومين من عيد الميلاد أرسل كايسي مذكرة الى الرئيس ريغان عن خمس عمليات منفصلة لإنقاذ الرهائن. وقال إنه سيغادر المدينة وأنه آسف لأنه سيفتقد الرئيس أثناء العطلة. والعمليات الأربع الأولى تنطوي على قيام دول أخرى بتقديم مساعدة سرية لوكالة الاستخبارات المركزية، لإطلاق الرهائن، أما الخامسة فتتعلق بإيران. وبالنسبة إلى غوربانيفار قال كايسي أن التعامل معه مغامرة خطيرة إنما مفيدة ربما. ومعلومات الوسيط الإيراني عن فريق القتلة الإيرانيين ليست مؤكدة، لكنها لافتة، والأمر قد يكون خدعة لأن أهداف تحركاتهم لم تتضح بعد.

تابع كايسي جهوده للحصول على تمويل اميركي مباشر للكونترا . وقبل استقالته نفى ماكفرلين ضلوع نورث في عمليات جمع اموال للثوار . واعتقد كايسي ان بإمكانه استغلال الجدل الحاصل في الكونغرس لمصلحته خصوصاً ان اليسار المتطرف وحده هو الذي يريد التخلي عن الكونترا كلياً، بدليل أنه نجح في الحصول على سبعة وعشرين مليون دولار كمساعدة انسانية للكونترا من أغذية و امدادات طبية . ومرر كايسي كذلك في معارج الكونغرس موافقة على تقديم المشورة للكونترا في مجال الاتصالات والاستخبارات . الا ان المشترعين لم يوافقوا على التفاصيل المتعلقة بهذه النقطة، فتبدلت الرسائل بين لجنتي الاستخبارات في مجلسي الشيوخ والنواب لتحديد ما إذا كانت المشورة تشمل وسائل النقل والمسائل اللوجستية .

وهكذا حصل كايسي على الضوء الأخضر لشن «نصف حرب»، وهو يعرف انه في حرب الأدغال يمكن ان تكون الاتصالات والتوجيهات الاستخباراتية اكثر أهمية لرجال العصابات من الأسلحة أو الذخائر . وقد أعد تفويضاً وقعه الرئيس ريغان في ٩ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٦ وخصص بموجبه مبلغ ثلاثة عشر مليون دولار لتلك المهمة .

وكان كايسي قبيل عيد الميلاد اتصل بالجنرال سيكورد وطلب منه المجيء الى لانغلي في الحال . وتقابل الرجلان للمرة الأولى، وبدأ سيكورد يشرح وضع الكونترا، فشدّد على أنهم لا يملكون أي أمل في السيطرة اذا لم تنتقل عملية امدادهم جواً الى المناطق الميدانية حيث يدور القتال . واعتبر سيكورد أن الثوار يفتقرون الى القيادة الحقيقية القادرة على تحقيق نصر عسكري حاسم .

وافقه كايسي على آرائه وسأله عما يستطيع ان يفعله للمساعدة، فأجاب سيكورد : «عندما تستعيد رخصة الصيد سوف نقدم إليك كل ما لدينا» .

«شكراً جزيلاً» .

بعد يومين من عيد الميلاد نفذ الارهابيون عمليتين منسقتين في مطاري روما وفيينا أودتا بحياة تسعة عشر شخصاً، بينهم خمسة اميركيين. وكانت الصور التلفزيونية لجزرة العيد محزنة، فأشلاء الضحايا والخراب في المطارين تذكر بالحروب بين عصابات المافيا.

تكدت الاجتماعات في البيت الأبيض وتوجهت شكوك وكالة الاستخبارات المركزية ومجلس الأمن القومي نحو ليبيا وجماعة «أبو نضال». غير ان الدليل المتوافر كان ظرفياً، فقد أظهر أحد التقارير ان عملاء القذافي حولوا مليون دولار الى حساب «أبو نضال» المصري في بلغاريا، ولكن ذلك حدث قبل عدة سنوات.

جمعت المعلومات عن الأهداف المحتملة للقيام برد عسكري، وتراوحت بين معسكر لتدريب الارهابيين بالقرب من ملعب سابق للغولف في طرابلس، ومقر استخبارات القذافي في وسط المدينة. وفي اليوم الثاني من الاجتماعات التي حضرها عن كايسي بيرت دان من مديرية العمليات، وريتشارد كير نائب غايتس، سجلت وزارة الدفاع تحفظاتها. فثمة ألف وخمسمائة مستشار سوفيائي في ليبيا بينهم ستمائة يعملون في الدفاع الجوي. فهل يمكن تحمل عواقب مقتل احد منهم في هجوم جوي اميركي؟ في تلك الأثناء طلب نورث من سبوركين ان يعد مسودة جديدة لتفويض موسع بشأن ايران ينص على عملية سرية بالتنسيق مع جهة أجنبية صديقة (أي اسرائيل) وافراد (غوربانيفار وسيكورد). وللتفويض المقترح هدفان: «إقامة حكومة أكثر اعتدالاً في ايران، والحصول على معلومات مهمة من الايرانيين تعذر الحصول عليها من قبل». وأضيف الى الهدفين هدف ثالث بعد التشاور مع كايسي وهو «التوصل الى اطلاق الرهائن الاميركيين المحتجزين في بيروت»، وذلك على الرغم من الاعتراض المحتمل لوزارة الخارجية على إجراء أي مقايضة للرهائن بالأسلحة.

في الاسبوع التالي كانت ليبيا وايران تتجاذبان الاهتمام الرئيسي في البيت الأبيض. ويوم الاثنين في السادس من كانون الثاني (يناير) وفي اجتماع لمجموعة التخطيط للأمن القومي في البيت الأبيض، وافق الرئيس ريغان على خطة لتكثيف الجهود السرية لزعزعة القذافي، والاستمرار في

التخطيط السري (عملية «الوردة») من أجل ضربة اميركية مصرية مشتركة ضد ليبيا، لكنه اجل قراراً يتعلق بغارة اميركية مباشرة. في اليوم التالي اجتمعت المجموعة ثانية لمناقشة الخيار العسكري. وطرح شولتز رأي المستشار القانوني لوزارة الخارجية الذي يقول ان الارهاب هو «هجوم مسلح»، وان الرد العسكري يعتبر مبرراً ودفاعاً عن النفس. اعترض واينبرغر على ذلك متسائلاً عن عواقب إسقاط القذافي طائرات اميركية وإحتجاز طيارها كرهائن جدد.

ونتيجة تدخل واينبرغر رفض الرئيس الخيار العسكري، وغادر وزير الدفاع القاعة مبتسماً.

عرض بويندكستر خطة الاستمرار في بيع الاسلحة الى ايران التي تريد برهاناً عن حسن النية، على ان تتم الصفقة في غضون فترة وجيزة تتراوح بين ثلاثين وستين يوماً وتطلق ايران الرهائن الاميركيين الخمسة المتبقين. ونظراً لدقة الصفقة والخطر الذي قد يلحق بالرهائن، فلن يتم اطلاق لجنتي الاستخبارات في الكونغرس على الأمر إلا بعد اطلاق سراح الرهائن ومغادرتهم لبنان بالطائرات.

عارض شولتز الخطة لأنها تناقض السياسة الاميركية ازاء الارهاب التي تحرم التعامل مع الارهابيين وبيعهم الاسلحة ودفع فدية للحصول على حرية الرهائن.

واتخذ واينبرغر موقفاً مماثلاً قائلاً ان الخطة قد تجعل الولايات المتحدة معرضة لأسوأ اشكال الابتزاز. ففي أي وقت لا يحصل فيه الايرانيون على ما يريدون سوف يهددون بالكشف عن هذا الترتيب بالطريقة «الشرق اوسطية» المعهودة.

كان كايسي من المؤيدين للخطة لأن الصفقة الأولى ستنفذ بسرعة، واذا لم تتحقق النتائج المتوخاة يمكن التوقف عند هذا الحد وعدم عقد صفقات جديدة. كما ان لايران دوراً خاصاً في العالم وموقعاً خاصاً على الخريطة لجاورتها الاتحاد السوفياتي، والولايات المتحدة لا تستطيع ان تدير ظهرها لايران وتتركها تقع تحت النفوذ السوفياتي.

سأل احدهم: ماذا عن الوسيط الايراني غوربانيفار؟ فوكالة

الاستخبارات المركزية اعتبرته كاذباً وملفقا عام ١٩٨٤ .
أجاب كايسي: «يمكن لغوربانيفار ان يكون فعالاً وقد أثبت ذلك باطلاق
سراح القس بنجامين وير قبل ثلاثة أشهر. ان لديه اتصالات واسعة في
ايران».

انقسمت الآراء داخل المجموعة وتضاربت، وساد انطباع عام بأن
ريغان موافق على الخطة.

بعد اربعة أيام أي في الحادي عشر من كانون الثاني (يناير)، جاء
غوربانيفار الى واشنطن وأخضع لاختبار كشف الكذب في فندق
«فورسيزنز». ووصل تقرير بالنتيجة الى مكتب كايسي يؤكد أن غوربانيفار
كاذب ومخادع، وقام بنشاطات معادية لمصلحة الولايات المتحدة، وأن
خداعه طاول ثلاثة عشر سؤالا من أصل خمسة عشر.

أعطى الأشخاص الذين سئل غوربانيفار عنهم رموزاً هي عبارة عن
الحروف «أ» إلى «ل» بغية إبقاء أسمائهم سرية باعتبارهم مصادر
محتملة للمعلومات. وكان الوسيط الإيراني على سبيل المثال يملك
معلومات جديدة عن الاسم الثالث الذي طلب من أحد الإيرانيين ٣٠٠
كيلوغرام من المواد البلاستيكية المتفجرة لزرعها في مرافق أميركية في
السعودية، كما أن صاحب الاسم نفسه قد وضع خطة لتسليم الإرهابيين
أسلحة بقيمة ٦ ملايين دولار.

استجوب ريتشارد ألن بطلب من كايسي الوسيط الإيراني غوربانيفار
يوم ١٣ كانون الثاني (يناير) لمدة خمس ساعات. ووضع ألن ملخصاً
للقاء رفعه الى كايسي، وجاء فيه أن غوربانيفار سريع التوتر ومغرور، وقد
جمع ثروة كبيرة بفضل تجارة السلاح، كما أنه صريح الى حد ما بالنسبة
الى ما يريد في التعامل مع الولايات المتحدة. وذكر ألن أن غوربانيفار
سيستمر في العمل مع البيت الأبيض لحل قضية الرهائن، مؤكداً أنه رغم
مغالاته مقرب من رئيس الوزراء الإيراني ومن وزير النفط ومسؤولين كبار
آخرين.

في السادس عشر من الشهر نفسه عقد اجتماع في مكتب بويندكستر
حضره كايسي وسبوركين وواينبرغر والنائب العام ادوين ميس. وقال ميس

ان كتم المعلومات عن الكونغرس امر قانوني بموجب التفويض المقترح، على ان يطلع الكونغرس على الأمر بعد اطلاق الرهائن. فاتفق الجميع على وجوب اطلاع الكونغرس من قبل الرئيس لاحقاً حتى لو أدى ذلك الى خروجه من البيت الأبيض.

وقع الرئيس ريغان في اليوم التالي التفويض ببيع الأسلحة الى ايران بواسطة وكالة الاستخبارات المركزية، ووضع بويندكستر النسخة الوحيدة في خزانته.

ذهب نائب كايسي لشؤون العمليات كلير جورج الى البيت الأبيض وقرأ التفويض في مكتب بويندكستر، وقدر أن الوكالة ستحتاج الى ٤٥٠٨ صواريخ من طراز «تاو». وفي حين لم يشأ كلير جورج الاستعانة بخدمات غوربانيفار، أقنعه كايسي بوجوب المحاولة لأن الوسيط الايراني يملك قناة فعالة للوصول الى طهران.

وحين ذهب ماكماهون الى مكتب بويندكستر ليقراً التفويض علم من مستشار الأمن القومي انه يريد اعطاء معلومات لمساعدة الايرانيين في حربهم ضد العراق.

صعق ماكماهون، وقال للأميرال بويندكستر ان هذا العمل يعطي الايرانيين تفوقاً واضحاً يتيح لهم شن هجوم أخير وناجح، كما ان الوكالة تزود العراق بمعلومات ميدانية عن الجبهة، فهل يعقل ان تساعد الولايات المتحدة فريقَي الحرب في وقت واحد؟

أصر بويندكستر على ان تقديم المعلومات الى ايران يثبت حسن النية من جانب واشنطن، وتسليم الدفعة الأعلى من صواريخ «تاو» (ألف صاروخ) سيثبت ما إذا كانت القناة المفتوحة على طهران ستؤدي الى تمرير الرهائن.

وقال بويندكستر: «ان لدينا فرصة علينا ان نستكشفها بدلاً من أن نضيعها، فإذا لم تنجح نكون قد خسرنا بعض المعلومات وألف صاروخ

«تاو»، اما إذا نجحت فربما تغيرت أمور كثيرة في الشرق الأوسط». عاد ماكماهون بسرعة الى لانغلي واتصل برقياً بكايي الذي كان خارج البلاد. فأجابه المدير بأنه مطلع على العملية وموافق عليها. وتمكن ماكماهون بعد جهد من إقناع نورث بعدم تزويد الإيرانيين بكامل المعلومات المقترحة، بل بجزء منها تعبيراً عن حسن النية ومن غير إعطائهم تفوقاً حاسماً على العراق.

حوالي الساعة الخامسة من بعد ظهر يوم ٢٣ كانون الثاني (يناير) دخل الأميرال بويندكستر الى قاعة التحرير في «الواشنطن بوست» ومنها إلى مكتب برادلي. وكنا وقتها نحضر لنشر خبر في اليوم التالي عن ليبيا مفاده أن الرئيس ريغان سيوفد سراً الجنرال دايل فيسير المسؤول عن التخطيط في الهيئة المشتركة للأركان، الى القاهرة لمتابعة البحث في «عملية الورد».

قال بويندكستر أن نشر هذا الخبر يعرقل جهود الرئيس ريغان في مواجهة القذافي والارهاب، وأضاف أن المصريين سيلغون حتماً مهمة الجنرال فيسير، مقرأً بأن الصحيفة تملك حقيقة الخطوط العريضة للخطة من دون التفاصيل.

بعد ذهاب بويندكستر جرى نقاش في الصحيفة حول إمكانية إدخال الخبر عن مهمة فيسير في خبر آخر عن تحركات السفن الحربية الأميركية قبالة الساحل الليبي في مناورات تدريبية، ومن دون ذكر اسم الجنرال دايل فيسير.

إتصل برادلي بالأميرال بويندكستر لابلأغه بأن اسم فيسير لن يذكر في الخبر، وكذلك موعد سفره الى القاهرة، لكن بويندكستر ظل على موقفه على اعتبار أن المصريين سيلغون في هذه الحالة أيضاً المهمة كونهم حساسين جداً إزاء أي تسرب للمعلومات.

في اليوم التالي نشرنا الخبر في صيغته الجديدة، فلم ينتبه له أحد لأن الصحف الأخرى كلها أوردت نبأ التحركات البحرية الأميركية. وهكذا لم يحدث أي رد فعل من البيت الأبيض أو من السفارة المصرية في واشنطن.

أرجأ بويندكستر مهمة الجنرال فيسير عدة أسابيع. وعندما توجه الى القاهرة بحث مع المسؤولين المصريين أربعة خيارات، ثلاثة منها دفاعية والرابع يتعلق بضربة وقائية ضد ليبيا. وقد أكد فيسير للأميرال بويندكستر أن محادثاته كانت مثمرة.

قلب كايسي صفحات التقرير الفصلي حول عدم الاستقرار السياسي في أكثر بلدان العالم حساسية. وتم تقسيم هذه البلدان الى ثلاث فئات: البلدان ذات الأهمية الاستراتيجية القصوى للولايات المتحدة، البلدان ذات الأهمية المتوسطة، البلدان ذات الأهمية الدنيا. والبلدان نفسها مقسمة الى ثلاث فئات إضافية وفقاً لدرجة إنعدام الاستقرار السياسي فيها.

والفيليبين هي من الدول التي تدخل ضمن الفئتين الأوليين، فالرئيس فرديناند ماركوس الذي يحكمها منذ عشرين سنة فرض الأحكام العرفية في عشر منها، أصبح في حالة صحية سيئة. ورأى كايسي في ماركوس نسخة أخرى من شاه إيران، لكنه صمم على عدم التخلي عنه. وكان روبرت غريلي رئيس مركز وكالة الاستخبارات المركزية في مانيل قد عاد الى لانغلي لرأس قسم شرقي آسيا في مديرية العمليات، وسرعان ما انضم الى «مافيا» كايسي الايرلندية.

نبه غريلي الى ضرورة مدّ الجسور مع قوى المعارضة الفيليبينية، علماً أن فكرة القيام بعملية سرية لدعم هذه القوى سياسياً درست مرات عدة في السنوات السابقة لكنها أهملت خوفاً من تسربها الى وسائل الإعلام. أما كايسي فقد زار الفيليبين وقابل ماركوس، وأدرك أن ضياع البلاد وخروجها من يد الولايات المتحدة يشكل خسارة أكبر من خسارة إيران. والمشكلة هناك في نظره ليست ماركوس بل التمرد الشيوعي، وفي هذه النظرة ما يخالف آراء بعض المحللين في الوكالة والمسؤولين في وزارة الخارجية، الذين رأوا في ماركوس عيوباً كثيرة ليس أقلها الفساد وإنعدام

الشعبية والعزلة عن الناس.

واعتبر كايسي أن كورازون أرملة الزعيم المعارض بنينيو أكينو الذي اغتيل عام ١٩٨٣، ليست البديل المناسب للرئيس ماركوس لأنها ضعيفة بحيث ستسلم البلاد على طبق من فضة الى الشيوعيين. وفي حين سلم وزير الخارجية جورج شولتز بانتهاء ماركوس، ظل الرئيس ريغان وزوجته نانسي (وهي صديقة إيميلدا ماركوس زوجة الرئيس الفلبيني) وكايسي متمسكين به. وفي شباط (فبراير) ١٩٨٦ دعا ماركوس الى انتخابات رئاسية مبكرة متأكداً من فوزه بها، لكن حساباته لم تكن صحيحة، فاضطر الى التزوير والترهيب تحت أنظار فريق مراقب من أعضاء الكونغرس الأميركي. وأخيراً سلم الرئيس ريغان بخسارة ماركوس، فتم نفيه مع زوجته وأصبحت كورازون أكينو رئيسة الفلبين.

في ٢٧ شباط (فبراير) اجتمع كايسي وكليز جورج وبويندكسترونورث للتباحث في موضوع صفقة الأسلحة مع إيران. وأبدى كايسي إصراراً على إبعاد كل من اسرائيل وغوربانيفار عن المفاوضات بقدر الامكان، وقال: «لا يمكننا اجراء مخابرات هاتفية أكثر مما فعلنا ان قد يكون السوفييات وغيرهم يتنصتون عليها.... علينا ان نخطط باستمرار لئلا تتسرب الأخبار، فافتضاح المفاوضات بين الولايات المتحدة وايران قد يغير وجه الكون بأسره. والعالم العربي قد تتور ثائرته ما لم يفسر الأمر بطريقة مناسبة». وقال كايسي في ما يتعلق بالخطوة التالية التي تشمل اجتماع ماكفرلين بموفد ايراني: «يجب ان تتذكر ان تسريب الأخبار عن حصول هذا الاجتماع قد يعتبر عملاً لصالح اسرائيل».

ظن المجتمعون ان رئيس البرلمان الايراني هاشمي رفسنجاني سيجتمع مع ماكفرلين في اوروبا، وكان نورث قد عاد لتوه من المانيا حيث قابل مسؤولاً في مكتب رفسنجاني.

وفي حين اعتبر نورث ان اجتماعه بالمسؤول الايراني كان ناجحاً، وأن

الخطه ستصل الى خواتيمها السعيدة، اعتبر توم تويتين رئيس قسم الشرق الأدنى في الوكالة، مبعوث رفسنجاني على قدر من الغباء الممزوج بالتحفظ، كما انه من أولئك الايرانيين الذين يسمون الولايات المتحدة «الشیطان الأكبر». أما غوربانيفار فطبع وجوده في اللقاء السري بأكاذيب وزعها على الطرفين بسخاء، واعدأ الاميركيين برؤية الرهائن قريباً ومواطنه الايراني بكل أنواع الصواريخ والأسلحة المتطورة.

تم شحن ألف صاروخ «تاو» الى ايران، وهي أول شحنة اميركية مباشرة. لكن أياً من الرهائن لم يخرج من أسره في لبنان، وما كان من غوربانيفار إلا أن تصرف وكأن الكرة لا تزال في ملعب الولايات المتحدة، فقال في اجتماع آخر أن الايرانيين لا يريدون صواريخ «تاو» التي يجب ان تسقط من المعادلة ولا تشكل جزءاً من التسوية.

إزاء ذلك رغب بويندكستر في ايقاف العملية لأنها عقيمة ولن تؤدي الى نتيجة إيجابية. لكن نورث عمل في اتجاه معاكس مدفوعاً بهاجس تحرير الرهائن، ووافقه في ذلك كايسي الذي ما زال يعتبر كمية الأسلحة المشمولة بالصفقة صغيرة، والمعلومات التي ستقدم الى ايران غير كفيلة بلعب دور حاسم في نتيجة حرب الخليج.

في هذه الأثناء أجرى ماكماهون حساباته، ورأى في التعامل مع ايران لعباً بالنار وقنبلة موقوتة قد تنفجر في وجوه الجميع. فحزم أمره وأبلغ كايسي رغبته في الاستقالة بعد أربع سنوات كنائب مدير وأربع وثلاثين سنة في الوكالة. وهكذا خرج ماكماهون وتم ترفيع بوب غايتس ليحل محله.



في أول آذار (مارس) أقامت برناديت كايسي سميث حفل عشاء في فندق ووترغيت إحياء للذكرى الخامسة والأربعين لزواج والديها ويليام وصوفيا. وقد حضر الحفل نحو سبعين شخصاً، من بينهم كيسنجر وسبوركين ودولان وغايتس وماكماهون وجين كيركباتريك وميس.

وبعد العشاء تحدث ميس فقال إنه لولا جهود كايسي في الحملة الانتخابية عام ١٩٨٠ لما كان معظم الحاضرين موجوداً في هذا المكان. وتحدثت صاحبة الدعوة موجهة التهنئة الى والديها.

لم يعفَ ماكماهون من مهامه على الفور، وفي ١٤ آذار (مارس) شارك في اجتماع لمجموعة التخطيط للأمن القومي بدلا من كايسي، وبنتيجة الاجتماع أمر الرئيس ريغان مجموعة من السفن الحربية الأميركية، تضم ثلاث حاملات طائرات منتشرة قبالة الساحل الليبي، بالاستعداد لعملية مناورات سميت «نار المرج». ووقع أمراً توجيهياً ينص على الحالات التي تفتح فيها النيران، وهي ثلاث:

- إذا هاجم الليبيون طائرة أو سفينة اميركية يكون الرد متناسباً مع الاعتداء، فيطاول سفينة ليبية أو طائرة أو قاعدة صواريخ.

- إذا وقعت إصابة واحدة في صفوف الاميركيين وأعطى الرئيس الضوء الأخضر تقصف خمسة أهداف ليبية، معظمها طائرات سوفياتية الصنع جاثمة على الأرض.

- إذا قام القذافي بتحريك عدواني وأعطى الرئيس ريغان الضوء الأخضر تقصف الطائرات الأميركية الأراضي الليبية في العمق، موجهة نيرانها الى تجهيزات ضخ النفط وأهداف اقتصادية أخرى.

وخلال الاجتماع نوقشت شخصية القذافي باستفاضة، وكشف أنه خلال رحلة الى مايوركا في اسبانيا تبرج الزعيم الليبي كالنساء وارتدى حذاءً ذا كعب عالٍ، واشترى له مساعدوه دمية على شكل دب وأغطية لسريته لأنه لا يثق بالفندق الذي ينزل فيه. وعلق ريغان على هذه المعلومات بقوله: «في وسع القذافي ان يختار من خزانة نانسي ما يشاء!» واستمرت المناقشة وقتاً غير قصير حتى سأل دونالد ريغان: «هل سيستعمل أي سلاح نووي؟» فجاءه الرد سلبياً بالإجماع.

قبل البدء بعملية «نار المرج» توجه وزير الدفاع كاسبار واينبرغر الى

لندن لمقابلة قائد الأسطول الأميركي السادس المتمركز في البحر الأبيض المتوسط الأميرال فرانك كلسو، وأعطاه تعليمات بوجوب استعمال الأسلحة «الذكية» في حال وقع اشتباك مع الليبيين بغية إصابة أهداف محددة بدقة وحصر الأضرار المادية والبشرية قدر الامكان.

وفي حين اعتبر بويندكستر ونائبه فورتير ان ضرب القذافي سيتسبب في تملل في صفوف جيشه بما قد يؤدي الى انقلاب للاطاحة به، رأى كايسي ان ضربه قد يفضي إلى العكس من ذلك، أي الى تقوية الزعيم الليبي داخليا وعربيا، ودعم حجته في اتهام الولايات المتحدة بالوقوف في طليعة «القوى الامبريالية».

واعترف كايسي بأن ماكماهون كان على حق عندما استخف بالمعارضة الليبية في الخارج. وكانت الوكالة قد نالت رداً سلبياً من الموساد حين طلبت منها أفكاراً حول كيفية التخلص من القذافي. أما الفرنسيون ففضلوا سلوك طريق العمليات السرية خوفاً من أن يستثير العمل العسكري الأميركي الزعيم الليبي أكثر من غير أن يقضي عليه تماماً. واستنتج كايسي أن الحل الأفضل هو بتغيير التفويض الرئاسي بحيث يسمح للوكالة بالعمل ضد القذافي مباشرة، من دون المرور عبر المعارضة المنفية.

تأجل البدء بمناورات «نار المرج» من ليل ٢٢ آذار (مارس) ١٩٨٦ الى ليل ٢٣ منه بسبب هبوب رياح عاصفة في خليج سدره (سرت). وتألفت القوة البحرية الاميركية من ٤٥ سفينة و ٢٠٠ طائرة وغواصات نووية من طراز لوس انجليس ٦٨٨. وبعد ساعتين من بدء العمليات أطلق الليبيون صاروخين مضادين للطائرات على طائرات استطلاع اميركية، فردت مقاتلات «أ-٧» الاميركية بصواريخ جو - أرض دمرت القاعدة الليبية وجهاز الرادار فيها. وفي اليومين التاليين تم إغراق زورقي دورية ليبيين على الأقل. وبلغ مجموع القتلى في هذه العمليات ٧٢ ليبيا حسب معلومات الاستخبارات، في حين لم تقع أي إصابة في صفوف الاميركيين.

يوم الاربعاء ٢٦ آذار (مارس) أوقفت مناورات «نار المرج» في حوالي الساعة الواحدة والنصف بعد الظهر بتوقيت واشنطن، وفي صباح اليوم

نفسه كانت الواشنطن بوست قد نشرت خبراً عن زيارة سرية قام بها الى مصر قبل ستة أشهر كل من بويندكستر ونائبه فورتير من أجل التنسيق في عملية عسكرية مشتركة قد تنفذ ضد ليبيا. وكان من الطبيعي ان تثور ثائرة بويندكستر لنشر هذا الخبر. وفي القاهرة كتب ابراهيم نافع رئيس تحرير صحيفة الأهرام والرجل المقرب من الرئيس حسني مبارك، أن مصر رفضت ثلاث مرات اقتراحات اميركية للقيام بعملية عسكرية مشتركة ضد ليبيا. غير أن السفير الاميركي في القاهرة نيكولاس فيليوتيس بعث برقية سرية الى واشنطن يؤكد فيها أن الرئيس مبارك أبلغه بالمضي في التخطيط للعملية المقترحة.

وقد اتصل بي أحد موظفي مجلس الأمن القومي ليبلغني بغضب بويندكستر وفورتير، وبشعورهما بالخوف على عائلتيهما من الاعتداء أو الاغتيال. وبعد يومين خابر الأميرال بويندكستر برادلي ليعترض على الخبر الذي نشرته، وليقول إن الصحيفة مسؤولة معنوياً عن مقتله أو مقتل فورتير، وأضاف: «كان على بوب وودوارد أن يتصل بنا قبل إيراد إسمينا في الخبر».

بعد أيام إتصلت بمصدر رفيع المستوى في الإدارة وأبلغته باستياء بويندكستر وفورتير، فقال: «لا تقلق، ان إستياءهما نابع من قرار وقف الحرب مع ليبيا».

بات كايسي مقتنعاً بأن الرئيس ريغان يريد تغيير النظام في ليبيا، لكن المطلوب قبل القيام بضربة حاسمة هو الدليل القاطع على ضلوع ليبيا في عملية إرهابية ما. لذلك تكثف نشاط اعتراض الاتصالات قبل أسابيع من عملية «نار المرج» وبعدها، ويوم ٢٥ آذار (مارس) أرسلت برقية من طرابلس الى ثماني سفارات ليبية تتضمن تعليمات بوجوب الاستعداد لضرب أهداف اميركية وتنفيذ «الخطة».

في الرابع من نيسان (ابريل) تم اعتراض اتصال مرسل من السفارة

الليبية في برلين الشرقية الى مقر الاستخبارات الليبية في طرابلس، وجاء فيه: «ستسّر طرابلس عندما تقرأون عناوين الصحف في الغد».

وفي الساعات الأولى من يوم ٥ نيسان (ابريل) التقطت برقية أخرى من برلين الشرقية الى طرابلس جاء فيها ان العملية هي «قيد التنفيذ الآن». وبعد عشر دقائق من ذلك أي في الساعة الواحدة والدقيقة التاسعة والاربعين فجراً بتوقيت برلين، انفجرت قنبلة في الملهى الليلي «لابيل» في برلين الغربية حيث يسهر عادة عدد كبير من الجنود الاميركيين. وأودى الانفجار بحياة الرقيب الاميركي كينيث فورد وفتاة تركية، كما اصيب ٢٣٠ شخصاً بجروح من بينهم خمسون عسكرياً اميركياً.

أعطت هذه الحادثة التبرير الكافي لكايي الذي كان يبحث عن ذريعة لإقحام الوكالة مباشرة في محاولات التخلص من القذافي.

في واشنطن بدأ التخطيط لرد عسكري فاعل، وفي الأيام العشرة التالية للحادث حصل لفظ داخل الادارة وتناقض في المواقف حول طبيعة الرد المطلوب، لا بل ان البعض ذهب الى حد التشكيك في أن الرئيس ريغان سيُقدّم فعلاً على إعطاء الضوء الأخضر للضغط على الزناد، ومن أكبر المشككين الكولونيل أوليفر نورث الذي يعتبر نفسه العدو الأكبر للعقيد القذافي الإرهابي الأكبر.

ونظراً لصلابة المعلومات لم يتمكن بعض المسؤولين الأميركيين من الالتزام بالصمت، فقال السفير الاميركي في بون ريتشارد بيرت إن الدليل على تورط ليبيا في تفجير ملهى «لابيل» واضح، في حين وصف قائد قوات الحلف الأطلسي الجنرال بيرنارد روجرز الدليل بأنه قاطع.

وبحلول يوم الاثنين ٤ نيسان (ابريل) وفي الساعة السابعة بتوقيت واشنطن والثانية فجراً بتوقيت ليبيا، أغارت حوالي ثلاثين طائرة حربية من سلاح الجو والبحرية الاميركية على طرابلس وبنغازي. وألقت ثمانى أو تسع قاذفات من طراز «اف - ١١١»، يحمل كل منها قنابل موجهة باللايزر حمولتها على ثكنة باب العزيزية، لكن أربعاً من أصل اثنتين وثلاثين قنبلة أصابت الهدف، أما القذافي فخرج من خيمته المنصوبة في وسط باحة الثكنة سليماً من أي أذى، في حين أصيب اثنان من أولاده

بجروح، وقتلت طفلة تبلغ من العمر ١٥ شهراً وصفها الليبيون بأنها ابنة القذافي بالتبني. واضطرت مجموعة من قاذفات «اف ١١١» الى العودة الى قواعدها في انكلترا بعد اصابتها بأعطال تقنية خلال الرحلة التي طالت بسبب رفض فرنسا مرور الطائرات في أجوائها.

في التاسعة مساءً ظهر الرئيس ريغان على شاشات التلفزيون ليعلن نبأ الغارة التي استمرت إحدى عشرة دقيقة ونصف الدقيقة، وذكر الرئيس انه يملك دليلاً قاطعاً على التورط الليبي في عملية برلين الغربية، معتبراً أن الغارة كانت مجرد، دفاع عن النفس. وقال: «اليوم قمنا بما كان علينا أن نقوم به، واذا دعت الضرورة سوف نعيد الكرة».

لا تزال قصة العميل السوفياتي فيتالي يورشنكو من أغرب قصص الجاسوسية، فبعد لجوئه الى الولايات المتحدة بثلاثة أشهر قفل عائداً الى الاتحاد السوفياتي لأسباب مجهولة تتراوح بين خداع الاميركيين شرّ خديعة، وضجره من الحياة الاميركية والضغط التي تعرض لها خلال عمليات الاستجواب الطويلة التي أخضعته لها وكالة الاستخبارات المركزية لاجراج كل المعلومات المهمة من ذاكرته. لكن يورشنكو لم يكشف قبل رحيله عن حقيقة ادوارد لي هوارد فقط، بل عن وجود جاسوس سوفياتي آخر داخل وكالة الأمن القومي لا يعرفه بالاسم بل تحدث إليه هاتفياً فقط من السفارة السوفياتية. وسرعان ما بدأ مكتب التحقيق الفدرالي البحث في ملفاته القديمة عمّا أمكن جمعه من خلال التنصت على اتصالات السفارة السوفياتية في موسكو. وفي تسجيل يعود الى ست سنوات سمع صوت يقول: «لدي بعض المعلومات التي أود مناقشتها معكم...» وبعد تحقيقات طويلة تركزت على ألف من عناصر القسم السوفياتي في وكالة الأمن القومي، علم أن صاحب الصوت هو رونالد بيلتون الذي عمل في وكالة الأمن القومي بين ١٩٦٥ و ١٩٧٩ تاريخ استقالته منها.

وبالرغم من أنه لم يكن موظفاً كبيراً فان مركزه أتاح له الحصول على معلومات حساسة، ولا سيما المتعلق منها بالشفيرة التي يستخدمها السوفييات وقنوات الاتصال التي تنصت عليها وكالة الأمن القومي. وكان بيلتون معروفاً بين زملائه بقوة ذاكرته مما جعله لقية ثمينة للسوفييات.

تمكن عملاء مكتب التحقيق الفدرالي في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٥ من تحديد مكان وجود بيلتون الذي كان يعمل بائعاً للزوارق الشراعية في مدينة أنابوليس في ولاية ماريلاند. ولم يطل الأمر به حتى اعترف بالتجائه الى السوفييات عام ١٩٨٠ بعد شهره الافلاس عام ١٩٧٩ على أثر سلسلة من المغامرات التجارية الفاشلة. ونال بيلتون من

السوفيات ٣٥ ألف دولار لقاء معلومات عن تكنولوجيا التجسس الاميركية توازي قيمتها عشرات الملايين من الدولارات.

أثناء محاكمته ذكر بيلتون اسم «ايفي بيلز» (أجراس اللبلاب) فأمر القاضي بوقف البحث في هذه النقطة. و«ايفي بيلز» اسم لعملية سرية تعود الى اواخر السبعينات حين كان تيرنر مدير وكالة الاستخبارات المركزية، لكن هذه العملية انكشفت عام ١٩٨١، وباقتضاح أمر بيلتون بدأ يتضح السبب. والعملية كانت قيام فريق من البحرية الاميركية ووكالة الأمن القومي بالانطلاق من غواصة في عمق مياه بحر اوكتسك في الساحل الشرقي للاتحاد السوفياتي، ووضع جهاز صغير للتنصت على كابل للاتصالات الهاتفية يضم خطوطاً سوفياتية عسكرية ومدنية. والمهم في الأمر ان جهاز التنصت لم يوضع على الكابل مباشرة بفضل التكنولوجيا الاليكترونية بحيث لا يؤدي تفحص الكابل الى كشفه، انما كان يقتضي سحب الشريط من هذا الجهاز لتفريغ ما سجّل عليه وذلك مرة كل ستة أسابيع. وقد تمكّن الاميركيون بفضل هذه الطريقة من الحصول على معلومات مهمة عن التجارب السوفياتية على الصواريخ النووية.

وبما أن السوفيات كانوا يظنون خطوط الكابل البحري مأمونة، لم يستعملوا شيفرة معقدة وأحياناً لم يستعملوا أي شيفرة لتغطية اتصالاتهم المهمة عبرها.

وعام ١٩٨١ التقط قمر صناعي اميركي صورة فوتوغرافية تظهر اثنتي عشرة سفينة حربية سوفياتية متجمعة في المكان الذي وضع فيه جهاز التنصت، ولاحقاً حين توجهت غواصة اميركية لالتقاط اشرطة التسجيل وتغييرها لم يعثر للجهاز على أثر. واستنتج مسؤولو وكالة الأمن القومي ان تسرباً حصل من داخل الوكالة وعلم بفضل السوفيات بوجود الجهاز في الماء، لكن الجاسوس بقي مجهولاً الى أن أدلى يورشنكو بالمعلومات التي قادت الى افتضاح أمر رونالد بيلتون.

المشكلة الأساسية لعملية «أيفي بيلز» كانت الأشهر التي تفصل

التقاط الاتصالات السوفياتية عن وقت سحب الأشرط من الماء. وقد دعا كل من الأميرال جون بوتس رئيس استخبارات البحرية، والأميرال ادوارد بوركهالتر أحد مسؤولي وكالة الاستخبارات المركزية، الى وضع حل أفضل للمشكلة بعد افتضاح أمر العملية.

والحل المقترح هو مدّ كابل بحري من غرينلاند الى عدد من أجهزة التنصت يتم زرعها قرب كابلات رئيسية في الساحل الشمالي للاتحاد السوفياتي، فيمكن بذلك نقل الاتصالات المعترضة ووضعها في تصرف وكالة الأمن القومي. إلا أن كلفة مدّ الكابل على مسافة ١٢٠٠ ميل تبلغ أكثر من مليار دولار. ووضع اقتراح آخر الى إنفاق مبلغ مماثل للتنصت بالطريقة نفسها على الكابلات البحرية في العالم كله.

سمعت بأمر عملية «أيفي بيلز» للمرة الأولى في اوائل عام ١٩٨٥، لكننا لم ننشر شيئاً عنها في الصحيفة لأننا كنا نجهل انكشافها، ولكن بعد توقيف بيلتون فكرنا بنشر كل التفاصيل المتعلقة بالعملية لالقاء الضوء على الضرر البالغ الذي سببه جشع واحد من آلاف الموظفين الذين يعملون في وكالة الأمن القومي، وذلك على الرغم من ممانعة الجنرال ويليام أودوم مدير وكالة الأمن القومي الذي زاره برادلي ومدير تحرير واشنطن بوست ليونارد داووني.

وحين هممت بإجراء بعض المقابلات للحصول على تفاصيل أكثر عن العملية، جابهني تحفظ المسؤولين في وكالة الأمن القومي الذين برروا موقفهم هذا بالرغبة في عدم تقديم أي شيء جديد الى السوفيات قد لا يكونون اكتشفوه بعد خيانة بيلتون. لكنني علمت ان هذا الأخير خرب سبع عمليات للتنصت على الاتصالات السوفياتية، ومنها واحدة اميركية بريطانية مشتركة، وأخرى لاعتراض الاتصالات السوفياتية على الموجات الصغرى (المايكروويف).

وخلال مراجعة قصاصات صحف قديمة عثرنا في الصفحة الأولى في

عدد لصحيفة نيويورك تايمز صادر قبل أكثر من عشر سنوات، على خبر نقله سيمور هيرشي حول عمليات للغواصات الأميركية قرب الساحل السوفياتي. وجاء في الخبر أن مصدراً مطلعاً كشف أن في وسع الغواصات التنصت على الكابلات البحرية السوفياتية. ومن ناحية أخرى أورد تقرير لجنة بايك عام ١٩٧٦ أن الغواصات الأميركية تعرضت خلال عمليات استطلاع حساسة لتسعة حوادث اصطدام مع سفن أجنبية في السنوات العشر الماضية.

عندما قمت مع زميلي بات تايلر بإطلاع برادلي على ما اكتشفناه بادر الى الاتصال بالجنرال أودوم الذي قال: «كنت آمل ألا تعثر على هذه المعلومات».

في ٢٧ كانون الثاني (يناير) توجهت بصحبة زميلي برادلي وكايزر لمقابلة الجنرال ويليام أودوم واثنين من مساعديه، حاملين معنا مسودة عن موضوع «أيفي بيلز» استعداداً لنشره. وبنتيجة الاجتماع احتفظ أودوم بمسودة الموضوع لدراستها وإعطاء رأيه فيها.

في اليوم التالي، وبعد ساعات من إنفجار مكوك الفضاء «تشالنجر»، إتصل أودوم بزميلي برادلي مبلغاً إياه بأن وكالة الأمن القومي والادارة لا ترغبان في رؤية الموضوع منشوراً على صفحات «الواشنطن بوست».

في ٧ شباط (فبراير) اجتمعنا برادلي وداوني وكايزر وأنا بأحد المسؤولين السابقين في وكالة الاستخبارات المركزية، وأعربنا أمامه عن دهشتنا لتخوف الجنرال أودوم من نشر أخبار «أيفي بيلز» في وقت يعلم السوفيات بأمرها. فلفت انتباهنا المسؤول المذكور الى أن كشف العملية قد لا يعني علم القيادة السوفياتية بها، لأن وجود جهاز التنصت في مياه بحر أوكتسك لوقت طويل قد يكون محرّجاً للقيادات العسكرية أوقيادات الاستخبارات السوفياتية المعنية، مما يستتبع احتمال وجود تغطية سوفياتية داخلية للعملية. كما أشار الى أن النشر سوف يحدث ضجيجاً عالمياً يدفع السوفيات الى تصعيد نشاطات البحث عن أجهزة تنصت أخرى وأي وسائل للتجسس الاميركي عليهم، الأمر الذي قد يهدّد سرية عمليات أخرى.

في غمرة حيرتنا حملت نسخة من الموضوع خالية من أربع نقاط حسبنا أن السوفيات قد لا يكونون على علم بها، الى مسؤول رفيع المستوى في البيت الأبيض، وفي اجتماع غاب عنه الرئيس ريغان الموجود في غرينادا لاهياء ذكرى انتصار ١٩٨٣، اتفق كل من الوزيرين شولتز وواينبرغر والاميرال بويندكستر ودونالد ريغان على رفض النسخة التي رفعتها اليهم عبر المسؤول المذكور، مخافة تضرر العلاقات الاميركية السوفياتية، وهو أمر لا يخدم الأمن القومي في نظرهم.

استمر التداول في الصحيفة، وظلّ دواني غير مقتنع بأننا لن نطلع السوفيات على جديد لا يعرفونه، أما برادلي فقرر بعد مزيد من المناقشات حول الوقع الاجتماعي لنشر قصة عن جاسوس بحجم بنتون فقد قرر الاتصال بالأميرال بويندكستر.

في أواسط آذار (مارس) أخبرنا مسؤول كبير في مكتب التحقيق الفدرالي بأن وزارة العدل على وشك ان تخسر معركتها الهادفة الى متابعة محاكمة بيلتون بسبب التخوف من كشف أسرار مهمة، فزادنا ذلك تردداً وتساؤلاً، فاذا كانت المحاكمة ستمنع عن بيلتون صوناً للأسرار، هل يجوز لنا أن نفعل عكس ذلك؟

يوم الجمعة ٢١ آذار (مارس) قابلت كايسي في حفل استقبال كبير أقامه ناشر صحيفة «نيويورك تايمز» آرثر أوكس سولزبرغر. وفي أواخر الحفل حين بدأ الحاضرون بالانصراف اقتربت من كايسي الذي كان يتحدث الى أحد الصحافيين، ومددت يدي لمصافحته. لكنه بادر الى تطويقي بذراعه قائلاً: «اشكرك على هذه الحفلة الجميلة».

حاولت إخفاء دهشتي وقلت متلعثماً إنني أعمل في صحيفة الواشنطن بوست. عندها أدرك كايسي غلطته وتذكّرني، فسألني عن الكتاب الذي كنت في صدد وضعه عن وكالة الاستخبارات المركزية وعنه شخصياً.

وبعد أن أصبحنا لوحدنا سألته عن سبب معارضة الجنرال اودوم

لنشر قصة بيلتون وعملية «أيفي بيلز». وكما كنت أتوقع أعرب كايسي عن خشيته من ردة فعل الرأي العام المحلي والعالمي إزاء نشر هذه القصة الحساسة.

ذات يوم خرجت وبرادلي لتناول طعام الغداء، ورحنا نقيم عمل وكالة الاستخبارات المركزية في عهد كايسي، فقلت أن الكثيرين من مسؤوليها مرتبكون ومضطربون، ولا سيما منهم كايسي نفسه. وأضفت أن تكثيف عمليات جمع المعلومات قد يشكل في نهاية المطاف حرب استخبارات مع السوفييات. وأخبرت برادلي المندهبش بأن ثمة تقارير تشير إلى أن الاستخبارات الأميركية خططت لإرسال غواصة نووية داخل نهر سوفيياتي، فلو تم ذلك واعترض السوفييات الغواصة لبدت حادثة سفينة التجسس «بويلو» أمراً تافهاً.

تناقشت أنا وبرادلي كثيراً في الأمر واتفقنا على وجوب العثور على هدف وجيه وفائدة اجتماعية قبل نشر ما لدينا عن عملية «أيفي بيلز»، إذ لا يجوز كشف الأسرار بطريقة عشوائية.

اجتمع برادلي بمسؤول سابق في الاستخبارات طالباً مشورته، فأكد له هذا المسؤول أن ما نقترح نشره أصبح من دون شك معلوماً من قبل السوفييات. وبعد ظهر يوم ٢٥ نيسان (أبريل) طلب مني برادلي الاتصال بالبيت الأبيض لإبلاغ المسؤولين بأننا سننشر قصة العملية. فطلب الناطق باسم مجلس الأمن القومي أن يتصل برادلي بالجنرال أودوم قبل إقدامنا على النشر، وفي صباح اليوم التالي بادر أودوم إلى الاتصال، وبعد مفاتحته بحديث برادلي مع مسؤول الاستخبارات السابق، أقر بأن نشر القصة لن يعطي السوفييات معلومات جديدة، طالباً من برادلي تأجيل قراره. وفي ١ أيار (مايو) التقى برادلي وأودوم فأعرب هذا الأخير عن تخوفه من أن يؤدي فضح عملية «أيفي بيلز» إلى اطلاع الدول التي لا تشك في شيء على القدرات الأميركية التجسسية.

ولوح أودوم باللجوء إلى قانون عائد إلى سنة ١٩٥٠ ينص على عقوبات جزائية تطال كل من «ينشر» أي شيء مصنف عن معلومات استخبارية تتعلق بالاتصالات. لكن برادلي لم يأبه لهذا التهديد وأكد أن القصة

ستنشر.

في اليوم التالي زار كايسي رئيس الشعبة الجنائية في وزارة العدل د، لويل جنسن واقتراح عليه إحياء قانون ١٩٥٠ وتطبيقه على كل من الواشنطن بوست، ونيويورك تايمز، وواشنطن تايمز، ومجلتي تايم ونيوزويك. وبالنسبة الى الواشنطن بوست سمى له الخبر الذي نشرته باسمي عن اعتراض اتصالات ليبية تؤكد ضلوع ليبيا في تفجير الملهي الليلي في برلين الغربية.

وأراد كايسي ان يستصدر جنسن أمراً من المحكمة يمنع الواشنطن بوست من نشر قصة «اي في بيلز»، لكن سعيه لم يؤد الى نتيجة تذكر مع مسؤول وزارة العدل.

بعد ظهر اليوم نفسه خابر كايسي من سيارته برادلي وطلب الالتقاء به في بار «يونيفرستي كلوب» القريب من مبنى الصحيفة ومن السفارة السوفياتية. وفي حوالي الساعة الرابعة توجه برادلي بصحبة داووني للقاء كايسي، وسلماه فور وصولهما نسخة من مسودة الخبر.

قرأ كايسي ببطء ثم قال: « لا يمكن نشر الخبر من دون تعريض أمننا القومي للخطر. وعلي إبلاغكما بأني سأطالب بملاحقة الصحيفة قانونياً إذا ظهر الخبر على صفحتها». وكشف عن سعيه الى مقاضاة المطبوعات الأربع الأخرى وزيارته الى وزارة العدل لهذا الغرض.

وبعد التداول طلب كايسي من برادلي إرجاء النشر أسبوعاً ليتسنى له التشاور مع الرئيس ريغان الموجود في طوكيو لحضور قمة اقتصادية، على أن يخبر ريغان برادلي، فسأل هذا الأخير: «وهل الأمر مهم الى هذه الدرجة؟»

ردّ كايسي بإيجاب قائلاً أن النشر يعرض أرواحاً كثيرة للخطر. وفي طريقه الى الخروج من البار وجه كايسي سؤالاً الى داووني عن سير علاقته بالكولونيل نورث، غامزاً من قناة نشر اسم نورث كضابط مجلس الأمن القومي المولج بمساعدة ثوار الكونترا.

بعد هذا التطور قرر برادلي وداووني تأجيل النشر، أما أنا وتايلر فبقينا مقتنعين بأن القصة لن تتسبب بأي ضرر وبأن كايسي يحاول خداعنا

والتهويل علينا.

قرر برادلي جسّ النبض لمعرفة مدى جدية التهديدات التي أطلقها كايسي فأوعز بنشر مضمون لقائه مع مدير وكالة الاستخبارات المركزية. وقبل النشر بادر هذا الأخير الى الاتصال قائلاً بعتب: «خلت أن محادثتنا كانت شخصية». فأجاب برادلي بأنهما اتفقا على مجرد اللقاء من دون وضع قواعد وقيود. وكان كايسي قد علم بالأمر من رئيس تحرير مجلة تايم هنري غرنوالد، فسأل: «هل سأقرأ الخبر في الصحيفة إذن؟» «نعم».

«ظننت أننا سنجري المزيد من الحوار».

سأله برادلي عندئذٍ: «وهل هناك ما يستحق التحادث؟»

«متى سأقرأ الخبر؟»

«غداً صباحاً».

«هل سيرد اسمي فيه؟»

«بالطبع».

نشرنا الخبر في اليوم التالي وسمينا فيه المطبوعات الخمس المدرجة على لائحة كايسي، كما كشفنا ان الصحيفة أرجأت على أثر ذلك نشر ما لديها عن قدرات الاستخبارات الأميركية.

في اليوم التالي تناول ادوارد بينيت ويليامس محامي الواشنطن بوست طعام الفطور مع كايسي، وأبلغنا بعد ذلك بأن الإدارة قادرة على الملاحقة ولكنها لن تقدم على ذلك على الأرجح، ومن الأفضل في هذه المرحلة التريث والانتظار.

يوم الجمعة نشرت صحيفة نيويورك تايمز خبراً مفاده أن جدلاً يدور بين وكالة الاستخبارات المركزية والادارة حول نشر الواشنطن بوست موضوعاً خطيراً يفسّر ما حصل عليه السوفييات من رونالد بيلتون. وأضافت الصحيفة أن مسؤولي الوكالة لا يعرفون بالضبط ما نقله بيلتون الى السوفييات، فكان هذا الكلام في نظرنا كافياً لتعيد الاستخبارات السوفيياتية النظر في كل شاردة وواردة خرجت من فم بيلتون في فيينا.

في العاشر من أيار (مايو) تلقت كاثرين غراهام رئيسة مجلس الادارة

في واشنطن بوست، مكالة هاتفية من الرئيس ريغان، قال فيها إن نشر قصة بيلتون قد يكون خطأ لأن في الأمر اسراراً خطيرة لا تقدر بثمن، وربط بين عملية «أيفي بيلز» ونجاح الاستخبارات الاميركية في جمع الكثير من المعلومات، مما أدى الى منع حصول ١٢٥ عملية إرهابية على امتداد الأشهر الاثني عشر السابقة. لكن غراهام ابلغت الرئيس بأنها لا تستطيع منع برادلي من نشر القصة بصفتها مالكة للصحيفة، وجزمت له بأنها تفضل ترك القرار لبرادلي نفسه. إلا ان ذلك لم يمنع كاثرين غراهام من التحدث الى برادلي والاعراب عن عدم حماسها لنشر القصة.

يوم ١٩ أيار (مايو) قال جايمس بولك مراسل تلفزيون ان. بي. سي. في برنامج «توداي» إن بيلتون «على ما يبدو كشف للسوفيات أحد أخطر أسرار وكالة الأمن القومي، وهو مشروع يحمل أسم «أيفي بيلز» ويعتقد انه عملية للتنصت على الاتصالات السوفياتية نفذتها غواصات اميركية داخل الموانئ السوفياتية».

في اليوم نفسه أصدر كايسي بياناً يعلن فيه إحالته تصرف ان. بي. سي. الى وزارة العدل لدرس احتمال ملاحقة شبكة التلفزيون قضائياً. في ٢١ أيار (مايو) نشرت قصتنا اخيراً في واشنطن بوست، وذكرنا فيها ان بيلتون كشف عملية اميركية سرية مكلفة جداً بعد أن سارت بنجاح مدة طويلة، وتمثلت في استعمال التكنولوجيا المتطورة لالتقاط الاتصالات السوفياتية، وأشرنا كذلك الى الاستعانة بالغواصات لتنفيذ العملية، والى ان جهاز التنصت قد أصبح في حوزة السوفيات.

وهذه المرة أيضاً أصدر كايسي بياناً يلوح فيه بالملاحقة القضائية. في هذه الاثناء ذلت العقبات أمام محاكمة بيلتون، وبدأت بالفعل الجلسات الطويلة المغلقة. ورحنا ننشر في واشنطن بوست المزيد من التفاصيل عن عملية «أيفي بيلز» ذاكرين مثلاً انها حصلت في بحر اوكتسك.

في الخامس من حزيران (يونيو)، وبعد ثلاث عشرة ساعة من المذاكرة أدانت هيئة المحلفين رونالد بيلتون بتهمتين، التآمر وكشف معلومات سرية، وحكم عليه بالسجن المؤبد.

الفصل الرابع والعشرون	
-----------------------	--

في حين بدت ليبيا الشغل الشاغل لادارة ريغان في العلن، كانت ايران تطغى خلف الكواليس على السياسة الخارجية لكل من البيت الأبيض ووكالة الاستخبارات المركزية.

جلس روبرت ماكفرلين أمام مكتبه في منزله الكائن في إحدى ضواحي واشنطن، في الساعة التاسعة من مساء العاشر من آذار (مارس)، وشغل جهاز الكمبيوتر الموصول بالبيت الأبيض. وسرعان ما اتته رسالة من اوليفر نورث يقول فيها إنه قابل مانوشير غوربانيفار يوم السبت في باريس، ويضيف ان الوسيط الايراني أكد ان وجوده ضروري لنجاح العملية وان لديه القدرة على تأمين حرية الرهائن في حال قدمت للايرانيين اسلحة جديدة.

وسأل نورث في رسالته صديقه ماكفرلين ما إذا كان الوقت قد حان لتركه مجلس الأمن القومي والعودة الى صفوف المارينز. أجاب ماكفرلين على الرسالة مشيداً بمزايا نورث ومتوقفاً في الوقت نفسه ازدياد الضغوط عليه من جانب الكونغرس بحلول الصيف المقبل. ووعده كذلك بالبحث في مستقبله خلال وقت قريب، مشدداً على أن نورث دون غيره قادر على القيام بكل المهمات التي يقوم بها.

كان الكولونيل اوليفر نورث يدرك في قرارة نفسه أن عملية ايران لم تنته بعد، وإنه لا يستطيع ترك عمله الآن خصوصاً أنه انشأ شبكة كبيرة من الاشخاص والمعاونين المتصلين به شخصياً والعاملين على خطي ايران ونيكاراغوا. وفي هذا الاطار قدمت له وكالة الأمن القومي ١٥ جهازاً متطوراً للاتصالات، أعطى أحدها للجنرال سيكورد، وآخر لرئيس مركز وكالة الاستخبارات المركزية في كوستاريكا المعروف باسم توماس كاستيللو.

وتعبيراً عن دعمه للجهود التي يقوم بها، حرص الرئيس ريغان على أخذ صور تذكارية في المكتب البيضاوي مع نورث وكاستيللو وبويندكستر ووزير الأمن العام في كوستاريكا.

وبحلول نيسان (ابريل) دمج نورث كلياً بين عمليتي ايران ونيكاراغوا، وقال في هذا الصدد لماكفرلين إن مبلغ الخمسة عشر مليون دولار الذي ستدفعه ايران مقابل الشحنة الجديدة من الاسلحة يجوز ان يبقى جانباً ليحوّل بعد ذلك الى ثوار الكونترا. واعتبر هذه الخطوة ضرورية لتغطية الفترة التي تسبق موافقة الكونغرس على منح الكونترا مساعدات عسكرية جديدة، وهو أمر يعمل له كايسي ومن ورائه الادارة. إلا أن نورث ربط هذا الاقتراح بموافقة الرئيس ريغان.

* * *

في الثامن من نيسان (ابريل) زوّد المجلس الرئاسي لمراقبة الاستخبارات الذي أنشئ بعد فضائح السبعينات، الأميرال بويندكستر بتحليل قانوني جاء فيه أن جهازاً أميركياً يستطيع توفير «التدريب العسكري الأساسي» لثوار الكونترا بموجب التفويض الخاص «بالاتصالات» و «المشورة»، شرط ألا يشمل التدريب «الاشتراك في التخطيط لعمليات عسكرية أو تنفيذها».

في هذه الأثناء تكثفت البرقيات من الجنرال سيكورد الى نورث حول عمليات القاء الذخيرة من الجو للثوار، وفي ١٢ نيسان (ابريل) أبلغ توماس كاستيللو الكولونيل نورث بعملية جديدة ناجحة في هذا الاطار وبخطته للأسابيع المقبلة، فقال في برقيته المرسلة عبر شبكة الاتصالات الخاصة: «هدفي الحالي هو تشكيل قوة من ٢٥٠٠ رجل لضرب منطقة الشمال الغربي والاتصال مع الوحدات الأخرى لتشكيل قوة جنوبية صلبة».

وأرسل نورث من جهته برقية الى ماكفرلين عبر الكومبيوتر يسأله فيها: «نحاول تدبّر ١٠ قاذفات «بلوبايب» و ٢٠ قذيفة... ريتشارد سيكورد دفع ١٠ في المئة من الثمن». أجاب ماكفرلين: «استفسر من وكالة الاستخبارات المركزية عن الدول التي باعها البريطانيون إليها، إذ علي الاتصال بإحدى هذه الدول على الأقل وإذا كنت بحاجة الى هواوين أو مدافع أخرى ابلغني بالأمر».

تكتفت زيارات الكولونيل نورث لمكتب كايسي الذي اكتسب عنه صورة الأب والمرشد. وحين دبّر نورث عملية الإمدادات السرية للكونترا عام ١٩٨٤ ساعده كايسي كثيراً وأشار عليه بوجود إنشاء مؤسسة خاصة يرأسها مدني لا صفة رسمية له مقترحاً اسم الجنرال المتقاعد ريتشارد سيكورد، كما نصح نورث بفتح حساب خاص تحول إليه مبالغ صغيرة من مجلس الأمن القومي للانفاق على التحركات الخاصة بعملية نيكاراغوا.

وقد حذر كايسي نورث من الاتصال هاتفياً بأميركا الوسطى على خطوط غير مضمونة يحتمل ان يتنصت عليها السوفيات والكوبيون، كما زوّده بأخر المعلومات عن سماسة السلاح المتعاملين مع الكونترا، ونصحه بوقف التعامل مع اثنين منهم أحدهما يشتبه في كونه يسرق أسرار التكنولوجيا الغربية وينقلها الى السوفيات.

فاتح نورث كايسي بأنه وضع مع الاسرائيليين خطة لتحويل أرباح صفقات الأسلحة مع ايران الى ثوار الكونترا، فأعجب كايسي بفكرة حمل العدو على تمويل الصديق ووصف ذلك بـ «قمة العمليات السرية»، لا سيما أن إيران حاولت شحن أسلحة الى الساندينيين وقدمت لهم قروضاً قيمتها ١٠٠ مليون دولار على شكل شحنات من النفط.

ومع ازدياد خطورة أعمال نورث، وتناقص ثقته بمن حوله، لم يعد أمامه سوى كايسي حتى اعتبره عزّاب عمليتي إيران والكونترا. وحذّره هذا الأخير كذلك من احتمال كون الوسيط الايراني مانوشير غوربانيفار عميلاً اسرائيلياً الأمر الذي يوجب اعتماد الحذر لا وقف التعامل معه. وعندما قرر نورث القيام برحلة استطلاعية الى طهران نبهه كايسي الى أنه قد يصبح بدوره رهينة جديدة هناك، ويتوجب عليه في حال حصول ذلك تدبر وسيلة للانتحار تجنباً للعذاب الذي سيتعرّض له.

وسرعان ما أصبحت حياة نورث مغلفة بالسرية التامة، وأخفيت نشاطاته حتى عن نائب بويندكستر، وأفهمه كايسي بأن هذا الدور يتحتم أن يلعبه أحد ما لتحمل عواقب انكشافه. ونورث يتقبل هذا الكلام متى صدر عن كايسي لأنه يرى فيه رجلاً مثالياً، فهو مثقف الى درجة أنه يقرأ

كتاباً كاملاً خلال رحلة في الطائرة، ومدرك لكل ما يجري حوله، كما أنه القوة الدافعة التي تحرك الجهود الهادفة الى دعم حركات المقاومة المناهضة للشيوعية في العالم، الى جانب امتلاكه الرؤية الواضحة لتغيير وجه العالم وفقاً للسياسة الخارجية الأميركية.

وكايسي في نظر نورث وحده بين مسؤولي الادارة من يملك بعد نظر، فهو يخطط لإيجاد جهاز ذاتي التمويل يعمل بعيداً عن تداخلات الكونغرس في سرية تامة، وأحياناً بالتعاون مع أجهزة استخبارات صديقة كالموساد الاسرائيلية والاستخبارات السعودية.

بعث بويندكستر برسالة الى نورث عبر شبكة الكمبيوتر يحذّره فيها من كشف دوره الخطير، طالباً منه الاقلاع عن التحدّث في هذا الموضوع الى أي كان، وحتى الى كايسي وأبلغه نورث بأنه يستطيع تقديم مبلغ ٦ ملايين دولار الى الكونترا فوراً بما يتيح الاستغناء عن مساعدة دولة ثالثة من غير أن يلغي الحاجة الى تولي وكالة الاستخبارات المركزية إدارة دفعة العملية من جديد... حتى يتاح له أن ينال من الراحة أكثر من ساعتين أو ثلاث ساعات يومياً... وذكر نورث أن المزيد من المال سيتوافر للكونترا قريباً معرباً عن قلقه من تصاعد معارضة الديموقراطيين في الكونغرس لذلك، والإحراج الذي قد يتسبب لكل من الرئيس ريغان وبويندكستر نفسه.

وبعد أيام رفض بويندكستر اقتراحاً قدمه نورث لعقد اجتماع يضمهما الى جانب الرئيس ريغان، والوزيرين شولتز وواينبرغر وماكفرلين، وكايسي، تمهيداً لسفر نورث وماكفرلين الى طهران مع شحنة من الأسلحة.

حضر الجنرال سيكورد الى مكتب كايسي حيث عبّر له عن امتعاضه لعدم تقديم الوكالة الدعم الكافي له في عملية تسليح الكونترا، وهو يقصد بالدعم المعلومات الحساسة والارشادات الضرورية.

وبعد قليل عاد سيكورد الى مكتب كايسي بصحبة نورث، فأبلغا المدير بأن عملية جني التبرعات الخاصة لثوار الكونترا تسير ببطء شديد، فأقرّ لهما كايسي بدوره بتشاوره حيال الحصول على تمويل مباشر للعملية بموافقة الكونغرس.

قال سيكورد إن حاجة ثوار الكونترا الى أجهزة ملاحية وأجهزة رادار ملحة جداً، وإن العملية تتطلب في هذه المرحلة عشرة ملايين دولار إضافية.

فكر كايسي بالأمر ملياً واقترح الاستعانة بالسعوديين، ثم عرض على الجنرال سيكورد الاتصال بهم بنفسه لأن القانون يمنعه بصفته مديراً لوكالة الاستخبارات من القيام بذلك. لكن الجنرال سيكورد رفض الفكرة معتبراً أن السعوديين لن يستجيبوا لطلب صادر عن جنرال متقاعد لم يعد له أي صفة رسمية. عندئذٍ قال كايسي إنه سيتصل بشولتز في محاولة لاقتناعه بالفكرة.

لم تستجب وزارة الخارجية لطلب كايسي وإن بصورة جزئية، فبدلاً من التوجّه الى السعوديين تمّ الحصول على المبلغ المطلوب من سلطان بروناي، على أثر اجتماع دام ثلاث ساعات بينه وبين شولتز.

وعلى الفور أعطى أوليفر نورث رقم الحساب المصرفي الذي سيحول السلطان المال اليه لسكربتيره فاون هول التي اخطأت في نقل عددين الرقم، فكانت النتيجة ان المبلغ ذهب الى حساب آخر بدلاً من أن يتلقاه ثوار الكونترا.

في أواخر أيار (مايو) سافر ماكفرلين ونورث وجورج كايف الرئيس السابق لمركز وكالة الاستخبارات المركزية في طهران، الى جانب اشخاص آخرين على متن طائرة تحمل اسلحة الى ايران، يحدوهم أمل الحصول على حرية الرهائن، لكن ماكفرلين ونورث عادا من ايران بوفاض خال. وبعد الرحلة قال كايف الذي يجيد الفارسية لكايي، إن غوربانيفار اقترح استعمال أرباح الصفقات لمساعدة ثوار الكونترا والمقاومة الافغانية.

في العاشر من حزيران (يونيو) أعرب ماكفرلين للأميرال بويندكستر

عن قلقه خيال دور نورث، فقال: «من الواضح أن الجناح اليساري في الحزب الديموقراطي يسعى الى الإيقاع به، وأظن أنه سينجح في ذلك في نهاية المطاف». واقترح ماكفرلين إحالة نورث على التقاعد من البحرية لأسباب صحية.

في ٢٥ حزيران (يونيو) وافق مجلس النواب على مشروع قانون أقره مجلس الشيوخ بمنح الكونترا مساعدة قيمتها ١٠٠ مليون دولار، فعاد بذلك الى الوكالة دورها في العملية.

وفي الصيف نفسه مثل الكولونيل نورث امام لجنة الاستخبارات في مجلس النواب ونفى أمامها إعطاء أي ارشادات عسكرية لثوار الكونترا وكل ما يمت الى النشاطات المحظورة قانوناً بصلة.

أدرك نورث ان المساعدة التي أقرت للكونترا تعني عودة وكالة الاستخبارات المركزية الى ساحة العمل وانتفاء الحاجة الى خدماته. واقترح على بويندكستر ان تشتري الوكالة منه كل الموجودات والمعدات التي يستعملها في عملية الدعم السري، وهي تشمل ست طائرات وسفناً ومستودعات وذخائر وأجهزة اتصال ومدرجاً للطائرات في كوستاريكا... وقدّر نورث قيمة هذه الموجودات بأربعة ملايين ونصف مليون دولار.

في هذه الأثناء علم مانوشير غوربانيفار أنه على وشك أن يفقد دوره في صفقات الأسلحة الى ايران، بعدما امنت واشنطن قناة اتصال ثانية مع طهران بواسطة ابن شقيق رئيس البرلمان الايراني هاشمي رفسنجاني. فراح يضغط على جماعته في طهران حتى توصل أخيراً الى تأمين إطلاق القسّ لورانس جنكو المحتجز في لبنان منذ ١٨ شهراً. وكانت النتيجة الحتمية لذلك اقتناع كايسي بوجوب استمرار التعامل مع غوربانيفار.

صمّم كايسي وشولتز على انهاء العمل الذي بدأ في ليبيا، ووزّعت وكالة الاستخبارات المركزية الى الأجهزة المعنية معلومات عن أماكن الإقامة السبعة التي يستعملها القذافي. وورد تقرير يؤكد أن القذافي تصرف

بشكل غريب أثناء اجتماعه مع مسؤولين يمنيين وكأنه على وشك أن يصاب بانفيار عصبي.

اعتبر كايسي أنه من الضروري متابعة الضغط على القذافي كي يفقد الثقة بنفسه، فبالإمكان مثلاً إرسال طائرات لتخلق قرب الساحل الليبي وتخرق جدار الصوت لتثير أعصاب الزعيم الليبي أكثر. وتمنى كايسي لو أن الخوف يقود القذافي الى عدم الظهور لإلقاء خطاب في عيد الثورة الذي يصادف في الأول من أيلول (سبتمبر). وأرسل كايسي المحللين ريتشارد كير وتوم تويتين الى البيت الأبيض لشرح خطوات الضغط النفسي التي يمكن القيام بها. وأكد تويتين الذي خدم في بنغازي خلال الستينات أنه من السهل نشر الأخبار الكاذبة في الخارج لإثارة أعصاب القذافي.

بناءً على اقتراحات كايسي انشأ البيت الأبيض مجموعة خاصة للتخطيط تألفت من مسؤولين في البيت الأبيض ووزارتي الخارجية والدفاع ووكالة الاستخبارات المركزية، وقدمت وزارة الخارجية الى هذه المجموعة التي ضمت ١١ مسؤولاً مذكرة سرية تدعو الى القيام بعمليات سرية منسقة على الصعيدين الدبلوماسي والعسكري من أجل حث الليبيين على الاطاحة بالقذافي، وحددت المذكرة هدفين رئيسيين هما: إبقاء القذافي منشغلاً، وإقناعه بأن قوى عسكرية ومدنية في ليبيا تتآمر عليه باستمرار، على اعتبار أن ذلك قد يؤدي الى ممارسته ضغطاً أكبر على الجيش مما يعزز احتمال اغتياله أو الانقلاب عليه.

اقترحت مذكرة وزارة الخارجية أيضاً إرسال مبعوث خاص الى بريطانيا وفرنسا وإيطاليا لإقناع المسؤولين هناك بوجوب مواصلة الضغوط على القذافي ولكن من غير إبلاغهم بتفاصيل الخطة الأميركية. واقترحت شن حملة إعلامية واسعة تركز على وجود انشقاقات داخلية في ليبيا وحركة معارضة في صفوف الجيش وعمليات تخطيط لانقلابات بمساعدة السوفيات أو الأميركيين...

ودعت المذكرة الى استغلال زيارة مسؤول في البناءون الى التشاد لإيهام القذافي بأن الولايات المتحدة وفرنسا تخططان لعمل ما هناك، والقيام بزيارات مماثلة لتونس وغيرها من الدول المجاورة لليبيا للغرض

نفسه . والى جانب ذلك ينبغي نشر أنباء صحافية عن انشقاقات داخلية ولا سيما في صفوف الجيش الليبي، وتزويد الاستخبارات الليبية بصور لزعماء المعارضة المنفية مع مسؤولين سوفيات ...

من جهة أخرى اقترح هوارد تيشمر رئيس المكتب العسكري السياسي في مجلس الأمن القومي في مذكرة سرية، ان تتجاوز الإدارة الاميركية الرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران وحكومته، وتتعامل مباشرة مع العسكريةتاريا الفرنسية، لعل هذه تقنع الحكم الفرنسي بالتعاون مع واشنطن ضد القذافي.

بعد عدة أيام تلقى كايسي مذكرة من الاميرال بويندكستر يدعوه فيها الى الاستعداد لاجتماع لمجموعة التخطيط للأمن القومي بحضور الرئيس ريغان . وقال بويندكستر في المذكرة إن هالة القوة التي كان يحيط بها القذافي نفسه قد زالت تماماً، وقبضته على السلطة أصبحت ضعيفة . وجاء في المذكرة: «يجب ان تؤدي تحركاتنا الى تشجيع المعارضة الداخلية، وترسيخ اقتناع القذافي بأن هناك المزيد من الخطوات الأميركية ضده، وهو امر يحتاج الى خدع على الصعيدين الإعلامي والعسكري» ... وفي المقابل أرسل بويندكستر مذكرة الى الرئيس ريغان يقول فيها إن معظم المعلومات تشير الى ان القذافي ما زال يحكم السيطرة على السلطة على الرغم من الانعكاسات التي نتجت عن غارة ١٤ نيسان (ابريل). وتابع بويندكستر في المذكرة أن أي نظام بديل لنظام القذافي سيكون أفضل بالنسبة الى الولايات المتحدة ومصالحها .

وشرح بويندكستر للرئيس ريغان الخطوات العريضة للخطة التي طورتها وزارة الخارجية ووكالة الاستخبارات المركزية بهدف التخلص من نظام القذافي . وأشار الى أن الزعيم الليبي قد يعود الى مساندة الإرهاب بصورة فعالة بعد فترة من الهدوء .

في الساعة الحادية عشرة من قبل ظهر يوم ١٤ آب (اغسطس) عقد اجتماع ضمّ الرئيس ريغان والوزيرين شولتز وواينبرغر إضافة الى كايسي وبويندكستر والاميرال ويليام كراورئيس الهيئة المشتركة للاركان . خلال الاجتماع أشاد بويندكستر بغارة نيسان (ابريل) معتبراً أنها

كبحت جماح الارهاب، وأضعفت القذافي، وجملت صورة اميركا في العالم. وتابع أنه من الضروري في هذه المرحلة متابعة حملات التضليل الاعلامي لخلق سلسلة من الأحداث وردود الفعل التي تؤدي في النهاية الى سقوط الزعيم الليبي. أما الاميرال كراو فأعرب عن خشيته من متابعة التهديدات العسكرية والشحن النفسي من غير القيام بأي عمل محسوس حتى لا تبدو الولايات المتحدة وكأنها نمر من ورق. وفي اقتراح فكاوي قال ريغان: «لماذا لا ندعو القذافي الى سان فرانسيسكو ليرتدي الملابس التي يريد؟» فزاد شولتز: «ما رأيكم في حقنه بجرثومة الايدز؟»

في ١٦ آب (اغسطس) وقع الرئيس ريغان امراً توجيهياً يهدف الى ثني القذافي عن القيام بأي نشاط إرهابي، وتغيير القيادة في ليبيا، والحد من المكاسب السوفياتية هناك. واعتبرت هذه الأهداف سرية وأعطيت رمزاً خاصاً هو «حجاب».

انخدعت الصحافة الأميركية بمناورات الإدارة، فرأت صحيفة «وول ستريت جورنال» أن الصدام بين الولايات المتحدة وليبيا آتٍ لا محالة، وكذلك فعلت «الواشنطن بوست».

في غمرة التصعيد الاعلامي والتحريض على القذافي عبر خبراء الشؤون الليبية في وزارة الدفاع ووكالة الاستخبارات المركزية، عن معارضتهم لسياسة الادارة لأنها كانت تحقق للقذافي ما يريده، إذ تضعه في واجهة الأحداث والاهتمام العالمي.

لم يمض وقت طويل حتى بدأت ترد تقارير عن تخطيط القذافي لعمليات إرهابية جديدة، وبالفعل فقد أحبط سراً هجوم على قاعدة اميركية في مكان ما، ولكن في ٥ أيلول (سبتمبر) وقعت حادثة طائرة بان اميركان في كراتشي التي أودت بحياة ٢١ شخصاً، وقد تمّ يومها التقاط اتصال أجراه سلمان التركي الذي يحمل جوازاً ليبيا، بالسفارة الليبية في باكستان يقول فيه إنه في صدد تنفيذ مهمة خاصة لصالح الاستخبارات الليبية، وفي وقت لاحق اعتقل هذا الرجل وخضع مع خاطفي الطائرة الاربعة الى استجواب مكثف.

في التاسع عشر من أيلول (سبتمبر) حضر كايسي مؤتمراً لقدامى

مكتب الخدمات الاستراتيجية في فندق مايفلور في واشنطن، والقى كلمة طويلة دامت ساعة كاملة ركز فيها على الحرب النفسية وأهميتها، وعلى المشاكل والعراقيل التي كان موظفو البيت الأبيض يسببونها لمكتب الخدمات الاستراتيجية خلال الحرب العالمية الثانية.

بعد خمسة أيام أعلنت كايسي بأن الصحيفة اطلعت على مذكرتين سريتين تحملان الرمز «فكتور» و «حجاب»، وتعالجان حملة تضليل واسعة للقذافي. فنظر إلي كايسي شزراً وقال: «لا أعرف شيئاً عما تقوله».

في ٢ تشرين الأول (أكتوبر) نشرنا موضوعاً طويلاً كشفنا فيه حقيقة حملات التضليل الاعلامي التي تشنها الادارة للضغط على القذافي وزعزعة نظامه. وعلى الفور التقى الرئيس ريغان وبويندكستر مع الصحافيين ونفى بشدة صحة القصة، كما وجه إلي انتقاداً شخصياً.

أما الوزير شولتز فقال للصحافيين: «أنا لا أمانع شن حرب نفسية على القذافي، ولو كنت مواطناً عادياً لتمنيت أن يكون ما نشرته الصحافة حول الأمر صحيحاً». ونصح شولتز بقراءة كتاب عن الحرب العالمية الثانية ألفه أنتوني كايف براون واستوحى عنوانه من جملة قالها ونستون تشرشل: «في زمن الحرب تكون الحقيقة غالية الى حدٍ يوجب حمايتها بالأكاذيب».

وفي اليوم التالي نشرت صحيفة نيويورك تايمز موضوعاً مماثلاً أبدت فيه تساؤلاتها عن مصداقية الادارة.

يوم السبت ٤ تشرين الأول (أكتوبر) استدعاني ألтон كيل نائب بويندكستر الى البيت الأبيض حيث أكد لي ان الادارة لا تعتمد سياسة الكذب على وسائل الاعلام الاميركية ولا تلفق الاخبار والأكاذيب.

في ذلك الخريف واجه كايسي متاعب جمّة مع لجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ، التي وضعت تقريراً سرياً عما سمته «عام الجاسوس». اذ انتقدت اللجنة فشل كايسي والوكالة في افتضاح أمر الجواسيس

العاملين لحساب السوفييات في مراكز حساسة، مركزة على خمس قضايا: - إفلاس رونالد بيلتون حين كان لا يزال يعمل في وكالة الأمن القومي، وتعرضه لمشكلة سلوكية حين كان في سلاح الجو، لم يثيرا انتباه رؤسائه. يضاف الى ذلك أن خروجه من الوكالة عام ١٩٧٩ كان مريباً، وكذلك رحلاته المتعددة الى فيينا في وقت نجح مكتب التحقيق الفدرالي في التنصت على اتصالاته الهاتفية مع السفارة السوفياتية. والأخطر من ذلك كله في نظر اللجنة تقرير للبحرية وضع عام ١٩٨٢ استنتج ان كشف عملية «أيفي بيلز» حصل حتماً على يد جاسوس مهندس في أحد المراكز الحساسة. والتقرير لم يصل الى لجنتي الاستخبارات في مجلسي الشيوخ والنواب مخافة ان يقطع الكونغرس التمويل عن عمليات التجسس المماثلة.

- على الرغم من السلوك المنحرف المعروف الذي اتصف به ادوارد لي هوارد ثم تجاهل برقية رئيس مركز وكالة الاستخبارات المركزية في موسكو عام ١٩٨٤، التي يقول فيها إن كشف مصادر المعلومات الخاصة بالوكالة هناك حصل بالضرورة على يد عنصر بشري.

- قضية جوناثان جاي بولارد المحلل المدني في البحرية والخبير في شؤون الإرهاب، الذي أُلقي القبض عليه عام ١٩٨٥ بتهمة التجسس لصالح إسرائيل. فقد كشف بولارد على مدى سنوات عديدة لمعارفه وأحد رؤسائه أنه يعمل لصالح الموساد، لكن أحداً لم يأخذ كلامه على محمل الجد. وتبين أن الاسرائيليين مطلعون تماماً على النشرات التي تصدرها أجهزة الاستخبارات الاميركية، بدليل أنهم كانوا يطلبون من بولارد تزويدهم بمعلومات عن تقارير معينة تهمهم.

- قضية الجاسوسين جون ووكر وجيري ويتورث العنصرين في البحرية. فقد زود الإثنان السوفييات بمعلومات خطيرة حتى ان فيتالي يورشنكو وصف هذه العملية بأنها الأهم في تاريخ الاستخبارات السوفياتية. والواقع أن العملية انتهت بتكريم ضباط الـ «ك.ج.ب.» الذين نفذوها، فأعطي أحدهم لقب «بطل» الاتحاد السوفياتي، في حين منح آخرون «الراية الحمراء». وكشف يورشنكو أن المعلومات التي نقلها

الجاسوسان كانت كفيلة بإكساب الاتحاد السوفياتي حرباً ضد الولايات المتحدة. ويذكر أن ووكر كان يعمل في حقل الاتصال اللاسلكي، وويتورث تسلم مسؤولية النشرات الصادرة في حاملة الطائرات «إنتربرايز» فأتاح للسوفيات فك رموز أكثر من مليون برقية صادرة عن الحاملة.

- في أواخر السبعينات أثارت تحركات الغواصات السوفياتية قلق الأدميرال إيزاك كيد قائد الاسطول الأطلسي الأميركي، إذ بدت الغواصات لدى متابعتها المناورات التدريبية الأميركية وكأنها ملمة بتعليمات خط السير للقطع الأميركية. وقد أمر كيد ضباطه بوضع تقرير عن ذلك، فخرجوا باستنتاج يؤكد أن ثمة من يتجسس وينقل المعلومات الى السوفيات. إلا أن وكالة الأمن القومي التي رفع إليها هذا التقرير لم تعر الأمر انتباهاً ولم يتم إلقاء القبض على ویتورث و ووكر إلا عام ١٩٨٥، بعد إخبارية تلقاها مكتب التحقيق الفدرالي من زوجة الثاني.

فصل تقرير اللجنة كذلك الثغرات الأمنية التي تعاني منها السفارة الأميركية في موسكو، من أجهزة تنصت مزروعة في الآلات الكاتبة وفي طول المبنى الجديد للسفارة وعرضه. وبناء على طلب كايسي حذف من التقرير كل ما يتحدث عن موسكو. مع ذلك بعث كايسي برسالة الى السناتور دورنبرغر يحتج فيها على مضمون التقرير، فاختصرت الفقرتان المتعلقتان بكل من هوارد وبيلتون. وفي تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٨٦ نشر التقرير المؤلف من ١٥٦ صفحة وفيه الكثير من العموميات والقليل القليل من المعلومات الحساسة.

ظل كايسي على موقفه من وجوب تحقيق خطوات معينة في اتجاه ايران، لا لتجنيبها الوقوع تحت سيطرة الاتحاد السوفياتي بل للتخلص من الامام الخميني وتأمين انتصار العراق في الحرب. ومنذ سنة ١٩٨٢ دعمت وكالة الاستخبارات المركزية حركة المعارضة للنظام الايراني

المتحركة في باريس بمبلغ ١٠٠ ألف دولار شهرياً، علماً أن كايسي ما كان يتوقع من هذه الحركة المسماة جبهة التحرير أن تتمكن من قلب النظام. وقدمت الوكالة أيضاً مبلغاً يتراوح بين ٢٠ ألفاً و ٣٠ ألف دولار لإذاعة الحرية التي تبث من القاهرة برامج معادية للخميني.

ومنذ شهرين، أي في آب (اغسطس)، اتفقت الوكالة مع العراق على تزويده بمعلومات سريعة ومهمة تجمعها الأقمار الصناعية الأميركية، وحرص كايسي على مقابلة مسؤولين عراقيين لحثهم على تصعيد الهجمات على إيران ولا سيما على الأهداف الاقتصادية فيها.

وفي أيلول (سبتمبر) زودت الوكالة نجل شاه إيران الراحل بوسائل تقنية مكنته من بث رسالة تلفزيونية مدتها ١١ دقيقة الى إيران، أعلن فيها إنه عائد. ووافق كايسي من ناحية أخرى على وجوب تقديم معلومات مضللة الى إيران عن جبهة الحرب في إطار المفاوضات الهادفة الى مبادلة الرهائن بالأسلحة. وارتاح كايسي لد قناة اتصال مع ابن شقيق هاشمي رفسنجاني، ومع رئيس استخبارات الحرس الثوري في مكتب رئيس الوزراء الإيراني.

ساورت الشكوك تشارلي ألن محلل وكالة الاستخبارات المركزية الرئيسي لشؤون ايران، بعد أن لاحظ اختفاء حوالي ٣٠ مليون دولار من الأموال التي دفعها الايرانيون ثمناً للسلاح الاميركي، فتوجّه الى مكتب بوب غايتس نائب كايسي وقال له إن الاموال قد تكون حوّلت الى ثوار الكونترا. لكن غايتس لم يشأ أن يعرف المزيد عن هذا الأمر مخافة تورط الوكالة في عمل غير قانوني.

في ٧ تشرين الأول (اكتوبر) نقل ألن الى كايسي شكوكه بشأن التحويل المحتمل للأموال الى الكونترا. فقال كايسي إنه تحدث لتوّه الى صديقه روي فورمارك محامي عدنان الخاشقجي، وان فورمارك أبلغه بأن الممولين الذين ساعدوا الخاشقجي على تأمين قرض العشرة ملايين دولار ليسوا مرتاحين الى ما يحصل ويهددون برفع الأمر الى القضاء إذا لم يسترجعوا أموالهم.

في ٩ تشرين الأول (اكتوبر) اجتمع نورث في لانغلي بكايي وغايتس ونقل اليهما تفاؤله بنجاح العملية والتوصل الى إطلاق رهينة واحدة على الأقل خلال وقت قريب، كما أشار الى إمكان الحصول على نصّ الاعترافات التي أدلى بها ويليام باكلي رئيس مركز وكالة الاستخبارات المركزية في بيروت الذي احتجزه مسلحون موالون لايران، وقال نورث ان الحصول على هذا النص يظل العزاء الوحيد في حال كان باكلي قد فارق الحياة فعلاً.

أما غايتس فتطرق الى التفويض الرئاسي المتعلق بايران الذي لا توجد سوى نسخة واحدة منه في خزانة بويندكستر. واعتبر أن اختفاء هذه النسخة لسبب أو لآخر سيعرّض الكثيرين الى متاعب قانونية جمة. فوافقه كايسي الرأي مؤكداً أنه سيطلب من بويندكستر تزويده بنسخة إضافية.

انتقل الحديث الى اميركا الوسطى، حيث أسقطت طائرة امدادات لثوار الكونترا قبل أربعة أيام في نيكاراغوا وألقي القبض على عامل لنقل

الحمولة كان على متنها اسمه يوجين هاسنفس، الذي قال في مؤتمر صحافي إنه يظن أنه يعمل لصالح وكالة الاستخبارات المركزية. وأكد نورث بعد سؤال طرحه غايتس أن أحداً من عناصر الوكالة ليس متورطاً في عملية تمويل الكونترا وإمدادهم بالسلاح. لكنه ذكر عرضاً شيئاً عن حسابات مصرفية في سويسرا، وبعد ذهابه سأل غايتس كايسي ما إذا كان يعلم شيئاً عن الموضوع، فنال جواباً سلبياً. بعد ساعتين توجه كايسي وغايتس الى مقر الكونغرس ليؤكدوا للجنة الاستخبارات أن الوكالة ليست متورطة في إرسال طائرة هاسنفس ولا في أي عملية إمداد للسلاح. وفي البيت الأبيض بعث نورث برسالة عبر الكمبيوتر الى ماكفرلين: «علينا العثور على محامٍ قدير للدفاع عن هاسنفس، لأننا لا نستطيع الاعتماد على المحامي السويسري الذي يعمل لشركة كوربوريت اير سيرفسن»...

في أحد الأيام إتصل نورث بكايسي وفي نفسه قلق إزاء تطور الأحداث، فنصحته كايسي بالتخلص من كل الدلائل التي تورطه في مآزق غير مستحبة. وعلى الفور بادر نورث الى تمزيق المستندات والمذكرات المعنية بعملية تحويل أموال صفقات الاسلحة الى ثوار الكونترا. في ١٤ تشرين الأول (اكتوبر) وجّه ألن مذكرة الى غايتس يطالبه فيها بوجوب وقف التعامل مع غوربانيفار والاستعداد لمواجهة الموقف لان هذا الأخير بات على وشك فضح العملية كلها، وبضرورة الاستعانة بشخص من وزن هنري كيسنجر أو ريتشارد هيلمز لمراجعة الخطة وتحديد دوافعها وأهدافها.

وفي اليوم التالي اجتمع كايسي بالاميرال بويندكستر بحضور غايتس، وقال كايسي لمستشار الأمن إن عليه درس إحتمال مبادرة الرئيس ريغان الى كشف الحقيقة أمام الشعب الاميركي قبل تسربها بصورة تدريجية.

بناءً على طلب كايسي قابل تشارلي ألن المحامي روي فورمارك الذي نصحه بوجوب إرسال شحنة جديدة من الأسلحة الى ايران للابقاء على قناة الاتصال مفتوحة، وتزويد غوربانيفار ببعض المال ليتمكن من تسديد جزء من الديون المستحقة للمستثمرين الذين مولوا صفقات الأسلحة. وقال فورمارك ايضاً إن غوربانيفار مستعد لأن يزعم ان الجزء الأكبر من مبلغ الخمسة عشر مليون دولار العائد الى صفقة الأسلحة المعقودة في أيار (مايو) قد حوّل الى ثوار الكونترا. وأراد فورمارك متابعة العملية أملاً في اطلاق المزيد من الرهائن، ولا سيما بعد أن سمع من غوربانيفار أن نورث أكد له إمكانية تسديد العشرة ملايين دولار من مبلغ المائة مليون دولار الممنوح من الكونغرس للكونترا.

تابع نورث بيع الأسلحة الى ايران عبر ابن شقيق رفسنجاني. وفي ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) أطلق سراح دايفيد جاكوبسن في بيروت. وفي اليوم التالي كشفت مجلة الشراع اللبنانية ان الولايات المتحدة تزود ايران سرّاً بالسلاح وان روبرت ماكفرلين زار طهران في وقت سابق من السنة.

عندما علم شولتز بالأمر أرسل برقية الى بويندكستر يوصي فيها بوجوب كشف العملية ومحاولة تبريرها، لكن الثاني ردّ بأن بوش وواينبرغر وكايسي متفقون على وجوب التزام الصمت.

وبعد نقل فورماك تهديدات جديدة من قبل موكله بفضح العملية بدأ كايسي يرى العاصفة آتية، لا سيما أن وحدة الموقف انعدمت بين مسؤولي الإدارة وظهرت خلافاتهم القديمة والدفينة الى العلن. فالوزير شولتز الذي عارض المبادرة في اتجاه إيران طويلاً راح يعلن معارضته على الملأ، في حين اعتبر واينبرغر بيع الأسلحة الى إيران أمراً لا يقبله العقل، وتشاجر دونالد ريغان وبويندكستر أمام الرئيس حول وجوب كشف العملية أم لا...

يوم الاثنين ١٠ تشرين الثاني (نوفمبر) عُقد في البيت الأبيض اجتماع برئاسة ريغان وحضور نائبه بوش والوزيرين شولتز وواينبرغر والنائب العام ادوين ميس إضافة الى بويندكستر وكايسي. وفي هذا الاجتماع علم

شولتز بأمر التفويض الذي وقَّعه ريغان في ١٧ كانون الثاني (يناير) بشأن بيع الأسلحة الى ايران. وفي نهاية الاجتماع صدر بيان يؤكد إجماع الحاضرين على تأييد الرئيس ريغان ومتابعة سياسة الإدارة القاضية بعدم تقديم التنازلات الى الإرهابيين.

وسرت الشائعات في أوساط الاستخبارات عن قرب انفضاح العملية، وحضر محققون من لجنة مجلس الشيوخ الى الوكالة للحصول على اعترافات وكالة الأمن القومي بالاتصالات الخاصة بعملية ايران، فرفض كايسي طلبهم.

بعد ذلك بثلاثة أيام استدعي زعيما الأكثرية وقادة لجنتي الاستخبارات في مجلسي الشيوخ والنواب الى البيت الأبيض حيث قرأ عليهم الأميرال بويندكستر تفويض ١٧ كانون الثاني (يناير).

وحين ترافق كايسي والسنواتور باتريك ليهي نائب رئيس لجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ في سيارة واحدة، جزم الثاني بأن اللجنة سوف تجري تحقيقاً رسمياً متخذة كل الإجراءات القانونية اللازمة. والرجلان يتصارعان منذ أكثر من سنة، ففي تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٨٥ أي بعد حادثة اختطاف الباخرة الإيطالية، أعلن ليهي على شاشات التلفزيون ان الإدارة كانت على علم بأن الرئيس المصري حسني مبارك كذب حين زعم ان الخاطفين غادروا الأراضي المصرية، ملمحاً الى أن خطوطه الهاتفية خضعت للتنصت والرقابة.

وفي السيارة عاود ليهي التشديد على وجوب عدم انغماس مدير وكالة الاستخبارات المركزية في السياسة، ملمحاً الى أنه قد يصبح رئيس اللجنة بعد فوز الديموقراطيين بالأكثرية في مجلس الشيوخ.

بعد حوالي الساعة ألقى الرئيس ريغان كلمة متلفزة اعترف فيها ببيع الأسلحة الى ايران، لا لمقاومة الرهائن، بل لاكتساب منفذ الى ايران ونفوذ فيها. وأكد أن الأسلحة دفاعية مشبهاً المبادرة حيال ايران بانفتاح نيكسون وكيسنجر على الصين.

بعد الاطلاع على نسخة من التفويض الرئاسي الذي أمر مدير وكالة الاستخبارات بموجبه بعدم الإفصاح عن محتوياته للكونغرس، اعتبر

السنتاتور دورنبرغر رئيس لجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ ونائبه ليهي، أن لا غبار على تصرف كايسي من الناحية القانونية، لأنه كان ينفذ أوامر الرئيس ريغان، مع تأكدهما من أن كايسي قد أسهم في وضع فكرة هذا التفويض. وهال الرجلان أن أشخاصاً مثل تاجر السلاح السعودي عدنان الخاشقجي والسمسار الإيراني مانوشير غوبانيفار اعتبروا محلاً للثقة أكثر من أعضاء لجنة مجلس الشيوخ.

ضمن جهود البيت الأبيض لحصر آثار الفضيحة زار بويندكسستر مبنى الواشنطن بوست يوم الجمعة ١٤ تشرين الثاني (نوفمبر)، وحاول شرح أسباب العملية ومخاطرها وحق الرئيس ريغان في التصرف. وبعد يومين وافق على الظهور في برنامج تلفزيون «ان. بي. سي.» فسأله قبل البدء بالتصوير عن حياته كضابط في البحرية. تنهّد طويلاً وأجاب: «ضباط البحرية يحسنون اتخاذ القرار الجريء لأنهم ألفوا المخاطر والتعامل معها».

خلال البرنامج قال بويندكسستر إن عملية إيران أعلنت للملأ بعد حصول تسرب في المعلومات وازدياد الشائعات، مشيراً إلى أن كايسي سيتولى تقديم الوقائع الى الكونغرس كونها عملية استخبارات في الدرجة الأولى.

يوم الاثنين ١٧ تشرين الثاني (نوفمبر) تلقى كايسي الموجود في أميركا الوسطى اتصالاً من غايتس ينبئه فيه بوجوب العودة للإدلاء بدلوه أمام لجنتي الاستخبارات في أواخر الأسبوع. واتصل به بويندكسستر طالباً منه الاجتماع به في أقرب فرصة للتنسيق والتعاون لمواجهة العاصفة...

تدهورت العلاقات بين ويليام كايسي ووزير الخارجية جورج شولتز، وحين ظهر شولتز على شاشات التلفزيون لم يخف معارضته لعمليات بيع الأسلحة الى إيران.

وفي سرّه كان شولتز يكره كايسي معتبراً أن مدير وكالة الاستخبارات

المركزية رسم سياسة خارجية خاصة به متجاوزاً وزارة الخارجية. كما دأب شولتز على اتهام كايسي بعرقلة مشاريع الاتفاق مع السوفيات حول الحد من الأسلحة، وذلك عبر إقناع الرئيس ريغان بأن محادثات الحد من الأسلحة ليست سوى مناورة سوفياتية لكسب الوقت. وبشكل عام اعتبر شولتز أن دور وكالة الاستخبارات المركزية ككل أصبح كبيراً أكثر من اللازم وحاسماً في عملية صنع القرار. وهذه المشكلة تكبر في رأيه بوجود شخص مثل كايسي كثير التحرك وواسع الطموح، تحول إلى وزير خارجية ظل، وتسبب في خلق جو من عدم الثقة في موضوعية الوكالة من جانب الكونغرس وداخل الإدارة نفسها.

مساء الثاني عشر من تشرين الثاني (نوفمبر) توجهت إلى البيت الأبيض للاجتماع مع آل كيل نائب بويندكستر للتباحث في عدم نشر خبر حول الدعم السري للمعارضة الإيرانية في الخارج الذي ترافق مع عملية بيع الأسلحة إلى نظام الخميني.

وقال كيل أن الوسيلة الوحيدة لفتح قنوات على إيران هي بيع الأسلحة، وفضح الدعم المقدم إلى المعارضة سوف يغلق هذه القنوات حتماً. فقلت له إن الحكومة الإيرانية طالما اتهمت وكالة الاستخبارات المركزية بدعم أنصار الشاه، فوافق على ذلك لكنه ركز على أن تناول الموضوع في هذه المرحلة بالذات مضر جداً.

حاول نورث وماكفرلين وعدد من المسؤولين في مجلس الأمن القومي وضع جدول زمني لتسلسل الأحداث يبعد الشبهات عن الرئيس ريغان ويلقي حجاباً من عدم الوضوح على دوره، ولا سيما بالنسبة إلى موافقته على أول شحنة أسلحة من إسرائيل إلى إيران عام ١٩٨٥.

وحاول نورث من دون جدوى ان ينفي كونه من طلب مساعدة وكالة الاستخبارات المركزية في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٥ لايصال شحنة الاسلحة الاسرائيلية الى ايران.

وفي مؤتمر صحفي دافع الرئيس ريغان عن عملية إيران معتبراً أنها عملية ناجحة.

مساء ١٨ تشرين الثاني (نوفمبر) اجتمع في البيت الأبيض كل من كايسي وبويندكستر وشولتز وميس. فأبلغهم الأول بأنه ينوي التصريح خلال إفادته التي سيدلي بها في اليوم التالي أمام لجنتي الاستخبارات في الكونغرس بأن الوكالة ظنت ان الشحنة الاسرائيلية الى ايران كانت تضم معدات نفطية أو معدات لاستخراج النفط لا أكثر. فجن جنون شولتز وسارع الى نقل اعتراضاته الى الرئيس ريغان.

في التاسعة والنصف من صباح اليوم التالي مثل كايسي أمام لجنة الاستخبارات في مجلس النواب في جلسة سرية. وبعد أن دافع عن عملية بيع الأسلحة الى ايران وتجادل مع رئيس اللجنة لي هاملتون حول قانونية إرجاء إطلاع اللجنة على الحقيقة حوالي عشرة أشهر، سأله النائب دايف ماكوردي عن الشخص الذي أدار هذه العملية، فأجاب كايسي: «اعتقد انه الرئيس».

بعد مجلس النواب مثل كايسي في الحادية عشرة أمام لجنة مجلس الشيوخ والى جانبه نائبه لشؤون العمليات إروي كلير جورج. وهنا ايضاً دافع كايسي عن العملية التي وصفها بالعادية والمألوفة. كما انه لم يذكر غوربانيفار بالأسم بل وصفه بممثل ايران. لكن ذلك لم يمنع أحد الحاضرين من كشف اسم السمسار الايراني مما أرغم كايسي وكلير جورج على الاقرار بالحقيقة. وعن دور الجنرال ريتشارد سيكورد قال كايسي: «نحن على علم بنشاطات الجنرال سيكورد ولسنا موافقين عليها». ولم يكشف كايسي خلال الجلسة اسم اوليفر نورث أو أي شيء عن تحويل الأموال الى ثوار الكونترا.

في الثانية إلا عشر دقائق بعد الظهر عاد كايسي الى لجنة مجلس النواب فأقر أمامها بأن تكليف مجلس الأمن القومي بتنفيذ عمليات من هذا

النوع ليس فكرة جيدة، وأنها نتجت عن فرض قيود من جانب الكونغرس على الوكالة في عملية نيكاراغوا. واعترف بأن مجلس الأمن القومي لعب دوراً فاعلاً في عملية تزويد ثوار الكونترا بالسلاح عبر قنوات خاصة. ووصف غوربانيفار «بالمخادع» الذي كان لا بدّ من التعامل معه. في هذه الاثناء لم يجد الرئيس ريغان مفراً من تكليف النائب العام أدوين ميس بفتح ملف التحقيق رسمياً بالنظر الى كثرة التناقضات والثغرات في ما يقال ويشاع. وعلى أثر ذلك طلب ميس من بويندكستر أن يجمع له كل المستندات المتعلقة بالقضية، إلا أن مستشار الأمن القومي لم ينفذ ذلك بصورة حرفية فأتلف تفويضاً رئاسياً وقعه ريغان في ٥ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٥ لأنه يصف المبادرة الايرانية بالمقايسة المباشرة للأسلحة بالرهائن. وأتلف بويندكستر العديد من الوثائق والمستندات «المرعبة».

وفي اجتماع بين ميس وماكفرلين أكد الثاني أن الرئيس ريغان دعم العملية منذ البداية ولم يبدِ أي تحفظات بشأنها أو بشأن الدور الاسرائيلي فيها. وبدوره نصح النائب العام ميس ماكفرلين بقول الحقيقة كاملة من دون التستر على الرئيس أو على نفسه. في ذلك المساء توجه نورث الى مكتبه وطلب من سكرتيته فاون هول مساعدته في إتلاف المستندات والمذكرات والرسائل الحساسة، كما طلب منها إعانته على تحريف أربع مذكرات.

يوم السبت ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) عثر اثنان من مساعدي ميس على مذكرة غير مؤرخة وغير موجهة الى أحد في مكتب نورث، وقد جاء فيها أن مبلغ ١٢ مليون دولار سيستخدم لشراء إمدادات ضرورية لثوار الكونترا. فاحتفظ ميس بهذه المعلومات الجديدة لنفسه مرجئاً الكشف عنها حتى الوقت المناسب.

في اليوم نفسه التقى كايسي وبويندكستر لتناول الغداء وبقياً معاً مدة

ساعتين قبل أن ينضم إليهما نورث. وتباحث الثلاثة في مصير قناة الاتصال الثانية مع الإيرانيين التي تمر عبر علي هاشمي بهرماني بدلاً من غوربانيفار.

في المساء عرج ميس على مكتب كايسي فأخبره الثاني بالتهديدات التي أطلقها الممولون الذين أمنوا المال لصفقات بيع الأسلحة. وفي حين لم يذكر كايسي شيئاً عن تحويل الأرباح الى الكونترا التزم ميس بالصمت حيال المذكرة التي عثر عليها.

في اليوم التالي التقى نورث وماكفرلين فقال الأول إنه مضطر الى اطلاق ميس على تحويل أموال الصفقات الايرانية الى الكونترا. وبعد ذلك بساعتين اجتمع نورث بالنائب العام ومساعديه وأقر أمامهم بالحقيقة، وكشف ان ثلاثة حسابات مصرفية فتحت لهذه الغاية في سويسرا وأعطيت أرقامها الى الاسرائيليين.

في هذه الأثناء كتب كايسي رسالة الى الرئيس ريغان يقترح فيها إقالة الوزير شولتز بعد كل الكلام الذي صدر منه.

في صباح اليوم التالي شرح ميس للرئيس ريغان وكبير موظفيه دونالد ريغان أنه اكتشف عملية تحويل المال، ومن ثم أبلغ الأميرال بويندكستر بالامر نفسه فقال مستشار الأمن القومي إنه مستعد للاستقالة.

قبل موعد الغداء عثر بويندكستر في مكتبه على رسالة بعث بها نورث عبر الكومبيوتر وأكد فيها استعداد له للاستقالة ساعة يقرر الرئيس ريغان وبويندكستر ذلك. فرد الثاني برسالة شكر تتضمن اقتراحاً بانضمام نورث الى وكالة الاستخبارات المركزية.

وبعد الظهر سئل الرئيس ريغان عما إذا كان يعتبر أنه قد ارتكب خطأ في عملية إيران فقال: «لم أرتكب أي خطأ ولن أعمد الى طرد أحد من منصبه».

حضر روي فورمارك الى لانغلي مطالباً بالعشرة ملايين دولار، فاتصل

كايسي بنورث الذي قال: «لم يعد في الحساب السويسري سوى ٣٠ ألف دولار. قل له إن أمواله موجودة لدى الاسرائيليين أو الإيرانيين». عرّج دونالد ريغان لدى عودته من البيت الأبيض الى منزله على لانغلي حيث التقى ويليام كايسي وأبلغه بافتضاح عملية تحويل المال الى الكونترا. فسأله كايسي: «ما هي الخطوة التالية؟» أجاب ريغان بأن الخطة بكاملها ستكشف وتعلن على الملأ في اليوم التالي.

اعترض كايسي على ذلك معتبراً أن اكتشاف الإيرانيين أنهم دفعوا مبالغ تفوق الأسعار الحقيقية للأسلحة التي اشتروها، وإن الفوائض حوّلت الى الكونترا، سيعرّض حياة الرهائن المحتجزين في لبنان الى الخطر الشديد.

تأخر كايسي في الذهاب الى «متروبوليتان كلوب» لموافاة ابنته برناديت وزوجها وادوارد هايموف من قدامى مكتب الخدمات الاستراتيجية، والكاتب الراغب في وضع مؤلف عن سيرة كايسي. وعندما جلس الجميع الى الطاولة حاول هايموف فتح موضوع التطورات الأخيرة فقال له كايسي بثقة: «نحن قادرون على مواجهة الأمر»، وانتقل الى الحديث عن الكتاب المقترح واضعاً الخطوط العريضة لعمل هايموف الذي سأله: «ماذا ستفعل بعد خروجك من الإدارة؟».

«لن أعود الى المحاماة، بل الى ممارسة النشاط الاستثماري». وقال كايسي أيضاً أنه يفكر في وضع سيرته الذاتية، وهنا تدخلت ابنته برناديت: «من الضروري أن تؤلف كتاباً».

في السادسة والنصف من صباح يوم الثلاثاء ٢٥ تشرين الثاني

(نوفمبر) اتصل كايسي بالنائب العام ادوين ميس في منزله طالباً منه المرور به في طريقه الى المكتب. وخلال اللقاء كشف ميس أن بويندكستر سيستقيل وأن القصة ستعلن بكل تفاصيلها، عندئذٍ أبلغه كايسي بأنه سيجمع كل المذكرات المعنية بالأمر ويرسلها إليه.

بعد ذلك اتصل ميس بالأميرال بويندكستر وطلب منه موافاته الى وزارة العدل حيث طلب منه بإصرار: «عليك الاستقالة اليوم». وطمأنه الى أنه لا يظن أن نورث قام بأي عمل غير قانوني.

عاد بويندكستر الى مكتبه حيث أخطر مساعده العسكري تومسون باعتزامه توجيه طلب لإعادته الى البحرية. وبعد قليل وصل دونالد ريغان وبادر بالصياح: «ما الذي حدث هنا؟»

أجاب بويندكستر متمالكاً نفسه: «أظن انه كان علي التنبه الى الأمر أكثر. علمت أن «أولي» (نورث) يقوم بعمل ما لكنني لم أتأكد من حقيقته».

«لم لا؟»

«لأنني سئمت من حملات تيب أونيل على ثوار الكونترا».

«عليك يا جون (بويندكستر) ان تقابل الرئيس في التاسعة والنصف حاملاً معك كتاب الاستقالة».

«سأفعل ذلك».*

في لانغلي سأل كايسي تشارلي ألن عن المذكرة التي أرسلها منذ شهر الى بويندكستر بشأن تحويل الأموال الى الكونترا. وبعد بحث عثرا عليها

* بعد ثمانية أشهر من ذلك شهد بويندكستر بأنه اعتبر خطة نورث لتحويل الأموال الى الكونترا خطة جيدة وافق عليها من دون أن يعلم الرئيس ريغان بها. وشبه تحويل أرباح صفقات الأسلحة مع إيران الى الكونترا بدعم من دولة ثالثة، ففي هذه الحالة قدم الايرانيون المال بدلاً من السعوديين. وأكد ان اللوم يجب ان يتوقف عنده، مع أن الرئيس ريغان كان ليوافق على العملية لو علم بأمرها. أما سكرتيرة نورث فاون هاون فقالت في إفادتها بعد منحها حصانة كاملة إن بويندكستر راجع المذكرة التي عثر عليها مساعدا ميس، وإن هذه المذكرة كانت ستوجه الى الرئيس ريغان، وأكد نورث من جهته انه أعد خمس مذكرات عن تحويل المال الى الكونترا ليحيلها بويندكستر الى الرئيس ريغان، لكنه يذكر انه أتلّف هذه المذكرات مع ما أتلّفه، في حين زعم بويندكستر انه لا يتذكر شيئاً عن هذه المذكرات.

بعد كشف السجلات المالية للعملية تبين للمحققين أن ثوار الكونترا نالوا ثلاثة ملايين دولار فقط من الأرباح، وأن مبلغ ٨ ملايين دولار لا يزال موزعاً على مصارف سويسرية مختلفة.

في مكتب كايسي الذي بادر الى كتابة رسالة سرية الى أدوين ميس يشرح فيها ما حصل.

استدعى الرئيس ريغان زعماء الكونغرس الى البيت الأبيض وأطلعهم على عملية تحويل الأموال الى الكونترا، قائلاً إن بويندكستر عرض الاستقالة مع أنه غير ضالع في هذه العملية بالذات. وقال الرئيس إن تحويل الأموال الى الثوار يبقى رغم كل شيء متمشياً مع السياسة الأميركية.

في اليوم نفسه قدّم ريغان النائب العام أدوين ميس الى الصحافيين ليعلن أن بين عشرة ملايين وثلاثين مليون دولار تحولت الى ثوار الكونترا. وأكد الرئيس ريغان أنه لم يكن على علم بهذه العملية كما أعلن استقالة بويندكستر من منصبه كمستشار للأمن القومي وإقالة أوليفر نورث. في اليوم نفسه هربت فاون هاول في ملابسها وثائق عديدة من مكتب أوليفر نورث ونقلتها إليه، وفي العشية ختم المكتب بالشمع الأحمر. في اليوم التالي اتصلت هاتفياً بمكتب كايسي وسألته عن السبب الذي جعل الادارة تتورط في بيع أسلحة الى إيران، فقال: «عام ١٩٨١ حدثنا الاسرائيليون على التعامل مع الايرانيين والتقرب من عسكريهم تحسباً لمرحلة ما بعد الخميني».

من أين جاءت الأرباح المحوّلة الى الكونترا؟
«كان الايرانيون على استعداد لدفع أي مبلغ من المال مقابل الحصول على السلاح».

هل علمت بتحويل الأموال الى الكونترا؟
«القانون أرغمني على الابتعاد عن هذه القضية». وأضاف كايسي أن النائب العام ميس أكد ان لا علاقة لأحد من الوكالة بالأمر. وبعد مزيد من الأسئلة والالاحاح صاح كايسي قبل أن يقفل السماعة: «اللعنة!... لن يذهب أحد الى السجن»....

بعد أيام من ذلك عين فرانك كارلوتشي مستشاراً لشؤون الأمن القومي بدلاً من بويندكستر، وهو كان نائباً لمدير وكالة الاستخبارات المركزية أيام الأميرال ستانسفيلد تيرنر.

أجريت اتصالاً هاتفياً جديداً بمكتب كايسي فأكد لي أن الوكالة بعيدة عن الفضيحة معترفاً في الوقت نفسه بأنها ارتكبت غلطتين بسيطتين، الأولى هي مساعدة البيت الأبيض في نقل الشحنة الأولى من الأسلحة الاسرائيلية الى ايران قبل توقيع ريغان على تفويض بذلك، والثانية إقدام أحد الموظفين في الوكالة خطأً على استخدام حساب مصرفي في سويسرا خاص بمبيعات الأسلحة الى ايران لايداع أموال اميركية وسعودية موجهة الى الثوار الافغان.

ودار حديث متوتر بيننا انتهى بقول كايسي: «أنا لا أعلم لماذا أجيب على اتصالاتك... لو قدم إلي مال العالم كله لما عملت مكانك، فأنت لا يمكن أن تكون محقاً إلا في مرات محدودة».

في هذه الأثناء استمر العمل في اتجاه ايران عبر القناة الثانية التي فتحت مع رفسنجاني، وعقد اجتماع لهذه الغاية في فرانكفورت يوم ١٣ كانون الأول (ديسمبر) مع موفد إيراني بحضور ممثل عن شولتز وآخر عن كايسي. وفوجيء شولتز بأن كايسي وبويندكستر ونورث كانوا قد أعدوا برنامجاً للعمل مع الإيرانيين من نقاطه السعي لدى الكويت لاطلاق سراح ١٧ سجيناً ينتمون الى حزب «الدعوة»، كانوا قد أدينوا بتهمة الاشتراك في عملية التفجير التي حدثت في الكويت عام ١٩٨٢، علماً ان الولايات المتحدة طالما دعمت بقوة موقف الكويت الرافض لتحرير هؤلاء. وحزب «الدعوة» الاسلامي المتطرف على علاقة بالذين فجروا مقر المارينز في بيروت وقاموا بعمليات إرهابية أخرى، وكذلك بـ «حزب الله». يوم ١٥ كانون الأول (ديسمبر) بينما كان كايسي يستعد في مكتبه للمثول أمام لجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ مرة جديدة، أصيب بنوبة استدعت نقله بسيارة الاسعاف الى مستشفى جورجيتاون. وفي اليوم التالي أخضع لعملية جراحية لاستئصال ورم سرطاني من دماغه. وتسلم بوب غايتس مهام مدير الوكالة بالنيابة فأمضى شهر كانون الثاني

(ينابر) يقاوم ضغوط البيت الأبيض عليه لاقتراح خلف لكايسي الذي اشتدت عليه وطأة المرض وفقد القدرة على الكلام. وأخيراً اضطر غايتس الى إعطاء بعض الأسماء، فاقترح الأعضاء السابقون في مجلس الشيوخ: بول لاكسالت، جون تاور، هوارد بايكر.

في الثامن والعشرين من الشهر نفسه سمح لغايتس بزيارة كايسي الذي تحسنت حالته بشكل لافت. وفي المستشفى قال المدير بنبرة مرتجفة إن الوقت قد حان ليبتعد ويترك مجال العمل لغيره، وبناء على ذلك استدعى غايتس كلاً من دونالد ريغان وأدوين ميس الى المستشفى حيث وقعت صوفيا زوجة كايسي رسالة الاستقالة لانه لم يكن قادراً على الكتابة. وهكذا خرج كايسي من الوكالة بعد ست سنوات ويوم واحد من العمل مديراً لها.

حضرت مجموعة كبيرة من الاسئلة وتوجهت الى المستشفى لزيارة كايسي. فلم أترك مسألة شغلتنى الا وتطرقت اليها، لكن كايسي الراقد في غرفة صغيرة تحت اسم «لايسي» لم يحد عن فلسفته للعمل الاستخباراتي قيد أنملة، وظل يؤكد أنه لم يندم على أي شيء فعله.

وتبين لي أن معتقدات كايسي الراسخة تقف وراء عملية الكونترا، والمبادرة تجاه إيران، وسوى ذلك من العمليات السرية. وفهمت ان طموحه الأساسي هو إثبات قوة الولايات المتحدة وقدرتها على تحقيق أهدافها.

قال مرة لأحد كبار مساعديه: «لدينا القدرة على الانتصار... وانتصاره الأكبر في رأيه هو منع الشيوعيين من السيطرة على أميركا الوسطى، كما انتصرت الولايات المتحدة خلال الحرب العالمية الثانية على الشيوعية حين حاولت ابتلاع أوروبا الغربية... ألم تقل لي زوجته صوفيا على الهاتف: «بيل رجل وطني قلباً وعقلاً»؟

هل كان كايسي وطنياً فعلاً؟ وهل قام بكل ذلك انطلاقاً من وطنيته؟ وما هو الثمن الذي دُفع لقاء ذلك؟... الآن بعد انتهاء اللعبة وجدتنى مضطراً الى إصدار حكم على كايسي بعدما تجنبنا هذا الاستحقاق طيلة السنوات الماضية، لأنه استحقاق صعب لدى من عقد شركة لحفظ الأسرار مع شخص آخر من دون ان تتضح له مبررات الشركة وأسسها.

في السنة الفائتة قال كايسي إنه قرأ مراجعة وضعتها لكتاب جون لوكاريه «الجاسوس المثالي»، وأعجب بتفسيره لنظرة الكاتب الى الجاسوسية.

الحقيقة أنني كنت معجباً بشخصية كايسي لأنه لم يتهيب يوماً المواجهات، ولم ينسف مع ذلك جسور الحوار والصدقة مع أحد... ألم يقل إن يدي ستتلوثان بالدماء بعد ان كشفت في الصحيفة عن تشكيل فرق خاصة لتوجيه ضربات وقائية الى الإرهابيين؟ ومع ذلك لم تنقطع العلاقة بيننا... لكن الدماء سالت غزيرة يومها بعد عملية التفجير التي استهدفت بتنسيق أميركي سعودي الشيخ محمد حسين فضل الله ولم تقتل سوى ٨٠ بريئاً... ألم يشعر كايسي بوخز الضمير آنذاك؟ ألم يدرك أنه تجاوز القواعد والقوانين حتى لوّث يديه بالدماء؟

بعد أيام عدت الى المستشفى وصافحت يده المرتجفة، فسألني «هل انهيت الكتاب؟» فقلت إنني لن أتمكن من تحقيق ذلك أبداً لأن هناك أسئلة كثيرة لم أعثر لها على أجوبة.

ابتسم ولم يجب، فقلت له انظر الى كل المشاكل التي تسببت بها حتى أصبحت الإدارة كلها خاضعة للتحقيق.

أغمض كايسي عينيه وقال: «إنه لشيء مؤلم».

«ما هو؟»

«ما لا تعرفه».

عندئذ أدركت إن المخفي أعظم من المعلن، فقلت له كنت تعلم بأمر تحويل الأموال الى الكونترا منذ البداية، فأوماً بالإيجاب.

«لماذا؟»

«اعتقدت...»

«ماذا؟»

«اعتقدت...»

وسرعان ما غرق في سبات عميق، فخرجت من الغرفة ولم أعد.

بعد أسابيع أعيد كايسي الى بيته، لكنه ما لبث أن دخل الى المستشفى من جديد. وأخيراً فقد الأطباء الأمل في شفائه، فقررت زوجته صوفيا إعادته الى المنزل الزوجي «ماينول» ليرحل بهدوء، ولكن لم يكن مقدراً له ذلك، فأصيب بذات الرئة وأدخل الى المستشفى في لونغ ايلاند. وهناك في صباح السادس من أيار (مايو)، وهو اليوم التالي لبداية جلسات التحقيق في الكونغرس، أسلم كايسي الروح.

التسلسل الزمني للعملية السرية في اميركا الوسطى

٤ آذار (مارس) ١٩٨١ - الرئيس ريغان يوقع تفويضاً بانفاق الأموال تأميناً للدعم السياسي للديموقراطيين المسيحيين المعتدلين وضباط الجيش في السلفادور.

١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨١ - الرئيس ريغان يوقع تفويضاً من أجل المساعدة الأولية الى الكونترا لمعارضة الحكومة الساندينية في نيكاراغوا، وانفاق مبلغ تسعة عشر مليون دولار لتدريب وتسليح خمسمائة عنصر بالتعاون مع الارجنتين. أبلغ الكونغرس بالخطوط العريضة للتفويض الهادف الى منع وصول الأسلحة من نيكاراغوا الى الثوار اليساريين في السلفادور.

١٠ آذار (مارس) ١٩٨٢ - الاعلان الأول عن أن الرئيس ريغان قد أجاز الدعم السري للكونترا.

كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٢ - الرئيس ريغان يوقع على تعديل بولاند ليصبح قانوناً يمنع انفاق الأموال «لأغراض الاطاحة بحكومة نيكاراغوا».

٢٠ ايلول (سبتمبر) ١٩٨٣ - بناء على الحاح لجنتي الاستخبارات يوقع الرئيس ريغان تفويضاً ثانياً عن عملية نيكاراغوا معلناً أن البرنامج السري يهدف الى دفع حكومة الساندينيين الى طاولة المفاوضات والضغط عليها لاييقاف الدعم الى المتمردين في السلفادور. والكونغرس وافق أخيراً على تخصيص أربعة وعشرين مليوناً للسنة المقبلة.

نيسان (ابريل) ١٩٨٤ - كشف الدور المباشر لوكالة الاستخبارات المركزية في تفجير مرافئ نيكاراغوا، ورفض الكونغرس الموافقة على إعطاء واحد وعشرين مليون دولار اخرى طلبتها الادارة.

تمويل سري من السعودية للكونترا بمعدل مليون دولار في الشهر ابتداء من تموز (يوليو) ١٩٨٤.

تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٨٤ - قطع الكونغرس التمويل عن الكونترا ومنع أي دعم «مباشر أو غير مباشر» حتى كانون الأول (ديسمبر) عام ١٩٨٥.

أسهم السعوديون سراً بما يتراوح بين خمسة عشر وأربعة وعشرين مليون دولار.

كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٥ - الكونغرس يرفع الحظر عن التمويل جزئياً ويوافق على مساعدات محدودة، فسمح لوكالة الاستخبارات المركزية بتقديم «المشورة» ومعدات للاتصالات وخبرة تدريبية. الرئيس ريغان يوقع تفويضاً في التاسع من كانون الثاني (يناير) ١٩٨٦ يجيز هذه المساعدة المحدودة التي تكلف ثلاثة عشر مليون دولار. بالإضافة الى ذلك الكونغرس يوافق على تخصيص سبعة وعشرين مليون دولار كمساعدة «انسانية» للكونترا بما في ذلك مواد غذائية وطبية وبعض معدات النقل. أجاز لوزارة الخارجية السعي لدى أي دولة للحصول على مساعدات «انسانية» إضافية.

تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٦ - الكونغرس يرفع الحظر ويخصص مبلغ مائة مليون دولار للكونترا.



بوب وودوارد

بوب وودورد هو صحافي اميركي معروف
يعمل كمساعد لرئيس تحرير جريدة
«الواشنطن بوست» لشؤون التحقيقات
السياسية وقد ساهم بكتابة كتاب «جميع
رجال الرئيس» و«الأيام الأخيرة» مع كارل
برنستين وكتاب «الاخوان» مع سكوت
أرمسترونغ كما وأنه ألف كتاب «الاسلاك».

£14.00 Net

in UK only

